

بِوَلَّاهُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ١٢٧



الشفافي في الإمامة

الشریف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الرابع

تحقيق

محمد حسين الدرابتي

للتوفيق الذي لا يذكر في نهاية السيرة المرتضى



الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المَجْلَدُ الرَّابِعُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَابْتِي

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى / ١٦



الفهرس الإجمالي

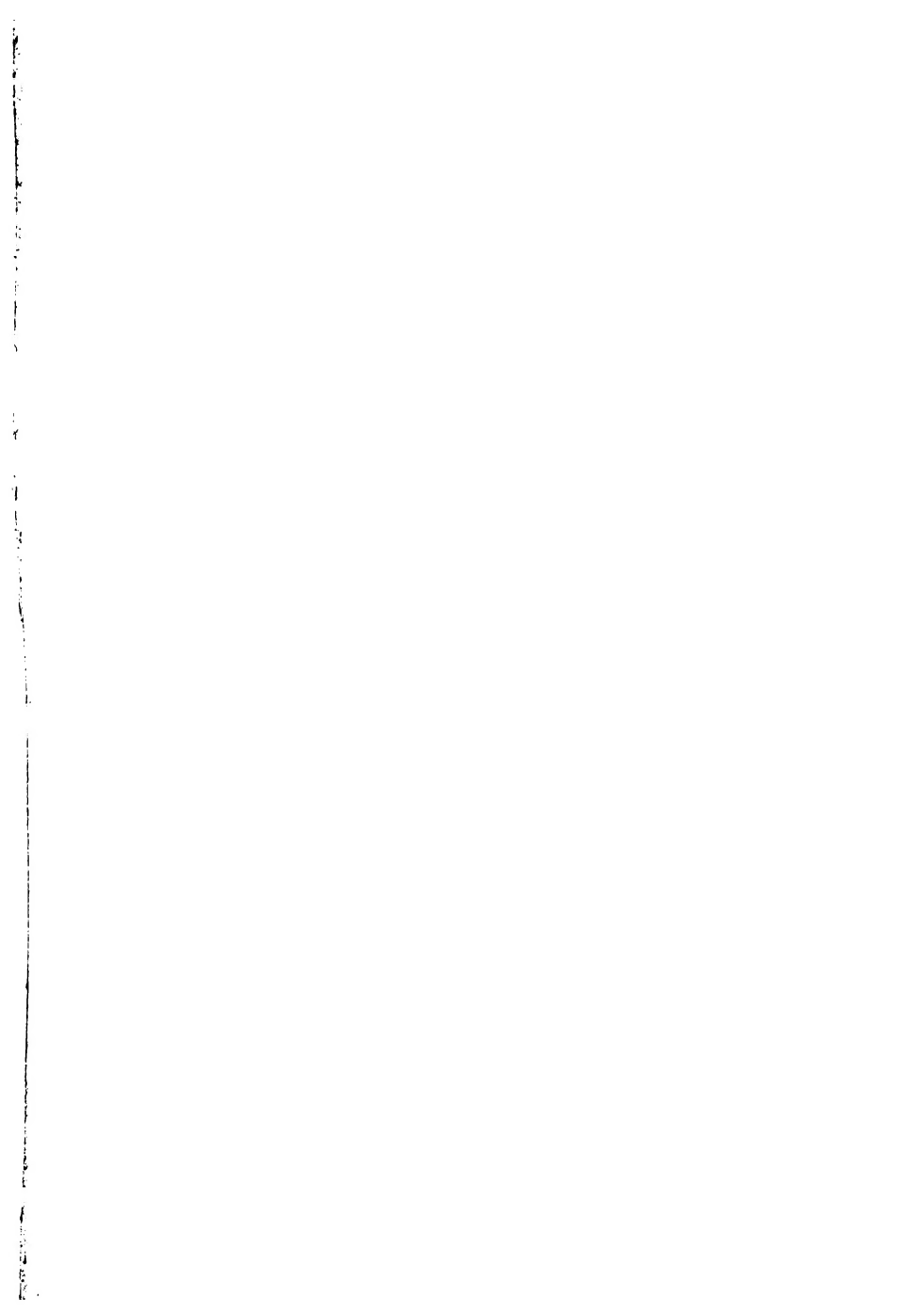
٧. فصل في اعتراض كلامه فيما يجب أن يكون الإمام عليه من الصفات ٧
٨. فصل في اعتراض ما أورده من الكلام في القدر الذي يختص به ٢٥
٩. فصل في اعتراض كلامه في الأفضل ٤٣
١٠. فصل في اعتراض كلامه في أَنَّ الْأئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ ٥٩
١١. فصل في الاعتراض على كلامه في هل يجوز العدول عن قريش في ٩٣
١٢. فصل في الكلام على ما اعتمد عليه في عدد العاقلين للإمامة ١٠٥
١٣. فصل في اعتراض كلامه في إمامة أبي بكر ١٢٥
١٤. فصل في تتبع كلامه في الردَّ على من طعن في الاختيار ٢٢٧
١٥. فصل في اعتراض كلامه في أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يَصْلَحُ لِلإِمَامَةِ ٢٣٥
١٦. فصل في تتبع كلامه على الطاعن على أبي بكر وما أجاب به عن مطاعنهم ٣٢٣
- الطعن الأول : منع ميراث النبي ﷺ ٣٢٥
- الطعن الثاني : غضب فذلك ٣٨٦
- الطعن الثالث : وصية فاطمة ؓ أَن لا يصلِّي عليها الشيخان، و ٤٢٣
- الطعن الرابع : كلام أبي بكر في حق نفسه، الدال على عدم صلاحه للإمامة ٤٤٢
- الطعن الخامس : وصف عمر بيعة أبي بكر بأنها فلتة ٤٤٨

- الطعن السادس : شك أبي بكر في صحّة بيعته ٤٧٤
- الطعن السابع : تولية عمر، خلافاً لرسول الله ﷺ ٤٨٠
- الطعن الثامن : تخلف أبي بكر عن جيش أسامة ٤٨٨
- الطعن التاسع : عدم تولية أبي بكر من قبل رسول الله ﷺ، و..... ٥٠٤
- الطعن العاشر : جهل أبي بكر بمسألة الكلالة و ميراث الجدّة و..... ٥١٤
- الطعن الحادي عشر : تعطيله الحدّ عن خالد بن الوليد في قصّة مالك بن نويرة ... ٥٢١
- الطعن الثاني عشر : التّسمّي باسم «خليفة رسول الله» ٥٣٥
- الطعن الثالث عشر : دفن أبي بكر و عمر مع الرسول ﷺ في بيته ٥٣٦

[٧]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ فِيمَا يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ^١ مِنَ الصِّفَاتِ

١. في المطبوع و الحجري: «أن يكون عليه الإمام».



[مقدمة في صفات الإمام]

اعلم أنه وإن كان لا خلاف بيننا وبين صاحب الكتاب وأصحابه في الأوصاف التي أثبتنا للإمام، من كونه عاقلاً حُرّاً مسلماً عدلاً، فإنه قد استدلل على بعض ما وقع عليه الخلاف من ذلك بما لا يدُل عليه، ونحن^١ وإن أثبتنا كون الإمام عدلاً، ونفينا^٢ كونه فاسقاً، فطريقنا في ذلك ما تقدّم بياضاً له من أدلة عصمته و طهارته^٣؛ فمن لم يسلك في ذلك ما سلكناه لم يصل إلى المطلوب منه. ونحن نعترض على ما استدلل به على كونه عدلاً، ونبيّن ما يمكن أن يطعن به من جواز الأمة كون الإمام^٤ بخلاف هذه الصفة^٥.

١. في المطبوع والحجري: - «و».

٢. في المطبوع: «و تيقناً»، وهو سهو.

٣. تقدّمت في ج ٢، ص ١٣٥ وما بعدها.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «الأئمة».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذه الصفات».

[بيان قصور كلام القاضي عن إثبات عدالة الإمام^١]

قال صاحبُ الكتابِ - بعد أن قدّم فصلاً يتضمّن اختلاف الناس في صفاته^٢،
و بعد أن ذكر أنه لا خلاف في كونه حُرّاً عادلاً مسلماً :-

فأمّا الذي يدُلُّ على وجوب كونه عدلاً؛ فلأنه^٣ قد ثبت أن العدالة
مطلوبة في الشاهد والحاكم، ولا خلاف أن الإمامة أعلى منزلة منهما
فيما يتعلّق بأمر الدين؛ لأنّ إليه ما إليهما وزيادة، فإذا كان الفسق يَمْنَعُ
من كونه شاهداً و حاكماً، فبأن يَمْنَعُ من كونه إماماً أولى.

ثمّ قال:

فإن قيل: إذا لم يَمْنَعُ فسقه من أن يكون^٤ إماماً في الصلاة، فهلّا قلتم: إنّه
لا يَمْنَعُ من كونه إماماً^٥؟

١٥٤/٣

١. إن معظم الآراء المعروضة في هذا الفصل لا تمثّل رأي المصنّف رحمه الله، وإنما أوردها هنا
بهدف النقض وإثبات قصور كلام القاضي عن إثبات عدالة الإمام.

٢. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩٨ - ٢٠٠، الكلام في الصفات التي إذا اختصّ بها
المرء صلح أن يكون إماماً.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فأمّا الذي يدُلُّ على وجوب العدالة فهو أنّه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «من كونه».

٥. بناءً على تجويزهم إمامة الفاسق في الصلاة عملاً بالحديث الذي يكذب متنّه سنّده: «صلّ

قيل له: إن دَلَّ ذلكَ على جوازِ كونه إماماً^١، فجوَّزوا كونه حاكماً
و شاهداً لمثله^٢. وإِنما جُوِّزَ أن يَكُونَ إماماً في الصلاة لَأنَّها لا تَتَعَلَّقُ
بحقوقٍ تَتَعَلَّقُ بالغيرِ^٣، فجوَّزَت إمامته^٤ كما جُوِّزَت صَلَاتُهُ؛ لِأنَّها مَبْنِيَّةٌ
في الجوازِ على جوازِ صَلَاتِهِ^٥. و مِن حَقِّ الإمام أن يَقُومَ^٦ بالحقوقِ؛
كالحدودِ والأحكامِ، والإنصافِ والانتصافِ، وأخذِ الأموالِ مِن
وجوهها^٧ و صَرَفُها في حَقِّها؛ والفاسقُ لا يُوْتَمَنُّ^٨ على ذلكَ. [و كذلك
القولُ في الأمرِ بالمعروفِ؛ إذ الفِسْقُ لا يَمْنَعُ عنه؛ لِأنَّه لا يَتَّصِلُ
بالحقوقِ، فصارَ الإمامُ كالحاكمِ في وجوبِ كونه عدلاً. و كذلك لو صَحَّ
مِن كُلِّ أَحَدٍ القِيَامُ بِإنكارِ المُنكَرِ؛ وَلَمْ يَصَحَّ^٩ أن يَكُونَ إماماً]^{١٠}.

«خلف كلَّ بَرٍّ و فاجرٍ» [كنز العمال، ج ٦، ص ٥٤، ح ١٤٨١٥] الذي وضعه وعَاظ السلاطين؛
لأنَّ إمامة الصلاة كانت للأُمير والوالي، و اجترح أكثرهم للموَبقات معلوم، فخافوا أن ينفِضَ
الناس عنهم، فطلبوا من أولئك الوعاظ أن يقولوا للناس: لا مانع من الصلاة خلفهم لأنَّ الائتِمام
يجوز بالبَرِّ و الفاجر، عملاً بالحديث الذي ما نطق به من لا ينطق عن الهوى.

١. في المغني: «في الصلاة».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثله».

٣. في المطبوع: «بحقوق الغير» بدل «بحقوق تتعلَّق بالغير».

٤. أي في الصلاة.

٥. في المغني: «على ما تقدَّم القول به».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يكون قائماً».

٧. في «ج، ص، ف»: «من وجهها».

٨. هكذا في المغني. و في «د» و المطبوع: «لا يُؤْمَنُ». و في «ب، ج، ص، ف»: «و لا يُؤْمَنُ
الفاسق».

٩. قال محقِّق المغني في الهامش: في الأصل بين قوله: «و لم يصحَّ» و قوله: «أن يكون إماماً»
بياض.

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠١ - ٢٠٢، و ما بين المعقوفين من المغني.

[بيان حدود فسق الإمام عند من يجوز ذلك]

يُقال له: إِنَّ لِمَنْ خَالَفَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَقُولَ لَكَ^١: أَنَا أَسْوَى فِيمَا أَجَزْتَهُ بَيْنَ
الإمامِ والحاكمِ والشاهدِ؛ لأنني إِنَّمَا أُجِيزُ أَنْ يَكُونَ الإمامُ فاسقاً بما يَرْجِعُ إِلَى
المَذَاهِبِ والاعتقاداتِ، وَيدْخُلُ التَّأْوِيلُ فِيهِ وَالشُّبْهَةُ؛ كاعتقادِ مذهبِ الخَوَارِجِ
بالشُّبْهَةِ، أَوْ بَعْضِ الْبِدْعِ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا سُوءُ التَّأْوِيلِ^٢، دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ
الْجَوَارِحِ وَيَجِبُ الْحَدُّ عَلَى مُرْتَكِبِهِ. وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْمُحْصَلُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي
الإمامِ، سَوِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْحَاكِمِ، وَجَوُزَتْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مَا جَوُزَتْهُ فِي
الْآخَرِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنِّي أَمْتَنُ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ وَالْحَاكِمِ؟

١٥٥/٣

فَإِنْ قُلْتَ: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الشَّاهِدَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدَلاً، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ.
قِيلَ لَكَ: إِنَّمَا الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ عَدَالَتِهِ أَنْ لَا يَكُونَ فاسقاً بِفِسْقٍ يَتَعَلَّقُ
بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَبِمَا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَذَاهِبِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ الَّتِي يَسُوعُ فِيهَا
التَّأْوِيلُ؛ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَكُلُّ^٣ الْخِلَافِ فِيهِ.

وَلَهُ أَيْضاً أَنْ يَقُولَ: لَوْ فَرَّقْتَ بَيْنَ الإمامِ وَالْحَاكِمِ فِي وَجوبِ الْعَدَالَةِ، لَجَازَ لِي أَنْ
أَقُولَ أَيْضاً: إِنَّ الإمامَ إِذَا كَانَ فاسقاً فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِنَفْسِهِ الْحُكْمَ الَّذِي يُعْتَبَرُ
فِيهِ الْعَدَالَةُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَنْ يُؤَلِّيَ الْحُكْمَ فَيَحْكُمُوا إِذَا كَانُوا عُدُولاً؛ وَكَيْفَ يَسُوعُ
لأَحَدٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُكْمَ يوجبُ الْعَدَالَةَ، وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الإمامَ لَهُ أَنْ
يَحْكُمَ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ عَدِلٍ؟

١. في المطبوع والحجري: - «لك».

٢. في «د» والمطبوع: + «فيه».

٣. في «ص»: «فكان».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «لجاز أن أقول».

فَبَطَّلَ قَوْلَ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ إِلَيْهِ مَا إِلَيْهِمَا وَزِيَادَةً».

فَأَمَّا قَوْلُهُ - فِي جَوَابِ مَنْ عَارَضَهُ بِإِمَامَةِ الصَّلَاةِ^١ -: «فَجَوَّزُوا كَوْنَهُ حَاكِمًا وَشَاهِدًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ»؛ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي جَوَّزُوهُ فِي الْإِمَامِ، وَهُوَ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ التَّأْوِيلُ وَالشُّبْهَةُ، دُونَ مَا عَدَاهُ.

[إمكان تعلُّق إمامة الصلاة بحقوق الغير، كما في إمامة المسلمين]

فَأَمَّا فَرْقُهُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: بِأَنَّ إِمَامَةَ الصَّلَاةِ لَا تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ الْغَيْرِ، وَإِمَامَةُ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ تَتَعَلَّقُ بِالْحُقُوقِ الْمُتَعَدِّيَةِ^٢؛ فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ^٣: «إِنَّ إِمَامَةَ الصَّلَاةِ أَيْضًا تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ تَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْإِمَامِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْمُؤْتَمِّ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ يَتَحَمَّلُ عَنِ الْمُؤْتَمِّينَ مَا لَا يَكُونُ حَاصِلًا إِذَا كَانُوا مُتَفَرِّدِينَ، وَتَسْقُطُ عَنْهُمْ فِي حَالِ الْإِمَامَةِ أَعْمَالٌ تَجِبُ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَرَدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ إِمَامَةَ الصَّلَاةِ لَا تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ تَتَعَدَّى إِلَى الْغَيْرِ؟

[عدم ائتمان من كان مظهرًا للعدالة ويجوز أن يكون مبطنًا للفسق]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْفَاسِقَ لَا يُؤْتَمَّنُ^٤ فِي إِمَامَةِ الْحُدُودِ وَآخِذِ الْأَمْوَالِ وَصَرَفِهَا فِي وَجْهِهَا»؛ فَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ فِي مُقَابَلَتِهِ: وَمَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْ^٥ أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِنًا لِلْفَسَقِ - وَإِنْ كَانَ مُظْهِرًا لِلْعَدَالَةِ - لَا يُؤْمَنُ أَيْضًا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتَهُ^٦.

١. في المطبوع: «من عارضه بالصلاة».

٢. في «ب، ج، ص»،: «المنصوبة».

٣. في «ب، ف»: «+ له».

٤. في «ب»: «لا يؤمن».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «- من».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «مما ذكرته».

١٥٤/٣ على أن لِمَنْ خَالَفَ في وجوبِ عدالة الإمام أن يَقُولَ: هذا لا يَلْزَمُ عَلَى المَذْهَبِ الذي جَوَزَنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ^١؛ لَأَنَّهُ^٢ إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى اعتقادٍ فاسدٍ لَشُبْهَةٍ^٣ مَعَ تَحْرِيزِهِ^٤ الْحَقَّ فِي كُلِّ مَا يَعْتَقِدُهُ قَبِيحًا، أَمِنَا مِنْهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى أَخْذِ الْأُمُوالِ وَوَضْعِهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا^٥؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَبِيحُ عَلَيْهِ قَبْحُهُ أَصْلًا.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَبَعْدُ، فَإِنَّ فِسْقَهُ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِمَامَةِ، فَيَجِبُ تَجْوِيزُ كَوْنِهِ إِمَامًا وَإِنْ ظَهَرَ^٦ مِنْهُ مَا يَوْجِبُ الْحُدُودَ. وَمَنْ هَذَا حَالُهُ لَا يُوْتَمَنُّ^٧ عَلَى إِقَامَتِهَا^٨. وَبَعْدُ، فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْوَاجِبَ^٩ التَّوَصُّلُ إِلَى^{١٠} أَنْ لَا يَضِيعَ الْحَدُّ^{١١}؛ فَلَوْ جَازَ كَوْنُهُ إِمَامًا وَهَذَا^{١٢} حَالُهُ، لَكَانَ الْحَدُّ الْوَاجِبُ ضَائِعًا.

وَبَعْدُ، فَقَدْ ثَبَّتَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يُخْلَعَ بِحَدَثٍ يَجْرِي مَجْرَى الْفِسْقِ؛ لَأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا

١. تقدّم في ص ١٢.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «وَبَيَّنَّا أَنَّهُ».

٣. في «ج، ص»: «بَشْبَهَةٍ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «مَعَ تَجْوِيزِهِ».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «غَيْرِ مَوَاضِعِهَا».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «وَإِنْ يَظْهَرُ».

٧. في «ب»: «لَا يُؤْمَنُ».

٨. في المغني: «عَلَى إِمَامَتِهِ».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّ الْوَاحِدَ يُمْكِنُهُ» بَدَلُ «أَنَّ الْوَاجِبَ».

١٠. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «إِلَى أَنَّهُ».

١١. في «د» والمطبوع: «لَا يَضِيعُ الْحُدُودَ». وفي المغني: «لَا يَمْنَعُ الْحَدُّ». وقوله: «فَلَوْ جَازَ كَوْنُهُ إِمَامًا» سَاقِطٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «وَهَذِهِ».

اختلفوا في أيام عثمان هل أحدث ما يوجب^١ خلقه^٢، أم لم يحدث؟
فهذا أيضاً بيّن ما قلناه^٣.

[عدم جواز أن يُقدم الإمام على ما يوجب الحد]

يُقال له: قد بينّا أنّ مَنْ خالف في وجوب عدالة الإمام لا يجوز^٤ كونه متظاهراً بما يوجب الحد على فاعله، وإنّما يجوز أن يكون فاسقاً باعتقاد فاسد حمّله عليه سوء التأويل^٥، وليس في ضروب الفسق الذي يوجب الحدود ما يجوز أن يدخل الشبهة على أحد فيه حتّى يعتدّ بالتأويل بإباحته؛ فلا يلزم على هذه الجملة أن يجوزوا كونه إماماً وإن أقدم على ما يوجب إقامة الحدود، قياساً على كونه خارجياً^٦ أو صاحب بدعة اعتدّها لشبهة^٧.

[عدم إجماع الصحابة على وجوب خلع كل إمام عاص]

فأمّا خلع الإمام للحديث، فلا ينقض هذه الجملة؛ لأنّ الصحابة لم تُجمع^٨ على وجوب خلع كلّ عاص، وإنّما اعتقدوا وجوب خلع مَنْ أقدم على ما لا شبهة في مثله، ولا انتظام لأمر الإمامة معه؛ مثل أخذ الأموال و صرفها في غير وجهها^٩. وليس كلّ حديث يجري هذا المجرى؛ ألا ترى أنّه ليس لأحد أن يعلّل ما أجمعت

١. في المغني: «في أمر عثمان هل أحدث حدثاً يوجب».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «عزله».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

٤. في «د» والمطبوع: «لم يجوز».

٥. تقدّم في ص ١٢.

٦. في «د»: «خارجاً».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بشبهة».

٨. في «ج، ص، ف»: «لم تجتمع». وفي الحجري: «لم يجتمع».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «غير وجهها».

الصَّحَابَةُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ^١ الْخَلْعِ لَهُ مِنَ الْمَعَاصِي بِأَنْ يَقُولَ: «لَا عِلَّةَ لَذَلِكَ إِلَّا كَوْنُهُ مَعْصِيَةً، فَيَجِبُ أَنْ أَخْلَعَ الْإِمَامَ لِكُلِّ^٢ مَعْصِيَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةً صَغِيرَةً؟ فَلذَلِكَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الْعِلَّةَ فِيمَا اقْتَضَى الْخَلْعُ كَوْنُهُ حَدَثًا^٣».

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ أَجَابَ عَنْ سُؤَالٍ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ^٤ :-

فَإِنْ قَالَ: إِنَّا لَنُسَلِّمُ^٥ أَنَّ الْفِسْقَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ^٦ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ إِمَامًا؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَذْهَبٍ وَتَأْوِيلٍ يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ^٧؟ [وَمَا أَتَكْرَتُمْ أَنَّ الْبَاغِي إِذَا كَانَ مُتَأَوَّلًا، وَكَذَلِكَ الْخَارِجِيُّ، لَا يُمْنَعُ كَوْنُهُمَا إِمَامَيْنِ؟]^٨.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «ما أجمعت عليه الصحابة من استحقاق».

٢. في «ف»: «بِكُلِّ».

٣. في المطبوع: + «تأمل». ومن قوله: «فلذلك ليس لأحد...» إلى هنا ساقط من «ب، ج، ص، ف».

٤. وهذا نص عبارة المغني: «فإن قيل: إذا كان تقدم فسقه لا يمنع من كونه إماماً، وكذلك فسقه في الباطن لا يمنع من ذلك عندكم، فهلاً قلتم: إن الفسق الظاهر لا يمنع منه؟

قيل له: إن هذا ينتقض بما قدمناه في الحاكم والشاهد والأمير. وإنما تعتبر عدالته في الحال، فإذا كانت في الظاهر لم يتعبد في الباطن [في الهامش: ولعلها: «لم يُتَقَيَّدَ بالباطن»]، ولم يكن للفسق المتقدم [اعتبار] إذا كان قد انفصل عنه، كما نقول في الحاكم.

فإن قيل: لما وجب اعتبار العدالة في الرسول، وجب أن يكون الباطن كالظاهر، وأن يكون منزهاً عن الفسق في سائر حالاته؛ فيجب مثله في الإمام.

قيل له: قد بينّا مفارقة الرسول للإمام فيما يجب كونه منزهاً عن هذه الأحوال، وثبت أن الإمام في حكم الأمير والحاكم في هذا الباب، وتقصينا القول فيه». المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٣.

٥. هكذا في المغني. وفي «ب، ج، ص، ف»: «إنما نسلّم». وفي «د» والمطبوع: «إنما أسلم».

٦. في المغني: «بالجوارح» بدل «بأفعال الجوارح».

٧. في المغني: «فمن أين أنه إذا كان متعلقاً بتأويل فقد ثبت أنه من الإمامة؟».

٨. ما بين المعقوفين من المغني.

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا مَنَعُ الْبَاغِي مِنْ^١ بَغْيِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَ مِنْ حَقِّ الْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ غَيْرَهُ، وَ لَا يُمْنَعُ، وَ أَنْ تَلْزَمَ طَاعَتُهُ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ^٢ إِمَامًا؟
وَلَأَنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ الْبَغْيُ، وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَعْرِضَ لَهُ وَ يَمْنَعَهُ مِنَ الْبَغْيِ، وَ كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِزَالَةُ الْبَاغِي عَنْ بَغْيِهِ، وَ يَلْزَمُهُمْ إِقَامَةُ الْإِمَامِ؛ وَ ذَلِكَ يَمْنَعُ فِيمَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا.
وَلَأَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَ تَنْفِيزَ الْأَحْكَامِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، فَلَا بُدَّ فِيمَنْ يَقُومُ بِهِ مِنْ صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَ قَدْ ثَبَتَ إِذَا كَانَ عَدْلًا - وَ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي نَقُولُهَا - أَنَّ قِيَامَهُ بِذَلِكَ يَصِحُّ، وَ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ فِي الْبَاغِي؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ كَحَالِ سَائِرِ النَّاسِ^٣.

[بيان معاني «الباغي»، و كيفية ردعه عن بغيه]

١٥٨/٣

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا مَنَعُ الْبَاغِي مِنْ بَغْيِهِ وَ تَصَرُّفِهِ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ» فَلَفْظُ «الْبَاغِي» لَفْظٌ مُشْكِلٌ مُحْتَمِلٌ:
فَإِنْ أُرِدَتْ بِهِ مَنْ شَقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَ اسْتَبَدَّ عَلَيْهِمْ بِأُمُورِهِمْ، وَ اسْتَوْلَى عَلَى حَقُوقِهِمْ؛ فَلَا شَكَّ فِي مَنَعِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنْ^٤ تَصَرُّفِهِ بِالْقَوْلِ وَ الْفِعْلِ، وَ لَيْسَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.
وَ إِنْ أُرِدَتْ بِالْبَاغِي مَنْ اعْتَقَدَ مَذْهَبًا فَاسِدًا لَشُبْهَةِ^٥ دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَ كَانَ مُتَحَرِّيًا

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع: «عن».

٢. في المغني: «هذا حاله» في الموضوعين.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

٤. في «د» و المطبوع: «عن».

٥. في «ج، ص، ف»: «بشبهة».

في سائر أموره لما يعتقده حقاً؛ فإن هذا إنمّا يجب منعه بالتنبيه والإرشاد والوعظ وإقامة الحجّة، ولا يجب بغير ذلك.

وإن أردت بقولك: «وَمِنْ حَقِّ الإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ غَيْرَهُ وَلَا يُمْنَعَ»: المَنع الذي يَكُونُ بالقَهْرِ والأَخْذِ عَلَى الْيَدِ^١، فذلك صحيح، وهو لا يَنفَعُ في هذا المَوْضِعِ. وإن أردت الضَّرْبَ الآخَرَ مِنَ الْمَنعِ الذي هو التنبيه والإرشاد، فلا إطباقَ معك عليه.

[عدم وجوب عزل الأمير لاعتقاده بما تدخل فيه الشبهة]

فأما قوله: «إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ الْبَغْيُ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ عَزْلُهُ»؛ فإن أراد به البغي الذي قلنا أنه يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ، فلا شك فيما ذكره. وإن أراد به ما^٢ يَرْجِعُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُتَأَوَّلَةِ، فَمَنْ يُوَافِقُهُ عَلَى وَجوبِ عَزْلِ الْأَمِيرِ إِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ؟ وهل القول^٣ في الأمير في هذا الباب، عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي حَكَمْنَاهُ، إِلَّا كَالْقَوْلِ فِي الْإِمَامِ؟

[عدم اقتضاء كلام القاضي القطع على فساد إمامة غير العادل]

وأما قوله: «إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعَدْلَ وَمَنْ كَانَ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي يَقُولُهَا^٤، يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً، وَلَمْ يَنْبُتْ ذَلِكَ فِي الْبَاغِي» فأكثر ما يَتَقَضَى هَذَا الْكَلَامُ أَنْ يُقْطَعَ عَلَى جَوَازِ إِمَامَةِ الْعَدْلِ، وَيُشَكَّ فِيهِمْ لَمْ يَكُنْ عَدَلاً؛ لِأَنَّ فَقْدَ الْإِجْمَاعِ فِيهِمْ لَيْسَ بَعْدِلٍ إِنَّمَا يَتَقَضَى الشَّكُّ، دُونَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ إِمَامَتَهُ لَا تَجُوزُ، وَصَاحِبُ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «على الأمر».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فيما».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «وما هذا القول».

٤. في «ج، ص، ف»: «فأما».

٥. في «ب» والمطبوع: «تقولها».

الكتاب إنما شرع في الدلالة على فساد إمامة من ليس بعدلٍ قطعاً لا تجويزاً؛ وهذا الكلام لا يقتضي ذلك.

ثم قال صاحب الكتاب - بعد أن سأل نفسه عما لا شبهة في مثله، وأجاب عنه ^١ - :
فإن قال: جَوَّزُوا فيمن يَفْسُقُ بالتأويل أن يكون إماماً، كما جَوَّزَتم مثله في الشاهد.

قيل له: قد بينّا أن شيخينا ^٢ يقولان: إن ذلك يَمْنَعُ من صِحَّةِ شهادته ^٣، فلا مسألة عليهما؛ لأنهما قد أجريا البابَ مجرىً واحداً. فأما غيرهما فإنه وإن أجازَ في الشاهد ذلك، فإنه لا يُجيزُهُ ^٤ في الإمام لِمَا له من الرتبة، كما لا يُجيزُهُ في الأميرِ والحاكم. ^٥ ولأنه لا يجوزُ أن يكون الفضلُ مطلوباً فيه و ما يَدْعُ في الفضلِ غيرَ مُعْتَبَرٍ، وقد عَلِمْنَا أن الفسقَ بتأويلٍ يَدْعُ في الفضلِ، فيجبُ أن يكونَ مُعْتَبَرًا في هذا الباب. ولأنَّ الواجبَ علينا إقامةَ الحكم - من تأديبٍ وغيره - على مَنْ يُقَدِّمُ على هذا الفسقي المُتَأَوَّلِ، فلا يجوزُ أن يكونَ مظهرًا لمثله؛ كما قلناه في الفسقي الذي يوجبُ الحدودَ.

ثم قال:

و اعلم أن من خالفَ في هذا الباب لا يُجيزُ أن يُختارَ للإمامة من هذه

١. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٤.

٢. في «د»: «شيخانا». والمراد بهما أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم.

٣. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «شهادتهما».

٤. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «لا يجيز».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و».

حالهُ^١، وإِنَّمَا يَقُولُ^٢: إِذَا خَرَجَ وَغَلَبَ وَفَهَرَ وَسَلَكَ طَرِيقَةَ الْأُتَمَّةِ فَهُوَ إِمَامٌ، وَرُبَّمَا قَالُوا: يَقُومُ مَقَامَ الْإِمَامِ. فَإِذَا صَحَّ - بِمَا سَنَذْكُرُهُ - أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ إِمَامًا^٣ إِلَّا بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ لَهُ، فَقَدْ صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَغْيُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِمَامَتِهِ^٤ لَصَحَّ أَنْ يُخْتَارَ - وَهَذِهِ حَالُهُ - ابْتِدَاءً^٥.

ثُمَّ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّفْرِيعِ عَلَى مَذَاهِبِهِ^٦ فِي هَذَا الْبَابِ^٧ لَا مَعْنَى لِمُتَّبِعِهِ.

١٦٠/٣

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَنْ مَنَعَ فِي الشَّاهِدِ أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا بِالتَّأْوِيلِ كَمَا مَنَعَ أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا بِغَيْرِ التَّأْوِيلِ، فَلَيْسَ يَلْزِمُهُ السُّؤَالُ الَّذِي أوردته.

[جواز تساوي الإمام و الشاهد في تجويز الفسق الراجع إلى التأويل]

فَأَمَّا احتجاجُهُ^٨ عَمَّنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الرُّتْبَةِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْإِمَامِ: فَمِمَّا^٩ لَا يُغْنِي شَيْئًا؛ لِأَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ لِلْإِمَامِ رُتْبَةً عَلَى الشَّاهِدِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ أَيْنَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مَرَّتِيَّةَ وَ زِيَادَةَ رُتْبَتِهِ يَقْتَضِيَانِ أَنْ لَا يَكُونَ فَاسِقًا بِالتَّأْوِيلِ وَإِنْ جَازَ مِثْلُ

١. في المغني: «هذا حاله» في الموضعين.

٢. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «نقول».

٣. هكذا في «ب، د، ص» وحاشية «ف» والمغني. وفي «ج» والمطبوع: «إمام».

٤. في المغني: «من إقامته».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «على مذهبه».

٧. المصدر السابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «واحتجاجك».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «فما».

ذلك في الشاهد؟ أو ليس مع أن له الرتبة على الشاهد، يجوز أن يكون باطنه بخلاف ظاهره، ولا يجب أن يكون ممن يقطع على باطنه، كما لا يجب مثل ذلك في الشاهد؟ فإن كانت رتبته على الشاهد لا تقتضي فيه أن يكون مأمون الباطن، و جاز أن يكون مساوياً للشاهد في العدالة المرجوع فيها إلى الظاهر؛ فالأجاز مع أن له الرتبة عليه، أن يتساوى في تجويز الفسق الراجع إلى التأويل؟
فأما الكلام في ردّ حال الإمام في ذلك إلى حال الأمير و الحاكم، فقد تقدّم^١.

[تجويز اختيار غير الفاضل للإمامة في بعض الأحوال، وفقاً لبعض المباني]

فأما قوله: «لا يجوز أن يكون الفضل مطلوباً و ما يقدح في الفضل غير معتبر، و أن الفسق بتأويل يقدح في الفضل»، فإنّ الداهية إلى المذهب الذي حكيناه يقول: إنّ الفضل و إن كان مطلوباً مع سلامة الأحوال، فإنه لا يمتنع أن تعترض أمور تدفع^٢ المختارين إلى ترك اعتبار الفضل، و اختيار من يقوم بالإمامة و يسطع بها و إن لم يكن فاضلاً؛ كما أن الأفضل عندك مطلوب في الإمامة مع سلامة الأحوال، و مع هذا فلا^٣ يمتنع على مذهبك أن يعترض في بعض الأحوال ما يوجب العدول عن الأفضل إلى المفضول، و إن كان الأفضل هو المطلوب مع السلامة؛ فاجعل عذرَكَ في العدول عن الأفضل في بعض الأحوال - و إن كان هو المطلوب مع السلامة - عذراً لمن عدل عن الفاضل في بعض الأحوال للضرورة، و إن كان الفضل مطلوباً. على أن من ذهب إلى هذا المذهب لا يقول: إنّ الفضل يقدح فيه الفسق، سواء

١. تقدّم في ص ١٨.

٢. في «د» و الحجري: «بدفع».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فليس».

كَانَ بِتَأْوِيلٍ أَوْ بغيرِ تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ عِنْدَهُ لَا تَتَحَابَطُ وَلَا الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا مِنْ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ^١.

[تجوير وعظ الإمام ونصحه، وفقاً لبعض المباني]

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نُقِيمَ^٢ الْأَحْكَامَ - مِنْ تَأْذِيْبٍ وَغَيْرِهِ - عَلَى مَنْ يُقَدِّمُ عَلَى الْفِسْقِ الْمُتَأَوَّلِ، كَمَا نُقِيمُ الْحُدُودَ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ مِنَ الْفِسْقِ مَا يَتَضَيِّعُهَا»؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ أَجَازَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يُجِيزُ كَوْنَ الْإِمَامِ فَاسِقاً بِمَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ وَيُوجِبُ إِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَإِنَّمَا يُجِيزُ ذَلِكَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْمَذَاهِبِ^٣. فَإِنْ أَرَدْتَ^٤ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي نُقِيمُهَا^٥ عَلَيْهِ الْحُدُودَ وَمَا أَشَبَّهَا^٦، فَقَدْ أَفْسَدْنَاهُ. وَإِنْ أَرَدْتَ^٧ الْإِسْتِدْعَاءَ وَالْوَعْظَ وَمَا أَشَبَّهَهُمَا^٨، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ ذَلِكَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا يَكُونُ^٩ إِمَامَتُهُ مَانِعَةً مِنْهُ. وَكَيْفَ يَمْنَعُ^{١٠} مِنْ ذَلِكَ مَنْ يُجِيزُ^{١١} أَنْ تَوْقَفَ الْأُمَّةُ الْإِمَامَ وَتُعَلِّمَهُ وَتُفِيْذَ الْعِلْمَ بِالْأَحْكَامِ، وَتُنَازِرَهُ فِيهَا وَتُحَاجِّجَهُ، وَيَرْجِعَ^{١٢} إِلَى أَقْوَالِهَا بَعْدَ أَنْ كَانَ أَفْتًى بِخِلَافِهَا؟

١. في «ب، ج، ص، ف»: «لأن الأعمال عنده تتحابط المستحق عليها من ثواب الله وعقابه».

٢. في المطبوع: «أن لا نقيم»، وهو سهو.

٣. تقدم في ص ١٢.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن أراد». وفي «د» والحجري: «فإن أراد».

٥. في «ب، ج، ص»: «يقيمها».

٦. في المطبوع: «أشبههما».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن أراد».

٨. في «ج، ص» والمطبوع والحجري: «وما أشبهها».

٩. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «ولا تكون».

١٠. في «د» والمطبوع: «يمنع».

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «يجوز».

١٢. في «د»: «و ترجع».

[تجوز إمامة من يعتقد اعتقاداً فاسداً بالتأويل، وفقاً لبعض المباني]

فأما ما حَكَيْتَهُ في آخِرِ الكلام - مِنْ أَنَّ مَنْ خَالَفَكَ في هذا البابِ لَا يُجِيزُ أَنْ يُخْتَارَ لِلإِمَامَةِ ابتداءً مِنْ هذه^١ حاله، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِإِمَامَتِهِ إِذَا خَرَجَ وَغَلَبَ^٢ وَ اسْتَوْلَى -: فهو تَمَنُّ لَا يَكُونُ^٣ المذهبُ^٤ عَلَى الوجهِ الذي يَسْهُلُ عَلَيْكَ إفساده، وَمَنْ خَالَفَ فيما حَكَيْنَاهُ هو^٥ في الجُمْلَةِ مِمَّنْ يَقُولُ أَنَّ الإِمَامَةَ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا باختيارٍ أَوْ نَصٍّ، وَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِمَاماً بِالْغَلْبَةِ وَ الْقَهْرِ، وَإِنَّمَا لَا يُجِيزُ أَنْ يُخْتَارَ لِلإِمَامَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ اعتقاداً فاسداً بالتأويلِ إِذَا كَانَتْ الحالُ حَالِ سَلَامَةٍ؛ فَأَمَّا إِذَا اضْطَرَّتْ الحالُ إِلَيْهِ وَ لَمْ يَوْجَدْ في العَصْرِ مَنْ يَضْطَلِعُ بالإِمَامَةِ وَ يَقُومُ بِهَا اضْطِلَاعَهُ، جازَ عِنْدَهُمْ اخْتِيَارُهُ؛ عَلَى ما تَقَدَّمَ فيما^٦ فَصَّلْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

١. في «د» والمطبوع: «هذا».

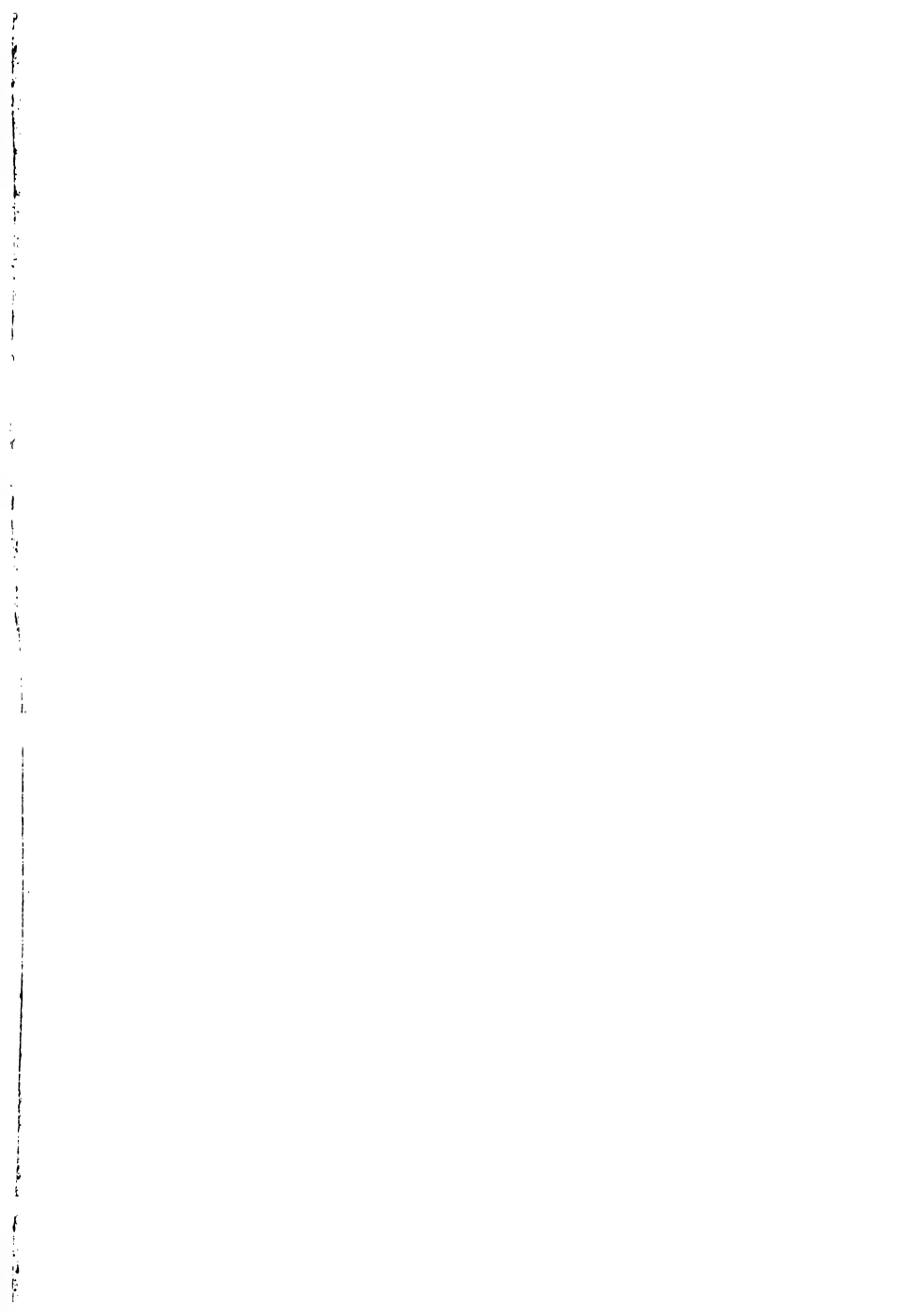
٢. في «ب، ج، ص، ف»: «متى خرج و غلب بالسيف».

٣. في «ب، د»: «فهو بمن لا يكون». و في «ج، ص»: «فهو لمن لا يكون». و لعل الصحيح: «فهو تمن لأن يكون».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «المذاهب».

٥. في المطبوع و الحجري: «فهو».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «مما».



[٨]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضٍ مَا أُوْرَدَهُ مِنَ الْكَلَامِ^١ فِي الْقَدْرِ
الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ الْعِلْمِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «من كلامه».

اعْلَمْ أَنَّ مَعَانِيَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُنَا عَلَيْهَا مُسْتَقْصَىٰ فِيمَا مَضَىٰ مِنْ كِتَابِنَا^١، حَيْثُ دَلَّلْنَا عَلَىٰ وَجوبِ كَوْنِ الْإِمَامِ عَالِمًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ؛ فَإِنَّا ذَكَرْنَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَىٰ ذَلِكَ وَجوهاً اسْتَقْصَيْنَاهَا، وَأَوْضَحْنَا شَرْحَهَا، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ الْوِلَايَةِ وَالتَّكْلِيفِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ تَكْلِيفَ الشَّيْءِ^٢ مَنْ لَا يَعْلَمُهُ إِذَا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَىٰ عِلْمِهِ حَسَنٌ جَائِزٌ، وَأَنَّ وَلَايَتَهُ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ قَبِيحَةٌ وَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى^٣ مُتِمِّكِنًا مِنْ أَنْ يَعْلَمَ، وَذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ مَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ اعْتَرَفَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِمَا تُرِيدُهُ، وَسَلَّمْ غَايَةَ مَا نَقَرَّحُهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عِلْمَ الْإِمَامِ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَىٰ مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ حُجَّةٌ وَإِنَّهُ مَعْصُومٌ، دُونَ مَنْ لَا يَوْجِبُ ذَلِكَ»^٤.

وَهَذَا لَعَمْرِي صَحِيحٌ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَىٰ أَنَّهُ حُجَّةٌ وَ^٥ مَعْصُومٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ^٦ ذَلِكَ مَا اعْتَرَفَ بِوَجوبِ إِتْبَاعِهِ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ^٧.

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٢٩ وَمَا بَعْدَهَا.

٢. فِي «ب»: «أَنَّ التَّكْلِيفَ بِالشَّيْءِ».

٣. فِي «د»: «الْمُتَوَلَّى».

٤. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٠٨ نَقْلًا بِالْمَعْنَى.

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَأَنَّهُ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَنْ لَا يَمْنَعُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ».

[بيان حدود علم الإمام، و نفى علمه بالغيب]

فأما قوله^١ في هذا الفصل:

إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا يَقُومُ بِهِ^٢، وَ مَا لَا
يَكُونُ أَصْلًا لِدَلَالَتِهِ؛ لِأَنَّا مَتَى اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْعُلُومِ بِأَنْ يُعْتَبَرَ^٣
أَوَّلِي مِنْ بَعْضٍ، وَ ذَلِكَ يَوْجِبُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِسَائِرِ اللُّغَاتِ، وَ سَائِرِ
الْحُرُوفِ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ، [وَ قَدْ ثَبَتَ فَسَادُ ذَلِكَ، وَ بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَ أَبْطَلْنَا
بِهِ قَوْلَ بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ مَتَى يَوْجِبُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَعْلَمَ مَا يَجْرِي
مَجْرَى الْغَيْبِ.

وَ هَذَا الْقَوْلُ إِنَّمَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ يَوْجِبُ كَوْنَ الْإِمَامِ مَعْصُومًا مَنصُوصًا،
وَ قَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ؛ فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ الْعِلْمُ بِالْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ
أَنْ يَقُومَ بِهَا^٤.

فَقَدْ أَصَابَ فِي أَنْ مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ لَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ، إِلَّا أَنَّهُ ظَنَّ عَلَيْنَا
أَنَّا نَوْجِبُ هَذَا الْجَنْسَ مِنَ الْعُلُومِ، فَلِهَذَا أَتَبَعَ كَلَامَهُ بِالْحِكَايَةِ عَنَّا إِيْجَابَ كَوْنِهِ عَالِمًا
بِمَا جَرَى^٥ مَجْرَى الْغَيْبِ، وَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَوْجِبَ لَهُ مِنَ الْعُلُومِ إِلَّا مَا يَقْتَضِيهِ^٦ وَلَايَتُهُ،
وَ يَوْجِبُهُ مَا وَلِيَهُ^٧ وَ أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَ عِلْمُ الْغَيْبِ خَارِجٌ عَنْ هَذَا.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما ما قاله».

٢. في المغني: «الإمام».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «تعتبر».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٨. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «بما يجري».

٦. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «ما تقتضيه».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «- وليه و».

فأما قوله:

فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَوْ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِمَا يَتَّصِلُ بِالْأَحْكَامِ
وَالشَّرَائِعِ. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ بِالْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُ هُوَ بِهَا، فَإِذَا لَمْ
يُعْتَبَرْ فِي الْحَاكِمِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ.
وَبَعْدُ، فَلَا يَخْلُو - إِذَا قَالَ الْمُخَالِفُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ -:
أَنْ^١ يُوَجِبَ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا أَنْ يَسْتَقِلَّ^٢ بِنَفْسِهِ وَأَنْ^٣ لَا يَحْتَاجَ إِلَى غَيْرِهِ
فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، أَوْ يُجَوِّزَ ذَلِكَ فِيهِ. فَإِنْ مَنَعَهُ لَزِمَهُ أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ مَا
يَتَّصِلُ بِالْأَحْكَامِ مِنَ الْقِيَمِ وَالْأُرُوشِ^٤ وَمَا يَتَّصِلُ بِالصَّنَاعَاتِ، وَبُطْلَانُ
ذَلِكَ يُبَيِّنُ جَوَازَ رَجُوعِهِ إِلَى غَيْرِهِ^٥ [فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِطَرِيقَةِ
الاجْتِهَادِ فِيمَا يَعْرِضُ مِنَ الْأَحْكَامِ إِذَا كَانَ طَرِيقُهَا الاجْتِهَادَ؛ فَإِنْ مُهِّدَ لَهُ
الاجْتِهَادُ عَمِلَ بِهِ، وَإِلَّا شَاوَرَ فِيهِ الْعُلَمَاءَ وَأَخَذَ بِأَصَحِّ الْأَقْوَالِ]. وَمَا
لَيْسَ طَرِيقُهُ الاجْتِهَادَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، أَوْ بِالطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ
إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ يَتِمُّ مِمَّا فُوضَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ
مُتِمِّكًا مِنْ ذَلِكَ]^٦.

١. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «وأن».

٢. في المغني: «أن يشتغل».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «أن».

٤. في المغني: «و الإرث». و «الأروش» جمع «الأرش»، وهي دية الجراحات. و قال ابن الأثير: «الأرش هو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا أطلع على عيب في المبيع، وأروش الجنابات و الجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص، سُمي أرشاً لأنه من أسباب النزاع». النهاية، ج ١، ص ٣٩؛ كتاب العين، ج ٦، ص ٢٨٤ (ارش).

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و بطلان ذلك يجوز رجوعه إلى غيره و بيئته».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٨ - ٢٠٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا وَنَظَائِرِهِ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ^١ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ» هُوَ أَنْ يَكُونَ مُتِمِّكِنًا مِنَ الْعِلْمِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّمَكُّنَ مِنَ الْعِلْمِ لَا يُحَسِّنُ وَلَا يَهِنُ الشَّيْءَ لِمَنْ^٢ لَا يَعْلَمُهُ^٣.

[بيان حدود علم الحاكم]

فَأَمَّا حَمْلُهُ الْإِمَامَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْحَاكِمِ: فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ أَيْضًا فِيهِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلَّى الْحُكْمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْهُ الْحَاكِمُ الْمَنْصُوبُ لِلْأَحْكَامِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ وِلَايَتِهِ وَ مُسْتَثْنَى بِهِ عَلَيْهِ، وَ يَجِبُ مَتَى عَرَضَ مَا لَا يَعْلَمُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ أَنْ لَا يُقَدَّمَ عَلَى الْحُكْمِ فِيهِ، وَ يُنْهَى إِلَى الْإِمَامِ^٤. وَبَيَّنَّا أَنَّ وِلَايَةَ الْحَاكِمِ خَاصَّةٌ، وَ وِلَايَةَ الْإِمَامِ عَامَّةٌ^٥؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي وِلَايَةِ الْإِمَامِ مَا قُلْنَاهُ فِي وِلَايَةِ الْحَاكِمِ.

١٦٥/٣

[نفي وجوب علم الإمام بالقيَمِ و الصناعات]

فَأَمَّا الْإِزَامُ لَنَا^٦ - إِذَا ذَهَبْنَا إِلَى وَجوبِ اسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ فِي الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي وُلِّيَ لَتَنْفِيزِهَا وَ نُصِبَ لِإِقَامَتِهَا - أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَمَ الْقِيَمَ وَ الْأَرْوَشَ وَ الصَّنَاعَاتِ، فَمِنْ طَرِيفِ الْإِزَامِ وَ غَرِيبِهِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «إِمَامًا عَالِمًا أَوْ».

٢. في «د» و المطبوع: «مَنْ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٤٣.

٥. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «لَنَا».

مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ حَاكِمًا فِي الدِّينِ وَالْيَا فِي تَنْفِيزِ أَحْكَامِهِ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ حُكْمٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الدِّينِ أَنْ يَعْلَمَهُ لِيُنْفِذَهُ وَيَضَعَهُ فِي مَوَاضِعِهِ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ خَالَفَنَا وَذَهَبَ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ الَّتِي تُعْبَدُ بِعِلْمِهَا^١ وَتُذَبَّ إِلَى مَعْرِفَتِهَا؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنَ الْعِلْمِ بِالْجَرْفِ وَالْمِهْنِ وَالْقِيَمِ وَالْأُرُوشِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالشَّرِيعَةِ، وَلَا كَلَّفَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ - إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا - الْعِلْمَ بِهِ، لَا^٢ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَلَا الْإِجَابِ؟ وَإِنَّمَا تَكْلِفُهُمُ الْمُتَعَلِّقُ بِالشَّرِيعَةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى أَهْلِ الْقِيَمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالصَّنَاعَاتِ، لَا أَنْ يَقُومُوا ذَلِكَ بِنَفْسِهِمْ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ^٣: مِثَالُ مَا أَجَزْتَهُ عَلَى الْإِمَامِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّنَاعَاتِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَالِمٍ - فِيمَا^٤ يَكُونُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ الرَّجُوعُ إِلَى أَهْلِ صِنَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ - بِهَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَجَزْتَ نَظَائِرَهُ^٥ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِنَفْسِ الصَّنَاعَةِ وَالْمِهْنَةِ.

عَلَى أَنَّكَ تَقُولُ: إِنْ كَوَّنَ الْإِمَامُ عَالِمًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ، وَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، فَهَلْ تَقُولُ: إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْمِهْنِ وَالصَّنَاعَاتِ كَانَ أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِمَامَةِ، وَأَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ؟ فَمَا تُشَبِّهُهُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ فَضْلًا وَكَمَالًا وَتَجْعَلُونَهُ أَوْلَى نَوَاجِذِهِ نَحْنُ^٦، وَمَا لَا تُشَبِّتُونَهُ بِهَذِهِ

١. في «ج، ص» و حاشية «ب»: «بفعلها».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «لا».

٣. في المطبوع والحجري: - «له».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «بما».

٥. في المطبوع: «تظاهره».

٦. في المطبوع والحجري: - «نحن».

الصفات لا نوجبُه نحن؛ من حيث لا تعلق له بأحكام الشريعة وما يجب على الإمام من إقامتها.

وإنما يجب أن يكون عالماً بالصنائع^١ والمهين لو كان والياً على أهلها فيها، كما أوجبنا إذا كان والياً في الدين و رئيساً في الشريعة أن يكون عالماً بأحكامها^٢. فأما والأمر بخلاف ذلك، فإن إلزام^٣ العلم بالصنائع على العلم بأحكام الشريعة من بعيد الإلزام.

على أنك لا تجيز أن ينصب^٤ للإمامة إلا من كان عالماً بالأحكام الشرعية أو في حكم العالم، ومعنى أن يكون^٥ في حكم العالم: أن يتمكن من الاجتهاد والاستدلال على إصابة الحكم. وقد يجوز عندك وعند كل أحد أن ينصب للإمامة من لا يكون عالماً بالصنائع والمهين ولا في حكم العالم؛ فبان افتراق الأمرين، وأنه لا تعلق للصنائع والمهين والعلم بها بأحكام الشريعة.

فما توجب أنت كون الإمام في حكم العالم به إذا لم يكن عالماً، نوجب نحن كونه عالماً به؛ وما لا توجب ذلك فيه ولا تجعله شرطاً في إمامته، لا يجب عندنا أن يكون حاصله. وهذا واضح.

فأما قوله:

فإن قيل: فيجب - وإن لم يكن من أهل الاجتهاد - أن يجوز كونه إماماً بأن يرجع إلى قول العلماء.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «بالصنائع».

٢. في «ج، ص، ف»: «بأحكامهما».

٣. في المطبوع: «إلزامه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «أن تنصب».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يكون».

قيل له: قد ثبت أن^١ ذلك ممتنع^٢ في الحُكَّامِ، وأن الإمامَ يَجِبُ أن يكونَ أعلى رتبة؛ فلا يصحُّ ذلك فيه^٣. ولأنَّ إلزامَ الحُكْمِ أوكدُ من الفتيا، فإذا لم يَحِلَّ أن يُفتي المفتي^٤ إلَّا وهو من أهل الاجتهاد، فبأن لا يَحِلَّ له^٥ أن يَحْكُمَ إلَّا وهو كذلك^٦ أولى.

وقد ثبت بما سنذكره إمامة أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ، وإن كانت حالهم تتفاوت^٧ في العلم، وفيهم من يقصُر عن صاحبه. وقد صحَّ أن أمير المؤمنين عليه السلام كان أعلمَ منهم بالأحكام^٨، وعدلَ مع ذلك إليهم؛ وذلك يُبينُ أنَّ القدرَ الذي يُطلبُ من العلمِ فيمن يُختارُ للإمامية ما ذكرناه^٩.

١٦٧/٣

[تجوز رجوع الإمام والحاكم إلى أهل الفتيا، وذلك من باب الإلزام]

فأول ما فيه: أنا نسوي في الإلزام له^{١٠} بين الإمام والحاكم^{١١}، فنقول: لم لا يكونَ الحاكمُ أيضاً يرجعُ إلى أهلِ الفتيا في الأحكام، فيحكم^{١٢} بقولهم، وإن لم يكن من

١. في «ب، ج، ص»،: «+ «كل».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «يُمْتَنَع».

٣. في المغني: «منه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «ولأنَّ الإلزام من الحكم أولى وأؤكد من الفتيا، وإذا».

٥. في المغني: - «المفتي».

٦. في المغني: - «له».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «إلَّا وهو من أهل الاجتهاد».

٨. في المغني: «تتفاوت».

٩. في المغني: «بالأخبار».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٠٩.

١١. في المطبوع: - «له».

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «بين الحاكم والإمام».

١٣. من قوله: «فنقول لم لا يكون...» إلى هنا ساقط من «ج، ص، ف».

أهل الاجتهاد؟ فقولُه: «قد ثبتَ أنَّ ذلكَ مُمتنعٌ في الحاكمِ» دعوى لا نُوافقه عليها؛ وكيف يُظنُّ بمنَّ^١ يلزمُ^٢ مثلُ هذا الإلزامِ في الإمامِ - وهو حاكمُ الحُكَّامِ - أن يُسلَّمَ امتناعُ مثله في الحُكَّامِ الذين يتولَّون من قِبَلِ الإمامِ؟

فإن قيل: إنَّ الذي يَمْنَعُ من^٣ أن يكونَ الحاكمُ بهذه الصفةِ إجماعُ الأمة؛ لأنَّهم مُتَّفِقُونَ - مع اختلافهم - على أنَّ الحاكمَ لا بُدَّ من أن يكونَ من أهلِ الاجتهادِ، ولا يُجوزُ كونه عامياً مُقتَصِراً في الأحكامِ على الاستفتاءِ.

قيلَ له: هذا يُمكنُك أن تقولَه بعينه في الإمامِ، ولا يكونُ لردِّك^٥ حالَ الإمامِ إلى حالِ الحاكمِ معنى في أمرٍ، متى نوزعتَ فيه وطلبتَ بالدلالةِ على أنه شرطُ في الحاكمِ، فَرِعتَ إلى طريقةٍ يُمكنُ أن يُستدلَّ بها في الإمامِ والحاكمِ معاً على حدِّ واحدٍ.

و الجوابُ عن الاعتصامِ بالإجماعِ - سواءً فُزعَ إليه في الإمامِ أو في الحاكمِ -: أنَّ الإجماعَ إذا كانَ هو المانعُ من ذلكَ، فيجبُ أن يكونَ جائزاً قَبْلَ الإجماعِ، كجوازِ^٦ كُلِّ أمرٍ اختَصَّ الإجماعُ بالمنعِ منه؛ وهذا يقتضي التصريحَ بتجويزِ إقامةِ إمامٍ^٧ يحكُمُ في جميعِ الشريعةِ، ويكونُ إماماً في جميعِ الدينِ وأحكامه، وهو مع ذلكَ خالٍ من جميعِ العلومِ بأحكامِ الشريعةِ، مُعوَّلٌ في كُلِّ حُكْمٍ يحدثُ على الاستفتاءِ

١. في المطبوع والحجري: «المن».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «+ ذلك»، وفي «د»: «- مثل».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «الذي يمنع» بدل «إنَّ الذي يمنع من».

٤. في «د»: «فلا».

٥. في «ب، ص، ف»: «لزومك».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لجواز».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بجواز إمامة إمام».

و الرجوع إلى العلماء! وفي علمنا بقبح ذلك عند كل عاقل دلالة على أن الإجماع لا مدخل له في المنع منه.

[التفريق بين مقامي الحكم والفتيا وفقاً لمباني القاضي]

و أما^١ قوله: «إن إلزام الحكم أكد من الفتيا» فلقابل أن يقول:

أ ليس الحاكم عندك قد يكون حاكماً في أشياء كثيرة من الشريعة وإن لم يعلمها، بأن يرجع إلى من يعلمها فيستفتيه ويأجبه، ولا يجوز لأحد أن يتنصب^٢ للفتيا فيما لا يعلمه، و يرجع في معرفته إلى غيره؛ بل لا يجوز له أن يفتي بما يستفتي فيه غيره، وإن جاز أن يحكم بما يستفتي فيه غيره، ولم يقتض ذلك تأكيد حكم^٣ الفتيا على القضاء و تولي^٤ الأحكام؟ فالأ جاز ما الزمنك إياه من أن يكون الإمام و الحاكم من غير أهل الاجتهاد، وإن لم يجز في المفتي أن يكون بهذه الصفة^٥؟ فإن منع مما الزمناء تأكيد الحكم على الفتيا منع مما حكيناه عنك^٦، وإن جاوز أحد الأمرين جاوز الآخر.

[منع إمامة المفضل في العلم]

فأما ادعائه ثبوت إمامة من قصر في العلم عن غيره: فمبني على ما لم يصح ولا يصح، و ستكلم على ما أحال عليه بعون الله و مشيئته^٧. و أحد ما يدل على بطلان

١. في «د»: «فأما».

٢. في «ب»: «أن ينصب».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «حال».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «تولي».

٥. في «ج»: «الصفات».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «عنه».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بعون الله ومشئته».

إِمَامَةٍ مِّنْ ذَكَرَهُ: تَقْصِيرُهُ فِي الْعِلْمِ عَنْ غَيْرِهِ، وَاعْتِرَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْخُلُوءِ عَنْ مَعْرِفَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَتَوَقُّفُهُ فِيهَا وَرُجُوعُهُ إِلَى غَيْرِهِ فِي إِبْصَارِهَا^١. وَالكَلَامُ فِي ذَلِكَ يَجِيءُ فِي مَوَاضِعِهِ^٢.

[الفرق بين علم الإمام والأمير]

فَأَمَّا قَوْلُهُ - بَعْدَ كَلَامٍ لَا فَائِدَةَ فِي حِكَايَتِهِ^٣؛ لِأَنَّهُ كَالْتَفْرِيعِ عَلَى مَذْهَبِهِ -:
وَبَعْدُ، فَإِنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْأَمْرَاءُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ كَانَ يُؤَلِّي الْأَمْرَاءَ وَالْعُمَالَةَ عَلَى النَّوَاحِي إِذَا عَزَفُوا مِنْ الْعِلْمِ الْقَدَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِالْحَاجَةِ إِلَى زِيَادَةِ عَلَيْهِ^٥.
فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيْمَا مَضَى الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْحُكْمَ فِي شَيْءٍ مِّنْ لَا يَعْلَمُهُ؛ سَوَاءً كَانَ إِمَامًا أَوْ أَمِيرًا، وَأَنَّ الْأَمِيرَ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ فِيهِ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ حَتَّى يَكُونَ مُسَاوِيًا لِلْإِمَامِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ وَلَايَتُهُ خَاصَّةً، وَوَلَايَةُ الْإِمَامِ عَامَّةً. وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَمِيرَ يَرْجِعُ فِيْمَا لَا يَعْلَمُهُ وَلَيْسَ بِأَمِيرٍ عَلَيْهِ وَلَا حَاكِمٍ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْإِمَامِ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ لَيْسَ هُوَ إِمَامًا فِيهِ وَمَنْصُوبًا^٦ لَتَنْفِيزِ أَحْكَامِهِ^٧. وَاسْتَقْصَيْنَا^٨ ذَلِكَ

١٦٩/٣

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِيهَا» بَدَلَ «فِي إِبْصَارِهَا».

٢. يَأْتِي ذَلِكَ فِي ج ٤، ص ٤٧٤ وَمَا بَعْدَهَا، وَج ٥، ص ١١ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

٤. هَكَذَا فِي الْمَغْنِي. وَفِي النُّسخ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٥. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢١٠.

٦. فِي «د»: «وَمَنْصُوبًا».

٧. فِي «ج، ص»: «الْأَحْكَام».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا».

استقصاء يُغني عن تكراره هاهنا^١.

[بيان أن الإمام حجة في الشرع كالرسول]

فأما قوله:

فإن قيل: أليس الرسول عليه السلام يجب أن يكون عالماً بكل الدين
و أعلم من سائر أئمة؟ فهلاً وجب في الإمام مثله؟

قيل له: إنما وجب في الرسول عليه السلام ذلك^٢ لأن من جهته يعلم^٣ أمر
الشرع، و هو الحجة فيه، و إليه يرجع في باب الديانات؛ و لا يجوز أن
يكون كذلك إلا و يفوق في العلم غيره، و إلا كان محتاجاً إلى غيره في
بعض ذلك. و ليس كذلك الإمام؛ لأنه لا يعلم^٤ من قبله الديانات و الشرائع،
و إنما فوض إليه القيام بأمر مخصصة؛ فحال الحكام و الأمراء^٥.

فقد مضى أيضاً الكلام على ذلك، و بينا أن الإمام حجة في الشرع كالرسول،
و أن الرجوع إليه في الديانات قد يحصل على حد الرجوع إلى الرسول صلى الله
عليه و آله؛ لأنه إذا وقع من الأمة ما يجوز عليها من الإعراض عن نقل بعض
الأحكام حتى لم يبق نقل ذلك^٦ إلا فيمن لا يقوم^٧ الحجة به، فلا^٨ مفرع في باب

١. راجع: ج ٢، ص ٢٤٣، ٢٤٨ - ٢٤٩.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «ذلك».

٣. في المغني: «نعلم».

٤. في المغني: «لأننا لا نعلم».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١٠ - ٢١١.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «ذلك».

٧. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لا تقوم».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «ولا».

العِلْمِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ إِلَّا إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يُعْلَمَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ^١، ففي هذا المَوْضِعِ يَجْرِي الْإِمَامُ مَجْرَى الرَّسُولِ؛ فِي أَنَّ الشَّرْعَ يُعْلَمُ مِنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ الْحُجَّةُ فِيهِ^٢؛ فَلَوْ جَوَّزْنَا أَنْ يَذْهَبَ عَنِ الْإِمَامِ بَعْضُ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، لَمْ نَأْمَنْ^٣ أَنْ يَكُونَ الَّذِي ذَهَبَ عَنْهُ هُوَ الَّذِي اتَّفَقَ كِتْمَانُهُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَمْ نَثِقْ بِوَصُولِ جَمِيعِ الشَّرْعِ إِلَيْنَا، وَلَبَطَلْ^٤ مَا هُوَ أَكْبَرُ الْأَغْرَاضِ فِي نَصْبِ الْإِمَامِ؛ مِنْ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ، وَتَلَاْفِي مَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنْ خَلَلٍ^٥.

١٧٠/٣

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُ: إِذَا كَانَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَكَ هُوَ كَوْنُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِمَّنْ لَا يُعْلَمُ الشَّرْعُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، فَجَوَّزْ فِيهِ^٦ - بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا، وَقِيَامِ الْحُجَّةِ بِهَا عَلَى الْمُكَلَّفِينَ - أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ حَتَّى يَحْتَاجَ عِنْدَ حَدُوثِهَا إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي عَوَّلَتْ عَلَيْهَا مِنْ أَنَّ الشَّرْعَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ هَاهُنَا مُرْتَفَعَةٌ. وَهَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُهُ أَحَدٌ فِي الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

ثُمَّ أَوْرَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ كَلَامًا طَوِيلًا^٧ يَشْتَمِلُ عَلَى مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَجَابَ عَنْ سَوَالٍ مَنِ يَسْأَلُ^٨ عَنِ الْإِمَامِ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ فِي

١. تقدّم في ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «فيه».

٣. في «ب، د» والمطبوع: «لم يأمن».

٤. في «د» والمطبوع: «ويبطل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و تلافي الأمور وما يعرض في الدين من ذلك».

٦. في «ج، ص، ف»: «فيجوز منه». وفي «ب»: «فيجوز فيه».

٧. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١١ - ٢١٤.

٨. في «ب»: «سأل».

العلم إلى غيره مع حاجة ذلك الغير إليه؟ بأن قال:

إن^١ جهة الحاجة مختلفة، وإن^٢ المتناقص هو حاجته إليهم في نفس ما يحتاجون إليه فيه.^٣

و بين أنه يحتاج إليهم في العلم، و يحتاجون إليه في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود؛ فالجهة مختلفة. و قال:

إن ذلك يجري مجرى حاجة الإمام في إقامة الحد إلى شهادة الشهود، والشهود يحتاجون إليه في غير ذلك؛ و يجري مجرى حاجته إلى المقومين فيما يرجع إلى ما وقع فيه التنازع، وإن كانوا محتاجين^٤ إليه في غير هذا الوجه.^٥

و الموضع الآخر: أنه قال:

لا اعتبار، فيمن يحتاج إلى غيره في أمر من الأمور، أن يكون ذلك الذي احتاج^٦ إليه فيه واجباً حصوله، بل المراعى أن يكون ذلك الذي احتاج إليه حاصلًا لمن تعلقت الحاجة به، و لا فرق بين أن يكون واجباً أو جائزاً.

قال:

ولهذا يصح من^٧ أحدنا أن يستفيد من غيره الرزق إذا كان حاصلًا له،

١. في المطبوع والحجري: - «إن».

٢. نُقل بالمعنى، راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١١.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «يحتاجون».

٤. نُقل بالمعنى، راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١٢ - ٢١٤.

٥. في «ب، ح»: «يحتاج».

٦. في المطبوع: «عن».

وإن لم يَكُن واجباً^١.

[نفي حاجة الإمام في العلم بالشرعية إلى غيره]

و الكلام عليه في الفصل الأول: أنه ادَّعى فيه أن جهة حاجة العلماء إلى الإمام وحاجته إليهم مُخْتَلَفَةٌ^٢، ولو كان الأمر على ما ظنَّه لما تناقَضَ^٣ ذلك على ما ذكره، ١٧١/٣
إلا أن الأمر بخلافه؛ لأننا قد بينَّا فيما تقدَّم أن الإمام حُجَّةٌ في الشرع وأدائه، وأنه يُستَفَادُ من جهته، وأن الحال رُبَّمَا انتهت إلى أن يكون الشرع لا يُعْلَمُ إلا من جهته، بأن يُعرَضَ الناقلون عن نقله^٤، فكيف يحتاج الإمام في تعلُّم العلم واستفادته - على هذا - إلى من يحتاج إليه في ذلك بعينه؟ ولا شبهة في ارتفاع التناقض عن حاجته إلى الشهود مع حاجتهم إليه؛ لاختلاف وجه الحاجة. وقد بينَّا أن الأمر فيما نتكلَّم^٥ عليه بخلاف ذلك.

[وجوب حصول الشيء إذا كانت الحاجة إليه واجبة و كان المحتاج مُزاح العلة]

فأما المَوْضِعُ الآخر: فليس يجوز أن تكون الحاجة إلى أمرٍ من الأمور واجبةً وذلك الأمر جائزٌ حصوله وارتفاعه، مع القول بأن المحتاج إليه^٦ مُزاح العلة؛ لأن

١. نُقِلَ بالمعنى، والأخير باللفظ، راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١٢.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «أنه ادَّعى في الحاجة للعلماء إلى الإمام وفي حاجة الإمام إليهم أنها مختلفة».

٣. في «د» والحجري: «لما يناقض».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «عنه» بدل «عن نقله».

٥. تقدَّم في ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

٦. في «ب، ص»: «يتكلَّم».

٧. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «أن يكون».

٨. أي المحتاج إلى ذلك الأمر.

وجوب حاجته يقتضي وجوب وجود ما يحتاج إليه حتى يكون مُزاح العلة. وهذه الجملة تقتضي أن يكون^١ الأمة - إذا وجب عملها بالشرائع إلى أن تقوم^٢ الساعة، ووجب بوجوب^٣ ذلك علمها بالشرائع - يرجع^٤ في العلم إلى من يجب^٥ حصوله له، ولا يجوز عدمه من جهته؛ لأن ذلك يؤدي إلى انتفاء إزاحة العلة في التكليف.

وقد^٦ اعترف صاحب الكتاب بمعنى ما ذكرناه بقوله عقيب هذا الكلام: ولذلك^٧ نقول: إن جملة العلوم يجب أن تكون محفوظة في الأمة وإن تفرقت في العلماء؛ لكي يصح^٨ أن يظفر بها من يطلبها من أهل العلم. فأما وجوب حصول ذلك في الواحد فغير واجب؛ لأنه لا فرق بين أن يوجد مفترقا - في صحة التوصل إليه - أو مجتمعاً عند واحد^٩. وهذا تصريح منه - كما ترى - بوجوب^{١٠} حصول العلوم^{١١} وإمكان الوصول إليها^{١٢} لتكون العلة مُزاحة، وما استأنفه من ذلك كالناقض لما قدّمه؛ لأنه أراد أن

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «أن تكون».

٢. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «أن يقوم».

٣. في «ب، ج، د، ف»: «لوجوب».

٤. كذا، والأنسب: «ترجع».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «يجوز».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فقد».

٧. في «ب، ص» والمغني: «وكذلك».

٨. في المغني: «ليصح».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢١٢.

١٠. في المطبوع والحجري: «لوجوب».

١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «حصول العلم».

١٢. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «إليه».

يُبَيِّنُ أَنَّ حَصُولَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لَيْسَ يَجِبُ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَتِ الْحَاجَةُ بِهِ، وَشَبَّهَهُ بِالرِّزْقِ، وَهُوَ الْآنَ قَدْ اعْتَرَفَ بِوَجُوبِ وجودِهِ وَحصولِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَحْصُلَ عِنْدَ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ، بِلاَ فَرْقٍ^١ فِي إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ بَيْنَ وجودِهِ مُفْتَرِقاً وَمُجْتَمِعاً»، وَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ؛ لِأَنَّ إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ لَا تَقْتَضِي وجودَ الْعِلْمِ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بَعِيْنِهِ، غَيْرَ أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا دَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ عَدَا الْإِمَامَ لَا يَجِبُ عَصْمَتُهُ، وَلَا يُؤْمَنُ الْخَطَأُ عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ^٢ الْحَاجَةُ فِي إِصَابَةِ الْعِلْمِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ بِهِ، وَ وَجَبَ^٣ تَعَلُّقُهَا بِالْمَعْصُومِ، الَّذِي يُؤْمَنُ مِنْ تَغْيِيرِهِ وَ تَبْدِيلِهِ، وَ يُوثَّقُ بِوُجُودِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ حَالٍ عِنْدَهُ. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ إِلَّا وَاحِداً، وَجَبَ بِهَذَا التَّرْتِيبِ الْمَرْجِعُ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ إِلَى وَاحِدٍ.

١٧٢/٣

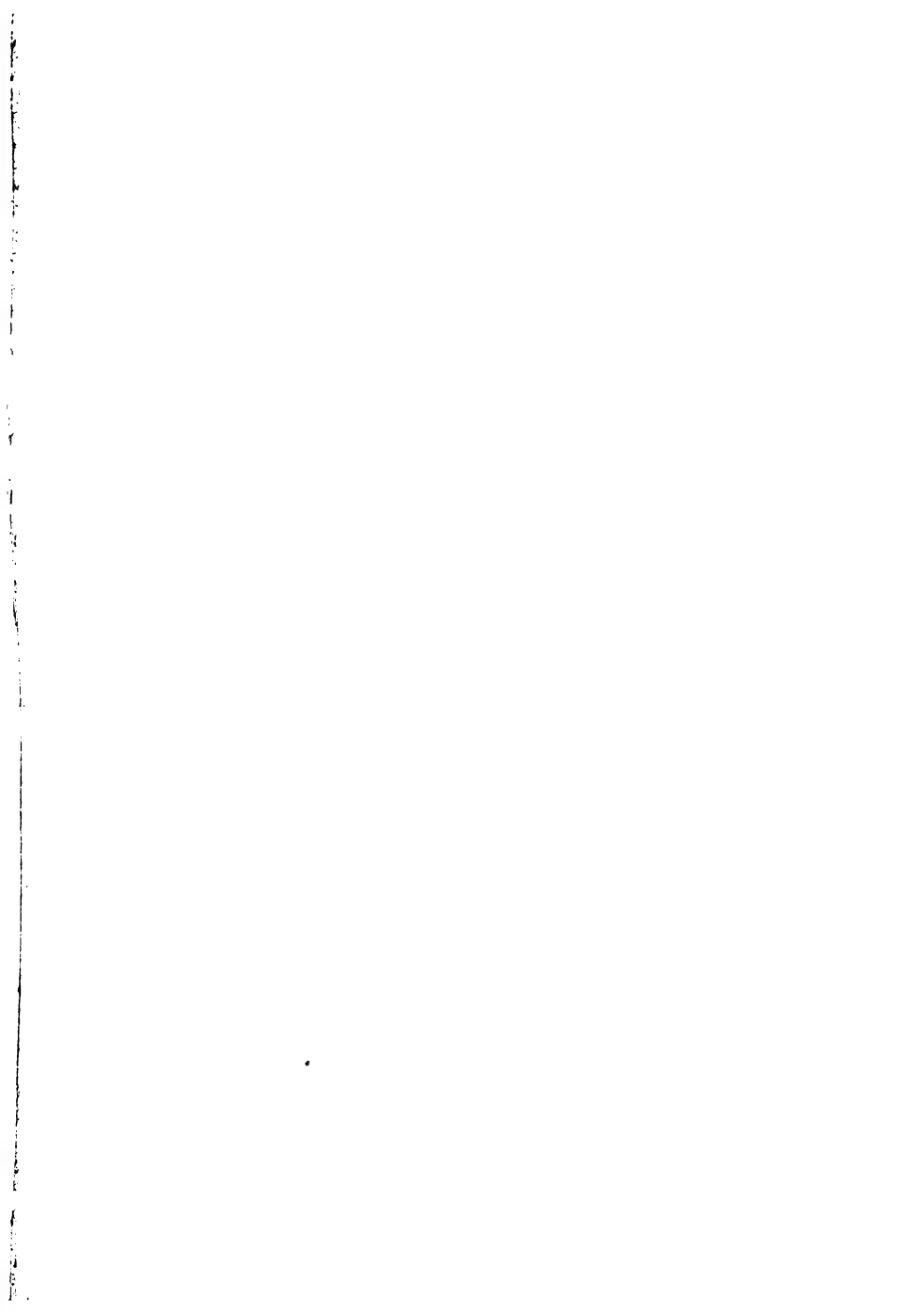
١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بَلْ لَا فَرْقَ».

٢. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَتَعَلَّقَ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «و وَجُوبَ».

[٩]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ فِي الْأَفْضَلِ



إِعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ بَنَى هَذَا الْفَصْلَ^١ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْإِمَامِ أَفْضَلَ، وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ لِمَنْ كَانَ إِمَامًا، وَأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنَّهَا مُرَاعَاةٌ وَغَيْرُ مُرَاعَاةٍ إِلَى الشَّرْعِ وَأَدِلَّتِهِ. وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى فُسَادٍ، وَتَفْرِيعٌ عَلَى خَطَأٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - أَنَّ الْعَقْلَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلَ^٢، وَأَنَّ الشَّرْعَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ كَانَ مِنْ حَقِّنَا^٣ أَنْ تَجَاوَزَ هَذَا الْفَصْلَ مِنْ كَلَامِهِ، لَكِنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى نُكْتَةٍ مِنْهُ؛ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَيْهَا ضَرْبٌ مِنَ الْفَائِدَةِ.

[بِطْلَانِ الْاسْتِدْلَالِ بِقَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ يَوْمَ السَّقِيفَةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْفَضْلِ فِي الْإِمَامِ]
أَمَّا اسْتِدْلَالُهُ عَلَى أَنَّ الْفَضْلَ - فِي غَالِبِ الظَّنِّ وَفِي الظَّاهِرِ - غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْإِمَامِ، بِقَوْلِ عَمْرِو الْأَبِيِّ عُبَيْدَةَ^٤: «أَمْدُؤْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ» مَعَ ظُهُورِ فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَبِي

١. لَخَّصَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَهُوَ فِي الْمَغْنِيِّ، ج ٢٠ (الْقِسْمِ الْأَوَّلِ)، ص ٢١٥ - ٢٣٣.

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٧٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِنْ حَقِّهِ».

٤. أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَقِيلَ: عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ. شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ كُلِّهَا. وَهُوَ الَّذِي انْتَزَعَ مِنْ جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَلْقَتِي الْمِغْفَرِ يَوْمَ أَحَدٍ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتَاهُ، وَكَانَ أَحَدُ الْحَاضِرِينَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ. فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، ج ٢، ص ٩٢٢ - ٩٢٦؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣١٢، الرِّقْمُ ٨١؛ حَلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ، ج ١، ص ١٠٠؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ١، ص ١٥٨، الرِّقْمُ ١٠؛ الْاسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٧١٠، الرِّقْمُ ٣٠٧٨.

عُبَيْدَةَ، وَتَأْوِيلُهُ قَوْلَ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي جَوَابِهِ: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً^١ غَيْرُهَا»^٢ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ الْخَطَأَ فِي الدِّينِ، بَلْ أَرَادَ الزَّلَلَ فِي الرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ، وَاسْتِدْلَالُهُ عَلَى صِحَّةِ تَأْوِيلِهِ بِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ كَانَ يُجَوِّزُ الْخَطَأَ فِي الدِّينِ عَلَى عُمَرَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهَذَا النِّفْيِ الْخَطَأَ فِي الدِّينِ عَلَى عُمَرَ، وَبِأَنَّ هَذَا الْإِنْكَارَ لَوْ كَانَ لِأَجْلِ فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ لَكَانَ عُمَرُ أَعْرَفَ بِذَلِكَ مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُ مَا يَظْهَرُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ؟ قَالَ:

١٧٤/٣

إِنَّمَا أَرَادَ أَبُو عُبَيْدَةَ [بِذَلِكَ]^٣ مَا لِأَبِي بَكْرٍ مِنَ الْمَرْيَةِ فِي سُكُونِ النَّاسِ^٤ إِلَيْهِ، أَوْ مَرْيَتِهِ فِي الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: «إِنْ وَلَّيْتُمْ أَبَا بَكْرٍ»^٥، وَقَوْلَهُ «اقتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي»^٦.

فِبَاطِلٍ، لَا شُبْهَةَ فِي تَهَافُتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ فِي الْإِنْكَارِ مَا هُوَ^٨ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِ

١. الْفَهَةُ: السَّقَطَةُ وَالْجَهْلَةُ وَنَحْوَهَا، يُقَالُ: فَهَ الرَّجُلُ يَفْهَهُ فَهَاهُةً وَفَهًا وَفَهَةً: إِذَا جَاءَتْ مِنْهُ سَقَطَةٌ أَوْ جَهْلَةٌ مِنَ الْعَبِيِّ وَغَيْرِهِ. الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، ج ٣، ص ٥٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٥٢٥ (فَهَهُ).
٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٣٥؛ ج ٢٣٣؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١٣٥؛ الْمُنْتَظَمُ، ج ٤، ص ٦٦؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٣، ص ٩؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ٦٥٢ - ٦٥٣، ح ١٤١٤١؛ تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، ص ٩٠؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٣٠، ص ٢٧٣ - ٢٧٤، الرَّقْم ٣٣٩٨، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.
٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.
٤. فِي «ب، ص»: «سُكُونُ النَّفْسِ». وَفِي «ج، ف»: «سُكُونُ النَّفُوسِ».
٥. الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ٧٤؛ ج ٤٤٣٥؛ مُسْنَدُ الْبَزَّازِ، ج ٧، ص ٢٩٩، ح ٢٨٩٥؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ١١، ص ٦٣٠ - ٦٣١، ح ٣٣٠٧٠ - ٣٣٠٧٧؛ مُجْمَعُ الزَّوَائِدِ، ج ٥، ص ٣٢٢، ح ٨٩١٠، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.
٦. الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٣٨١٦؛ مُسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ، ج ١، ص ٢١٤، ح ٤٤٩؛ مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ، ج ٢، ص ٥٧، ح ٩١٣؛ حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ، ج ٩، ص ١٠٩؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤١، ص ٤٢٢، الرَّقْم ٤٨٨٣؛ ج ٤٤، ص ٢٢٧، الرَّقْم ٥٢٠٦؛ تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، ص ٢٢.
٧. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا هُوَ».

أبي عُبَيْدَةَ لَعُمَرَ مَا قَالَ لَهُ. وَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْخَطَأِ فِي الرَّأْيِ دُونَ الدِّينِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ
إِضَافَةَ الْفَهْمَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خَطَأٌ فِي الدِّينِ دُونَ التَّدْبِيرِ، وَلِأَنَّ إِطْلَاقَ
لَفْظِ «الْخَطَأِ» فِي عُرْفِ الشَّرْعِ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى الدِّينِ، وَإِنَّمَا يُعَدَّلُ بِهِ إِلَى التَّدْبِيرِ
فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلدَّلَالَةِ^١.

فَأَمَّا تَصْحِيحُهُ لِتَأْوِيلِهِ بِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ كَانَ يَجُوزُّ الْخَطَأَ عَلَى عُمَرَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ
فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُجُوزُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ
مِنْ عُمَرَ خَطَأٌ بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ الْمُبَايَعَةِ، وَإِنْ كَانَ يُجُوزُّ^٢ الْخَطَأَ عَلَيْهِ؛
فَلَيْسَ فِي تَجْوِيزِ الشَّيْءِ دَلَالَةٌ عَلَى وَقْعِهِ وَظَهْوَرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ عُمَرَ كَانَ أَعْلَمَ بِفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ» فَكَذَلِكَ عُمَرَ
كَانَ^٣ أَعْلَمَ بِمَزِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ فِي سُكُونِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَالْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِيهِ مِنْ
أَبِي عُبَيْدَةَ، فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَهُ؟ وَلَيْسَ^٤ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا مِثْلُ مَا عَلَيْهِ؛
لِأَنَّهُ إِنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَزِيَّةَ أَبِي بَكْرٍ فِيمَا بَيَّنَّهَ مِنَ السُّكُونِ وَغَيْرِهِ وَخَفِيَتْ^٥
عَلَى عُمَرَ، جَازَ لَخَصْمِهِ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَزِيَّتَهُ فِي الْفَضْلِ خَفِيَتْ عَلَى عُمَرَ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا عَرَضَ الْبَيْعَةُ عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ لَوَجْهِهِ مِنْ
الْوَجْهِ.

قِيلَ لَهُ: فَأَجَزَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفَضْلِ وَالْمَزِيَّةِ مَعًا، وَإِنَّمَا عَرَضَ الْبَيْعَةُ لِلْوَجْهِ
الَّذِي تَذَكَّرَهُ^٦.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «للدلالة».

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «لا يجوز».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «كان».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «فليس».

٥. كذا، والظاهر زيادة الواو، وكون «خفيت» خبر «أ».

٦. هكذا في «د». وفي «ص»: «يذكره». وفي سائر النسخ والمطبوع: «نذكره».

[نفى وجود فتن متخوِّف منها، دعت إلى المبادرة لبيعة أبي بكر مع كونه مفضولاً]

فأما ارتضاؤه في عِلَّةِ تقديم أبي بكرٍ للإمامةِ مُبادَرةً إطفاءَ الفِتْنَةِ الْمُتَخَوِّفَةِ^١ عَقِيبَ مَوْتِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِمَا كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنْ تَأْخِيرَ الْعَقْدَ فِي تِلْكَ الْحَالِ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى أُمُورٍ يَبْعُدُ تَلَاْفِيهَا، فَلِهَذَا قَدَّمُوا الْمَفْضُولَ عَلَى الْفَاضِلِ^٢. فَأَوَّلُ مَا يُقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ: لَسْنَا نَرْضَى مِنْكَ بَادِعَاءِ فِتْنَةٍ: لَمْ تَظْهَرْ أَسْبَابُهَا، وَلَمْ تَقَوْ أَمَارَتُهَا، وَلَمْ تَلُحْ^٣ دَلَالَتُهَا حَتَّى يُجْعَلَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى دَفْعِ الْفَاضِلِ عَنْ مَقَامِهِ؛ فَأَشِيرُ إِلَى هَذِهِ الْفِتْنَةِ الَّتِي ادَّعَيْتَهَا، وَزَعَمْتَ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَخَوِّفَةً^٤. فَإِنْ أَشَارَ^٥ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ حُضُورِ السَّقِيفَةِ وَجَذْبِ الْأَمْرِ إِلَى جِهَتِهِمْ، فَهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَنْصَارِ ابْتِدَاءً حَتَّى يَحْمِلَ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ.

والمعروف في الرواية أَنَّ النَّفَرَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ابْتَدَؤُوا^٦ بِحُضُورِ السَّقِيفَةِ، فَلَبَّغَ الْأَنْصَارُ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ قَدْ اجْتَمَعُوا لِلْخَوْضِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، فَصَارُوا إِلَى السَّقِيفَةِ، وَجَرَى بَيْنَهُمْ مَا جَرَى.

على أَنَّ الْأَنْصَارَ لَمْ يَكُونُوا عِنْدَكُمْ مِمَّنْ يَرْتَكِبُ الْعِنَادَ، وَيَحْمِلُهُ اللَّجَاجُ عَلَى خِلَافِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧، وَلَمْ يَحْضُرُوا السَّقِيفَةَ لِلْمُغَالَبَةِ وَالْمُجَادَبَةِ،

١. في «ب، ص، ف» و«المغني»: «المخوفة».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

٣. في «د، ف»: «و لم يلح». وفي «ب»: «و لم تلح». وفي الحجري: «و لم يلح». و لآخ الشيء يُلَوِّحُ: بدا، و لآخ النجم: تلالأ. المصباح المنير، ج ٢، ص ٥٦٠ (لوح).

٤. في «ب، ج، ف»: «دلالتها».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «مخوفة».

٦. في «د» و«المطبوع»: «أشاروا».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «ابتدروا».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام»، وهكذا في الموارد الآتية.

و إِنَّمَا حَضَرُوا لِلتَّدْبِيرِ وَ الْمُشَاوَرَةِ، وَ لِهَذَا يَقُولُونَ^١ إِنَّهُمْ رَجَعُوا عِنْدَ رِوَايَةِ الْخَبْرِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ نِصَابِ الْإِمَامَةِ، وَ سَلَّمُوا وَ انْقَادُوا وَ أذَعَنُوا، وَ لَمْ يَبْقَ^٢ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُقِيمٌ عَلَى الْخِلَافِ إِلَّا وَاحِدٌ يَدَّعِي قَوْمَ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى الْخِلَافِ، وَ تَنْفَوْنَ أَنْتُمْ ذَلِكَ عَنْهُ؛ فَأَيُّ فِتْنَةٍ تَتَخَوَّفُ مِنْ^٣ هَذِهِ حَالُهُ فِي الْإِمَامَةِ، وَ طَلَبِ السَّلَامَةِ، وَ الْإِنْقِيَادِ لِلْحَقِّ؟

فَأَمَّا مَا لَا يَزَالُ يَقُولُهُ مُخَالِفُونَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ مِنْ أَنَّ الْعَقْدَ إِنَّمَا بُوْدِرَ إِلَيْهِ خَوْفًا مِنْ فِتْنَةِ الْمُتَنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي خِلَالِ^٥ الْمُؤْمِنِينَ، يَتَرَبَّصُونَ بِهِمُ الدَّوَائِرَ، وَ أَنَّ^٦ مَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَوًى فِي نَفْسِهِمْ، وَ شَدَّ^٧ مِنْ أَطْمَاعِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مِنْ جِهَتِهِمْ - لَوْ لَمْ يُبَادَرُوا بِالْعَقْدِ - مِنَ الْفِتْنَةِ مَا لَا يُتَلَافَى.

فَأَوْضَحُ فُسَاداً مِمَّا تَقْدِّمُ؛ لِأَنَّهُ دَعَوَى لَا شَاهِدَ عَلَيْهَا، وَ إِبْخَارٌ عَلَى الْحَالِ بِمَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ ذَلَالَةٌ وَ لَا أَمَارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي الْمَدِينَةِ مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ مَنْ يُعْبَأُ بِهِ وَ يُعْتَدُّ بِمَكَانِهِ، وَ إِنَّمَا كَانَ هُنَاكَ النِّفْسَانِ وَ الثَّلَاثَةُ مِمَّنْ قَدْ قَمَعَهُ عِزُّ الْإِسْلَامِ، وَ طَاطَأَ رَأْسَهُ، وَ قُلَّ حَدُّهُ^٨، وَ جَعَلَهُ مَغْمُوراً مَقْهُوراً لَا مَلْجَأَ لَهُ يَأْوِي إِلَيْهِ، وَ لَا فِتْنَةً يَسْتَنْصِرُ بِهَا، وَ قُبِضَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ الْإِسْلَامُ مُمْتَدُّ الْأَطْنَابِ،

١. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «يقولون».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و سَلَّمُوا وَ أذَعَنُوا فَلَمْ يَبْقَ».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «من».

٤. في المطبوع و الحجري: «يقول».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «في خلاف».

٦. في المطبوع و الحجري: «فإن».

٧. في «د»: «و مد».

٨. الفل: الكسر، و الحد: طرف السيف، و من الرجل: بأسه و شدته، أي كسر حدته و بأسه.

راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٣٠ (فلل)؛ و ج ١٣، ص ١٤١ (حدد).

مُسْتَبَدٌّ^١ الأصحاب، كَثِيرُ الْعَدَدِ، قَوِيُّ الْعُدَدِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنِّفَاقِ وَلِأَهْلِهِ^٢ صَوْلَةٌ، وَلَا لِلْبَاطِلِ وَلَا لِأَهْلِهِ^٣ دَوْلَةٌ؛ فَأَيُّ فِتْنَةٍ تَتَخَوَّفُهَا الْأُلُوفُ الْكَثِيرَةُ مِنْ ذَوِي الْبَأْسِ وَالْغَلْبَةِ وَالتَّمَكُّنِ^٤ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ نَفَرٍ يَسِيرُ حَقِيرٍ^٥ لَا بَطْشَ لَهُمْ وَلَا مُنَّةَ^٦؟ وَهَذَا قَوْلٌ يُرْغَبُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ^٧ وَالْعَقْلِ عَنِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ، وَالْإِعْتِلَالِ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْجَلِيلِ بِمِثْلِهِ. ثُمَّ يُقَالُ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ: إِذَا جَازَ أَنْ يَحْمِلَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ عَلَى تَأْخِيرِ الْمُقَدَّمِ وَتَقْدِيمِ الْمُؤَخَّرِ فِي بَابِ الْفَضْلِ، فَأَلَّا جَازَ أَنْ يَحْمِلَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ عَلَى الْعَقْدِ لِلْفَاسِقِ؟ أَوْ لِمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ جُمْلَةً وَلَا فَضْلًا؟ أَوْ لِمَنْ هُوَ فِي أَدْنَى طَبَقَاتِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، فَلَا يَكُونُ أَفْضَلَ وَلَا كَالْأَفْضَلِ^٨؟

فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ كَوْنَهُ أَفْضَلَ لَيْسَ مِنَ الشَّرَاطِطِ الْوَاجِبَةِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْتَرَجِيحِ، وَكَوْنُهُ عَدْلًا مِنَ الشَّرُوطِ الْوَاجِبَةِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ ذَا حَظٍّ مِنَ الْعِلْمِ. قِيلَ لَهُ: هَذَا اقْتِرَاحٌ، لَا فَرْقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ عَكَسَهُ وَقَالَ: إِنَّ الْفَضْلَ هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنَّ الْعَدَالَهَ هِيَ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى التَّرَجِيحِ.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مستبد». وقال ابن فارس: الشين والياء والبدال أصل واحد يدل على رفع الشيء. معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٢٣٤ (شيد).

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ولا أهله».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «ولا أهله».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «والتمكن».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «حقير».

٦. المُنَّةُ: القوة؛ يقال: ليس لقلبه منَّة. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٧٤؛ أساس البلاغة، ص ٦٠٥ (من).

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «والفضل».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «ولا يكون أفضل، أو كالأفضل».

٩. في المطبوع: «و».

و بعدُ، فأَجِزْ على موجبِ هذا القَرَقِ أن يُعَقَّدَ في حالِ الضرورةِ لِمَن هو خالٍ من العلمِ جُمْلَةً، وإن كانَ عدلاً.

فإن قال: فكأنكم بطعنكم على الوجه الذي اخترناه في عِلَّةِ تقديم أبي بكرٍ مُصَوِّبُونَ لِمَن اعتَلَّ في تقديمه بأنه كانَ أَفْضَلَهم؛ مِن حَيْثُ لَمْ يَكُنْ [غَيْرُهُ] بأَعَزَّهم عَشِيرَةً، ولا بأَكْثَرهم^١ مَالاً.

قلنا: لَيْسَ^٢ يَجِبُ مِن حَيْثُ طَعَنَّا على بعضِ العِلَلِ أن نَكُونَ مُصَوِّبِينَ لغيرِها، وَكُلُّ ما حَكَيْتَهُ مِنَ التعليلِ فاسدٌ عندنا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على أَنَّ الاختيارَ كانَ صَوَاباً صَحِيحاً، وَإِنَّمَا الخِلَافُ في عِلَّةِ تقديمِ المفضولِ على الفاضلِ، وَنَحْنُ^٣ لَا نَقُولُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ الاختيارِ وَصَوَابِهِ فَنَحْتَاجُ إلى ذِكْرِ عِلَّتِهِ. وَعندنا أَنَّهُ كانَ فاسداً، وَإِنَّمَا حَمَلَ قوماً عليه الحَمِيَّةُ والعَصْبِيَّةُ، وَاِنْقَادَ آخَرُونَ لِلشُّبْهَةِ، وَأَمْسَكَ الباقُونَ لِلتَّقْيَةِ؛ فَلَما معْنَى للكلامِ في طَلَبِ العِلَلِ. وَهذا المعْنَى قد مَضَى فيه كلامٌ كَثِيرٌ، وَسيأتي فيه كلامٌ آخَرٌ عندَ الحاجةِ إليه بَعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

[مناقشة الصفحات التي ادَّعى أَنَّ المفضول يُقَدَّم على الفاضل لأجلِها]

ثُمَّ ذَكَرَ صاحبُ الكتابِ الخِلَالَ التي يُقَدَّمُ^٤ المفضولُ على الفاضلِ لأجلِها في كلامٍ طويلٍ، جُمْلَتُهُ: أَنَّهُ عَدَّ مِن جُمْلَةٍ ذَلِكَ أن يَكُونَ^٥ بعضُ الشرائطِ التي يُحْتَاجُ إليها في الإمامَةِ^٦ مفقودةً في الفاضلِ، موجودةً عندَ المفضولِ،

١. في «ب، ج، ص، ف»: «أكثرهم» بدل «بأكثرهم».

٢. في المطبوع والحجري: «أليس».

٣. في المطبوع والحجري: «أن».

٤. في «ب» والمطبوع: «تقدم».

٥. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «أن تكون».

٦. في «ج، ص، ف»: «في الإمام».

كالعلم^١ والمعرفة بالسياسة، أو يكون الفاضل عبداً أو ضريباً أو زميماً أو شديداً الجبن والجزع^٢، أو يكون الأفضل من غير قریش، أو يكون المفضول مشتهراً الفضل عند العامة والخاصة، والأفضل خفي الفضل، أو يعرف من انقياد الناس للمفضول وسكونهم إليه واستئمانهم^٣ إلى ولايته ما لا يعرف في الفاضل، أو يكون المفضول في البلد الذي مات فيه الإمام، فيخاف من تأخير العقد وإرجائه إلى أن يحضر الفاضل البعيد الدار من فتنة واضطراب، أو يكون في الفاضل صوارف ليست مثلها في المفضول، كالعجلة، والحدة، والبخل الشديد، وما أشبه ذلك^٤. يُقال له: إن من كان ناقص العلم والسياسة، أو مفقود^٥ الشجاعة، أو معروفاً بالحدة والعجلة والبخل الشديد، فليس الأفضل بالإطلاق؛ وإنما أوجبنا الإمامة لمن^٦ كان أفضل في كل الخلال المراجعة في باب الإمامة، فمن كان أفضل في شيء مفضولاً في غيره لم يكن الأفضل بالإطلاق.

فإذا قال لنا قائل: أفرأيت لو اتفق أن يكون الأفضل في العبادة والثواب ناقصاً في العلم والسياسة، ويكون الأفضل في السياسة والعلم مفضولاً في الثواب والعبادة، من الذي يُنصب إماماً منهما؟

قلنا: متى لم يكن الأفضل في سائر الخلال واحداً، وانقسم الفضل القسمة التي ذكرها السائل^٧، وجب أن يُنصب الفاضل في العبادة والناقص في السياسة إماماً لمن كان دونه في كل ذلك، ويُنصب الفاضل في السياسة المفضول في

١. في «ب، ج، ص، ف»: «أو».

٢. في «ج، ص، ف»: «و الجزع».

٣. استئمان له فلائ: إذا اطمان إليه وسكن. معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٣٧٣ (نوم).

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٢٩ - ٢٣٠؛ علماً بأن ما في المتن تلخيص لما هنالك.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أو مفقود».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فيمن».

٧. في «ج، ص، ف»: «و انقسم الفضل الذي ذكرها السائل».

الثوابِ و العبادَةِ إماماً لِمَنْ كَانَ أيضاً دَوْنَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَ لَا يُقَدَّمُ الْمَفْضُولُ عَلَى الْفَاضِلِ فِيمَا كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ فِيهِ. وَ لَيْسَ يُنْكَرُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ وِلَايَةِ الْإِمَامِ بِفَرِيقٍ دُونَ فَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ جَائِزٌ.

وَ لَا يَمْتَنِعُ أَيْضاً، لَوْ اتَّفَقَ مَا ذَكَرُوهُ، أَنْ يُجْعَلَ الْفَاضِلُ فِي الْعِبَادَةِ إِمَاماً لِلْمَفْضُولِ فِيهَا، وَ الْفَاضِلُ فِي السِّيَاسَةِ إِمَاماً لِلْمَفْضُولِ [فِيهَا]؛ وَ هَذَا أَيْضاً غَيْرُ مُنْكَرٍ.

فَأَمَّا ظُهُورُ الْفَضْلِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَ الْخَاصَّةِ: فَلَيْسَ بِعِلَّةٍ تَوْجِبُ تَقْدِيمَ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، لَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَ مَنْ كَانَ قَلِيلَ الْعِلْمِ نَزَرًا^١ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَحْكَامِ، إِلَّا أَنْ حَالَهُ مُتَنَشِّرَةٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ عَلَى الْأَفْضَلِ فِي الْعِلْمِ الْمُبَرِّزِ فِي الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ؛ فَلَمَّا كَانَ لَا اعْتِبَارًا^٢ بِمَا عِنْدَ الْعَامَّةِ وَ مَا يَظْهَرُ لَهُمْ فِي بَابِ الْعِلْمِ، لَمْ يَكُنْ أَيْضاً بِمَا عِنْدَهُمْ اعْتِبَارًا فِي بَابِ الْفَضْلِ.

وَ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُرَاعِيَهُ وَ يَجْعَلَهُ عِلَّةً مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ نَصَبَ الْإِمَامِ بِاخْتِيَارِ الْأُמَّةِ، فَيَعْتَبَرُ^٣ فِي صِفَاتِهِ مَا يَظْهَرُ لَهَا. فَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ - الَّذِي دَلَّلْنَا فِيهِمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَنْ أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى - فَلَا يَجِبُ^٤ اعْتِبَارُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا الْاسْتِنَامَةُ وَ السُّكُونُ وَ الْانْقِيَادُ لِلْمَفْضُولِ، وَ الْانْحِرَافُ عَنِ الْفَاضِلِ وَ التَّنْفُورُ عَنْ وِلَايَتِهِ: فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِي تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ وَ تَأْخِيرِ الْفَاضِلِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِنَامَةَ وَ السُّكُونُ إِذَا كَانَا إِلَى مَنْ لَمْ تَتَكَامَلْ صِفَاتُهُ، أَوْ مَنْ كَانَ غَيْرُهُ أَحَقَّ مِنْهُ^٥

١. النَّزَرُ: الْقَلِيلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٢٠٣ (نزر).

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «الْمُبَرِّزُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ اعْتِبَارًا».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَتَعْتَبَرُ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» + «عَلَيْنَا».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- مِنْهُ».

و أولي بالتقديم، لم يكن بهما^١ اعتباراً؛ ألا ترى أن الناس لو سكنوا إلى الفاسق، ومن لا علم عنده بشيء من الأحكام، ونفروا عن العدل العالم بالأحكام، لم يكن ذلك علة في تقديم الفاسق الجاهل، وتأخير العدل العالم؟

على أن صاحب الكتاب كأنه^٢ ناقض لهذا الموضع بقوله بعد هذا الفصل:

ولذلك قال شيخنا أبو علي: إن نفور^٣ الناس عن أمير المؤمنين عليه السلام، لما كان منه من قتل^٤ الأقارب، لا يعد علة بها^٥ يقدم الغير عليه؛ لأن ذلك من عظيم مناقبه في الدين، وأقوى ما يدل على شدته في ذات الله تعالى.

قال:

و على هذا الوجه حمل ما ذكر من فظاظه^٦ عمر و جدته؛ لأن ذلك كان في ذات الله تعالى وفي دينه، فما حل هذا المحل لا يجوز لأجله^٧ تقديم المفضل على الفاضل^٨.

١٨٠/٣

و هذا - كما ترى^٩ - كلام من لا يراعي أسباب التفار و السكون، و يعتبر بما^{١٠}

١. في «ص، ف»: «بهم». وفي «ب»: «لهم».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «رأيه».

٣. في النسخ و الحجري: «نفار». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و المغني.

٤. في «د» و المغني: «من قتل».

٥. في المغني: «لها». وفي «ص، ف»: «لما».

٦. في المغني: «فظاعة».

٧. هكذا في النسخ و المغني. وفي المطبوع و الحجري: - «لأجله».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٠.

٩. في «د»: «كما ترون».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «ما».

كَانَ لَهُ سَبَبٌ مُؤَثِّرٌ فِي حَالِ مَنْ يُخْتَارُ لِلإِمَامَةِ، وَ لَا يُعْتَبَرُ بِمَا^١ لَمْ يَكُنْ مُؤَثَّرًا فِي حَالِهِ؛ بَلْ كَانَ مَا أَوْجَبَ^٢ النَّفَارَ عَنْهُ رَافِعًا لِمَنْزِلَتِهِ، وَ مُقَدِّمًا لِرُتَبَتِهِ.

فَأَمَّا كَوْنُ الْمَفْضُولِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ الْإِمَامُ، وَ بُعْدُ دَارِ الْفَاضِلِ، وَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ مِنْ تَأْخِيرِ الْعَقْدِ: فَإِنَّمَا يَصِحُّ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ سَبَبًا عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْإِمَامَةَ بِالْإِخْتِيَارِ^٣؛ وَ ذَلِكَ فَاسِدٌ. عَلَى أَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ يُعَقَّدَ لِلْفَاسِقِ، وَ الْخَالِي مِنْ كُلِّ عِلْمٍ الدِّينِ، إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ الْإِمَامُ وَ خِيفَتِ الْفِتْنَةُ مِنْ تَأْخِيرِ الْعَقْدِ؛ وَ هَذَا مِمَّا لَا فَصْلَ^٤ فِيهِ.

[اشتراط الفضل في الإمامة ابتداءً واستمراراً]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَبِإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ، فَيَجِبُ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلْإِمَامِ الَّذِي هُوَ الْأَفْضَلُ إِذَا صَارَ^٥ غَيْرُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ أَنْ يُعَقَّدَ لَهُ وَ يُنْقَضَ عَقْدُ الْأَوَّلِ. ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُ: لَا يَمْتَنِعُ فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ لَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ قَدْ يَعْرِضُ^٦ وَ لَا يَمْتَنِعُ^٧

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «ما».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ما يوجب».

٣. في «ج، ص، ف»: «باختيار». و في «ب»: «باختيار الناس».

٤. هكذا في «ج، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا فضل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «فيجب بعد العقد الذي عُقد للأفضل إذا كان».

٦. في «د»: «قد تعرض».

٧. في «ب»: «ولا يمتنع».

مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَمْنَعُ مِنْهُ، كَالْعَلَّةِ^١ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى النِّكَاحِ فَلَا تَمْنَعُ^٢ مِنْ صِحَّتِهِ^٣ وَإِنْ مَنَعَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلَالَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالدَّلِيلِ أَنَّ عَقْدَ الْإِمَامِ لَا يُنْقَضُ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ^٤.

عَلَى أَنَّ شَيْخَنَا أَبَا عَلِيٍّ قَدْ ذَكَرَ - فِيمَا أَظُنُّ - أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كُفَّ بَصَرُهُ لَا تُفْسَخُ^٥ إِمَامَتُهُ، وَإِنَّمَا يَنْوِبُ عَنْهُ غَيْرُهُ وَهُوَ عَلَى جُمْلَةِ الْإِمَامَةِ، فَلَمْ يُنْقَضْ عَقْدُ الْإِمَامَةِ لِهَذِهِ الْخَلَّةِ، وَهُوَ^٦ فِي بَابِ الْمَنْعِ أَقْوَى مِنْ كَوْنِ الْمَفْضُولِ مَفْضُولاً^٧.

يُقَالُ لَهُ: السُّؤَالُ لَازِمٌ، وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ بِشَيْءٍ مُقْنِعٍ، وَالَّذِي يُؤَكِّدُهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ جُعِلَ مَانِعاً مِنَ الْعَقْدِ لِلْإِمَامِ ابْتِدَاءً، فَهُوَ مَتَى عَرَضَ بَعْدَ الْعَقْدِ صَارَ سَبَباً لِلْفَسْخِ وَنَقْضِ^٨ الْإِمَامَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَدَالَةَ لَمَّا أَنْ كَانَتْ مَطْلُوبَةً، وَكَانَ الْفِسْقُ مَانِعاً مِنَ الْعَقْدِ ابْتِدَاءً، فَكَذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ الْفِسْقُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَتَغَيَّرَتِ الْعَدَالَةُ، كَانَ ذَلِكَ يَوْجِبُ الْفَسْخَ؟ وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْمَخْصُوصُ لَمَّا كَانَ فَقْدُهُ مَانِعاً مِنْ ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ، مَنَعَ^٩ أَيْضاً لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْعِلْمِ يَعْرِضُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، إِمَّا بِنِسْيَانٍ أَوْ غَيْرِهِ^{١٠}،

١٨١/٣

١. فِي «د» وَ الْمَغْنِي: «كَالْعَلَّةِ». وَ فِي «ب»: «كَالْعَادَةِ».

٢. فِي «ب، ج، د، ف» وَ الْحَجَرِي: «فَلَا يَمْنَعُ».

٣. فِي «ب، ج، ف»: «مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ».

٤. فِي الْمَغْنِي: «+ فَسَقَطَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يُفْسَخُ».

٦. فِي الْمَغْنِي: «لِهَذِهِ الْحَالَةِ، وَ هِيَ».

٧. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «و تَغَيَّرَتْ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «+ مِنْهُ».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوْ بَغَيْرِهِ».

و سائر الشروط المُرَاعاة ابتداءً هي مُرَاعاةُ مع الاستمرار، فكَيْفَ خَرَجَ الْفَضْلُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عَنْ سَائِرِ الصِّفَاتِ؟

و الذي ذَكَرَهُ مِنَ الْعِلَّةِ فِي النِّكَاحِ لَا يَنْفَعُهُ شَيْئاً؛ لِأَنَّا لَمْ نَقُلْ: «كُلُّ أَمْرٍ مَنَعَ فِي كُلِّ عَقْدٍ ابْتِدَاءً مَنَعٌ عَارِضاً»، وَ إِنَّمَا خَصَّصْنَا بِذَلِكَ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهَا.

وَ أَمَّا ادِّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الْإِمَامَةِ لَا يُنْقَضُ بِذَلِكَ؛ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّا خَارِجُونَ عَنْ هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَ عِنْدَنَا أَنَّ الْإِمَامَةَ لَوْ كَانَتْ بِالْإِخْتِيَارِ، وَ كَانَ الْفَضْلُ فِيهَا مُرَاعَى ابْتِدَاءً، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُرَاعَى فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ يَجِبُ أَنْ يُنْقَضَ^١ إِمَامَةُ مَنْ صَارَ مَفْضُولاً كَمَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَقْدِ لِلْمَفْضُولِ.

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِمَامِ إِذَا كُفَّ بَصَرُهُ: فَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ مِمَّنْ يَقُولُ: «إِنْ كُفَّ الْبَصَرُ مَانِعٌ مِنَ الْعَقْدِ فِي الْإِبْتِدَاءِ»، فَيَجِبُ أَنْ يُنْقَضَ بِهِ مَتَى عَرَضَ فِي الْإِمَامِ^٢، وَ هُوَ مُنَاقِضٌ مَتَى لَمْ يَلْتَزِمْ ذَلِكَ، وَ الْحُجَّةُ مَا اعْتَبَرْنَاهُ فِي أَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْعَقْدِ ابْتِدَاءً يَمْنَعُ مِنْهُ ثَانِياً. وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ ذَلِكَ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِحْتِجَاجِ بِقَوْلِهِ.

[وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْفَضْلِ الْمَقْطُوعِ عَلَى الْمَظْنُونِ]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قُطِعَ بِالنِّصِّ عَلَى فَضْلِ الْوَاحِدِ، أَوْ كَانَ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْفَضْلُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، فَإِذَا قَوِيَ^٣ فِي الظَّنِّ بِالْأَمَارَاتِ أَنَّ غَيْرَهُ مِثْلُهُ أَوْ

١. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تنقض».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «للإمام».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: - «في».

أَفْضَلُ مِنْهُ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ وَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُسْمَعَ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَصَفُهُ الرَّجُلُ أَنَّهُ قُرْشِيٌّ^١، فَلَا يَجِبُ أَنْ لَا يُقَدَّمَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ قَطْعًا. وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَا يَقْطَعُ عَلَى فَضْلِهِ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ مَا سَأَلَ عَنْهُ لَوْ كَانَ الْفَضْلُ الْمَطْلُوبُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ^٢.

يُقَالُ لَهُ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْفَضْلَ الْمَقْطُوعَ عَلَيْهِ أَوْلَى أَنْ يُقَدَّمَ صَاحِبُهُ مِنَ الْفَضْلِ الْمَظْنُونِ، وَ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ الْفَضْلُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ مَنْ يَعْتَبِرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَى الْبَاطِنِ سَبِيلٌ، وَ لَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ حُكْمٌ وَ يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ عِنْدَ تَعَدُّ الْعِلْمِ، فَأَمَّا مَعَ حَصُولِ الْعِلْمِ فَلَا حُكْمَ لِلظَّنِّ؛ وَ لِهَذَا لَوْ عَلِمْنَا بِخَبَرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَدَالَةَ بَعْضِ الشُّهُودِ لَكَانَتْ شَهَادَتُهُ أَوْلَى مِنْ شَهَادَةِ مَنْ يُظَنُّ عَدَالَتُهُ وَ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهَا. وَ مَا أَظُنُّ أَحَدًا يُسَوِّي فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ شَهَادَةِ الْمَقْطُوعِ عَلَى عَدَالَتِهِ، وَ الْمَظْنُونَةِ عَدَالَتِهِ، وَ لَا يَجْعَلُ^٣ الرَّجْحَانِ وَ الْمَزْيَةَ فِي جِهَةِ الْعِلْمِ.

فَأَمَّا الَّذِي جَعَلَهُ أَصْلًا، مِنْ وَصْفِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِرَجُلٍ بِأَنَّهُ قُرْشِيٌّ: فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَدَّمَ غَيْرُهُ مِمَّنْ يُظَنُّ أَنَّهُ قُرْشِيٌّ؛ وَ الْخِلَافُ^٤ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ، وَ الْحُجَّةُ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِ فِي الْأَصْلِ وَ الْفَرْعِ جَمِيعًا مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. فِي «ج، ص، ف»: «الرَّجُلُ» بِدَلِ «الرَّجُلِ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَصَفَهُ أَنْ كُلَّ قُرْشِيٍّ».

٢. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

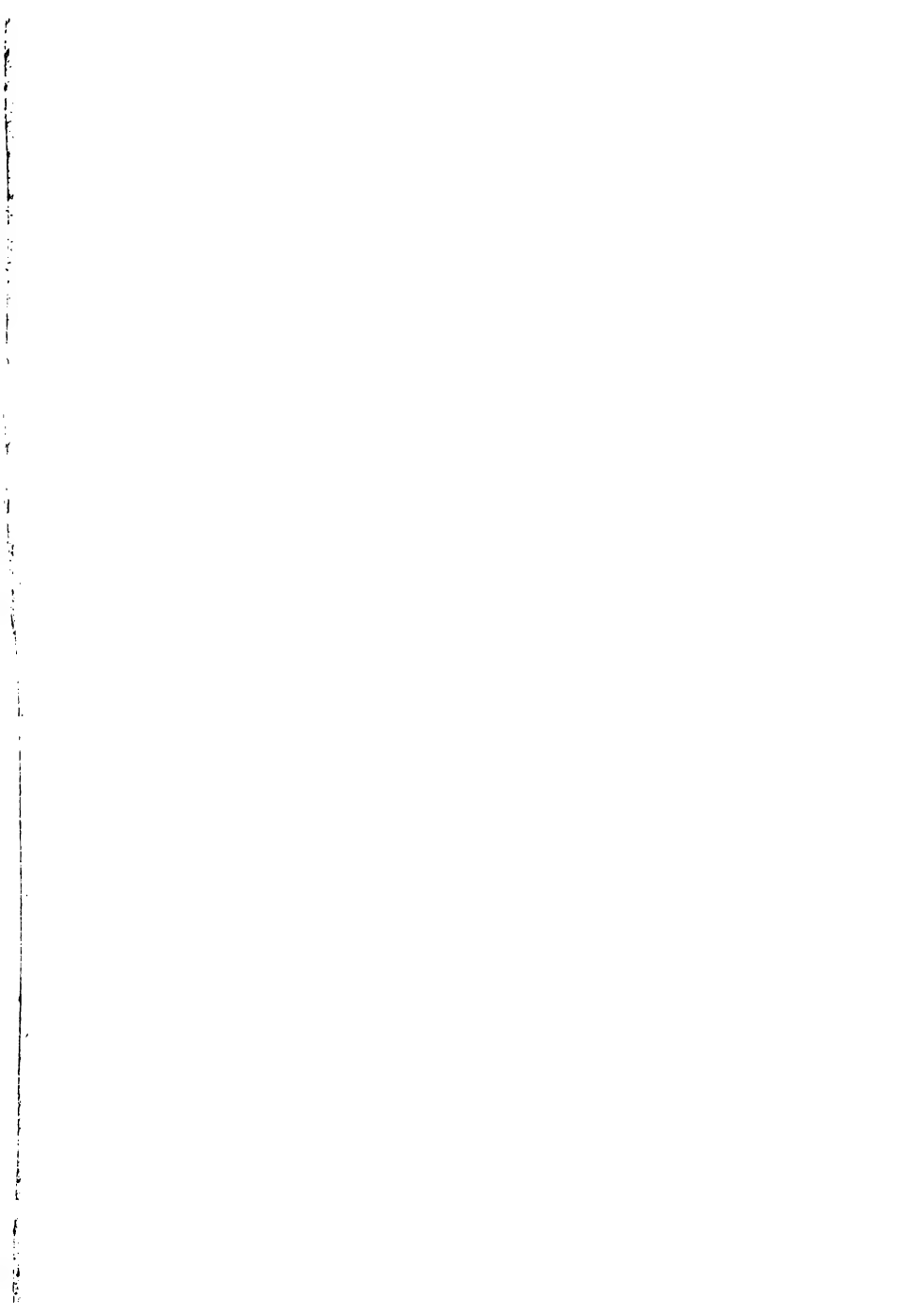
٣. فِي «د»: «وَلَا نَجْعَلُ». وَ فِي «ف» وَ الْحَجَرِيِّ: «وَلَا تَجْعَلُ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «... مِنْ وَصْفِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَجُلٍ بِأَنَّهُ قُرْشِيٌّ؛ فَالْخِلَافُ».

[١٠]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ

فِي أَنَّ الْأُئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ



عَلِمَ أَنَّ الْمَذْهَبَ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا - لِأَنَّا نُوَافِقُهُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَصْلُحُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ - فَلَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ اخْتَلَفْنَا فِي الدَّلَالَةِ وَالطَّرِيقِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ. وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ لِثَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ الْخِلَافَ مِنَّا وَاقِعٌ^١ فِي الْمَذْهَبِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

قَدْ اسْتَدَلَّ شَيْوُخُنَا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٢ أَنَّ «الْأُتَمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ»^٣، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ»^٤.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَقَعَ». ٢. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَلَّهُ».
٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٣، ص ١٢٩، ح ١٢٣٢٩، وَص ١٨٣، ح ١٢٩٢٣، وَج ٤، ص ٤٢١، ح ١٩٧٩٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٩؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٣٦٤٤، وَج ٧، ص ٩٤، ح ٤٠٣٢ وَ ٤٠٣٣؛ مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيِّ، ص ١٢٥، ح ٩٢٦، وَص ٢٨٤، ح ٢١٣٣؛ الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٥٤٥، ح ٨، وَص ٥٤٧، ح ١٧، وَص ٥٩٩، ح ٤٧؛ الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ١١، ص ٥٨، ح ١٩٩٠٣.
٤. كَلِمَةُ «قُرَيْشٍ» هُنَا مَعْنُوَّةٌ مِنَ الصَّرْفِ خِلَافًا لِمَا سَابَقَتْهَا فِي قَوْلِهِ: «الْأُتَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»؛ وَ ذَلِكَ لِمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ: فَإِنْ أَرَادَتْ بِ«قُرَيْشٍ» الْحَيِّ صَرَفَتْهُ، وَإِنْ أَرَادَتْ بِهِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْهُ. وَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: «الْأُتَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» الْحَيِّ، أَيْ الْبَطْنِ، وَ هُوَ دَوْنُ الْقَبِيلَةِ، لِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ فِي «مَعَدِّ» وَ «قُرَيْشٍ» وَ «نَقِيفٍ» وَ «كَيْنُونَةَ»: هَذِهِ لِلْأَحْيَاءِ أَكْثَرُ، وَإِنْ جَعَلْتُمَا اسْمًا لِلْقَبَائِلِ فَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠١٦ (قُرَش).
٥. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١؛ مُسْنَدُ الْبِزْكَارِ،

وَقَوَّوْا ذَلِكَ بِمَا كَانَ يَوْمَ السَّقِيفَةِ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ سَبَباً لَصَرْفِ الْأَنْصَارِ
عَمَّا كَانُوا عَزَمُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ عِنْدَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ انْصَرَفُوا عَنْ ذَلِكَ،
وَتَرَكُوا الْخَوْضَ فِيهِ.

وَقَوَّوْا ذَلِكَ بِأَنْ أَحَدًا لَمْ يُنْكِرْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَأَنْ^١ أَبَا بَكْرٍ اسْتَشْهَدَ
فِي ذَلِكَ بِالْحَاضِرِينَ^٢، فَشَهِدُوا بِهِ [عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ]^٣ حَتَّى
صَارَ خَارِجًا عَنْ بَابِ خَيْرِ الْوَاحِدِ إِلَى الْاسْتِفَاضَةِ^٤.

وَقَوَّوْا ذَلِكَ بِأَنْ مَا جَرَى^٥ هَذَا الْمَجْرَى إِذَا ذُكِرَ فِي مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ وَأُدْعِيَ
عَلَيْهِمُ الْمَعْرِفَةُ^٦، فَتَرَكُهُمُ التَّكْيِيرَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ^٧.

١٨٤/٣

[بحوث حول خبر: «الأئمة من قریش»]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَصِحُّ احْتِجَاجُكَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي سَلَكْتَهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُبَيِّنَ أَشْيَاءَ:
مِنْهَا: أَنْ أَبَا بَكْرٍ ذَكَرَ^٨ يَوْمَ السَّقِيفَةِ مَا حَكَيْتَهُ، وَاحْتَجَّ بِهِ، وَأَنْ ذَلِكَ وَارِدٌ مِنْ جِهَةٍ
تَوْجِبُ الْعِلْمَ.

﴿ج ١، ص ٣٠١، ح ١٩٤؛ المصنّف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٩٧٥٨؛ السنن الكبرى
للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٦٣١٢؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ١٤١٣٤، مع اختلاف يسير.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «فإن».

٢. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «الحاضرين».

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في المغني: «إلى الأكثر».

٥. في المغني: «من جرى».

٦. في المغني: «فأدعي علم المعرفة».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٤.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

ومنها: أَنَّهُ لَمَّا احْتَجَّ بِذَلِكَ سَلَّمَتِ الْأُمَّةُ لَهُ احْتِجَاجَهُ، وَصَدَّقَتْهُ عَلَيْهِ، وَرَضِيَتْ بِهِ.
ومنها: أَنَّ اللفظَ مَوْجِبٌ لِنَفْيِ الْإِمَامَةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِقُرَشِيٍّ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ^١ إِلَّا فِي قُرَشِيٍّ^٢.

وَمَا رَأَيْنَا صَاحِبَ الْكِتَابِ بَيَّنَّ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَاهُ^٣، وَإِنَّمَا عَوَّلَ عَلَى جُمْلَةٍ الدَّعْوَى، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ أَنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبَثْ.

[البحث الأول]

[نفي احتجاج أبي بكر في السقيفة بخبر: «الأئمة من قریش»]

أَمَّا احْتِجَاجُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْأَنْصَارِ بِالْخَبَرِ الْمُتَضَمِّنِ أَنَّ «الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ»: فَأَكْثَرُ مَنْ رَوَى السِّيَرِ وَنَقَلَ خَبَرَ السَّقِيفَةِ^٤ وَمَا جَرَى فِيهَا لَمْ يَذْكُرْهُ بِلَفْظٍ وَلَا مَعْنَى، بَلْ ذَكَرَ مِنْ احْتِجَاجِ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى الْأَنْصَارِ وَجُوهًا وَطُرُقًا لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا هَذَا الْخَبَرُ الْمُدَّعَى.

[خبر السقيفة برواية الطبري]

وَقَدْ رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّارِيخِ قِصَّةَ السَّقِيفَةِ وَمَا جَرَى فِيهَا مِنْ الْإِحْتِجَاجِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ مَا حَكَاهُ عَلَى طَوِيلِهِ لِيُعْلَمَ خُلُوهُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: رَوَى^٥ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «وَأَنَّهَا لَا تَجُوزُ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «قریش».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «من ذلك».

٤. هكذا في «د». وفي «ب، ج، ص، ف»: «من روى الخبر ونقل السير وخبر السقيفة». وفي المطبوع والحجري: «من روى الخبر ونقل السير نقل خبر السقيفة».

٥. في «د» والمطبوع: «عن». وفي المصدر: «حدثنا».

بن أبي عَمْرَةَ الأنصاري: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا قُضِيَ
اجْتَمَعَتِ الْأَنْصَارُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالُوا: نُؤَلِّي هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِ
مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، وَأَخْرَجُوهُ إِلَيْهِمْ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَالَ:
فَلَمَّا اجْتَمَعُوا قَالَ لِابْنِهِ أَوْ لِبَعْضِ بَنِي عَمَّة: «إِنِّي لَا أَقْدِرُ - لِشُكْوَايَ - أَنْ
أُسْمِعَ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ كَلَامِي، وَلَكِنْ تَلَقَّ مِنِّي قَوْلِي فَأَسْمِعْهُمْ» فَكَانَ
يَتَكَلَّمُ وَيَحْفَظُ الرَّجُلُ قَوْلَهُ، فَيَرْفَعُ بِهِ صَوْتَهُ فَيُسْمِعُ^١ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ -
بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى وَآتَى عَلَيْهِ -: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ لَكُمْ سَابِقَةً
فِي الدِّينِ وَفَضِيلَةً فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَتْ لِقَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ؛ إِنَّ مُحَمَّدًا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^٢ لَبِثَ بَضْعَ عَشْرَةِ سَنَةٍ فِي قَوْمِهِ يَدْعُوهُمْ إِلَى
عِبَادَةِ الرَّحْمَنِ وَخَلْعِ الْأَنْدَادِ^٣، فَمَا آمَنَ بِهِ مِنْ قَوْمِهِ إِلَّا رِجَالٌ قَلِيلٌ،
وَاللَّهُ^٤ مَا كَانُوا يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يَمْنَعُوا رَسُولَهُ، وَلَا أَنْ يُعِزُّوا دِينَهُ، وَلَا
أَنْ يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ ضَيْمًا^٥ عُمُوا بِهِ؛ حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِكُمْ الْفَضِيلَةَ
سَاقَ إِلَيْكُمْ الْكِرَامَةَ، وَخَصَّكُمْ بِالنِّعْمَةِ؛ فَرَزَقَكُمْ الْإِيمَانَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ،
وَالْمَنْعَ لَهُ وَلِأَصْحَابِهِ، وَالْإِعْزَازَ لَهُ وَلِدِينِهِ، وَالْجِهَادَ لِأَعْدَائِهِ؛ فَكُنْتُمْ^٦
أَشَدَّ النَّاسِ عَلَى عَدُوِّهِ مِنْكُمْ، وَأَثْقَلَهُ^٧ عَلَى عَدُوِّهِ مِنْ غَيْرِكُمْ، حَتَّى

١. في «ب، ج، ص، ف»: «و يسمع صوته».

٢. في «ج، ص، ف» والمصدر: «عليه السلام».

٣. في التلخيص: «و خلع الأوثان». وفي المصدر: «و خلع الأنداد والأوثان».

٤. في المصدر: «وكان» بدل «و الله».

٥. الضَّيْمُ: الظلم. لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥٩ (ضيم).

٦. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص والمصدر. وفي «د» والمطبوع: «و كنتم».

٧. في «د»: «و أثقله» بدل «و أثقله». وفي شرح النهج: «فكنتم أشد الناس على من تخلف عنه منكم وأثقله...».

اسْتَقَامَتِ الْعَرَبُ لِأَمْرِ اللَّهِ طَوْعاً وَكَرْهاً، وَأَعْطَى الْبَعِيدُ الْمَقَادَةَ^١ صَاحِراً
 دَاخِراً^٢، وَحَتَّى^٣ أَنْخَنَ^٤ اللَّهُ لِرَسُولِهِ بِكُمْ الْأَرْضَ^٥، وَدَانَتْ بِأَسْيَافِكُمْ لَهُ
 الْعَرَبُ؛ وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ إِلَيْهِ^٦ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ، وَبِكُمْ^٧ قَرِيرَ الْعَيْنِ. اسْتَبَدُّوا
 بِهَذَا الْأَمْرِ دُونَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ لَكُمْ دُونَ النَّاسِ^٨.

فَأَجَابُوهُ بِأَجْمَعِهِمْ أَنْ قَدْ وُقِّعَتْ فِي الرَّأْيِ، وَأَصَبَتْ فِي الْقَوْلِ، وَلَنْ نَعْدُو
 مَا رَأَيْتُمْ، نُوَلِّيكَ هَذَا الْأَمْرَ؛ فَإِنَّكَ فِينَا مَقْنَعٌ^٩، وَلِصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ رِضاً.
 ثُمَّ إِنَّهُمْ تَرَادَّوْا الْكَلَامَ بَيْنَهُمْ^{١٠}، فَقَالُوا: فَإِنْ أَبَتْ^{١١} مُهَاجِرَةُ قُرَيْشٍ،
 فَقَالُوا: نَحْنُ الْمُهَاجِرُونَ وَصَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ الْأَوَّلُونَ، وَنَحْنُ
 عَشِيرَتُهُ^{١٢} وَأَوْلِيَائِهِ؛ فَعَلَامَ تُنَازِعُونَنَا^{١٣} الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ؟

١. أعطاه مقادته: انقاد له. والانقياد: الخضوع. كتاب العين، ج ٥، ص ١٩٦؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٧٠ (قود).
٢. في المطبوع: «و آخراً»، وهو سهو. ودَخَرَ الرَّجُلُ: ذَلَّ وصَغُرَ. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧٨ (دخر).
٣. في التلخيص والمصدر: «حَتَّى» بدون الواو.
٤. في «ج، ص» وحاشية «ب»: «حَتَّى أَنْجَزَ». وَأَخْنَعَ: أَوْهَنَهُ وَأَضْعَفَهُ وَغَلَبَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٧٧ (ثخن).
٥. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: «فِي الْأَرْضِ».
٦. في التلخيص: «و تَوَفَّاهُ إِلَيْهِ». وفي «ص» والمصدر: «إِلَيْهِ».
٧. في «ب»: «و لَكُمْ».
٨. في «ب، ج، ص، ف» والمصدر: «فَإِنَّهُ لَكُمْ دُونَ النَّاسِ».
٩. الْمَقْنَعُ - بِالْفَتْحِ -: الْعَدْلُ مِنَ الشُّهُودِ، يُقَالُ: فَلَان شَاهِدٌ مَقْنَعٌ، أَي رِضاً يَقْنَعُ بِقَوْلِهِ وَيَرْضَى بِهِ. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٧٢ (قنع).
١٠. هكذا في التلخيص والمصدر. وفي النسخ والمطبوع: «بَيْنَهُمْ».
١١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص والمصدر. وفي «د» والمطبوع والحجري: «فَإِنْ أَبَتْ».
١٢. في «ب، ج، ف»: «عَتَرْتَهُ».
١٣. هكذا في التلخيص والمصدر. وفي «ب، ج، ص، ف»: «تَنَازَعُونَا». وفي «د»: «تَنَازَعُونَ». وفي المطبوع: «تَنَازَعُوا».

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَنْ فَمِنَّا^١ أَمِيرٌ وَ مِنْكُمْ أَمِيرٌ، وَ لَنْ نَرْضَى بِدُونِ هَذَا^٢ أَبَدًا.

فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ حِينَ سَمِعَهَا: «هَذَا أَوَّلُ الْوَهْنِ».

وَأَتَى^٣ عُمَرَ الْخَبَرُ، فَأَقْبَلَ إِلَى مَنْزِلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ - وَ أَبُو بَكْرٍ فِي الدَّارِ، وَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَائِبٌ فِي جِهَازِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ - أَنْ اخْرُجْ إِلَيَّ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ إِنِّي مُسْتَغْلٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ^٥ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَ أَمْرًا^٦ لَا يُدُّ لَكَ مِنْ حُضُورِهِ. فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، يُرِيدُونَ أَنْ يُوَلَّوْا^٧ هَذَا الْأَمْرَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَ أَحْسَنُهُمْ مَقَالَةً^٩ مَنْ يَقُولُ: «مِنَّا أَمِيرٌ، وَ مِنْ قُرَيْشٍ أَمِيرٌ»؟

فَمَضَى مُسْرِعِينَ نَحْوَهُمْ، فَلَقِيَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ^{١٠}، فَتَمَاشَوْا^{١١} إِلَيْهِمْ

١٨٤/٣

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «إِذَنْ». و في «ب» و التلخيص و المصدر: «مِنَّا» بدل «فَمِنَّا».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «بِدُونِ ذَلِكَ». و في المصدر: «بِدُونِ هَذَا الْأَمْرِ».

٣. في «ب، د»: «و يَأْتِي».

٤. في المصدر: - «و آلِهِ»، و هكذا في الموارد الآتية.

٥. في «د» و المطبوع: - «إِلَيْهِ».

٦. في «د» و المطبوع: «الْأَمْرِ».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنْ يَعْقِدُوا».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «السَّعْد».

٩. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «مَقَالًا».

١٠. هكذا في التلخيص و المصدر. و في النسخ و المطبوع: - «بِالْجَرَّاحِ».

١١. هكذا في النسخ و التلخيص و المصدر. و في المطبوع و الحجري: «فَتَمَاشَوْا».

ثَلَاثَتَهُمْ^١؛ فَلَقِيَهُمْ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ^٢ وَغُوَيْمٌ^٣ بْنُ سَاعِدَةَ^٤، فَقَالَا^٥ لَهُمْ:
إِرْجِعُوا، فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ^٦ إِلَّا مَا تُحِبُّونَ^٧، فَقَالُوا: لَا نَفْعَلُ.
فَجَاؤَهُمْ^٨ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَتَيْنَاهُمْ - وَ قَدْ
كُنْتُ زَوَّرْتُ^٩ فِي نَفْسِي كَلَاماً أَرَدْتُ أَنْ أَقُومَ بِهِ فِيهِمْ - فَلَمَّا أَنْ

١. هكذا في التلخيص والمصدر. وفي النسخ والمطبوع: - «ثلاثتهم». وفي «ب، ج، ص، ف» والمطبوع: «إليه» بدل «إليهم».

٢. عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان، حليف بني عبيد بن زيد، من بني عمرو بن عوف من الأوس، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبو عمرو، وهو أخو معن بن عدي، وكان سيد بني العجلان. شهد بدرًا وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وآله لعويمر العجلاني حول ما ادّعاه عويمر من رؤيته لزوجته مع رجل غريب، فنزلت قصة اللعان، وهو والد أبي البداح بن عاصم. توفي سنة خمس وأربعين، وقد عاش مائة وخمس عشرة سنة. معجم الصحابة، ج ١٢، ص ٤١٤، الرقم ٨٢٩؛ تاريخ الصحابة، ص ١٨٢، الرقم ٩٤٥؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٣، الرقم ٢٢٢٧؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٨١، الرقم ١٣٠٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٠، الرقم ٢٦٧٠.

٣. في «د» وحاشية الحجري: «عويمر». والصحيح ما أثبتناه.

٤. عويم بن ساعدة بن عائش بن قيس بن الأوس الأنصاري، أخى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بينه وبين حاطب بن أبي بلتعة، وشهد بدرًا وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله. قيل: توفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقيل: مات في خلافة عمر بن الخطاب وهو ابن خمس وستين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٤٩، الرقم ١١٤؛ معجم الصحابة، ج ١١، ص ٤١٠٥، الرقم ٨١٩؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ١١، الرقم ١٠٠؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٨٤، الرقم ٢٢١٠؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٤٨، الرقم ٢٠٥٢؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ١٥، الرقم ٤١٣٢.

٥. في المطبوع: «وقالا». وفي التلخيص والمصدر: «لا يكون».

٦. في المصدر: «فإنه لا يكون إلا ما تريدون».

٨. في «ب، ج، ص» والمصدر: «فجاءوا».

٩. في المصدر: «زوّيت». وفيه وفي التلخيص: - «في نفسي». وزوّر الكلام وزواه: هيأه في نفسه. تاج العروس، ج ١٩، ص ٥٠٠ (زوو).

دَفَعْتُ^١ إِلَيْهِمْ ذَهَبْتُ لِأَبْتَدِئِ الْمَنْطِقَ، فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ: «رُويَدُ حَتَّى أَتَكَلَّمَ، ثُمَّ انْطِقْ بَعْدَ بَمَا أَحْبَبْتَ» فَنَطَقَ، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا شَيْءٌ كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَتَى بِهِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ^٢.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَبَدَأَ أَبُو بَكْرٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ وَ شَهِيدًا عَلَى أُمَّتِهِ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ وَ يُوحِّدُوهُ، وَ هُمْ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً شَتَّى، يَزْعُمُونَ أَنَّهَا لِمَنْ عَبَدَهَا شَافِعَةٌ^٣، وَ لَهُمْ نَافِعَةٌ، وَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ حَجَرٍ مَنَحُوتٍ، وَ خَشَبٍ مَنُجُورٍ - ثُمَّ قَرَأَ -: «وَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَ لَا يَنْفَعُهُمْ وَ يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ»^٤، وَ قَالُوا: «مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى»^٥. فَعَظَّمَ عَلَى الْعَرَبِ أَنْ يَتْرُكُوا دِينَ آبَائِهِمْ؛ فَخَصَّ اللَّهُ^٦ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ قَوْمِهِ بِتَصَدِيقِهِ، وَ الْإِيمَانِ بِهِ، وَ الْمَوَاسَاةِ لَهُ، وَ الصَّبْرِ مَعَهُ عَلَى شِدَّةِ أَذَى قَوْمِهِمْ لَهُمْ وَ تَكْذِيبِهِمْ إِيَّاهُمْ، وَ كُلِّ النَّاسِ لَهُمْ مُخَالِفٌ، وَ عَلَيْهِمْ زَارٍ^٧؛ فَلَمْ يَسْتَوْحِشُوا لِقَلَّةِ

١٨٧/٣

١. دَفَعَ إِلَى الْمَكَانِ وَ دَفَعَ، كِلَاهُمَا: انْتَهَى. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ٨٩ (دفع).

٢. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَ الْمَصْدَرِ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَّا وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ». وَ فِي «ب» ج، ص، ف: «إِلَّا وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ».

٣. فِي الْمَصْدَرِ: «أَنَّهَا لَهُمْ عِنْدَهُ شَافِعَةٌ».

٤. يُونُسَ (١٠): ١٨.

٥. الزمر (٣٩): ٣.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «اللَّهُ».

٧. فِي «ب»: «رَادٌّ». وَ زَرَى بِهِ يَزُرِي، أَيِ عَابَهُ، وَ هُوَ زَارٍ عَلَيْهِ وَ بِهِ. الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ٩، ص ٩٥ (زري).

عَدَدِهِمْ، وَ تَشْتَفِ^١ النَّاسَ لَهُمْ، وَ إِجْمَاعِ قَوْمِهِمْ عَلَيْهِمْ؛ فَهُمْ^٢ أَوَّلُ مَنْ
عَبَدَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَ آمَنَ بِاللَّهِ وَ بِالرَّسُولِ، وَ هُمْ أَوْلِيَاؤُهُ وَ عَشِيرَتُهُ^٣
وَ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ، وَ لَا يُنَازِعُهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا ظَالِمٌ.
وَ أَنْتُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَنْ لَا يُنْكِرُ فَضْلَهُمْ فِي الدِّينِ، وَ لَا سَابِقَتَهُمْ^٤
الْعَظِيمَةَ فِي الْإِسْلَامِ؛ رَضِيَكُمْ اللَّهُ أَنْصَاراً لِدِينِهِ وَ رَسُولِهِ، وَ جَعَلَ إِلَيْكُمْ
هِجْرَتَهُ، وَ فِيكُمْ جَلَّةَ أَصْحَابِهِ وَ أَزْوَاجِهِ؛ فَلَيْسَ^٥ بَعْدَ الْمُهَاجِرِينَ
الْأَوَّلِينَ أَحَدٌ^٦ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَتِكُمْ، فَتَحْنُ الْأَمْوَاءُ وَ أَنْتُمْ الْوَرَاءُ؛ لَا تُفَاتُونَ^٧
بِمَشُورَةٍ، وَ لَا تُقْضَى^٨ دُونَكُمْ الْأُمُورُ».

فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُنْذِرُ بْنُ الْحُبَابِ بْنِ الْجَمُوحِ^٩ - هَكَذَا رَوَى الطَّبْرِيُّ،
وَ الَّذِي رَوَاهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ الْحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ - فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ،
إِمْلِكُوا عَلَى أَيْدِيكُمْ^{١٠}؛ فَإِنَّ النَّاسَ فِي فَيْئِكُمْ وَ ظِلِّكُمْ، وَ لَنْ يَجْتَرِئَ
مُجْتَرِئٌ عَلَى خِلَافِكُمْ، وَ لَنْ يَصْدَرَ النَّاسُ إِلَّا عَنْ رَأْيِكُمْ؛ أَنْتُمْ أَهْلُ

١. في المصدر: «و شَتَفَ». وَ الشَّتَفَ: شُدَّةُ الْبُغْضِ. وَ فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ تَكْذِيبَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «وَ تَشَدَّبَ». وَ التَّشَدَّبَ: التَّفَرَّقَ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «فَهُمْ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ عَتْرَتِهِ».

٤. فِي «د»: «وَ لَا تَسَابِقَتَهُمْ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: «وَ لَيْسَ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ وَ الْمَصْدَرِ: - «أَحَدٌ».

٧. فِي التَّلْخِصِ وَ الْمَصْدَرِ: «لَا تُفَاتُونَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا تُفَاتُونَ».

٨. فِي الْمَصْدَرِ: «وَ لَا نَقْضِي».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِالْجَمُوحِ». وَ فِي الْمَصْدَرِ: «الْحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَمُوحِ».

١٠. فِي التَّلْخِصِ وَ الْمَصْدَرِ: «إِمْلِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْرَكُمْ».

العِزَّ^١ و الثَّرْوَةَ، و أُولُو الْعَدَدِ^٢ و التَّجْرِبَةَ، و ذَوُو الْبَأْسِ و النَّجْدَةَ،
و إِنَّمَا يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَى مَا تَصْنَعُونَ؛ فَلَا تَخْتَلِفُوا فَيُفْسَدَ عَلَيْكُمْ رَأْيُكُمْ،
و تَنْتَقِضَ أُمُورُكُمْ^٣؛ إِنَّ^٤ أَبِي هَوَلَاءَ إِلَّا مَا سَمِعْتُمْ مِنَّا أَمِيرٌ و مِنْهُمْ أَمِيرٌ.
فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَيْهَاتَ، لَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ فِي قَرْنٍ^٥؛ إِنَّهُ وَ اللَّهِ
لَا تَرْضَى^٦ الْعَرَبُ أَنْ تَوْمَرَكُمْ^٧ و نَبِيُّهَا مِنْ غَيْرِكُمْ، و لَكِنَّ الْعَرَبَ
لَا تَمْتَنِعُ^٨ أَنْ يُوَلَّى أُمُورَهَا^٩ مَنْ كَانَتْ النُّبُوَّةُ فِيهِمْ و وَلِيُّ أُمُورِهِمْ مِنْهُمْ،
و لَنَا بِذَلِكَ عَلَى مَنْ أَبِي مِنَ الْعَرَبِ الْحُجَّةُ الظَّاهِرَةُ و السُّلْطَانُ الْمُبِينُ؛
مَنْ ذَا يُنَازِعُنَا سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ و إِمَارَتَهُ - و نَحْنُ أَوْلِيَاؤُهُ و عَشِيرَتُهُ - إِلَّا
مُذِلٌّ بِيَاطِلٍ، أَوْ مُتَّجَانِفٌ لِإِثْمٍ^{١٠}، أَوْ مُتَوَرِّطٌ فِي هَلَكَةٍ؟

فَقَامَ الْمُنْذِرُ بْنُ الْحُبَابِ^{١١} - و فِي رَوَايَةٍ غَيْرِ الطَّبْرِيِّ: الْحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ^{١٢}

١. فِي «ج، ص»: «العرق».

٢. فِي التَّلْخِصِ و الْمَصْدَرِ: «و الْمَنَعَةُ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «و تَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ أُمُورُكُمْ». و فِي الْمَصْدَرِ: «و يَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ أُمُورُكُمْ».

٤. فِي الْمَصْدَرِ: «فَإِنْ».

٥. الْقَرْنُ - بِالْفَتْحِ فَالسُّكُونُ -: الْجَبَلُ الْمَفْتُولُ مِنْ لَحَاءِ الشَّجَرِ، و بَفَتْحَتَيْنِ لُغَةٌ فِيهِ. و الْمَعْنَى
الْكِنَانِيُّ وَاضِحٌ. رَاجِعٌ: جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ، ج ٢، ص ٧٩٤؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٠٠ (قِرْن).

٦. هَكَذَا فِي «ف» و الْمَصْدَرِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «لَا يَرْضَى».

٧. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. و فِي النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُؤْمَرَكُمْ».

٨. فِي «ب، ص، ف»: «لَا تَمْنَعُ».

٩. فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ تُوَلَّى أُمُورَهَا». و فِي الْمَصْدَرِ: «أَنْ تُوَلَّى أُمُورَهَا».

١٠. الْجَنْفُ: الْمِيلُ و الْجَوْرُ، و تَجَانَفٌ لِلْإِثْمِ: مَالَ إِلَيْهِ. رَاجِعٌ: النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٣٠٧ (جَنْف).

١١. هَكَذَا فِي «د» و الْحَجَرِيِّ و التَّلْخِصِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «الْحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ».

١٢. هَكَذَا فِي «د» و التَّلْخِصِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ و الْمَطْبُوعِ: «الْحَسَنُ بْنُ الْمُنْذِرِ».

- فقال^١: يا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، اِمْلِكُوا عَلَى أَيْدِيكُمْ، وَ لَا تَسْمَعُوا مَقَالََةَ
هَذَا وَ أَصْحَابِهِ فَيَذْهَبُوا بِنَصِيصِكُمْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ؛ فَإِنْ أَبَوْا عَلَيْكُمْ مَا
سَأَلْتُمُوهُمْ^٢ فَاجْلُوهُمْ مِنْ^٣ هَذِهِ الْبِلَادِ، وَ تَوَلَّوْا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأُمُورَ، فَأَنْتُمْ
وَ اللَّهُ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُ بِأَسْيَافِكُمْ دَانَ لِهَذَا الدِّينِ^٤ مَنْ لَمْ
يَكُنْ^٥ يَدِينُ. أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَ أَنَا عَذِيْقُهَا الْمُرْجَبُ^٦؛ أَمَا وَ اللَّهُ،
لَنْ شِئْتُمْ لِنَعِيدَتَّهَا جَذْعَةً^٧.

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِذَنْ يَقْتُلُكَ اللَّهُ.

قَالَ: بَلَى إِيَّاكَ يَقْتُلُ.

فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: يَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّكُمْ أَوَّلَ مَنْ نَصَرَ وَ آوَرَ، فَلَا تَكُونُوا
أَوَّلَ مَنْ بَدَّلَ وَ غَيَّرَ.

فَقَامَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ^٨، أَبُو التُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، فَقَالَ: يَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ،

١. في «ب، ج، ص، ف»: «فقال الحباب بن المنذر» بدل «فقام المنذر بن الحباب و في رواية...» إلى هنا.

٢. في «ج» و التلخيص و المصدر: «ما سألتهموه».

٣. في «ب»: «في». و في التلخيص: «عن».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «لهذا الأمر».

٥. في المصدر: «لهذا الدين من دان ممن لم يكن».

٦. قال الزمخشري: «الجدل»: عودٌ يُنصب للآل الجري تحتك به، فتستشفي. و «المحكك»: الذي كثر به الاحتكاك حتى صار ممسأً. و «العذق»: النخلة. و «المرجب»: المدعوم بالرُّجبة، و هي خشبة ذات شعبتين، و ذلك إذا طال و كثر حمله. و المعنى: إني ذو رأي يُستشفى بالاستئضاء به كثيراً في مثل هذه الحادثة، و أنا في كثرة التجارب و العلم بموارد الأحوال فيها و في أمثالها و مصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل. الفائق في غريب الحديث، ج ١، ص ١٧٥ (جدل).

٧. يقال: أَعَدْتُ الْأَمْرَ جَذْعاً، أي جديداً كما بدأ. لسان العرب، ج ٨، ص ٤٤ (جذع).

٨. هو بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس الخزرجي الأنصاري البصري، والد التعمان بن بشير.

أما^١ والله، لئن كُنَّا أولي فَضِيلَةٍ في جِهَادِ الْمُشْرِكِينَ، و سَابِقَةٍ في هذا الدين، ما أَرَدْنَا به إِلَّا رِضَا رَبَّنَا، و طَاعَةَ نَبِيِّنَا، و الْكَدْحَ لَأَنْفُسِنَا؛ فَمَا يَنْبَغِي لَنَا^٢ أَنْ نَسْتَطِيلَ بِذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، و لَا نَبْتَغِي به^٣ مِنَ الدُّنْيَا عَرَضًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَلِيُّ الْمَنَّةِ عَلَيْنَا بِذَلِكَ. أَلَا إِنَّ مُحَمَّدًا^٤ مِنْ قُرَيْشٍ، و قَوْمُهُ أَحَقُّ به و أَوْلَى؛ وَ أَيْمُ اللَّهِ، لَا يَرَانِي اللَّهُ أَنْزَارَهُمْ^٥ هَذَا الْأَمْرَ أَبَدًا؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ و لَا تُخَالِفُوهُمْ و لَا تُتَارَعَوْهُمْ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا عُمَرُ^٦ وَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَأَيُّهُمَا شَتَمَ فَبَايعُوا. فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ، لَا تَتَوَلَّى هَذَا^٧ الْأَمْرَ عَلَيْكَ، وَ أَنْتَ أَفْضَلُ الْمُهَاجِرِينَ، وَ «ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ»^٨ وَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ^٩ عَلَى الصَّلَاةِ، وَ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ دِينِ الْمُسْلِمِينَ^{١٠}؛ فَمَنْ ذَا يَنْبَغِي

«شهد العقبة الثانية، و شهد بدرًا و أحدًا و المشاهد كلها مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. يقال: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ يَوْمَ السَّقِيفَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَ كَانَ حَاسِدًا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ. قُتِلَ يَوْمَ عَيْنِ التَّمْرِ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الْيَمَامَةِ سَنَةَ ١٢ هـ. تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٤٦٤؛ الإصابة، ج ١، ص ١٦٢، الرقم ٦٩٤؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٢٣١؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ١٦٦، الرقم ٧١٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٥٦.

١. في المصدر: «إِنَّا».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «فما نبتغي».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و المصدر. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

٤. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و المصدر: + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ».

٥. في «ب»: «أزال عنهم».

٦. في المصدر: «و هذا».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: - «هذا».

٨. إشارة إلى الآية ٤٠ من سورة التوبة (٩).

٩. في التلخيص و المصدر: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «أفضل الدين».

له أن يَتَقَدَّمَكَ، أو يَتَوَلَّى هذا الأمر عليك؟ أُبَسِّطُ يَدَكَ بُيَايَعَكَ.
 فلَمَّا ذَهَبَا لِبَيَاعِهِ^١ سَبَّهَمَا إِلَيْهِ بِشِيرُ بْنُ سَعْدٍ، فَبَايَعَهُ. فَنَادَى الْمُنْذِرُ بْنُ
 الْحُبَابِ^٢: يَا بِشِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَقَّتَكَ عَقَاقٍ^٣، مَا أَحْوَجَكَ إِلَى مَا صَنَعْتَ؟
 أُنَفِسْتُ^٤ عَلَى ابْنِ عَمَّتِكَ الْإِمَارَةَ؟
 فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ أُنَازِعَ قَوْمًا حَقًّا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ.
 فَلَمَّا رَأَتْ الْأَوْسُ مَا صَنَعَ بِشِيرُ بْنُ سَعْدٍ، وَ مَا تَدْعُو^٥ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ، وَ مَا
 تَطْلُبُ^٦ الْخَزْرَجُ^٧ مِنْ تَأْمِيرِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ - وَ فِيهِمْ
 أَسِيدُ بْنُ الْحَضِرِ^٨، وَ كَانَ أَحَدَ النُّقَبَاءِ -: «وَاللَّهِ، لَتُنَّ وَلَيْسَتْهَا الْخَزْرَجُ

١. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «لبيايعا».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و المصدر: «الحباب بن المنذر».

٣. في المصدر: «عققت عقاق». و في التلخيص: «عققتك عقاق». و «عقاق» - بفتح العين و تخفيف القاف - مبنية على الكسر، مثل خدام و رقاش. كأنه دعاء عليه بأن يعقه العاق، و هو الولد الذي يعصي أباه و يترك الشفقة عليه و الإحسان إليه. قال الشاعر:

جزئ عَنَّا الْإِلَهُ بَنِي سُلَيْمٍ
وَعَقَّتْهُمْ بِمَا فَعَلُوا عَقَاقٍ

راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٥٧ (عقق).

و «عققه» عن الأمر: منعه و عطفه، و «العقوق»: كثير الرواح و المجيء و التردد. راجع: تاج العروس، ج ١٣، ص ٣٣٥ (عقق).

٤. في التلخيص: «أنفت». و نَفَسَ عليه بالشيء: إذا حسده. شمس العلوم، ج ١٠، ص ٦٧٠٤ (نفس).

٥. في «ب، د» و الحجري: «يدعو».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص و المصدر. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما يطلب».

٧. في «ب» و الحجري: «الخروج».

٨. هو أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك الأوسي الأنصاري الأشلهي، يكنى أبا يحيى، كان مقدما في قبيلة الأوس و كان فارسها في حروبها مع الخزرج، يعد من عقلاء العرب و ذوي الرأي منهم. شهد العقبة الثانية، و كان أحد النقباء الاثني عشر. شهد أحدا و ما بعدها من المشاهد مع

عليكم مَرَّةً، لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة، و لا جعلوا لكم معهم فيها^١ نصيباً أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكرٍ» فقاموا إليه فبايعوه، فانكسر^٢ على سعد بن عبادة و على الخزرج ما كانوا اجتمعوا له^٣ من أمرهم. قال هشامٌ: قال أبو مخنفٍ: و حدَّثني أبو بكر بن محمد الخزازي: أن «أسلم» أقبلت بجماعتها حتى تضايقت بهم السكك لئيباعوا^٤ أبا بكرٍ، فكان عمر يقول: ما هو إلا أن رأيتُ «أسلم» فأيقنت بالنصر. قال هشامٌ عن أبي مخنفٍ: قال عبد الله بن عبد الرحمن: فأقبل^٥ الناس من كلِّ جانبٍ لئيباعوا أبا بكرٍ، و كادوا يطؤون سعد بن عبادة، فقال ناش من أصحاب سعدٍ: اتقوا سعداً، لا تطؤوه. فقال عمرُ: «أقتلوه، قتله الله» ثم قام على رأسه، فقال: لقد هممتُ أن أطأكَ حتى يندَر عَضُوكَ^٦. فأخذ قيس بن سعد^٧ بِلَحِيَةِ عُمَرَ و قال^٨: وَاللَّهِ، لئن^٩

﴿النبي صلى الله عليه و آله. أخى رسول الله بينه و بين زيد بن حارثة، و كان حسن الصوت في تلاوة القرآن، و له في بيعة أبي بكر أثر عظيم. توفي في شعبان سنة ٢٠ هـ و حمل عمر بن الخطاب نعشه بنفسه إلى البقيع و صلى عليه. الإصابة، ج ١، ص ٤٨؛ أسد الغابة، ج ١، ص ١١١؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٣١-٣٣؛ جوامع السيرة، ص ٢٨٣؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٣٣٠.

١. في «د» و المطبوع: «فيها معهم».
٢. في «ب، ج، ص، ف»: «+ عليهم، أعني».
٣. في «ب، ج، ص، ف»: «اجتمعوا عليه». و في المصدر: «أجمعوا له».
٤. في التلخيص و المصدر: «فبايعوا».
٥. في «د» و المطبوع: «و أقبل».
٦. في التلخيص و المصدر: «تندر عضدك». و ندر الشيء: إذا سقط. كتاب العين، ج ٨، ص ٢١ (ندر).
٧. في المصدر: «فأخذ سعد».
٨. في التلخيص: «ثم قال». و في المصدر: «فقال».
٩. في «ب، ج، ص، ف» و المصدر: «لو».

حَصَصْتُ^١ مِنْهُ شَعْرَةً مَا رَجَعْتَ وَ فِي فَيْكَ وَاضِحَةٌ^٢. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:
«مَهْلًا يَا عُمَرُ، الرَّفْقُ هَاهُنَا أَبْلَغُ» فَأَعْرَضَ عَنْهُ عُمَرُ.
و قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَ اللَّهِ، لَوْ أَرَى مِنْ قَوْمِي^٣ مَا أَقْوَى عَلَى التُّهُؤُوسِ،
لَسَمِعْتُ^٤ مَنِّي فِي أَقْطَارِهَا وَ سِكَكِهَا زَيْثًا يُجَحِّرُكَ^٥ وَ أَصْحَابَكَ؛ أَمَا
وَ اللَّهِ، إِذَنْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِقَوْمٍ كُنْتُ فِيهِمْ تَابِعًا غَيْرَ مَتَّبِعٍ، إِحْمِلُونِي مِنْ هَذَا
الْمَكَانِ. فَحَمَلُوهُ، فَأَدْخَلُوهُ دَارَهُ.

و تَرَكَ أَيَّامًا، ثُمَّ بُعِثَ إِلَيْهِ أَنْ أَقْبِلْ فَبَايَعَ؛ فَقَدْ بَايَعَ النَّاسُ، وَ بَايَعَ قَوْمُكَ.
فَقَالَ: أَمَا وَ اللَّهِ حَتَّى أَرْمِيَكُمْ بِمَا فِي كِنَانَتِي مِنْ نَبْلِي^٦، وَ أَخْضِبَ مِنْكُمْ
سِنَانَ رُمَحِي، وَ أَضْرِبَكُمْ بِسَيْفِي مَا مَلَكَتْهُ يَدِي، وَ أَقَاتِلْكُمْ بِأَهْلِ بَيْتِي وَ
مَنْ أَطَاعَنِي مِنْ قَوْمِي، وَ لَا أَفْعَلْ؛ وَ أَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ الْجَنَّةَ اجْتَمَعَتْ لَكُمْ مَعَ
الْإِنْسِ مَا بَايَعْتُكُمْ حَتَّى أُعْرَضَ عَلَى رَبِّي، وَ أَعْلَمَ مَا حِسَابِي.
فَلَمَّا أَتَى أَبُو بَكْرٍ بِذَلِكَ قَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَا تَدْعُهُ حَتَّى يُبَايِعَ» فَقَالَ بَشِيرُ
بْنُ سَعْدٍ: «إِنَّهُ قَدْ لَجَّ وَ أَبَى، فَلَيْسَ بِمُبَايِعِكُمْ حَتَّى يُقْتَلَ، وَ لَيْسَ بِمَقْتُولٍ

١. حَصَّ شَعْرَهُ خَصًّا: إِذَا جَرَّدَهُ وَ حَلَقَهُ. رَاجِع: جَمْعُهَا اللُّغَةُ، ج ١، ص ٩٨ (حَصَصَ).

٢. الواضحة: الأَسْنَانُ الَّتِي تَبْدُو عِنْدَ الضَّحْكِ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٣، ص ٢٦٦ (وَضَحَ).

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «مَنْ قَوْتِي». وَ فِي الْمَصْدَرِ: «لَوْ أَنَّ بِي قُوَّةً».

٤. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَ الْمَصْدَرِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَسَمِعْتُمْ».

٥. يُجَحِّرُكَ: أَيُّ يُلْجِئُكَ إِلَى دُخُولِ الْجَحْرِ. وَ «الْجَحْرُ» - بِالضَّمِّ -: كُلُّ شَيْءٍ يَحْتَفِرُهُ الْهُوَامُ وَ السَّبَاعُ لَأَنْفُسِهِمَا. وَ «الْجَحْرُ» - بِالْفَتْحِ -: الْغَارُ الْبَعِيدُ الْقَعْرِ. وَ الْمُرَادُ: أَنَّهُمْ يَنْكَشُونَ فِي بَيوتِهِمْ.

رَاجِع: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ٣٧ (جَحَرَ).

٦. الْكِنَانَةُ: الَّتِي تُجْعَلُ فِيهَا السَّهَامُ. وَ النَّبْلُ: السَّهَامُ الْعَرَبِيَّةُ. الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢١٨٩ (كَنَّ):

و ج ٥، ص ١٨٢٣ (نَبَلَ).

حَتَّى يُقْتَلَ مَعَهُ وَلَدُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَطَائِفَةٌ مِنْ عَشِيرَتِهِ، فَاتْرَكَوْهُ؛ فَلَيْسَ^١
تَرَكَهُ بِضَائِرِكُمْ، إِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ وَاحِدٌ». فَتَرَكَوْهُ، وَقَبِلُوا مَشُورَةَ بَشِيرِ بْنِ
سَعْدٍ وَاسْتَنْصَحُوهُ لِمَا بَدَأَ لَهُمْ مِنْهُ.

وَكَانَ سَعْدٌ لَا يُصَلِّي بِصَلَاتِهِمْ، وَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهُمْ^٢، وَلَا يَحُجُّ مَعَهُمْ، وَلَا
يُفِيضُ بِإِفاضَتِهِمْ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى هَلَكَ أَبُو بَكْرٍ^٣.

[أُمُورٌ مُهِمَّةٌ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ قِصَّةِ السَّقِيفَةِ]

وَهَذَا^٤ الْخَبْرُ يَتَضَمَّنُ مِنْ شَرْحِ أَمْرِ السَّقِيفَةِ مَا لِلنَّازِرِ فِيهِ^٥ مُعْتَبَرٌ، وَيَسْتَفِيدُ
الوَاقِفُ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ:

مِنْهَا: خُلُوءُهُ مِنْ احْتِجَاجِ قُرَيْشٍ عَلَى الْأَنْصَارِ بِجَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
الْإِمَامَةَ فِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مِنْ احْتِجَاجِهِمْ عَلَيْهِمْ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ^٦ إِنَّمَا ادَّعَوْا
كَوْنَهُمْ أَحَقَّ بِالْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ النُّبُوَّةُ فِيهِمْ، وَ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَسَبًا، وَأَوَّلَهُمْ لَهُ اتِّبَاعًا^٧.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا بُنِيَ فِي السَّقِيفَةِ عَلَى الْمُغَالَبَةِ وَالْمُخَالَسَةِ^٨، وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَلَيْسَ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهُمْ». وَفِي الْمَصْدَرِ: «وَلَا يَجْمَعُ مَعَهُمْ».

٣. تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ، ج ٢، ص ٤٥٥ - ٤٥٩، حَوَادِثُ سَنَةِ ١١.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَهَذَا».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا فِيهِ لِلنَّازِرِ».

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «فَأَنَّهُمْ».

٧. فِي التَّلْخِيصِ: «وَهَذَا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَى بِالْأَمْرِ؛ لِكَوْنِهِ
أَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَأَسْبَقَ إِلَى الْإِتِّبَاعِ لَهُ».

٨. الْخُلُوسُ: الْأَخْذُ فِي مَخَاطَلَةٍ وَخُدْعَةٍ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٦٥ (خُلْس).

كَانَ يَجْذِبُهُ إِلَيْهِ ^١ بِمَا اتَّفَقَ لَهُ وَ عَنَّ ^٢ مِنْ حَقٍّ وَ بَاطِلٍ، وَ قَوِيٍّ وَ ضَعِيفٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ سَبَبَ ضَعْفِ الْأَنْصَارِ وَ قُوَّةِ الْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمْ انْحِيَاؤُ بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ حَسَدًا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَ انْحِيَاؤُ الْأَوْسِ بَانْحِيَاؤِهِ عَنِ الْأَنْصَارِ.
وَمِنْهَا: أَنَّ خِلَافَ سَعْدٍ وَ أَهْلِهِ وَ قَوْمِهِ كَانَ بَاقِيًا لَمْ يَرْجِعُوا عَنْهُ، وَ إِنَّمَا أَقْعَدَهُم عَنِ الْخِلَافِ فِيهِ بِالسَّيْفِ قِلَّةُ النَّاصِرِ.

[روايات أخرى لخبر السقيفة عن طريق الطبري وغيره]

وَ قَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ بَعْدَ هَذَا الْخَبَرِ مِنْ طُرُقٍ أُخَرَ خَبَرَ السَّقِيفَةِ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْاِحْتِجَاجَ بِأَنَّ «الْأئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ» مَعَ أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ فِي كِتَابِهِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ ^٣.

وَ رَوَى الزُّهْرِيُّ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ خَبَرَ السَّقِيفَةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ مَا كَانَ فِي ^٤ يَوْمِ السَّقِيفَةِ، وَ مُنَازَعَةِ الْأَنْصَارِ لِلْمُهَاجِرِينَ، وَ اِحْتِجَاجِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ^٥ عَلَى الْآخَرِ بِقُوَّةِ أَسْبَابِهِ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؛ فَمَا فِي جَمِيعِ الْأَخْبَارِ مَا تَضَمَّنَ ^٦ اِحْتِجَاجَ أَحَدٍ عَلَيْهِمْ مِمَّنْ حَضَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»؛ بَلْ تَضَمَّنَتْ الْأَخْبَارُ - الرِّوَايَةُ الَّتِي رَوَاهَا الزُّهْرِيُّ - كُلُّهَا، عَلَى اخْتِلَافِهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا سَمِعَ كَلَامَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَ خُطْبَتَهُ - الَّتِي

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «إِلَيْهِ».

٢. عَنَّ: اعْتَرَضَ، وَ عَرَضَ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٣٨٦ (عَنْ).

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «قَدْ جَمَعَ عَلَى كِتَابِهِ هَذَا بِالرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «فِي».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «مِنْهُمْ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا يَتَضَمَّنُ».

مضى معناها في الخبر الذي رواه الطبري - قال: «أما بعد، فما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم أهلُه، وإنَّ العَرَبَ لَن تَعْرِفَ هذا الأمرَ إلا لهذا الحَيِّ مِن قُرَيْشٍ؛ هُم أوسطُ العَرَبِ نَسَباً و داراً»^١.

و روى عاصمُ بنُ بهدلة، عن زُرِّ بنِ حُبَيْشٍ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ قال: لَمَّا قُبِضَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِه قالت الأنصارُ: «مِنَّا أميرٌ، و مِنكم أميرٌ». فأتاهم عُمَرُ، فقال: يا مَعْشَرَ الأنصارِ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رسولَ اللَّهِ أَمَرَ أبا بَكْرٍ أن يُصَلِّيَ بالناسِ؟ قالوا: بلى.

قال: فأَيْكُمْ تَطِيبُ نَفْسُهُ أن يَتَقَدَّمَ أبا بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ؟^٣

١٩٣/٣

و لَسْنَا نُنْكِرُ بَعْدَ ذَلِكَ أن يَكُونَ هذا الخَبَرُ مَرْوِيًّا عَلَى الوجهِ الذي ادَّعَوْهُ؛ لَكِنْ رَوَاهُ قَلِيلٌ مِن كَثِيرٍ، و واحدٌ مِن جماعاتٍ؛ و القومُ عَكَسُوا القِصَّةَ، فَأَوْرَدُوهُ مَوْرَدَ ما

١. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١؛ مسندُ البزار، ج ١، ص ٣٠١، ح ١٩٤؛ المصنَّف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٩٧٥٨؛ صحيح ابن جبان، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤١٣، و ص ١٥٦، ح ٤١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٦٣١٢؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ١٤١٣٤، مع اختلاف يسير.

٢. في «ب، ج، ف»: «معاشر».

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٢١، ح ١٣٣، و ص ٣٩٦، ح ٣٧٦٥، و ص ٤٠٥، ح ٣٨٤٢؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٧٧٧؛ المصنَّف لابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٥، و ج ٨، ص ٥٧٢، ح ٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٧٠، ح ٤٤٢٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٥٢، ح ١٦٣٦٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٤٣، ح ١٤١٣١، و ص ٦٥٥، ح ١٤١٤٨، مع اختلاف يسير.

٤. و هو ادَّعَاوُهُم أنَّ أبا بَكْرٍ احتَجَّ بخبر: «الأئمة من قريش» يوم السقيفة.

لا خِلافٌ^١ فيه، و ما لا يُعرَفُ سِواه. وإذا كانت الروايةُ بغيره أظهرَ، كانَ العملُ بخلافه ممّا هو الظاهرُ في الروايةِ أو جَبَ.

والذي يَدُلُّ على ضَعْفِ هذه الدعوى^٢: ما تَظَاهَرَتْ به الروايةُ عن أبي بكرٍ من قوله عندَ حضورِ المَوتِ: «لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ» ذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا: «لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَقٌّ؟»^٣.

و كَيْفَ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ مَنْ يَرُوي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّ «الْأئِمَّةَ مِنْ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «لا اختلاف».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «الدعاوى».

٣. عن عبد الرحمن بن عوف قال: إنّه دخل على أبي بكر في مرضه الذي توفّي فيه، فأصابه مهمتاً، فقال له عبد الرحمن في جملة كلام له: إنك لا تأسى على شيء من الدنيا؟ قال أبو بكر: أجل، إنّي لا آسى على شيء من الدنيا إلّا على ثلاثٍ فعلتُهنّ ليتني تركتُهنّ، و ثلاثٍ تركتُهنّ وددت أنّي فعلتُهنّ، و ثلاثٍ وددت أنّي سألت رسول الله صلى الله عليه عنهنّ. فأما الثلاث التي وددت أنّي تركتُهنّ: فوددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب؛ ووددت أنّي لم أحرق الفجاءة السلمي و أنّي قتلته سريعاً أو خليتّه نجيحاً؛ ووددت أنّي يوم سقيفة بني ساعدة كنت قدذت الأمر في عنق أحد الرجلين - يريد عمر أو أبا عبيدة - فكان أحدهما أميراً و كنت وزيراً. و أمّا اللاتي تركتُهنّ: فوددت أنّي يوم أنيت بالأشعث بن قيس أسيراً كنت قتلته، فإنّه يخيّل إليّ أنّه لا يرى شراً إلّا أعان عليه؛ ووددت أنّي حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الرّدة كنت أقمت بذی القصة، فإن ظفر المسلمون ظفروا، و إن هزموا كنت بصدد لقاء أو مدد؛ ووددت أنّي إذ وُجّهت خالداً إلى الشام كنت وُجّهت عمر بن الخطّاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يديّ كليّهما في سبيل الله و مدّ يديه. ووددت أنّي سألت رسول الله صلى الله عليه و سلّم لِمَنْ هَذَا الْأَمْرُ؟ فلا يَنَازِعُه أحد؛ ووددت أنّي سألتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيبٌ؟ ووددت أنّي كنت قد سألتُهُ عن ميراث ابن الأخ و العمّة، فإنّ في نفسي منهما شيئاً. المعجم الكبير، ج ١، ص ٦٢، ح ٤٣؛ الأموال، ص ١٣١؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣١ - ٦٣٣، ح ١٤١١٣؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ٩٠٣٠؛ مروج الذهب، ج ١، ص ٤١٤.

قُرَيْشٍ» و أن «هذا الأمر لا يصلح إلا لهذا الحي من قُرَيْشٍ»!

[البحث الثاني]

[مناقشة في صحة خبر: «الأئمة من قريش»]

١٩٤/٣

فأما الكلام على الفصل الثاني - وهو أن نُسلم^١ أن أبا بكرٍ احتجَّ بذلك يوم السَّقِيفَةِ، لَكِنَّا نُنَازِعُهُ فِي صِحَّتِهِ - فواضح؛ وذلك أن أبا بكرٍ لم يكن معصوماً، فَيَنْتَفِي الْخَطَأُ عَنْهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنْ^٢ مَا رَوَاهُ صَحِيحٌ؟

فإِنْ احْتَجَّ فِي صِحَّتِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَ تَرَكِ النُّكَيْرِ وَأَنَّ أبا بكرٍ اسْتَشْهَدَ فِي ذَلِكَ بِالْحَاضِرِينَ فَشَهِدُوا بِهِ، فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ تَرَكَ النُّكَيْرِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مُسْلَمٌ^٣؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ وَوُلْدَهُ^٤ وَأَهْلَ بَيْتِهِ كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى الْخِلَافِ، عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ الرِّوَايَاتُ. وَ أَيْ نَكِيرٍ لِلْخَبَرِ^٥ أَبْلَغُ مِنَ الْخِلَافِ فِي مُتَضَمِّنِهِ؟

ثُمَّ لَوْ ارْتَفَعَ^٦ الْخِلَافُ وَ النُّكَيْرُ - عَلَى مَا ادَّعَى - لَمْ يَكُنْ دَالًّا^٧ عَلَى الرِّضَا وَ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ ارْتِفَاعَ النُّكَيْرِ عَلَى ضَرَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَرْتَفِعَ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَا الرِّضَا لَمْ يَكُنْ مُرْتَفِعًا.
و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ يَرْتَفِعَ وَ يَكُونُ ارْتِفَاعُهُ مُجَوِّزًا فِيهِ الرِّضَا وَ غَيْرُهُ.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَسْلَمَ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «أَنَّ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «وَلَا مُسْلَمٌ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: - «وَوُلْدَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْخَبَرِ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لَوْ لَمْ يَقَعْ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «دَلِيلًا».

وإنما يَدُلُّ على صِحَّةِ الخبرِ ارتفاعُ النكيرِ على وجهٍ لا يَكُونُ إِلَّا للرضا؛ وَمَنْ تَأَمَّلَ خبرَ السَّقِيفَةِ وما جَرى فيها و سبَّبَ رجوعَ الأنصارِ عن الأمرِ، عَلِمَ أَنَّ الكُفَّ وَ تَرَكَ النكيرَ لَمْ يَكُونَا لِلرَّضَى^١.

فَأَمَّا الاستشهادُ بالحاضرينَ: فَمِمَّا لَا يَسْتَحْسِنُ ادِّعَاءَهُ مُنْصَفٍّ؛ لِأَنَّ مَنْ رَوَى^٢ احتجاجَ أَبِي بَكْرٍ بالخبرِ^٣ - على قِلَّتِهِ - لَمْ يَرَوْا الاستشهادَ. على أَنَّ أَحَدًا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ جَمِيعَ الحاضرينَ مِنَ المُهاجِرِينَ وَ الأنصارِ فَشَهِدُوا^٤ له، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بَعْضَهُمْ، وَ مَنْ اسْتَشْهَدَهُ^٥ فَشَهِدَ لَهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ الخَطَأِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

على أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَنْ سَمِعَ هَذَا^٦ الخبرَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ يَوْمَ السَّقِيفَةِ، لَمْ يُنْكِرْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ^٧ الأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ادَّعَاهُ وَ رَوَاهُ؛ وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ مِنَ الأخبارِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَزِدْهُ وَ يُنْكِرْهُ فَقَدْ صَدَّقْهُ^٨ وَ شَهِدُوا بِهِ؛ لِأَنَّ أخبارَ الأحَادِ في الشريعةِ الواردةَ بما يَجُوزُ^٩ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، غَيْرُ مُرَدَّدَةٍ وَ لَا مُصَدِّقَةٍ.

١. في «ج، ف»: «علم أَنَّ ارتفاع النكير لم يكن للرضا». وهكذا أيضاً في «ب، ص» إلا أنه لم يرد فيهما كلمة: «ارتفاع».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما الاستشهاد فمن روى» بدل «فأما الاستشهاد بالحاضرين...» إلى هنا.

٣. في المطبوع والحجري: - «بالخبر».

٤. في «ج»: «وشهدوا».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «استشهد».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «هذا».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّ».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «فقد صدَّقوا».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «بما لا يجوز».

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ، وَالْعَمَلُ^١ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ،
فلهذا وَجَبَ أَنْ يَكُونُوا مُصَدِّقِينَ لَهُ وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحاً.
و ذَلِكَ أَنَّ الْخَرْجَ^٢ أَوَّلًا لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ، وَأَقَامُوا عَلَى خِلَافِهِ؛ وَ عَمَلُ بَعْضِ الْأُمَّةِ
لَا يَكُونُ حُجَّةً.

ثُمَّ غَيْرَ مُسَلِّمٍ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ عَلَى وَجْهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُدْعَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ عَقَدُوا
لَأَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ ذَلِكَ عَمَلاً بِالْخَبْرِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لِأَبِي بَكْرٍ وَبِيعَةَ
لَهُ لَا يَدُلُّانِ عَلَى الْعَمَلِ بِالْخَبْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَجَازَ الْإِمَامَةَ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ لَا يَمْنَعُهَا فِي
قُرَيْشٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْعَقْدُ لِقُرَيْشٍ^٤ عَمَلاً بِالْخَبْرِ؟!

[البحث الثالث]

[مناقشة في دلالة خبر: «الأئمة من قريش»]

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْفَصْلِ الثَّالِثِ - وَهُوَ عَلَى تَسْلِيمِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْخَبْرِ وَصِحَّتِهِ -
فَبَيَّانُهُ^٥: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ مَا يَتَنَاوَلُ مَوْضِعَ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مَحْضٌ، وَ الْخَبَرُ
الْمَحْضُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ^٦ إِلَّا بِدَلَالَةٍ، وَ أَكْثَرُ مَا يَقْتَضِيهِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ
إِمَامٍ يُعَقَّدُ لَهُ مِنْ قُرَيْشٍ^٧؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا لِغَيْرِ قُرَشِيٍّ^٨؟

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «+» «ب».

٢. هَكَذَا فِي «ج، ف». وَ فِي «ب، ص»: «لَمْ يَعْمَلُوا». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ تَعْلَمْ» إِلَّا أَنَّهُ فِي
«د» غَيْرُ مَنْقُوطٍ. وَ فِي الْحَجَرِيِّ: «لَمْ يَعْلَمْ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَيْفَ الْعَقْدُ لِقُرَشِيٍّ يَكُونُ».

٥. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِيُّ: «و بَيَّانٌ بَدَلُ «فَبَيَّانُهُ».

٦. فِي «د»: «الْإِمَام».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ»، وَ هُوَ تَصْحِيفٌ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِغَيْرِ قُرَيْشٍ».

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَيُّ فائِدَةٍ فِي هَذَا الْقَوْلِ؟
و ذَلِكَ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهِ ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ^١ عَلَى أَحَدِ الْمُجَوِّزِينَ قَبْلَ وَقْعِهِ؛ لِأَنَّ
السَّمْعَ لِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ يُجَوِّزُ حَصُولَ الْإِمَامَةِ فِي قُرَيْشٍ^٢ وَ غَيْرِهِمْ، وَ بِهَذَا الْخَبَرِ
يَسْتَفِيدُ أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: فَقَدْ عَقِدَتِ الْإِمَامَةُ لغيرِ قُرَشِيٍّ.
و ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَنْفِ دَعْوَى الْإِمَامَةِ فِي غيرِ قُرَيْشٍ،
وَ إِنَّمَا نَفَى ثُبُوتَهَا فِي غيرِهِمْ؛ وَ لَمْ يَثْبُتْ^٤ الْإِمَامَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا لِقُرَيْشٍ^٥،
وَ إِنْ جَازَ^٦ أَنْ يُدْعَى بِالشَّبْهِةِ^٧ لغيرِ قُرَشِيٍّ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا وَ إِنْ كَانَ خَبَرًا ففِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^٨ وَ مَا أَشْبَهَهُ.

و ذَلِكَ أَنَّ الظَّاهَرَ كَوْنُهُ خَبَرًا، فَلَا يُعَدَّلُ إِلَى أَنْ يُجْعَلَ لَهُ مَعْنَى الْأَمْرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فَالضَّرُورَةُ تَدْعُو إِلَى جَعْلِهِ أَمْرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ
كَانَ خَبَرًا لَكَانَ^٩ كَذِبًا، وَ إِذَا كَانَ أَمْرًا كَانَ صَحِيحًا.

١. هكذا في «د». و في «ب»: «لأن ينقطع». و في «ص»: «لا تنقطع». و في سائر النسخ و المطبوع: «لأن يقطع».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لقريش» بدل «في قریش».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «قد».

٤. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لم تثبت».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لقرشي».

٦. في «ج»: «و إن أجاز».

٧. هكذا في «د» و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «الشبهة».

٨. آل عمران (٣): ٩٧.

٩. في «ب، د» و المطبوع و الحجري: «كان».

[مناقشة خبر: «إِنَّ هذا الأمر لا يصلح إلا في هذا الحي من قریش»]

فأما اللفظ الآخر الذي رواه، مِنْ قوله: «إِنَّ^١ هذا الأمر لا يصلح إلا في هذا الحي من قریش» فضعيف لا يكاد يُعرف، واللفظ الأول^٢ هو المعروف. وقد رَوينا في خبر الزُّهريّ مِنْ طَرَفِهِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنَّ هذا اللفظ إنما حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يُسَيِّدْهُ إِلَى الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّهُ قَالَ^٣: «إِنَّ الْعَرَبَ لَنْ تَعْرِفَ هذا الأمر إلا لهذا الحي من قریش».

وَلَوْ سُلِّمَ هذا اللفظ عَلَى عِلَالَتِهِ^٤، لَمْ يَكُنْ أَيْضاً فِيهِ حُجَّةٌ وَهَدْلٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ قَدْ يَقُولُ: «هذه الولاية لا تصلح إلا لفلان» إِذَا كَانَ أَقْوَمَ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَوْلَى، وَإِنْ جازَتْ^٥ فِي غَيْرِهِ. وَهذا اللفظ لا يكاد يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّفْضِيلِ وَالتَّرْجِيحِ، وَلا يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَغْلَبِ فِي التَّحْرِيمِ وَنَفْيِ الْجَوَازِ. وَهذه الجملة تأتي عَلَى مَا ذَكَرَهُ.

[تمنّي عمر منح الخلافة لسالم، مع أنه ليس من قریش]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ كَلَامٍ لَا وَجْهَ لَذِكْرِهِ^٦ -:

١. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: - «إِنَّ».

٢. فِي الْمَطْبُوع: + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٣. عَلَى عِلَالَتِهِ، أَي عَلَى كُلِّ حَالٍ. الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٧٧٤ (علل).

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» - «حُجَّةٌ وَ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» - «وَإِنْ جاز».

٦. رَاجِع: الْمَعْنَى، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٣٤ - ٢٣٥. وَ الْكَلَامُ الَّذِي تَرَكَ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذِكْرَهُ يَحْتَوِي عَلَى إِشْكَالَاتٍ عَلَى دَلَالَةِ الْخَبَرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ الدَّالِّينَ عَلَى إِمَامَةِ قُرَيْشٍ وَ جَوَابِ الْقَاضِي عَلَيْهِمَا. وَ قَدْ تَقَدَّمَتْ إِشْكَالَاتُ الْمُصَنِّفِ عَلَى سَنَدٍ وَ دَلَالَةِ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ وَ بَيَانِ ضَعْفِهِمَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعَرُّضِ إِلَى إِشْكَالَاتٍ جَدِيدَةٍ. كَمَا احْتَوَى الْكَلَامُ الَّذِي حَذَفَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ مَزِيَّةِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا حَتَّى انْحَصَرَتْ الْإِمَامَةُ فِيهَا، وَ لَا وَجْهَ

فإن قيل^١: فقد روي عن عُمَرَ ما يدلُّ على خلاف ذلك، وهو قوله: «لو كان سالم^٢ حياً ما تخالجنى^٣ فيه الشُّكوكُ»^٤، و لم يكن من قريش. ثم قال:

قيل له: ليس في الخبر بيان الوجه الذي لا يتخالجه الشك فيه، ويَحتملُ أن يُريد أن يُدخله في المشورة والرأي دون الشورى، فلا يصحُّ أن يُقدِّح به فيما قلناه^٥؛ بل لو ثبت عنه النصُّ الصريح في ذلك، لم يجز^٦ أن يُعترض به^٧ على ما رويناه في الخبر^٨.

﴿ للتعرض لهذا البحث عند المصنّف؛ لأنّه يرى أنَّ الإمامة في الأئمة المعصومين من قريش، ومزية المعصوم واضحة على غير المعصوم.

١. في المغني: «فإن قال».

٢. هو سالم بن عبيد، وقيل: ابن معقل، مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة، كان من أهل فارس من إصطخر. هاجر إلى المدينة قبل النبي صلى الله عليه وآله، فكان يؤم المهاجرين بالمدينة، وفيهم عمر بن الخطّاب وغيره. شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها. قُتل يوم اليمامة. أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٤٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ١٦٧؛ الإصابة، ج ٣، ص ١١.

٣. في «د» والمطبوع: «ما يخالجنى».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٠، ح ١٢٩؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٧؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٦٥؛ جامع الأصول، ج ١٢، ص ٤٣١، الرقم ٩٩٠؛ معجم الصحابة، ج ٥، ص ٢٠٨٤، الرقم ٣٣٧؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٦٨، الرقم ٨٨١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ١٥٦، الرقم ١٨٩٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٦٥؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٣٢، ح ١٤٢٤٨، مع اختلاف في الألفاظ.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يُقدِّح فيما قلناه به».

٦. في المغني: «يجوز» بدل «لم يجز».

٧. في «ج، ص، ف»: «لم يُعترض به»، وفي «ب»: «لم يُتعرض له» كلاهما بدل «لم يجز أن يُعترض به».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

١٩٧/٣

يُقَالُ له: هذا تأويلٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ عَنْ عُمَرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، أَوْ مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ وَيَظُنُّ أَنَّ مَنْ قَرَأَ كَلَامَهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ وَيَقَابِلُهَا^١؛ وَفِي الْخَبَرِ - عَلَى مَا نَقَلَهُ جَمِيعُ الرُّوَاةِ - تَصْرِيحٌ بِالْوَجْهِ^٢ الَّذِي تَمَنَّى حُضُورَ سَالِمٍ لَهُ، وَ أَنَّهُ الْخِلَافَةُ دُونَ الْمَشُورَةِ وَالرَّأْيِ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ شُيُوخِهِ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا طَعِنَ قِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ اسْتَخْلَفْتَ؟ قَالَ: مَنْ اسْتَخْلَفَ^٣؟ لَوْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ حَيًّا اسْتَخْلَفْتُهُ، فَإِنْ سَأَلَنِي رَبِّي قُلْتُ: سَمِعْتُ نَبِيَّكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «إِنَّهُ أَمِينٌ^٤ هَذِهِ الْأُمَّةُ». وَلَوْ كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي خُذَيْفَةَ أَيْضًا حَيًّا^٥ اسْتَخْلَفْتُهُ، فَإِنْ سَأَلَنِي رَبِّي قُلْتُ: سَمِعْتُ نَبِيَّكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «إِنْ سَالِمًا شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَذَلِكَ عَلَيْهِ؟ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: قَاتَلَكُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ اللَّهُ بِهَذَا؛ وَيَحْكُ، كَيْفَ اسْتَخْلَفَ رَجُلًا عَجَزَ عَنْ طَلَاقِ امْرَأَتِهِ^٦؟

وَرَوَى أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ جَابِرٍ الْبَلَاذُرِيُّ، فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بـ «تَارِيخِ الْأَشْرَافِ» عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ مُسْتَنِدًّا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِنْدَهُ ابْنُ عُمَرَ وَسَعِيدُ

١. فِي «ج، ص، ف»: «تَقَابِلُهَا».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «الْوَجْهِ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَلَا تَسْتَخْلَفُ؟ فَقَالَ: لِمَنْ اسْتَخْلَفُ».

٤. فِي «ب، ج، د، ص»: «أَمِيرٌ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «حَيًّا أَيْضًا».

٦. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٢٩٢، حَوَادِثُ سَنَةِ ٢٣؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٦٥. وَنَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ مَسْأَلَةَ طَلَاقِ ابْنِ عُمَرَ لَزَوْجَتِهِ حَيْثُ قَالَ: «لَأَنَّهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طُلُقُهَا فِي الْحَيْضِ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: مَرِهْ فَلْيُرَاجِعْهَا». الصَّوَاعِقُ الْمَحْرَقَةُ، ص ١٠٤.

بُنْ زَيْدٍ^١، فَقَالَ: إِعْلَمُوا أَنِّي لَمْ أَقُلْ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلِفْ بَعْدِي أَحَدًا،
وَأَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ وَفَاتِي مِنْ سَبِيٍّ^٢ الْعَرَبِ فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِ اللَّهِ.

قَالَ سَعِيدُ^٣ بُنْ زَيْدٍ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَشَرْتَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ اثْتَمَلَكَ النَّاسُ.

فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِي حِرْصًا سَيِّئًا، وَأَنَا جَاعِلٌ هَذَا الْأَمْرَ إِلَى هَؤُلَاءِ
النَّفَرِ السَّيِّئَةِ، الَّذِينَ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَدْرَكَنِي أَحَدُ رَجُلَيْنِ،
فَجَعَلْتُ^٤ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْهِ^٥، لَوَثَقْتُ بِهِ: سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بُنْ الْجَرَّاحِ.

فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَيْنَ أَنْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؟

فَقَالَ لَهُ: قَاتَلَكُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ اللَّهُ بِهَا، أَسْتَخْلِفُ رَجُلًا لَمْ يُحْسِنَ أَنْ يُطْلَقَ

أَمْرَاتِهِ؟!

قَالَ عَفَّانٌ: يَعْنِي بِالرَّجُلِ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ^٦ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمُغِيرَةَ بِنِ شُعْبَةَ^٧.

١. في «ج، د، ص، ف»: «سعد بن زيد». وهو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، صهر عمر و ابن عمه. أسلم قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وآله دار الأرقم، و هاجر و شهد أحدًا و المشاهد بعدها، و لم يكن بالمدينة زمان بدر، فلذلك لم يشهدها، و ضرب له رسول الله صلى الله عليه وآله بسهمه يوم بدر؛ لأنه كان غائبًا بالشام. و كان إسلامه قديمًا قبل عمر، و كان إسلام عمر عنده. توفي بالعقيق، فحُمِلَ إلى المدينة في سنة خمسين، و قيل: إحدى و خمسين، و قيل غير ذلك. و عاش بضعا و سبعين سنة، و قيل غير ذلك. الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٣٧٩؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٢؛ مختصر تاريخ دمشق، ج ٩، ص ٢٩٨؛ الجرح و التعديل، ج ٤، ص ٣١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٨٧؛ الإصابة، ج ٢، ص ٤٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ١٢٤.

٢. في «ف» + «من». ٣. في «ص»: «سعد».

٤. في «ج، ص»: «لجعلت». ٥. في «ج، ص»: «و».

٦. في «ج، ف»: «إليه».

٧. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٦١؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٨؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٢١، و ج ١١، ص ٧٠؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٦٥؛ شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٩٠؛ تاريخ الخلفاء، ص ١٧٥.

و هذا - كما ترى - تصريح بأن تَمَنِّيَ سالمٍ إنما كان لِأن يَسْتَخْلِفَهُ، كما أنه تَمَنَّى أبا عُبَيْدَةَ لذلك^١؛ فأَيُّ تأويلٍ يَبْقَى^٢ مع هذا الشرح والبيان؟

و لَسْنَا نَدْرِي ما نَقُولُ في رَجُلٍ بِحَضْرَتِهِ مِثْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مَنَزِلَتِهِ فِي جِلَالِ^٣ الْفَضْلِ^٤ مَنَزِلَتُهُ، وَ باقِي أَهْلِ الشُّوَرَى الَّذِينَ كَانُوا فِي الْفَضْلِ الظَّاهِرِ عَلَى أَعْلَى طَبَقَاتِهِ، ثُمَّ يَتَمَنَّى مَعَ ذَلِكَ حُضُورَ سَالِمٍ تَمَنَّى مَنْ لَا يَجِدُ عَنْهُ عَوْضًا؟! وَ^٥ إِنَّ ذَلِكَ لَدَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى سُوءِ رَأْيِهِ فِي الْجَمَاعَةِ.

و لَوْ كَانَ تَمَنِّيهِ لِحُضُورِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَشُورَةِ وَ الرَّأْيِ - عَلَى مَا ادَّعَى صَاحِبُ الْكِتَابِ وَ أَصْحَابُهُ، وَ إِنْ كَانَتْ الْأَخْبَارُ الْمَرْوِيَّةُ تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ - لَكَانَ الْخَطْبُ أَيْضًا جَلِيلًا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِلَّا مَنْ مَوْلَاهُ يُسَاوِي^٦ سَالِمًا، إِنْ لَمْ يَفْضُلْهُ فِي الرَّأْيِ وَ جُودَةِ التَّحْصِيلِ؛ فَكَيْفَ يَرَعْبُ عَنْهُمْ فِي الرَّأْيِ وَ اخْتِيَارٍ مَنْ يَصْلُحُ لِلأَمْرِ، فَيَتْلَهَفُ^٧ عَلَى حُضُورِ مَنْ لَا يُدَانِيهِمْ^٨ فِي عِلْمٍ وَ لَا رَأْيٍ؟ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَطْلُبَ عُمَرُ سَالِمًا لِيُؤَلِّيه^٩ الْخِلَافَةَ، وَ هُوَ بِالْأَمْسِ يَشْهَدُ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ» وَ يَدْفَعُ الْأَنْصَارَ بِهَذِهِ

١. في «ب»: «كذلك».

٢. في «ب»: «ينبغي».

٣. في «ب، ص»: «جلال».

٤. في «د»: «الفصل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و».

٦. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «إلا من هو لا يساوي»، و هو سهو.

٧. في «ب، ج، ف» و التلخيص: «و يتلهف».

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «لا يدنيهم».

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لتولية».

الحُجَّة عن الأمر؟ و هل يَدُلُّ ذلك إلَّا على ما قلناه من أَنَّهُ أرادَ المَسْوَرةَ والرأي؟ لأنَّ المُنْحَرِفَ عن عُمَرَ، المُدَّعي لفسادِ إمامته، لا يُمكنه أن يدفعَ عقله و فرطَ تحصيله، و أَنَّهُ ممَّن لا يُناقِضُ على رُؤوسِ الأَشهادِ.

١٩٩/٣

قلنا: لَيْسَ يَجُوزُ أن يُدْفَعَ المنقولُ مِنَ الروايةِ، المعروفُ منها، بأنَّ الأمرَ كانَ يَجِبُ أن يَكُونَ على خِلافٍ^١ ما تَضَمَّنَتْه، وإِنَّمَا يَتَأَوَّلُ^٢ المُحْتَمِلُ مِنَ الكلامِ، و قد تَضَمَّنَتْ الأخبارُ المرويةُ في هذا البابِ ما لا يَسُوعُ معه هذا التأويلُ المُتَعَسِّفُ المُضْمَحِلُّ؛ فَلَمْ يَبَقْ إلَّا أن يُبَيِّنَ عُدْرَ عُمَرَ في هذا القولِ، و يُجْمَعَ بَيْنَ قوله هاهنا و^٣ قوله يومَ السَّقِيفَةِ.

و أَحسَنُ ما يُقالُ في ذلكَ، و أَدْخَلَهُ في تنزيهِه عُمَرَ عن المُنَاقَضةِ: أن يَكُونَ الخبرُ الذي يَتَضَمَّنُ^٤ حَصَرَ الإمامَةِ في قُرَيْشٍ لا أَصَلَ لَهُ، و لَمْ يَجُزْ^٥ لَهُ ذِكْرُ يَوْمِ السَّقِيفَةِ، على ما بَيَّنَّا أنَّ الرواياتِ المُتَظَاهِرَةَ وَرَدَتْ بِهِ؛ فَقَدْ مَضَى مِنْ شَرْحِهَا و أَنَّهَا خالِيةٌ مِنَ الاحتِجاجِ بِهِ ما فيه كِفايةٌ^٦.

[بطلان الاستدلال بالإجماع على حصر الإمامة في قريش]

ثُمَّ حَكَى صاحبُ الكتابِ عن أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَدِلُّ على أَنَّ الإمامَةَ لا تَصْلُحُ إلَّا في قُرَيْشٍ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى، و هي:

١. في «ب، ج، ص، ف»: «بخلاف».

٢. في «ب، ص، ف»: «تأوَّل».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و بين».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «تَضَمَّنْ».

٥. كذا، و لعلَّ الصحيح: «و لم يَجُزْ».

٦. تقدَّمت في ص ٦٢ - ٧٧.

أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا قَدِيمًا عَلَى أَنَّ قُرَيْشًا تَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، وَ لَا إِجْمَاعٌ أَنَّ
الإِمَامَةَ تَصْلُحُ فِي غَيْرِهَا^١، وَ لَا يَجُوزُ إِبْثَاتُ الإِمَامَةِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ سَمْعِيَّةٍ؛
فَيَجِبُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مِنْ قُرَيْشٍ^٢.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا مِنْ رَكِيكِ الاسْتِدْلَالِ وَ ضَعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُمْ وَ إِنِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ
قُرَيْشًا تَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ وَ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ الْخِلَافِ، فَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَى أَنَّ غَيْرَهَا
لَا يَصْلُحُ^٣ وَ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ، وَ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ إِجْمَاعٌ
وَ جَبَّ نَفْيُ الإِمَامَةِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ ثَبَّتَ بِالْإِجْمَاعِ وَ غَيْرِهِ، وَ لَيْسَ مَقْصُورًا
عَلَى الْإِجْمَاعِ.

وَقَوْلُهُ: «وَ لَا يَجُوزُ إِبْثَاتُ الإِمَامَةِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ سَمْعِيَّةٍ» صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْفِ فِي^٤
صَلَاحِ غَيْرِ قُرَيْشٍ لِلإِمَامَةِ مِنَ الْحُجَجِ السَّمْعِيَّةِ إِلَّا الْإِجْمَاعَ، دُونَ مَا عَدَاهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ
لَهُ^٥ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ سَمْعِيَّةً فِي ذَلِكَ؟

عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ - إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً - أَنْ يَكُونَ^٦ الإِمَامَةُ
مَقْصُورَةً عَلَى وُلْدِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ النَّاسِ
اِخْتِلَافًا، وَ لَا إِجْمَاعَ عَلَى صَلَاحِ غَيْرِهِمْ لِلإِمَامَةِ، وَ لَا اِخْتِلَافَ فِيهِمْ، وَ لَا أَحَدٌ يَدْفَعُ
أَنَّهُمْ يَصْلُحُونَ لِلإِمَامَةِ.

٢٠٠/٣

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي غَيْرِهِمْ».

٢. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٣٦. وَ فِيهِ: «أَنْ تَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ».

٣. فِي «ج، ص، ف»: «لَا تَصْلُحُ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَبْقَ مِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «لَهُ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «إِنْ».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَكُونَ».

و قد أُلْزِمَ^١ صاحبُ الكتابِ نفسه هذا الإلزامَ، و أجابَ عنه بما يَقْتَضِي هَدَمَ استدلاله؛ لأنَّه^٢ قال:

و لا يَجِبُ أن لا يَثْبُتَ الشَّيْءُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الإجماعِ، بَلْ قد يَثْبُتُ^٣ بغيره؛
فليسَ الخِلافُ أَمارةَ الفسادِ، و إن كانَ الإجماعُ أَمارةَ الصَّحَّةِ^٤.
و هذا بَعِيْنَه يُمكنُ أن يُقالَ له في استدلاله، إِلَّا أَنَّهُ^٥ أَضافَ - في خِلالِ كلامِه -
إلى ذلكَ أَنَّ الإجماعَ الذي يُريدُه إجماعُ الصَّحابةِ و السَّلَفِ المُتَقَدِّمِ.
قالَ:

و قد عَلِمنا أَنَّهُمْ لَمْ يَطْلُبُوا لِلإمامَةِ العِترَةَ، و لا اعتَقَدُوا لها مَوْضِعاً
أَخَصَّ مِنْ قُرَيْشٍ، و إِنَّمَا حَدَثَ الخِلافُ مِنْ بَعْدُ، و هو خِلافٌ مِمَّنْ
يَطْعَنُ^٦ في طَرِيقَةِ الاختيارِ على ما تَقُولُهُ [مِنْ بَعْدُ]^٧. و قد يَبَيَّنَّا أَنَّهُ لا
نَصَّ في^٨ الإمامَةِ، فلم يَبْقَ بَعْدَهُ إِلَّا الطَرِيقَةُ الَّتِي^٩ سَلَكْنَاهَا^{١٠}.
فَيُقالُ له في ذلكَ: لَعَمري إِنَّ الخِلافَ في هذا^{١١} البابِ هو مِمَّنْ يَقُولُ بالنصِّ

١. في «ب»: «الترم».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «به» بدل «لأنَّه».

٣. في «ج، ص» و المغني: «قد ثبت».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٧.

٥. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «لأنَّه» بدل «إلَّا أَنَّهُ».

٦. في المغني: «فيمن طعن».

٧. ما بين المعقوفين من المغني.

٨. في المغني: «على».

٩. في المغني: «فإذ صحَّ ذلك لم يقو بعده إلَّا طريقَةُ نسلِكها».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «ذلك».

و يُفْسِدُ الاختيارَ؛ وإذا كَانَ كَلامُكَ في هَذَا الفَصْلِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبْطُلَ النُّصُّ وَ يَصِحَّ الاختيارُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى صِحَّةِ النُّصِّ وَ فَسادِ الاختيارِ ما فِيهِ كِفايَةٌ^١.

و أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تَطْلُبْ للإِمَامَةِ العِترَةَ^٢ وَ لَا [اعْتَقَدُوا لَهَا]^٣ مَوْضِعاً أَخْصَّ مِنْ قُرَيْشٍ» فَقَدْ بَيَّنَّا العِلَّةَ فِي أَنَّ الطَّلَبَ لذلِكَ لَمْ يَظْهَرْ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى سَبَبِ الإِعْراضِ^٤ عَنْ مُنَازَعَةِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ العِترَةِ، وَ تَكَرَّرَ فِي^٥ ذلِكَ ما لَا حَاجَةَ^٦ بِنَا إِلَى إِعادَتِهِ^٧.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢٢١.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لم تطلب الإمامة للعتره».

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «على سبيل الاعتراض».

٥. في «ج، ف»: - «في».

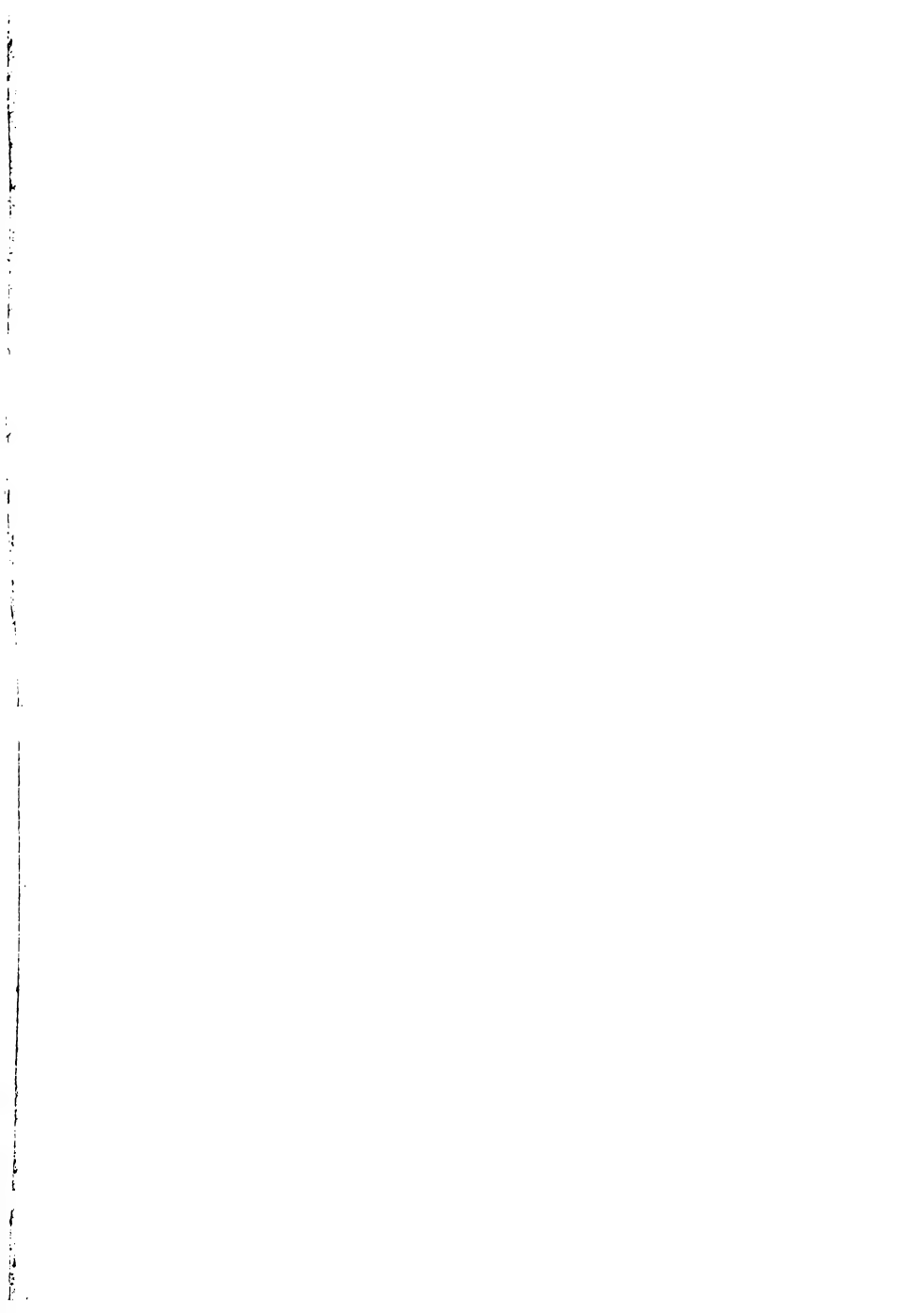
٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فلا حاجة» بدل «ما لا حاجة».

٧. تقدّم في ج ٢، ص ٣٩١ - ٣٩٣.

[١١]

فَصَلُّ فِي الاعتراضِ عَلَى كَلَامِهِ
فِي هَلْ^١ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْ قُرَيْشٍ
فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، أَمْ لَا؟

١. هكذا في «د» و المصنف. و في المطبوع و الحجري: «فهل». و في «ب، ج، ص، ف»: «هل» بدون «في».



[القول بجواز نصب غير القرشي للإمامة عند خلوقريش ممن يصلح لها، ومناقشته]

حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُجَوِّزُ أَنْ لَا يُوْجَدَ فِي قُرَيْشٍ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ وَجَبَ أَنْ يُنْصَبَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَفَرَّقَ بَيْنَ النَّسَبِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ^٢ وَالْعَدَالَةِ، فَقَالَ:

إِنَّ فَقْدَ الْقُرَشِيِّ لَا يُؤْثِّرُ، وَيَجُوزُ^٣ أَنْ يُنْصَبَ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَاجِبٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَاقِي الشُّرُوطِ^٤؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَفَقْدُهَا مُؤْثِّرٌ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ لِلْإِمَامَةِ مَنْ تَفَقَّدَ فِيهِ^٥.

وَحَكَى فِي آخِرِ الْبَابِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ^٦ أَنَّهُ «لَا يَمْتَنِعُ

١. فِي «د» - «بَيْن».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْفَضْل» بَدَلَ «وَالْعَقْلِ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي جُوز».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي الشُّرُوطِ الْبَاقِيَةِ».

٥. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٣٩ نَقْلًا بِالْمَعْنَى.

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ». وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيِّ، مِنْ شَيْوخِ الْمَعْتَزِلَةِ، وَكَانَ شَيْخًا لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ. وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٨٨ هـ وَتُوفِيَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٦٩ هـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: طَبِيقَاتُ الْمَعْتَزِلَةِ، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ الْمُتَمَتِّظُ، ج ٧، ص ١٠١؛ شَذَرَاتُ الذَّهَبِ، ج ٣، ص ٦٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٤٤.

أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوهَا قَرِيشٌ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ؛ لِمَكَانِ الْخَبْرِ».^٢
ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ فَقَالَ:

إِنْ قِيلَ: أَلَا^٣ قُلْتُمْ أَنَّ الْخَبَرَ يَتَضَمَّنُ^٤ صِحَّةَ وجودِ «مَنْ يَصْلُحُ، وَ مَنْ يَلْزَمُ الْعَقْدُ لَهُ» فِيهِمْ^٥ أَبَدًا؛ لِيَصِحَّ هَذَا^٦ التَّكْلِيفُ؟
قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ التَّكْلِيفُ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ لَا يَوْجَدَ وَ لَا يَلْزَمُ^٧ ذَلِكَ التَّكْلِيفُ؟ وَ عِنْدَ^٨ ذَلِكَ يُرْجَعُ إِلَى الدَّلَالَةِ؛ فَإِذَا وَجَبَ بِالْآيَاتِ الَّتِي أَلْزَمَ^٩ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^{١٠} فِيهَا الْقِيَامَ بِالْحُدُودِ وَ نَصَبَ^{١١} إِمَامٍ، فَوَاجِبٌ أَنْ يُنْصَبَ مِنْ غَيْرِهِمْ^{١٢}.
ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ مَتَى لَمْ يَوْجَدْ فِيهِمْ^{١٣} مَنْ يَصْلُحُ لِذَلِكَ سَقَطَ التَّكْلِيفُ فِي نَصَبِ الْأَثْمَةِ؟ كَمَا لَوْ وُجِدَ كُلُّ مَنْ يَصْلُحُ لِهَذَا الشَّأْنِ

٢٠٢/٣

١. هكذا في «ج، د، ص، ف» و الحجرى و المغنى. و في «ب» و المطبوع: «تخلو».
٢. المغنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٤١.
٣. في المغنى: «هأه».
٤. في «د» و المطبوع و الحجرى: «متضمن».
٥. في «ب، ج، ص، ف» و المغنى: «منهم».
٦. هكذا في النسخ و الحجرى. و في المطبوع: «بهذا». و في المغنى: - «هذا».
٧. في المغنى: «أن لا يوجد فيهم فلا يلزم».
٨. هكذا في «د». و في المغنى بدون الواو. و في سائر النسخ و المطبوع: «فعند».
٩. في المغنى: «أو جب».
١٠. في «ب، ج، ص، ف» و المغنى: «تعالى».
١١. في «ب، ف» و «و ينصب».
١٢. في المغنى: «فواجب أن يتضمن من غيرهم إذا كانت الحال هذه».
١٣. في المغنى: «منهم».

مُخْتَلَّ^١ الْعَدَالَةِ لَسَقَطَ هَذَا التَّكْلِيفُ^٢.

ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ مَا لِأَجَلِهِ يَجِبُ نَصَبُ الْإِمَامِ - مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَ الْقِيَامِ بِالْأَحْكَامِ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ - لَا يَخْصُ^٣ حَالَ وَجُودِ مَنْ يَصْلُحُ لَذَلِكَ فِيهِمْ^٤ مِنْ حَالِ عَدَمِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّكْلِيفُ قَائِمًا. [فَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ: فَلَوْ صَحَّ لَكَانَ التَّكْلِيفُ سَاقِطًا؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ مَنْ يَصْلُحُ لَذَلِكَ]^٥.

يُقَالُ لَهُ: إِنَّ الْمَذْهَبَ الَّذِي حَكَيْتَهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ يَبْعُدُ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَجَازَ أَنْ يَخْلُو^٦ قُرَيْشٌ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ أَجَازَ أَنْ يُنْصَبَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَ لَمْ يُجِزْ ذَلِكَ فِي بَاقِي الشُّرُوطِ. وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ مُنَاقِضَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كُنَّا إِنَّمَا نَرْجِعُ فِي أَوْصَافِ الْإِمَامِ وَ شُرُوطِ إِمَامَتِهِ إِلَى النَّصِّ وَ السَّمْعِ - عَلَى مَا تَذَهَّبَ أَنْتَ وَ أَصْحَابُكَ إِلَيْهِ - وَ النَّصُّ وَارِدٌ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ أَجْمَعَ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ النَّصُّ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرَطِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ، كَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرَطِ الْعَدَالَةِ وَ الْعِلْمِ الْمَخْصُوصِ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَمْ تُحْصَرْ^٧ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِمَا

١. في «ب، د»: «مُحْتَمَل».

٢. في المغني: «ليس فيها هذا التكليف» بدل «لسقط هذا التكليف». و في «ب، ج، ص، ف»: - «هذا».

٣. في المغني: «لا يختص».

٤. في «د» و المغني: «وجوده».

٥. في المغني: «منهم». و في «ب، ج، ص، ف»: - «فيهم».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٤٠. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «تخلو».

٨. في «ب، د، ف»: «لم تخص».

تَقْتَضِيهِ^١ الْمَصْلَحَةُ، وَكَأَنَّ^٢ الْمَصْلَحَةَ تَقْتَضِي كَوْنَ الْإِمَامِ عَلَى صِفَاتٍ، مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ^٣ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ إِذَا لَمْ نَجِدْ^٤ قُرَشِيًّا، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقِيمَ^٥ غَيْرَ عَالِمٍ أَوْ غَيْرَ عَدِلٍ إِذَا لَمْ نَجِدْ^٦ عَالِمًا عَدْلًا؟

وَقَوْلُهُ: «هَذَا شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهَذَا شَرْطٌ مِنْهُ بُدٌّ» اقْتِرَاحٌ؛ لِأَنَّهُ^٧ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ عَكَسَهُ وَ قَالَ: «الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ هُوَ النَّسَبُ، وَبَاقِي الشُّرُوطِ مِنْهَا بُدٌّ». وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ اقْتِضَاهُ^٨ النَّصِّ وَ عُلُقَتِ الْإِمَامَةُ بِهِ، وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَامَّةٌ لِسَائِرِ الشُّرُوطِ، فَلَا وَجْهَ لَتَقْسِيمِهَا.

٢٠٣/٣

عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ بِتَحْقِيقِهِ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ وَ ارْتِضَائِهِ لَهُ نَاقِضٌ لِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ - فِي هَذَا الْكِتَابِ، فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ^٩ - عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ إِثْبَاتِ مُؤْمِنِينَ لِيَصِحَّ أَنْ يُتَّبَعُوا^{١٠}، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خُلُوعُ الزَّمَانِ مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ هُنَاكَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ» الْآيَةَ^{١١}، وَادَّعَى^{١٢} أَنَّ تَوَعُّدَهُ^{١٣}

١. في «د»: «لما تقتضيه». و في «ج، ص، ف» و الحجري: «بما يقتضيه».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «فكان».

٣. في المطبوع: «أن نقيم».

٤. في «ج، ص، ف»: «لم يجد».

٥. في المطبوع: «و لم نجد أن نقيم».

٦. في «ب، ج، ف»: «لم يجد».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: - «لأنه».

٨. في «ص» و المطبوع: «اقتضاه».

٩. المغني، ج ١٧، ص ١٥٣ - ١٧٣.

١٠. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «له».

١١. النساء (٤): ١١٥.

١٢. في المطبوع: «و ادّعاء».

١٣. في «د» و المطبوع: «توعدّها».

على ترك اتباع سبيلهم يقتضي أن يكونوا متمكنين في كل عصر من اتباع سبيلهم، ولا يكونون^١ متمكنين من ذلك^٢ إلا بوجود المؤمنين^٣ في كل عصر. وهو هاهنا يقول: إن إيجابه إقامة الأئمة من قریش لا يقتضي وجود من يصلح للإمامة في قریش وإن كان إيجاباً وتكليفاً، ويجعله مشروطاً بوجود من يصلح لذلك. وهو هناك منع من هذا أشدّ منع، وأحال أن يكون إيجابه اتباع سبيل المؤمنين مشروطاً.

وقد كلمناه على هذا الفصل في موضعه من هذا الكتاب بكلام طويل لا معنى في إعادته^٤؛ وإنما أردنا الآن النبذة^٥ على وجه المناقضة، وإلا فالخبر لا يقتضي بظاهره وجود من يصلح في قریش، كما أن الآية لا تقتضي وجود مؤمنين في كل عصر. فأما تعلقه - في الجواب عما سأل عنه^٦ نفسه من أن التكليف إذا كان مُعلّقاً بشرط: فما الذي يمنع من سقوطه عند انتفاء شرطه؟ - بالآيات التي ألزم الله تعالى فيها إقامة الحدود والأحكام، وأن ذلك إذا كان مُستمرّاً وجب أن يستمرّ التكليف، ويُعدّل إلى غير قریش إذا لم يوجد فيهم من يصلح للإمامة؛ فبَعِيد من الصواب؛ لأن الآيات التي ذكرها، إذا كانت موجبة لإقامة الحدود وموجبة لإقامة من يقيمها على مُستحقّها، فإنما توجب إقامة من له صفة مخصوصة متى لم تحصل ولم

١. في «ب، د، ص»: «ولا يكونوا».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «من ذلك».

٣. في المطبوع والحجري: «المؤمن».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «وجعله».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لإعادته».

٦. تقدّم في ج ٢، ص ٩، ٢٦ وما بعدهما.

٧. في «ج، ف»: «أن نبّه». وفي «ب»: «أن نبّهته». وفي «ص»: «أن نبّهته».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «عنه».

٢٠٤/٣

يُمْكِنُ تَحْصِيلُ^١ مَنْ هُوَ عَلَيْهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ التَّكْلِيفُ؛ كَمَا لَوْ قَدَرْنَا فَقَدْ مَنْ^٢
يَخْتَصُّ بِالْعَدَالَةِ وَالْعِلْمِ الْمَخْصُوصِ لَسَقَطَ^٣ التَّكْلِيفُ فِي إِقَامَةِ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَتْ
الْآيَاتُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ ثَابِتَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: عِلْمِي بِوُجُوبِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَتَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ، وَأَنْ ذَلِكَ مُوجِبٌ^٤
نَصَبَ مَنْ يَتَوَلَّاهُ وَيَقُومُ بِهِ، يَمْنَعُنِي مِنْ أَنْ أُجَوِّزَ خُلُوءَ الزَّمَانِ مِنْ عَدَلٍ عَالِمٍ^٥
يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

قِيلَ لَكَ: فَأَلَا كَانَ عِلْمُكَ بِمَا ذَكَرْتَ يَمْنَعُكَ مِنْ أَنْ تُجِيزَ^٦ خُلُوءَ الزَّمَانِ مِنْ قُرْشِيٍّ
يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ؟^٧ وَأَلَا تَوَصَّلْتَ إِلَى الْأَمْرَيْنِ تَوْضِلاً وَاحِداً؟ فَإِذَا^٨ جَازَ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ
الْقُرْشِيِّ عِنْدَ فَقْدِهِ إِلَى غَيْرِهِ لِأَجْلِ ثَبَاتِ^٩ التَّكْلِيفِ، فَأَلَا جَازَ أَنْ يُعَدَلَ عَنِ الْعَالِمِ وَ
الْعَدَلِ إِلَى غَيْرِهِمَا عِنْدَ فَقْدِهِمَا مِنْ أَجْلِ ثَبَاتِ^{١٠} التَّكْلِيفِ؟

[بطلان قياس الإمامة على الإمامة من حيث جواز تولي غير القرشي]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ يُبَيِّنُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْإِمَامَ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ فِيمَا إِلَيْهِ عَلَى

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَحْصَلَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٣. فِي «ب، د» وَالْمَطْبُوعِ: «يَسْقُطُ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «يُوجِبُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَالِمٍ».

٦. فِي «ج، ص»: «أَنْ يَجُوزَ». وَفِي «ب، ف»: «أَنْ تَجُوزَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلْإِمَامَةِ».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «فَإِنْ».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «إِثْبَات».

١٠. هَكَذَا فِي «ب، د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «إِثْبَات».

الصالحين من غير قريش، وذلك يُبين^١ أنهم أهل القيام بهذه الأمور، ولا يجوز لو تَعَدَّرَ عليه^٢ أهل الصلاح أن يَعْتَمِدَ^٣ على الفساق؛ وذلك يُبين التفرقة بين الأمرين، وصَحَّ ما نقوله نحن^٥.

وجملة القول في ذلك: أن كل شرط في الإمام لو فَقَدَ صَلَحَ أن يكون أميراً يقوم بما إلى الإمام، فيجب أن لا يمتنع على بعض الوجوه أن يكون إماماً؛ وكل شرط لو فَقَدَ لم يصلح أن يكون أميراً أو حاكماً^٦ فيجب أن يمتنع^٧ من عقد الإمامة له [على كل وجه؛ ولذلك نقول: إنَّ الفسق، والجَهْلَ بقدر من أصول الدين والفقه والعبودية، واختلال الأحوال في العقل والرأي، كما يمتنع من كونه إماماً يمتنع من الإمارة والقضاء؛ فلهذه الجملة يجب نصب الإمام في غير قريش إذا لم يوجد فيهم، ويجوز نصب المفضل إذا كان أقوم بالإمامة من الفاضل...]^٨.

يُقال له: لِمَ زَعَمْتَ أن الإمام إذا جاز أن يَعْتَمِدَ على غير قريش في الإمارة^٩، جاز أن يكون الإمام غير قُرشي؟ وكيف تكون^{١٠} الإمامة قياساً للإمارة في هذا الباب

١. في «ب»: «ليبين».

٢. في «ب»: «علينا».

٣. في «ب»: «أن نعتمد».

٤. من قوله: «وذلك يبين أنهم أهل القيام...» إلى هنا سقط من المغني.

٥. في «د» والمغني: - «وصحَّ ما نقوله نحن».

٦. من قوله: «فيجب أن لا يمتنع...» إلى هنا سقط من المغني. وفي «ج، د»: «أو حاكماً» بدل «أو حاكماً».

٧. في «د» والمطبوع: «أن يمتنع».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٤٠ - ٢٤١. وما بين المعقوفين من المصدر.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «في الإمامة».

١٠. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «يكون».

وَأَحَدُ شُرُوطِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ قُرْشِيًّا - بِإِلَّا خِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ صَاحِبِ الْكِتَابِ -
وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْأَمِيرِ أَنْ يَكُونَ قُرْشِيًّا؟ فَكَانَ مُحْصُولُ كَلَامِهِ: إِذَا جَازَ أَنْ يُؤَلَّى
الْأَمِيرُ مَعَ تَكَامُلِ شَرَايِطِهِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهِ، فَالْأَجَازَ أَنْ يُؤَلَّى الْإِمَامُ مَعَ اخْتِلَالِ بَعْضِ
شَرَايِطِهِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهِ^١؟ وَلَا خَفَاءَ بِمَا فِي هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ كُلَّ شَرْطٍ فِي الْإِمَامِ لَوْ فَقَدْ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا [يَقُومُ بِمَا إِلَيَّ
الْإِمَامُ]^٢، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا؛ وَكُلُّ شَرْطٍ لَوْ فَقَدْ
لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا أَوْ حَاكِمًا^٣، فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ» فَيَفْسُدُ بِمَا
ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِمَارَةِ وَالْإِمَامَةِ، وَأَنَّ النَّسَبَ مَطْلُوبٌ فِي الْإِمَامَةِ دُونَ
الْإِمَارَةِ. عَلَى أَنَّهُ مُقْتَصِرٌ عَلَى دَعْوَى مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ رَدًّا إِلَيْهِ كَلَامَهُ.

فَيَقَالُ لَهُ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ادَّعَيْتَ؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الْعَقْدِ
الَّذِي عَقَدْتَهُ؟ عَلَى أَنَّ هَاهُنَا شَرْطًا لَوْ فَقَدْ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُفَقِّدُ فِيهِ أَمِيرًا وَإِنْ
لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِمَامَةِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا
بِاخْتِيَارِ الْخُلَفَاءِ وَالنَّائِبِينَ عَنْهُ، عَالِمًا بِمَنْ^٤ يَصْلُحُ لَذَلِكَ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ لَهُ، وَهَذَا
الشَّرْطُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ أَمِيرًا وَالْحَاكِمُ حَاكِمًا مَعَ فَقْدِهِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ
إِمَامًا مَعَ فَقْدِهِ.

عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا لَا يُسَلِّمُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَمِيرِ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْفَضْلَ فِي
النَّسَبِ أَحَدُ جِهَاتِ الْفَضْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْمَفْضُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «الْمَطْلُوبَةُ فِيهِ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٣. فِي «ص»: «وَحَاكِمًا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ» بَدَلِ «بِمَنْ».

الفاضل. و مَنْ ذَهَبَ إِلَى^١ هَذَا الْمَذْهَبِ يَتَأَوَّلُ^٢ كُلَّ مَا وَرَدَ^٣ عَلَيْهِ مِنْ إِمَارَةٍ غَيْرِ قُرَشِيٍّ: إِمَاءٌ بَأَنْ لَا تَكُونَ^٥ إِمَارَةً^٦ صَحِيحَةً، أَوْ [بَأَنْ] تَرِدُ^٧ مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْمَرَ، أَوْ بَأَنْ يَخْصُوهَا^٨ بِمَنْ لَهُ مِنَ النِّسَبِ مَا لَا يَفْضُلُ عَلَيْهِ^٩ نَسَبُ الْمُؤْمَرِ؛ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ سَقَطَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ.

[إجماع القائلين بالنقض و غير القائلين به على لزوم تجدد أمر، حتى يصبح من يصلح

للإمامة إماماً]

ثُمَّ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ هَذَا كَلَاماً فِي أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً فِي الزَّمَانِ^{١٠}، وَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ جَمَاعَةٌ تَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ^{١١}، وَ كَلَاماً فِي أَنَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ لَا يَصِيرُ إِمَاماً إِلَّا بِأَمْرِ مُجَدِّدٍ^{١٢}. وَ كُلُّ ذَلِكَ لَا

١. في «د» و المطبوع: + «أَنْ».

٢. في «د»: «تَأَوَّل». و في «ب» و الحجري: «يناول». و في المطبوع: «يتناول».

٣. في «د» و المطبوع: «نورد».

٤. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «إِلَّا».

٥. في «د» و المطبوع: «لا يكون».

٦. في «ب، ج، ص، ف» - «إِمَارَةٌ».

٧. في «ج، ص، ف» - «يرد».

٨. في المطبوع: «أَوْ بَأَنْ يَكُونَ مَخْصُوصاً».

٩. في «د»: «بِمَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ النِّسَبِ مَا يَفْضُلُ عَلَيْهِ».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٤٣ - ٢٤٧، فصل في أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً فِي الزَّمَانِ وَ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ.

١١. المصدر السابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩، فصل في أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ جَمَاعَةٌ يَصْلُحُونَ لِلْإِمَامَةِ.

١٢. المصدر السابق، ص ٢٥٠، فصل في أَنَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ لَا يَصِيرُ إِمَاماً وَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مَنْ تَجَدَّدَ أَمْرُهُ بِصِيرِ إِمَاماً.

خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِيهِ، وَ لَا مَعْنَى لَتَتَّبِعِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ عَوَّلَ - فِي أَنْ مَنْ يَصْلُحَ لِلإِمَامَةِ لَا يَصِيرُ إِمَاماً بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَجَدُّدِ أَمْرِ يَصِيرُ بِهِ إِمَاماً - عَلَى أَنْ قَالَ:

لَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ لَا يَقُولُ بِالنِّصِّ فِي كُلِّ إِمَامٍ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ إِمَاماً بِأَنْ يَصْلُحَ لَذَلِكَ وَ يَجْتَمِعَ فِيهِ الشَّرَائِطُ^١.

و هَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، وَ لَا فَائِدَةٌ^٢ فِي إِخْرَاجِهِ مَنْ يَقُولُ بِالنِّصِّ عَنْ هَذَا الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بِالْإِطْلَاقِ، وَ مَنْ يَقُولُ بِالنِّصِّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَوْلَا النِّصُّ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْمُعْجَزِ، لَمْ يَصِرِ الْإِمَامُ إِمَاماً، وَ إِنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شَرَائِطُ الْإِمَامَةِ، وَ كَمَلَتْ لَهُ خِلَالُهَا. وَ مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْإِمَامَةَ مُسْتَحَقَّةٌ^٣، وَ أَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الثَّوَابِ، لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَصِيرُ إِمَاماً بِنَفْسِ الْاِسْتِحْقَاقِ؛ بَلْ لَا بُدَّ عِنْدَهُ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهِ وَ إِشَارَةٍ إِلَيْهِ.

١. المصدر السابق، ص ٢٥٠.

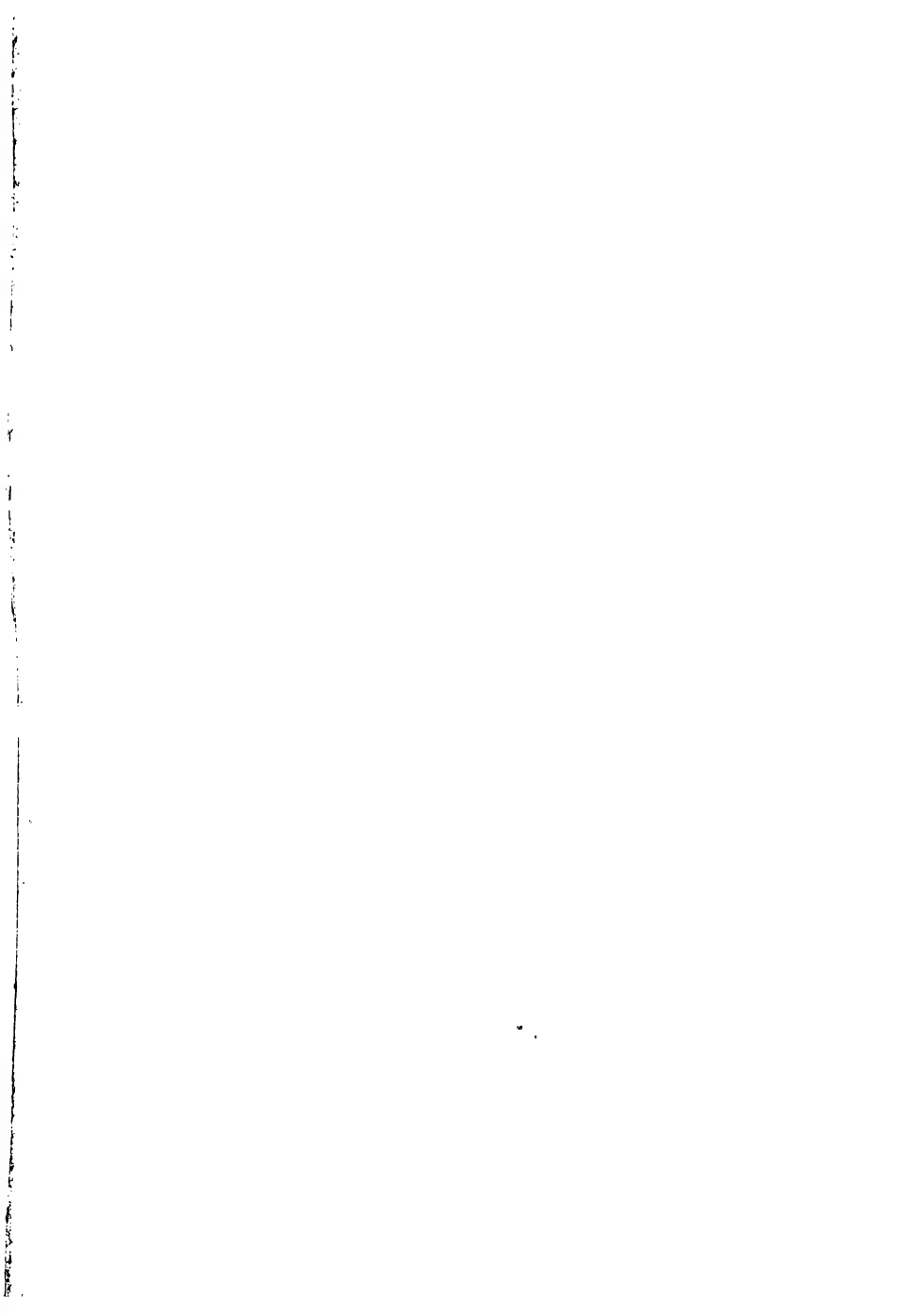
٢. في المطبوع: + «له».

٣. تقدّم البحث حول كون الإمامة مستحقة أو لا، و إنكار المصنّف رحمه الله لكونها مستحقة في ج ٢، ص ٢٠٠ و ما بعدها من هذا الكتاب. و راجع: أوائل المقالات، ص ٦٣ - ٦٤.

[١٢]

فَصَلُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي

عَدَدِ الْعَاقِدِينَ لِلْإِمَامَةِ



قالَ صاحبُ الكتابِ:

إنَّما قُلنا أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ العَقْدِ؛ مِنْ^١ حَيْثُ ثَبَّتَ بِما قَدَّمناهُ أَنَّهُ لا يَصِيرُ
إِماماً بَأَن يَصْلَحَ لِلإِمامَةِ فَقَطْ، فلا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ زائِدٍ. وَ قد ثَبَّتَ عِنْدَ كُلِّ
مَنْ يَقُولُ بِالاِختِيارِ أَنَّهُ إِذا حَصَلَ العَقْدُ مِنْ واحِدٍ بِرِضا أَرْبَعَةٍ صارَ
إِماماً، وَ اِختَلَفوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ؛ فلا بُدَّ فِيمَا يَصِيرُ بِهِ إِماماً مِنْ دَليلٍ، فَمَا
قارَنَهُ الإِجماعُ يَجِبُ أَنْ يُحَكَّمَ بِهِ.

ثُمَّ عارَضَ نَفْسَهُ بِالزَيْدِيَّةِ، وَ أَجابَ عَنِ الِاعتِراضِ بِأَنَّهُم قائلونَ بِالنِّصِّ عَلى
بَعْضِ الوجوهِ، وَ أَنَّهُ إنَّما اعتَبَرَ إجماعُ مَنْ يَقُولُ بِالاِختِيارِ.
ثُمَّ قالَ:

فإن قيلَ: أ لَيْسَ فِي الناسِ مَنْ يَقُولُ^٢: «لا يَصِيرُ إِماماً إِلَّا بِرِضا الكافَّةِ
مِنَ البَلَدِ^٣ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ^٤»؟ وَ هذِهِ طَريقَةُ العامَّةِ.
قيلَ لَهُ: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَذْهَبٍ يَتَحَصَّلُ فَيُذَكَّرُ^٥ وَ يُطْعَنَ بِهِ فِيمَا قَدَّمناهُ مِنْ

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: - «من».

٢. في المغني: + «إنه».

٣. في المغني: «في البلد».

٤. في المغني: «ظهر فيه». و في «د» و المطبوع و الحجري: «يظهر به».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «قبلكم» بدل «فيذكر».

الإجماع؛ لأنهم رُبَّمَا^١ اعتَبَرُوا العامَّةَ وإن خَالَفَت الخاصَّةُ في ذلك،
و رُبَّمَا قالوا بإمامةِ الفاسقِ المهتوكِ إذا غَلَبَ^٢.

و أخذ ما يَدُلُّ على ذلك: ما ثَبَّتَ^٣ من إجماعِ الصحابةِ في بيعَةِ أبي
بكرٍ؛ لأنَّه بايَعَه الواحدُ برضا أربعَةٍ، على ما تَقَدَّمَ ذِكرُه^٤.

و عَنِ بَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ بايَعَه برضا أبي عُبَيْدَةَ^٥، و سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ^٦،
و أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّ^٧، و بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ^٨؛ على ما ذَكَرَه في الفَصْلِ الذي
قَبْلَ هَذَا^٩.

قَالَ:

و قد عَلِمْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ مِنْ بَعْدِ أَنَّهُ^{١٠} صَارَ إِمَاماً مِنْ أَوَّلِ مَا عُقِدَ لَهُ،
و بالسببِ الذي تَقَدَّمَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ سَمْعِ ثَابِتٍ [عندهم]^{١١} يَقْتَضِي^{١٢} أَنَّهُ
يَصِيرُ إِمَاماً بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ و قد حَصَلَ^{١٣} الإجماعُ فيه أن يُحْمَلَ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «إنما». و في المغني: - «رُبَّمَا».

٢. في المغني: «بإمامة الفاسق المفضول إذا غلب، و يجعلونه إماماً للغلبة لا للرضا».

٣. في المغني: «ما قد ثبت».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

٥. تقدّمت ترجمته في ص ٤٥.

٦. تقدّمت ترجمته في ص ٨٥.

٧. تقدّمت ترجمته في ص ٧٣ - ٧٤.

٨. تقدّمت ترجمته في ص ٧١ - ٧٢.

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٥٦.

١٠. في المغني: «بأنه».

١١. ما بين المعقوفين من المغني.

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «اقتضى».

١٣. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع و المغني: «له».

على التبخي١، و لا أن يُقال: إنَّ طريقَه الاجتهادُ؛ لأنَّ المقديرَ^٢
 الجاريةَ هذا المجرى لا مجالَ للاجتهادِ فيها؛ فلا بُدَّ^٣ من سَمْعٍ، لكنَّه^٤
 لا يَجِبُ نَقْلُه؛ لأنَّه استُغنيَ بالإجماع عنه.
 وسَقَطَ بذلك قولُ مَنْ يقولُ: إنَّ ذلكَ إمَّا اتَّفَقَ، و لو خَصَرَ في الحالِ من
 العدَدِ ما يَزِيدُ على خَمْسَةٍ أو يَنْقُصُ^٥ لَعَقَدُوا له؛ لأنَّ^٦ الذي قَدَّمناه^٧ من
 مُقارَنَةِ الإجماعِ له يَمْنَعُ من ذلكَ^٨.

[نفي إجماع القائلين بالاختيار على عدد معين من العقادين]

يُقالُ له: قد ادَّعيتَ الإجماعَ في مَوْضِعٍ لا إجماعَ فيه، و الخِلافُ فيه ظاهرٌ؛ لأنَّ
 كثيراً مِمَّنْ يقولُ بالاختيارِ يَذْهَبُ إلى أنَّ الإمامَةَ لا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِرِضا جَمِيعِ الأُمَّةِ
 و تسليمِها، و لا يَعتَبِرونَ في هذا عَدَدًا مخصوصاً، و الذاهِبُ إلى ما ذَكَرناه من أَهلِ
 الاختيارِ أَكْثَرُ عَدَدًا مِمَّنْ يَذْهَبُ فيه إلى العدَدِ الذي اعتَبَرَهُ صاحبُ الكتابِ، و لَيْسَ
 تَوْهِيئُهُ لهذه المَقالَةِ و تَضَعِيفُهُ لأَهلِها^٩ بِحُجَّةٍ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ؛ لأنَّه ادَّعى

١. «التبخي١» تفعليل من «البَّخْتُ» و هو الجَدُّ و الحَظُّ، و هو فارسيّ. راجع: المحكم و المحيط
 الأعظم، ج ٥، ص ١٥٥؛ المصباح المنير، ص ٣٧ (بخت).

٢. في المغني: «المعاذير».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و لا بدَّ».

٤. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «لكن».

٥. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «و ينقص».

٦. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «فإنَّ».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بيَّناه».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦٠ - ٢٦١. و فيه: «لأنَّ الذي قَدَّمناه من مقارنة ذلك أنَّه
 يمنع منه».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «لها» بدل «لأهلها».

الإجماع، وإذا ثَبَّتْ خِلَافُهُ بَطَلَتْ دَعَاؤُهُ؛ سَوَاءُ كَانَ الْخِلَافُ مِنْ ضَعِيفٍ أَوْ قَوِيٍّ، عَامِّيٍّ أَوْ خَاصِّيٍّ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُمْ رُبَّمَا عَتَبُوا إجماعَ العامَّةِ، وإن خَالَفتِ الخاصَّةُ فيه^١» فَلَيْسَ هَذَا قَوْلٌ مَنْ يَعْتَبِرُ إجماعَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ^٢؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَجْعَلُوا إجماعَ الخاصَّةِ إِذَا خَالَفتْهُمُ العامَّةُ إجماعاً، فَأُولَئِكَ^٣ أَنْ لَا يَجْعَلُوا إجماعَ العامَّةِ مَعَ خِلَافِ^٤ الخاصَّةِ حُجَّةً وَإجماعاً.

وَلَيْسَ جَمِيعٌ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ يُجَوِّزُ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ الْمَهْتُوكِ^٥، وَمَنْ ذَهَبَ مِنْهُمْ إِلَى ذَلِكَ فَلَسْنَا نَعْرِضُ^٦ بِقَوْلِهِ.

[مناقشة دعوى الإجماع على بيعة أبي بكر، وأنها تمت ببيعة خمسة أشخاص]

فَأَمَّا مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ إجماعِ الصَّحَابَةِ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصِحَّتِهَا، وَأَنَّهَا إِنَّمَا انْعَقَدَتْ فِي الْأَصْلِ بِالْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي اعْتَبَرَهُ.

فَلَنَا^٧ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ^٨ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلُهَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذَا الْإجماعَ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ قَطُّ، وَلَا وَقَعَ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وإن خالف الخاصَّة».

٢. هَكَذَا فِي النسخ وَالحجري. وَفِي المَطْبُوعِ: «لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا عَتَبُوا إجماعَ الْأُمَّةِ وَإِنْ خَالَفتِ الخاصَّةُ فِيهِ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَالأُولَى».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «اِخْتِلَافٌ».

٥. هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى كَلَامِ الْقَاضِي الْمُتَقَدِّمِ: «وَرُبَّمَا قَالُوا بِإِمَامَةِ الْفَاسِقِ الْمَهْتُوكِ إِذَا غَلَبَ».

٦. فِي «ب»: «فَلَسْنَا نَعْرِضُ».

٧. فِي «ص، ف» وَالمَطْبُوعِ وَالحجري: «قُلْنَا».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَلَامٌ فِي ذَلِكَ» بَدَلَ «فِي ذَلِكَ كَلَامٌ».

وثانيها: أن نُسَلِّمَهُ ثُمَّ نُبَيِّنْ أَنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ إِمَامَتَهُ إِنَّمَا صَحَّتْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا، لَا بِعَقْدِ النَّفَرِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ.

وثالثها: أن نَتَجَاوَزَ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ وَنَقُولَ: لِمَ إِذَا انْعَقَدَتْ إِمَامَتُهُ بِخَمْسَةٍ لَمْ يَجْزِ النُّقْصَانُ مِنْ هَذَا الْعَدَدِ؟ وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَالْأَوَّلَى أَنْ نُوَخِّرَ^١ الْكَلَامَ فِيهِ إِلَى الْفَصْلِ الَّذِي نَعْتَرِضُ بِهِ^٢ كَلَامَهُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ^٣؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ بِهَذَا الْخِلَافِ^٤، مِنْ حَيْثُ كَانَ هَذَا الْفَصْلُ كَالْفَرَعِ عَلَى صِحَّةِ الْإِخْتِيَارِ وَثُبُوتِهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ جَارٍ بَيْنَ مَنْ يُوَافِقُ عَلَى أَصْلِ الْإِخْتِيَارِ.

فَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي: فَالْكَلَامُ فِيهِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا صَفَّقَ عَلَى يَدِهِ بِالْبَيْعَةِ مَنْ سَبَقَ إِلَى بَيْعَتِهِ لَمْ يَبْرَحْ^٥ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ - عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّةِ إِمَامَتِهِ وَثُبُوتِ إِخْتِيَارِهِ - حَتَّى بَايَعَهُ جَمِيعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَضَرَ السَّقِيفَةَ، وَصَفَّقَ عَلَى يَدِهِ بِالْبَيْعَةِ^٦، وَهُمْ جُمْهُورُ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَخَّرَ لِعُذْرِ^٧، فَلَمْ يُبَايِعْ بِيَدِهِ، وَرَضِيَ الْبَيْعَةَ بِقَلْبِهِ، وَسَلَّمَهَا وَأَذْعَنَ بِهَا؛ كَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُمْ^٨، وَمَنْ تَأَخَّرَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ مَعَهُ اشْتِغَالًا بِتَجْهِيزِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

١. في «ب، ص»: «أَنْ يُؤَخَّرَ».

٢. في «ج»: «نَعْتَرِضُ فِيهِ». وَفِي «ب، ص، ف»: «يَعْتَرِضُ فِيهِ».

٣. يَأْتِي فِي ص ١٢٧ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَخْصَصَ» بِدَلِّ «أَخْصَصَ». وَفِي «ب، ج، ص، ف»: «لَأَنَّهُ أَخْصَصَ بِهَا بِالْخِلَافِ».

٥. فِي «ص»: «لَمْ يَخْرُجْ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- بِالْبَيْعَةِ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَمِنْهُمْ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- عِنْدَهُمْ».

فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ إِمَامَتَهُ انْعَقَدَتْ بِأَرْبَعَةٍ، دُونَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا انْعَقَدَتْ بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي لَمْ يَتَرَخَ عَنْ بَيْعَةٍ مَنِ بَايَعَهُ مِمَّنْ ذَكَرَهُ؟

وقوله: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ صَارَ إِمَامًا مِنْ أَوَّلِ مَا عَقِدَ لَهُ وَبِالسَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ» لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ رِضَا الْكَافَّةِ وَبَيْعَةُ الْجَمِيعِ كَانَتْ تَالِيًا صَفَقَةً^١ مَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَايَعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَالحَالُ^٢ الَّتِي جَرَى فِيهَا الْخَوْضُ لَمْ يَنْقُضِ^٣ إِلَّا بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ^٤ حَالُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْكَافَّةِ عَنْ حَالِ مُبَايَعَةِ الْأَرْبَعَةِ بِزَمَانٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُعْتَبَرًا؛ كَمَا لَمْ يَنْفَصِلْ^٥ بَيْعَةُ عُمَرَ^٦ لَهُ عَنْ رِضَا الْأَرْبَعَةِ وَتَسْلِيمِهِمْ، بِزَمَانٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْتَبَرًا.

وإِذْخَالُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْعَدَدِ الَّذِي بِهِ انْعَقَدَتِ الْإِمَامَةُ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ طَرِيفٌ^٧؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ رَوَى خَبَرَ السَّقِيفَةِ، لَمْ يَرَوْا أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ سَبَقَ إِلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ قَبْلَ جَمَاعَةِ الْأَوْسِ، وَإِنَّمَا بَايَعَ فِي جُمْلَتِهِمْ لَمَّا بَايَعُوا، بَعْدَ أَنْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: «وَاللَّهِ، لَنَنْ وَلِيَّتْهَا»^٨ الْخَرْجُ عَلَيْكُمْ مَرَّةً، لَا زَالَتْ لَهُمْ بِذَلِكَ الْفَضِيلَةُ عَلَيْكُمْ» عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي اقْتَصَصْنَا فِيهِ قِصَّةَ^٩ السَّقِيفَةِ عَلَى رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ^{١٠}.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «لصفقة».

٢. في «ج، ف»: «فالحال».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ: «لم يجز نقضها». وفي المطبوع: - «لم ينقض».

٤. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لم تنفصل».

٥. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لم تنفصل».

٦. في المطبوع: «ثم» بدل «له».

٧. في «ج، ص، ف»: «عجيب». وفي «ب»: «عجب».

٨. في «د»: «وليتها». وفي المطبوع: «وليها».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «خبر».

١٠. تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٥٥ - ٤٥٩، حوادث سنة ١١. وقد تقدّم نقل هذه الرواية بطولها

في ص ٦٣ - ٧٦.

فإن^١ كان العقد لم يكمل إلا بأسيد بن حُصير، فهو لم يُبايع إلا مع بني عمه و قومه، فيجب أن يكون^٢ بيعة جميعهم مُعْتَبَرَةً ولا يُقْتَصَر على أربعة. ومن تأمل خبر السقيفة، و ما روي من كَيْفِيَّة وقوع البيعة، عَلِمَ أن من اعتَبَرَ في صحّة إمامة أبي بكر أربعة مخصوصة مُتَحَكِّمٌ مُقْتَرِحٌ لِمَا^٣ لا يَشْهَدُ به شيء من الروايات.

و يُقَالُ له في الفصل الثالث: إذا سَلِمَ^٥ لك أن إمامته انعقدت ببيعة واحد و رضا أربعة، من أين لك أن هذا هو العدّد الذي لا نُقصان منه^٦؟ و أكثر ما يَقْتَضِيهِ ما اعتَبَرْتَهُ^٧ أن يكون الإجماع كاشفاً عن أحد أمرين: إما أن يكون هذا هو العدّد المُراعى في عقد الإمامة، أو أن يكون العدّد المُراعى داخلاً في جُمْلَتِهِ. و لَيْسَ لك أن تقول: إن الإجماع كما كَشَفَ لي عن^٨ أن العدّد المطلوب لا يَجُوزُ أن يَزِيدَ على ما ذكرته، كذلك لا يَجُوزُ أن يَنْقُصَ عنه؛

و ذلك أن بَيْنَ الأمرينِ فَرْقاً واضحاً، و هو أن دلالة الإجماع تَمْنَعُ من أن يكون العدّد المطلوب زائداً على ما قارَنَهُ الإجماع و شَهِدَ له بالصحة؛ لأنّه لو زادَ عليه لَخَرَجَ الإجماع من أن يكون حُجَّةً. و لَيْسَ بمَانِعٍ من أن يكون ناقصاً عنه؛ لأنّه على

١. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن».

٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تكون».

٣. في «د»: «بما».

٤. في «د» و المطبوع: «+ في».

٥. في «ب، ج، ص»: «سلمت».

٦. هكذا في «د» و حاشية الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

٧. في «ب، د، ص»: «ما اعتبر به».

٨. في المطبوع: «من». و في «د»: «- عن».

هذا الوجه لا يخرج من أن يكون حجة. وهذا يجري مجرى تنفيذ الحاكم الحكم بشهادة أربعة في موضع يُعتَبَر فيه شهادة الاثنين، وتنفيذه بشهادة العشرة ما يُعتَبَر فيه شهادة الأربعة. وهذا واضح.

[الاستدلال بشورى الستة على كفايةبيعة خمسة لسادس، وبطلانه]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ثَبَتَ^١ مِنْ صَنِيعِ^٢ عُمَرَ عِنْدَ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ شُورَى بَيْنَ سِتَّةٍ، وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ بِأَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْوَاحِدِ^٣ مِنْهُمْ، فَصَارَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِمَا قَدَّمَنا.

ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ بَايَعَ ثَلَاثَةٌ وَخَالَفَ اثْنَانِ، فَاقْتُلُوا الْإِثْنَيْنِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَيْخُنَا أَبَا عَلِيٍّ قَالَ^٤: «إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَ لَا شَيْءَ يَفْتَضِي صِحَّتَهُ» فَلَا يَجُوزُ^٥ أَنْ يُطْعَنَ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ الظَّاهِرِ الَّذِي قَدَّمَنا.

قَالَ^٦: وَ لَوْ صَحَّ لَقُلْنَا^٧: «إِنَّ الْإِمَامَ يَصِيرُ إِمَامًا بِبَيْعَةِ ثَلَاثَةٍ» لَكِنْ

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع: «ما يثبت».

٢. في المغني: «صنع».

٣. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع والمغني: «واحد» بدل «الواحد».

٤. في المغني: «قد قال شيخنا أبو علي».

٥. في المغني: «فلا ينبغي».

٦. أي أبو علي.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن صح قلنا».

ذلك^١ لما لم يصحَّ لم يجب أن يقال به.

وذكر - يعني أبا علي - أن الخبر يمكن أن يحمل على أنه أراد: إن امتنع
اثنان بعد الرضا، وخالفنا على جهة شق العصا وطلب الفتنة،
فاقتلوهما؛ لأن القتل لا يستحق إلا على هذا الوجه^٢.

يقال له: من أعجب الأمور أنك صرت إلى ما هو دليل عليك في فساد ما اعتبرته
في العدد المخصوص الذي راعيته في عقد الإمامة فجعلته دليلاً لك، ومن لك^٣
بأن تخرج^٤ من قصة الشورى كفافاً؛ لا^٥ لك ولا عليك؟ لأن عمر لما نصَّ على
أهل الشورى لم يجعل العقد ثابتاً برضا خمسة لواحد^٦ حتى قال: «إن خالف واحد
لخمس^٧ فاقتلوا الواحد، وإن خالف اثنان لأربعة^٨ اتفقوا على أحدهم^٩ فاقتلوا
الاثنين»^{١٠} فجعل العقد ماضياً بأقل من ستة، وهذا بخلاف ما اعتبرتموه وادعيتم أن

١. في المغني: «لكنه».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

٣. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «ذلك».

٤. في «ب، ج، ف»: «يخرج».

٥. في «د»: «- لا».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «أو واحد».

٧. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الخمس».

٨. هكذا في «د». وفي «ب، ج، ص، ف»: «أربعة». وفي المطبوع: «الأربعة».

٩. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «على أحد».

١٠. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٩؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٦٠؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٦٠؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠١، وج ١٠، ص ٤١٩؛ التنبيه والإشراف، ص ٢٥٢ - ٢٥٣؛ البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٩٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٨٧؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٦٧؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٤١٨؛ الفخري، ص ١٠٢، مع اختلاف في الألفاظ.

أَمَرَ السَّقِيفَةَ جَرَى عَلَيْهِ.^١

وَلَيْسَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ بَشْيَءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى الشُّورَى وَ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا سِتَّةً رَوَى التَّفْصِيلَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَكَيْفَ صَارَ الْخَبَرُ مِنْ جِهَةِ الْأَحَادِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَ لَمْ يَصِرْ مِنْ جِهَةِ الْأَحَادِ فِي أَنَّهُمْ كَانُوا سِتَّةً، وَ الطَّرِيقُ وَاحِدٌ؟

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ فِي تَأْرِيخِهِ أَنَّ عُمَرَ^٢ قَالَ لِأَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ^٣ لَمَّا يَتَسَّ مِنْ نَفْسِهِ: «يَا بَا طَلْحَةَ،^٤ إِنْ اللَّهَ طَالَمَا أَعَزَّ الْإِسْلَامَ بِكُمْ، فَاخْتَرَهُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاسْتَحِثُّ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ حَتَّى يَخْتَارُوا رَجُلًا مِنْهُمْ» وَ قَالَ لِلْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ: «إِذَا وَضَعْتُمُونِي فِي حُفْرَتِي فَاجْمَعْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ فِي بَيْتٍ حَتَّى يَخْتَارُوا

١. فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ص ١٠٨ أَنَّ الَّذِي جَرَى فِي السَّقِيفَةِ هُوَ بَيْعَةُ وَاحِدٍ وَ رَضِيَ أَرْبَعَةً، فَهَؤُلَاءِ خَمْسَةٌ، وَ يَكُونُونَ مَعَ الْمُبَايَعِ بِالْإِمَامَةِ سِتَّةً. بَيْنَمَا الَّذِي قَرَّرَهُ عُمَرُ فِي الشُّورَى كِفَايَةً أَقَلَّ مِنْ سِتَّةٍ، وَ ذَلِكَ فِي صُورَةٍ مَا لَوْ قُتِلَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ مِنْهُمْ.

٢. فِي «ب، ج، ص»: «+» «بَنِ الْخَطَّابَ».

٣. زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ، أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ النَّجَارِيُّ، وَ أُمُّهُ عِبَادَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ عَدِيٍّ، وَ هُوَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَ هُوَ زَوْجُ أُمِّ سَلِيمٍ بِنْتُ مَلْحَانَ أُمِّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَ كَانَ يَرْمِي بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمَ أُحُدٍ. قَالَ الْمَدَائِنِيُّ: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَ خَمْسِينَ، وَ قِيلَ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَ ثَلَاثِينَ. وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: «صَوْتُ أَبِي طَلْحَةَ فِي الْجَيْشِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ». وَ قُتِلَ يَوْمَ حَنْزَلَةَ عَشْرِينَ رَجُلًا وَ أَخَذَ أَسْلَابَهُمُ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٨٢، الرِّقْم ١٧٨؛ مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ، ج ٥، ص ١٧١٩، الرِّقْم ٢٦٠؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ٥٠٤، الرِّقْم ٣٢٩١؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٢، ص ٥٥٣، الرِّقْم ٨٥٠، وَ ج ٤، ص ١٦٩٧، الرِّقْم ٣٠٥٥؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ١٩، ص ٣٩١، الرِّقْم ٢٣٣٧؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١٣٧، الرِّقْم ١٨٤٣، وَ ج ٥، ص ١٨١، الرِّقْم ٦٠٢٩.

٤. هَكَذَا فِي النُّسخِ، وَ هَذِهِ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَا أَبَا طَلْحَةَ».

٥. فِي «ب»: «فَأَخْبِرَ».

رَجُلًا مِنْهُمْ»، وَ قَالَ لَصُهَيْبٍ^١: «صَلِّ بِالنَّاسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٢، وَ ادْخُلْ عَلَيَّ وَ عُثْمَانُ وَ الزُّبَيْرُ^٣ وَ سَعْدُ وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَ طَلْحَةُ - إِنْ قَدِمَ - وَ أَحْضِرْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ، وَ قُمْ عَلَى زُؤُوسِهِمْ؛ فَإِنْ اجْتَمَعَ خَمْسَةٌ وَ رَضُوا رَجُلًا مِنْهُمْ وَ ابْنُ وَاحِدٍ فَاشْدُخْ^٤ رَأْسَهُ - أَوْ: اضْرِبْ رَأْسَهُ^٥ - بِالسَّيْفِ، وَ إِنْ اتَّفَقَ أَرْبَعَةٌ فَرَضُوا رَجُلًا مِنْهُمْ وَ أَبَى اثْنَانِ فَاضْرِبْ زُؤُوسَهُمَا، فَإِنْ رَضِيَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ رَجُلًا^٦ وَ ثَلَاثَةٌ رَجُلًا مِنْهُمْ فَحَكِّمُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؛ فَإِئِ الْقَرِيقَيْنِ حَكَمَ لَهُ فَلْيَخْتَارُوا رَجُلًا مِنْهُمْ، فَإِنْ^٧ لَمْ يَرْضُوا بِحَكْمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَكُونُوا مَعَ الَّذِينَ فِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ^٨.

٢١٣/٣

١. صهيب بن سنان بن مالك بن عبد عمرو، أبو يحيى، و يقال أبو غسان النمري، صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله مَنَ شَهِدَ بَدْرًا، وَ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِصُهَيْبِ الرُّومِيِّ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ، فَسَبَّهَ الرُّومَ وَ هُوَ صَغِيرٌ، وَ أَعْتَقَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدْعَانَ، وَ يُقَالُ: هُوَ حَلِيفُهُ. رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَحَادِيثٌ، وَ قَدِمَ الْجَابِيَّةَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: كَانَ إِسْلَامَ صُهَيْبٍ وَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ. وَ أَوْصَى إِلَيْهِ عُمَرُ بِالصَّلَاةِ بِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَ مَاتَ صُهَيْبٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٨٨ هـ فِي شَوَّالٍ وَ دُفِنَ بِالْبَقِيعِ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١٦٩، الرِّقْم ١٤٥٠؛ حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ، ج ١، ص ١٥١، الرِّقْم ٢٥؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٣، ص ٣٢، الرِّقْم ٢٩٠٥؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٢، ص ٢٢٦، الرِّقْم ١٢٢٦؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٢٤، ص ٢٠٩، الرِّقْم ٢٩٠٥؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ٤١٨، الرِّقْم ٢٥٣٦.

٢. فِي «ب، ف»: «صَلِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِالنَّاسِ».

٣. فِي «ب، ص، ف»: - «وَ الزُّبَيْرُ».

٤. الشَّدُخُ: كَسَرُ الشَّيْءِ الْأَجُوفِ كَالرَّأْسِ وَ نَحْوِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٢٨ (شَدَخَ).

٥. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَصْدَرِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «أَوْ اضْرِبْ رَأْسَهُ».

٦. فِي الْمَصْدَرِ: «ثَلَاثَةَ رَجُلًا مِنْهُمْ».

٧. فِي «ج، ص، ف»: «وَ إِنْ».

٨. تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ، ج ٣، ص ٢٩٤، حَوَادِثُ سَنَةِ ٢٣. وَ حَكَاهُ أَيْضًا فِي الْكَامِلِ فِي التَّارِيخِ، ج ٣،

و هذا قول من لم يعتبر^١ في عقد الإمامة بأن يعقدها واحدٌ لغيره برضا أربعة، ولا شيء أدل على بطلان قولهم في^٢ اعتبار هذا العدد المخصوص^٣ من قصة الشورى.

فأما تأويل أبي عليٍّ الأمر بالقتل على أن المراد به بعد الرضا والدخول في البيعة: فمن التأويل البعيد؛ لأن لفظ^٤ الخبر لا يقتضي ذلك، وفحوى كلام الرجل لا يحتمله؛ وكيف يحمل على ذلك ومعلوم أن من خالف بعد الرضا والدخول في البيعة على جهة شق العصا^٥ طلب الفتنة يستحق المحاربة والقتل، على أي عدد كان؟ فأي^٦ معنى لذكر اثنين في مقابلة أربعة، وثلاثة في مقابلة ثلاثة؟ وليس هذا من التأويل الذي يحمل عليه تدبير^٧ ولا إنصاف.

[ثبوت إمامة عمر بمجرد عقد أبي بكر له، من دون الحاجة إلى رضا المسلمين، ومناقشته]

ثم عارض صاحب الكتاب نفسه بعقد أبي بكر لعمرو، وأنه واحدٌ عقد لواحدٍ من غير اعتبار رضا خمسة^٨، وأجاب عن ذلك بأن رضا خمسة معتبر إذا لم يحصل

«ص ٦٦؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ١٦ - ١٨؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٢٣؛ العقد الفريد، ج ٢، ص ٢٥٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٥٠ - ٥١؛ الغدير، ج ٥، ص ٣٧٥.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «لا يعتبر».

٢. في المطبوع والحجري: «و» بدل «في».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «في اعتبار هذا العدد المخصوص».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «الفتنة».

٥. في المطبوع: «أو».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و أي».

٧. في «ب، ص»: «بدين».

٨. يريد: بيعة واحد و رضا أربعة، فيكونون خمسة، كما تقدم في ص ٢٠٧. ففي العبارة نوع من التسامح، و هو ناشئ من وضوح المطلب.

مِنَ الإِمَامِ الْمُتَقَدِّمِ عَهْدَهُ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ - عَلَى أَنَّ بَعْدَ الإِمَامِ الْمُتَقَدِّمِ تَثَبُّتُ^١ الإِمَامَةِ لِلثَّانِي - بِفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَنَصِّهِ عَلَى عُمَرَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِرِضَا الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ قَدْ صَحَّ أَنَّهُ قَدْ^٢ كَانَ فِيهِمْ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَيْتَ عَلَيْنَا فَطًّا غَلِيظًا» فَجَعَلَ الْقَاطِعَ لِقَوْلِهِ: «وَلَيْتُ أُمُورَكُمْ خَيْرَ كُمْ فِي نَفْسِي»^٣ فَأُضَافَ تَوَلِيَّتُهُ إِلَى نَفْسِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ الْمَوْجِبَ لِكَوْنِهِ^٤ إِمَامًا، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْتَأْنَفْ لَهُ بَيْعَةٌ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي بَكْرٍ. وَلَوْ كَانَ نَصُّهُ عَلَيْهِ لَا يَكْفِي لَوَجِبَ اسْتِثْنَاؤُ الْعَقْدِ لَهُ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ^٥ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْصُ عَلَى مَنْ يَقُومُ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ نَصًّا يُزِيلُ الشُّبْهَةَ^٦؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَصُّهُ كَلَا نَصٍّ، وَأَنْ يَكُونَ نَصُّهُ كَنَصٍّ غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافَ قَائِمًا، وَأَنْ يَجُوزَ^٧ الْعُدُولُ عَنْهُ. وَحَكَى هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَالِاسْتِدْلَالَ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ^٨.

١. في «ب، د»: «يثبت» بدل «تثبت». وفي المطبوع: «بعهد الإمام ثبت» بدل «بعهد الإمام المتقدم ثبت».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «قد».

٣. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٢٩؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٣٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٤١٨ - ٤٢٠، الرقم ٣٣٩٨؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١١٧؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٦٦، الرقم ٣٨٢٤.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «كونه».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «له».

٦. في «ج، ص، ف»: «و لم يكن له أن ينص على من يقوم بالأمر من بعده إلا بما يزيل الشبهة».

و ما في المتن مطابق للمطبوع والحجري و «د» و المغني.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بأن يجوز» بدل «و أن يجوز».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦٢.

ثُمَّ قَالَ:

ولهذه الطريقة أصل في السمعيات^١؛ وذلك لأنه^٢ جُعِلَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ فِي
حَالِ الْوَفَاةِ أَوْلَىٰ بِالتَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بَعْدَ الْمَمَاتِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي
الْوَصَايَا.

فَلَمَّا كَانَ لِلْإِمَامِ هَذَا التَّصَرُّفُ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ
لَا يَصِحُّ^٣ إِبْتِثَاتُ إِمَامَيْنِ صَارَ عَهْدُهُ^٤ مُسْتَقَرًّا بَعْدَ وَفَاتِهِ، كَمَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ
إِنَّمَا تَسْتَقَرُّ^٥ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَلَوْ لَا^٦ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَا لَوَجَبَ إِذَا رَضِيَ^٧
النَّاسُ بِذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ أَنْ لَا يَكُونَ إِمَامًا إِلَّا بِاسْتِثْنَائِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ رِضَاهُمْ
وَالْإِمَامَ الْأَوَّلَ حَيًّا^٨ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ^٩؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِرْ إِمَامًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ^{١٠}
لَوْ صَارَ إِمَامًا^{١١} لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِبْتِثَاتُ إِمَامَيْنِ؛ فَلَوْ لَا أَنَّ لَعَهْدَهُ تَأْثِيرًا
لَكَانَ اقْتِرَانُ الرِّضَا بِهِ^{١٢} لَا يَوْجِبُ أَنْ يَصِيرَ إِمَامًا بَعْدَهُ لَعَهْدِهِ^{١٣}.

١. في المغني: «الشبهات».

٢. في المغني: «أنه».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «لا يصلح».

٤. في المغني: «عنده».

٥. في «ج، ص»: «استقرت».

٦. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «فلولا».

٧. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «أوصى».

٨. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «في بدل حي»، وهو سهو.

٩. في «د» والمطبوع: «غير معتدل به». وفي المغني: «غير مغير له».

١٠. في «د» والمطبوع: «بأنه».

١١. في «د» والمطبوع: «+ به».

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لكان إقرار الموصي به».

١٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦٢ - ٢٦٣. ولم ترد فيه كلمة «لعهده».

يُقَالُ له: هذا الذي عَوَّلَتْ عليه^١ في أَنْ عَقَدَ الإمام الأول^٢ يُغْنِي عن الرضا و يَتَّبِعُ به الإمامة لَيْسَ بِمُقْنِعٍ؛ لِأَنَّ لِمَنْ خَالَفَكَ^٣ فِي ذَلِكَ - مِنْ أَبِي عَلِيٍّ وَ غَيْرِهِ مَنَ حَكَيْتَ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الإمامَ لَا يَصِيرُ إِمَاماً بِعَقْدِ الأولِ حَتَّى يَقْتَرِنَ إِلَيْهِ رِضَا جَمَاعَةٍ أَقْلُهُمْ خَمْسَةٌ^٤ - أَنْ يَقُولَ: لَمْ زَعَمْتَ أَنَّ بَيْعَةَ عُمَرَ إِنَّمَا تَبَيَّنَتْ^٥ بِمُجَرَّدِ نَصِّ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ؟ وَ أَلَا كَانَ ثُبُوتُهَا بِمَا اقْتَرَنَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ رِضَا الْجَمَاعَةِ بِهِ؟

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَرْضَ الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَلْحَةَ خَالَفَ.
قِيلَ: وَ أَيْ مُعْتَبِرٍ بِخِلَافِ طَلْحَةَ مَعَ رِضَا كُلِّ مَنْ عَادَا طَلْحَةَ وَ هُمْ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةٍ، وَ هُوَ الْعَدَدُ الْمَطْلُوبُ فِي بَابِ الإمامَةِ؟ فَلَوْ خَالَفَ مَعَ طَلْحَةَ أَمْثَالُهُ وَ أَمْثَالُهُ^٧ حَتَّى يَسْلَمَ رِضَا خَمْسَةٍ، لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي ثُبُوتِ الإمامَةِ لَهُ وَ صِحَّتِهَا.
عَلَى أَنَّ طَلْحَةَ مَا أَقَامَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، بَلْ رَجَعَ عَنْهُ وَ سَلَّمَ وَ رَضِيَ، وَ هَلْ خِلَافُ طَلْحَةَ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَكْثَرٍ مِنْ خِلَافِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ جَمَاعَةِ بَنِي هَاشِمٍ^٨،

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «هذه الدعوى التي عوّلت عليها».

٢. في المطبوع و الحجري: - «الأول».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «خالف».

٤. تقدّم في ص ١٠٧. و قد نقل القاضي هناك عن كلّ من يقول بالاختيار - و هو يشمل أبا علي - أنّه إذا حصل العقد من واحد برضا أربعة صار إماماً. و الظاهر أنّه قد حصل تسامح في عبارة المتن؛ حيث جاء فيها أنّ اللازم رضا خمسة، و قد تقدّم مثل هذا التسامح قبل قليل.

٥. في «ب، د»: «تثبت».

٦. في المطبوع: «القدر».

٧. في «ج، ف»: - «و أمثاله».

٨. في «د» و المطبوع: «و جماعة من بني هاشم». و يؤيد ما أثبتناه في المتن قوله فيما بعد (ص ١٣٥) ذيل قوله: «فأمّا الكلام في الوجه الأول...».

و الزُبَيْر، و خالد بن سعيد بن العاص^١، و فلان و فلان، الذين رَعِمْتُمْ أَنَّهُمْ^٢ بعد إظهار الخلاف الذي صَرَّحُوا فِيهِ^٣ بالمُنَازَعَةِ فِي نَفْسِ الإِمَامَةِ، و زادوا بذلك على طَلْحَةَ - لَأَنَّ طَلْحَةَ لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ و إِنِّي غَيْرُ رَاضٍ بِهِ، و إِنَّمَا تَأَلَّمَ مِنْ فَظَاظِيَّتِهِ - حَتَّى قُلْتُمْ فِي جَمِيعِ مَنْ خَالَفَ هُنَاكَ: «إِنَّهُ رَضِيَ و سَلَّمَ، و بَايَعَ و تَابَعَ» و لَمْ يَرْجِعُوا مِنْ^٤ ذَلِكَ إِلَّا إِلَى الإِمْسَالِكِ و تَرَكِ التَّكْبِيرِ الظَّاهِرِ، فَهَلْ كَانَ مِنْ طَلْحَةَ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ نَكِيرٌ؟ و هَلْ كَانَ إِلَّا مُتَابِعاً مُسْلِماً؟

فَأَمَّا^٥ تَعَلُّقُهُ بِإِضَافَةِ وَلَا يَتِيهِ إِلَى نَفْسِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّ الإِضَافَةَ تَصِحُّ مِنْ حَيْثُ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِهَا و الْمُتَّبِعُ عَلَيْهَا، و إِنْ كَانَ إِمضَاؤُهَا يَقِفُ عَلَى رِضَا الْغَيْرِ، و هَذَا كَمَا يُقَالُ: «إِنَّ عُمَرَ عَقَدَ الإِمَامَةَ لِأَبِي بَكْرٍ» مِنْ حَيْثُ سَبَقَ إِلَى بَيْعَتِهِ، و إِنْ كَانَ الْعَقْدُ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بَعْدَ رِضَا غَيْرِهِ.

١. خالد بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، يكنى أبا سعيد، أسلم قديماً، فكان ثالثاً أو رابعاً، و هاجر خالد إلى الحبشة و معه امرأته أميمة بنت خالد الخزاعية، و هاجر معه أخوه عمرو بن سعيد، و قدما على النبي صلى الله عليه و آله بخيبر مع جعفر بن أبي طالب، و شهد مع النبي صلى الله عليه و آله عمرة القضية و فتح مكة و حنيناً و الطائف و تبوك، و بعثه رسول الله صلى الله عليه و آله عاملاً على صدقات اليمن، و تأخر خالد و أخوه أبان عن بيعة أبي بكر، فقال لبني هاشم: إنكم لطوال الشجر، طيبو الثمر، و نحن تبع لكم، فلما بايع بنو هاشم أبا بكر بايعه خالد و أبان. ثم استعمل أبو بكر خالداً على جيش من جيوش المسلمين حين بعثهم إلى الشام، فقتل بمرج الصفر في خلافة أبي بكر. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٧٠، الرقم ٣٦٠؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ١٩١، الرقم ٨٠٠؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٢٠، الرقم ٥٩٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٦، ص ٦٧، الرقم ١٨٨٠؛ أسد الغاية، ج ١، ص ٥٧٤، الرقم ١٣٦٥.

٢. الظاهر أن خبر «أن» ساقط من نسخ الكتاب المعتمدة إلا أن تقديره واضح، و هو: «... الذين زعمتم أنهم بعد إظهار الخلاف، رجعوا عنه و بايعوا طائعين».

٣. في المطبوع و الحجري: - «فيه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

٥. في «ب، ص، ف»: «و أمّا».

و لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَأْنَفَ^١ لَهُ بَيْعَةٌ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي بَكْرٍ - إِنْ كَانَ النَّصُّ بِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ كَافِيًا - عَلَى مَا ظَنُّنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ^٢ وَ رَضِيَ الْقَوْمُ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِ، فَهُوَ عَقْدٌ مُسْتَقَرٌّ يَتَأَخَّرُ إِلَى بَعْدِ الْوَفَاةِ، وَ لَا يَجِبُ أَنْ يُسْتَأْنَفَ^٣ فِيهَا بَيْعَةٌ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ الرِّضَا الْأَوَّلَ قَدْ أَغْنَى عَنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَصِّهِ وَ جُودُهُ كَعَدَمِهِ» فَلَا يَجِبُ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ الرِّضَا وَ التَّسْلِيمُ، وَ لَوْ لَمْ يَقَارِنْهُ الرِّضَا لَكَانَ وَ جُودُهُ كَعَدَمِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ لَذَلِكَ أَصْلًا فِي السَّمْعِيَّاتِ» وَ ذِكْرُهُ^٥ الْوَصَايَا فِي هَذَا الْبَابِ: فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحُقُوقِ يَنْبُتُ التَّصَرُّفُ فِيهَا^٦ حَالَ الْحَيَاةِ وَ لَا يَثْبُتُ بَعْدَ الْوَفَاةِ؛ كَالْحُقُوقِ فِي الْفُرُوجِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا. وَ إِنَّمَا تَكُونُ^٧ الْعِبَرَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا صَحِيحَةً فِي الْأُمُوالِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَ لَيْسَ التَّصَرُّفُ فِي الْإِمَامَةِ مِنْ بَابِ التَّصَرُّفِ فِي الْأُمُوالِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ إِذَا رَضُوا بَعْدَهُ وَ عَقَدَهُ لِلْإِمَامِ بَعْدَهُ^٨، لَمْ يَجْزُ مَعَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ الْعَقْدِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَ أَنَّ الْعَهْدَ بِمُجَرَّدِهِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ لَوْ لَا الرِّضَا وَ التَّسْلِيمُ؛ فَلَا^٩ مَعْنَى لَتَكَرَّارِهِ لَذَلِكَ.

١. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أَنْ تُسْتَأْنَفَ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «أشار في حياته إليه».

٣. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أَنْ تُسْتَأْنَفَ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «- بَيْعَةٌ».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «وَ ذَكَرَ».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «+ فِي».

٧. في «د» و الحجري: «يَكُونُ».

٨. هكذا في «د». و في المطبوع: «وَ عَقَدَ الْإِمَامَةَ بَعْدَهُ». و في «ب، ج، ص، ف»: «وَ عَقَدَ الْإِمَامَةَ بَعْدَهُ لِمَنْ عَقَدَهَا لَهُ».

٩. في «ج، ص، ف»: «وَ لَا».

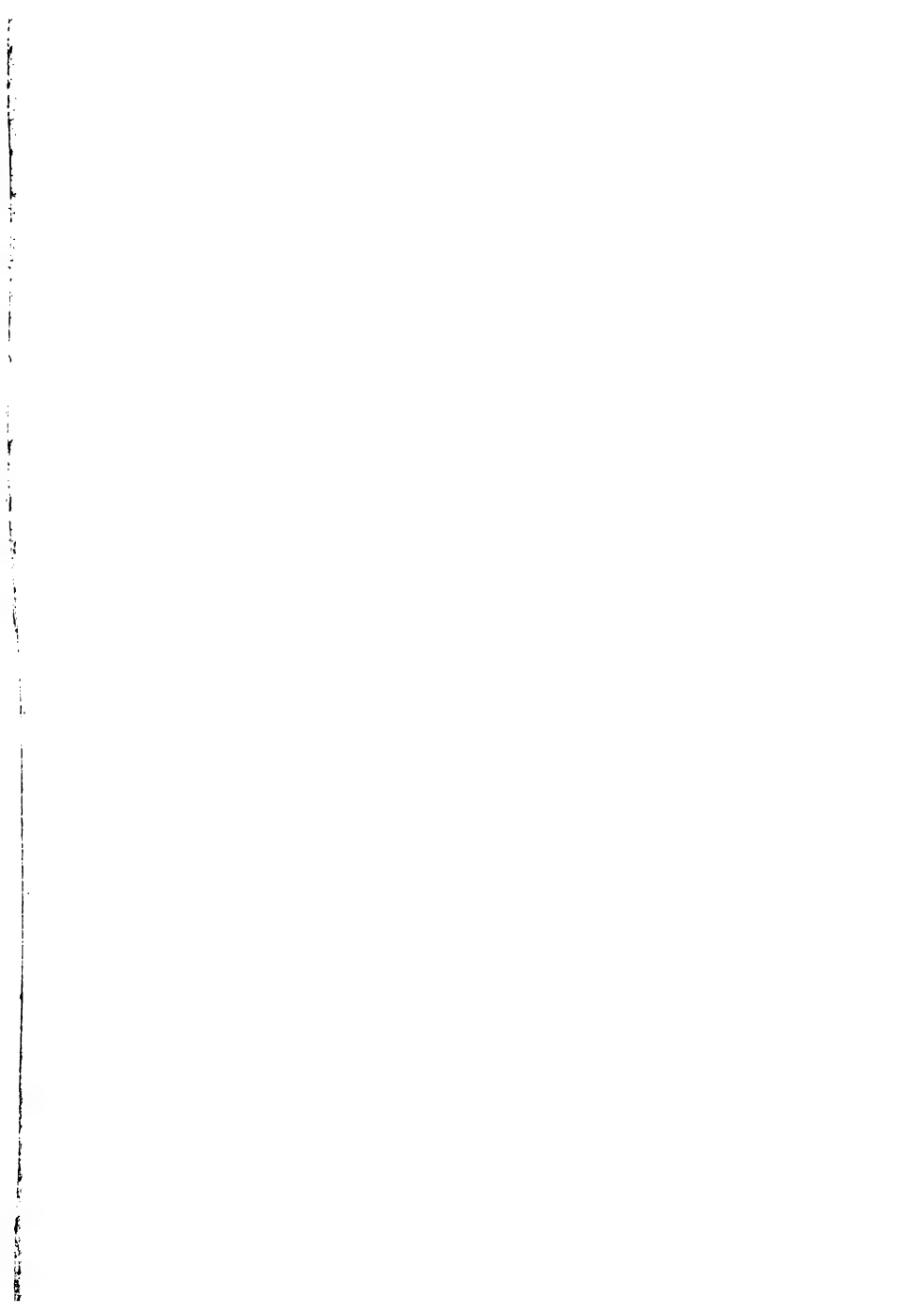
ثُمَّ ذَكَرَ كَلَاماً^١ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا طَائِلَ فِي تَتَبُّعِهِ، وَخَرَجَ مِنْهُ إِلَى كَلَامٍ فِي
 الْإِخْتِيَارِ^٢ نَحْنُ نَسْبِقُ فِيهِ، وَنَذْكُرُ مَا عِنْدَنَا فِيهِ، عِنْدَ كَلَامِنَا عَلَى فَسَادِ الْإِخْتِيَارِ بِإِذْنِ
 اللَّهِ وَمَشِئَتِهِ.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «خلافاً».

٢. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٦٣ - ٢٧١.

[١٣]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ



إِعْتَمَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى طَرِيقَتَيْنِ؛ زَعَمَ أَنَّ الْأُولَى مِنْهُمَا تَدُلُّ^١ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَالثَّانِيَّةُ تَدُلُّ^٢ عَلَى صِحَّةِ الْاِخْتِيَارِ فِي الْجُمْلَةِ، وَ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

وَعَوَّلَ فِي الْأُولَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي النَّصِّ وَالرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهِ، وَ أَشَارَ إِلَى جُمْلٍ^٣ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ - عَلَى مَنْ ذَهَبَ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى^٤ أَنَّهَا تَنْبُتُ بِالْخُرُوجِ بِالسَّيْفِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ^٥ - بِكَلَامٍ لَا طَائِلَ فِي ذِكْرِهِ وَ تَتَبُّعِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقَعَهُ.

ثُمَّ سَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ:

إِنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ صَحَّ عَلَى الرِّضَا بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ^٦، وَكَشَفَ لَنَا الْإِجْمَاعُ عَنْ^٧ أَنَّ الْبَيْعَةَ وَقَعَتْ^٨ صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهُمْ حِينَ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «اعتمد صاحب الكتاب في هذا على طريقين، زعم أن الأول منهما يدل».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و الثاني يدل».

٣. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف». وَ فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِلَى حَمَل».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «إِلَى».

٥. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٧٢ - ٢٧٨.

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بإمامته». وَ فِي مِثْنِ الْمَغْنِي «بأمانته» وَ لَكِنْ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُ فِي هَامِشِهِ بِأَنَّ فِي الْأَصْلِ: «بإمامته».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَغْنِي. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٨. فِي «ج، ف»: «قَدْ وَقَعَتْ».

لَمْ يَتَجَدَّدْ مَا يَوْجِبُ كَوْنَهُ إِمَاماً، وَ لَا تَعَلَّقَ إِجْمَاعُهُمْ بِإِمَامَتِهِ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَ لِذَلِكَ أَجْرُوا كُلَّ أَيَّامِهِ وَ^١ أَحْكَامِهِ مَجْرئاً وَاحِداً؛ فَصَارَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْإِجْمَاعُ كَاشِفاً^٢ عَنْ صِحَّةِ إِمَامَتِهِ مِنْ^٣ أَوَّلِ الْأَمْرِ، لَا أَنْ^٤ بِهِ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ.

وَ إِذَا تَبَيَّنَ^٥ ذَلِكَ فَيجِبُ أَنْ يُجْعَلَ الْوَجْهُ الَّذِي انْعَقَدَتْ بِهِ^٦ إِمَامَتُهُ أَصْلاً فِي تَثْبِيَةِ الْإِمَامَةِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ^٧.

ثُمَّ بَيَّنَّ^٨ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَداً إِلَى دَلَالَةٍ^٩ وَ شَرْعٍ، وَ ذَكَرَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مُسْتَنَداً إِلَيْهِ^{١٠} مِمَّا^{١١} لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهِ^{١٢}؛ لِأَنَّا نَدْفَعُهُ عَنْ الْإِجْمَاعِ. وَ لَوْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ لَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِنَادِهِ إِلَى دَلَالَةٍ، عَلَى مَا ذَكَرَ. إِلَى أَنْ قَالَ:

وَ اعْلَمْ أَنَّ مَنْ يُخَالِفُنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّنْ يَطْعَنُ^{١٣} فِي الْإِجْمَاعِ

٢١٨/٣

١. فِي الْمَغْنِيِّ: - «أَيَّامِهِ وَ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَاشِفاً إِجْمَاعَهُمْ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي».

٤. فِي «ب، ج، ص»: «لَأَنَّ» بَدَلَ «لَا أَنْ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «صَحَّ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَهُ».

٧. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٧٩.

٨. فِي «د»: «بَيَّنَّ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «إِلَى ذَلِكَ». وَ فِي حَاشِيَةِ «ف»: «إِلَى دَلِيلٍ».

١٠. لَمْ يَرِدْ فِي «ب، ج، ص، ف» قَوْلُهُ: «وَ شَرْعٍ، وَ ذَكَرَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مُسْتَنَداً إِلَيْهِ».

١١. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «بِمَا».

١٢. رَاجِعْ: الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٢٧٩.

١٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَنْ خَالَفَنَا فِي هَذَا الْبَابِ وَ يَطْعَنُ».

لا نُكَلِّمُهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ فَرَعٌ، وَإِنَّمَا نُبَيِّنُ صِحَّةَ الإِجْمَاعِ ثُمَّ نُكَلِّمُهُمْ فِي ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ مَنْ يَدَّعِي فِي الإِمَامَةِ أَنَّ طَرِيقَهَا الْعَقْلُ، وَالنُّصُّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ، أَوْ ظُهُورُ^١ الإعْجَازِ، وَقد تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ بِمَا حَضَرَ. وَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ^٢ بَعْدَ ثُبُوتِ الإِجْمَاعِ وَبُطْلَانِ هَذِهِ الْوُجُوهِ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُخَالَفُوا^٣ فِي ثُبُوتِ الإِجْمَاعِ عَلَى مَا نُرْتَّبُهُ، أَوْ يُسَلِّمُوا ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ وَيَتَعَلَّقُوا بِالتَّقِيَّةِ^٤ وَبَادِعَاءِ بَاطِنٍ خِلَافِ الظَّاهِرِ، عَلَى مَا يُحْكِي عَنْ قَوْمٍ. وَلَا يُمَكِّنُ فِي ذَلِكَ إِلَّا هَذِهِ الْوُجُوهُ، وَنَحْنُ نَذَكِّرُهَا.

فَأَمَّا الْوُجُوهُ الَّتِي نُرْتَّبُ^٥ الإِجْمَاعَ عَلَيْهَا: فَأَحَدُهَا أَنْ يُقَالَ: إِنْتَهَى الْأَمْرُ فِي إِمَامَتِهِ^٦ إِلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِلَّا رَاضٍ بِإِمَامَتِهِ أَوْ كَافٌّ عَنِ التَّنْكِيرِ^٧، وَلَوْ^٨ لَمْ يَكُنْ حَقًّا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ نُبَيِّنَ^٩ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ.

وَإِنَّمَا نَذَكِّرُ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي ابْتِدَاءِ مَا عَقَدَ لَهُ جَرَى كَلَامٍ مِنَ الْعَبَّاسِ

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَوْ ظَهَرَ» بَدَلَ «أَوْ ظَهَرَ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «عَلَيْهِمْ» بَدَلَ «بِذَلِكَ».

٣. فِي «ج، ص»: «يُخَالَفُونَا».

٤. فِي «د»: «بِالْفِتْنَةِ».

٥. فِي «ب، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «تُرْتَّبُ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «اشْتَهَرَ الْأَمْرُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ».

٧. فِي «د» وَالْمَغْنِيُّ: «لِلنَّكِيرِ» بَدَلَ «عَنِ النَّكِيرِ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَلَوْ».

٩. فِي «د، ف»: «أَنْ يَبَيِّنَ».

و الزُّبَيْرِ وَأَبِي سُفْيَانَ، وَ وَقَعَ تَأَخُّرٌ عَنْ بَيْعَتِهِ مِنْ^١ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَّامًا،
و مِنْ غَيْرِهِ^٢، ثُمَّ زَالَ كُلُّ ذَلِكَ^٣.

فَإِذَا كَانَ ثُبُوتُ^٤ الْإِجْمَاعِ - مِنْ^٥ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - فِي آخِرِ أَمْرِهِ
و وَسَطِهِ كَهُو فِي أَوَّلِهِ فِي صِحَّةِ الدَّلَالَةِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُجْعَلَ^٦ الْعُمْدَةُ فِي
ذَلِكَ ثُبُوتِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

و قد تُرْتَّبُ^٧ الْإِجْمَاعُ تَرْتِيبًا آخَرَ: بَأَنْ نُبَيِّنَ^٨ أَنَّ كُلَّ مَنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ
الْخِلَافُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِعْلًا^٩ وَ قَوْلًا^٩ الرِّضَا وَ الْبَيْعَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ
الْعَامَّةَ فِي ذَلِكَ تَبِعَ لِلْخَاصَّةِ، وَ نُبَيِّنُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ لَمْ يَبْقَ عَلَى
الْخِلَافِ أَوْ لَا يُعْتَدُ^{١٠} بِخِلَافِهِ.

و قد يُرْتَّبُ^{١١} عَلَى وَجْهِ آخَرَ: بَأَنْ يُقَالَ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى فَرْعٍ لِأَصْلِ
يَتَضَمَّنُ تَثْبِيتَ الْأَصْلِ، وَ قَدْ اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ فِي أَيَّامِ عُمَرَ عَلَى إِمَامَتِهِ،

٢١٩/٣

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: - «بيعته من». و في المغني: - «عن بيعته».

٢. كسعد بن عباد و سلمان و المقداد و أبي ذر و عمار و الزبير و غيرهم.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «ثم زال الأمر في ذلك كله».

٤. في «ب»: «يتوقف».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

٦. في المغني: «أن نجعل».

٧. في «ج، ص، ف»: «و قد يُرْتَّبُ». و في «ب» و المطبوع: «و قد ترتب».

٨. في «ج، ص، ف»: «يبين».

٩. في «د»: «فعلاً و قوة». و في المغني: «قولاً و فعلاً»، و يؤيده ما سيأتي من تكرار هذه الفقرة فيما بعد.

١٠. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «و لا يُعْتَدُ» بدل «أو لا يُعْتَدُ».

١١. هكذا في «ج، د، ص، ف» و المغني. و في «ب» و المطبوع و الحجري: «و قد ترتب».

و هي فرع لإمامة أبي بكر؛ فيجبُ بصحتها^١ صحة ذلك.
 أو يُبين أن^٢ أحدًا لم يقل بصحة إمامة^٣ أحدهما دون الآخر؛ فثبوت
 أحدهما يوجبُ ثبوت^٤ الآخر من جهة هذا الإجماع الثاني^٥.
 ويكون الكلام في هذا الوجه أوضح؛ لأنَّ أيامَ عمر امتدت، وظهر^٦ من
 الناس الطاعة له، و التولي من قبله، و حضور مجلسه، و المعاوضة له
 في الأمور، [و] لأنَّ سعد بن عبادة [الذي ندعي أنه نفى الخلاف^٧، لا
 شكَّ أنه] مات في أوائل^٨ أيام عمر، فاستقرَّ الإجماع بعده من غير شبهة.
 و كلام شيخنا أبي علي يدلُّ على أنَّ سعد بن عبادة مات في أيام أبي
 بكر، و أنَّ الأئمة أجمعت بعد موته على تسويغ إمامته؛ و قد خطأه الناس
 في ذلك، و زعموا أنَّ الأمر ظاهر في أنه مات في أيام عمر.

قال:

وَأُظُنُّ أَنَّ^٩ الذي ذكره - يعني أبا علي - موجود في مغازي ابن إسحاق^{١٠}.

١. في «ج، ص»: «لصحتها».

٢. في «ص»: «أو يبين بأن».

٣. في المطبوع و الحجري: - «إمامة»، و هو سهو.

٤. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «يوجب كثبوت». و في المغني: «ثبوت أحدهما كثبوت الآخر».

٥. في المغني: - «من جهة هذا الإجماع الثاني».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فظهر».

٧. ما بين المعقوفين في الموضعين من المغني.

٨. أي لم يبق على الخلاف، كما تقدّم قبل قليل.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «في أول».

١٠. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: - «أن».

١١. لم نعثر عليه في مظانّه من سيرة ابن إسحاق و لا سيرة ابن هشام. راجع: الاستيعاب، ج ٢،

ص ٥٩٩، الرقم ٩٤٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٠، ص ٢٦٧، الرقم ٢٤١٩.

و على أيّ الوجوه كان^١ فقد ثبت ما أردناه.

قال:

و قد قال شيخنا أبو عليّ ما يدلُّ على أن خلاف سعد بن عبادة لا يؤثّر؛
لأنّه إنّما خالف على سبيل طلب الإمامة لنفسه، و قد صحَّ أنّه كان^٢
مُبتلاً في ذلك؛ و حيث^٣ استمرَّ على المخالفة، إنّما^٤ كان استمرَّ على
هذه الطريقة، فيجب أن لا يُعدَّ خلافاً في أمرٍ قد علِمَ أنّه فيه على باطلٍ.
و لأنّه لا يمكن أن يُقال: إنّ خروج سعدٍ ممّا عليه الأئمة يؤثّر
في الإجماع؛ لأنّا نعلّم أن سعد بن عبادة وحده لا يكون مُحققاً،
و لا بدُّ أن يكون الحقُّ في أحدٍ ما قالته الأئمة، فيجب أن يكون فيما
عليه سائر الصحابة.

٢٢٠/٣

قال:

و قد بيّنا في كتاب «الإجماع» من هذا الكتاب^٥: أن المذهب إذا لم يكن
من باب الاجتهاد، و كان الحقُّ في واحدٍ منهم^٦، فما تذهب^٧ إليه
الجماعة هو الحقُّ، دون ما يتفرّد^٩ به الواحد و الاثنان؛ لأنّ ذلك يصحُّ

١. في المغني: «و على الوجوه كلّها».

٢. في المغني: «كونه» بدل «أنّه كان».

٣. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع «حيث» بدون الواو.

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «و إنّما».

٥. راجع: المغني، ج ١٧، ص ١٥٣ و ما بعدها.

٦. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «+ قد».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بعينه». و في المغني: «منه».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «يذهب».

٩. في «ج، ص، ف»: «ما ينفرد». و في المغني: «دون الواحد و الاثنان».

أَنْ يَكُونَ سَبِيلًا لِلْمُؤْمِنِينَ^١، وَ مَا صَحَّ ذَلِكَ فِيهِ فَهُوَ سَبِيلُ الْحَقِّ، دُونَ مَا عَدَاهُ. وَإِنَّمَا يُعَدُّ^٢ قَوْلُ^٣ الْوَاحِدِ خِلَافًا فِيمَا طَرِيقُهُ الْاجْتِهَادُ^٤. وَ هَذَا يُبْطِلُ التَّعْلُقَ بِخِلَافِ سَعْدٍ وَحْدَهُ.

عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا أَنَّهُ الْإِمَامُ أَوْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَ سَعْدٌ خَارِجٌ عَنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُطَّرَحًا؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ^٥ مُبَايَعَةِ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى حَدِّ امْتِنَاعِهِ عَنْ^٦ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ.

وَ هَذَا إِنْ صَحَّ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ^٧ لَا يُبَايَعَ وَ هُوَ رَاضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعْتَبَرٌ بِالْبَيْعَةِ^٨ وَ لَا بِالْحُضُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَافِرًا عَنِ الْحُضُورِ لِمَا جَرَى مِنْ صَدِّهِ^٩ عَمَّا كَادَ^{١٠} يَثْبُتُ لَهُ مِنَ الْإِمَارَةِ^{١١}.

وَ إِنْ صَحَّ وَ تُثَبِّتُ خِلَافَهُ، فَالْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَّمَنا مِنْ أَنَّهُ إِمَامٌ أَنْ لَا يُعَدَّ

١. فِي «ب، ج، ف»: «سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ».

٢. فِي «ج، ص، ف»: «نَعَدُّ».

٣. فِي الْمَغْنِي: «كُونَ».

٤. فِي الْمَغْنِي: «+ وَ قَدْ أَوْضَحْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ».

٥. فِي الْمَغْنِي: «عَنْ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «مِنْ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّهُ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي الْبَيْعَةِ».

٩. فِي «ج، د، ص، ف»: «ضَدَّهُ».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِي: «كَانَ».

١١. فِي الْمَغْنِي: «عَمَّا كَانَ لَهُ بِسَبَبِ الْإِمَارَةِ».

بِخِلَافِهِ، أَوْ يُعَوَّلَ عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِهِ^١.

[بيان إجمالي لصحة طريقة النص و بطلان الاختيار]

يُقَالُ لَهُ:

أَمَّا الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: فَإِنَّكَ عَوَّلْتَ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِكَ، الَّذِي ظَنَنْتَ أَنَّكَ أَفْسَدْتَ بِهِ^٢ مَذَاهِبَنَا^٣ فِي النَّصِّ، فَلَمْ تُجِلْ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَا قَدْ أَبْطَلْنَاهُ ٢٢١/٣ وَبَيَّنَّا فُسَادَهُ. وَكُلُّ جُمْلَةٍ أَشْرَتْ إِلَيْهَا فِي كَلَامِكَ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُنَا عَلَيْهَا^٤ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ لَا طَائِلَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى؛ فَقَدْ بَطَلَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لِبُطْلَانِ أَصْلِهَا الَّذِي أَسَدَّتْهَا إِلَيْهِ، وَ صَارَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَدِلَّتِنَا عَلَى صِحَّةِ النَّصِّ وَ ثُبُوتِهِ وَ إِبْطَالِ الْمَطَاعِينَ فِيهِ مِنْ أَوْضَحِ الدَّلَالَةِ عَلَى فُسَادِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ^٥، حَتَّى لَوْ اقْتَصَرَ مُقْتَصِرٌ فِي إِفْسَادِهَا^٦ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي صِحَّةِ النَّصِّ وَ ثُبُوتِهِ لِأَغْنَاهُ عَنْ تَكْلُفِ كَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ يَخُصُّهَا؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِذَا كَانَ صَحِيحاً فَقَدْ بَطَلَ الْاِخْتِيَارُ، وَ وَجَبَ أَنْ يُتَأَوَّلَ مَا التَّبَسَّ فِيهِ مِنَ الْإِجْمَاعِ^٧ عَلَى وَجْهِ يُطَابِقُ الْأَدِلَّةَ الَّتِي لَا اِحْتِمَالَ فِيهَا.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فيه».

٣. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والحجري: «مذهبنَا».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

٥. في المطبوع والحجري: «الأول» بدل «أبي بكر».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «في إبطالها».

٧. في «د، ص» والمطبوع: «من».

٨. في «د» والمطبوع: «التبس من الإجماع فيه».

[بحثان حول الإجماع على إمامة أبي بكر]

فأما الطريقة الثانية: فهي أخصّ بهذا الموضع، ولنا في الكلام عليها وجهان: أحدهما: أن ثبت^١ أن ترك المنازعة والإمساك عن النكير - اللذين توصلت بهما إلى الرضا والإجماع - لم يكونا في وقت من الأوقات. والوجه الثاني: أن نسلّم أن الخلاف في إمامته بعد ظهوره انقطع، غير أنه لم ينقطع على وجه يوجب الرضا، وأن السخط ممّن كان مظهرًا للنكير - ثم كف عنه - باقي^٢ في المستقبل، وإن كف عن^٣ النكير لمعاذير نذكرها.

[البحث الأول: ظهور مخالفة الصحابة لإمامة أبي بكر، واستمرارها]

فأما الكلام في الوجه الأول فبيّن؛ لأنّ الخلاف ظهر في أول الأمر ظهوراً لا يمكن دفعه من أمير المؤمنين عليه السلام، والعبّاس رضي الله عنه، وجماعة بني هاشم، ثم من الزبير - حتّى روي أنّه خرّج شاهراً سيفه، واستلب من يده، فضرب به الصفا^٥ - ثم من سلمان و خالد بن سعيد بن العاص وأبي سفيان^٦؛

١. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع: «أن ثبت».

٢. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «بان».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «عن». وفي التلخيص: «وإن كف عن معاذير يذكرها».

٤. في التلخيص: «رفعه في».

٥. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٢٨؛ شرح نهج البلاغة، ج ٢،

ص ٥٦، و ج ٦، ص ٤٨. والمراد بـ«الصفا»: الحجر الأملس. معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٢٩٢ (صفو).

٦. في كتاب المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء الأيوبي (ج ١، ص ٢١٩) من حديث السقيفة: «وبادروا سقيفة بني ساعدة، فباع عمر أبا بكر، وانتال الناس عليه يبايعونه في العشر الأوسط من ربيع الأول سنة إحدى عشرة، خلا جماعة من بني هاشم، والزبير، وعتبة بن أبي لهب،

فكُلُّ هؤلاءٍ قد ظَهَرَ^١ من خِلافهم و كلامهم ما شَهرته تُغني عن ذِكره. و خِلاف سَعْدٍ و ولده و أهله أيضاً معروفٌ، و كُلُّ هذا كانَ ظاهراً في ابتداءِ الأمرِ.

٢٢٢/٣

ثُمَّ إِنَّ الْخِلَافَ مِنْ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ بَقِيَ وَ اسْتَمَرَ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً مِنْهُ فِي

» و خالد بن سعيد بن العاص، و المقداد بن عمرو، و سلمان الفارسي، و أبي ذر، و عمار بن ياسر، و البراء بن عازب، و أبي بن كعب، و أبي سفيان من بني أمية. و مالوا مع علي رضي الله عنهم. و قال في ذلك عتبة بن أبي لهب:

ما كنتُ أحسبُ أنَّ الأمرَ مُنصرفٌ
عن أولِ الناسِ إيماناً و سابقَةً
و آخرِ الناسِ عهداً بالنبِيِّ و مَنْ
مَنْ فيه ما فيهم لا يَمترون به
عن هاشمٍ ثمَّ منهم عن أبي حسنٍ
و أعلمُ الناسَ بالقرآنِ و السُّنَنِ
جبريلُ عَوَّلَ له في الغُسلِ و الكفَنِ
و ليس في القومِ ما فيه من الحَسَنِ.

و في الاحتجاج للطبرسي (ج ١، ص ٧٥ - ٧٦): عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: جُعِلَتْ فداك، هل كان أحد في أصحاب رسول الله أنكر على أبي بكر فعله و جلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: «نعم، كان الذي أنكر على أبي بكر اثني عشر رجلاً: من المهاجرين: خالد بن سعيد بن العاص - و كان من بني أمية - و سلمان الفارسي، و أبوذر الغفاري، و المقداد بن الأسود، و عمار بن ياسر، و بريدة الأسلمي؛ و من الأنصار: أبو الهيثم بن التيهان، و سهل و عثمان ابنا حنيف، و خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، و أبي بن كعب، و أبو أيوب الأنصاري - إلى قوله: - فسار القوم حتى أهدقوا بمنبر رسول الله - و كان يوم الجمعة - فلما صعد أبو بكر المنبر، فأول من تكلم خالد بن سعيد بن العاص، ثم باقي المهاجرين، ثم بعدهم الأنصار. فقام إليه خالد بن سعيد بن العاص، و قال: أتى الله يا أبا بكر، فقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال - و نحن محتشوه يوم بني قريظة حين فتح الله له و قد قتل علي بن أبي طالب يومئذ عدة من صناديد رجالهم و أولي البأس و النجدة منهم: - «يا معشر المهاجرين و الأنصار، إني موصيكم بوصية فاحفظوها، و مودعكم أمراً فاحفظوه، ألا إن علي بن أبي طالب أميركم بعدي و خليفتي فيكم، بذلك أوصاني ربي، ألا و إنكم إن لم تحفظوا فيه وصيتي و توازروه و تنصروه اختلفتم في أحكامكم و اضطرب عليكم أمر دينكم و وليكم شراركم. ألا و إن أهل بيتي هم الوارثون لأمري، و العالمون لأمر أمتي من بعدي. اللهم من أساء خلافتي في أهل بيتي فاحرمه الجنة التي عرضها كعرض السماء و الأرض».

١. في «ب، ج، ص، ف»: «+ منهم».

المُسْتَقْبَلِ عَلَى حَدِّ ظَهْوِرِهِ فِي الْمَاضِي، إِلَّا أَنَّهُ مَنْقُولٌ مَعْرُوفٌ.

فَمِنْ أَيْنَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ أَنَّ الْخِلَافَ انْقَطَعَ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ وَقَعَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؟ فَمَا نَرَاهُ عَوَّلَ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى الدَّعْوَى.

فَإِنْ قَالَ: أَمَّا الْخِلَافُ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَقَدْ عَرَفْتُهُ وَأَقَرَّرْتُ بِهِ، وَمَا تَدَّعَوْنَهُ مِنْ اسْتِمْرَارِهِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ وَلَا مَعْرُوفٍ، فَعَلَى مَنْ يَدَّعِي^١ اسْتِمْرَارَ الْخِلَافِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ؛ فَإِنِّي أَنْكِرُهُ.

قِيلَ لَهُ: لَا مُعْتَبَرٌ بِإِنْكَارِكَ مَا تَذْكُرُهُ^٢ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّكَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْكَرًا لَكُونِهِ مَرْوِيًّا فِي الْجُمْلَةِ، وَتَدَّعِي أَنْ أَحَدًا لَمْ يَرَوْا اسْتِمْرَارَ الْخِلَافِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ أَوْ تَعْتَرِفَ بِأَنْ قَوْمًا رَوَوْهُ غَيْرَ ثِقَاتٍ عِنْدَكَ، وَأَنَّهُ^٣ لَمْ يَظْهَرْ ظَهْوَرُ الْخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ كُلُّ مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ.

فَإِنْ أَرَدْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ ثَانِيًا، فَقَدْ سَبَقْنَاكَ إِلَى الْاعْتِرَافِ بِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَدَّعِ فِي الْاسْتِمْرَارِ مَا حَصَلَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الظَّهْوَرِ، وَلَا نَدْفَعُ أَنَّكَ لَا تُوثِّقُ أَيْضًا كُلَّ مَنْ رَوَى ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ أَقْلَ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَمْنَعَكَ هَذَا مِنَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ النُّكْيَرَ زَالٌ وَارْتَفَعَ، وَالرِّضَا حَصَلَ وَتَبَّتْ.

وَإِنْ أَرَدْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى دَفْعِ الْمُشَاهَدَةِ^٤؛ لِأَنَّ وجودَ هَذَا فِي الرِّوَايَةِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُدْفَعَ، وَلَمْ يَزَلْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَظَلِّمًا مُتَأَلِّمًا^٥ مُنْذُ قُبُضِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ إِلَى جَنَّتِهِ^٥، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُهُ

١. فِي «ج، ف» وَالتَّلْخِصِ: «ادَّعَى».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ: «مَا تَذْكُرُهُ».

٣. فِي «ج، ف»: «وَأَنْ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «الْمُشَاهَدَاتُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- إِلَى جَنَّتِهِ».

و شيعته يَتَظَلَّمُونَ له^١ مِنْ دَفْعِهِ عَنْ حَقِّهِ، وَ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مِنْهُمْ يَخْفَى وَ يَظْهَرُ، وَ يَتَرْتَّبُ فِي الْخَفَاءِ وَ الظُّهُورِ تَرْتُّبُ الْأَوْقَاتِ فِي شِدَّتِهَا وَ سَهُولَتِهَا؛ فَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُظْهِرُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ^٢ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فِي أَيَّامِ عُمَرَ، ثُمَّ قَوِيَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ صَرَّحَ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي نَفْسِهِ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ، ثُمَّ ازدَادَ قُوَّةً فِي أَيَّامِ^٣ تَسْلِيمِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ. وَ مَنْ عَنِيَ بِقِرَاءَةِ الْآثَارِ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ جَرَى عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

٢٢٣/٣

وَ قَدْ رَوَى أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ^٤، قَالَ: أَخْبَرَنِي^٥ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا^٦ خَالِدُ الْمَدَائِنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ^٧ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى

١. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: - «له».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «في أيام أبي بكر».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «أيام».

٤. هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفي الكوفي الرقي من علماء القرن الثالث، المتوفى بأصبهان سنة ٢٨٣هـ، المعروف بابن هلال الثقفي، صاحب كتاب الغارات المشهور، له ما يقرب من خمسين كتاباً في التفسير وأسباب النزول، والفقه والأحكام، والدلائل والفضائل، والسير والأخبار. ويحتمل أن ما نقله المصنف رحمه الله هنا مأخوذ من كتاب المعرفة وهو من أهم كتب الثقفي، وقد وصفه السيد ابن طاووس بأنه أربعة أجزاء، ونقل عنه في كتاب اليقين، ص ٣٨، ثلاثة عشر حديثاً في تسمية علي عليه السلام بأمر المؤمنين في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه هو الذي سمّاه بذلك، كما أشار إليه في كتاب كشف المحجة لثمره المهجعة، ص ٤٨. معجم الأدباء، ج ١، ص ١٠٤، الرقم ٣٠: الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ١٢٠، الرقم ٢٥٥٤؛ تنقيح المقال، ج ٤، ص ٢٨٩، الرقم ٤٨٦.

٥. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «أخبرنا».

٦. في «ص» وحاشية «ج»: «حدثني».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «عبد الرحمن بن أبي بكر». وهو عبد الرحمن بن أبي بكر

الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ مَا فِي النَّاسِ أَحَدٌ أَوْلَى بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي»^١.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ^٣ الثَّقَفِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا^٤ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ^٥ وَ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ ذَكْوَانَ^٦ قَالَا: أَخْبَرَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «مَا زِلْتُ مَظْلُومًا مُنْذُ قُبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا»^٧.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَانِيُّ^٨ وَ عَبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ

«الثَّقَفِيُّ، يَكُنَى أَبَا بَحْرٍ، وَ قِيلَ: أَبَا حَاتِمٍ. وُلِدَ زَمَنَ عُمَرَ، وَ قِيلَ: سَنَةُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، وَ قِيلَ: هُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وُلِدَ بِالْبَصْرَةِ. وَ لَهُ أَحَادِيثُ. تَوَفَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَ لَهُ عَقَبٌ؛ قِيلَ: بَعْدَ الثَّمَانِينَ، وَ قِيلَ: إِنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٩٦ هـ، وَ قِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ١٤١، الرِّقْمُ ٣٠٦٧؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٣٦، ص ٧، الرِّقْمُ ٣٩٧٦؛ تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ، ص ٢١٢، الرِّقْمُ ٣٤٤.

١. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَحَدٌ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَحَدٌ بِهَذَا الْأَمْرِ أَوْلَى مِنِّي».

٢. الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، ج ٣، ص ٤٢ وَ ١٥٠؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢٨، ص ٣٧٢ نَقْلًا عَنْ الْغَارَاتِ.

٣. فِي «د، ص»: - «بَنُ سَعِيدٍ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «أَخْبَرَنِي».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ بَنُ أَبِي شَيْبَةَ». وَ فِي «ب، ج، ص، ف»: «عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ».

٦. فِي «ج، ص، ف» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَطْرٌ» بِالْقَافِ، وَ هُوَ سَهْوٌ. وَ الرَّجُلُ هُوَ فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ أَبُو بَكْرٍ الْمَخْزُومِيُّ. رَاجِعْ: رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢٧٠، الرِّقْمُ ٣٨٩١؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٣، ص ٣١٢، الرِّقْمُ ٤٧٧٣.

٧. الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٥٠، الْمَجْلِسُ ١٢، ح ٦٤ / ٧٢٤؛ وَ ص ٧٢٦، الْمَجْلِسُ ٤٤، ح ١ / ١٥٢٦؛ الْإِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ١٩٠؛ الْمَنَاقِبُ لِابْنِ شَهْرَ أَشُوبَ، ج ٢، ص ١١٥؛ فَضَائِلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ص ٨٥، ح ٨٣؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٩، ص ٣٠٦، وَ ج ١٠، ص ٢٨٦، وَ ج ٢٠، ص ٢٨٣.

٨. فِي التَّلْخِصِ: «الْحَمْدَانِيُّ».

الأسدي قالوا: حَدَّثَنَا عَمْرُو^١ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ نَجَبَةَ قَالَ: بَيْنَا^٢ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْطُبُ وَأَعْرَابِيٌّ يَقُولُ: وَامْظَلِمَتَاهُ! فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَدُنْ» فَدَنَا، فَقَالَ: «لَقَدْ ظَلِمْتُ عَدَدَ الْمَدَرِ وَالْوَبْرِ^٣»^٤.

و فِي حَدِيثِ عَبَادٍ^٥ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَتَخَطَّى، فَنَادَى: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَظْلُومٌ. فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيْحَاكَ، وَأَنَا مَظْلُومٌ، ظَلِمْتُ عَدَدَ الْمَدَرِ وَالْوَبْرِ^٦».

و رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي وَالِدِي أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقُمْ مَرَّةً عَلَى الْمِنْبَرِ إِلَّا وَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ: «مَا زِلْتُ مَظْلُومًا مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ نَبِيَّهِ»^٧.

٢٢٤/٣

١. في «ب، د» والمطبوع: «عمر»، وهو سهو. والرجل هو عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرمز الحداد مولى بني عجل. رجال النجاشي، ص ٢٩٠، الرقم ٧٧٧؛ رجال الطوسي، ص ١٤١، الرقم ١٥٠٨.

٢. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع: «بينما».

٣. «المَدَر»: الطين المتماسك. و «الْوَبْر»: هو للإبل ونحوه كالصوف للغنم. النهاية، ج ٤، ص ٣٠٩ (مدر)؛ وج ٥، ص ١٤٥ (وبر).

٤. الغارات، ج ٢، ص ٤٨٨؛ الجمل، ص ١٢٤؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١١٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ١٠٦، مع اختلاف يسير.

٥. في «ج، ص» والتلخيص: «عبادة». وفي المطبوع: - «عباد».

٦. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ١٠٦؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٧٣.

٧. في «د» والمطبوع: «منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله». وما أثبتناه مطابق لسائر النسخ والتلخيص.

و ورد الحديث باختلاف في الألفاظ في كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٦٣، و ٧٥٠ و ٨٨٣؛ الجمل، ص ١٢٣، ص ١٧١؛ تقريب المعارف، ص ٢٣٧ و ٣٢٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٢٦ (وفيه عن عبد الله بن شريك عن أبيه أنه عليه السلام قال ذلك على المنبر يوم الجمعة)؛ مناقب آل أبي

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَبَّادُ^١ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو
الْجَحَافِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي ذَرٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ -
و هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ^٢، وَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي أَمَامَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، أَلَا
تُحَدِّثُنِي بِأَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْكَ؟ فَوَلَّى اللَّهُ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَحَبَّهُمْ إِلَيْكَ^٣ أَحَبُّهُمْ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. فَقَالَ: أَجَلٌ، وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ أَحَبَّهُمْ إِلَيَّ لَأَحَبُّهُمْ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ هُوَ هَذَا الشَّيْخُ الْمَظْلُومُ الْمُضْطَهَّدُ^٤ حَقُّهُ^٥.
وَ قَدْ رَوَى مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْتَنُو
لِلْخُصُومَةِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ^٦ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٧.

-
- «طالب، ج ٢، ص ١١٥) وفيه عن إبراهيم الثقفي، عن عثمان بن أبي شيبة و الفضل بن دكين
بإسنادهما عن علي عليه السلام، و في موضع آخر من نفس الصفحة رواه عن أبي نعيم بإسناده
عن حريث، و الظاهر أن فيه سهواً و الصحيح: «عمر بن حريث»، و العبارة نفس ما في المتن؛
الاحتجاج، ج ١، ص ١٩٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٣٠٦؛ ج ٢٠،
ص ٢٨٣) (و قد ذكره في الحكم المنسوبة إليه عليه السلام).
١. أي عبّاد بن يعقوب الأسدي، أحد من يروي الثقفي عنهم. و في المطبوع: «عبّاد» بدل «العبّاد».
و في التلخيص: «القنّاد».
٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «في المسجد الأعظم».
٣. في التلخيص: «أحب الناس إليك».
٤. ضَهْدُهُ يَضْهَدُهُ و اضْطَهْدُهُ: ظَلَمَهُ وَ قَهَرَهُ. لسان العرب، ج ٢، ص ٧٣ (ضهد).
٥. ذخيرة الحفاظ، ج ٢، ص ١١٩٩، ح ٢٥٦٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٦٥، الرقم
٤٩٣٣؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١١٦؛ المناقب للخوارزمي، ص ٦٩؛ ينابيع المودة، ج ٢،
ص ١٥٢؛ ذخائر العقبى، ج ١، ص ٢٨٦؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ١٠٢، مع اختلاف يسير.
٦. في «ب، ج، ص، ف»: «+ تعالى».
٧. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٤٥٨، ح ٣٧٤٧، و ص ١٧٦٩، ح ٤٤٦٧؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٣٢٣،
ح ٣٠٣٣ / ٣٤؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٤١٩، ح ٣٤٥٦؛ المصنّف لابن أبي شيبة،
ج ٦، ص ٤٣٧، ح ٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ١٧٠، مع اختلاف يسير.

و قوله عليه السلام: «يا عَجَباً، بَيْنَا^١ هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لَأَخْرَبَعَدَ وَفَاتِهِ^٢ مشهورٌ.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي^٣ عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ، عَنْ أَبِي الْجَحَافِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا لَمْ يَخْتَلِطْ^٤؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: مَرِضَ أَبُو ذَرٍّ مَرَضًا شَدِيدًا، فَأَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ: «لَوْ أَوْصَيْتَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ أَجْمَلَ^٥ مِنْ وَصِيَّتِكَ إِلَى عَلِيٍّ». فَقَالَ: قَدْ وَ اللَّهِ أَوْصَيْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا^٦.

و رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ الْكِنَانِيُّ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «أَنْ بُرِيدَةَ كَانَ غَائِبًا بِالشَّامِ، فَقَدِمَ وَ قَدْ بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ، فَأَتَاهُ فِي مَجْلِسِهِ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ^٩، هَلْ نَسِيتَ تَسْلِيمَنَا عَلَى عَلِيٍّ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجِبَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: يَا بُرِيدَةُ، إِنَّكَ غِيبَتْ وَ شَهِدْنَا، وَ إِنْ

٢٢٥/٣

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بينما».

٢. معاني الأخبار، ص ٣٦١، ح ١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٥١، ح ١٢؛ نهج البلاغة، ص ٤٨، الخطبة ٣؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٠٥؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٩٢.

٣. في «د» و المطبوع: «حدثنا».

٤. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «لو يخلط»، و هو سهو.

٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «أحمل»، و هو سهو.

٦. هكذا في النسخ. و جاء قوله: «أمر المؤمنين حقاً» في التلخيص مرة واحدة. و في المطبوع: «أوصيت إلى أمير المؤمنين حقاً أمير المؤمنين».

٧. اليقين، ص ١٤٣ و ١٤٥؛ الطرائف، ج ١، ص ٢٤؛ كشف الغمة، ج ١، ص ٣٤٤، مع اختلاف يسير.

٨. في التلخيص: - «عن آبائه عليهم السلام».

٩. في «ج، د، ف»: «يا با بكر».

اللَّهُ يُحْدِثُ الْأَمْرَ بَعْدَ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ النَّبُوَّةَ^١ وَالْمُلْكَ^٢.
و قد رُوِيَ خِطَابُ بَرْيَدَةَ لِأَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْمَعْنَى، فِي الْأَفَاطِ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْ طُرُقٍ
كَثِيرَةٍ^٣.

و قد رُوِيَ أَيْضاً - مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَ بِالْأَفَاطِ مُتَقَارِبَةِ الْمَعَانِي - خِطَابُ سَلْمَانَ
الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْقَوْمِ، وَ إِنْكَارُهُ مَا فَعَلُوهُ، وَ قَوْلُهُ: «أَصَبْتُمْ وَ أَخْطَأْتُمْ: أَصَبْتُمْ
سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ، وَ أَخْطَأْتُمْ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ»^٤.

و قَوْلُهُ: «مَا أَدْرِي أُنْسَيْتُمْ، أَمْ تَنَاسَيْتُمْ؛ أَمْ جَهَلْتُمْ، أَمْ تَجَاهَلْتُمْ؟»^٥.
و قَوْلُهُ^٦: «وَ اللَّهُ، لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي أُعِزُّ^٧ لِلَّهِ دِيناً وَ^٨ أَمْنَعُ^٩ لِلَّهِ ضَيْماً^{١٠}، لَضَرَبْتُ
بَسِيفِي قُدَمَاءَ قُدَمَاءَ»^{١١}.

و لَمْ نَذْكُرْ أَسَانِيدَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ طُرُقَهَا وَ الْأَفَاطِهَا^{١٢} لِطَوْلِ ذَلِكَ، وَ مَنْ أَرَادَهُ
أَخَذَهُ مِنْ مِظَانِهِ.

١. هكذا في التلخيص والمصادر. وفي النسخ والمطبوع: «و الخلافة».
٢. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٥٣؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٥٣ - ٥٤.
٣. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ١٦٦؛ الأصول الستة عشر، ص ٢٦٨؛ إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٣٢٦.
٤. في «ب، ج، ص، ف»: - «و».
٥. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ٥٩٥، ح ٤؛ السقيفة و فدك، ص ٤٣؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٨٥؛ كشف المحجّة، ص ٢٤٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٨٦، ح ٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٤٩، مع اختلاف يسير.
٦. الاحتجاج، ج ١، ص ١١١؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٧٥.
٧. في «ب، ج، ص، ف»: - «و قوله». ٨. في التلخيص: «أَغْيَر».
٩. في التلخيص: «أَوْ».
١٠. الضّيم: الظلم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٣ (ضيم).
١١. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ٥٩٢، ح ٤، و ص ١٦٦، ح ٤٨؛ غرر الأخبار، ص ٢٧٩، مع اختلاف يسير.
١٢. في التلخيص: - «و ألفاظها».

و هذا الخِلاف من سَلَمَانَ و بُرَيْدَةَ لَا يَنْفَعُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: رَضِيَ سَلَمَانٌ بَعْدَهُ
و تَوَلَّى الْوِلَايَاتِ، وَ أَمْسَكَ بُرَيْدَةُ و سَلَّمَ وَ بَايَعَ؛ لِأَنَّ تَصْرِيحَهُمَا^١ بِسَبَبِ
الْخِلافِ يَقْتَضِي أَنَّ الرِّضَا لَا يَقَعُ مِنْهُمَا أَبَدًا، وَ أَنَّهُمَا وَ إِنْ كَانَا كَافَيْنِ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْإِنْكَارِ - لَفَقْدِ النَّصَارِ^٢ وَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ - فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ مُنْكَرَةٌ؛
وَ^٣ لَكِنْ لَيْسَ لِمُضْطَرِّ^٤ اخْتِيَارٌ.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجَمَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
حُرَيْثٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْجَمَانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ فِيمَا عَهَدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ^٥: أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ
مِنْ بَعْدِي»^٦.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو الْبَجَلِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ^٨ بَشِيرٍ
الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ^٩ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ^{١٠}، عَنْ عَلِيٍّ

٢٢٦/٣

١. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «تصريحهم».

٢. في «ج، ص» و التلخيص: «الأنصار».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «و».

٤. في التلخيص: «للمضطر».

٥. في «ب، ج، ص، ف» - «الأمي».

٦. في «ج» - «من».

٧. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٤٦٧٦، و ص ١٥٣، ح ٤٦٨٦؛ مسند البزار،

ج ٣، ص ٩٢، ح ١٦٩؛ دلائل النبوة، ج ٦، ص ٤٤٠؛ البداية و النهاية، ج ٦، ص ٢١٨، و ج ٧،

ص ٣٢٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ١٠٧، و ج ٢٠، ص ٣٢٦؛ كنز العمال،

ج ١١، ص ٦١٧، ح ٣٢٩٩٧؛ ذخيرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٩٤٣، ح ٤٤٥٩؛ مجمع الزوائد، ج ٩،

ص ١٨٩، ح ١٤٧٨٣؛ سبل الهدى، ج ١٠، ص ١٥٠، مع اختلاف يسير.

٨. في «ب، ج، ص، ف» - «عن» بدل «بن».

٩. في التلخيص: «بن ثابت».

١٠. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «الأزدی».

عليه السلام قال: «لَأَنْ أَخْرَجَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَتَخَطَّفَنِي الطَّيْرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ؛ قَالَ لِي: يَا عَلِيُّ، سَتَعْدُرُ بِكَ الْأُمَّةُ بَعْدِي»^١.

و رَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «بَايَعَ النَّاسَ - وَ اللَّهِ»^٢ - أبا بَكْرٍ وَأَنَا أَوَّلِي بِهِمْ مِنْ بَقَمِيصِي هَذَا، فَكَطَمْتُ غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي، وَ أَلْزَقْتُ كُلَّكُلِّي^٣ بِالْأَرْضِ. ثُمَّ إِنَّ أبا بَكْرٍ هَلَكَ وَاسْتَخْلَفَ عُمَرُ، وَ قَدْ - وَ اللَّهِ - عَلِمَ أَنِّي أَوْلَى بِالنَّاسِ مِنْ بَقَمِيصِي هَذَا، فَكَطَمْتُ غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي^٤. ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ هَلَكَ، وَجَعَلَهَا شُورَى، وَجَعَلَنِي فِيهِمْ^٥ سَادَسَ سِتَّةِ كَسَمِهِمُ الْجَدَّةُ، فَقَالَ: أَقْتُلُوا الْأَقْلَّ، فَكَطَمْتُ غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي^٦، وَ أَلْزَقْتُ كُلَّكُلِّي بِالْأَرْضِ؛ حَتَّى مَا وَجَدْتُ إِلَّا الْقِتَالَ أَوْ الْكُفْرَ بِاللَّهِ»^٧.

و قوله عليه السلام: «حَتَّى مَا وَجَدْتُ إِلَّا الْقِتَالَ أَوْ الْكُفْرَ بِاللَّهِ» مُنْهَبًا بِذَلِكَ^٩ عَلَى

١. فضائل الصحابة، ج ١، ص ٣٧٧، الرقم ٤١٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٢٥٩، الرقم ٧٥٥٨.

٢. في التلخيص: «بايع و الله الناس».

٣. لَزَقْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: كَلَصَقْتُ، وَ أَلْزَقْتُ كَأَلَصَقْتَهُ. وَ الْكُلُّكُلُّ: الصَّدْر. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٢٩ (لَزَقَ)؛ كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٥، ص ٢٧٩ (كُلَل).

٤. فِي «ص»: «+ وَ أَلْزَقْتُ كُلَّكُلِّي بِالْأَرْضِ».

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فِيهَا».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَمْر رَبِّي».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوْ الْكُفْرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ».

٨. الْأَمْثَالِي لِلْمُفِيدِ، ص ١٥٣ - ١٥٤، الْمَجْلِس ١٩، ح ٥؛ تَقْرِيبُ الْمَعَارِفِ، ص ٢٤١؛ حَلِيَّةُ الْأَنْبَارِ، ج ٢، ص ٣٠١ - ٣٠٢؛ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، ج ٣، ص ١٥٠؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ٤٥٧، الرقم ٤٩٣٣، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- بِذَلِكَ».

سبب قتاله لطلحة والزبير ومعاوية، وكفه عمن تقدم؛ لأنه لما وجد الأعوان والنصارى^١ لزمه الأمر، وتعين عليه فرض القتال والدفاع، حتى لم يجد^٢ إلا القتال أو الخلاف^٣ لله. وفي الحال الأولى كان معذوراً؛ لفقد الأعوان والنصارى^٤.

٢٢٧/٣

وقد روى جميع أهل السير أن أمير المؤمنين عليه السلام والعباس لما تنازعا في الميراث، وتخاصما إلى عُمَرَ، قال عُمَرُ: مَنْ يُعَذِّرُنِي مِنْ هَذَيْنِ؟ وَلِي أَبُو بَكْرٍ فَقالا: «عَقَّ وَظَلَمَ»^٥ واللّه يعلم أنه كان براً تقياً، ثم وليت فقالا: «عَقَّ وَظَلَمَ»^٦. وهذا الكلام من أوضح دليل على أن تظلمه عليه السلام من القوم كان ظاهراً لهم وغير خافٍ عليهم، وإنما كانوا يُجامِلُونَهُ ويُجامِلُهُمْ.

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ^٧ فِي كِتَابِ الْجَمَلِ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «والأنصار».

٢. في المطبوع والحجري: «لا يجد».

٣. في المطبوع: «والخلاف».

٤. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «والنصارى».

٥. هكذا في النسخ والمطبوع. وفي التلخيص: «لا عَقَّ وَظَلَمَ»، وهو تحريف.

٦. البداية والنهاية، ج ٤، ص ٢٠٣؛ إمتاع الأسماع، ج ١٣، ص ١٥٧؛ سبل الهدى، ج ١٢،

ص ٣٧٣، مع اختلاف؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٧٦، و ج ٢٩، ص ٦٣١، ح ٤٦.

٧. محمد بن عمر بن واقد، يكنى أبا عبد الله الواقدي، مولى لبني سهم من أسلم، وكان قد تحول من المدينة فنزل بغداد، وولي القضاء لعبد الله بن هارون بعسكر المهدي أربع سنين، وكان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح، وباختلاف الناس في الحديث والأحكام واجتماعهم على ما اجتمعوا عليه. توفي في سنة ٢٠٧هـ وله ٧٨ سنة ودفن في مقابر الخيزران. ومن كتبه: التاريخ والمغازي، أخبار مكة، الطبقات، فتوح الشام، فتوح العراق، الجمل. وكتاب الجمل من الكتب المفقودة؛ ولكن ابن أبي الحديد ينقل عنه كثيراً في شرحه على نهج البلاغة. وكذلك الشيخ المفيد في كتاب الجمل. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٤٩٣، الرقم ١٤٤٨؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٤٤؛ الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ٢٣٩، الرقم ١٧٦٧.

بِوَيْعِ خَطْبِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ وَ بَاطِلٌ، وَ لِكُلِّ أَهْلٍ؛ لَنْ أَمِرٌ الْبَاطِلُ لَقْدِيمًا فَعَلَّ، وَ لَنْ قَلَّ الْحَقُّ لَرُبُّمَا وَ لَعَلَّ، وَ لَقَلَّمَا أَدَبَرِ شَيْءٍ فَأَقْبَلَ؛ وَ إِنِّي لِأَخْشَى أَنْ تَكُونُوا فِي فِتْرَةٍ، وَ مَا عَلَيْنَا إِلَّا الْإِجْتِهَادُ. وَ قَدْ كَانَتْ أُمُورٌ مَضَتْ مِثْلُكُمْ فِيهَا مِثْلَةٌ كَانَتْ عَلَيْكُمْ، مَا كُنْتُمْ عِنْدِي فِيهَا بِمَحْمُودِينَ^٢. أَمَا وَ اللَّهُ، إِنِّي لَوْ أَشَاءُ لَقُلْتُ، عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ؛ سَبَقَ الرُّجُلَانِ، وَ قَامَ الثَّالِثُ كَالْغَرَابِ؛ هِمَّتُهُ بَطْنُهُ، يَا^٣ وَيْلَهُ! لَوْ قُصَّ جَنَاحُهُ^٤ وَ قُطِعَ رَأْسُهُ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ» فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ بَعْدَ هَذَا^٥. وَ قَدْ رَوَى هَذِهِ الْخُطْبَةَ غَيْرُ الْوَاقِدِيِّ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ^٦ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلَّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى»^٧ معروف.

١. أَمِرٌ - كَفَرَجَ - أَمْرًا وَ أَمْرَةً: كَثُرَ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ٨ (أمر).
٢. وَ جَاءَ فِي الْكَافِي بِدَلِّ قَوْلِهِ: «وَ إِنِّي لِأَخْشَى أَنْ تَكُونُوا...» إِلَى قَوْلِهِ: «فِيهَا بِمَحْمُودِينَ» مَا يَلِي: «وَ لَنْ رُدَّ عَلَيْكُمْ أَمْرُكُمْ أَنْتُمْ سُعْدَاءُ، وَ مَا عَلَيَّ إِلَّا الْجُهْدُ، وَ إِنِّي لِأَخْشَى أَنْ تَكُونُوا عَلَى فِتْرَةٍ مِثْلُكُمْ عَنِّي مِثْلَةٌ كُنْتُمْ فِيهَا عِنْدِي غَيْرَ مَحْمُودِي الرَّأْيِ».
٣. فِي التَّلْخِصِ وَ الْكَافِي: - «يَا».
٤. فِي التَّلْخِصِ وَ الْكَافِي: «جَنَاحَاهُ».
٥. الْكَافِي، ج ١٥، ص ١٧١ - ١٧٢، ضَمِنَ ح ١٤٨٣٨ (ج ٨، ص ٦٨، ح ٢٣، ط. الْإِسْلَامِيَّةُ): الْإِرْشَادُ لِلْمُفِيدِ، ج ١، ص ٢٤٠. وَ رَوَى الشَّرِيفُ الرِّضِيُّ مُخْتَارَ هَذِهِ الْخُطْبَةِ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (صَبْحِي الصَّالِحِ)، ص ٥٧ - ٥٨، الْخُطْبَةُ ١٦. وَ قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ فِي شَرْحِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ (ج ١، ص ٢٥٧) مُعَلِّقًا عَلَيْهَا: «هَذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ جَلَائِلِ خُطْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مِنْ مَشْهُورَاتِهَا، رَوَاهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَ فِيهَا زِيَادَاتٌ حَذَفَهَا الرِّضِيُّ إِمَّا اخْتِصَارًا وَ إِمَّا خَوْفًا مِنْ إِحْشَاشِ السَّامِعِينَ» قَالَ: «وَ قَدْ ذَكَرَهَا شَيْخُنَا أَبُو عِثْمَانَ عَلِيُّ وَ جِهَهَا» وَ قَالَ: «إِنَّهَا أَوَّلُ خُطْبَةٍ خُطِبَهَا فِي خِلَافَتِهِ».
٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ هُوَ يَعْلَمُ».
٧. هَذَا مَقْطَعٌ مِنْ بَدَايَةِ الْخُطْبَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالشَّقِيقِيَّةِ. عُلِّلَ الشَّرَائِعُ، ج ١، ص ١٥٠، ح ١٢: مُعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٣٦١، ح ١: نَهْجُ الْبَلَاغَةِ (صَبْحِي الصَّالِحِ)، ص ٤٨، الْخُطْبَةُ ٣: الْإِرْشَادُ، ج ١، ص ٢٨٧: الْجَمَلُ لِلْمُفِيدِ، ص ١٢٦ وَ ١٧١: الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٧٢، الْمَجْلِسُ ١٣، ح ٥٤.

والذي ذكرناه قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ، وَلَوْ تَقَصَّيْنَا جَمِيعَ مَا رُويَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَعَنْ أَهْلِهِ^١ وَوَلَدِهِ وَشِيعَتِهِ لَمْ يَتَسَّعْ لَهُ حَجْمُ جَمِيعِ كِتَابِنَا^٢، وَفِي بَعْضِ مَا
ذَكَرْنَاهُ أَوْضَحُ دَلَالَةٍ^٣ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَزَلْ^٤ وَأَنَّهُ كَانَ مُسْتَمِرًّا، وَأَنَّ الرِّضَا لَمْ
يَحْصُلْ^٥ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ كُلُّهَا^٦ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَلَا يُرْجَعُ بِمِثْلِهَا عَنِ الْمَعْلُومِ،
وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى حَدِّ ظُهُورِهِ فِي الْأَوَّلِ^٧، وَلَمْ يَرَوْهَا أَيْضًا إِلَّا
مُتَعَصِّبٌ غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِأَمَانَتِهِ.

قُلْنَا: أَمَّا هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّفْصِيلِ أَخْبَارَ أَحَادٍ^٨، فَمَعْنَاهَا قَدْ رَوَاهُ
عَدَدٌ كَثِيرٌ وَجَمٌّ غَفِيرٌ، فَصَارَ الْمَعْنَى مُتَوَاتِرًا بِهِ^٩، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ وَالتَّفْصِيلُ يَرْجَعُ
إِلَى الْآحَادِ. وَلَا نَعْمَلُ إِلَّا عَلَى اقْتِرَاحِكُمْ فِي أَنَّهَا أَحَادٌ^{١٠}؛ أَلَيْسَ^{١١} يَجِبُ أَنْ تَكُونَ
مَانِعَةً مِنَ الْقَطْعِ عَلَى ارْتِفَاعِ التَّكْيِيرِ وَادِّعَاءِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْخِلَافَ قَدْ زَالَ وَارْتَفَعَ؟ لِأَنَّهُ
لَا يُمْكِنُ مَعَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَهِيَ تَوْجِبُ الظَّنَّ - إِنْ لَمْ تَوْجِبِ الْعِلْمَ - أَنْ يَدَّعَى الْعِلْمُ
بِزَوَالِ الْخِلَافِ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف» - «أَهْلُهُ وَ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف» - «أَهْلُهُ وَ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف» - «وَأَوْضَحُ الدَّلَالَةِ».

٤. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «د» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «لَمْ يَقَعْ».

٥. فِي «د» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «كُلُّهَا». وَفِي التَّلْخِصِ: «جَمِيعُ مَا رَوَيْتُمُوهُ».

٦. أَيُّ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَيُّ بَدَايَةِ الْبَيْعَةِ لِأَبِي بَكْرٍ.

٧. فِي «ب، ج، ص، ف» - «عَلَى التَّفْصِيلِ أَحَادًا».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف» - «بِهِ».

٩. فِي التَّلْخِصِ: «ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا عَلَى اقْتِرَاحِكُمْ أَنَّهَا أَحَادٌ» بَدَلُ «وَلَا نَعْمَلُ إِلَّا عَلَى اقْتِرَاحِكُمْ فِي
أَنَّهَا أَحَادٌ».

١٠. فِي «د» وَالتَّلْخِصِ: «لَيْسَ» بَدَلُ «أَلَيْسَ».

فَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: «إِنَّا لَا نَرْجِعُ بِهَا عَنِ الْمَعْلُومِ» فَأَيُّ مَعْلُومٍ هَاهُنَا رَجَعْنَا بِهِذِهِ الْأَخْبَارِ عَنْهُ؟ فَإِنْ ذَكَرَ^١ الْإِجْمَاعَ أَوْ زَوَالَ الْخِلَافِ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَنْبُتُ إِلَّا مَعَ فَقْدِ مَا هُوَ أَوْعَفُّ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَزَوَالُ الْخِلَافِ^٢ لَا يَكُونُ مَعْلُومًا مَعَ وَجْدَانِنَا^٣ رَوَايَةً وَارِدَةً بِهِ؛ وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الرِّضَا وَالْإِجْمَاعِ بِالْكَفِّ عَنِ النَّكْبَرِ وَزَوَالِ الْخِلَافِ، وَإِذَا كَانَ الْخِلَافُ وَالنَّكْبَرُ مَرُويَيْنِ - مِنْ جِهَةٍ ضَعِيفَةٍ أَوْ قَوِيَةٍ - كَيْفَ يَقْطَعُ عَلَى ارْتِفَاعِهِمَا وَزَوَالِهِمَا؟

فَأَمَّا الْقَدْحُ فِي رَوَاةٍ^٥ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنْ أَكْثَرَ مَا رَوَيْنَاهُ هَاهُنَا وَارِدٌ مِنْ طُرُقِ الْعَامَّةِ، وَمُسْنَدٌ إِلَى مَنْ لَا يَتَّبِعُونَهُ وَلَا يَجَرِّحُونَهُ، وَمَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ عَلِمَهُ. ثُمَّ لَيْسَ يَقْنَعُ^٦ فِي جَرِّحِ الرُّوَاةِ بِمَحْضِ الدَّعْوَى، دُونَ أَنْ يُشَارَ إِلَى أُمُورٍ مَعْرُوفَةٍ وَأَسْبَابٍ ظَاهِرَةٍ؛ وَإِذَا رَوَى الْخَبَرُ مَنْ ظَاهَرَهُ الْعَدَالَةُ وَالتَّدِينُ، لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْقَدْحِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُوَدِّي إِلَى الشُّكِّ فِي ارْتِفَاعِ كُلِّ خِلَافٍ.

قُلْنَا: إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ فِيمَا تُشِيرُونَ^٧ إِلَيْهِ يَجْرِي مَجْرَى مَا نَتَكَلَّمُ^٨ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى انْتِفَائِهِ؛ وَكَيْفَ يَقْطَعُ عَلَى انْتِفَاءِ أَمْرٍ وَهُوَ مَرُويٌّ

١. في التلخيص: «فإن أراد».

٢. في «ج، ص، ف»: «و زوال الإجماع للخلاف». وفي حاشية «ج، ف» مطابق لما في المتن.

٣. في «د، ب» و حاشية «ف» و المطبوع و الحجري: «وجودنا». و في التلخيص: «وجود».

٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: - «به».

٥. في «د» و المطبوع: «في رواية». و في التلخيص: «في الرواة» بدل «في رواية ما ذكرناه من الأخبار».

٦. في «د، ص، ف»: «ليس نقنع».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «يسندون».

٨. في «د» و المطبوع: «يتكلم».

منقول؟ وإنما يَقْطَعُ^١ على ذلك في المَوْضِعِ الذي لا يوجَدُ فيه نَقْلُ الخِلافِ^٢ ولا رواية التَّكْيِيرِ.

فإن قيل: الشيء إذا كان مما يَجِبُ ظهوره إذا كان، فإنما نَسْتَدِلُّ^٣ بانتفاء ظهوره على انتفائه، ولا يُحْتَاجُ^٤ إلى أكثر من ذلك؛ ولهذا نقول: لو كان القرآن عورِضَ^٥ لَوَجِبَ أن تَظْهَرَ مُعَارَضَتُهُ^٦ على حَدِّ ظهور القرآن، فإذا لم نَجِدْها ظاهرة قَطَعْنَا على انتفائها، ولو رَوَى لنا راوٍ من طريق^٧ الأحاد أن مُعَارَضَتَهُ وَقَعَتْ لَمْ نَلْتَفِتْ^٨ إلى روايته؛ وهذه سَبِيلُ ما تَدْعُوهُ^٩ مِنَ التَّكْيِيرِ الذي لَمْ يَثْبُتْ وَلَمْ يَظْهَرْ.

قُلْنَا: قد شَرَطْتَ شَرْطاً كَانَ يَنْبَغِي أن تُرَاعِيَهُ، وَتُوجِدَنَاهُ^{١٠} فيما اِخْتَلَفْنَا فيه؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ: إن كُلَّ أمرٍ لو كان لَوَجِبَ ظهوره، متى لَمْ يَظْهَرْ يَجِبُ القَطْعُ على انتفائه. وهذا صَحِيحٌ، وَبِه تَبْطُلُ مُعَارَضَةُ^{١١} القرآن على ما ذَكَرْتَ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ فِي أَنهَا «لَوْ كَانَتْ لَوَجِبَ ظهورُها» واضحٌ، وعليه يَبْتَنِي^{١٢} الكلام، وَلَيْسَ هذا موجوداً في التَّكْيِيرِ على أصحاب الاختيار؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ على أن تَدُلَّ على^{١٣} أن تَكْيِيرَهُمْ يَجِبُ ظهوره لو كان،

١. في التلخيص: «نقطع».

٢. في «د»: «لخلاف». وفي التلخيص: «بخلاف».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فإنما يُستدل».

٤. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «ولا نحتاج».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «قد عورِض». ٦. في «د»: «أن يظهر معارضيه».

٧. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «طريق».

٨. في «ب» والمطبوع والتلخيص: «لم يلتفت».

٩. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «يدعونه».

١٠. في «د» والتلخيص: «ولو وجدناه». ١١. في التلخيص: «معارضته».

١٢. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: «يُبنى».

١٣. في «د» والمطبوع والحجري: - «على».

وَأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَيْهِ دَاعٍ إِلَى إِظْهَارِهِ؛ بَلِ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ عَلَى مَالِكِ الْحَلِّ
وَالْعَقْدِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّفْعِ وَالضَّرَرِ - الَّذِي قَدْ مَالَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ، وَرَضِيَ
بِإِمَامَتِهِ أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ - يَجِبُ طَيْبُهُ وَسِتْرُهُ، وَلَا يَجِبُ إِذَاعَتُهُ وَنَشْرُهُ^١،
وَالدَّوَاعِي كُلُّهَا مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى إِخْفَائِهِ وَتَرْكِ إِعْلَانِهِ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ؟
وَلَوْ جَوَّزْنَا فِي الْمُعَارَضَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمُورِ أَنْ يَكُونَ وَلَا تَدْعُو الدَّوَاعِي إِلَى
إِظْهَارِهِ، بَلِ إِلَى طَيْبِهِ وَسِتْرِهِ، لَمْ نَقْطَعْ^٢ عَلَى انْتِفَائِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لِلْكُلِّ
وَيَنْقُلَهُ الْجَمِيعُ؛ وَلَكُنَّا مَتَى وَجَدْنَا أَيْسَرَ رَوَايَةٍ فِي ذَلِكَ، نَمْتَنِعُ^٣ لِأَجْلِهَا مِنَ الْقَطْعِ
عَلَى انْتِفَاءِ ذَلِكَ الْأَمْرِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

وَسُنْشِبُ الْكَلَامَ فِي السَّبَبِ الْمَانِعِ مِنْ إِظْهَارِ الْخِلَافِ وَإِعْلَانِ النَّكِيرِ،
وَنَقْصَاهُ^٤ فِيمَا يَأْتِي مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.^٥

[البحث الثاني: نفي كون ارتفاع النكير ناشئاً عن الرضا]

فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي الَّذِي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ وَشَرْحِهِ^٦، وَهُوَ الْمُتَضَمُّنُ لِتَسْلِيمِ^٧ مَا
يَدَّعُوْنَهُ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ وَانْقَطَعَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ارْتِفَاعُهُ عَنْ رِضَا وَإِجْمَاعٍ؛
فَنَحْنُ نَذْكُرُهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْكَلَامَ^٨؛ لِأَنَّ الَّذِي نَحْكِيهِ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ
الْكِتَابِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَمَنْ تَأَمَّلَ جُمْلَةً مَا أَوْزَدَنَا عِلْمَ دُخُولِ الْكَلَامِ عَلَى مَا أَوْزَدَهُ

١. في «ب، ج، ص، ف» - «و لا يجب إذاعته ونشره».

٢. في التلخيص: «لم يجب القطع».

٣. هكذا في «د». وفي المطبوع: «نمنع». وفي التلخيص: «يمنع». وفي «ب، ج، ص، ف»: «لم نمنع».

٤. في «ب، ج، د، ص»: «نقصناه».

٥. يأتي في ص ١٦٣ وما بعدها.

٦. راجع: ص ١٣٥.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «تسليم».

٨. يأتي في ص ١٦٣ وما بعدها.

صاحبُ الكتابِ في الفصلِ الذي حَكَيْنَاهُ^١ فيها؛ فَإِنَّهَا مُزِيلَةٌ لِمَا تَضَمَّنَتْ مِنْ شُبْهَةٍ. فَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِلَّا رَاضٍ بِإِمَامَتِهِ أَوْ كَافٌّ عَنِ النَّكِيرِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ^٢، وَأَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ وَلَمْ يَنْقُطَعْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتِمْرَارُهُ فِي الظُّهُورِ بِحَسَبِ ابْتِدَائِهِ^٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ كُلَّ مَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ الْخِلَافُ فَإِنَّهُ ثَبَّتَ عَنْهُ قَوْلًا وَفِعْلًا الرِّضَا وَالْبَيْعَةُ^٤» فَقَدْ بَيَّنَّا وَسَنَّبْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ، وَأَنَّ الَّذِي عُمِدَتْهُ عَلَيْهِ - مِنَ الْكَفِّ عَنِ النِّزَاعِ وَالْإِمْسَاكِ عَنِ النَّكِيرِ - لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَلَى الرِّضَا^٥؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَنْ أَسْبَابٍ مُلْجِئَةٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يُدْعَى مِنْ وِلَايَةٍ مَنْ تَوَلَّى مِنْ قِبَلِ الْقَوْمِ مِمَّنْ يُدْعَى أَنَّهُ كَانَ مُقِيمًا عَلَى خِلَافِهِمْ وَمُنْكَرًا لِأَمْرِهِمْ.

٢٣١/٣

فَأَمَّا بِنَاوُهُ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي، وَأَنَّهُ لَمَّا ظَهَرَ فِي الثَّانِي مِنَ الرِّضَا وَالْإِنْقِيَادِ لِطَوْلِ الْأَيَّامِ وَتَمَادِيهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ فِي الْأَوَّلِ، جَازَ أَنْ يُجْعَلَ أَصْلًا لَهُ: فَالْكَلَامُ عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُسْتَمَرٌّ فِي الثَّانِي بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ خِلَافَ مَنْ حَكَيْنَا خِلَافَهُ، وَرَوَيْنَا عَنْهُ مَا رَوَيْنَا، هُوَ خِلَافٌ فِي الْعَقْدَيْنِ جَمِيعًا. ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا ارْتِفَاعَ الْخِلَافِ - عَلَى مَا اقْتَرَحَ - لَكَانَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا إِذَا بَيَّنَّا مَا أَحْجَجَ إِلَيْهِ وَالْجَأَ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «حَكَيْنَاهُ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ١٣٥ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَأَسْتَمَرَّ لَا كَاسْتِمْرَارِهِ فِي الظُّهُورِ بِحَسَبِ ابْتِدَائِهِ» بَدَل «ثُمَّ اسْتَمَرَّ وَلَمْ يَنْقُطَعْ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصُ: «الرِّضَا بِالْبَيْعَةِ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ج ٣، ص ٤٢، وَيَأْتِي فِي ص ١٦٣ وَمَا بَعْدَهَا.

[مناقشة ما ذكره القاضي حول مخالفة سعد بن عبادة لإمامة أبي بكر]

فَأَمَّا كَلَامُهُ فِي سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ، وَتَشَكُّكُهُ فِي مَوْتِهِ، وَهَلْ كَانَ مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا: فَمِمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَكُنْ مِنْ سَعْدٍ وَحْدَهُ فَيَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَخِلَافٌ غَيْرِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ مِمَّنْ بَقِيَ وَاسْتَمَرَ خِلَافُهُ^١. عَلَى أَنَّ سَعْدًا لَمَّا مَاتَ لَمْ يَمُتْ وَلَدُهُ وَلَا أَقَارِبُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَؤُلَاءِ امْتَنَعُوا مِنَ السَّيِّعَةِ كَامْتِنَاعِ سَعْدٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ سَعْدًا لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ طَلَبَ الْإِمَامَةَ لِنَفْسِهِ، وَكَانَ مُبْطِلًا فِي ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، فَلَا اعْتِبَارَ بِخِلَافِهِ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْوَلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَصْحَابُهُ فِي دَفْعِ الْأَنْصَارِ عَنِ الْأَمْرِ^٢، لَمْ يَثْبُتْ ثُبُوتًا يَقْتَضِي أَنْ يَقْطَعُوا مَعَهُ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ سَعْدٍ فِي طَلَبِ الْإِمَامَةِ لِنَفْسِهِ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَوَّلُوا فِي صِحَّةِ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَتَسْلِيمِ الْأُمَّةِ، وَلَا إِجْمَاعَ مَعَ خِلَافِ سَعْدٍ وَذَوِيهِ^٣.

وَلَا نَعْمَلُ^٤ إِلَّا عَلَى أَنَّ سَعْدًا كَانَ مُبْطِلًا فِي طَلَبِ الْإِمَامَةِ لِنَفْسِهِ - عَلَى غَايَةِ مَا يُقْتَرَحُ - فَلَيْمَ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ؟ وَهُوَ خَالَفَ فِي أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْإِمَامَةَ تَجُوزُ لِلْأَنْصَارِ؛ وَالأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا بِبَايَعِهِ. وَهَذَانِ خِلَافَانِ لَيْسَ كَوْنُهُ مُبْطِلًا فِي أَحَدِهِمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا فِي الْآخَرِ، وَلَيْسَ

١. الظاهر أنه قد حصل تقديم وتأخير في العبارة. والصحيح: «و خِلَافٌ غَيْرِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْبَابِ - مِمَّنْ بَقِيَ وَاسْتَمَرَ خِلَافَهُ - هُوَ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَأَمَّا».

٣. وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي قَرِشٍ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَنْ ذَلِكَ وَالْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ فِي ص ٦١ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «ب، د»: «و دُونَهُ».

٥. فِي «ص، ف»: «و لَا يَعْتَمَدُ». وَ فِي «ب»: «و لَا يَعْمَلُ».

أَحَدُهُمَا مَبْنِيًّا عَلَى صَاحِبِهِ، فَيَكُونُ فِي إِبْطَالِ الْأَصْلِ إِبْطَالُ الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ تَجُوزُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ، لَا يَمْنَعُ^١ مِنْ جَوَازِهَا لِقُرَيْشٍ؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ^٢ امْتِنَاعُهُ مِنْ بَيْعَةِ قُرَشِيِّ^٣ مَبْنِيًّا عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ تَجُوزُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ^٤؟

فَأَمَّا^٥ قَوْلُهُ: «إِنْ سَعَدَ وَحْدَهُ لَا يَكُونُ مُحِقًّا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ خَرُوجُهُ مِمَّا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ يُؤْثَرُ فِي الْإِجْمَاعِ» فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ اسْتَبْعَدَ أَنْ يَكُونَ سَعْدُ وَحْدَهُ مُحِقًّا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأُمَّةِ؟ وَهَلْ سَعْدُ فِي ذَلِكَ إِلَّا كَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَ جُمْهُورَ الْأُمَّةِ، فَلَا يُعَدُّ الْقَوْلُ إِجْمَاعًا لِمَوْضِعِ خِلَافِهِ؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ خِلَافُ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلًا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَقَوْلُ الْجَمَاعَةِ يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِسَعْدٍ مِنْ وَلَدِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْكِنَايَاتُ عَنِ الْجَمَاعَةِ^٦؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَنْ^٧ يَتَنَاوَلُهُ الْكِنَايَةُ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ «الْمُؤْمِنِينَ»^٨ إِذَا كَانَ اسْمًا مُسْتَعْرِقًا لِجَمِيعِ مَنْ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْإِسْمَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَكُونُ مَجَازًا مَتَى عَبَّرَ بِهِ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَالْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ إِذَا خَرَجَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ^٩ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِسْمُ مُتَنَاوِلًا لِلْبَاقِينَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ مَجَازًا

١. فِي «ب، ف»: «لَا يَمْتَنَعُ». وَفِي «ج، ص»: «لَمْ يَمْتَنَعُ».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «تَجْعَلُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «قُرَيْشٍ».

٤. فِي «ب»: «غَيْرِ قُرَشِيِّ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَأَمَّا».

٦. هَكَذَا فِي النُّسخِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «الْجَمَاعَاتُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا».

٨. فِي «ب، ج، ص»: «الْمُؤْمِنُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ».

٩. فِي «ج، ص»: «الْمُؤْمِنُ» فِي الْمَوْضِعِينَ.

فيهم. وإذا جازَ لصاحبِ الكتابِ أن يُجرِيهَ مجازاً على بعضِ المؤمنينَ، جازَ لغيره أن يُجرِيهَ مجازاً على الواحدِ والاثنينِ.

فأما قوله في سَعْدٍ: «هذا إن صحَّ أنه بقيَ على الخلافِ؛ لأنه لا يمتنعُ أن لا يبايعَ وهو راضٍ» فتشكُّكٌ^١ منه في الضروراتِ؛ لأنَّ خلافَ سَعْدٍ و سُخْطَه و مقامَه على ذلك - معلناً له^٢ مظهرأ - معلومٌ ضرورةً، فأبي وجِهٌ للتشكُّكِ و التلومُ^٣ فيه حتَّى يُقالَ: إن صحَّ فكذاً وكذا؟

و هذه جُمْلَةٌ كافيةٌ تأتي على ما حكَّيناه من كلامه.

قال صاحبُ الكتابِ:

فإن قيل: كيف ادَّعَيْتُم الإجماعَ [على بيعَةِ أبي بكرٍ]^٥ و قد تأخَّرَ عن ذلك أميرُ المؤمنينَ و خالدُ بنُ سَعِيدِ بنِ العاصِ، و ظَهَرَ الخِلافُ عن سلمانَ [و عن الزُّبَيْرِ، و ظَهَرَ عن أبي ذَرٍّ و حُذَيْفَةَ و المِقْدَادِ و عَمَّارِ الانحرافُ عن ذلك]^٦؟
ثم قال:

قيل له: لا أحدٌ^٧ ممَّن ذَكَرْتَه إلَّا و قد بايَعَ و رَضِيَ و ظَهَرَ ذلك عنه^٨.

١. في المطبوع والحجري: «فشكَّ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «له».

٣. تلومٌ في الأمر: تمكَّث و انتظر. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٧ (لوم).

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «كذا».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. ما بين المعقوفين من المغني. و في النسخ والحجري بدله: «و فلان و فلان».

٧. في النسخ والحجري: «ما أحد». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع والمغني.

٨. في المغني: «إلَّا و قد يلزم و رضي ذلك عنه».

فَقَدْ حَصَلَ الإِجْمَاعُ مُسْتَقَرًّا؛ لَأَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنَّ^١ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَقَعَ التَّأَخُّرُ
وَالْتَبَاطُؤُ^٢ مِنْ بَعْضِهِمْ عَنْ بَيْعَتِهِ.
وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ: رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأَخَّرَ عَنْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ
أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، وَقَالَ قَوْمٌ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ.
وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ تَأَخَّرَ لِاسْتِحَاشِهِ مِنْهُمْ؛ مِنْ^٣ حَيْثُ اسْتَبَدَّوْا^٤ بِالْأَمْرِ وَلَمْ
يَتَرَبَّصُوا بِإِبْرَامِ الْعَدَدِ حُضُورَهُ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ أَتَمًّا يَسِيرَةً، وَلَعَلَّهُ^٥ كَانَ
أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَلَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ يَلْتَمِسُ مِنْهُ الْمُبَادَرَةَ، فَيَكُونُ مُخَالِفًا عَلَيْهِ. وَكَيْفَ
يَكُونُ مُخَالِفًا وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ بِقِتَالِ^٦ أَهْلِ الرَّدَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي
أَوَّلِ أَيَّامِهِ^٧؛ وَأُنْكِرَ عَلَى أَبِي سُفْيَانَ قَوْلَهُ: أَرْضَيْتُمْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ أَنْ
يَلِيَ عَلَيْكُمْ تَيْمٌ؟ أُمِدُّ يَدَكَ أَبَايُكَ؛ فَلَا مَلَأْنَهَا عَلَى فُلَانٍ^٨ خِيَلًا وَرَجُلًا،
بَأَن قَال: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ؛ فَطَالَمَا عَشَشْتَ الْإِسْلَامَ»^٩. وَلَوْ كَانَ يُنْكِرُ

١. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: - «أَنَّ».

٢. في المغني: - «والتباطؤ».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «مَنْ».

٤. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «استبدؤوا».

٥. في المغني: «وإنما».

٦. في «د، ص»: «لِقِتَالِ». وفي الحجري على الوجهين.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «فِي أَوَّلِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ».

٨. في المغني: - «عَلَى فُلَانٍ».

٩. الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٢٦؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٥٨؛ الفتوح، ج ٢،

ص ٥٥٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٤٥؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٥٣،

ح ١٤١٤٤، مع اختلاف في الألفاظ.

إمامة أبي بكرٍ لم يَخَفْ أن يُظْهَرَ ذلك كما أظْهَرَهُ أبو سُفْيَانٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي سُفْيَانٍ حَدَّثَانًا^١ وَقَوَعَ الْبَيْعَةُ.

وَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢: أُمِدُّ يَدَكَ أَبَايَعَكَ وَآتِيكَ بِهَذَا الشَّيْخِ مِنْ قُرَيْشٍ - يَعْنِي أَبَا سُفْيَانَ - فَيَقَالُ: إِنَّ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ بَايَعَ ابْنَ عَمِّهِ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ مِنْ قُرَيْشٍ اثْنَانِ^٣، وَالنَّاسُ تَبِيعَ لِقُرَيْشٍ.

فَامْتَنَاعُهُ مَعَ فَضْلِهِ^٤ فِي دِينِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ الْحَقَّ لِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ يَجِدُ أَنْصَارًا؛ كَالْعَبَّاسِ، وَالرُّبَيْرِ، وَأَبِي سُفْيَانَ، وَخَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَسَائِرٍ مَن ذَكَرَهُمُ الْإِمَامِيَّةُ.

وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَأَخُّرُهُ دَلَالَةً عَلَى فَقْدِ الرِّضَا، بَلْ كَانَ رَاضِيًا بِبَيْعَتِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُنْفِذًا لِلْأُمُورِ^٥ فَلَا يُنْكِرُ. وَلَا يَجِبُ بَعْدَ وَقُوعِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ^٦ إِلَّا الرِّضَا بِإِمَامَتِهِ وَالمُعَاذَةُ لَهُ^٧ عِنْدَ الْحَاجَةِ^٨، وَكَانَ ذَلِكَ حَاصِلًا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ تَأَخَّرَ^٩ لاشتغاله بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. يُقَالُ: حَدَّثَانُ الشَّبَابِ، وَحَدَّثَانُ الْأَمْرِ: أَوَّلُهُ وَابْتِدَاؤُهُ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٢٧٩ (حدث).

٢. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَفِي النِّسْخِ وَالمَطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وَهَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٣. فِي «د» وَالمَطْبُوعِ: «أَحَدٌ».

٤. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالمَغْنِيِّ. وَفِي حَاشِيَةِ «ف» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «تَصَلَّبَهُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالمَغْنِيِّ: «يُنْفِذُ الْأُمُورَ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «الصَّحِيحُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالحَجَرِيِّ: «بِالمُعَاذَةِ» بَدَلُ «وِ الْمُعَاذَةِ لَهُ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «عِنْدَ الْحَاجَةِ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَ».

و قد كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ شَبِيهٌ بِالْوَحْشَةِ^١، وَ إِن لَّمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^٢ إِلَّا مُوَالِيًا لِصَاحِبِهِ^٣؛ فَكَذَلِكَ^٤ الْقَوْلُ فِي تَأْخُرِهِ وَ اسْتِحْشَاهِهِ مِنْ حَيْثُ اسْتَبَدَّوْا بِالْأَمْرِ^٥ دُونَهُ، وَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا؛ وَ لَذَلِكَ لَمَّا طُلِبَ مِنْهُ الْحُضُورُ وَ الْمُعَاوَضَةُ حَضَرَ لَا مَحَالَةَ.

وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُحْمَلُ تَأْخُرُ^٦ غَيْرِهِ عَنْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ^٧؛ وَ إِنَّمَا يَطْعَنُ ذَلِكَ فِي إِمَامَتِهِ لَوْ ظَهَرَ مِنْهُمْ التَّكْيِيرُ وَ خِلَافُ الرِّضَا، أَوْ تُشَدَّدُ^٨ عَلَيْهِمْ فِي الْحُضُورِ لِلْبَيْعَةِ فَامْتَنَعُوا مِنْ غَيْرِ عُدْرِ^٩.

ثُمَّ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ مُبَايَعَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَتْ وَ انْتَشَرَتْ، وَ أَجْمَعَ أَهْلُ النُّقْلِ عَلَيْهَا، وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي مُدَّةِ تَأْخُرِهِ عَنْ الْبَيْعَةِ^{١٠}.
ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ^{١١} قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ بَايَعَ مُكْرَهًا أَوْ كَارِهًا، أَوْ خَوْفًا أَوْ هُدْدًا حَتَّى

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «الوحشة».

٢. فِي «د»: «منهم».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «لثان».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وكذلك».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بالأمور».

٦. فِي «ب، ص، ف»: «تأخير».

٧. فِي «ب»: «عن البيعة لأبي بكر».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي «ب، ج، ص، ف»: «أو شدد». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و التشدد». وَ

فِي الْمَغْنِيِّ: «أو اشتد».

٩. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

١٠. فِي «ج، ف»: «بعد ذلك».

١١. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: «إنه».

بَايَعَ؛ فَلَا يَصِحُّ^١ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

قِيلَ لَهُ: كَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ حَضَرَ وَبَايَعَ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ^٢ هُنَاكَ إِكْرَاهًا؛
وَالْأَحْوَالُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ - مِنَ الْمُعَاوَنَةِ وَالْمُعَاذَةِ، وَ مَا
ثَبَتَ عَنْهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي مَدْحِهِ وَتَقْدِيمِهِ - يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ
بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَكِّنَهُ إِسْنَادُهَا إِلَى حُجَّةٍ صَحِيحَةٍ
أَوْ^٣ طَرِيقٍ مَعْرُوفٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِنْ قِيلَ^٤ أَدَّى إِلَى فَسَادِ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ.
وَيُبَيِّنُ^٥ صِحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لَوْ كَانَ
ثَابِتًا لَظَهَرَ، كَمَا ظَهَرَ الْخِلَافُ فِي آخِرِ أَيَّامِ عُثْمَانَ وَفِي أَيَّامِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ تَصْوِيبَ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لَا
خِلَافَ فِيهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نَجْعَلُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنْ حَيْثُ الْبَيْعَةُ؛ لِأَنَّ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ لَمْ يُبَايِعْ لَكَانَ تَرْكُهُ لِلنَّكِيرِ^٦ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ
الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُبْطَلًا فِي الْإِمَامَةِ لَكَانَ غَاصِبًا^٧ لِذَلِكَ الْمَوْضِعِ
وَمُقَدِّمًا عَلَى الْبَاطِلِ فِي كُلِّ مَا يَحْكُمُ بِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ لِأَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَارَ الَّذِي يَلْزَمُهُ فِي إِنْكَارِ ذَلِكَ قَوْلًا وَفِعْلًا

١. في المغني: «فلا يتم».

٢. في «ب»: «لم يجر». وفي المغني: «لم يكن».

٣. في المغني: - «حجة صحيحة أو».

٤. في «د، ب» و المغني: «إن قيل».

٥. هكذا في النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: «و بين».

٦. في «د» و المغني: «النكير».

٧. في «ص»: «عاصياً».

أوكَّد^١ ممَّا يَلَزَمُ غَيْرَهُ - مِنْ حَيْثُ أُزِيلَ عَنْ حَقِّهِ، وَعَنْ الْمَقَامِ^٢ الَّذِي جُعِلَ لَهُ - فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكِيرُهُ فِعْلًا وَقَوْلًا بِحَيْثُ تَزَوَّلَ فِيهِ الشُّبْهَةُ، وَيُظْهَرُ كَظْهَرِ الْبَيْعَةِ لِأَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ عَرَفْنَا خِلَافَ ذَلِكَ؛ بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَكَرَّرَ مِنْهُ التَّنْكِيرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَأَنْ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى نَكِيرٍ تَقَدَّمَ^٣، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَظْهَرُ لَهُ مُعَاوَضَةٌ وَلَا مُعَاوَنَةٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ كَوْنَهُ مُحِقًّا، وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ فِي الدِّينِ. وَكَانَ يَجِبُ، إِنْ لَمْ يَزِدْ^٤ نَكِيرُهُ وَإِظْهَارُهُ الْخِلَافَ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥ وَغَيْرِهِ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةٍ، أَنْ لَا يَنْقُصَ^٦ مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمَّا طَوَّلُوا^٧ بِالْبَيْعَةِ^٨ كَيْفَ امْتَنَعُوا مِنْهَا وَتَهَارَبُوا، وَأَظْهَرُوا الْخِلَافَ وَالتَّنْكِيرَ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْعُهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا دُونَ فَرْعِهِمْ مِنْ يَزِيدَ اللَّعِينِ^٩.

٢٣٦/٣

وَكَرَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ اسْتِحْشَاهِ الْاِسْتِدَادُ بِالرَّأْيِ عَلَيْهِ؛ وَضَرَبَ لَذَلِكَ مَثَلًا بِالْمَرْأَةِ الَّتِي لَهَا إِخْوَةٌ وَفِيهِمْ كَبِيرٌ مُقَدَّمٌ فِي الرَّأْيِ، فَإِنَّ الصَّغِيرَ مَتَى زَوَّجَهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَوْحِشَ الْكَبِيرُ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا. وَذَكَرَ فِي تَأْخُرِهِ اسْتِغَالَهُ بِالرَّسُولِ

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د»: «أكَّد». وفي المطبوع: «أكَّد»، وهو سهو.

٢. في المغني: «العظيم».

٣. هكذا في «ب، د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مقدم».

٤. في المغني: «إن لم يزد».

٥. في المغني: «من الحسن عليه السلام».

٦. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «أن».

٧. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «لَمَّا طَوَّلُوا».

٨. في المطبوع: «+ له».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٤ - ٢٨٥. وفيه: «من يزيد الملعون وغيره».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَجْهِيْزِهِ، ثُمَّ بِأَمْرِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَنْ حَضَرَ السَّقِيْفَةَ لِعَقْدِ الْإِمَامَةِ - وَتَرَكَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
قَبْلَ أَنْ يُفْرَغَ مِنْ أَمْرِهِ - إِنَّمَا سَاغَ لَهُ ذَلِكَ خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ، فَبَادَرَ إِلَى مَا يُخَافُ فَوْتَهُ
وَعَوَّلَ فِي أَمْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى مَنْ اشْتَغَلَ بِهِ.
ثُمَّ ذَكَرَ عَرَضَ الْعَبَّاسِ وَأَبِي سَفْيَانَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَيْعَةَ،
وَأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّصَّ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي تِلْكَ الْحَالِ هُوَ عَقْدُ
الْإِمَامَةِ بِالْإِخْتِيَارِ^١.

ثُمَّ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ:

إِنْ جَازَ لِلْمُخَالِفِ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَايَعَ
كَارِهَاً تَحْتَ السَّيْفِ [وَالْخَوْفِ - إِلَى سَائِرٍ مَا يُرَوَّى فِي هَذَا الْبَابِ -]^٢
لِيَجُوزَ لَنَا أَنْ نَحْتَجَّ بِأَخْبَارٍ ظَاهِرَةٍ^٣ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ
يَقُولُ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَتَقْدِيمِهِ وَمَدْحِهِ^٤.

ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً كَثِيراً قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٥ لَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَكَلَامُنَا عَلَيْهَا مُشْرُوحاً؛
نَحْوُ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا إِنَّ^٦ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ»
و«وَدِدْتُ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِصَحِيفَةِ هَذَا الْمُسَجَّنِ»^٧ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٥ - ٢٨٧.

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في «ج، ص، ف»: «ظاھرھا».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٧. وقد جاء في المغني: «كان يقول بإمامته و تقديمه و بيعته».

٥. في المطبوع: «ذكر» بدل «ذكره».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «ألا إن».

٧. تقدّمت مناقشة هذين الخبرين في ج ٣، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ و ٤٥٣.

مِنْ أَخْبَارٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا وَالكَلَامُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ شَجَاعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقُوَّتِهِ مَا ادَّعَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْ مِثْلِهِ التَّقِيَّةُ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ بَعِيدًا عَنِ التَّقِيَّةِ لَمَّا انْتَهَتْ الْإِمَامَةُ إِلَيْهِ^١.
ثُمَّ قَالَ:

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّقِيَّةَ مَتَى لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبَبٌ لَمْ يَصَحَّ ادِّعَاؤُهَا، وَسَبَبُهَا مَعْلُومٌ، وَهُوَ الْخَوْفُ الشَّدِيدُ، وَظُهُورُ أَمَارَاتِ ذَلِكَ. وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فِي بَابِ الْإِكْرَاهِ الْحَالِ فِي ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِظْهَارَ الْحَقِّ هُوَ أَوْلَى.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٢: أَنَّهُ مَعَ فَقْدِ السَّبَبِ لَوْ جَازَ ادِّعَاءُ التَّقِيَّةِ، لَمْ نَأْمَنْ^٣ فِي أَكْثَرِ مَا ظَهَرَ مِنَ الرِّسُولِ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلًا وَفِعْلًا أَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقِ التَّقِيَّةِ، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ مَعْرِفَةٍ كَثِيرٍ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ وَلِمَ صَارَ بَأْنَ يُقَالُ: «إِنَّهُ كَانَ يَتَّقِي فَيُعْظَمُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» بِأَوْلَى مِنْ أَنْ يُحْمَلَ تَقْدِيمُهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ وَهَذَا يُخْرِجُ كَوْنَ مَدْحِهِ وَدَمِّهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً، وَما أَوْجَبَ ذَلِكَ يَوْجِبُ خُرُوجَ أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٥ دَلَالَةً؛ فَكَيْفَ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا ظَهَرَ مِنْهُ مَدْحُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمُعَاضَدَتُهُمَا عَلَى

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

٢. في المغني: «ما قلناه».

٣. كذا في «ج، ص، ف» و«المغني». وفي «ب، د» و«المطبوع»: «لم يؤمن».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «لو كان ادِّعَاءُ التَّقِيَّةِ جَائِزًا لَمْ نَأْمَنْ (ب: لم يؤمن) فِي كَثِيرٍ مِمَّا ظَهَرَ عَنِ الرِّسُولِ».

٥. في النسخ: «أن يكون». و«ما أثبتناه مطابق للحجري والمطبوع والمغني».

طَرِيقِ التَّقِيَّةِ» و لا سببَ هُنَاكَ يَوْجِبُ ذَلِكَ؟
و لو أَمَكْنَ أَنْ يُدَّعَى فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْعَةِ التَّقِيَّةُ، مَا كَانَ يُمَكِّنُ فِي سَائِرِ
الْأَحْوَالِ، وَ هَلَّا ظَهَرَتْ التَّقِيَّةُ مِنْهُ يَوْمَ الْجَمَلِ وَ صِفِّينَ، مَعَ عَظِيمِ مَا
دُفِعَ^١ إِلَيْهِ؟ وَ الْمُتَعَالَمُ مِنْ حَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَتَشَدَّدُ فِي مَوَاضِعِ
رُخْصٍ. عَلَى أَنَّ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُوَّةِ فِي
نَفْسِهِ وَ أَعْوَانِهِ بَحِيثٌ يُخَافُ مِنْهُ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ الْإِنْكَارُ فِعْلًا وَ قَوْلًا بِحَيْثُ يَشْتَهَرُ، سَيِّمًا^٢ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّهُ حُجَّةٌ
[فِيمَا يَأْتِي وَ يَذُرُّ. وَ قَدْ يَصِحُّ^٣ أَنْ يَظْهَرَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ التَّشَدُّدُ فِي بَابِ
الرَّدَّةِ حَتَّى يُخَالَفَ فِي ذَلِكَ كُلِّ الصَّحَابَةِ، وَ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ
قَرِيبٌ مِنْهُ، عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّ الْجَمَاعَةَ ارْتَدَّتْ وَ عَدَلَتْ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ
رَسُولِ اللَّهِ. وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءُ الْخِلَافِ فِي بَيْعَةِ أَبِي
بَكْرٍ وَ تَصْوِيبِ الْأُمَّةِ لَهُ^٤].

[نفي كون ارتفاع خلاف من خالف في إمامة أبي بكر ناشئاً عن الرضا والتسليم بذلك]
يُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُبَايِعْ وَ يَكْفُ^٥ عَنْ
النَّكِيرِ إِلَّا عَنْ رِضَا؟ فَمَا تَرَاكَ عَوَّلْتَ إِلَّا عَلَى دَعْوَى، وَ تَشَبَّهْتَ^٦ بِأَشْيَاءَ لَا شُبْهَةَ فِي

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني. و في «د»: «وقع». و في المطبوع: «رفع».

٢. هكذا في النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: «لا سيما».

٣. كذا في المغني. و لعل الصحيح: «و هل يصح».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٠ - ٢٩١. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «ج، ص، ف»: «و لم يكف».

٦. في «ب، ج، ف»: «و جئت».

مِثْلَهَا؛ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِيهَا عَلَى التَّفْصِيلِ.

فَإِنْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَرْضَ لَمْ يَكُفَّ عَنِ النِّكَيرِ، وَلَأَقَامَ عَلَى الْخِلَافِ.

قِيلَ لَهُ: وَلَمْ زَعَمْتَ ذَلِكَ؟ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى؟ وَ إِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ لَوْ كَانَ لَا وَجْهَ لَتَرْكِ النِّكَيرِ^١ وَ الْكَفُّ عَنْهُ إِلَّا الرِّضَا دُونَ غَيْرِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْكُ النِّكَيرِ قَدْ يَنْقَعُ وَ يَكُونُ الدَّاعِي إِلَيْهِ غَيْرَ الرِّضَا - كَمَا قَدْ يَدْعُو إِلَيْهِ الرِّضَا - فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ فَقْدَهُ دَلِيلَ الرِّضَا؛ لِأَنَّ النِّكَيرَ قَدْ يَرْتَفِعُ لِأُمُورٍ:

مِنْهَا: التَّقِيَّةُ وَ الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا^٢.

وَ مِنْهَا: الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ بِأَنَّهُ يَعْقُبُ مِنَ الْمُنْكَرِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْمُنْكَرِ الَّذِي يُرَادُ إِنْكَارُهُ.

وَ مِنْهَا: الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِنِكَيرٍ قَدْ تَقَدَّمَ، وَ أُمُورٌ ظَهَرَتْ تَرْفَعُ اللَّبْسَ وَ الْإِبْهَامَ^٣ فِي الرِّضَا بِمِثْلِهِ.

وَ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ لِلرِّضَا^٤.

فَإِذَا كَانَ تَرْكُ النِّكَيرِ مُنْقَسِمًا، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَخُصَّهُ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ^٥ تَرْكُ النِّكَيرِ دَالًّا^٦ عَلَى الرِّضَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ وَجْهٌ سِوَى الرِّضَا؛ فَمِنْ أَيْنَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ وَ أَهْلِ مَقَالَتِهِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَتَرْكِ النِّكَيرِ هَاهُنَا إِلَّا الرِّضَا؟

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «و»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٢. فِي «ب»: «مَجْرَاهُمَا».

٣. فِي التَّلْخِيصِ: «وَ الْإِبْهَامُ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «الرِّضَا».

٥. فِي «ب»: «كَانَ يَكُونُ».

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «دَلَالَةٌ».

فإن قال: ليس^١ الرضا أكثر من ترك النكير، فمتى علمنا ارتفاع النكير علمنا الرضا. قلنا: هذا مما قد بيّننا فساده، وبيّننا أن ترك النكير ينقسم^٢ إلى الرضا وغيره. وبعد، فما الفرق بينك وبين من قال: «وليس السخط أكثر من ارتفاع الرضا، فمتى لم أعلم الرضا أو اتحققه^٣ قطعت على السخط»؟ فيجب على من ادعى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان راضياً أن ينقل ما يوجب كونه كذلك، ولا يعتمد في أنه كان راضياً على أن نكيره ارتفع^٤؛ فإن لقائل أن يقابل ذلك بما ذكرناه^٥، و يجعل^٦ دليل كونه ساخطاً ارتفاع رضاه.

فإن قال^٧: ليس يجب علينا أن ننقل^٨ فيما يدل على رضاه أكثر من بيعته وترك نكيره؛ لأن الظاهر من ذلك يقتضي ما ذكرناه، وعلى من ادعى أنه^٩ كان مبطناً بخلاف الرضا أن يدل على ذلك؛ فإنه خلاف الظاهر.

قيل له: ليس الأمر على ما قدرته؛ لأن سخط أمير المؤمنين عليه السلام هو الأصل؛ لأنه لا خلاف بين الأمة في أنه عليه السلام سخط الأمر وأباه ونازع فيه

١. في «ب»: «أليس».

٢. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «منقسم».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «ونحققه». وفي التلخيص: «وأتحققه».

٤. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «أن يكسره ارتفاع»، وهو سهو.

٥. هكذا في «د» والتلخيص، إلا أن في التلخيص: «للمقابل» بدل «لقائل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن لقائل أن يقول مقابلاً لذلك ما ذكرناه».

٦. في «ب» والمطبوع والحجري: «ونجعل».

٧. في «ب»: «فإن قيل».

٨. في «ب، ص، ف» والتلخيص: «أن ينقل».

٩. في التلخيص: «من ادعى خلافه وأنه».

و تأخّر عن البيعة، ثُمَّ إِنَّهُ لَا خِلَافٌ^١ فِي أَنَّهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَظْهَرَ الْبَيْعَةِ وَلَمْ يَقُمْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِظْهَارِ الْخِلَافِ وَ النِّكَيرِ^٢.

فَقَلْنَا^٣ عَنْ أَحَدِ الْأَصْلِيِّينَ الَّذِينَ كَانَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْامْتِنَاعِ عَنِ الْبَيْعَةِ وَ إِظْهَارِ الْخِلَافِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَلَمْ يَنْقُلْنَا عَنِ الْأَصْلِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ السَّخَطُ وَ الْكَرَاهَةُ شَيْءٌ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ ادَّعَى تَغْيِيرَ الْحَالِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى تَغْيِيرِهَا وَ يَذْكُرَ أَمْرًا مَعْلُومًا يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَ لَا يُرْجَعُ ذَلِكَ^٤ عَلَيْنَا فَيُلْزِمُنَا أَنْ نَدُلَّ نَحْنُ^٥ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَنْفَاءً^٦ - مُتَمَسِّكُونَ بِالْأَصْلِ الْمَعْلُومِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ^٧ الدَّلَالَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى تَغْيِيرَ الْحَالِ. وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْبَيْعَةَ وَ تَرَكَ النِّكَيرَ دَلَالَةً الرِّضَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّاهُ أَنَّ ذَلِكَ^٨ مُنْقَسِمٌ^٩، وَ لَا يُنْتَقَلُ عَنِ^{١٠} الْمَعْلُومِ الْمُتَحَقِّقِ بِأَمْرٍ مُحْتَمِلٍ.

فَإِنْ قَالَ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكْتُمُوهَا تَوْجِبُ الشُّكَّ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ، وَ تَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى رِضَا أَحَدٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ الرِّضَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ثُبُوتَهُ

١. فِي «ج»: + «بَيَّنَّ». وَ فِي «د»: - «فِي».

٢. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَايَعَ وَ تَرَكَ النِّكَيرَ».

٣. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَقُلْنَا».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: - «ذَلِكَ».

٥. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: - «نَحْنُ».

٦. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: - «أَنْفَاءً».

٧. فِي «ب، د»: «يَجِبُ».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «تَغْيِيرَ».

٩. قَوْلُهُ: «ذَلِكَ» إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ النِّكَيرِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَتْ أَقْسَامُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

١٠. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَنْقَسِمُ».

١١. هَكَذَا فِي «د، ص». وَ فِي سَائِرِ النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

فيه بمثل هذه الطريقة وما^١ هو أضعف منها.

قيل له: إن كان لا طريق إلى معرفة الإجماع ورضا الناس بالأمور إلا ما ادّعيته فلا طريق إليه، لكن الطريق إلى ذلك واضح^٢؛ وهو أن يُعلم^٣ أن النكير لم يرتفع إلا للرضا، وأنه لا وجه هناك سواه. وهذا قد يُعلم^٤ ضرورة من شاهد الحال، وقد يُعلمه^٥ من غاب عنها بالنقل وغيره، حتى لا يرتاب بأن الرضا هو الداعي إلى ترك النكير. ألا ترى أننا^٦ نعلم كلنا - علماً لا يعتريه شك - أنبيعة عمر وأبي عبيدة وسالم لأبي بكر كانت عن رضا وموافقة ومُتَابَعَةٍ في الظاهر والباطن، وأنه لا وجه لما أظهره من البيعة والموافقة إلا الرضا، ولا نعلم^٧ ذلك في أمير المؤمنين عليه السلام ومن جرى^٨ مجراه؟ فلو كان الطريق واحداً لعلنا الأمرين على سواء.

وهذا أحد ما يمكن أن يُعتمد في هذا الموضع، فيقال: لو كان أمير المؤمنين عليه السلام راضياً، وظاهره كباطنه في الكف عن النكير، لوجب أن نعلم^٩ ذلك من حاله كما علمناه من حال عمر وأبي عبيدة؛ فلما لم يكن ذلك معلوماً، دل على اختلاف الحال فيه.

١. في التلخيص: «و بما».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «واضحة».

٣. في «ب»: «أن نعلم».

٤. في «ب، ج، ف»: «قد نعلم». وفي «د»: «قد نعلمه».

٥. هكذا في «د». وفي «ب، ف»: «قد نعلم». وفي «ج، ص» والمطبوع: «قد يعلم».

٦. في «ب»: «بأننا».

٧. في «د»: «ولا يعلم».

٨. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «يجري».

٩. هكذا في «ب» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يُعلم».

و كَيْفَ يُشْكِلُ عَلَى مُنْصِفٍ أَنْ^١ بَيْعَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَكُنْ عَنْ رِضًا، وَ الْأَخْبَارُ مُتَّظَاهِرَةٌ بَيْنَ^٢ كُلِّ مَنْ رَوَى السِّيَرِ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ؟ حَتَّى أَنْ مَنْ تَأَمَّلَ مَا رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَكٌّ^٣ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُلْجِئَ إِلَى^٤ الْبَيْعَةِ، وَ صَارَ إِلَيْهَا^٥ بَعْدَ الْمُدَافَعَةِ وَ الْمُحَاجَزَةِ لِأُمُورٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا^٦ الرِّضَا.

و قد رَوَى أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ جَابِرٍ الْبَلَاذِرِيُّ - وَ حَالُهُ فِي الثَّقَةِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَ الْبُعْدُ عَنْ مُقَارَبَةِ الشَّيْعَةِ وَ الضَّبْطُ لِمَا يَرَوِيهِ مَعْرُوفٌ^٧ - قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ^٨، عَنْ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَعَدَ عَنْ بَيْعَتِهِ وَ قَالَ: ائْتِنِي بِهِ بِأَعْنَفِ الْعُنْفِ. فَلَمَّا أَتَاهُ جَرَى بَيْنَهُمَا كَلَامٌ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَحْلِبْ حَلْبًا لَكَ شَطْرُهُ، وَ اللَّهُ مَا حِرْصُكَ عَلَى إِمَارَتِهِ الْيَوْمَ إِلَّا لِيَوْمَ مَرَكِ

٢٤١/٣

١. في التلخيص: «بأن».

٢. في «د»: «من».

٣. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «شيء».

٤. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «على».

٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «إليهما».

٦. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «جملتهما».

٧. أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، أبو الحسن، و قيل: أبوبكر، البغدادي، الكاتب، صاحب التاريخ، كان أديباً راوية، له كتب جياذ، و مدح المأمون بمدايح، و جالس المتوكل، و توفي في أيام المعتمد، و كان يهجو كثيراً. و له كتب منها البلدان الكبير، البلدان الصغير، أنساب الأشراف. و كان أحد النقلة من الفارسية إلى العربية. الفهرست لابن النديم، ص ١٦٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦، ص ٧٤، الرقم ٣١٠؛ معجم الأدباء، ج ٢، ص ٥٣٠، الرقم ٢٠٥؛ الدر الثمين، ص ٢٩٢؛ الوافي بالوفيات، ج ٨، ص ٢٣٩، الرقم ٣٦٧٦.

٨. في التلخيص: «عبد الرزاق بن المعمر».

غَدًا، و ما نَنْفُسُ^١ على أبي بكرٍ هذا الأمر، لَكِنَّا أَنْكَرْنَا تَرْكَكُمْ مُشَاوَرَتَنَا، وَ قُلْنَا: إِنَّ لَنَا حَقًّا لَا تَجْهَلُونَهُ» ثُمَّ أَتَاهُ^٢ فَبَايَعَهُ^٣.

و هذا الخبرُ يَتَضَمَّنُ ما جَرَتْ عَلَيْهِ الحالُ وَ ما تَقَوْلُهُ^٤ الشيعةُ بِعَيْنِهِ، وَ قد أَنْطَقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رُؤَاةَهُمْ.

وَ قد رَوَى البَلَاذُورِيُّ، عَنِ المَدَائِنِيِّ، عَنِ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَارِبٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ^٥، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ^٦: أَنَّ أبا بَكْرٍ أَرْسَلَ^٧ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيدُهُ عَلَى الْبَيْعَةِ فَلَمْ يُبَايِعْ، فَجَاءَ عُمَرُ وَ مَعَهُ قَيْسٌ فَلَقِيَتْهُ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَلَى الْبَابِ فَقَالَتْ: «يَا بْنَ الْخَطَّابِ، أَتُرَاكَ مُحَرِّقًا عَلَيَّ أَبِي؟» قَالَ: نَعَمْ، وَ ذَلِكَ أَقْوَى فِيمَا جَاءَ بِهِ أَبُوكَ! وَ جَاءَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَايَعَهُ^٨.

وَ هذا الخبرُ قد رَوَتْهُ الشيعةُ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَ إِنَّمَا الطَّرِيفُ أَنْ تَرَوِيهِ شُيُوخُ^٩ مُحَدِّثِي الْعَامَةِ؛ لَكِنَّهُمْ^{١٠} كَانُوا يَرَوُونُ مَا سَمِعُوا بِالسَّلَامَةِ، وَ رُبَّمَا تَنَبَّهُوا عَلَى مَا فِي

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ما تنفس».

٢. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «أتى».

٣. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٧؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٢٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٧٤؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١١١، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقوله».

٥. في التلخيص: «التيمي».

٦. هكذا في «ج، ص» و أكثر المصادر. و في سائر النسخ و المطبوع: «أبي عون».

٧. في التلخيص: «+ عمر»، و لم يرد فيه بعده قوله: «فجاء عمر».

٨. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٦؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ١٣؛ المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢١٩؛ أعلام النساء، ص ٧٨٧، مع اختلاف يسير.

٩. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «أن نرويه برواية لشيوخ».

١٠. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «و لكنهم».

بعض ما يروونه عليهم فكفوا عنه. وأُيِّ اختيارٍ لِمَنْ يُحَرِّقُ عليه بابُه حتَّى يُبايَعَ؟
وقد روى إبراهيم بن سعيد الثقفي قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ الْعَامِرِيُّ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عليهما السلام قال: «وَاللَّهِ، مَا بَايَعَ عَلِيٌّ حَتَّى رَأَى الدُّخَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ»^١.
وَرَوَى الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قال: «لَمَّا
ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ مَشَى عُثْمَانُ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا بَنَ عَمٍّ إِنَّهُ لَا يَخْرُجُ
أَحَدٌ^٢ إِلَيَّ قِتَالٍ هَذَا الْعَدُوُّ^٣ وَأَنْتَ لَمْ تُبَايِعْ. وَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى مَشَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ،
فَسَرَّ الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ، وَجَدَّ النَّاسُ فِي قِتَالِهِمْ»^٤.

٢٤٢/٣

و رَوَى الْبَلَاذُرِيُّ، عَنِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ^٥، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

١. إِنْ قِصَّةُ هُجُومِ عُمَرَ عَلَى دَارِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ وَعَزَمَهُ عَلَى إِحْرَاقِهَا بِمَنْ فِيهَا لَا مَجَالَ
لِنَكْرَانِهَا؛ فَقَدْ رَوَتْهَا عَامَّةُ الْمُؤَرِّخِينَ مِنَ السَّنَةِ، فِي عِبَارَةِ الطَّبْرِيِّ: «أَتَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَنْزِلَ
عَلِيٍّ - وَفِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَرِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ - فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُحَرِّقَنَّ عَلَيْكُمْ أَوْ لَتُخْرِجَنَّ
إِلَى الْبَيْعَةِ».

و فِي كَلَامِ ابْنِ قَتِيبَةَ فِي الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ: «فَدَعَا بِالْحَطْبِ وَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ،
لَتُخْرِجَنَّ أَوْ لَأُحَرِّقَنَّهَا عَلَى مَنْ فِيهَا، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا حَفْصٍ، إِنَّ فِيهَا فَاطِمَةَ، فَقَالَ: وَإِنْ!».
و بِنَفْسِ الْمَضْمُونِ فِي مَوَاقِفٍ أُخْرَى. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٢٠٢؛ الْإِمَامَةُ وَالسِّيَاسَةُ، ج ١،
ص ٣٠؛ تَارِيخُ أَبِي الْفَدَاءِ، ج ١، ص ٢١٩؛ تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٢٦؛ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ، ج ٥،
ص ١٣؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٢، ص ٥٦، وَج ٦، ص ٤٨؛ أَعْلَامُ النِّسَاءِ،
ص ٧٨٧.

٢. فِي التَّلْخِصِ: «وَاحِدٌ».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «إِلَى قِتَالِ هَؤُلَاءِ».

٤. أُنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١، ص ٥٨٧؛ الْمُسْتَرَشَدُ، ص ٣٨٣.

٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَبِحَارِ الْأَنْوَارِ. وَفِي «د» وَحَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: «أَبِي حَرْبِي». وَفِي سَائِرِ

النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «أَبِي جَرِي». رَاجِعْ: رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٣١٥، الرِّقْمُ ٤٦٧٧.

عُرُوَّةَ، عن عائشةَ قَالَتْ: لَمْ يُبَايِعْ عَلِيٌّ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى مَاتَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا مَاتَتْ ضَرَعَ^١ إِلَى صُلْحِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَقَالَ لَهُ^٢ عُمَرُ: لَا تَأْتِهِ وَحَدَّكَ. قَالَ: وَمَاذَا يَصْنَعُونَ^٣ بِي؟

فَاتَاهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَاللَّهِ، مَا نَفْسُنَا عَلَيْكَ مَا سَأَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ مِنْ فَضْلٍ وَخَيْرٍ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَظُنُّ^٤ أَنْ لَنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيْبًا اسْتَبَدَّ بِهِ عَلَيْنَا^٥». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ، لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَرَابَتِي. فَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَذْكُرُ حَقَّهُ وَقَرَابَتَهُ حَتَّى بَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: مِيعَادُكَ الْعَشِيَّةُ.

فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ الظُّهْرَ خَطَبَ وَذَكَرَ عَلِيًّا وَبَيْعَتَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي لَمْ يَحْسِنِي عَنْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ أَنْ لَا أَكُونَ عَارِفًا بِحَقِّهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى أَنْ لَنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيْبًا اسْتَبَدَّ بِهِ عَلَيْنَا^٦، ثُمَّ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: أَصَبَتْ وَأَحْسَنْتَ^٧. وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْخَبَرَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، عَلِمَ كَيْفَ وَقَعَتِ الْبَيْعَةُ^٨، وَمَا الدَّاعِي إِلَيْهَا! وَلَوْ كَانَتْ الْحَالُ سَلِيمَةً، وَالنِّيَّاتُ صَافِيَةً، وَالتُّهْمَةُ مُرْتَفِعَةً، لَمَا مَنَعَ عُمَرُ أَبَا بَكْرٍ مِنْ^٩ أَنْ يَصِيرَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحْدَهُ.

١. ضَرَعَ الرجلُ ضَرَاعَةً، أي خضع. الصحيح، ج ٣، ص ١٢٤٩ (ضرع).

٢. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٣. في «ب، ج، ص»: «تصنعون».

٤. في التلخيص: «و لكننا نرى».

٥. في التلخيص: «في هذا الأمر نصيباً ما، زيادة إلى ما استبدَّ علينا».

٦. في «د»: - «كنا».

٧. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٦؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

٨. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كيف وقعت الحال في البيعة».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من».

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: مَا بَايَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَ مَا اجْتَرَأَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ^٢.

و رَوَى الثَّقَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَامِرٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ فَرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ بُرَيْدَةُ^٣ حَتَّى رَكَزَ رَأْيَتَهُ^٤ فِي وَسْطِ أَسْلَمَ، ثُمَّ قَالَ: لَا أَبَايَعُ حَتَّى يُبَايَعَ عَلِيٌّ. فَقَالَ عَلِيٌّ: «يَا بُرَيْدَةُ، أَدْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ^٥؛ فَإِنَّ اجْتِمَاعَهُمْ^٦ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ الْيَوْمَ»^٧.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ^٨ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ،

١. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «أبي عمير».

٢. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٦؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٢٦؛ الردة، ص ٤٧؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٢٥.

٣. بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، يكنى أبا عبد الله، أسلم قبل بدر ولم يشهد لها وشهد الحديبية، فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، وكان من ساكني المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج منها إلى خراسان غازياً، فمات بمرور في إمرة يزيد بن معاوية. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٨٢، الرقم ٤٣٥؛ تاريخ الصحابة، ص ٤٣ - ٤٤، الرقم ١٠٨؛ الاستيعاب، ج ١، ص ١٨٥، الرقم ٢١٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧١، ص ٣٧٦، الرقم ٩٧٥٤؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٢٠٩، الرقم ٣٩٨.

٤. في «د»: «دأبته».

٥. في «د»: «دخل الناس فيه».

٦. في «ج، ص»: «إجماعهم».

٧. غاية المرام، ج ٥، ص ٣٣٢؛ الدرجات الرفيعة، ج ١، ص ٤٠٣؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٩٢.

٨. هكذا في «ب، د، ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أبي عمير».

عن موسى بن عبد الله بن الحسن: أن علياً عليه السلام قال لهم: «بايعوا؛ فإن هؤلاء خيروني أن يأخذوا ما ليس لهم، أو أقاتلهم وأفرق أمر المسلمين»^٢.

و روى إبراهيم، عن يحيى بن الحسن بن القرات، عن قليب بن حماد^٣، عن موسى بن عبد الله بن الحسن قال: أتت أسلم أن يبايع، وقالوا: ما كنا نبايع حتى يبايع بريدة؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وبريدة: «علي وليكم من بعدي»^٥، فقال علي عليه السلام: «يا هؤلاء، إن هؤلاء خيروني أن يظلموني حقي وأبايعهم، وارتد الناس^٦ حتى بلغت الردة أهدأ؛ فاخترت أن أظلم حقي وإن

١. في «د»: «بين».

٢. الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١١١؛ غاية المرام، ج ٥، ص ٣٣٣؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٩٢.

٣. في «ج» والمطبوع والحجري: «عن ميسر بن حماد».

٤. في «د»: «أتت أسلم أن يبايع، فقالوا».

٥. حديث بريدة رواه جماعة من أرباب السنن، فيهم أحمد في مسنده بسنده عن بريدة، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثتين إلى اليمن؛ علي أحدهما وعلي بن أبي طالب، و علي الآخر خالد بن الوليد، فقال: «إذا التقيتما فعلي علي الناس، وإن افترقتما فكل واحد منكما علي جنده»، قال: فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتلنا، فظهر المسلمون علي المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبره بذلك، فلما أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت الكتاب فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت: يا رسول الله، هذا مقام العائد، بعثني مع رجل وأمرني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به - و رواه النسائي في خصائصه: بعثني مع رجل وأمرني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقع في علي؛ فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي». مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٥٦، ح ٢٣٠٦٢؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٣٣، ح ٨٤٧٥؛ خصائص أمير المؤمنين علي، ص ٨٠، ح ٩٠؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٠٨، ح ٣٢٩٤٢؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٧٢، ح ١٤٧٣٢.

٦. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «أو ارتدت الناس».

فَعَلُوا مَا فَعَلُوا^١.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ نُوْحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ^٢ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ^٣ قَالَ: مَا رَحِمْتُ أَحَدًا رَحِمْتِي عَلِيًّا حِينَ أُتِيَ بِهِ مُلَبَّأً^٤، فَقِيلَ لَهُ: بَايِعْ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟» قَالُوا: إِذَنْ نَقْتُلُكَ، قَالَ: «إِذَنْ تَقْتُلُونَ عَبْدَ اللَّهِ وَ أَخَا رَسُولِهِ» ثُمَّ بَايَعَ كَذَا، وَ ضَمَّ يَدَهُ الْيُمْنَى^٥.

و رَوَى إِبْرَاهِيمُ، عَنْ^٦ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ^٧ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ^٨ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ إِذَا جِيَءَ بَعْلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: بَايِعْ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَإِنْ لَمْ

١. غاية المرام، ج ٥، ص ٣٣٣؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٩٢.

٢. في «ب، ج، ف»: «بريد». وفي «ص»: «بريدة».

٣. عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي، يكنى أبا طريف، قدم عدي على النبي صلى الله عليه وآله في شعبان من سنة سبع. نزل الكوفة وابتنى بها داراً في طيء، ولم يزل مع علي بن أبي طالب عليه السلام، وشهد معه الجمل وصفين، وذهبت عينه يوم الجمل، ومات بالكوفة زمن المختار سنة ثمان وستين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٩٩، الرقم ١٨٥١؛ معجم الصحابة، ج ١٢، ص ٤١٢٧، الرقم ٨٢٤؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٣٥، الرقم ٢٢٨٣؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٥٧، الرقم ١٧٨١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ٦٦، الرقم ٤٦٥٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٠٥، الرقم ٣٦٠٤.

٤. يقال: لُبَّئِهْ وأخذ بتلبيه وتلابيه: إذا جمعت ثيابه عند نحره و صدره ثم جَرَزْتِه. وكذلك إذا جعلت في عنقه حبلًا أو ثوبًا وأمسكته به. لسان العرب، ج ١، ص ٧٣٤ (لب).

٥. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٣٠ - ٣١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٦٠؛ المسترشد، ص ٣٨٠؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٨٣، مع اختلاف.

٦. هكذا في «ج، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بن» بدل «عن».

٧. في «ب، ف»: «بريد».

٨. في التلخيص: «جالس».

أَفْعَلٌ؟^١ فقال: أَضْرِبُ الذي فيه عَيْنَاكَ. فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ». ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ، فَبَايَعَهُ^{٣،٢}.

٢٤٥/٣

وقد رُوِيَ هذا المعنى من طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، وبألفاظٍ مُتَقَارِبَةٍ المعنى وإن اختلفت ألفاظها^٥، وأنه عليه السلام كَانَ يَقُولُ في ذَلِكَ الْيَوْمِ لَمَّا أَكْرَهَ عَلَى الْبَيْعَةِ وَخُذِرَ مِنَ التَّقَاعِدِ عَنْهَا: «قَالَ ابْنُ أُمٍّ^٦ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بَنِي الْأَعْدَاءِ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ»^٧ وَ يُرَدُّ ذَلِكَ وَ يُكْرَرُهُ.

و ذَكَرَ أَكْثَرَ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى يَطُولُ، فَضْلاً عَنْ ذِكْرِ جَمِيعِهِ. وَفِيمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ كِفَايَةً وَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْبَيْعَةَ لَمْ تَكُنْ عَنْ رِضَا وَ اخْتِيَارٍ.

[بيان أن مضمون إكراه أمير المؤمنين ﷺ على البيعة متواتر وليس من أخبار الأحاد]

فإن قيل: كُلُّ مَا رَوَيْتُمُوهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَخْبَارٌ أَحَادٍ، لَا تَوْجِبُ^٨ عِلْماً.

قُلْنَا: كُلُّ خَبَرٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَ إِنْ كَانَ وَارِداً^٩ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَادِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ مُتَوَاتِرٌ^{١٠}، وَ الْمُعَوَّلُ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ. وَ مَنْ اسْتَقْرَأَ^{١١} الْأَخْبَارَ وَ جَدَّ

١. في «د»: «فإن أنا لم أفعل». و في التلخيص: «فإن أنا لا أباع».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فبايعه».

٣. طرف من الأنباء و المناقب، ص ٤٦٦ و ٥٥٦.

٤. في «د»: «د» + «كثيرة».

٥. في «د» و التلخيص: «و إن اختلف لفظها».

٦. هكذا في التلخيص، و هو مطابق للقرآن الكريم. و في النسخ و المطبوع: «يا بن أمٍّ بدل» قال ابن أمٍّ.

٧. الأعراف (٧): ١٥٠.

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «لا يوجب».

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «و اراداً».

١٠. في التلخيص: «متواتره».

١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «استقرى».

معنى إكراهه عليه السلام على البيعة، وأنه^١ دَخَلَ فيها مُسْتَدْفِعاً للشرِّ، و خَوْفاً من نفورِ الناسِ و^٢ تَفَرُّقِ الكلمة؛ و قد وَرَدَتْ به^٣ أخبارٌ كَثِيرَةٌ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ تَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْآحَادِ إِلَى التَّوَاتُرِ.

وَبَعْدُ، فَأَدَوْتُ مُنْزِلَةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - إِذَا كَانَتْ آحَاداً - أَنْ تَقْتَضِيَ الظَّنَّ وَ تَمْنَعَ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَوْفٌ وَلَا إِكْرَاهٌ؛ وَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْعَةَ وَقَعَتْ عَنْ رِضًا وَ اخْتِيَارٍ مَعَ التَّجْوِيزِ لِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ أَسْبَابُ إِكْرَاهٍ، فَأَوْلَى أَنْ لَا نَقْطَعَ^٥ عَلَى الرِّضَا وَ الْاخْتِيَارِ مَعَ الظَّنِّ لِأَسْبَابِ الْإِكْرَاهِ وَ الْخَوْفِ^٦.

[بَيَانُ أَنَّ بَيْعَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) كَانَتْ عَنْ تَقِيَّةٍ أَوْ خَوْفٍ مِنْ فُسَادِ أَعْظَمِ]

فَإِنْ قِيلَ: التَّقِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ خَوْفٍ شَدِيدٍ، وَ لَا بُدَّ^٧ لَهُ مِنْ أَسْبَابٍ وَ أَمَارَاتٍ تَظْهَرُ، فَمَتَى لَمْ تَظْهَرْ^٨ أَسْبَابُهُ لَمْ يَسْغُ تَجْوِيزُهُ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فَلَا تَقِيَّةَ. قُلْنَا: وَ أَيْ^٩ أَسْبَابٍ وَ أَمَارَاتٍ هِيَ أَظْهَرُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَ رَوَيْنَاهُ^{١٠}؟ هَذَا إِنْ أَرَدْتُمْ

٢٤٦/٣

١. هكذا في «ج، د، ص» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإنه».

٢. في «د» و التلخيص: - «نفور الناس و».

٣. في «د»: «فيه».

٤. في التلخيص: «فما دون» بدل «فأدون».

٥. في «ب، ص»: «لا يقطع».

٦. في المطبوع هنا زيادة سطرين، و هي تكرار للعبارة مع تقديم و تأخير، و ليست في أي نسخة، و الظاهر أنها خطأ مطبعي.

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا بد».

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «فمتى تظهر»، و هو سهو.

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «فإذا».

١٠. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «فأي».

١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مما ذكرنا و رويناه».

بالظهورِ النقلِ و الرواية. وإن أردتم بالظهور^١ أن ينقله جميعُ الناسِ^٢ و يعلموه و لا يرتابوا به، فذلك اقتراحُ منكم لا ترجعون فيه إلى حجة. ولنا أن نقول لكم: من أين أوجبتم ذلك؟ وما المانع من أن ينقل أسباب التقيّة قوم، و يُعرضَ عن نقلها آخرون لأغراضٍ لهم، و صوّرفَ تصرّفهم عن النقل؟ و لا خفاء^٣ بما^٤ في هذه الدعوى و أمثالها.

على أن الأمر في ظهور أسباب التقيّة أوضح من أن يحتاج فيه^٥ إلى رواية خبر و نقل لفظٍ مخصوص؛ لأنكم تعلمون أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخّر عن البيعة تأخراً عُلِمَ و ارتفع الخلاف فيه، ثم بايعَ بعدَ زمانٍ مُتَرَاخٍ^٦، و إن اختلفَ في مدّته. و لم تكن^٧ بيعته و إمساكه عن النكير الذي كان وقعَ منه إلا بعد أن استقرّ الأمر لمن عقده، و بايعه الأنصارُ و المهاجرون، و أجمعَ عليه في الظاهر المسلمون، و شاعَ بينهم أن بيعته قد^٨ انعقدت بالإجماع و الاتفاق، و أن من خالفَ عليه كان شاقاً لعصا المسلمين، مُبدعاً^٩ في الدين، راداً على الله و على^{١٠} رسوله، و بهذا^{١١} بعينه احتجّوا على من قعدَ عن البيعة و تأخّرَ عنها؛ فأَيُّ سببٍ للخوفِ أظهرُ ممّا ذكرناه؟ و كيف يُرادُ سببٌ له و لا شيء يُذكرُ في هذا البابِ إلا و هو أضعفُ ممّا أشرنا

١. هكذا في النسخ و المطبوع. و سقط من المطبوع قوله: «النقل و الرواية. و إن أردتم بالظهور».

٢. في التلخيص: «جميع الأمة».

٣. في التلخيص: «و الإخفاء» بدل «و لا خفاء».

٤. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «هو».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من البيعة».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لم يكن».

٨. في «د» و التلخيص: «قد».

٩. في «ج، ص»: «مبتدعاً».

١٠. في «د»: «و بهذه».

١١. في «د»: «على».

إليه؟ وكيف يُمكن أمير المؤمنين عليه السلام المُقام على خلاف^١ من بايعه جميع المسلمين، وأظهروا الرضا به و السكون إليه، وأنْ مُخالِفَه مُبدِعٌ خارجٌ عن المِلَّةِ؟ وإنما يَصِحُّ أن يُقال: «إنَّ الخَوْفَ لا بُدَّ له من أسبابٍ^٢ تَظْهَرُ، وإنْ نَفَيْه واجبٌ عند ارتفاع أسبابه» لو كانَ أمير المؤمنين عليه السلام بايَع في ابتداء الأمر^٣ مُبتدئاً بالبيعة، طالباً لها، راعياً فيها، من غير تَقاعُدٍ، ومن غير أنْ تأخذه الألسُن باللوم والغدَل^٤؛ فيقول واحدٌ: «حَسَدَتِ الرَّجُلُ»، ويقول آخَرُ^٥: «أَرَدَتِ الفِرْقَةُ وقوعَ الاختلاف بين المسلمين»، ويقول آخرون^٦: «متى أَقَمْتَ على هذا، لَمْ يُقَاتِلْ أَحَدٌ^٧ أهل الرِّدَّة، وطَمَع^٨ المُرتَدُّونَ في المسلمين»، ومن غير أنْ يَتَلَوَّمَ^٩ يَتَرَبَّصَ حتَّى يَجْتَمِعَ المُفْتَرِقُونَ^{١٠} و يَدْخُلَ الخارجونَ، ولا يَبْقَى إلَّا راضٍ أو مُتَظاهِرٌ بالرضا. ٢٤٧/٣

فأمَّا والأمرُ جرى على خلاف ذلك، فالظاهر الذي لا إشكال فيه أنه عليه السلام بايَع مُستَدْفِعاً للشرِّ وفاراً من الفِتْنَةِ، وبعْدَ أنْ لَمْ يَبَقَ عنده بَقِيَّةٌ^{١١} ولا عُذْرٌ في المُحَاجَزَةِ والمُدَافَعَةِ.

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخلاف على» بدل «المقام على خلاف».
٢. في التلخيص: «من أمارَة وأَسباب».
٣. في التلخيص: «في الابتداء من الأمر».
٤. العَدْل: الملامة. الصَّحاح، ج ٥، ص ١٧٦٢ (عذَل).
٥. هكذا في «ب، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الآخر» بدل «آخر».
٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «آخر» بدل «آخرون».
٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».
٨. في التلخيص: «و يطمع».
٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».
١٠. في «ب، ص، ف» وحاشية «ج»: «المعترفون».
١١. في «د»: «نَقِيَّة».

هذا^١ إذا عَوَّلْنَا فِي إِمْسَاكِهِ عَنِ النُّكَيْرِ عَلَى الْخَوْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّقِيَّةِ.
و قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ إِمْسَاكِهِ عَنِ النُّكَيْرِ غَيْرُ الْخَوْفِ، إِمَّا مُنْفَرِداً وَ إِمَّا
مُضْمُوماً إِلَيْهِ^٢؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ مَنْ خَالَفَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ
الْمُنْكَرَ إِنَّمَا يَجِبُ إِنْكَارُهُ بِشُرُوطٍ، مِنْهَا: أَنْ لَا يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ^٣ أَنَّهُ يُوْدِّي إِلَى
مُنْكَرٍ^٤ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَ أَنَّهُ مَتَى غَلَبَ فِي الظَّنِّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُهُ. وَ لَعَلَّ هَذِهِ
كَانَتْ حَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَرْكِ النُّكَيْرِ، وَ الشَّيْعَةُ لَا تَقْتَصِرُ فِي هَذَا
الْبَابِ عَلَى التَّجْوِيزِ، بَلْ تَرَوِي رَوَايَاتٍ كَثِيرَةً^٥ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَهْدَ
إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، وَ أَنْذَرَهُ بِأَنَّ الْقَوْمَ^٦ يَدْفَعُونَهُ عَنِ الْأَمْرِ وَ
يَغْلِبُونَهُ عَلَيْهِ، وَ أَنَّهُ مَتَى نَارَعَهُمْ فِيهِ أَذَى ذَلِكَ إِلَى الرُّدَّةِ وَ رُجُوعِ الْحَرْبِ جَذَعَةً^٧،
وَ أَمَرَهُ بِالْإِغْضَاءِ وَ الْإِمْسَاكِ إِلَى أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الْقِيَامِ بِالْأَمْرِ^٨، وَ التَّجْوِيزُ فِي هَذَا
الْبَابِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ كَافٍ.

فَإِنْ قِيلَ^٩: هَذَا يُوْدِّي إِلَى أَنْ يَجُوزَ فِي كُلِّ مَنْ تَرَكَ إِنْكَارَ مُنْكَرٍ هَذَا الْوَجْهَ بَعِيْنَهُ،

١. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ هَذَا».

٢. فِي «د»: «إِمَّا مُنْفَرِداً أَوْ مُضْمُوماً إِلَيْهِ».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي التَّلْخِصِ: «فِي الظَّنِّ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «عَلَى ظَنِّهِ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «هُوَ».

٥. رَاجِعْ: الْإِفْصَاحُ فِي الْإِمَامَةِ، ص ٤٨ وَ مَا بَعْدَهَا؛ تَقْرِيبُ الْمَعَارِفِ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣؛ طَرَفُ مِنَ الْأَثْبَاءِ وَ الْمَنَاقِبِ، ص ٥٥٥؛ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، ج ٣، ص ١١٤.

٦. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْقَوْمَ».

٧. قَالَ الْفَرَاهِيدِي: إِذَا طَفَعَتِ الْحَرْبُ مِنَ الْقَوْمِ يُقَالُ: إِنَّ شَتَمَ أَعْدَانَهَا جَذَعَةً، أَيِ أَوَّلَ مَا يُبْتَدَأُ بِهَا.

كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٢٢١ (جَذَعٌ).

٨. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «بِالْأُمُور».

٩. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمُطْبُوعِ: «وَ إِنْ قِيلَ».

فلا نُدْمُهُ^١ على تَرْكِ نَكِيرِهِ، ولا نَقْطَعِ على رِضاهِ به.

قُلْنَا: لا شَكَّ في أَنَّ مَنْ رَأَيْنَاهُ كَافًّا عَنْ نَكِيرٍ مُنْكَرٍ - وَنَحْنُ نُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَفَّ عَنْ نَكِيرِهِ لظَنَّهُ أَنَّهُ^٢ يَعْقُبُ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ - فَإِنَّا لَا نُدْمُهُ، وَلا نَرْمِيهِ أَيْضاً بِالرِّضَا بِهِ؛ وَ إِنَّمَا نَفْعُلُ^٣ ذَلِكَ عِنْدَ عِلْمِنَا بارتفاعِ سائرِ الأَعْدَارِ، وَ حَصُولِ شَرائِطِ جَمِيعِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ^٤. وَ مَا نَعْلَمُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُمْ^٥ خِلَافاً في هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَ إِنَّمَا يَقَعُ التَّنَاسِي لِلأَصُولِ إِذَا بَلَغَ الْكَلَامُ إِلَى الإِمَامَةِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِأَنَّ إِنْكَارَ بَعْضِ الْمُنْكَرِ^٦ يُوَدِّي إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَمَارَاتٍ تَظْهَرُ وَ تُنْقَلُ، وَ فِي فَقْدِ عِلْمِنَا بِذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ؛

٢٤٨/٣

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمَارَاتِ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً لِمَنْ شَاهَدَ الْحَالَ وَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ مَا ذَكَرْنَاهُ، دُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ هَذِهِ حَالُهُ، وَ نَحْنُ خَارِجُونَ عَنْ ذَلِكَ. وَ الْأَمَارَاتُ الظَّاهِرَةُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، لِمَنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ مَا يَقْتَضِيهِ، لَيْسَتْ مِمَّا يُنْقَلُ وَ يُرَوَّى، وَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِشَاهِدٍ^٧ الْحَالِ، وَ رُبَّمَا ظَهَرَتْ أَيْضاً لِبَعْضِ الْحَاضِرِينَ دُونَ بَعْضٍ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا تَتَكَلَّفُهُ مَتَى لَمْ تَبْنِ^٨ كَلَامَنَا عَلَى صِحَّةِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرٍ

١. في «د»: «فلا يذمه».

٢. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن» بدل «أنه».

٣. في «د، ف»: «يفعل».

٤. كذا في النسخ و المطبوع و التلخيص، و لعل الصحيح: «و حصول جميع شرائط إنكار المنكر».

٥. في «د»: «بينكم».

٦. هكذا في «د» و في التلخيص: «بانكار المنكر». و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن إنكاره

بعض المنكر».

٧. في التلخيص: «من شاهد».

٨. في «د»: «لم نبين». و في «ص»: «لم يبين».

المؤمنين عليه السلام. ومتى بَيَّنَّا^١ الكلام في أسباب ترك النكير على ما قَدَّمناه من صِحَّة النص، ظَهَرَ الأمرُ ظهوراً يَرْفَعُ^٢ الشُّبْهَةَ؛ لأنَّه إذا كَانَ هو عليه السلام المنصوص عليه بالإمامة، والمُشار إليه من^٣ بينهم بالخِلافَةِ، ثُمَّ رَأَهم بَعْدَ وفَاةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله^٤ تَنَازَعُوا الأمرَ بَيْنَهُم تَنَازَعٌ مَن لَمْ يَسْمَعُوا فيه نَصّاً ولا أَعْطُوا فيه عَهْداً، ثُمَّ صاروا إلى إحدَى الجِهَتَيْنِ بِطَرِيقَةِ الاختيارِ، وَصَمَّمُوا على أَنَّ ذَلِكَ هو الواجب الذي لا مَعْدِلَ عنه ولا حَقَّ سِوَاهُ، عَلِمَ عليه السلامُ أَنَّ ذَلِكَ مُؤَيِّسٌ مِنْ نُزُوعِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ، وَمُخِيفٌ مِنْ نَاحِيَّتِهِمْ، وَأَتَمَّهُمْ إِذَا اسْتَجَازُوا اطِّراحَ عَهْدِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله وإيقاعَ الشُّبْهَةِ فيه، فَهَمُّ بَأَن يَطْرَحُوا إنكارَهُ غَيْرُهُ وَيُعْرِضُوا عن وَعْظِهِ وَتَذْكِرِهِ أَوْلَى وَأَحْرَى. ولا شُبْهَةٌ على عَاقِلٍ في أَنَّ النصَّ إن كَانَ حَقّاً على ما نَقُولُهُ وَدُفِعَ ذَلِكَ الدَّفْعُ، فَإِنَّ النكيرَ هُنَاكَ لا يَنْجَعُ ولا يَنْفَعُ، وَإِنَّهُ مُؤَدِّ إلى غَايَةٍ مَكْرُوهَةٍ فَاعْلِيهِ^٥.

وَمِمَّا يَعَارِضُونَ^٦ بِهِ فيما يُدَّعَى^٧ مِنَ الإجماعِ على إمامة أبي بكرٍ: الإجماعُ على إمامة مُعَاوِيَةَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ بَعْدَ تَسْلِيمِ الحَسَنِ عليه السلامُ الأمرَ له، كَانُوا بِأَسْرِهِمْ^٨

١. في «د، ص»: «بَيَّنَّا».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدفع».

٣. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «من».

٤. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام» في الموضعين.

٥. في «د»: «إندار».

٦. في «ب»: «بَأَن».

٧. في «د»: «فاعله».

٨. في «د»: «يعارض». وفي «ج»: «يدافعون».

٩. في «ب»: «وما يدافعون». وفي «د»: «ما يدعى».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن الحسن بعد تسليم الأمر إليه كان والناس بأسرهم».

مُظْهِرِينَ لِلرَّضَا بِإِمَامَتِهِ وَتَنْفِيزِ أَحْكَامِهِ، وَكَافِينَ عَنِ الْنَكِيرِ عَلَيْهِ، حَتَّى سُمِّيَ ذَلِكَ الْعَامَ «عَامَ الْجَمَاعَةِ». وَكُلُّ مَا يُدْعَى هَاهُنَا مِنْ إِنْكَارِ بَاطِنٍ وَخَوْفٍ وَتَقْيَةٍ، يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى بِعَيْنِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَمِمَّا يُعَارِضُونَ بِهِ أَيْضاً^٢: الْإِجْمَاعُ عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ وَخَلْعِهِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَ قَاتِلٍ، أَوْ خَاذِلٍ، أَوْ كَافٍّ^٣ عَنِ الْنَكِيرِ؛ وَهَذِهِ أُمَارَاتُ الرِّضَا عَنْهُمْ. وَنَحْنُ نَسْتَقْصِي الْجَوَابَ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى هَاتَيْنِ الْمُعَارَضَتَيْنِ - عِنْدَ مَا نَحْكِيهِ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ - مُسْتَقْبَلًا^٤.

٢٤٩/٣

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي أوردناها تأتي على مَا حَكَيْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَتَى تُؤْمِلَتْ؛ لَكِنَّا لَا نَدْعُ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّفْصِيلِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ.

[يُطَالُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي مِنْ أَسْبَابِ تَأَخُّرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنِ الْبَيْعَةِ]

أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا لَا نُنْكِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأَخَّرَ وَتَبَاطَأَ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَأَنْ قَوْمًا قَالُوا: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَآخَرِينَ قَالُوا: سِتَّةَ أَشْهُرٍ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ تَأَخَّرَ لَاسْتِيحَاشِهِ مِنْ اسْتِبْدَادِهِمْ بِالْأَمْرِ دُونَ مُشَاوَرَتِهِ وَمُطَالَعَتِهِ، أَوْ لَاسْتِغَالِهِ^٥ بِتَجْهِيزِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦، ثُمَّ^٧ بِأَمْرِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ^٨».

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والحجري: «من».

٢. في «د»: «أيضاً به».

٣. في «د»: «و خاذل وكاف». وفي «ب»: «و خاذل أو كاف».

٤. في المطبوع والحجري: «للرضا». ٥. في «د»: «+ «يعون الله».

٦. يأتي في ص ٢٠٧ - ٢١٥. ٧. في «د»: «على سبيل».

٨. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «أو اشتغاله».

٩. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو» بدل «ثم».

١١. في «ب، ف»: «صلوات الله عليها».

فتعليلٌ منه بالباطل^١؛ لأنَّ مُشاوَرَتَه عليه السلامَ عِنْدَ مُخَالَفِنَا^٢ لَا تَجِبُ^٣ عَلَيْهِمْ،
وَعَقْدُ الْإِمَامَةِ يَتِمُّ بِمَنْ عَقَدَهَا، وَلَا يَفْتَقِرُ فِي صِحَّتِهِ وَتَمَامِهِ إِلَى حُضُورِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤. وَمَا يَدَّعُونَهُ مِنْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ^٥ أَعْلَمَ بِهِ
وَأَخَوْفَ لَهُ؛ فَكَيْفَ يَتَأَخَّرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا
لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ؟ وَكَيْفَ يَسْتَوْحِشُ مِمَّنْ عَدَلَ^٧ عَنْ مُشَاوَرَتِهِ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ غَيْرُ
وَاجِبَةٍ فِي حَالِ السَّلَامِ^٨ وَالْأَمْنِ، وَإِنَّمَا عَدَلَ تَحَرُّزاً^٩ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْفِرْقَةِ^{١٠}؟ وَهَلْ
هَذَا مِنْهُمْ إِلَّا سُوءُ تَنَاءٍ^{١١} عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنِسْبَةُ لَهُ^{١٢} إِلَى مَا يَتَنَزَّهُ^{١٣}
قَدْرُهُ وَدِينُهُ عَنْهُ؟

فَأَمَّا الْأَشْتَغَالُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَإِنَّهُ كَانَ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَالتَّأَخُّرُ كَانَ

١. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بَاطِلٌ».

٢. فِي «ج، ص»: «مَنْ خَالَفَنَا».

٣. فِي الْحَجَرِيِّ: «لَا يَجِبُ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي «د»: - «كَانَ».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «مَنْ عَدَلَ».

٨. فِي «ج، ص» وَالتَّلْخِصِ: «السَّلَامَةُ».

٩. فِي «ب»: «تَحَرُّزاً».

١٠. فِي «ج»: «التَّفَرُّقَةُ».

١١. فِي «ب، د»: «إِلَّا شُؤْنَنَا». وَشَأْنُهُ شَيْئاً: ضَدَّ زَانَهُ، أَيْ عَابَهُ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٣٣١

(شَيْنٌ). وَفِي «ج، ف»: «إِلَّا هَوَاشَاءَ». وَالهَوَاشَةُ: الْفِتْنَةُ وَالْاضْطِرَابُ وَالْهَيْجُ. الصَّحَاحُ، ج ٣،

ص ١٠٢٨ (هَوْشٌ). وَمَا فِي الْمَتْنِ مُطَابِقٌ لِلتَّلْخِصِ وَ«ص» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ.

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَنَسْبَتُهُ». وَفِي التَّلْخِصِ: «وَنَسْبَتُهُ لَهُ».

١٣. فِي التَّلْخِصِ: «مَا يَتَنَزَّهُ».

شهوراً^١، والمُعَلَّلُ^٢ قَالَ: «أَيَّاماً». و تِلْكَ السَّاعَةُ أَيْضاً كَانَ يُمَكِّنُ^٣ فِيهَا إِظْهَارَ الرِّضَا وَ الْمُرَاسَلَةَ بِهِ بَدَلاً مِنْ إِظْهَارِ السَّخْطِ وَ الْخِلَافِ.

وَأَمَّا فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَإِنَّهَا تُوَفِّيَتْ بَعْدَ أَشْهُرٍ، فَكَيْفَ يُسْتَعْلَبُ بِوَفَاتِهَا^٥ عَنِ الْبَيْعَةِ فِي الْمُدَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ تَرَاحِيهَا؟ وَ عِنْدَهُمْ أَيْضاً أَنَّهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ أَيَّاماً يَسِيرَةً، وَ مُكْثَرُهُمْ^٦ يَقُولُ: «أَرْبَعِينَ يَوْماً»؛ فَكَيْفَ يَسْتَعْلَبُ^٧ مَا يَكُونُ بَعْدَ أَشْهُرٍ عَمَّا كَانَ قَبْلَهَا؟ فَأَمَّا ضَرْبُهُ الْمَثَلُ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي لَهَا إِخْوَةٌ، وَ اسْتِحَاشُ كَبِيرِهِمْ مِنْ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا صَغِيرُهُمْ: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّ الْكَبِيرَ مَتَى كَانَ دَيْنًا خَائِفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ^٨ اسْتِحَاشَهُ وَ ثَقُلَ مَا جَرَى عَلَى طَبْعِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ إِلَى إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِلْعَقْدِ وَ الْخِلَافِ فِيهِ، وَ إِيْهَامُ أَنَّهُ غَيْرُ مُمَضًى^٩ وَ لَا صَوَابٍ. وَ كُلُّ هَذَا جَرَى مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَيْفَ يُضَيَّفُ - مَنْ يَعْرِفُ حُسُونَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الدِّينِ وَ غَضَبَهُ لَهُ - إِلَيْهِ كَرَاهَةً الْوَاجِبِ^{١٠}، وَ الْاسْتِحَاشَ مِنَ الْحَقِّ، وَ الْغَضَبَ مِمَّا يُوْرَدُ إِلَيْهِ تَحَرُّزًا مِنَ الْفِتْنَةِ وَ تَلَافِيًا لِلْفُرْقَةِ؟

٢٥٠/٣

١. فِي «ب، د»: «مَشْهُورًا».

٢. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ الْمُقَلَّلُ».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «كَانَ يُمْكِنُ أَيْضاً».

٤. فِي «ج»: «فَأَمَّا».

٥. فِي «د»: «سُتْعِلَ وَفَاتُهَا».

٦. فِي الْمُطْبُوعِ: «وَ أَكْثَرُهُمْ».

٧. فِي «ب، ج، ص»: «يُسْتَعْلَبُ».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «كَانَ» بَدَلَ «فَإِنَّ».

٩. فِي «د»: «غَيْرُ مُمَضًى».

١٠. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ: «فَكَيْفَ يُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ الْمَعْلُومِ مِنْ حُسُونَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الدِّينِ وَ غَضَبِهِ لَهُ كَرَاهِيَةُ الْوَاجِبِ»، إِلَّا أَنَّ فِي التَّلْخِصِ: «إِلَّا كَرَاهِيَةُ الْوَاجِبِ» بَدَلَ «كَرَاهِيَةُ الْوَاجِبِ».

وَمِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النُّكْبِ وَإِظْهَارَ الرِّضَا لَمْ يَكُنْ اخْتِيَاراً وَإِثَاراً، بَلْ كَانَ لِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ^١ لَا وَجْهَ لِمُبَايَعَتِهِ بَعْدَ الْإِبَاءِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ بَعَيْنِهِ؛ فَإِنْ إِبَاءَهُ الْمُتَقَدِّمَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهِهِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِمَا^٢ ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ، مِنْ اشْتِغَالِهِ بِالنَّبِيِّ وَابْنَتِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَوْ اسْتِحَاشاً^٣ مِنْ تَرْكِ مُشَاوَرَتِهِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ بِمَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ. أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ نَاطِراً فِي الْأَمْرِ وَ مُرْتَاباً^٤ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ؛ إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ^٥ نَاطِراً فِي صَلَاحِ الْمَعْقُودِ لَهُ الْإِمَامَةُ، أَوْ فِي تَكَامُلِ شَرْطِ^٦ عَقْدِ إِمَامَتِهِ وَقَوَعِهِ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَافِئاً^٧ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا مُلْتَبِساً، بَلْ كَانَ بِهِ أَعْلَمَ وَإِلَيْهِ أَسْبَقَ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ وَقْتاً وَوَقْتَيْنِ، لَمَا جَازَ أَنْ تَسْتَمِرَّ^٨ الْأَوَاقَاتُ وَتَتَرَاخَى الْمُدَدُ فِي خَفَائِهِ^٩.

وَكَيْفَ يُشْكَلُ عَلَيْهِ صَلَاحُ أَبِي بَكْرٍ لِلْإِمَامَةِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَعْلُوماً ضَرُورَةً لِكُلِّ أَحَدٍ؟ وَكَذَلِكَ عِنْدَهُمْ صِفَاتُ الْعَاقِدِينَ وَعَدْدُهُمْ وَشُرُوطُ الْعَقْدِ

١. في «ب، د»: «أَنْ».

٢. في «ج»: «مِمَّا».

٣. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «واستيحاشه».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و مريباً».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنْ يَكُونَ».

٦. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «شروط».

٧. في التلخيص: «لا يجوز أَنْ يَخْفَى».

٨. هكذا في «د، ص». وفي التلخيص: «أَنْ تَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ يَسْتَمِرَّ».

٩. في التلخيص: «في حياته».

الصحيحِ مِمَّا نَصَّ^١ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ^٢ وَأَعْلَمَ الْجَمَاعَةُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ يَرْتَضِي فِيهِ مِثْلُ^٣ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ يَنْظُرُ فِي إصَابَتِهِ النَّظَرَ الطَّوِيلَ^٤.

فَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِبَاؤُهُ وَ امْتِنَاعُهُ مِنَ الْبَيْعَةِ فِي الْأَوَّلِ، إِلَّا مَا نَذَرَهُ مِنْ أَنَّهُا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ حَقِّهَا وَ لَغَيْرِ^٥ مُسْتَحَقِّهَا. وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ رُجُوعَهُ إِلَيْهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا لَصَرْبٍ مِنَ التَّدْبِيرِ.

٢٥١/٣

[إبطال ما استدلَّ به القاضي على رضا أمير المؤمنين عليه السلام ببيعة أبي بكر]

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ عَلَى رِضَاهُ بِمَا ادَّعَاهُ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعَاوَنَةِ وَ الْمُعَاصِدَةِ، وَ أَنَّهُ أَشَارَ عَلَيْهِ بِقِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ: فَإِنَّهُ ادَّعَى^٦ مُعَاوَنَةً وَ مُعَاصِدَةً عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ لَا نَعْرِفُهَا، وَ لَوْ ذَكَرَ تَفْصِيلاً^٧ لَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ.

فَإِنْ أَشَارَ بِذَلِكَ^٨ إِلَى مَا كَانَ يُمِدُّهُمْ بِهِ مِنَ الْفُتْيَا فِي الْأَحْكَامِ، فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ وَ لِكُلِّ مُسْتَفْتٍ؛ فَلَا يَدُلُّ إِظْهَارُ الْحَقِّ وَ التَّنْبِيهُ عَلَى الصَّوَابِ فِي الْأَحْكَامِ عَلَى مُعَاوَنَةٍ^٩ وَ لَا مُعَاصِدَةٍ.

١. في «د»: «لما نصَّ».

٢. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «ب، د» و المطبوع: - «عليه».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «مثل».

٤. في التلخيص: «و نظيره في إصابة النظر الطويل».

٥. في «ب»: «و لغير».

٦. في المطبوع و الحجري: «ادعاء».

٧. في المطبوع و الحجري: «تفصيله».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «بذلك».

٩. في المطبوع و الحجري: «لا على معاونة».

وإن أشار إلى ما كان منه عليه السلام في وقتٍ من الأوقات من الدفع عن المدينة^١، فذلك أيضاً واجبٌ على كلِّ مسلمٍ؛ وكيف لا يدفعُ مثله^٢ عليه السلام عن حريمه وحریم المسلمين؟ وأيُّ^٣ دلالةٍ في ذلك على ما يرجعُ إلى الإمامة؟! فأما المشورةُ عليه بقتالِ أهلِ الردّة: فما عَلِمنا أنها كانت منه عليه السلام، وقد كان يجبُ عليه أن يُصحَّحَ ذلك. ثمَّ لو كانت، لم تدلَّ على ما ظنَّه؛ لأنَّ قتالهم واجبٌ على المسلمين كافةً، والمشورةُ به^٤ صحيحةٌ.

فأما تعلقه بإنكارِ أمير المؤمنين عليه السلام على أبي سفيان: فقد تقدَّم في كلامنا أنَّ ذلك إنما يدلُّ على تهمته لأبي سفيان، وعلمه بأنَّ غرضه بذلك الكلام لم يكن النصِّح^٥ له^٦؛ فأَيُّ تعلُّقٍ له بذلك؟

وأما امتناعه عمَّا بذَّله له^٧ العباس من البيعة: فلاَّته كان يَعْرِفُ الباطنَ، وكلامُ العباس كان على الظاهر، وليس يمتنعُ أن يغلبَ في ظنِّه ما لا يغلبُ في ظنِّ

١. أشار علي عليه السلام إلى سبب دفاعه عن المدينة في كتابه إلى أهل مصر مع مالك الأشتر حيث قال عليه السلام: «فأمسكتُ بيدي حتَّى رأيتُ راجعةً من الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيتُ إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً تكون المصيبة به علي أعظم».

و الكتاب المذكور في باب الكتب من نهج البلاغة، وذلك أنَّ جماعةً من العرب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله أرسلوا إلى أبي بكر أن يقارهم على إقامة الصلاة ومنع الزكاة، فامتنع من إجابتهم إلى ذلك، فأغاروا على المدينة، فخرج علي عليه السلام بنفسه للدفاع عن المدينة حتَّى ردَّ الله كيدهم. وللمزيد راجع: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٤٤ و ما بعدها؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ١٥٣ - ١٥٤.

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمطبوع: - «مثله».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأي».

٤. في «ب، ج، ص، ف» - «به».

٥. في «د»: «لنصح».

٦. تقدَّم في ج ٣، ص ٤٥١.

٧. في «ب، ص، ف» - «له».

العبّاس؛ فلا يَكُونُ في امتناعه دَلَالَةٌ على صَوَابِ ما جَرى مِنَ العَقْدِ، وإِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَةٌ على أَن ما بَذَلَهُ العبّاسُ لَمْ يَكُنْ عنده صَوَاباً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و لو كَانَ يُنْكِرُ إِمَامَةَ^١ أَبِي بَكْرٍ، لَمْ يَخَفْ أَنْ يُظْهَرَ ذَلِكَ كَمَا أَظْهَرَهُ أَبُو سُفْيَانَ» فَطَرِيقٌ؛ لِأَنَّ الوَقْتَ الَّذِي أَظْهَرَ أَبُو سُفْيَانَ الْخِلَافَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِيهِ يَخَافُ مِنَ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ وَقَبْلَ اسْتِقْرَارِ^٢ الْعَقْدِ، وَقَدْ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ جَمَاعَةٌ مُّظْهِرُونَ^٣ لِلْخِلَافِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَافَ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَبَعْدَ إِطْبَاقِ الْكُلِّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَبُو سُفْيَانَ وَلَا غَيْرُهُ مُّظْهِراً لِلْخِلَافِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَوْ ادَّعَى الْحَقُّ لِنَفْسِهِ لَوَجَدَ أَنْصَاراً؛ كَالْعَبَّاسِ، وَالرُّبَيْرِ، وَأَبِي سُفْيَانَ، وَخَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ» فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا نُصْرَةَ فِيمَنْ ذُكِرَ وَلَا فِي أَضْعَافِهِمْ عَلَى مَنْ عَقَدَ الْأَمْرَ^٤ لِأَبِي بَكْرٍ وَانْقَادَ لَهُ وَرَضِيَ بِإِمَامَتِهِ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

[بيان أن المعتبر في البيعة هو الرضا والتسليم دون الصفقة باليد]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ^٥ فَقَدْ كَانَ رَاضِياً؛ مِنْ حَيْثُ تَرَكَ النَّكِيرَ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا وَلَمْ يُتَشَدَّدْ عَلَيْهِ فِيهَا^٦» فَكَلَامٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ، دُونَ الصَّفَقَةِ بِالْيَدِ.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لو كان منكراً لإمامة».

٢. في «ج» والمطبوع والحجري: «استمرار».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مظهرين».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عقد العقد».

٥. في «ب، د»: «عن العقد والبيعة». وفي المطبوع: «من البيعة».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لم يشدد فيها عليه».

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ نَأَى عَنْ مَحَلِّ الْإِمَامِ وَبَلَدِهِ يُعَدُّ مُبَايَعاً^١ لَهُ؛ مِنْ حَيْثُ رَضِيَ وَسَلَّمَ
وَانْقَادَ، وَإِنْ لَمْ يَصِفُقْ بِيَدِهِ؟ وَإِنَّمَا يُرَادُ الصَّفَقَةُ لِيَكُونَ^٢ أَمَارَةً عَلَى^٣ الرِّضَا؛ فَإِذَا
ظَهَرَ مَا هُوَ أَدْلُّ^٤ مِنْهَا لَمْ يُعْتَبَرْ بِهَا وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهَا. فَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِتْفَاقِ عَلَى تَأْخُرِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْبَيْعَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى التَّأْخُرِ عَنْ إِظْهَارِ
الرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ، دُونَ الصَّفَقَةِ بِالْيَدِ. وَلَوْ كَانَ رَاضِياً بِالْأَمْرِ وَمُسَلِّماً لِلْعَقْدِ لَمْ يُعْتَبَرْ
بِصَفَقَتِهِ، وَلَا عَوَّتَبَ عَلَى تَأْخُرِهِ، وَلَا قِيلَ فِي ذَلِكَ مَا قِيلَ، وَلَا جَرَى مَا جَرَى.
عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَرْكَ النِّكَيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَالْإِجْمَاعِ، إِلَّا بَعْدَ شُرَاطِئَ لَمْ
تَحْصُلْ فِي تَرْكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ النِّكَيرُ^٥.

[إِبَانَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَوْفِ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ وَالْخَوْفِ أَيَّامَ يَزِيدَ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَانَ يَجِبُ، إِنْ لَمْ يَزِدْ نَكِيرَهُ وَإِظْهَارَهُ^٦ الْخِلَافَ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ
الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرِهِ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ، أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ
لَمَّا طَوَّلُوا بِالْبَيْعَةِ كَيْفَ امْتَنَعُوا وَتَهَازَبُوا وَأُظْهِرُوا الْخِلَافَ وَالنِّكَيرَ، وَلَمْ يَكُنْ
فَرْعُهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا دُونَ فَرْعِهِمْ مِنْ يَزِيدَ»، وَتَقْوِيَّتُهُ ذَلِكَ بِأَنْ نَكِيرَهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ أَقْوَى مِنْ نَكِيرِ غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ أُزِيلَ عَنْ حَقِّهِ، فَبُعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا
الْأَسْبَابَ الْمَانِعَةَ مِنَ النِّكَيرِ، وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ وَشَرَحْنَاهُ^٧؛ وَلَيْسَ الْخَوْفُ فِي تِلْكَ

١. في «ب»: «متابعاً».

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «لتكون».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «- على».

٤. في «ب، ص»: «أولئ».

٥. في «د»: «لِلنِّكَير».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإظهار» بدل «وإظهاره».

٧. تقدّم في ص ١٦٣ وما بعدها.

الحالِ كَالْخَوْفِ مِنْ يَزِيدَ وَبَنِي أُمَيَّةَ. وَكَيْفَ يَكُونُ الْخَوْفُ مِنْ مُظْهَرٍ لِلْفِسْقِ^١ وَ الْخَلَاةِ وَ الْمَجَانَةِ، مُتَهْتَكٍ^٢ لَا مُسْكَةَ عِنْدَهُ^٣ - وَ لَا شُبْهَةً فِي أَنَّ إِمَامَتَهُ مُلْكٌ وَ غَلْبَةٌ، وَ أَنَّهُ لَا شَرْطَ مِنْ شُرَاطِطِ الْإِمَامَةِ فِيهِ - كَالْخَوْفِ مِنْ مُقَدِّمِ مُعْظَمِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ، يَرَى أَكْثَرَ الْأُمَّةِ أَنَّ الْإِمَامَةَ دُونَهُ، وَ أَنَّهَا أَدْنَى مَنَازِلِهِ، وَ مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا كَالْجَامِعِ^٤ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ!

عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ امْتَنَعُوا مِنْ بَيْعَةِ يَزِيدَ قَدْ عُرِفَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَ الْمَكْرُوهِ؛ فَأَمَّا الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْخِلَافَ^٥ لِمَا وَجَدَ بَعْضُ الْأَعْوَانِ عَلَيْهِ، وَ طَمَعَ فِي مُعَاوَنَةِ مَنْ خَذَلَهُ وَ قَعَدَ عَنْهُ، ثُمَّ حَالَهُ آلَتْ - مَعَ اجْتِهَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ اجْتِهَادِ مَنْ اجْتَهَدَ فِي نُصْرَتِهِ - إِلَى مَا آلَتْ إِلَيْهِ.

[نفي دلالة عرض العباس وأبي سفيان البيعة، على بطلان النص]

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِعَرَضِ الْعَبَّاسِ وَ أَبِي سُفْيَانَ عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ، وَ أَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّصَّ لَا أَصْلَ لَهُ، وَ أَنَّ طَرِيقَ الْإِمَامَةِ الْاِخْتِيَارُ؛ فَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِيهَا مَضًى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ عَلَيْهِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي النَّصَّ مِنْ وَجْهَيْنِ^٦:

١. في «ج، ص»: «الفسق». و في التلخيص: «الفسوق».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «متهتكاً».

٣. هكذا في «د». و في التلخيص: «لا مسألة عنده». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا مُسْكَةَ مَعَهُ». قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: «إِنَّهُ لَذُو مُسْكَةٍ: ذُو عَقْلٍ. وَ مَا لَهُ مُسْكَةٌ مِنْ عَيْشٍ وَ مَا فِي سِقَانِهِ مُسْكَةٌ مِنْ مَاءٍ: قَلِيلٌ». وَ قَالَ الْفَيَّومِيُّ: «لَيْسَ لَهُ مُسْكَةٌ، أَيُّ عَقْلٍ. وَ لَيْسَ بِهِ مُسْكَةٌ، أَيُّ قُوَّةٍ. وَ لَيْسَ لِأَمْرِهِ مُسْكَةٌ، أَيُّ أَصْلٍ يَعُولُ عَلَيْهِ». أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٥٩٥؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٧٣ (مُسَكَّ).

٤. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «كَالْجَمْعِ» بَدَلُ «إِلَّا كَالْجَامِعِ».

٥. في التلخيص: «مَنْ الْقَتْلُ وَ الْمَكْرُوهُ فِيهِ. عَلَى أَنَّ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَظْهَرَ الْخِلَافَ».

٦. تَقْدِّمًا فِي ج ٢، ص ٤٥٦.

أَخَذَهُمَا: أَنَّ الْبَيْعَةَ لَا تَذُلُّ عَلَى أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَتَقَدَّمَ وَتَثْبُتُ^١ بِهِ الْإِمَامَةُ، بَلْ يَكُونُ
الْغَرَضُ مِنْهَا^٢ الْقِيَامَ بِالنُّصْرَةِ^٣ وَ^٤ التَّكْفُلَ بِالذَّبِّ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى بَايَعَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْأَنْصَارُ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ، وَبَايَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ،
وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَايَعَ النَّاسُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنْ كَانَ
نَصُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا أَنْ شَرَعُوا فِي الْإِمَامَةِ مِنْ جِهَةِ الْاخْتِيَارِ، وَأَوْهَمُوا
أَنَّهُ الطَّرِيقُ إِلَى الْإِمَامَةِ، أَرَادَ الْعَبَّاسُ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِمِثْلِ حُجَّتِهِمْ، وَيَسْلُكَ
فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسْلَكَهُمْ، عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتَظْهَارِ عَلَيْهِمْ،
وَالْإِزَالَةِ لَشُبُهَتِهِمْ^٥؛ وَكَذَلِكَ أَبُو سُفْيَانَ. فَلَيْسَ^٦ فِي بَذْلِ الْبَيْعَةِ دَلَالَةٌ عَلَى
انْتِفَاءِ النَّصِّ.

[بطلان الأحاديث الدالة على مدح أمير المؤمنين ﷺ للمتقدمين عليه]

فَأَمَّا مَا طَوَّلَ بِذِكْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، الْمُتَضَمِّنَةُ لِلتَّفْضِيلِ
وَالْعِظِيمِ وَالْمَدْحِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيمَا مَضَى كَلَامُنَا عَلَيْهَا عِنْدَ احْتِجَاجِهِ بِهَا فِي مُقَابَلَةِ
مَا اعْتَمَدْنَاهُ مِنَ الرِّوَايَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ النَّاسَ^٧ بِالتَّسْلِيمِ
عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَوْلِهِ: «هَذَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «ووثبت».

٢. في «ب، د»: «فيها».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالنص».

٤. في المطبوع: - «و»، وهو سهو.

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لشبههم».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وليس».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أمره عليه السلام للناس».

بَعْدِي^١،^٢ وَتَكَلَّمْنَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِوَجْهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَيَّنَّا مَا فِيهَا مَشْرُوحاً^٣ بِمَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ^٤.

وإيراده مثل هذه الأخبار، التي يُعَلِّمُ أَنَّهَا وَارِدَةٌ مِنْ جِهَةٍ وَمَدْفُوعَةٌ مِنْ أُخْرَى، يَقْتَضِينَا^٥ أَنْ نوردَ فِي مُقَابَلَتِهَا مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مِمَّا يَزْوُونَهُ وَيَدْفَعُونَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلطَّعْنِ وَاللُّومِ^٦، وَالتَّصْرِيحِ وَالتَّلْوِيحِ؛ لِكِنَّا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ؛ تَنَزُّهًا عَنْهُ، وَتَعْوِيلاً^٧ فِي الْحُجَّةِ عَلَى غَيْرِهِ. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُعَارِضَ أَخْبَارَهُمْ هَذِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ مُتَسَّعٌ.

عَلَى أَنْ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ - لَوْ صَحَّ - لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ، وَيُحْمَلُ الْأَحْوَالُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّقِيَّةَ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا فِيمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى.

٢٥٥/٣

[كَلَامٌ حَوْلَ تَقِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع)]

فَأَمَّا وَصْفُهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّجَاعَةِ وَالْقُوَّةِ، وَأَنَّ التَّقِيَّةَ لَا تَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِ؛ فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الشَّجَاعَةِ وَأَفْضَلُ، إِلَّا أَنَّ شَجَاعَتَهُ لَا تَبْلُغُ أَنْ يُغَالِبَ

١. فِي «د»: «مَنْ بَعْدِي».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ١٩٩٤٢؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٣٢، ح ٣٧١٢؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ الْكَبِيرِ، ج ٥، ص ٤٥، ح ٨١٤٦، وَص ١٢٦، ح ٨٤٥٣، وَص ١٣٠، ح ٨٤٦٤، وَص ١٣٢، ح ٨٤٧٤؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١٢، ص ٩٧، ح ١٢٥٩٣، وَج ١٨، ص ١٢٨، ح ٢٦٥؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ١١٩، ح ٤٥٧٩، وَص ١٤٣، ح ٤٦٥٢.

٣. فِي «د»: «مَفْضَالًا».

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ٣، ص ٤١٤ وَمَا بَعْدَهَا.

٥. فِي «ج»: «يَقْضِينَا».

٦. فِي «ب، د، ف»: «وَالذِّمَّ».

٧. فِي «د»: «وَتَعْوَلًا».

جَمِيعَ الْخَلْقِ^١، و يُحَارِبُ سَائِرَ النَّاسِ، و هو مع الشُّجَاعَةِ و الْقُوَّةِ بَشَرٌ يَقْوَى
و يَضَعُفُ، و يَخَافُ و يَأْمَنُ، و التَّقِيَّةُ جائزةٌ عَلَى الْبَشَرِ الَّذِينَ يَضَعُفُونَ عَنْ دَفْعِ
الْمَكْرُوهِ عَنْهُمْ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ بَعِيداً عَنْ التَّقِيَّةِ لَمَّا انْتَهَتْ الْإِمَامَةُ^٢ إِلَيْهِ» فَلَعَمْرِي
إِنْ كَثُرَ مِنْ التَّقِيَّةِ زَالَ عَنْهُ فِي أَيَّامِ إِمَامَتِهِ بَزْوَالِ أَسْبَابِهَا، وَ بَقِيَ كَثِيرٌ مِنَ التَّقِيَّةِ لِبَقَاءِ
أَسْبَابِهَا؛ وَ لِهَذَا^٣ لَمْ يَنْقُضْ جَمِيعَ أَحْكَامِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَ لَا فَسَخَ عَقْدَهُمْ. وَ أَيْنَ أَنْصَارُهُ
وَ أَعْوَانُهُ - فِي الْكَثْرَةِ وَ التَّظَاهَرِ وَ التَّوَازُرِ - فِي أَيَّامِ إِمَامَتِهِ مِنْ أَنْصَارِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ؟ وَ لَا
إِشْكَالَ عَلَى مُنْصِفٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ التَّقِيَّةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ سَبَبٍ ظَاهِرٍ» فَقَدْ قُلْنَا فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^٤.
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِظْهَارُ الْحَقِّ هُوَ^٥ أَوَّلِيٌّ» فَهَبْ أَنْ الْأَمْرَ عَلَى
ذَلِكَ، لَعَلَّ الْوَقْتَ الَّذِي تَكَلَّمَ عَلَيْهِ هُوَ^٦ مِنَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يَكُونُ إِظْهَارُ الْحَقِّ
فِيهَا^٧ أَوَّلِيٌّ^٨.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَوْ جَازَ مَعَ فَقْدِ السَّبَبِ ادِّعَاءُ التَّقِيَّةِ، لَمْ نَأْمَنْ^٩ فِي أَكْثَرِ مَا ظَهَرَ مِنْ

١. هكذا في «د». و في التلخيص: «أن يغلب جميع الخلق». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يغلب جميع الخلائق».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «الخلافة».

٣. في المطبوع و الحجري: «و بهذا».

٤. تقدم في ص ١٧٦ و ما بعدها.

٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «هو».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «هو».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يكون الإظهار فيها».

٨. من قوله: «فأما قوله إن التقية لا بد فيها... إلى هنا ساقط من «ج، ص».

٩. في «د»: «لم نكن نأمن». و في «ب»: «لم يكن يأمن». و في المطبوع: «لم تأمن».

الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ» فباطل؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ السَّبَبَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ادَّعَى فَقَدَهُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مَفْقُوداً. ثُمَّ إِنَّ الرِّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا لَمْ تَجْزِ^٢ التَّقِيَّةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِ، وَلَا يَوْصَلُ إِلَيْهَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ^٣؛ فَمَتَى جَاوَزَتِ التَّقِيَّةُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ^٤ طَرِيقٌ. وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْإِمَامَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ مَوْقُوفاً عَلَى قَوْلِهِ^٥ وَلَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ حَتَّى يَكُونَ^٦ تَقِيَّةً^٧ فِي ذَلِكَ رَافِعَةً^٨ لَطَرِيقِ الْعِلْمِ؛ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ يُجِيزُ عَلَى كُلِّ مَنْ عَدَا الرِّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ التَّقِيَّةَ^٩، وَلَا يَلْزَمُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُجِيزَ التَّقِيَّةَ عَلَى الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَكَيْفَ يُلْزَمُ خُصُومَهُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَمْ صَارَ بِأَنْ يُقَالَ إِنَّهُ^{١٠} كَانَ يَتَّقِي فَيُعْظَمُ أبا بَكْرٍ وَعُمَرُ بِأَوْلَى مِنْ أَنْ يُحْمَلَ تَقْدِيمُهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟» فَكَلَامٌ كَأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا^{١١} تَتَكَلَّمُ فِي تَقِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَفَّهُ عَنْ مُنَازَعَةٍ

١. في «ج، ص»: «عليه السلام» في الموضعين.

٢. في «د، ص»: «لم يجز».

٣. في «د»: «إلا بقوله».

٤. في «د» والتلخيص: «بما كلفناه».

٥. أي: على قول الإمام. وفصل الضمير في التلخيص حيث قال: «موقوفاً على قول الإمام».

٦. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «حتى تكون».

٧. في «د» + «واقعة».

٨. في التلخيص: «دافعة».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يتقي» بدل «من المؤمنين التقيّة». ولم ترد في هذه النسخ الأربعة جملة: «ولا يلزمه على ذلك أن يجيز التقيّة على الرسول صلى الله عليه وآله».

١٠. أي رسول الله صلى الله عليه وآله.

١١. في «د» + «كنا».

مَنْ غَالَبَهُ عَلَى الْأَمْرِ، وَلَمْ يَكُنْ^١ [كَلَامُنَا] فِي تَقْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَنْ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَتَّقِي فَيُعْظَمُ أبا بَكْرٍ^٢ وَعُمَرُ؟ وَأَيُّ مَدْخَلٍ لَذَلِكَ هَاهُنَا؟

عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَقُولُونَ أَنَّ تَعْظِيمَهُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّقِيَّةِ، بَلْ كَانَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ مِنْ ظَاهِرِهِمَا^٣. وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِالْدَّلِيلِ^٤، فَيَقُولَ: لَوْ تَرَكْتُ وَالظَّاهِرَ مِنْ تَعْظِيمِ الْجَمَاعَةِ لَسَوَّيْتُ بَيْنَ الْكُلِّ، لَكِنَّهُ لَمَّا دَلَّنِي^٥ الدَّلِيلُ فِي بَعْضِهِمْ عَلَى مَا يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ التَّعْظِيمِ نَسَبْتُهُ إِلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ^٦، وَمَا لَمْ يَصْرِفْ عَنْهُ الدَّلِيلُ كَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَوْ أُمَكَّنَ أَنْ يُدْعَى فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْعَةِ التَّقِيَّةُ، مَا كَانَ يُمَكِّنُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ؛ وَهَلَا ظَهَرَتِ التَّقِيَّةُ مِنْهُ يَوْمَ الْجَمَلِ وَصِفَيْنِ؟» فَظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ مِمَّا قَالَهُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْأَمْرِ^٧ فِي الْبَيْعَةِ كَانَ أَحَقَّ^٨ مِنْهُ مَعَ اسْتِمْرَارِ^٩ الْأَحْوَالِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَالَ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ اشْتَدَّتْ وَقَوِيَتْ، وَتَفَرَّعَتْ^{١٠} وَتَشَعَّبَتْ؛ فَكَيْفَ

١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَمْ تَكُنْ».

٢. فِي «د»: «يَتَّقِي فِي تَعْظِيمِ أَبِي بَكْرٍ».

٣. فِي «د»: «عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُمَا فِي الْحَالِ».

٤. فِي «د»: «- بِالْدَّلِيلِ».

٥. هَكَذَا فِي النُّسخِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «دَلَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ ظَاهِرَةٍ» بِالتَّاءِ.

٧. فِي «د»: «فَابْتِدَاءَ الْأَمْرِ». وَفِي «ب، ص، ف»: «وَإِبْتِدَاءَ الْأَمْرِ».

٨. فِي «د»: «أَخَفَّ».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَفِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي اسْتِقْرَارِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فِي اسْتِقْرَاءِ».

١٠. هَكَذَا فِي النُّسخِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «اشْتَدَّتْ وَتَفَرَّعَتْ وَقَوِيَتْ».

يَدْعِي أَنْ الْإِبْتِدَاءَ كَانَ أَحَقَّ^١ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ؟ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْنِي بِذَلِكَ الْأَيَّامَ الَّتِي سَلَّمَ فِيهَا الْأَمْرُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهَذِهِ الْأَيَّامُ أَيْضاً تَجْرِي مَجْرَى الْأَوَّلِ فِي حَصُولِ أَسْبَابِ التَّقِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ بَايَعَهُ بِالْإِمَامَةِ كَانُوا شِيعَةَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ وَمَنْ يَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُمْ، فَلِأَحْوَالٍ^٢ مُتَقَارِبَةٍ؛ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كَثِيراً مَا كَانَ يَنْفُتُ بَبَعْضِ مَا فِي صَدْرِهِ، وَيَبُوحُ^٣ بَبَعْضِ مَا كَانَ يَكْتُمُهُ.

فَأَمَّا ذِكْرُ الْجَمَلِ وَصِفَتَيْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَمِنْ بَعِيدِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَسْغُ^٤ لَهُ التَّقِيَّةُ فِي صِفَتَيْ وَ الْجَمَلِ لَوْجُودِ الْأُلُوفِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْأَعْوَانِ الْمُسْتَبْصِرِينَ الَّذِينَ يَتَّقُونَ بِمُنَاصَحَتِهِمْ وَ نُصْرَتِهِمْ، وَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُوَّةِ فِي نَفْسِهِ وَأَعْوَانِهِ بِحَيْثُ يُخَافُ مِنْهُ» فَقَوْلٌ مَنْ لَا يَتَصَفَّحُ كَلَامَهُ! وَأَيُّ قُوَّةٍ تَزِيدُ عَلَى قُوَّةِ^٥ مَنْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَ انْقَادَ لَهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ^٦، وَ سَمَّوْهُ خَلِيفَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ أَنْزَلُوهُ مَنْزِلَتَهُ، وَ أَطَاعُوهُ طَاعَتَهُ؟! وَ هَذَا الْقَوْلُ مِمَّا نَرَبُّ^٧ بِصَاحِبِ الْكِتَابِ عَنْهُ؛ وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. فِي «د»: «أَخَفَّ».

٢. هَكَذَا فِي «ب، د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَالْأَحْوَالِ».

٣. بَاحٌ بِسِرِّهِ يَبُوحُ بَوْحاً: إِذَا أَظْهَرَهُ. جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ، ج ١، ص ٢٨٥ (بُوح).

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَسْغُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «قُوَّةٌ».

٦. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ، وَ انْقَادُوا لَهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ».

٧. فِي «ج، ص»: «بَرَّئْنَا». وَ فِي «د» يَشْبَهُ: «بَرَاءً»، وَ فِي الْحَاشِيَةِ كَمَا فِي الْمَتَنِ.

وَ يُقَالُ: إِنِّي لِأَرَبّاً بِكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، أَيِ أَرْفَعُكَ عَنْهُ وَ لَا أَرْضَاهُ لَكَ. أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٢١٤؛

تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١، ص ١٥٨ (رَبّاً).

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَأَمَّا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ^١ فَإِنَّهُ بَايَعَ بَعْدَ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ. وَ
أَمَّا سَلْمَانُ فَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «كَرْدَادُ وَ نَكَرْدَادُ»^٢.
وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَهُمْ
بِالْفَارَسِيَّةِ وَ هُمْ عَرَبٌ^٣؛ قَالَ^٤:

وَ كَيْفَ فَهِمُوا ذَلِكَ مِنْهُ وَ رَوَوْهُ؟ وَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الرَّائِيَّ الَّذِي رَوَاهُ
كَانَ يَفْهَمُ الْفَارَسِيَّةَ^٥، وَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْآحَادِ^٦.
وَ ذَكَرَ تَوَلِيَّهِ^٧ لِعَمَرِ الْمَدَائِنِ، وَ أَنَّ الْفِعْلَ أَوْكَدُ^٨ مِنَ الْقَوْلِ فِي دَلَالَتِهِ.
وَ حَكَى عَنْ أَبِي هَاشِمٍ أَنَّ قَوْلَهُ «كَرْدَادُ»^٩ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِمَامَةِ وَ ثُبُوتِهَا، وَإِنَّمَا
أَرَادَ بِقَوْلِهِ «وَ نَكَرْدَادُ»: أَتُكْمُ وَ إِن أَصَبْتُمْ الْحَقَّ فَقَدْ أَخْطَأْتُمُ الْمَعْدِنَ؛ لِأَنَّ عَادَةَ
الْفَرَسِ فِي الْمُلْكِ أَنْ لَا يُزِيلَهُ^{١٠} عَنِ الْبَيْتِ وَ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ.

١. تقدّمت ترجمته في ص ١٢٢.

٢. هكذا في النسخ و الحجري، و هكذا أيضاً ضبطه السيّد ابن طاووس في بناء المقالة الفاطمية، ص ٣٥٦، و الديلمي في غرر الأخبار، ص ٢٧٨. و في المطبوع و المغني: «كرديد و نكرديد»، إلّا أنّ الباء في المغني غير منقوطة. و معناه باللغة العربية: «فعلتم و ما فعلتم».

٣. في المغني: «و كيف يصحّ أن يخاطبهم بهذا القول و هم عرب، و هو يعرف العربية؟».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «قال».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بالفارسية». و في المغني: «و هذا يبيّن أنّ الراوي الذي رواه من فهم الفارسية».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩١.

٧. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «توليته».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أكد».

٩. هكذا في النسخ. و في المطبوع و المغني: «كرديد»، إلّا أنّ الباء في المغني غير منقوطة. و هكذا في الموضع الآخر.

١٠. هكذا في «د». و في المغني: «لا تزيله». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يزيلونه».

و حَكِي عن أَبِي ذَرٍّ^١ أَخْبَاراً تَدُلُّ عَلَى مَدْحِهِ عُمَرُ^٢ وَ تَقْرِيطُهُ لَهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُصَوَّبٌ لَهُ. وَ ذَكَرَ تَوَلَّى عَمَّارٍ مِنْ قَبْلِ عُمَرَ الْكُوفَةَ، وَأَنَّ لَهُ شِعْراً فِي مَدْحِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّ الْمَقْدَادَ مَا تَخَلَّفَ عَنْ بُعُوثِ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ الْإِنْقِيَادَ لَهُمَا وَ إِظْهَارَ تَصْوِيْبِهِمَا، وَأَنَّ سَبِيلَهُ فِي ذَلِكَ سَبِيلُ صُهَيْبٍ^٣ وَ سَالِمٍ^٤ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ. وَ كُلُّ ذَلِكَ يَحْكِيهِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ^٥.

و حَكِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:

إِذَا قِيلَ الْمُخَالِفُ الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَبِي ذَرٍّ، وَ هُوَ قَوْلُهُ: «مَا أَقَلَّتِ الْعِبْرَاءُ وَ لَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ عَلَى ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ»^٦ [حَتَّى أَوْجَبُوا فِيمَنْ كَذَّبَهُ أَنْ يَكُونَ مُكَذِّباً لِرَسُولِ اللَّهِ]^٧، فَهَلَّا قَبِلُوا مَا رَوَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ^٨: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «و حكى عن أبي و عن أبي ذر»، و ليس في المغني حكايته عن أبي.

٢. هكذا في «٥». و في سائر النسخ و المطبوع: - «عمر».

٣. تقدمت ترجمته في ص ١١٧.

٤. تقدمت ترجمته في ص ٨٥.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٦. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٥١٩، و ص ١٧٥، ح ٦٦٣٠، و ص ٢٢٣، ح ٧٠٧٨،

و ج ٥، ص ١٩٧، ح ٢١٧٧٢، و ج ٦، ص ٤٤٢، ح ٢٧٥٣٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥،

ح ١٥٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٩، ح ٣٨٠١ و ٣٨٠٢؛ مسند البزار، ج ٦، ص ٤٥٠،

ح ٢٤٨٨؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٦، ح ١ - ٣، و ج ٨، ص ١٨٤، ح ٧؛

المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٨٥، ح ٥٤٦١ و ٥٤٦٢، و ص ٣٨٧، ح ٥٤٦٧،

و ج ٤، ص ٥٢٦، ح ٨٤٧٨.

٧. ما بين المعقوفين من المغني.

٨. في المغني: «ما روي عنه في أبي بكر و عمر، نحو قوله».

وَعُمَرَ» و «إِنَّهُمَا سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» و ما رُويَ مِنْ تَبْشِيرِهِ إِيَّاهُمَا بِالْجَنَّةِ، وَ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؟
ثُمَّ قَالَ:

وَ اعْلَمْ أَنَّا لَمْ نَذْكُرْ هَذِهِ الْأَخْبَارَ ٢ - وَ أَكْثَرُهَا ٣ أَخْبَارُ أَحَادٍ - اعْتِمَاداً عَلَيْهَا، بَلِ الْمُعْتَمَدُ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ الظَّاهِرِ ٤، وَ إِنَّمَا دَفَعْنَا بِذَلِكَ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا، وَ مَنَعْنَاهُمْ أَنْ يَتَوَصَّلُوا بِهَا إِلَى اثْبَاتِ الْخِلَافِ ٥، وَ أَرَيْنَاهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ أَشْهَرُ وَ أَثْبَتُ.

ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى مُعَاوِيَةَ ٦، وَ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَا يَصْلُحُ ٧ لِلْإِمَامَةِ لِأُمُورٍ تَقَدَّمَتْ تَوْجِبُ فِيهِ ٨ الْبَرَاءَةَ وَ الْفِسْقَ؛ نَحْوُ اسْتِلْحَاقِهِ زِيَاداً، وَ قَتْلِهِ حُجْرًا ٩ وَ غَيْرِهِ، وَ شَقَّهُ الْعَصَا

٢٥٩/٣

١. في المغني: «و ما روي من تبشير به الجنة والخلافة لهما من بعده. و هل قبلوا ما روي عنه عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيْنًا، وَ أَمِيْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» فنصبوه في مبايعته لأبي بكر؟».
٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و اعلم أَنَّ هذه الأخبار لم نذكرها».
٣. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «و إن كان أكثرها».
٤. في المغني: «الإجماع العام».
٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «الخلافة».
٦. قال في المغني: «فإن قيل: إِنَّ الإجماع الذي ذكرتموه ليس أؤكد ممَّا روي من الإجماع على معاوية بعد تسليم الحسن عليه السلام الأمن له حتَّى سَمَّوه عام الجماعة، ثُمَّ لم يجعلوه حجة في صحة إمامته، و هَلَّا وَجِبَ مثله فيما ذكرتموه من إمامة أبي بكر و عمر؟ قيل له: إِنَّ شَيْخَنَا أَبَا عَلِيٍّ قَالَ: قَدْ ثَبِتَ فِي مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ؛ لِأُمُورٍ تَقَدَّمَتْ...».
٧. في المطبوع: «لم يصلح».
٨. في المطبوع: «نوجب فيها». و في المغني: «نوجب»، و لم ترد كلمة «فيه» أو «فيها» في المغني.
٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «نحو استحقاق زياد و قتل حجر».

في أيام أمير المؤمنين عليه السلام ومقاتلته^١ له، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة. فلا يصح^٢ وحاله^٣ هذه أن يدعى الإجماع على إمامته؛ لأن الإجماع في ذلك إنما يدل على ثبوت ما يصح، وقد بينا أن الإمامة لا تصح فيه؛ فيجب أن يعلم^٤ أن الإجماع لم يقع في الحقيقة، ولو ثبت - والحال ما ذكرناه - الإجماع لوجب حملُه على أنه كان على سبيل الفهر، كما كان يقع من الملوك ذلك في ممالكهم؛ فكيف وقد صح واشتهر^٥ الخلاف في ذلك، بل كان^٦ ربما أظهروا هذا الجنس بحضرته فلا ينكره. وقد كان الحسن والحسين عليهما السلام ومحمد بن علي^٧ وابن عباس وإخوته وغيرهم من قریش يظهرُونَ ذمّه والوقيعة فيه؛ فكيف يدعى الإجماع في ذلك مع علمنا ضرورة من حال من ذكرناه أنه كان لا يقول بإمامته ولا يدين بها؟ بل لو قيل أنه يعلم بالأمور الظاهرة^٨ أنه كان لا يدين بإمامة نفسه وكذلك خلص أصحابه، لكان يقرب وإن لم يعلم^٩ ذلك بالاضطرار^{١٠}؛ فالأمارات الدالة على

١. في «د»: «ومقاتلته».

٢. هكذا في «د». وفي المغني: «ولا يصح». وفي «ب، ج، ف»: «فلا يصلح». وفي المطبوع: «ولا يصلح».

٣. في المغني: «من حاله».

٤. في المغني: «أن نعلم».

٥. في «د»: «واستمر».

٦. في المغني: «كانوا». وفي المطبوع والحجري: «كان».

٧. يعني ابن الحنفية.

٨. في المغني: «المتظاهرة».

٩. في المغني: «وإن لم يعرف».

١٠. في «ب» والمغني: «باضطرار».

ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ؛ فَكَيْفَ يُدَّعَى مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَ الْحَالُ مَا قَدَّمْنَاهُ؟
 [وَمَتَى طَعَنُوا فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ خَرَجُوا عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَكَلَّمْنَاهُمْ بِمَا
 يَجِبُ ذِكْرُهُ؛ لِأَنَّا نُبَيِّنُ مِنْ بَعْدُ مَطَاعَتَهُمْ فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ]¹.
 وَ عَارِضَ نَفْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ²، وَ أَجَابَ بِأَن قَالَ:
 كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدَّعَى الْإِجْمَاعُ فِي ذَلِكَ وَ قَدْ حَصَلَ هُنَاكَ أَمْرَانِ يَمْنَعَانِ
 فِيمَنْ لَمْ يُنَكِّرْ، الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَمْ يُنَكِّرْ³ ذَلِكَ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ حَقٌّ:
 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ غَلْبَةٌ.

وَالثَّانِي: مَا كَانَ مِنْ مَنَعَ عُثْمَانَ مِنَ الْقِتَالِ.
 وَ كَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ وَ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّقْلِ مَا كَانَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ مِنَ الْإِنْكَارِ حَتَّى بَعَثَ بِالْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ قَنَبَرٍ،
 عَلَى مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ؟ وَ كَيْفَ يُدَّعَى فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَ عُثْمَانُ نَفْسُهُ
 مَعَ شِيعَتِهِ وَ أَقَارِبِهِ خَارِجُونَ [مِنْ ذَلِكَ؟ وَ كُلُّ ذَلِكَ يُسْقِطُ التَّعْلُقَ بِهِ]⁵.
 وَ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ:

إِنْ قَدَحَ فِي الْإِجْمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورُ، فَلَا إِجْمَاعَ يَصِحُّ إِثْبَاتُهُ⁶؛ لِأَنَّهُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

٢. قال في المغني: «فإن قالوا: لو جاز التعلق بهذا الإجماع لجاز مثله في قتل عثمان حتى يقال: إنهم أجمعوا على جواز قتله؛ لأنه لم يكن هناك منكر مع توفر الصحابة و حضورها».

٣. في المغني: «لا ينكر». و في المطبوع و الحجري: «ينكر» بدل «لم ينكر».

٤. في «ب، د، ص، ف»: «فكيف».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٤، و ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. هكذا في «د»، و يؤيده ما في المغني: «إن كان يصح القدح فيما ذكرناه من الإجماع، فلا إجماع يصح إثباته». و في «ج، ص، ف» و المطبوع: «إن قدح في الإجماع على خلافه [ج: على خلافته] هذه الأمور، فالإجماع لا يصح إثباته».

١١ إجماع أظهر مما ذكرناه. وهذا يبطل كون الإجماع دلالة^٢.
و تأوّل ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله^٣: «لقد تَمَصَّها ابنُ أبي
قحافة، و قد علِمَ أنّي منها مكانُ القطبِ مِنَ الرّحى»^٤ بأن قال:
إن ثبت ذلك فالمراد به^٥: أنّه أهل لها و أنّه أصلح منه؛
يُبين ذلك: أنّ القطبَ مِنَ الرّحى لا يستقلّ بنفسه، و لا بُدَّ في تمامه من
الرّحى؛ فببَته بذلك على أنّه حقّ، و إن كان قد تَمَصَّها.
قال:

و قد كانت العادة في ذلك الزمان أن يُسمّى أحدُهم صاحبه و يُكنّيه
و يُضيفه إلى أبيه، حتّى كانوا ربّما نادوا رسولَ الله باسمه^٦؛ فليس في
ذلك استخفاف و لا دلالة^٧ على الوضع. و بإزاء هذه الأخبار المروية^٨
ما رويناه من الأخبار [التي هي أشهر]^٩ في تعظيمه عليه السلام لهما،

١. في «ب» و المطبوع و الحجري: - «لا».
٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
٣. قال في المغني: «و هل لم يبطل كون الإجماع دلالة، مع أنّه قد ثبت صحّة ذلك بالكتاب و غيره ممّا له تأويل إن ثبت، نحو ما يحكون أنّه قال: ...».
٤. لفظ الحديث في المغني هكذا: «و الله لقد تَمَصَّها ابنُ أبي قحافة، و أنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرّحى». و رواية المغني موافقة في ألفاظها لما في نهج البلاغة (صبحي الصالح)، ص ٤٨، ضمن الخطبة ٣. و قد تقدّم تخريجه من سائر المصادر الروائية.
٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».
٦. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ربّما قالوا لرسول الله صلى الله عليه و آله: يا محمّد».
٧. في «د»: + «له».
٨. في «د» و المغني: - «المروية».
٩. ما بين المعقوفين من المغني، و هكذا في الموارد الآتية.

و يَعْضُدُهَا^١ الْأَخْبَارُ الْمَرْوِيَّةُ^٢ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي فَضْلِهِمَا
[و في الدلالة على صِحَّةِ إمامتهما، على ما بيَّناه من قَبْلُ].

ثُمَّ قَالَ:

و أَحَدُ مَا قَوَّى بِهِ شُبُوحُنَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ أَنَّهُ^٣: لَوْ كَانَ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخَالَفًا - [لَأَنَّهُ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ] عَلَى مَا يَقُولُونَ
- لَوَجَبَ لَمَّا انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ أَنْ يَتَّبَعَ^٤ أَحْكَامَ الْقَوْمِ، وَ يَنْقُضَ مَا يَجِبُ
أَنْ يُنْقِضَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ كَانُوا خَوَارِجَ يَتَصَرَّفُونَ فِي
الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ عَلَى وَجْهِ يَحْرُمُ^٥ عَلَيْهِمْ. وَ بُطْلَانُ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ
رَاضِيًا بِإِمَامَتِهِمْ^٦.

[نفي دلالةبيعة أصحاب أمير المؤمنين ﷺ لأبي بكر وكلامهم وسلوكهم بعد ذلك على
رضاهم بإمامته]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا بَيْعَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ وَ غَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ أَظْهَرَ الْخِلَافَ فِي الْأَصْلِ، فَلَا
شُبْهَةَ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَنْ رِضَا^٧ وَ اخْتِيَارٍ؛ فَقَدْ^٨ بَيَّنَّا

١. في المغني: «و تعضيده».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «المروية».

٣. هكذا في النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: - «أنه».

٤. هكذا في «د»، و يؤيده تكرار هذه العبارة فيما بعد. و في «ب»: «أن يتبع». و في المغني: «أن
تتبع». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن ينفي».

٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «محرم».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٥.

٧. في «د»: «على رضا».

٨. في «د»: «و قد».

في ذلك ما فيه كفايةً ومَقْنَعٌ^١. وإذا كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مع عِظَمِ قَدْرِهِ و عُلُوِّ مَنَزَلَتِهِ - قد أَلْجَأَتْهُ^٢ الْحَالُ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَأَوْلَى أَنْ يُلْجَى^٣ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يُدَانِيهِ فِي أَحْوَالِهِ^٤.

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ الَّذِي رُوِيَ عَنْ سَلْمَانَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَرْدَادُ وَ نَكَرْدَادُ»^٥ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ بِهِ: فَإِنْ كَانَ خَبَرُ السَّقِيفَةِ وَ شَرَحُ مَا جَرَى فِيهَا مِنَ الْأَقْوَالِ وَ الْأَفْعَالِ مَقْطُوعاً بِهِ؛ فَقَوْلُ سَلْمَانَ مَقْطُوعٌ بِهِ؛ لِأَنَّ^٦ كُلَّ مَنْ رَوَى السَّقِيفَةَ رَوَاهُ^٧، وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يَخْتَصُّ الشَّيْعَةَ بِنَقْلِهِ فَيَتَّهِمُهُمْ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ^٨ يُخَاطَبُهُمْ وَ هُمْ عَرَبٌ بِالْفَارِسِيَّةِ؟» فَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِمَعْنَى ذَلِكَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَ قَالَ: «أَصَبْتُمْ وَ أَخْطَأْتُمْ» وَ فَسَّرَ أَيْضاً هَذَا الْكَلَامَ وَ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ^٩. وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِنْكَارِهِ بَيْنَ الْفَارِسِيَّةِ وَ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِيَفْهَمَ إِنْكَارَهُ أَهْلُ اللَّغَتَيْنِ مَعاً؛ فَلَمْ يُخَاطَبْ عَلَى هَذَا الْعَرَبِ بِالْفَارِسِيَّةِ^{١٠}.

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٣، ص ٤٢، وَ ج ٤، ص ١٦٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٢. فِي «ج»، د، ص، ف: «قَدْ أَلْجَأَهُ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ تُلْجَى». ٤. فِي التَّلْخِصِ: «فِي أَفْعَالِهِ».

٥. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ - كَمَا تَقَدَّمَ -: «كَرْدِيدُ وَ نَكَرْدِيدُ» إِلَّا أَنَّ الْيَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٦. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «بَلْ لِأَنَّ».

٧. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١، ص ٥٩١؛ الرِّسَالَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ، ص ١٨٠؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٦، ص ٤٣، وَ ج ١٨، ص ٣٩؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ٧٦، وَ ج ٢، ص ٣٨٣؛ بِنَاءُ الْمَقَالَةِ الْفَاعِلِيَّةِ، ص ٣٥٧.

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَكَيْفَ». وَ فِي «ب»: «وَكَيْفَ».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

١٠. تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي ص ١٤٣.

١١. وَ يَجُوزُ أَنَّ سَلْمَانَ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْغَضَبُ وَ الْاِنْفِعَالُ، وَ الْإِنْسَانُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ يَنْسَى الْعَادَةَ وَ يَرْجِعُ إِلَى الطَّبِيعَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ رَوَّاهُ» - واستدلَّاهُ على أَنَّ رَاوِيَهُ^١ واحدٌ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ^٢ يَرَوِيَهُ إِلَّا مَنْ فَهِمَ الْفَارِسِيَّةَ - فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَرَوِيهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ؛ فَلَعَلَّ النَّاقلِينَ لِهَذَا الْكَلَامِ كَانُوا جَمِيعاً أَوْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا شَيْئاً فَنَقَلُوهُ^٣، وَفَهُم مَعْنَاهُ مَنْ عَرَفَ اللَّغَةَ أَوْ أَخْبَرَهُ عَنْهُ مَنْ يَعْرِفُهَا^٤.

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ: «كَرَدَاد» على أَنَّ الْإِمَامَةَ قَدْ ثَبَّتَتْ وَصَحَّتْ، فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ «كَرَدَاد»: فَعَلْتُمْ، وَبَقَوْلِهِ «نَكَرَدَاد»: لَمْ تَفْعَلُوا، وَالمَعْنَى: أَنَّكُمْ عَقَدْتُمْ لِمَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْأَمْرِ وَلَا يَسْتَحِقُّهُ، وَعَدَلْتُمْ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ. وَهَذِهِ عَادَةُ النَّاسِ فِي إِنْكَارِ مَا يَجْرِي عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ^٥؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فَعَلَ فُلَانٌ، وَلَمْ يَفْعَلْ» وَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ قَدْ صَرَّحَ سَلْمَانُ^٦ - عَلَى مَا زَوَى عَنْهُ^٧ - بِمَعْنَى قَوْلِهِ فَقَالَ^٨: «أَصَبْتُمْ سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ^٩، وَ أَخْطَأْتُمْ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ»^{١٠}، فَقَدْ فُسِّرَ بِالْعَرَبِيَّةِ مَعْنَى كَلَامِهِ بِالْفَارِسِيَّةِ. فَأَمَّا حَمْلُهُ لِكَلَامِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «أَصَبْتُمْ الْحَقَّ وَ أَخْطَأْتُمْ الْمَعْدِنَ؛ لِأَنَّ عَادَةَ

١. في «د»: «رواته».

٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: - «أَنَّ».

٣. في «د» و التلخيص: «غير أَنَّهُمْ نَقَلُوا مَا سَمِعُوا».

٤. من قوله: «فلعل الناقلين لهذا الكلام...» إلى هنا سقط من المطبوع.

٥. في «د»: «غير وجه».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: + «رحمه الله».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «عنه».

٨. في المطبوع و الحجري: - «فقال».

٩. في المطبوع و الحجري: «أصبتم الحق».

١٠. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ٥٩٥، ح ٤؛ السقيفة و فذك، ص ٤٣؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٨٥؛ كشف المحجة، ص ٢٤٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٨٦، ح ٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٤٩، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

الْقُرَيْسِ أَنْ لَا تُزِيلَ الْمُلْكُ^١ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ الْمَلِكِ^٢ فالذي يُبْطِلُهُ تَفْسِيرُ سَلْمَانَ
لِكَلَامِ نَفْسِهِ؛ فَهُوَ أَعْرَفُ بِمَعْنَاهُ. عَلَى أَنَّ سَلْمَانَ^٣ كَانَ اتَّقَى لِلَّهِ وَأَعْرَفَ بِهِ مِنْ أَنْ
يُرِيدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْلُكُوا سُنَنَ الْأَكَاسِرَةِ وَالْجَبَابِرَةِ، وَيَعْدِلُوا عَمَّا شَرَعَهُ لَهُمْ
نَبِيُّهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤.

فَأَمَّا تَوَلَّيْهِ^٥ لِعُمَرَ الْمَدَائِنَ: فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّقْيَةِ، وَ مَا اقْتَضَى^٦ إِظْهَارَ الْبَيْعَةِ
وَالرِّضَا يَقْتَضِيهِ^٧.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: وَ أَيْ تَقْيَةٍ فِي الْوِلَايَاتِ؟
لأنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْوِلَايَةُ لِيُمْتَحَنَ^٨ بِهَا، وَ يَغْلِبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ
إِنْ^٩ عَدَلَ عَنْهَا وَ أَبَاهَا نُسِبَ إِلَى الْخِلَافِ، وَ اعْتَقِدَتْ فِيهِ الْعَدَاوَةُ، وَ لَمْ يَأْمَنِ
الْمَكْرُوءَ. وَ هَذِهِ حَالٌ تَوْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَلَّى مَا عُرِضَ عَلَيْهِ؛ فَالتَّقْيَةُ تُبِيحُ مِثْلَ ذَلِكَ
وَ أَكْثَرَ مِنْهُ.

وَ كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي تَوَلَّى عَمَّارٍ^{١٠} الْكُوفَةَ، وَ نَفُوذِ الْمِقْدَادِ فِي بُعُوثِ الْقَوْمِ^{١١}.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الملك».

٢. في «ب» و المطبوع: «أهل البيت». و ما أثبتناه مطابق لسائر النسخ و التلخيص.

٣. في «د»: + «رحمه الله».

٤. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٥. في المطبوع و الحجري: «و أمّا» بدل «فأما». و في «ب، ص، ف»: «تولّيته» بدل «تولّيه».

٦. هكذا في «ج» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما اقتضاه».

٧. في «د»: يقتضي ذلك.

٨. هكذا في «د». و في التلخيص: «هذه الولايات ليمتحن». و في سائر النسخ و المطبوع:

«ليمتحنه» بدل «هذه الولايات ليمتحن».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أَنْ مِنْ» بدل «أَنَّهُ إِنْ».

١٠. في «د» و التلخيص: + «رحمة الله عليه».

١١. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «القوة».

فأما ما رواه عن أبي ذرٍّ من التعظيم والتقريض للقوم، وظنه أن ذلك يُعارض ما ينقله^١ عنه وعن أمثاله من الخلاف: فظاهرُ البطلان؛ لأنه لا يمتنع^٢ إذا صحَّ ما رواه عنه أن يكونَ محمولاً على التقيّة؛ لأنَّ الحال التي مُنوا بها و دُفعوا إليها كانت تقتضي أمثال ما ذلك^٣. وما رويناه عنهم من الأخبار التي تتضمَّنُ الخلافَ والتَّكْيِيرَ لا يصدُرُ إلا عن نيّةٍ واعتقادٍ؛ فالحكمُ لها، ولا يُعارضُ شيئاً منها ما رووه؛ لِمَا ذكرناه. فأما^٤ الفرقُ بينَ الخبرِ المرويِّ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآله في أبي ذرٍّ، وبينَ ما رويَ من قوله: «اقتدوا باللَّذينِ مِن بعدي» وغيره فظاهرٌ؛ لأنَّ خبرَ أبي ذرٍّ يرويه الخاصّةُ والعامةُ، وينقله الشيعةُ والناصبيةُ، ولم يَزِدْهُ أَحَدٌ مِنَ الأئمّةِ ولا طعنَ فيه، ولا قَدَحَ في تأويله ولا ناقله؛ وليسَ شيءٌ من هذا موجوداً في الأخبار التي عارضَ بها.

[النقض على القاضي فيما نقله من وجوه لإبطال الإجماع على إمامة معاوية]

فأما الجوابُ عن المعارضةِ بإمامة معاوية والاتِّفاقِ عليها بأنّه لا يصلحُ للإمامةِ لكُذّا وكُذّا مِمّا عَدَدَهُ^٥: فإنَّما ذلك تعليلٌ منه للنقض؛ لأنّه إذا كان لا يصلحُ للإمامةِ، وقد وَجَدنا في الاتِّفاقِ عليه والكُفِّ عن مُنازَعَتِهِ ومُخَالَفَتِهِ ما وَجَدناه فيمن^٦

١. في الحجري: «نقله». وفي المطبوع: «نقله».

٢. في المطبوع والحجري: «لا يُمنع».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أمثال ما قلناه».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا يعارض شيئاً ممّا رووه» بدل «فالحكم لها، ولا يعارض شيئاً منها ما رووه».

٥. في «ب، د» وحاشية «ف»: «وأما».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عَدَدناه».

٧. في «ب، د»: «فيما».

تَقَدَّمَ، فَيَجِبُ إِمَانًا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، أَوْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَيْسَتْ مَرْضِيَّةً فِي تَصْحِيحِ الإِجْمَاعِ؛ وَكُلُّ شَيْءٍ يُبَيِّنُ بِهِ أَنَّهُ^١ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ يُوَكِّدُ الإِلْزَامَ وَ يُوَيِّدُهُ. وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الإِجْمَاعَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ مَا يَصِحُّ» صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الإِجْمَاعَ لَمْ يَقَعْ هَاهُنَا بِاعْتِبَارٍ يَقْتَضِي أَنَّ شُرُوطَهُ لَمْ تَتَكَمَّلْ، وَلَا يَرْجِعُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ - مَعَ تَكَامُلِ شُرُوطِهِ وَأَسْبَابِهِ - إِلَى أَنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْمُنَاقِضَةِ^٢.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ الْقَهْرَ وَالْغَلْبَةَ: فَمِمَّا يَقُولُ فِيهِ الْمُخَالَفُ لَهُ^٣ فِي إِمَامَةِ مُعَاوِيَةَ [كَمِثْلِ]^٤ مَا قَالَهُ هُوَ لَنَا فِيمَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ أَنَّ الْقَهْرَ وَالْغَلْبَةَ لَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ أَسْبَابٍ تَظْهَرُ وَ تُنْقَلُ وَ تُعْلَمُ، فَلَوْ كَانَتْ هُنَاكَ غَلْبَةٌ لَعَلِمَهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى سَوَاءٍ، فَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا مِمَّا نُقِلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ مُخَالَفُهُ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا، لَنُقِلَ إِلَيَّ وَ عِلْمَتُهُ كَمَا عِلْمَتُهُ»، وَ قَابَلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمِثْلِ مَا يُقَابِلُنَا صَاحِبُ الْكِتَابِ بِهِ^٥ ٢٤٤/٣ فِي إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ؛ حَذَوِ النُّعْلِ بِالنُّعْلِ. وَ لِهَذَا يَقُولُ مَنْ يَنْتَسِبُ^٦ إِلَى السُّنَّةِ مِنْهُمْ: إِنَّ

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يبين أنه لأجله».

٢. في التلخيص: + «وإن رضوا بهذا القول فالشيعة أيضاً تقول: إن من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلح للإمامة، والإجماع يجب أن يقع على ما يصح، دون ما لا يصح؛ مثل ما قلتموه سواء».

٣. هكذا في «د». وفي «ب، ج، ص، ف» والحجري: «فمما يقول له المخالف له في الإمامة». وفي المطبوع: «فما يقوله المخالف له في الإمامة».

٤. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كان».

٦. هكذا في «د» والتلخيص، إلا أن في التلخيص: - «به». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بمثل ما قابلنا صاحب الكتاب».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ينسب».

إِبْطَالُ إِمَامَةِ مُعَاوِيَةَ وَ الْوَقِيعَةُ فِيهِ طَرِيقٌ مَهْنَعٌ^١ لِأَهْلِ الرِّفْصِ إِلَى الْقَدَحِ فِي إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ^٢. وَ قَوْلُهُمْ: «إِنَّ مُعَاوِيَةَ كَالْحَلَقَةِ لِلْبَابِ»، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ قَرَعَ الْحَلَقَةِ^٣ طَرِيقٌ إِلَى الْوُلُوجِ وَ سَبَبٌ إِلَى الدَّخُولِ^٤.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ مِنْ اسْتِهَارِ الْخِلَافِ مِنَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ، وَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُظْهِرُونَ ذَمَّهُ وَ الْوَقِيعَةُ فِيهِ: فَيُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ هَذَا الَّذِي ادَّعَيْتَهُ: بِالضَّرُورَةِ^٥ - عَلَى مَا لَوَّحَتْ -، أَوْ بِالِاسْتِدْلَالِ^٦؟
فَإِنْ قَالَ: بِالضَّرُورَةِ.

قُلْنَا: وَ مَا بَالُ عِلْمِ الضَّرُورَةِ يَخْصُصُكَ، دُونَ مُخَالِفِكَ^٧، وَ هُمْ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنْكَ، وَ آتَسُّ بِالْأَخْبَارِ^٨ وَ نَقْلَةِ^٩ الْآثَارِ؟ وَ لَتَنْ جَازَ لَكَ أَنْ تَدَّعِيَ عَلَى مُخَالِفِكَ^{١٠} فِي هَذَا الْبَابِ دَفَعَ الضَّرُورَةَ - مَعَ عِلْمِكَ بِكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ وَ تَدْيُنِ أَكْثَرِهِمْ - لِيَجُوزَ لِلشَّيْعَةِ الَّتِي تُخَالِفُكَ فِي إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ أَنْ تَدَّعِيَ الضَّرُورَةَ عَلَيْكَ فِي الْعِلْمِ بِإِنْكَارِ

١. طريق مهنع: واضح واسع بين. لسان العرب، ج ٨، ص ٣٧٨ (هيج).

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «تقدمه».

٣. في التلخيص: «قرع الباب».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «و سبيل للدخول». و في سائر النسخ: «و سبب للدخول».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «ضرورة».

٦. في التلخيص: «أ بضرورة، أم باستدلال».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما بال علم الضرورة لا يحصل لمخالفك و يحصل لك، دونهم».

٨. في «ب»: «و أبين بنقل الأخبار».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و نقل».

١٠. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «مخالفك».

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَهْلِهِ وَشِيعَتِهِ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ،
وَأَنَّهُ كَانَ يَتَزَلَّمُ وَيَتَأَلَّمُ مِنْ سَلْبِ حَقِّهِ وَالدَّفْعِ لَهُ عَنْ مَقَامِهِ؛ وَهِيَاهُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ
الْأَمْرَيْنِ فَصَلَّ.

فَإِنْ قَالَ: أَعْلَمُ ذَلِكَ بِالِاسْتِدْلَالِ.

قُلْنَا: أَذْكُرُ أَيَّ طَرِيقٍ شِئْتَ فِي تَصْحِيحِ مَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ إِنْكَارِ مَنْ سَمَّيْتَهُ وَوَصَفْتَهُ،
حَتَّى تُبَيِّنَ^١ بَعِثْلَهُ صِحَّةَ مَا رَوَيْنَاهُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَرَوِي
فِي ذَلِكَ إِلَّا أَخْبَارًا نَقَلْتَهَا أَنْتَ وَمَنْ وَافَقَكَ، وَيَدْفَعُهَا مُخَالَفُكَ وَيَدْعِي^٢ أَنَّهَا
مِنْ رِوَايَةِ أَهْلِ الرِّفْضِ وَدَسِيسِ مَنْ قَصَدَهُ الطَّعْنُ فِي السَّلَفِ، وَيَقُولُ^٣ فِيمَنْ
يَرَوِي هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَيَنْقُلُهَا^٤ أَكْثَرَ مِمَّا تَقُولُهُ^٥ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ فِيمَنْ يَرَوِي مَا
ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ.

٢٤٥/٣ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْفَعَ: أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ وَزَعَمَ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُوجِّهُونَهُ بِالْخِلَافِ وَالْإِنْكَارِ، إِنَّمَا كَانُوا يَفْتَخِرُونَ عَلَيْهِ فِي النَّسَبِ^٦ وَمَا جَرَى
مَجْرَاهُ، وَكَانَتْ تَجْرِي بَيْنَ الْقَوْمِ مُفَاضِلَةٌ وَمُفَاخَرَةٌ لَا ذِكْرَ لِلْإِمَامَةِ فِيهَا. وَمَا كَانَ
ذَلِكَ إِلَّا بَتَعَرُّضٍ مِنْ مُعَاوِيَةَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ^٧ كَانَ رَجُلًا عَرِضًا^٨ يُرِيدُ أَنْ يُتَحَدَّثَ عَنْهُ

١. فِي «د»: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ».

٢. فِي «ج، ص، ف»: «وَتَدْعِي».

٣. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي النُّسخِ: «وَنَقُولُ».

٤. هَكَذَا فِي «ب، د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَقْبَلُهَا».

٥. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِمَّا تَقُولُ».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «بِالنَّسَبِ».

٧. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّهُ».

٨. رَجُلٌ عَرِضٌ: إِذَا كَانَ يَتَعَرَّضُ لِلنَّاسِ بِالْشَّرِّ. تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ١، ص ٢٩٥ (عَرْض).

بالحلم، فكان^١ دائماً يَتَحَكَّكُ^٢ بمن يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ، حَتَّى يَصْدُرَ مِنْهُ^٣ مِنَ الْكَلَامِ مَا يُغْضِي^٤ عَلَيْهِ وَيُعْرِضُ عَنْهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى وَصْفِهِ بِالْحِلْمِ. وَ مَا كَانَ فِي جَمِيعِ مَنْ ذَكَرَهُ مِمَّنْ كَانَ قَابِلَهُ^٥ بِغَلِيظِ الْكَلَامِ وَ شَدِيدِهِ^٦ إِلَّا مَنْ يُخَاطَبُهُ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَالِ، وَ يَأْخُذُ عِطَاءَهُ، وَ يَتَعَرَّضُ^٧ لَجَوَائِزِهِ وَ نَوَافِلِهِ؛ فَأَيُّ إنْكَارٍ كَانَ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

[مناقشة ما رُذِّبَ به القاضي حصول الإجماع على قتل عثمان]

فَأَمَّا مَا اعْتَمَدَهُ فِي جَوَابِ مُعَارَضَةٍ مِّنْ عَارِضِهِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ مِنْ ذِكْرِ الْغَلْبَةِ^٨؛ فَلَيْسَ الْغَلْبَةُ بِأَكْثَرَ مِنْ اسْتِيْلَاءِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ، الَّذِينَ^٩ تُخْشَى سَطْوَتُهُمْ، وَ تُخَافُ بِادِرَتِهِمْ^{١٠}، وَ هَذِهِ كَانَتْ حَالٌ مِّنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ لِأَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأُمَّةِ تَوَلَّاهَا وَ مَالَ إِلَيْهَا، وَ اعْتَقَدَ أَنَّهَا السُّنَّةُ وَ مَا يُخَالِفُهَا الْبِدْعَةُ؛ فَأَيُّ غَلْبَةٍ هِيَ أَوْضَحُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؟ وَ كَيْفَ يَدَّعِي الْغَلْبَةَ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ وَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَتْلَهُ

١. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «وكان».

٢. التَّحَكُّكُ: التَّحَرُّشُ وَ التَّعَرُّضُ. وَ إِنَّهُ لَيَتَحَكَّكُ بِكَ، أَي يَتَعَرَّضُ لَشْرِكَ. لسان العرب، ج ١٠، ص ٤١٤ (حكك).

٣. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يتحمله حتى يرد منه».

٤. في «ب، ج، ص»: «ما يقضي». و في «د»: «ما يعصي».

٥. في التلخيص: «يقبله».

٦. في «د»: «و شديده».

٧. تَعَرَّضَ لَهُ: تَصَدَّى. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥١٤ (عرض).

٨. في المطبوع و الحجري: - «الغلبة».

٩. هكذا في التلخيص. و في «ب، د، ف»: «الذي». و في «ج، ص» و المطبوع و الحجري: - «الذين».

١٠. في النسخ: «يُخْشَى سَطْوَتُهُمْ، وَ يُخَافُ بِادِرَتِهِمْ». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

و باشروا حربَه نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، اِلْتَفَّ بِهِمْ قَوْمٌ أَوْبَاشٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّنْ يُرِيدُ
الْفِتْنَةَ وَ يَكْرَهُ الْجَمَاعَةَ، وَأَنْ أَكْبَرَ الْمُسْلِمِينَ وَ وَجْهَ الْأَنْصَارِ وَ الْمُهَاجِرِينَ - وَ هُمْ
أَكْثَرُ^١ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَ عَلَيْهِمْ مَدَارُ أَمْرِهَا، وَ بِهِمْ يَتِمُّ الْحُلُّ وَ الْعَقْدُ فِيهَا - كَانُوا لِلذَّكَاءِ
كَارِهِينَ، وَ عَلَى مَنْ أَتَاهُ مُنْكَرِينَ؛ فَأَيُّ غَلْبَةٍ تَكُونُ مِنَ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، وَ الصَّغِيرِ
عَلَى الْكَبِيرِ؟ لَوْلَا أَنَّ أَصْحَابَنَا يَدْفَعُونَ الْكَلَامَ فِي الْإِمَامَةِ بِمَا سَنَحَ وَ عَرَضَ،
مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ^٢ فِي عَوَاقِبِهِ وَ نَتَائِجِهِ!

٢٤٤/٣

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِمَنْعِ عُثْمَانَ مِنَ الْقِتَالِ^٣ فَعَجِيبٌ، وَ أَيُّ عُذْرٍ^٤ فِي مَنْعِ عُثْمَانَ لِمَنْ قَعَدَ
عَنْ نُصْرَتِهِ، وَ خَلَّى بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْبَاغِينَ عَلَيْهِ، وَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ وَ إِنْ مَنَعَ
مِنْهُ مَنْ يَجْرِي ذَلِكَ الْمُنْكَرُ عَلَيْهِ؟ وَ كَيْفَ لَمْ يَمْتَنِعْ^٥ مِنَ الْقِتَالِ لِأَجْلِ مَنْعِ عُثْمَانَ
مِنْهُ مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي الدَّارِ مِنْ أَقَارِبِهِ^٦ وَ عَبِيدِهِ وَ هُمْ لَهُ أَطْوَعُ، وَ بَأْنَ^٧ يَنْتَهَوْا إِلَى أَمْرِهِ
أَوَّلَى؟ وَ كَيْفَ لَمْ يُطِيعْهُ فِي الْمَنْعِ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ^٨ وَ الصَّبْرِ عَلَى إِبْقَاعِ الْفِتْنَةِ
إِلَّا^٩ الْمُهَاجِرُونَ وَ الْأَنْصَارُ، دُونَ أَهْلِهِ وَ^{١٠} عَبِيدِهِ؟

١. في «د»: «كُبراء».

٢. في التلخيص: «مما يسنح و يعرض، من غير نكير».

٣. في «د»: «القتل».

٤. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «علة».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يمتنع» بدل «لم يمتنع».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و ألا منع من كان معه في الدار من أقاربه» بدل «و إن منع منه من يجري ذلك المنكر عليه؟ وكيف... إلى هنا».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن».

٨. هكذا في «د». و في التلخيص: «لم يطعه في المنع من المنكر». و في سائر النسخ و المطبوع: «لم يطعه في النهي عن المنكر».

٩. في المطبوع: «+ ما»، و هو سهو.

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «- أهله و».

فَأَمَّا ذِكْرُهُ إِنْكَارَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَذَلِكَ، وَبَعَثَهُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ لِلنُّصْرَةِ وَالْمُعَاوَنَةِ^١: فالذي هو معروفٌ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُنْكِرُ قَتْلَهُ وَيَبْرَأُ مِنْ ذَلِكَ فِي أَقْوَالٍ مُحْفُوظَةٍ مَعْرُوفَةٍ^٢: لِأَن قَتْلَهُ مُنْكَرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ^٣ تَوَلَّاهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ^٤.

فَأَمَّا حَصْرُهُ وَمُطَالَبَتُهُ بِخَلْعِ نَفْسِهِ وَتَسْلِيمِ مَنْ كَانَ سَبَبَ الْفِتْنَةِ مِمَّنْ كَانَ فِي جِهَتِهِ: فَمَا يُحْفَظُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ إِنْكَارٌ؛ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ بِذَلِكَ رَاضِيًا، وَلِخِلَافِهِ^٥ سَاطِئًا. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؟ وَهُوَ الَّذِي قَامَ بِأَمْرِهِ فِي الدُّفْعَةِ الْأُولَى، وَتَوَسَّطَ^٦، حَتَّى جَرَى الْأَمْرُ عَلَى إِرَادَتِهِ - بَعْدَ أَنْ كَادَ يَخْرُجُ^٧ الْأَمْرُ إِلَى مَا خَرَجَ إِلَيْهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ - وَضَمِنَ لْخُصُومِهِ عَنْهُ الْإِعْتَابَ^٨ وَالْجَمِيلَ،

١. في «ب، ج، ص، ف»: «والمغالبة».

٢. يشهد لذلك جوابه لابن عباس - وقد حمل إليه رسالة من عثمان وهو محصور، يسأله فيها الخروج إلى ماله بينبع -: «يا بن عباس، ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جملًا ناضحًا بالغرب، أقبل وأدبر، بعث إلي أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج، والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون أثمًا». (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٩٦).
و أخرج البلاذري في الأنساب من طريق أبي خلدة: أنه سمع عليًا عليه السلام يقول - وهو يخطب، فذكر عثمان، فقال -: «والله الذي لا إله إلا هو، ما قتلته ولا مالأته على قتله، ولا ساءني». (أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٢).

٣. في المطبوع والحجري: «ممن».

٤. في التلخيص: «أن يقوم به».

٥. في التلخيص: «وبخلافه».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وتوسطه».

٧. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع: «أن يخرج».

٨. الإعتاب: الرضا، ويقال: أعتبه: إذا عاد إلى مسرته. راجع: الصالح، ج ١، ص ١٧٦؛ شمس

العلوم، ج ٧، ص ٤٣٦٤ (عتب).

و كان^١ ذلك سبباً لتهمة عليه السلام و مُشافهته بأنه^٢ لا يُتَّهَمُ سِوَاهُ؛ فمضى عليه السلام من فورِهِ، و جَلَسَ في بَيْتِهِ، و أَغْلَقَ بابَهُ.

فَأَمَّا بَعَثَ الْحَسَنَ و الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فما نَعْرِفُهُ في جُمْلَةٍ ما يُدْعَى، و الذي كانوا يَدْعُونَهُ أَنَّهُ بَعَثَ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣؛ و في^٤ ذلك نَظَرٌ. و لو كانَ مُسْلِمًا لا خِلَافَ فِيهِ لَكَانَ إِنَّمَا بَعَثَهُ^٥ لِلْمَنْعِ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ بِالرَّجُلِ إِلَى الْقَتْلِ، و لَأَنْتَهُمْ كَانُوا حَصَرُوهُ و مَنَعُوهُ الطَّعَامَ و الشَّرَابَ و في دارِهِ حَرَمٌ و أَطْفَالٌ و مَنْ لا تَعْلُقُ لَهُ بهذا الأمرِ؛ و هذا مُتَكَرِّرٌ يَجِبُ عَلَى مِثْلِ^٦ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَفْعُهُ.

٢٤٧/٣

و لو كانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ و طَلْحَةُ و الزُّبَيْرُ و فُلَانٌ و فُلَانٌ كَارِهِينَ لِكُلِّ ما جَرَى^٨ لَمَّا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهُ، و لَكَانُوا يَمْنَعُونَ مِنْ جَمِيعِهِ^٩ بِالْيَدِ و اللِّسَانِ و السَّيْفِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و كَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ و عُثْمَانُ نَفْسُهُ مَعَ شِيعَتِهِ و أَقَارِبِهِ خَارِجُونَ مِنْهُ؟» فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ إِلَّا خُرُوجُ عُثْمَانَ^{١٠} عَنْهُ، فَبِإِزَائِهِ

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فكان».

٢. هكذا في الحجري و التلخيص. و في «د»: «و مشافهته له بأنه». و في المطبوع: «أنه» بدل «بأنه». و في «ب، ج، ص، ف»: «بأن» بدل «بأنه».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و لم يرد في سائر النسخ و المطبوع قوله: «فما نعرفه في جملة ما يدعى، و الذي كانوا يدعونونه أنه بعث الحسن عليه السلام».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ففي».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «بعثهما».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «- مثل».

٧. هكذا في «د» و المطبوع. و في سائر النسخ و المطبوع: «رفعه فلو».

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «لما جرى».

٩. في التلخيص: «و لكانوا متمكنين من دفعه».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلا خروجه».

خُرُوجِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ^١ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مِمَّنْ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: إِنِّي لَا أَعْتَدُ^٢ بِخُرُوجِهِ إِذَا كَانَ فِي مُقَابَلَتِهِ جَمِيعُ الْأُمَّةِ.

فَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عُثْمَانَ فِي الدَّارِ: فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا ظَاهِرُ الْفِسْقِ عَدُوُّ اللَّهِ^٣ تَعَالَى - كَمُرْوَانَ وَذَوِيهِ مِمَّنْ لَا يُعْتَبَرُ بِخُرُوجِهِ^٤ عَنِ الْإِجْمَاعِ لَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ فِي أَمْرِهِ - أَوْ عَبْدُ أَوْبَاشٍ^٥ طَغَامٌ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا يَكُونُ خِلَافٌ مِثْلِهِمْ قَادِحًا فِي الْإِجْمَاعِ.

وَإِذَا بَلَّغْنَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَنْ لَا نَجِدَ مُنْكَرًا مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ إِلَّا عَبْدَ عُثْمَانَ وَالنَّفَرَ مِنْ أَقَارِبِهِ الَّذِينَ حُصِرُوا^٦ فِي الدَّارِ، فَقَدْ سَهَّلَتِ الْقِصَّةُ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهَا شُبْهَةٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: «إِنَّ هَذَا طَرِيقٌ إِلَى إِبْطَالِ الْإِجْمَاعِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ»: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّنَاهُ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ يَثْبُتُ وَيَصِحُّ بِطَرِيقٍ صَحِيحَةٍ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِيمَا ادَّعَاهُ؛ وَلَا طَائِلَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى.

[مناقشة ما تأوله القاضي لإثبات رضا أمير المؤمنين عليه السلام بإمامة المتقدمين عليه]

فَأَمَّا تَأْوِيلُهُ مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ، لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ» عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَهْلٌ لَهَا وَأَصْلَحُ^٨ مِنْهُ لِلْقِيَامِ بِهَا:

١. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: «ولده وأهله».
٢. في «د»: «لا أعتقد».
٣. في «ب»: «عدوُّ الله». وفي المطبوع: «عدوُّ الله».
٤. هكذا في «ب، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «خروجه».
٥. في «ب، ج، ص، ف» والمطبوع والحجري: «أدناس».
٦. الطغام: أراذل الناس، ومن لا عقل له ولا معرفة. النهاية، ج ٣، ص ١٢٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٦٨ (طغم).
٧. في «ب، ف» والمطبوع والحجري: «حضرُوا».
٨. في المطبوع: «واضح»، وهو سهو.

فأول ما فيه: أن هذا التأويل - على بُعده - لا يُمْكِنُه في غير هذا اللفظ من الألفاظ المروية عنه عليه السلام، وهي كثيرة، وقد ذكرنا منها طرفاً.

ثم هو مع ذلك فاسد؛ لأن من كان أهلاً للأمر ومَوْضِعاً له لا يُطْلَقُ عليه^١ من الألفاظ^٢ ما هو موضوع^٣ للاستحقاق المخصوص^٤ والتفرد بالأمر^٥؛ لأن قول القائل: «أنا مكان القطب من الرّحى» يقتضي ظاهره^٦ أن غيره لا يقوم فيه مقامه؛ كما أن غير القطب لا يقوم مقام^٧ القطب؛ ولا يفهم من هذا الكلام^٨ أنه أهل له ومَوْضِعٌ، ولا هو مثال من يريد الإخبار عن المعنى الذي ذكره^٩.

فأما قوله: «إن القطب لا يستقل بنفسه، ولا بُدَّ في تمامه من الرّحى» فأول ما فيه أنه تأويل^{١٠} في اللغة، وتحمل^{١١} الألفاظ ما لم يوضع^{١٢} له؛ لأن عرف أهل اللغة جار^{١٣} باستعمال لفظ «القطب» في الموضع الذي ذكرناه وعند إرادة أحدهم

٢٦٨/٣

١. هكذا في التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

٢. في التلخيص: + «إلا».

٣. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «موضع».

٤. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «أو».

٥. في التلخيص: «بالأمر والنهي».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ب، ج، ص، ف»: «يقتضي ذلك». وفي المطبوع والحجري: «يقتضي ما فيه».

٧. في «د»: «مكان».

٨. في التلخيص: + «إلا».

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذكرناه».

١٠. في التلخيص: «تأويل».

١١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وتحمل».

١٢. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «ما لم توضع».

١٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جاء».

أَنْ يُخَيَّرَ عَنْ نِهَايَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَ التَّفَرُّدِ بِالْأَمْرِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ مُشَارَكَةٌ؛ فَنَأْثُلُهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِمُرَادِهِمْ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ لَا مَعْنَى لَهُ.

عَلَى أَنَّ الْقُطْبَ أَشَدُّ اسْتِقْلَالًا بِنَفْسِهِ مِنْ بَاقِي الرِّحَى؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَ يَدُورَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ شَيْءٌ، وَ بَاقِي الرِّحَى لَا يُمَكِّنُ حَرَكَتَهُ^١ عَلَى سَبِيلِ الدَّوْرِ إِلَّا بِقُطْبٍ.

فَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى كُنْيَةِ أَبِيهِ: فَمِمَّا لَا نَعْتَبِرُهُ^٢ فِي الْخَبَرِ، وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ صُنْعٌ^٣ مَنْ يُرِيدُ التَّعْظِيمَ وَ التَّجِيلَ، وَ قَدْ كَانَتْ لِأَبِي بَكْرٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَلْقَابِ الْجَمِيلَةِ مَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ مَنْ يُرِيدُ تَعْظِيمَهُ^٤.

وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ^٥ يُنَادِي بِاسْمِهِ» فَمَعَاذَ اللَّهِ، مَا كَانَ يُنَادِيهِ^٦ بِاسْمِهِ إِلَّا شَاكًّا فِيهِ، أَوْ جَاهِلًّا مِنْ طَغَامِ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ^٧ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ^٨ أَنْ يُسَمِّيَ أَحَدَهُمْ صَاحِبَهُ وَ يُضَيِّفَهُ إِلَى أَبِيهِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ سَوِيٍّ» فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ عَادَةُ الْقَوْمِ فِيمَنْ لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْأَلْقَابِ أَفْخَمُهَا وَ أَعْظَمُهَا، كَالصَّدِيقِ وَ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ؛ وَ مَا نَجِدُهُمْ^٩ يَعْدِلُونَ عَنْ ذِكْرِ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يمكن ذلك فيه».

٢. في «ب، ف»: «لم نعتبره». و في «ج، ص»: «لم يعتبره».

٣. في التلخيص: «صنيع».

٤. في التلخيص: «+ مثل: خليفة رسول الله، و الصديق، و غير ذلك. فهلَّا ذُكِرَ شيء من ذلك؟».

٥. في المطبوع و الحجري: - «كان».

٦. في «ف» و المطبوع و الحجري: «ينادي».

٧. في المطبوع: - «إن».

٨. في «د»: «القوم».

٩. في «د»: «و ما يجدهم».

الإنسان بَلَقَبَهُ العظيم - الذي يَدُلُّ على مَحَلِّهِ و مَرَبَّتِهِ - إلى إضافته إلى اسم أبيه إلا ومَقْصَدُهُمْ^١ بذلك خِلَافُ التعظيم والمدح.

[مناقشة وجوه أخرى ادَّعى أنها تدلُّ على رضا أمير المؤمنين ﷺ بإمامة المتقدمين عليه]

٢٤٩/٣

فأما قوله: «إِنَّه كَانَ يَجِبُ لِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ الْأَمْرُ أَنْ يَتَّبَعَ^٢ أَحْكَامَ الْقَوْمِ، وَيَنْقُضَ^٣ مَا يَجِبُ أَنْ يُنْقَضَ مِنْهَا» فهو مِنْ عُمْدِهِم التي يَعْتَمِدُونَهَا، وَرُبَّمَا أَضَافُوا إِلَيْهَا أَنَّهُ نَكَحَ سَبِيَّهُمْ؛ فَإِنَّ الْحَنْفِيَّةَ كَانَتْ سَبِيَّةً، وَ أَنَّهُ أَقَامَ الْحَدَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَ زَوَّجَ بَعْضَهُمْ بِنْتَهُ مِنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^٤، وَ يَقُولُونَ: كُلُّ ذَلِكَ دَالٌّ^٥ عَلَى الْوَلَايَةِ وَ خِلَافِ الْعَدَاوَةِ، فَكَيْفَ^٦ يَسْتَبِيحُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ مَا اسْتَبَاحَهُ بِسَبِيٍّ مَنْ لَا يَجُوزُ سَبِيُّهُ وَلَا يَجِبُ طَاعَتُهُ^٧؟ وَ كَيْفَ يُزَوَّجُ مَرْتَدًّا^٨ بِنْتَهُ^٩؟

وَ نَحْنُ نَذْكُرُ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا فَشَيْئًا، فنَقُولُ: إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى مِنْ كَلَامِنَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ فِي حَالِ تَقِيَّةٍ وَ مُدَارَاةٍ وَ مُدَافَعَةٍ^٩؛ لَا اسْتِيْلَاءٍ مَنْ اسْتَبَدَّ بِالْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَ لِمَا اتَّفَقَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي بَيَّنَّاها مُجْمَلَةً

١. في «د»: «و قصدهم».

٢. في «ب، ص، ف»: «أن يتبع».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «فينقض».

٤. هكذا في «د». و في المطبوع و الحجري: «و زوج ابنته من فاطمة بعضهم». و في سائر النسخ كما في المطبوع، إلا أن فيها «بنته» بدل «ابنته».

٥. في «د»: «دلالة».

٦. في «د»: «و كيف».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «بسبي من لا يجوز طاعته»، إلا أن في المطبوع: «لا تجوز» بدل «لا يجوز».

٨. في المطبوع و الحجري: «ابنته».

٩. في حاشية «ج»: «و مرافقة». و دافع عنه الأذني: أبعدَه وَ نَحَاهُ.

و مُفْصَلَةٌ. فَلَمَّا قُتِلَ عُمَانٌ وَأَفْضَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ لَمْ يُفْضِ الْأَمْرُ^١ إِلَيْهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَقَدُوا^٢ لَهُ الْإِمَامَةَ بِالْاِخْتِيَارِ الَّذِي لَيْسَ بِطَرِيقٍ إِلَى^٣ الْإِمَامَةِ، وَبَنَى أَكْثَرُهُمْ هَذَا الْاِخْتِيَارَ فِي صِحَّتِهِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِمَامَةِ بِهِ^٤ عَلَى اخْتِيَارٍ مَنِ تَقَدَّمَ. فَكِرَهُ^٥ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَبْرَأَ مِنَ الْأَمْرِ وَيُقِيمَ عَلَى تَرْكِ الدَّخُولِ فِيهِ فَيَخْرُجَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيمَا جُعِلَ إِلَيْهِ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ وَ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ وَ يُقِيمَ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ^٦ أَنْ يُقِيمَهُ، وَ كَرِهَ أَنْ يُعْرِفَهُمْ أَنَّ إِمَامَتَهُ لَمْ تَنْبُتْ بِاِخْتِيَارِهِمْ، وَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ^٧ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِنَ ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ، فَيَقُولُونَ لَهُ: صَرَّحْتَ بِذِمِّ السَّلَفِ وَ طَعَنْتَ فِي الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ. وَ كُلُّ سَبَبٍ ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْمُوَاقِفَةِ^٨ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٩ سَالِفًا فَهُوَ يَمْنَعُهُ عَلَى أَوْكَدِ الْأَحْوَالِ أَنْفَاءً - وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تَصْرِيحِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ^{١٠} عِنْدَ دُعَائِهِمْ لَهُ إِلَى الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ^{١١} سَبَبًا لِخِلَافِهِمْ عَلَيْهِ^{١٢} وَ تَرَكَ تَسْلِيمَ الْأَمْرِ

١. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الأمير».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «اعتقدوا».

٣. في «د»: - «إلى».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «بل» بدل «و بنى أكثرهم هذا الاختيار في صحته والتوصل إلى الإمامة به».

٥. في «ج»: «وكره». وفي «ص»: «ذكره».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى عليه».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه السلام هو».

٨. هكذا في «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من الموافقة».

٩. في «ب، د»: «ما ذكرنا». وفي «ص»: «سابقاً» بدل «سالفاً».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: - «بذلك».

١١. في «ج» والمطبوع والحجري: - «يكون».

١٢. في «د»: «بخلافهم» بدل «لخلافهم عليه».

إليه، فلا يَتَمَكَّنُ مِمَّا لَاحَ له التَّمَكُّنُ منه -: فَالتَّقِيَّةُ لَمْ تُفَارِقْهُ وَلَمْ يَجِدْ مِنْهَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ بُدْأً^١.

وَكَيْفَ يَتَّبِعُ^٢ أَحْكَامَ الْقَوْمِ، وَ الْعَاقِدُونَ لَهُ الْإِمَامَةَ وَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ كَانُوا أَوْلِيَاءَهُمْ وَ شِيعَتَهُمْ، وَ مِمَّنْ يَرَى إِمَامَتَهُمْ وَ أَنَّ إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَّغَ عَلَى إِمَامَتِهِمْ، وَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا مِنْ جِهَتِهِمْ عَرَفُوهُ، وَ بِهِدَايَتِهِمْ سَلَكَوْهُ؟

٢٧٠/٣

وَمِمَّا يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ: مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَيَّامِ وَلَايَتِهِ: «وَاللَّهِ، لَوْ تُنِّي لِي الْوِسَادَةُ لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوَارِيهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الزَّبُورِ بِزُبُورِهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الْفُرْقَانِ بِفُرْقَانِهِمْ، حَتَّى يَزْهَرَ^٣ كُلُّ كِتَابٍ وَ يَقُولَ: يَا رَبِّ، إِنَّ عَلَيْنَا قَضَى بِقَضَائِكَ»^٤.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَضَاتِهِ وَ قَدْ سَأَلُوهُ بِمَاذَا نَحْكُمُ؟^٥ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَحْكُمُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحْكُمُونَ، حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ عَلَى^٦ جَمَاعَةٍ، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي»^٧ يَعْنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ مَنْ تَقَدَّمَتْ وَفَاتَهُ مِنْ شِيعَتِهِ؛ كَأَبِي ذَرٍّ وَ غَيْرِهِ.

١. في «د»: «فالتقية لم تفارقه عليه السلام و لم يخل منها في حال من الأحوال».

٢. هكذا في «ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «تتبع».

٣. في «ص» و حاشية الحجري: «حتى يزهر».

٤. المناقب للخوارزمي، ص ٩١؛ تذكرة الخواص، ص ٢٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٦، ص ٣٨٣، الرقم ٧١٦٥؛ المقفى الكبير، ج ٥، ص ٢٢؛ مطالب السؤل، ص ١١١؛ فراند السمطين، ج ١، ص ٣٣٩؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٢١٦ و ٣٦١، ج ٢، ص ٣٣٨؛ المجالس و المسيرات، ص ٣٧٩، مع اختلاف يسير.

٥. في «د»: «بماذا يحكمون».

٦. في «د» - «على».

٧. الفصول المختارة، ص ٧٨ و ٢١٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٩، ذيل الحديث ٩٧٠؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٦٠؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ٣٥٠٤؛ المصنف لعبد

و قد بَيَّنَّ أميرُ المؤمنينَ عليه السلامُ جُمْلَةً ما ذَكَرناه في كلامِهِ المشهورِ حَيْثُ يَقُولُ: «وَاللَّهِ، لَوْ لَا حُضُورُ النَّاصِرِ وَلُزُومُ الْحُجَّةِ، وَما أَخَذَ اللَّهُ^١ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْعَهْدِ أَنْ لَا يَبْقَرُوا عَلَى كِطَّةِ ظالِمٍ وَلَا سَعْبٍ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا، وَلَوْ جَدْتُمْ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي أَهْوَى مِنْ عَقْطَةِ عَنزٍ^٢. وَإِنَّمَا أَرَادَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْتَعْمِلُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، مِنَ التَّخَلِّي مِنْهُ وَالاعْتِزَالِ، ما اسْتَعْمَلْتُهُ فِي أَوَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُغَيِّرْ أَحْكَامَهُمَ لِلتَّقِيَّةِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُمَضَّاءً جَارِيَةً مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي وَقُوعِ التَّمَلُّكِ بِهَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

قُلْنَا: لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا^٣ إِذَا لَمْ تُغَيَّرْ لِسَبَبٍ^٤ مُوجِبٍ لِلْإِمْضَاءِ فَإِنَّ أَحْكَامَهَا جَارِيَةٌ

٢٧١/٣

«الرزاق، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ٢٠٦٧٧؛ مسند ابن الجعد، ص ١٨١، ح ١١٧٣؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٢، الرقم ٤٠٩٨؛ أخبار القضاة، ص ٤٧٢؛ جامع الأصول، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٧٧؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٢٩، ح ٣٦٤٠٩، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
١. في «ب، د»: «و ما أخذه».

٢. نهج البلاغة (صبحي الصالح)، ص ٥٠، ضمن الخطبة ٣ المعروفة بالشقشقية؛ معاني الأخبار، ص ٣٦٢، ضمن ح ١؛ على الشرائع، ج ١، ص ١٥١، ضمن ح ١٢؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٨٩؛ الإفصاح في الإمامة للمفيد، ص ٤٦؛ تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي، ص ٢٤٠؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٧٤، المجلس ١٣، ح ٥٥؛ الاحتجاج للطبرسي، ج ١، ص ١٩٤. ونص الحديث في نهج البلاغة هكذا: «لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كطاة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولأفقيمت دنياكم هذه أزهدي عندي من عقطة عنز». وأراد عليه السلام بـ«الحاضر» من حضر لبيعته، وأراد بـ«الناصر» الجيش الذي يستعين به. و«أن لا يقاروا» أي أن لا يوافقوا مقرين. و«الكطاة»: ما يعتري الأكل من الثقل والكرب عند امتلاء البطن من الطعام، والمراد: استئثار الظالم بالحقوق. و«السغب»: شدة الجوع، والمراد منه هضم حقوقه. و«الغارب»: الكاهل، والكلام تمثيل للترك وإرسال الأمر. و«عقطة عنز»: ما تنثره من أنفها.

٣. في المطبوع: «في أنما»، وهو سهو.

٤. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بسبب».

على مَنْ حُكِمَ بها عليه و واقعةٌ مَوْقِعَ الصحيح. و قد يَجُوزُ أَنْ تُؤَثَّرَ^١ الضرورةُ في استباحةٍ ما لا يَجُوزُ استباحتهُ لولاها، كما تُؤَثَّرُ^٢ في استباحةِ الميتةِ و غيرها.

فأما الحَفَيفَةُ: فلم تَكُنْ سَبَبَةً عَلَى الحقيقةِ، و لم يَسْتَبَحْهَا عليه السلامُ بالسَّاءِ؛ لأنَّها بالإسلامِ قد صارت حُرَّةً مالكةً لأمرها^٣، فأخَرَجَها مِنْ يَدِ مَنْ اسْتَرْقَها، ثُمَّ عَقَدَ عليها عَقْدَ النِّكَاحِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ اسْتَبَاحَها بالسَّاءِ دُونَ عَقْدِ النِّكَاحِ؟ و في أَصْحَابِنَا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الظَّالِمِينَ متى غَلَبُوا عَلَى الدَّارِ و قَهَرُوا و لم يَتِمَكَّنِ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ أَحْكَامِهِمْ^٤ جازَ له أَنْ يَطَأَ سَبْتَهُمْ، و يُجْري أَحْكَامَهُمْ مع الغَلَبَةِ و القَهْرِ مَجْرى أَحْكَامِ الْمُحَقِّقِينَ فيما يَرْجِعُ إِلَى المَحْكَومِ عليه، و إنْ كانَ فيما يَرْجِعُ إِلَى الحاكمِ مُعاقِباً أَثِماً.

فأما إقامة الحدود: فما نَعْرِفُ^٥ في ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ عُثْمَانَ أَرَادَ أَنْ يَدْرَأَ الحَدَّ عَنْ أخيه^٦، و كانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلامُ حاضراً، و غَلَبَ في ظَنِّهِ التَّمَكُّنُ مِنْ إقامةِ

١. في «د» و المطبوع: «أن يؤثر».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «قد يؤثر».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أمرها».

٤. في «د»: «و لم يمكن للمؤمنين الخروج عن أحكامهم».

٥. في «د»: «فأما إقامة الحد فما يُعرف».

٦. أي الوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيْط، و كانَ أَخا عُثْمَانَ لأمِّه، و لَاحَ الكوفةَ بعد أن عزل عنها سعد بن أبي وقاص. و كان الوليد ماجناً معروفاً بالفسق، و هو الذي سَمَّاهُ اللهُ فاسِقاً في موضعين من القرآن الكريم؛ الأوَّل: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة (٣٢): ١٨] (الكَشَاف، ج ٣، ص ٢٤٣). و الثاني في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾. [الحجرات (٤٩): ٦] فعظم ذلك عند أهل الكوفة حيث يُستبدل سعد بمثل الوليد. فشرب الخمر ذات يوم و صُلِّيَ بالناس و هو سكران، فتكلَّم في الصلاة و زاد فيها و قاءَ في المحراب، و أخذوا خاتمه من إصبعه و هو لا يعلم، و شهدوا بذلك عند عُثْمَانَ، فردَّ

الحدِّ، فأمر به^١؛ وهذا ممَّا يَجِبُ^٢ مع التَّمَكُّنِ، وهو في باب الإنكارِ عليهم أدخلُ.
فأمَّا تزويجه عُمَرُ^٣ بِنْتَهُ: فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عن اختيارٍ، والحال فيه مشهورة^٤؛ فإنَّ
الروايةَ وَرَدَتْ بأنَّ عُمَرَ خَطَبَهَا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فدافعه^٥ و ماطلَّه،
فاستدعى عُمَرُ العباسَ فقال: ما لي؟ أباي بأش؟ فقال: ما حَمَلَكَ على هذا الكلام؟
فقال: خَطَبْتُ إلى ابنِ أخيك بِنْتَهُ،^٦ فَمَنَعَنِي لِعَدَاوَتِهِ لي. وَ اللَّهُ لَأَعَوِّرَنَّ^٧ زَمْرَمَ،
وَلَأَهْدِمَنَّ السَّقَايَةَ، وَ لَا تَرَكْتُ لَكُمْ - يا^٨ بني هاشم - مَآثِرَةً إِلَّا^٩ هَدَمْتُهَا، وَ لَأُقِيمَنَّ
عليه شُهوداً بالسَّرْقِ^{١٠}، وَ لَأَقْطَعَنَّه. فَمَضَى^{١١} العباسُ إلى أمير المؤمنين عليه السلام،
فخَبَّرَهُ بما سَمِعَهُ^{١٢} مِنَ الرَّجُلِ، فقال: «قد أَقْسَمْتُ أَنْ لَا أَرْوِّجَهَا إِلَّا» فقال له:

٢٧٢/٣

﴿شهادتهم، فشكوا ذلك إلى علي عليه السلام، فأقبل إلى عثمان وعاتبه في ذلك، ثم أخذ عليه
السلام الوليد فجلده بين يدي أخيه. وللزيد راجع: الأغاني، ج ٥، ص ١٢٠ - ١٣٣؛ شرح نهج
البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ٢٢٧.﴾

١. في «د»: «و غلب على ظنَّه التمكن من إقامته، فأمر بها».

٢. في «د»: «+ «عليه».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عمر».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الخلاف فيه مشهور».

٥. في «ج، ص»: «فدفعه».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بنته».

٧. في «ف» والمطبوع: «لأعورن». ويقال: عورت عيون المياه إذا دفتتها وسددتها، وعورت
الركبة - وهي البئر ذات الماء - إذا كبستها وطمستها بالتراب ودفتتها حتى تسد عيونها وينقطع
ماؤها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٦١٤ (عور).

٨. في المطبوع: - «يا».

٩. في «د»: «+ «و».

١٠. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «بالسرقة».

١١. في «د»: «فعاد».

١٢. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «بما سمع».

رُدَّ أَمْرُهَا إِلَيَّ. فَفَعَلَ، فَزَوَّجَهُ الْعَبَّاسُ إِيَّاهَا^١.

وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْأَمْرَ جَرَى عَلَى إِكْرَاهٍ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «ذَلِكَ فَرَجٌ غَضِبْنَا عَلَيْهِ»^٢.

١. الكافي، ج ١٠، ص ٦٢٩، ح ٩٥١٧ / ٢ (ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٢، ط. الإسلامية)؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ٥٠٦ - ٥٠٧، ح ٨٩٦؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٢٩ - ١٣٠؛ وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٥٦١، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر، ح ٣؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٨٩ - ١٩٠، ح ٢٣٥؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٠٠؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٤٩؛ إمتاع الأسماع، ج ٥، ص ٣٦٩ - ٣٧٠؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٣٩؛ الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٣٣٨، الرقم ٤٦٣٤؛ أسد الغابة، ج ٦، ص ٣٨٧، الرقم ٧٥٧٨، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
٢. الكافي، ج ١٠، ص ٦٢٨، ح ٩٥١٦، كتاب النكاح، باب تزويج أم كلثوم، ح ١ (ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١، ط. الإسلامية) وفيها: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وحماد، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أم كلثوم، فقال: «إِنَّ ذَلِكَ فَرَجٌ غَضِبْنَا بِهِ» وفي تزويج أمير المؤمنين عليه السلام بنته أم كلثوم من عمر ثلاثة أقوال:
الأول - وهو قول الشيخ المفيد -: إنكار هذا الأمر رأساً؛ لعدم الوثوق بالخبر الوارد بهذا التزويج؛ قال (في المسائل السروية، ص ٨٦): «إِنَّ الْخَبَرَ الْوَارِدَ بِتَزْوِيجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَتَهُ مِنْ عَمَرٍ غَيْرِ ثَابِتٍ، وَطَرِيقَهُ مِنَ الزَّبِيرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُوْثِقاً بِهِ فِي النُّقْلِ، وَكَانَ مَتَّهَماً فِيمَا يَذْكُرُهُ، وَكَانَ يَبْغُضُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرَ مَأْمُونٍ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ. وَالْحَدِيثُ بِنَفْسِهِ مُخْتَلَفٌ: فَتَارَةً يُرَوَّى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَلَّى الْعَقْدَ عَلَى ابْنَتِهِ، وَتَارَةً يُرَوَّى أَنَّ الْعَبَّاسَ تَوَلَّى ذَلِكَ عَنْهُ، وَتَارَةً يُرَوَّى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ وَعِيدٍ مِنْ عَمَرٍ وَتَهْدِيدٍ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَتَارَةً يُرَوَّى أَنَّهُ كَانَ عَنْ اخْتِيَارٍ وَإِثَارٍ. ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الرِّوَاةِ يَذْكُرُ أَنَّ عَمَرَ أَوْلَدَهَا وَلِذَا سَمَّاهُ زَيْدًا؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ قُتِلَ قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ لَزِيدَ بْنِ عَمَرَ عَقِبًا؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ قُتِلَ وَلَا عَقِبَ لَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ وَأُمُّهُ قُتِلَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أُمَّهُ بَقِيَتْ بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمَرَ أَمُورَ أُمَّ كُلْثُومَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَمُورُهَا أَرْبَعَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَانَ مَهْرُهَا خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ. وَبُدُوْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِيهِ يُبْطَلُ الْحَدِيثُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ تَأْثِيرٌ عَلَى حَالٍ». وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الْمَفِيدِ نَاطِقٌ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّيِّ لِلْخَبَرِ. الثَّانِي - وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ -: قَبُولُ هَذَا الْأَمْرِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ

٢٧٣/٣

على أنه لو لم يجر ما ذكرناه لم يمتنع^١ أن يزوجه عليه السلام؛ لأنه كان على ظاهر الإسلام و التمسك بشرائعه، وليس يمتنع أن يبيح الشريعة منة كحة من كان على ضرب من ضرب الكفر مع التمسك بسائر الشريعة^٢ وإظهار الإسلام؛ فإن هذا حكم^٣ يرجع فيه إلى الشرع^٤، وليس مما يحظره العقول.

وقد كان يجوز في العقول أن يبيحنا الله تعالى منة كحة المرتدين على اختلاف ضرب^٥ ردتهم، وكان يجوز أيضاً^٦ أن يبيحنا أن ننكح^٧ اليهود والنصارى، كما أباحنا عند أكثر المسلمين أن ننكح^٨ فيهم؛ وهذا إذا كان في

«والتقية؛ فإن كثيراً من المحرمات تنقلب أحكامها عند الضرورة وتصير من الواجبات. وقد ذهب العلامة المجلسي إلى ذلك. (راجع: مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٤٢).

الثالث - وهو قول العلامة الشعراني -: قبول هذا الأمر، والقول بجواز مثل هذا النكاح؛ لأن النكاح إنما هو على ظاهر الإسلام الذي هو الشهاداتتان والصلاة إلى الكعبة والإقرار بجملة الشريعة. والواجب علينا أخذ الأحكام من فعل علي عليه السلام، لا تطبيق فعله على الأحكام؛ فإن غيره تابع له، وليس هو تابعاً لغيره. (هامش الوافي، ج ٢١، ص ١١٠ - ١١٣، حيث إن هامشه من العلامة الشعراني).

١. في «ب»: «لم يمتنع».

٢. قوله: «وليس يمتنع أن يبيح الشريعة...» إلى هنا موجود في نسخة «د» فقط، سقط من سائر النسخ والمطبوع والحجري. وفي الذخيرة بدله هكذا: «وليس يمتنع أن يبيح الشريعة منة كحة من كان متمسكاً في الظاهر بجميع شرائع الإسلام وإن كان مقيماً على فعل قد دلّ الدليل على أن عقابه عقاب الكفر». الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٧٧.

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري: «وهذا حكم». ولم يرد قوله: «فإن هذا حكم» في المطبوع.

٤. في المطبوع: «إلى الشرع فيه».

٥. في «ب، ج، ص، ف» - «ضروب».

٦. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «وكان أيضاً يجوز».

٧. في «ب، ص» والحجري: «أن ننكح».

٨. في «ب» والمطبوع والحجري: «أن يُنكح». وفي «د»: «منهم» بدل «فيهم».

العقول سائغاً^١، فالمرجع في تحليله أو تحريمه^٢ إلى الشريعة، وفعل أمير المؤمنين عليه السلام حجة عندنا في الشرع؛ فلنا أن نجعل ما فعله أصلاً في جواز مناكحة من ذكره^٣.

وليس لهم أن يلزمونا^٤ على ذلك مناكحة اليهود والنصارى وعباد الأوثان؛ لأنهم إن سألوا عن جوازه في العقل فهو جائز، وإن سألوا عنه في الشرع فالإجماع يحظره ويمنع منه^٥.

فاذا قالوا: فما الفرق بين الوثني والكافر بدفع الإمامة؟

قلنا لهم: وما الفرق بين الوثنية والنصرانية في جواز النكاح^٦؟^٧ وما الفرق بين النصراني والوثني في أخذ الجزية وغيرها من الأحكام؟ فلا يرجعون في ذلك إلا إلى الشرع الذي رجعنا معهم إليه. وهذه جملة كافية في الكلام على ما أورده.

١. في المطبوع: «سابقاً».

٢. في «د»: «في تحريمه وتحليله».

٣. في «ب»: «ما ذكرتموه».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري: «أن يلزموا». وفي المطبوع: «أن يلزموا به».

٥. تحدث المصنف رحمه الله في أكثر من موضع عن مسألة تزويج أم كلثوم، وقد أفرد رسالة مفصلة حول ذلك، تحمل عنوان: إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام إبنته من عمر. وراجع: الذخيرة، ص ٤٧٧؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٩٠؛ ج ٣، ص ١٤٨.

٦. لم يرد في «ب، ج، ص، ف» والحجري قوله: «وما الفرق بين الوثنية والنصرانية في جواز النكاح».

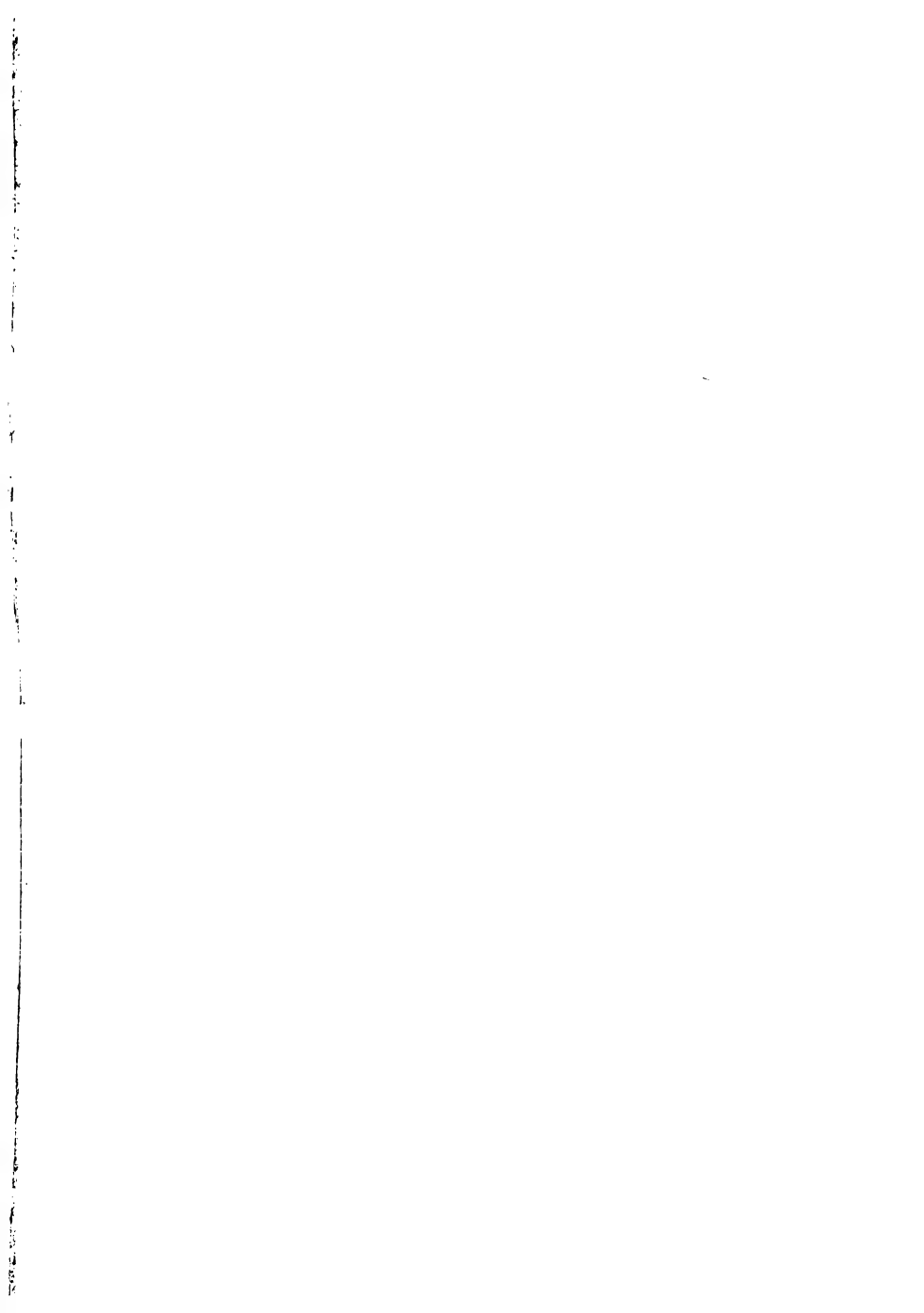
٧. فإن فقهاء العامة فرقوا بين نكاح الوثنية والنصرانية، فمنعوا نكاح الأولى وجوزوا نكاح الأخرى. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٥٠٠، ٥٠٣؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٣.

[١٤]

فَصْلُ فِي تَتَبُعِ كَلَامِهِ فِي الرَّدِّ^١
عَلَى مَنْ طَعَنَ فِي الْاِخْتِيَارِ^٢

١. في المطبوع: - «في الرد».

٢. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٩٧ - ٣٢٠.



اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَنَا فِي وَجوبِ النَّصِّ، وَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ فِي الْإِمَامَةِ مَقَامَهُ، قَدْ ٢ تَقَدَّمَ. ٣ وَ ذَلِكَ كَافٍ فِي فَسَادِ الْاِخْتِيَارِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَوْجَبَ النَّصَّ بَعَيْنِهِ فَهُوَ مُبْطِلٌ لِلْاِخْتِيَارِ؛ فَلَا مَعْنَى لَتَكْلُفِ كَلَامٍ مُسْتَقِيلٌ ٤ فِي إِفْسَادِ الْاِخْتِيَارِ.

[بيان مختصر لما تقدّم من أدلّة وجوب النصّ و بطلان الاختيار]

وَ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يُعْتَمَدُ ٦ فِي إِفْسَادِ ٧ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ ٨ هُوَ بَيَانُ صِفَاتِهِ الَّتِي لَا دَلِيلَ لِلْمُخْتَارِينَ عَلَيْهَا، وَ لَا يُمَكِّنُ إِصَابَتُهَا بِالنَّظَرِ وَ الاجْتِهَادِ، وَ يَخْتَصُّ عِلَامُ الْغُيُوبِ تَعَالَى بِالْعِلْمِ بِهَا، كَالْعِصْمَةِ وَ الْفَضْلِ فِي الثَّوَابِ وَ الْعِلْمِ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تُسْتَدْرَكُ ٩ بِالْاِخْتِيَارِ، وَ لَا يَوْقُفُ عَلَيْهَا إِلَّا بِالنَّصِّ.

١. في المطبوع: + «قال الشريف المرتضى».

٢. في المطبوع: - «قد».

٣. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٩ وما بعدها.

٤. في «ج، ص، ف»: «مستقبل».

٥. في «ب»: «فساد». و في «ج، ص، ف»: - «إفساد».

٦. في «د» و الحجري: «نعمتد». و في المطبوع: «نعمتده».

٧. في «ج، ص، ف»: «فساد».

٨. في «ج»: «الإمامة».

٩. في «د»: «لا يُستدرك».

وهذا مما قد^١ تقدّم شرحه وبيانه في هذا الكتاب^٢، وبينّا أيضاً أنه لا يمكن أن يقال بصحة الاختيار مع اعتبار هذه الصفات، بأن يعلم الله تعالى أن المكلفين^٣ لا يتفق منهم إلا اختيار من هذه صفاته، وقلنا: إن ذلك تكليف قبيح؛ من حيث كان تكليفاً لما لا دلالة عليه، ولا أمانة تميز الواجب من غيره.^٥

وبينّا أنه يلزم على ذلك جواز تكليفنا^٦ اختيار الأنبياء والشرائع، بأن يعلم الله تعالى أن المختارين لا يتفق منهم^٧ إلا اختيار النبي دون غيره، ومن الشرائع المصلحة دون غيرها.^٨ وكيف يكون الاختيار كاشفاً لنا عن وجوب الفعل وإنما يجب أن يختاره^٩ إذا علمنا وجوبه؟ فالاختيار تابع، فكيف يجعل^{١٠} متبوعاً؟ وكيف يتميّز^{١١} الواجب من غيره، والقبيح من الحسن، بعد الفعل؟ وإنما^{١٢} يجب أن يتميّز^{١٣} قبل الفعل ليكون الإقدام على ما يعلم حسنة ويؤمن قبحه. ولا معنى للإكثار في هذا الباب، والشبهة^{١٤} فيه ضعيفة.

١. في المطبوع: - «قد».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢١٤.

٣. في «د»: «المكلفين أنه» بدل «أن المكلفين».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مكلفاً».

٥. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

٦. في «د»: «تكليف».

٧. في «د»: «لهم».

٨. تقدّم في ج ٢، ص ٢١٠ - ٢١١.

٩. في المطبوع: «أن نختاره».

١٠. في «ج» والمطبوع: «نجعل». وفي «ب»: «يجعله». وفي «ص»، «ف» والحجري: «تجعله».

١١. في «ج»، «ص»: «تميّز».

١٢. هكذا في «ب»، «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإنما».

١٣. في «د»: «أن يتميّز».

١٤. في «ج»، «ص»، «ف»: «والأدلة». وفي «ب» والمطبوع: «فالشبهة».

وَلَمَّا تَبَيَّنَّا مَا أَوْرَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَجَدْنَاهُ قَدْ جَمَعَ فِيهِ وَحْشَدًا^١ الْقَوِيَّ وَالضَّعِيفَ، وَالْبُعِيدَ وَالْقَرِيبَ، وَ مَا أَوْرَدَهُ أَصْحَابُنَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ وَعَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ.^٢

وَقَدْ بَيَّنَّا مَا نَعْتَمِدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَنَصَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ بِأَدِلَّتِهِ^٣، وَأَوْرَدْنَا الْجَوَابَ عَمَّا يَرِدُ^٤ عَلَيْهِ، وَ مَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، وَلَا دَالٌّ^٥ عَلَى مَا ذَكَرَهُ^٦ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ^٧. وَمَنْ أَوْرَدَهُ^٨ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّمَا قَرَّبَ بِإِيرَادِهِ، وَلَمْ يُرِدِ التَّحْقِيقَ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَيْبٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِ^٩ الْمُصَنِّفُونَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُقَرَّبِ وَالْمُحَقَّقِ. وَصَاحِبُ الْكِتَابِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا تَتَّبَعَ هُوَ أَدِلَّةَ الْمُوَحِّدِينَ عَلَى التَّوْحِيدِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، لَمْ يُصَحِّحْ مِنْهَا إِلَّا دَلِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَطَعَنَ عَلَى الْبَاقِي وَزَيَّفَهُ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَصْحَابِنَا عَيْبٌ^{١٠} بَأَن ذَكَرُوا فِي فَسَادِ الْاِخْتِيَارِ شَيْئًا لَا يَلْزَمُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَالتَّفْتِيشِ، فَهَذَا الْعَيْبُ لَازِمٌ لَخُصُومِهِمْ فِيمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَارِ وَأَفْخَمُ.^{١١}

١. حَشَدَ: جَمَعَ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٩ (حشد).

٢. في «د»: «على سبيل التقريب وعلى سبيل التحقيق».

٣. تقدم في ج ٢، ص ٢٠٩ وما بعدها.

٤. في «ب، د»: «عمَّا يزداد».

٥. في «ب» - «ولا دال».

٦. هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لما ذكره».

٧. في «ب، د» و حاشية «ف»: «و لغيره».

٨. في المطبوع: «أورد».

٩. أي لم يخل.

١٠. في «ب»: «عقب».

١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أفخم» بالحاء المهملة. وأفحمت الخصم

إفحاماً: إذا اسكتته بالحجة. المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فخم).

و هذه الجملة تُغني عن غيرها في^١ جميع ما أوردّه في هذا الفصل على طوله.

[دليل آخر على بطلان الاختيار: اختلاف العاقلين للإمامة]

و ممّا يُمكن أن يُعتمد في فساد الاختيار - خارجاً عن الجملة التي عقّدها - أن يُقال: إن العاقلين للإمامة يجوز أن يختلفوا؛ فيرى بعضهم أن الحال تقتضي^٢ أن يُعقد فيها للفاضل، و يرى آخرون أنها تقتضي^٣ العقد للمفضول. و هذا ممّا لا يُمكن دفع جوازه؛ لأن الاجتهاد يجوز أن يقع فيه الاختلاف بحسب الأمارات التي تظهر للمجتهدين. و لن^٤ يخلو^٥ حالهم - إذا قدرنا هذا الاختلاف - من أمور: إما أن يُقال: يجب^٦ أن يتوقفوا^٧ عن العقد حتى يتناظروا و يتفقوا على كلمة واحدة. و هذا يؤدي إلى إهمال الأمر في الإمامة؛ لأنه غير مُمتنع أن يمتد الزمان باختلافهم، بل جائز أن يبقوا مختلفين أبداً.

أو يُقال: يجب أن يُعقد كل فريق لمن يراه. و هذا يؤدي إلى إقامة^٨ إمامين، مع العلم بفساده.

أو يُقال: يجب المصير إلى قول من يرى العقد للفاضل؛ لأنه أولى، و يحرم

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و» بدل «في».

٢. هكذا في «ج» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقتضي».

٣. في «د»، ف و الحجري: «يقتضي».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلن».

٥. في المطبوع: «+ من».

٦. في المطبوع: «- يجب».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يبقوا». و توقف عن الشيء: امتنع و كف.

٨. هكذا في «د». و في التلخيص: «إمامة». و في سائر النسخ و المطبوع: «إقامة».

على الباقيين المُخَالَفَةُ. وهذا فاسدٌ؛ لأنه إلزامٌ للمجتهد أن يتركَّ اجتهاده إلى اجتهادٍ مَنْ يَجْري مجراه. وكيف^١ يَكُونُ الْعَقْدُ لِلْفَاضِلِ أَوْلَى عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَبَعْضُ مَنْ لَا يَتِمُّ الْعَقْدُ إِلَّا بِهِ يَرَى أَنَّ وَلايَتَهُ مَفْسَدَةٌ وَوَلَايَةُ غَيْرِهِ هِيَ الْمَصْلَحَةُ.^٢ وَإِنَّمَا فَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْعَدَدِ الَّذِي لَا يَتِمُّ عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا عَقْدُ الْإِمَامَةِ إِلَّا بِهِ، حَتَّى لَا يَقُولُوا:^٣ «مَتَى عَقَدَ وَاحِدٌ لَغَيْرِهِ بِرِضَا أَرْبَعَةٍ فَهُوَ إِمَامٌ؛ فَاضْلاً كَانَ^٤ أَوْ مَفْضُولاً، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُ مِنْ بَاقِي الْأُمَّةِ أَنَّ الْعَقْدَ لَغَيْرِهِ أَوْلَى» لِأَنَّا إِذَا فَرَضْنَا الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ هَذَا الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ^٥، لَمْ يَسْتَقِمَّ هَذَا الْاِنْفِصَالُ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ وَقُوفَ أَمْرِ الْإِمَامَةِ عِنْدَ هَذَا الْأَمْرِ الْمُقَدَّرِ إِنَّمَا أَتُوا فِيهِ^٦ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ، كَمَا يَقُولُونَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْاِخْتِيَارَ إِذَا كَانَ لِأَهْلِ الْحَقِّ، وَكَانَ كُلُّ فِرْقَةٍ^٧ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ تَدْعِي^٨ هَذِهِ الصِّفَةَ^٩، فَالِاخْتِيَارُ لَا يَتِمُّ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّجَادُزِ فِيهِ، وَالتَّغَالُبِ وَالْاِخْتِلَافِ، وَوَقُوفِ عَقْدِ الْإِمَامَةِ. لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: إِنَّهُمْ إِنَّمَا يُؤْتَوْنَ فِي وَقُوفِ الْإِمَامَةِ مِنْ قِبَلِ

٨/٤

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكيف».
٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مصلحة» بدل «هي المصلحة».
٣. في «د»: «حَتَّى يَقُولُوا». وفي «ص»: «حَتَّى يَقُولُونَ».
٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كَانَ فَاضِلاً» بدل «فاضلاً كان». وفي التلخيص: «كَانَ مَفْضُولاً أَوْ فَاضِلاً».
٥. أي الاختلاف بين هؤلاء الخمسة، وهم العاقد لغيره، والأربعة الراضون بعقده.
٦. في «د»: «يُؤْفِيهِ»، وفي حاشيتها عن نسخة: «أوتوا».
٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كُلُّ فِرْقَةٍ».
٨. هكذا في «ب، د، ص» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يَدْعِي».
٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الصفات».

نُفوسِهِمْ^١ دُونَ مُكَلِّفِهِمْ، كَانَ هَذَا الْقَوْلُ صَاحِحًا؛ لِأَنَّ عَلَى الْحَقِّ دَلِيلًا يُمَكِّنُ الْمُبْطِلَ إِصَابَتَهُ وَ الْمَصِيرُ إِلَى مَوْجِبِهِ، وَ بِتَقْصِيرِهِ يَضِلُّ عَنْهُ. وَ لَيْسَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْأَوَّلَى مِنْ^٢ الْفَاضِلِ وَ الْمَفْضُولِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يَصِلُ^٣ إِلَيْهِ النَّاضِرُ، وَ يَضِلُّ عَنْهُ الْمُقْصِرُ بِالتَّفْرِيطِ؛ وَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْأُمَارَاتِ وَ جِهَاتِ الظُّنُونِ، وَ قَدْ تَلَتَّبَسَ وَ تَخَفَى وَ تَظَهَّرَ^٤؛ وَ لَا لَوْمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى أَحَدٍ الْمُجْتَهِدِينَ، وَ لَا تَقْصِيرَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَ لَا تَفْرِيطَ؛ فَكَيْفَ يُسَوَّى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟

١. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِيسُ إِلَّا أَنَّ فِي التَّلْخِيسِ: «فُوت» بَدَلُ «وَقُوف». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِنَّمَا يُؤْتُونَ مِنْ قَبْلِ نَفُوسِهِمْ فِي فُوتِ الْإِمَامَةِ».

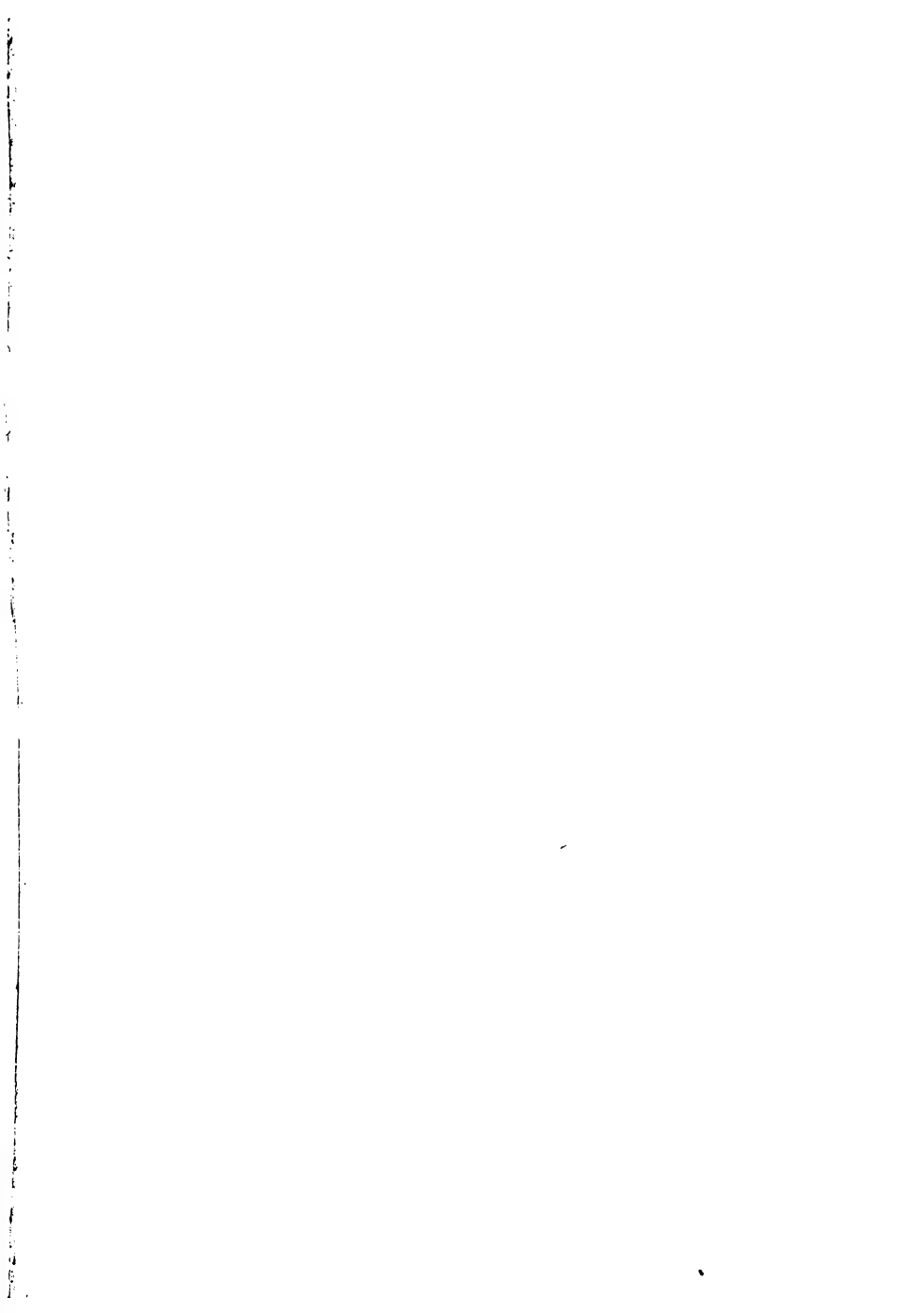
٢. فِي «د»: «عَنْ».

٣. فِي «د» وَ التَّلْخِيسِ: «يَصِير».

٤. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ التَّلْخِيسِ: «وَ قَدْ يَلْتَبَسُ وَ يَخْفَى وَ يَظْهَر».

[١٥]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ
فِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ



إِعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا ثَبَّتَ فِي إِمَامَتِهِ ثَبَّتَ أَنَّهُ يَصْلُحُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصْلُحْ لَمَا أَجْمَعُوا عَلَى إِمَامَتِهِ. وَادَّعَى أَنَّ الصِّفَاتِ الْمُرَاعَاةَ فِي الْإِمَامَةِ مُجْتَمِعَةٌ فِيهِ؛ مِنْ عِلْمٍ، وَفَضْلِ، وَرَأْيٍ^١، وَنَسَبٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. ثُمَّ أَجَابَ عَنْ سُؤَالِ مَنْ سَأَلَهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى إِيْمَانِهِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْكُفْرِ الْمُتَيَقَّنِ مِنْهُ، بِأَن قَالُ:

كَمَا نَعْلَمُ^٣ أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا مِنْ قَبْلُ^٤ بِالتَّوَاتُرِ، نَعْلَمُ^٥ انْتِقَالَه إِلَى الْإِيْمَانِ وَالتَّصْدِيقِ بِالرَّسُولِ^٦؛ فَلَا يَجُوزُ^٧ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى حَالَتِهِ، بَلِ الْيَقِيْنُ قَدْ حَصَلَ بِانْتِقَالِهِ.

قَالَ:

عَلَى أَنَا نَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ بِمَا نُقِلَ

-
١. فِي «ف» - «و رَأْيٍ».
 ٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي «ب» أُضِيفَتْ هُنَا كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «سَرَّ».
 ٣. فِي «ب» د، ص، ف: «كَمَا يَعْلَمُ».
 ٤. فِي الْمَغْنِيِّ: - «مِنْ قَبْلُ».
 ٥. فِي «ب» د، ص: «يَعْلَمُ».
 ٦. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي «ب» د: «+ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي «ج» ص، ف: «+ عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «+ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ».
 ٧. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «و لَا يَجُوزُ».
 ٨. هَكَذَا فِي «ج» ص، ف، وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

من^١ الأخبار، وذلك يَمْنَعُ مِنَ التجويزِ والشكِّ.
وقد بيَّنا أنه لا يَمْتَنِعُ^٢ في الاعتقاداتِ أن تُعَلَّمَ^٣ ضرورةً، فلا يجوزُ أن يُقالَ: إذا كانَ ذلك باطناً، فكيف يُدعى الاضطرارُ فيه؟ وعلى هذا الوجهِ يُدعى في كثيرٍ من الأمورِ أنا نَعْلَمُهُ^٥ ضرورةً من دينِ الرسولِ عليه السلام.

وبعدُ، فإنَّا نَعْلَمُ أنه^٦ عليه السلام كانَ يُعْظَّمُ وَيَمْدَحُ عَلَى الحدِّ الذي يُعْلَمُ^٧ ذلك في أمير المؤمنين عليه السلام^٨ وغيره، وذلك يَمْنَعُ مِنْ كونه كافرًا. وما ثَبَتَ عنه عليه السلام مِنْ تَسْمِيَةِ صَدِيقاً يُدَلُّ عَلَى ذلك، وما رُوِيَ مِنَ الفُضائلِ^٩ المشهورةِ في بابِه يُدَلُّ عَلَى بُطلانِ هذا القولِ^{١٠}.

١٠/٤

[بيان الأدلة على عدم صلاح أبي بكر للإمامة]

يُقالُ له: أَكْذَبُ ما دَلَّ عَلَى أَنَّ أبا بَكْرٍ لا يَصْلُحُ للإمامةِ:

[١]. ما ثَبَتَ مِنْ وجوبِ عِصْمَةِ الإمام، وأنَّ السهوَ والغَلَطَ لا يجوزانِ عليه

١. في «ب»: «عن».

٢. في «ب»: «لا يمتنع».

٣. في «ب، ج، د، ف» والحجري: «أن يعلم».

٤. في المغني: «باطلاً»، وهو سهو.

٥. في «ص» والمغني والمطبوع: «نعلم».

٦. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن النبي».

٧. في المغني: «نعلم».

٨. في المغني: - «عليه السلام».

٩. في «ب»: «وما روى من روى من التفاضيل».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

في شيءٍ من باب الدين^١، وعلّمنا أن^٢ أبا بكرٍ لم يكن بهذه الصفة.

[٢]. وما ثبت أيضاً من أن الإمام لا بد أن يكون عالماً بجميع أحكام الدين؛ دقيقه وجليله، وأن يكون أكمل عالماً من جميع الأمة به؛ وقد علّمنا بلا شبهة أن أبا بكرٍ لم يكن كذلك.

[٣]. وما ثبت أيضاً من وجوب كون الإمام أفضل عند الله تعالى^٣ من جميع الأمة، يدل على أنه لا يصلح لها؛ لأننا قد علّمنا بالأدلة الظاهرة أن غيره أفضل منه عند الله تعالى.

فأما ما اعتمدته في ذلك من دعوى الإجماع على إمامته^٤؛ فقد سلف من الكلام على بطلان هذه الدعوى ما فيه كفاية، وبينّا أن الإجماع لم يثبت قط على إمامته^٥. فأما ادّعاؤه أن الخلال المُرعاة في الإمامة^٦ مجتمعة فيه؛ فهذا منه أيضاً بناءً على أصله الفاسد الذي قد دللنا على بطلانه؛ لأنه لا يُراعى في الإمام العِصمة، ولا كمال العلم، ولا كونه أفضل عند الله تعالى؛ وقد دللنا - فيما تقدّم من الكتاب - على أن ذلك معتبرٌ وفقده مؤثّرٌ^٧، فبطل قولُه أن الخلال المُرعاة مجتمعة فيه.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «في شيء من الأشياء».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأن».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى».

٤. من قوله: «عند الله تعالى، فأما ما اعتمدته» إلى هنا ساقط من «ب».

٥. تقدّم في ص ١٣٥ وما بعدها.

٦. في «ج، ص، ف»: «في الإمام». وما في المتن مطابق لقوله سابقاً: «و ادّعى أن الصفات المُرعاة في الإمامة مجتمعة فيه».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقد دللنا على أن ذلك معتبر وفقده مؤثّر فيما تقدّم من الكتاب».

٨. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢١٤.

[مناقشة ما استدلّ به القاضي على إيمان أبي بكر]

١١/٤

فَأَمَّا ادَّعَاؤُهُ اليَقِينَ وَ الزُّرُورَةَ بِإِيْمَانِهِ وَ انْتِقَالَهُ عَنِ الْكُفْرِ: فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَدَّعِيَ الزُّرُورَةَ فِي انْتِقَالِهِ إِلَى إِظْهَارِ الْإِيْمَانِ وَ التَّصْدِيقِ، أَوْ^١ أَنْ يَدَّعِيَ الزُّرُورَةَ فِي إِبْطَانِهِ لِذَلِكَ وَ اعْتِقَادِهِ لَهُ^٢ وَ انْطَوَائِهِ عَلَيْهِ.

وَالْأَوَّلُ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَ لَا يَنْفَعُهُ فِيْمَا قَصَدْنَاهُ^٣.

وَالثَّانِي ادَّعَاؤُهُ يَجْرِي مَجْرَى الْمُكَابَرَةِ؛ فَإِنَّ الْبَوَاطِينَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ - جَلَّ وَ عَزَّ -،^٤ وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا زُّرُورَةً بِالْأَخْبَارِ^٥ - عَلَى مَا ادَّعَى - لَوَجِبَ أَنْ تُشْرَكَهُ نَحْنُ وَ سَائِرُ الْعُقَلَاءِ فِي هَذَا الْعِلْمِ؛ لِمُشَارَكَتِنَا لَهُ^٦ فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهِ. وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ فِي الْاِعْتِقَادَاتِ مَا يَعْلَمُ زُّرُورَةً، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا»: يُبْطِلُهُ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ تُشَارَكَهُ^٧ فِي الْعِلْمِ. عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ اِعْتِقَادَهُ لِذَيْنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٨ وَ تَصْدِيقَهُ فِي جَمِيعِ شَرِيعَتِهِ كَانَ مَعْلُومًا مِنْهُ زُّرُورَةً، مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ كَانَ إِيمَانًا وَ عِلْمًا؟

وَ لَيْسَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ الاِضْطِرَّارَ فِي الْعِلْمِ كَمَا ادَّعَاهُ فِي الْاِعْتِقَادِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يُضْطَرُّ إِلَى كَوْنِ غَيْرِهِ عَالِمًا، وَ إِنْ جَازَ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا.

١. هكذا في النسخ. و في الحجري و المطبوع: «و» بدل «أو».

٢. في «ب»: «لذلك».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «قصد له».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «إلا عالم الغيوب تعالى».

٥. في «ب»: «فلو».

٦. في «ب»: «بالاختيار».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «له».

٨. في «ب، ص»: «يشاركه».

٩. في «ب، ف»: «عليه السلام». و في «ج»: «صلى الله عليه و آل».

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُعَظِّمُهُ وَيَمْدَحُهُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يُعْلَمُ ذَلِكَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَلَا وَارِدٍ مِنْ طَرِيقٍ يَوْجِبُ الْيَقِينَ وَيَرْفَعُ الرَّيْبَ، وَمَا نَجِدُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَخْبَارَ أَحَادٍ مِثْلُ مِثْلِهَا^١ مَقْدُوحاً فِي رَوْدِهَا^٢ بِضُرُوبِ الْقَدَحِ؛ يَرُويهَا بَعْضُ الْأُمَمِ^٣، وَيدْفَعُهَا بَعْضُ آخَرٍ وَتُقَسِّمُ^٤ عَلَى بُطْلَانِهَا؛ ثُمَّ هِيَ مَعَ ذَلِكَ مُتَأَوَّلَةٌ مُخَرَّجَةٌ عَلَى وَجْهِهِ تَمْنَعُ مِنَ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ بِهَا.

١٢/٤

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مَا فِي تَعْظِيمِهِ وَمَدْحِهِ^٥ - لَوْ ثَبَّتْ - مَا^٦ يَدُلُّ عَلَى صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ؛ أَوْ^٧ كُلُّ مُعْظَمٍ مِمْدُوحٍ يَصْلُحُ^٨ لَهَا؟! وَهَذَا مِمَّا لَا تَقُولُهُ أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ^٩.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا نَفَيْتُ بِتَعْظِيمِهِ وَمَدْحِهِ كَوْنَهُ^{١٠} كَافِراً لَيَبُتُّ إِيمَانُهُ، وَلَمْ أَقْصِرْ فِي صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ عَلَى تَعْظِيمِهِ وَمَدْحِهِ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا يَمْنَعُ تَعْظِيمُهُ وَمَدْحُهُ مِنْ كَوْنِهِ مُظْهِراً لِلْكَفْرِ^{١١}، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ

١. في «د»: «مطعونة». وفي حاشية الحجري والمطبوع نقلاً عن نسخة أخرى: «مبعوثة».

٢. في «د»: «فيها» بدل «في ورودها».

٣. هكذا في النسخ. وفي الحجري والمطبوع: «الأئمة».

٤. في هامش المطبوع عن نسخة: «و يقيم».

٥. هكذا في «د». وهو الموافق لما في المغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما في مدحه وتعظيمه».

٦. هكذا في «د». وفي «ف» وحاشية «ج»: «فما». وفي سائر النسخ والحجري: «مما».

٧. هكذا في «ب، د» وحاشية «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذ».

٨. هكذا في «ب، د» وحاشية «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يصلح».

٩. في «د»: «لا تقوله أنت وأصحابك». وفي «ب، ج، ص، ف»: «لا يقوله أحد من أصحابك».

١٠. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «من كونه».

١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يظهر الكفر».

مُبْطِنًا لَهُ إِذَا كَانَ لَا يُعْلَمُ بَاطِنُهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّ الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ يَدُلَّانِ^١ عَلَى
الإِيمَانِ الْبَاطِنِيِّ؟^٢

فَإِنْ قَالَ: يُقْنِعُنِي^٣ فِي صَلَاحِهِ لِلإِمَامَةِ أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا لِلإِيمَانِ^٤، وَلَسْتُ أَحْتَاجُ
إِلَى الْعِلْمِ بِبَاطِنِهِ.

قِيلَ لَهُ: وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُقْنِعٍ. وَإِذَا كَانَ إِظْهَارُ الإِيمَانِ يُقْنِعُكَ، فَمَنْ^٥ الَّذِي
خَالَفَكَ^٦ فِيهِ حَتَّى أُحَوِّجَكَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ؟ وَإِذَا^٧ كُنْتَ تَقْنَعُ بِالظَّاهِرِ، فَمَا
الْحَاجَةُ بِكَ إِلَى ذِكْرِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَأَنَّهَا قَدْ تُعْلَمُ صَرُورَةً؟

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ تُسَلِّمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُعْظَّمُهُ عَلَى الظَّاهِرِ،
وَعِنْدَكُمْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَدْفَعُ النَّصَّ، وَذَلِكَ عِنْدَكُمْ كُفْرٌ وَرِدَّةٌ؟
وَالْكُفْرُ^٨ الَّذِي يُوَافِي^٩ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى مَذَاهِبِكُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ^{١٠} إِيْمَانًا؛^{١١}

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «يَدَلْ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْبَاطِن».

٣. فِي «ب، ج»: «يَقْتَضِي». وَفِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ عَنْ نَسْخَةٍ: «يَقْضِي».

٤. فِي «ج»: «لِلإِيمَان».

٥. فِي «ج، ص، ف، د»: «ذَا». وَأَشِيرُ فِي حَاشِيَةِ «ج» إِلَى كَوْنِ ذَلِكَ مَنْقُولًا عَنْ نَسْخَةٍ.

٦. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَخَالِفُكَ».

٧. فِي «د»: «فَإِذَا».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالرِّدَّة».

٩. فِي «ج، ص»: «تَوَافَى».

١٠. فِي «ج»: «أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

١١. ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمُوَافَاةِ، وَتَعْنِي أَنَّ مَنْ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ لَا يُمْكِنُ أَنْ
يَكُونَ مُؤْمِنًا قَطُّ فِي أَيِّ لَحْظَةٍ مِنْ لَحْظَاتِ حَيَاتِهِ، وَبِمَا أَنَّ جِدَادَ النَّصِّ كُفْرٌ، لِذَا لَا يُمْكِنُ لِمَنْ
جِدَادَ النَّصِّ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا قَبْلَ ذَلِكَ.

فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى هَذَا^١ أَنْ يُعَظَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ بَاطِنِهِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ التَّعْظِيمِ؟

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِأَنَّهُ سَيَدْفَعُ النَّصَّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ،^٢ وَفِي الْجَائِزِ أَنْ لَا يُعْلِمَهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، فَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّيْعَةِ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَشْعَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ.^٣ قُلْنَا: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِي الْجُمْلَةِ - دُونَ التَّفْصِيلِ - بِأَنَّهُ سَيُعْذَرُ بِهِ وَيُدْفَعُ النَّصُّ، وَأُنْذِرُ بِذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْإِجْمَالِ؛ وَ مَا عَدَا هَذَا مِنَ التَّفْصِيلِ^٤ فَلَيْسَ مِمَّا^٥ يَنْقَطِعُ الْعُذْرُ بِهِ. عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ كَانَ عَالِمًا عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّحْدِيدِ،^٧ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَعْظِيمُهُ لِلرَّجُلِ مُتَقَدِّمًا لِهَذَا الْعِلْمِ، وَ لَمَّا عَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَعْظِيمٌ وَلَا مَدْحٌ؛ فَلَيْسَ^٨ مَعْنَا فِي الْعِلْمِ تَأْرِخٌ وَلَا فِي الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ،^٩ وَ التَّجْوِيزُ فِي هَذَا الْبَابِ^{١٠} كَافٍ.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا على» بدل «على هذا».

٢. في «ج، ف» والمطبوع: - «له».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنهم يذهبون إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم ذلك، وأن النبي صلى الله عليه وآله أشعره به».

٤. في المطبوع: «التفصيل».

٥. هكذا في «د» والحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «مما».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه السلام».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «على التحديد والتعيين».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وليس».

٩. في «ب» - «والتعظيم».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الباب».

و بَعْدُ، فَلَيْسَ يَكْفِي فِي نَفْيِ تَقَدُّمِ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ^١ بِوُقُوعِ كُفْرٍ^٢ فِي الْمُسْتَقْبَلِ،
دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ يُؤَافِي بِهِ^٣. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^٤ أَنْ يَعْلَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
بِحَالِ الدَّافِعِينَ لِلنَّصِّ، وَ لَا يَعْلَمَ بِعَاقِبَتِهِمْ وَ مَا يَمُوتُونَ عَلَيْهِ؛ وَ مَتَى جَوَزَ^٥ أَنْ
يَتُوبُوا، وَ لَوْ قَبْلَ الْوَفَاةِ بِلَحْظَةٍ، لَمْ يَكُنْ قَاطِعاً عَلَى نَفْيِ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ^٦ فِيمَا تَقَدَّمَ؛
بَلْ لَا بُدَّ - مَعَ التَّجْوِيزِ لِأَنْ يَتُوبُوا - مِنَ التَّجْوِيزِ لِأَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ الظَّاهِرُ مِنْهُمْ
صَحِيحاً فِي الْبَاطِنِ.

و بَعْدُ، فَلَيْسَ جَمِيعُ أَصْحَابِنَا الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ يَذْهَبُونَ إِلَى الْمَوَافَاةِ، وَ إِلَى أَنَّ مَنْ
مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ فَلَا^٧ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ الْإِيمَانُ؛ وَ مَنْ لَا يَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ لَا
حَاجَةَ بِهِ إِلَى تَكْلُفٍ^٨ مَا ذَكَرْنَاهُ^٩.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ^{١٠} عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُسَمِّيهِ صِدِّيقاً: فَدُونَ صِحَّةِ ذَلِكَ خَرَطُ
الْقَتَادِ، وَ لَيْسَ يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ خَبِراً مَعْرُوفاً،

١. فِي «د»: «بِالْعِلْم».

٢. فِي «ج»: «الْكُفْر».

٣. أَي دُونَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ، فَإِنْ شَرَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْكُفْرَ لَا يَتَقَدَّمُهُ إِيمَانٌ - وَ هُوَ مَفَادُ
نُظْرِيَّةِ الْمَوَافَاةِ - هُوَ الْمَوْتُ عَلَى الْكُفْرِ، فَلَوْ تَابَ الْكَافِرُ فِي آخِرِ لَحْظَةٍ مِنْ حَيَاتِهِ وَ مَاتَ عَلَى
الْإِيمَانِ، لَجُوزْنَا أَنْ يَكُونَ مُؤَمَّناً قَبْلَ كُفْرِهِ، وَ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِيمَانُهُ عَلَى كُفْرِهِ. وَ سَوْفَ يَشِيرُ الْمُصَنِّفُ
رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا يَلِي مِنْ كَلَامِهِ.

٤. هَكَذَا فِي «ب، د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ لَيْسَ يَمْنَع».

٥. فِي «ب، ص»: «جَوَزُوا».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِنْهُ».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «لَا».

٨. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَتَكَلَّفَ».

٩. فِي «ص»: «بِمَا ذَكَرْنَاهُ».

١٠. فِي الْمُطْبُوعِ: «كَانَ».

وإنما معوّلهم على الشهرة والظهور^١، وليس في ذلك دلالة على الصحة؛ لأنه قد يُتقرب إلى ولاية الأمور وملاك الحل والعقد من الألقاب والسمات والصفات وغير ذلك بما^٢ يبلغ من الشهرة أقصاها، وينتهي^٣ إلى أن يغلب على الأسماء والكُنَى ولا يقع التعريف إلا به؛ ومع ذلك فلا يكون صادراً عن حجة، ولا مبنياً على صحة.

ولو قيل لمُدعي ذلك: «أشِرْ إلى الحال التي لَقَّبَه فيها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ بالصديق، والمقام الذي قام بذلك فيه» لعَجَزَ عن إيراد شيء مقنع.

قال صاحبُ الكتاب:

وقد^٥ قال الشيخ أبو حذيفة وأصل بن عطاء: الذي يدُلُّ على بطلان طريقتهم في سوء الثناء على المهاجرين والأنصار، ورميهم إياهم بشركٍ ونفاقٍ، ما خلا طائفةً يسيرةً: قوله تعالى^٦: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا»^٧ وقد عَلِمَ مَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. وكذلك^٨ قوله: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «على المشهور والظاهر».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما» بدل «بما».

٣. في «ب»: «من المشهور افتصارها، ونهى».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «لَقَّبَه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهَا».

٥. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «قد».

٦. في «د»: «عَزَّ وَجَلَّ».

٧. الفتح (٤٨): ١٨.

٨. في الحجري والمطبوع: «فكذلك».

يَنْتَقُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^١ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُجْزَوْنَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْذِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^٢.^٣ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ^٤﴾. ^٥ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ^٦﴾ فَلَوْ كَانُوا كُفَّاراً مَا صَحَّ ذَلِكَ^٧. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ^٨﴾. ^٩ وَذَكَرَ - جَلَّ وَعَزَّ - أَنَّهُ أَذْهَبَ الرَّجْسَ عَنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠}، فَلَا يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ كَوْنُهُنَّ كَافِرَاتٍ^{١١}؛ وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ

١٥/٤

١. في «ج»: «و».

٢. الحشر (٥٩): ٨ - ٩.

٣. في «ب، د»: «اللَّهُ».

٤. في «د»: «مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ».

٥. التوبة (٩): ١١٧.

٦. آل عمران (٣): ١٥٥.

٧. من قوله: «وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا...﴾ إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٨. الحشر (٥٩): ١٠.

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «جَلَّ جَلَالُهُ». وفي المغني: «اللَّهُ تَعَالَى».

١٠. هكذا في «د» والمغني. وفي «ب»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

١١. هكذا في «د». وفي «ب»: «كَفَرَهُمْ». وفي «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «كَفَرَهُنَّ». وفي المغني: «كَوْنَهُنَّ كُفَّاراً».

يَكُنْ كَافِرَاتٍ^١ وَ بَنَاتِ كُفَّارٍ، وَ قَدْ تَزَوَّجَ بِهِنَّ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
و آله^٣، وَ مِنْ دِينِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّزْوِيجُ بِنَنَاتِ الْكُفَّارِ^٤ إِذَا لَمْ تَكُنْ
ذِمَّةً؟^٥ وَ لَوْ جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَنَاتِهِمْ^٦ وَ هُمْ كُفَّارٌ، لَجَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ^٧ الْكُفَّارُ
بَنَاتِهِ^٨؛ وَ ذَلِكَ بِخِلَافِ الدِّينِ.

قَالَ:

وَ قَدْ ثَبَتَ مِنْ مَنَاقِبِهِ أَنَّهُ سَبَقَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَ بَايَعَ الرَّسُولَ، وَ وَاسَاهُ
بِمَالِهِ وَ نَفْسِهِ^٩، ثُمَّ كَانَ ثَانِي النَّبِيِّ^{١٠} فِي الْغَارِ، وَ صَاحِبَهُ فِي الْهَجْرَةِ،
وَ أُنَيْسَهُ فِي الْعَرِيشِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَ وَزِيرَهُ وَ الْمُسْتَشَارَ فِي أُمُورِهِ، وَ أَمِيرَهُ
عَلَى الْمَوْسِمِ فِي الْحَجِّ، وَ^{١١} [عَلَى الصَّلَاةِ]^{١٢} حِينَ افْتُتِحَتْ مَكَّةُ،

١. في المغني: «أن يكونوا كفاراً».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «و النبي».

٣. من قوله: «و بنات كفار» إلى هنا ساقط من المغني.

٤. في المطبوع: «و».

٥. هكذا في المغني. و في «ص»: «لم يكونوا أذمة». و في سائر النسخ: «لم يكونوا ذمة». و في
الحجري و المطبوع: «لم يكونوا أهل ذمة».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بناتهم». و في المغني: «بناتهن».

٧. هكذا في «ب» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يزوج».

٨. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «بناته الكفار».

٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «بنفسه و ماله».

١٠. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ثاني اثنين». و ثنى فلاناً: صار له ثانياً.

١١. في المغني: «و أميره في الموسم على الصلاة حين افتتحت مكة». و في «ب، ج، ص، ف» و
المغني: - «و».

١٢. ما بين المعقوفين استفدناه مما يأتي في ص ٢٧٥ من كلام المصنف رحمه الله: «فأما تأميره
على الصلاة حين فتح مكة فما نعرفه».

و الْمُقَدَّم فِي الصَّلَاةِ أَيَّامَ مَرَضِهِ، وَ الْمَخْصُوصَ بِتَسْمِيَّتِهِ^١ الصَّدِيقُ،
و الْمُشَبَّهَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِمِكَائِيلَ، وَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ هُوَ وَ عُمَرُ
بُشْرًا بِأَنْهُمَا سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَ لُهُمَا^٢ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ: «هُمَا مِنِّي بِمَنْزِلَةِ يَمِينِي مِنْ شِمَالِي».

وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ نَسَبَهُمَا^٣ إِلَى الْكُفْرِ وَ النِّفَاقِ أَوْ الرَّدَّةِ^٤.

قَالَ:

وَ قَدْ بَيَّنَّا^٥ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ تَعْظِيمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ لَهُ
وَ لِلْجَمَاعَةِ^٧ [مَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِهِ^٨].

وَ [يَعُدُّ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٩ وَ سَلَّمَ بَشَرَهُ
وَ غَيْرَهُ بِالْجَنَّةِ بِالْفَاطِطِ مُخْتَلِفَةٍ، وَ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ خَلِيلُهُ وَ أَخُوهُ، إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا^{١٠} وَ يَوْجِبُ لَهُ الْفَضْلَ الْعَظِيمَ.

١٦/٤

عَلَى أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ [يَعُدُّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ] أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي
تَقْدِيمِهِ وَ تَقْدِيرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ

١. فِي «د، ص» وَ حَاشِيَةِ «ف»: «بِتَسْمِيَةٍ».

٢. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «و لِهَذَا».

٣. فِي «ب، ج، ص» وَ الْمَغْنِي: «نَسَبَهُمْ». وَ فِي «ف»: «نَسَبَهُمْ».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي: «و الرَّدَّة».

٥. فِي الْمَغْنِي: «+ مِنْ قَبْل».

٦. فِي الْمَغْنِي: «- عَلَيْهِ السَّلَام».

٧. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «و الْجَمَاعَةِ».

٨. مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ مِنَ الْمَغْنِي، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٩. فِي الْمَغْنِي: «أَنَّهُ» بِدَلِّ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

١٠. فِي الْمَغْنِي: «بَلْ» بِدَلِّ «و».

ثُبُوتِ فَضْلِهِ؛ [و قد بَيَّنَّا أَنَّ الإِمَامِيَّةَ لَا سَلَفَ لَهَا، وَ أَنَّ قَوْلَهَا حَادِثَةٌ فِي الْأَعْصَارِ الْمُتَقَارِبَةِ].

قَالَ: ^١

و لَوْ عَدَلْنَا ^٢ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَ جَدْنَا مَا ظَهَرَ مِنْ أَحْوَالِ أَبِي بَكْرٍ دَلَالَةً عَلَى ظَاهِرِ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ وَ الْعِلْمِ وَ الرَّأْيِ ^٣، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُدَّعَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ؟

و قد بَيَّنَّا أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي لَهَا قُلْنَا ^٥ فِي مَعَاوِيَةَ وَ غَيْرِهِ أَنَّهُمْ لَا يَصْلُحُونَ لِلْإِمَامَةِ، لَا تَتَأْتِي ^٦ فِيهِ [و كَشَفْنَا الْحَالَ فِيهِ] وَ بَيَّنَّا مَا رُويَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَصْلُحُ لَذَلِكَ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ: «إِنْ وَلَّيْتُمْ أَبِي بَكْرٍ» وَ نَحْوُ الْأَخْبَارِ ^٧ الَّتِي تَتَضَمَّنُ ^٨ بِشَارَتَهُ بِالْخِلَافَةِ نَصًّا أَوْ تَنْبِيهًا [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ]، وَ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

إِنْ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «كَانَ كَافِرًا، فَجَوَّزُوا بَقَاءَهُ عَلَى مَا كَانَ» ^٩ بِمَنْزِلَةِ

١. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: - «قال».

٢. في المطبوع: «بعد، و لو عدلنا». و في المغني: «و بعد، فإذا عدلنا».

٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و العلم بالرأي».

٤. في المغني: - «لا». و في هامشه: «كذا في الأصل، و لعلها: لا يصلح».

٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «قلنا لها».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و المغني: «لا يتأتى».

٧. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «و نحوه من الأخبار».

٨. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يتضمن».

٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: + «عليه».

قولٍ مَنْ يَقُولُ: «كَانَ بِمَكَّةَ مُقِيمًا»^١ فَجَوَّزُوا بَقَاءَهُ عَلَى مَا كَانَ»^٢؛ لَأَنَّا
 كَمَا نَعْلَمُ انْتِقَالَه^٣ إِلَى الْمَدِينَةِ، نَعْلَمُ انْتِقَالَه إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْدِينِ^٤. وَ قَدْ
 ثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يُحْذِرُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥ الْمُتَافِقِينَ، وَ يَمْنَعُهُ مِنْ
 صُحْبَتِهِمْ وَ الْإِخْتِصَاصِ بِهِمْ؛ وَ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَصُّ أَبَا بَكْرٍ بِأَعْظَمِ
 الْمَنَازِلِ فِي سَفَرِهِ وَ حَضَرِهِ، وَ اخْتَارَهُ صَاحِبًا لَهُ وَ مُعِينًا وَ مُشِيرًا
 [فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا قَالُوهُ؟]

وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَالُوهُ^٦ فِي أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ^٧ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى مِنْ
 الْخَوَارِجِ عَلَيْهِمْ^٨ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بَيِّقِينَ، فَيَجِبُ أَنْ
 يَكُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِمْ طَبَقَةً^٩ - وَ هُمْ: الْحَازِمِيَّةُ^{١٠}.

١٧/٤

١. في المغني: «مغنم»، و في هامشه: «في الأصل: مغنمًا».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه».

٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «نعلم أنه انتقل».

٤. هكذا في «د» و المغني. و في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: - «و الدين». و في المطبوع
 وَضَعَ المحقق كلمة «و الدين» بين معقوفين، مشيرًا في هامشه إلى كونه من المغني.

٥. في المغني: «و قد بينّا أنه عليه السلام كان الله تعالى يحذّره».

٦. هكذا في «ج، د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما قالوا».

٧. في المغني: - «و عمر».

٨. في الحجري و المطبوع و حاشية «د»: «عليهم اللعنة» بدل «عليهم».

٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «مختلفة».

١٠. في «ف»: «الجازمية». و في المغني: «الحار»، و في هامشه: «كذا في الأصل». و الصواب ما
 أثبتناه؛ وفقًا لُسخَّتِي «ب، ص» و المصادر المعتمدة.

و «الحازمية»: أصحاب حازم بن علي، أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق أعمال العباد،
 و قالوا بالموافاة و أن الله تعالى إنما يتوفى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم
 من الإيمان، و يحكى عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي عليه السلام و لا يصرحون بالبراءة منه

وَالْعَجْرَدِيَّةُ^١ - يَقُولُونَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ مَا اعْتَقَدَ الْإِسْلَامَ
وَالْإِيمَانَ قَطُّ.

فَإِنْ قَالُوا:^٢ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا زَوَّجَهُ بِنْتَهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
فَلِلْمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: وَ لَوْ كَانَ حَالُ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَا مَا ذَكَرْتُمَا لَمَا
خَطَبَ إِلَيْهِمَا، وَ لَا كَانَ يُزَوِّجُ^٤ عُثْمَانَ.^٥

[مناقشة بَقِيَّة مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْقَاضِي وَ غَيْرُهُ عَلَى إِيْمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَ صِلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ جَمَعْتَ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيْنَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَ اسْتِقْصَاءُ كُلِّ
فَصْلٍ مِنْهَا وَ إِيْرَادُ جَمِيعٍ مَا يَجِبُ أَنْ يُوْرَدَ فِيهِ يَطْوُلُ؛ لَكِنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى ذَلِكَ بِأَخْصَرِ
مَا يُمَكِّنُ، مَعَ الْاسْتِيفَاءِ لَشَرَايِطِ^٦ الْحُجَّةِ.

﴿ وَ يَصْرَحُونَ بِالْبَرَاءَةِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. الْمَلِلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٥١؛ شَرْحِ
الْمَوَاقِفِ، ج ٨، ص ٣٩٥؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٩٦، الرِّقْم ٦.﴾

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَالْعَمْرُونَ»، وَ فِي هَامِشِهِ: «كَذَا فِي الْأَصْلِ». وَ
«الْعَجْرَادَةُ»: أَصْحَابُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَجْرَدٍ، وَافَقَ النُّجَدَاتُ فِي بَدْعِهِمْ، وَ تَفَرَّدَ بِقَوْلِهِ: نَجِبَ
الْبَرَاءَةُ مِنَ الطِّفْلِ حَتَّى يَدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ، وَ يَجِبُ دَعَاؤُهُ إِذَا بَلَغَ، وَ أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ فِي النَّارِ مَعَ
آبَائِهِمْ، وَ يَكْفُرُونَ بِالْكَبَائِرِ. وَ هُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ وَ هُمْ خَمْسُ عَشْرَةِ فِرْقَةٍ. الْمَلِلُ وَ النَحْلُ
لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٤٨ وَ مَا بَعْدَهَا، الرِّقْم ٥؛ الْفُرُقُ بَيْنَ الْفُرُقِ، ص ٧٢ - ٧٣؛ التَّعْرِيفَاتُ،
ص ٦٣؛ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ، ج ٨، ص ٣٩٤؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٩٣.

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «فَإِنْ قِيلَ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا قَالُوا».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «ابْنَتُهُ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ كَانَ لَا يُزَوِّجُ».

٥. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٣٢٢ - ٣٢٤. وَ فِي «ب»، ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِيِّ
وَ الْمَطْبُوعِ: «بَابْنَتَيْهِ جَمِيعاً».

٦. فِي «ب»: «مِنَ الْاسْتِيفَاءِ لَشَرَايِطِ». وَ فِي «ج»: «مَعَ الْاسْتِيفَاءِ بِشَرَايِطِ».

[مناقشة الاستدلال ببعض الآيات على إيمان جميع الصحابة بما فيهم أبو بكر]

أما قوله تعالى: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»^١ فأول ما فيه: أَنَّا لَا نَذْهَبُ إِلَى^٢ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ يَقْتَضِيَانِ اسْتِغْرَاقَ كُلِّ^٣ مَنْ يَصْلَحَانِ لَهُ؛ بَلِ الظَّاهِرُ عِنْدَنَا مُشْتَرَكٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِدَلَالَةٍ غَيْرِ الظَّاهِرِ.^٤

وقد دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَخَاصَّةً فِي كَلَامِنَا الْمُفْرَدِ^٥ لِلْوَعِيدِ مِنْ جُمْلَةٍ «جواب^٦ مسائل أهل الموصِل»^٧. وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الظَّاهِرُ يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْمُبَايِعِينَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا مَا يَقْتَرِحُونَهُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْآيَةِ أَيْضاً دَلَالَةٌ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ الرِّضَا فِي الْآيَةِ بِالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» فَجَعَلَ الْبَيْعَةَ حَالاً لِلْمُؤْمِنِينَ^٨ أَوْ تَعْلِيلاً لَوَجْهِ الرِّضَا

١. الفتح (٤٨): ١٨.

٢. في «ص» والحجري والمطبوع: - «إلى».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ لِكُلِّ».

٤. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٢٠١.

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «المفرد».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «جواب».

٧. أي في أجوبة المسائل الموصليات الأولى، التي ذكرها أصحاب الفهارس من البصري والنجاشي والشيخ الطوسي، وهي مفقودة. وتشتمل على ثلاث مسائل: مسألة في الوعيد، ومسألة في القياس، ومسألة في الاعتماد. وأما المسائل الموصليات الثانية والثالثة فكلها مسائل فقهية وليس فيها بحث حول الوعيد. المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣٠٩؛ رجال النجاشي، ص ٢٧١؛ الفهرست للشيخ الطوسي، ص ٢٨٩؛ كتاب شيعه، ج ٩ -

١٠، ص ١٥٤ - ١٦١.

٨. في «ج، ص»: «للمؤمن».

١٨/٤

عنهم، و أيُّ الأمرين كان فلا بُدَّ فيمن^١ وَقَعَ الرضا عنه من^٢ أمرين؛ أحدهما: أن يَكُون مؤمناً، والآخر: أن يَكُون مُبايعاً. وَ نَحْنُ نَقْطَعُ على أن الرضا مُتَعَلِّقٌ^٣ بِمَنْ جَمَعَ بَيْنَ^٤ الأمرين، فَمِنْ أَيْنَ أن كُلَّ مَنْ بايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ كانَ جامِعاً لهُمَا؟ فَإِنَّ الظاهر لا يُفِيدُ ذَلِكَ.

على أَنَّهُ تَعَالَى قد وَصَفَ مَنْ رَضِيَ عَنْهُ مِمَّنْ بايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ بأوصافٍ قد عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَمْ تَحْصُلْ لَجَمِيعِ المُبايَعِينَ، فَيَجِبُ أن يَخْتَصَّ الرضا بِمَنْ اخْتَصَّ بِتِلْكَ الأوصافِ؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «فَعَلِمَ ما فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً»^٥ وَ لا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ في أن الفَتْحَ الَّذِي كانَ بَعْدَ بَيْعَةِ الرضوانِ بِلا فَصْلٍ هو فَتْحُ حَبِيرٍ^٦، وَ أن رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَعَثَ أبا بَكْرٍ ثُمَّ^٧ عُمَرَ، فَرجَعَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما مُنْهَرِماً ناكِصاً على عَقِبَيْهِ^٨، فَعَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قال: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ عِداً رُجُلًا»^٩ يُحِبُّ اللَّهُ^{١٠} وَ رِسالَهُ، وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ رِسالَهُ،^{١١}

١. في «ص» و التلخيص. «مَنْ».

٢. في الحجري و المطبوع: «عن».

٣. في «ب»: «يَتَعَلَّقُ».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بين».

٥. الفتح (٤٨): ١٨.

٦. المغازي، ج ٢، ص ٦٢١؛ إمتاع الأسماع، ج ١٣، ص ٣٥٤؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٧٦؛

التفسير الكبير، ج ٢٨، ص ٧٩؛ أنوار التنزيل، ج ٥، ص ١٢٩؛ جامع البيان، ج ٢٦، ص ٥٥؛

الكشف و البيان، ج ٩، ص ٤٨، ذيل الآية ١٨ من سورة الفتح (٤٨).

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و» بدل «ثم».

٨. في «ص» و حاشية «ف»: «عقبه».

٩. في «د»: «مَنْ» بدل «رُجُلًا».

١٠. في الحجري و المطبوع: + «تعالى».

١١. في التلخيص: - «و يحبه الله و رسوله».

كَرَّاراً غَيْرَ قَرَّارٍ؛ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»^١، فَدَعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ أَرْمَدَ، فَتَقَلَّ فِي عَيْنَيْهِ^٢، فَزَالَ مَا كَانَ يَشْكَا^٣، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَمَضَى مُتَوَجِّهًا بِهَا، فَكَانَ^٤ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ^٥. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِحُكْمِ الْآيَةِ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْفَتْحِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْعَةِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ لَتَكَامُلِ الشَّرَاطِ فِيهِمْ، وَيَجِبُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهَا مَنْ لَمْ تَجْتَمِعْ لَهُ الشَّرَاطُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْفَتْحَ كَانَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ تَوَلَّاهُ بَعْضُهُمْ وَجَرَى عَلَى يَدَيْهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ مِمَّنْ رُزِقَ الْفَتْحَ وَأُثِيبَ بِهِ. وَهَذَا يَقْتَضِي شُمُولَ الرِّضَا لِلْجَمِيعِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا عَدْوَلٌ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَلَّى الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ هُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ وَيُقَالُ: إِنَّهُ أُثِيبَ بِهِ، وَرُزِقَ إِيَّاهُ، وَإِنْ^٦ جَازَ أَنْ يَوْصَفَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَلْحَقُهُ حُكْمُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ^٧؛ وَلِهَذَا لَا نَصِفُ عَلَى سَبِيلِ

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عَيْنِهِ».

٣. في «ص»: «يَشْكَا». وفي التلخيص: «يَشْكِيهِ».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «فَمَضَى مُتَوَجِّهًا، وَكَانَ».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ١٨٥، ح ١٦٠٨، و ج ٤، ص ٥١، ح ١٦٥٨٦؛ صحيح البخاري، ج ٣،

ص ١٠٧٧، ح ٢٧٨٣، و ص ١٠٩٦، ح ٢٨٤٧، و ص ١٣٥٧، ح ٣٤٩٨؛ صحيح مسلم، ج ٣،

ص ١٤٣٣، ح ١٣٢/١٨٠٧، و ج ٤، ص ١٨٧٠، ح ٣٢/٢٤٠٤؛ الجامع الصحيح، ج ٥،

ص ٦٣٨، ح ٣٧٢٤؛ سنن النسائي الكبير، ج ٥، ص ١٠٧-١٠٩، ح ٨٣٩٩-٨٤٠٣؛

و ص ١٤٤، ح ٨٥١١؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٥٢، ح ٥٨١٨.

٦. هكذا في «ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَمْ يَجْتَمِعْ».

٧. في التلخيص: - «إِنْ».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ».

الحقيقة^١ مَنْ كَانَ بِخُرَاسَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَأْنَهُ «هَازِمُ جُنُودِ الرُّومِ، وَفَاتِحُ حُصُونِهِمْ» وَإِنْ وَصَفْنَا بِذَلِكَ مَنْ يَتَوَلَّاهُ وَيَجْرِي عَلَى يَدَيْهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ^٣ «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»^٤ فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يَجِبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ^٥ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَصُولٍ مُخَالِفِينَ؛ لِأَنَّهُ^٦ كَانَ عِنْدَهُمْ^٧ غَنِيًّا مُوسِرًا، كَثِيرَ الْمَالِ، وَاسِعَ الْحَالِ.^٨ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوا الْفَقْرَ^٩ هَاهُنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْفَقْرُ^{١٠} إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،^{١١} دُونَ مَا يَرَجِعُ إِلَى الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مِنْ لَفْظَةِ الْفَقْرِ أَوْ الْغِنَى^{١٢} يُنبِئُ عَنْ مَعْنَى الْأَمْوَالِ دُونَ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا يُحْمَلَانِ^{١٣} عَلَى غَيْرِ^{١٤} ذَلِكَ بِدَلِيلٍ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنِ الظَّاهِرِ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. إلا أن في «د»: «لا يصف» بدل «لا نصف». وفي «ب»: - «ولهذا لا نصف على سبيل الحقيقة». وفي سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «لجاز أن يوصف» بدلها.
٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «و والـج».
٣. في «ص» و الحجري و المطبوع: - «تعالى».
٤. الحشر (٥٩): ٨.
٥. هكذا في «ج» و التلخيص. وفي سائر النسخ و المطبوع: «عن».
٦. في الحجري و المطبوع: «لأنهم».
٧. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «على أصولهم كان» بدل «كان عندهم».
٨. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٢٨؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٢٦١، و ج ١٠، ص ٦٢؛ المنتظم، ج ٤، ص ٦٦؛ الرياض النضرة، ج ١، ص ٩١، و ١٣٢ - ١٣٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٦٦ و ما بعدها، الرقم ٣٣٩٨؛ الإصابة، ج ٤، ص ١٤٧، الرقم ٤٨٣٥؛ تاريخ الخلفاء، ص ٥٦.
٩. هكذا في التلخيص. وفي النسخ و الحجري و المطبوع: «الفقراء».
١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «الفقراء».
١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».
١٢. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ و المطبوع: «لفظ الغنى و الفقير».
١٣. في «ب، ج، ص، ف»: «يحمل».
١٤. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ و المطبوع: - «غير».

وما قلناه في الآية الأولى، من أن الألف واللام لا يقتضيان الاستغراق على كل حال، يَطْعَنُ أيضاً على مُعْتَقِدِهِمْ في هذه الآية.

وبعد، فإن سياق الآية يُخْرِجُ ظاهرها من أيديهم، ويوجب عليهم الرجوع^٢ إلى غيرها؛ لأنه^٣ تعالى قال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾، فوصف بالصدق من تكاملت له الشرائط؛ وفيها^٤ ما هو مشاهد كالهجرة والإخراج من الديار والأموال، وفيها^٥ ما هو باطن لا يعلمه إلا الله تعالى وهو ابتغاء الفضل والرضوان من الله ونصرة الله ورسوله^٦؛ لأن المعتبر في ذلك ليس بما يظهر، بل بالباطن والنيات؛ فيجب على الخصوم أن يثبتوا اجتماع هذه الصفات في كل من هاجر وأخرج من دياره وأمواله^٧، ولا بد في ذلك من الرجوع إلى غير الآية. فأمّا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾^٨ فالكلام فيه^٩ يجري مجرى ما تقدّم؛ في أن^{١٠} الظاهر لا يقتضي العموم.

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن».
٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرجوع عليهم».
٣. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «لأن الله».
٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومنها».
٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومنها».
٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و نصرة الرسول والله تعالى».
٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في كل واحد من الذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأموالهم».
٨. التوبة (٩): ١١٧.
٩. في «د» والتلخيص: «فيها».
١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن» بدل «في أن».

ثُمَّ الظَّاهِرُ مِنَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ تَابُوا، فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ تَوْبَتَهُمْ. وَلَا بُدَّ مِنْ^١ أَنْ تَكُونَ^٢ تَوْبَتُهُمْ مُشْتَرِطَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ تَوْبَةَ مَنْ لَمْ يَتُبْ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْلُوا عَلَى وَقْعِ التَّوْبَةِ^٣ مِنَ الْجَمَاعَةِ حَتَّى يَدْخُلُوا تَحْتَ الظَّاهِرِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَ لَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ»^٤ فَلَنَا أَنْ نُنَازِعَ فِي اقْتِضَاءِ الظَّاهِرِ لِلْعُمومِ^٥ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَإِذَا^٦ سَلَّمْنَا ذَلِكَ جَازًا أَنْ نَحْمِلَ الْعَفْوَ عَلَى الْعِقَابِ^٧ الْمُعْجَلِ فِي الدُّنْيَا، دُونَ الْمُسْتَحَقِّ فِي الْآخِرَةِ؛ فَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ. وَقَدْ^٨ يَجُوزُ أَيْضًا^٩ أَنْ يَعْفوَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَمَاعَةِ^{١٠} عَنْ عِقَابِ هَذَا الذَّنْبِ خَاصَّةً؛ بِأَنْ يَكُونَ سَبَقَ مِنْ حُكْمِهِ وَوَعْدِهِ أَنَّهُ^{١١} يَعْفو عنه، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ^{١٢} مَنْ يَسْتَحِقُّ عِقَابًا بِذُنُوبِ^{١٣} أُخَرَ لَمْ يُعَفَّ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «من».

٢. هكذا في «ب» و التلخيص و المطبوع. و في سائر النسخ: «يكون».

٣. في الحجري و المطبوع: «توبة» بدل «التوبة».

٤. آل عمران (٣): ١٥٥.

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ج» و الحجري: «ظاهره العموم». و في سائر النسخ و المطبوع: «ظاهر العموم».

٦. في «د»: «فإذا».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «جاز أن يُحمل على العفو عن العقاب».

٨. في «ب، ص، ف»: - «قد».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أيضاً».

١٠. هكذا في «ب، د، ف» و التلخيص. و في «ج، ص» و الحجري: «الجماعة». و في المطبوع: «عن الجماعة».

١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

١٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «منهم».

١٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «على ذنوب».

عنها؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ بَعْضِ الْعِقَابِ دُونَ بَعْضٍ، كَمَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَفْوِ عَنِ الْجَمِيعِ، وَ السَّمْعُ أَيْضاً لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَقْوَامٍ مَخْصُوصِينَ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾^١ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لَهُمْ^٢؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ الْمَغْفِرَةُ بِالسَّبْقِ إِلَى الْإِيمَانِ، وَ هَذَا شَرْطٌ يُحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ فِي إِثْبَاتِهِ لِلْجَمَاعَةِ. وَ مَعَ هَذَا فَهُوَ سَوَالٌ، وَ لَيْسَ كُلُّ سَوَالٍ يَقْتَضِي الْجَابَةَ.

[مناقشة الاستدلال على إيمان جميع أزواج النبي ﷺ]

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ أَذْهَبَ الرَّجْسَ عَنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَلَا أَدْرِي أَيُّ مَدْخَلٍ لِدِكْرِ الْأَزْوَاجِ فِي هَذَا الْبَابِ الْمَخْصُوصِ بِالْكَلامِ فِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يَصْلُحُ^٣ لِلْإِمَامَةِ؟ عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي ظُنُّوا أَنَّهَا تَتَنَاوَلُ^٤ الْأَزْوَاجَ لَا تَتَنَاوَلُهُنَّ، وَ إِنَّمَا^٥ تَخْتَصُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ اسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ بِمَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ^٦.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ تَزَوَّجَ بِهِنَّ وَ هُنَّ كَافِرَاتٌ؟»^٧ فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ عِنْدَ كَلَامِنَا فِي تَعْظِيمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْقَوْمِ^٨ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ سَيَدْفَعُونَ

٢١/٤

١. الحشر (٥٩): ١٠.

٢. هكذا في «د» و التلخيص. في سائر النسخ و المطبوع: - «لهم».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ: «لا يصلح». و في المطبوع: «هل يصلح».

٤. في الحجري: «متناول».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أنها».

٦. تقدم في ج ٣، ص ٤٨٢ - ٤٨٦.

٧. هذا تلخيص لكلام القاضي، و نص كلامه كما يلي: «و كيف يصح أن يكن كافرات و بنات كفار و قد تزوج بهن، و من دينه أنه لا يجوز التزويج ببنات الكفار إذا لم تكن ذمة؟».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «في تعظيمه عليه السلام لهم».

النص. وجملة الأمر في ذلك: أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ إذا كَانَ قد أَطْلَعَ على ما سَيَكُونُ مِنْ حَرْبٍ زَوْجَتِهِ لِأَخِيهِ وَابْنِ عَمِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا^٢، فلا يَمْتَنِعُ أن يَكُونَ ما أَطْلَعَ على عاقبتها،^٣ وَكَانَ مُجَوِّزاً لِأَن^٤ تَمُوتَ^٥ عَلَى الإصرارِ أو التوبة، ومع هذا التجويز لا يَقْطَعُ^٦ على كُفْرِها في الحالِ مع إظهارِ الإسلام. فإذا قِيلَ: إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ كَانَ يَعْلَمُ العاقبةَ، لَمْ يَمْتَنِعْ^٨ أن يَكُونَ نِكَاحُهُ لَهُنَّ^٩ لأجلِ ما يُظْهِرَنَّ مِنَ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ جائزاً، وإن لَمْ يَجْزِ نِكَاحُ كُلِّ كَافِرَةٍ، ولا إِنْكَاحُ الكُفَّارِ. وما طَرِيقُهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ يَجُوزُ فِيهِ الْأُمُورُ الْمُخْتَلِفَةُ؛ فلا دَلِيلَ فِيهِ أَوْضَحُ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

[بيان أسبقية أمير المؤمنين عليه السلام إلى الإسلام، ونفي أسبقية أبي بكر إلى ذلك]

فأما قوله: «إِنَّ مِنْ مَنَاقِبِهِ أَنَّهُ سَبَقَ إِلَى الْإِسْلَامِ» فباطل؛ لأنه لا شبهة في أن أمير المؤمنين عليه السلام هو السابق إلى اتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالإِيمانِ به، وَالأَمْرُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ عِنْدَ^{١٠} أَهْلِ النُّقْلِ مُتَعَارَفٌ [بَيْنَهُمْ]. وَإِنَّمَا ادَّعَى

١. في «ب، ص»: «عليه السلام».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «صلى الله عليهما».

٣. في «ب، د» والتلخيص: «عاقبتها».

٤. في «ج، ص، ف»: «وكان يجوز الآن أن». نعم، صُحِّحَ في حاشيتي «ج، ف» بما أثبتناه.

٥. في «ج، د، ف» والحجري: «يموت».

٦. في «ب»: «لا يقع». وفي الحجري والمطبوع: «لا تقطع».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «عليه السلام».

٨. في الحجري: «لم تمنع». وفي المطبوع: «لم نمنع». وفي «ب» وحاشية «د»: «+ في».

٩. في «ج، ص»: «بهن». وفي «ب»: - «لهن».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والتلخيص: «ظاهر بين». وفي الحجري والمطبوع: «بين» بدل «ظاهر عند».

قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّصَبِ وَالْعِنَادِ أَنْ إِسْلَامَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ وَإِنْ كَانَ سَابِقًا، فَإِنَّمَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّلْقِينِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ وَالْيَقِينِ؛ لَصِغَرِ سِنِّهِ، وَفَضْلُوا لِأَجْلِ ذَلِكَ إِسْلَامَ أَبِي بَكْرٍ وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ^٣.

وَقَدْ أَجَابَتِ الشَّيْعَةُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ فِي سِنِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّهُ الْأَعْدَاءُ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُهُ التَّكْلِيفُ، وَتَصِحُّ^٤ مِنْهُ الْمَعَارِفُ؛ وَبَيَّنَّا ذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ وَمَبْلَغِ سِنِّهِ عِنْدَهَا،^٥ وَأَنَّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ يَشْهَدُ بِأَنَّ سِنِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَكُنْ^٦ فِي ابْتِدَاءِ الدَّعْوَةِ صَغِيرَةً بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ^٧ مَعَهَا الْمَعْرِفَةُ، وَأَوْضَحُوا ذَلِكَ بِتَمَدُّحِهِ^٨ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ، وَمَقَالٍ بَعْدَ مَقَالٍ، وَافْتِخَارِهِ بِأَنَّهُ أَسْبَقُ النَّاسِ إِسْلَامًا، وَإِيرَادِهِ ذَلِكَ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي لَا أَعْرِفُ عَبْدًا عَبْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلِي، غَيْرَ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

٢٢/٤

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه السلام».

٢. هكذا في «د» والتلخيص وفي سائر النسخ والمطبوع: «إيمان».

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عنه».

٤. هكذا في «ب، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويصح».

٥. في الحجري والمطبوع: «عندنا». نعم، أثبت في حاشيتيهما ما أثبتناه.

٦. هكذا في التلخيص والمطبوع. وفي النسخ والحجري: «لم يكن».

٧. الفصول المختارة، ص ٢١ وما بعدها. وفي الرياض النضرة: وعن الحسن: أسلم علي وهو ابن خمس عشرة سنة أو ست عشرة، وقيل: أربع عشرة. ومثله في مستدرك الحاكم. وفي أسد الغابة عن الحسن وغيره: أول من أسلم علي بعد خديجة وهو ابن خمسة عشر سنة. الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٠٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٠، ح ٤٥٨١؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٩١، الرقم ٣٧٨٣.

٨. في التلخيص: «بمدحه». وتمدح فلان: قرظ نفسه وأثنى عليها. تاج العروس، ج ٤، ص ٢٠٠ (مدح).

وآله^١، وقوله «أنا أول من صلى»^٢ وقوله لما شاجرَه عثمانُ وقال له: أبو بكرٍ وعُمَرُ خَيْرٌ منك، فقال: «أنا خيرٌ منك ومنهما؛ عبدتُ اللهَ قبلَهما، وعبَدتهُ بعدهما»^٣ وقولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله لفاطمة^٤: «زَوَّجْتُكِ أقدَمَهم سِلماً»^٥ وأوسَعهم عِلماً»^٦ إلى غيرِ هذا ممَّا يَدُلُّ على أن إيمانه إيمانُ البالغين العارفين^٧؛ و^٨لولا ذلك

١. السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٨٣٩١: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٤٣؛ الفصول المختارة، ص ٢٦١؛ كنز الفوائد للكرجكي، ج ١، ص ٢٦٥؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٣/١٩٧؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٩٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٥؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٢٣٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٢، الرقم ٤٩٣٣؛ المنتظم، ج ٢، ص ٣٥٩؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١١٢؛ ذخائر العقبى، ج ١، ص ٢٧١؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٥، ح ١٤٦٠١.

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٣٤٥٢، و ج ٤، ص ٣٦٨، ح ١٩٣٠٣، و ص ٣٧٠، ح ١٩٣٢٢؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٤٦٢، ح ٣٧٣٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٠٥ - ١٠٦، ح ٨٣٩١ - ٨٣٩٣؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧٦، ح ٥٠٠٢؛ المستدرک علی الصحيحين، ج ٣، ص ٥٧١، ح ٦١٢١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٠٦، ح ١١٩٣٨.

٣. المسترشد، ص ٢٢٧؛ الفصول المختارة، ص ١٦٨ و ٢٦١ و ٢٧٩؛ كنز الفوائد للكرجكي، ج ١، ص ٢٦٥؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٢٣٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٥ و ٢٦٢؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١١١.

٤. في «د»: + «عليهما السلام».

٥. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «إسلاماً».

٦. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٦، ح ٢٠٣٢٢؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٦٩، و ج ٢٠، ص ٢٢٩، ح ٥٣٨؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٠٥، ح ٦٨؛ المصنّف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٩٠، ح ٩٧٨٣؛ الأحاد والمثاني، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٦٩؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٠٥، ح ٣٢٩٢٤ - ٣٢٩٢٧ مع اختلاف يسير.

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ج» والحجري والمطبوع: «على إيمانه وأنه إيمان العارفين». وفي «ص، ف»: «على إيمانه وأنه إيمان العارفين البالغين».

٨. في «د»: - «و».

لَمَا تَمَدَّحَ^١ بِهِ وَافْتَخَرَ لَهُ^٢.

فَإِنْ قَالَ: فَهَبُوا أَنْ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَسْبِقِ النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَلَيْسَ كَانَ مِنْ السَّابِقِينَ إِلَيْهِ؟ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ، وَ عَلَى^٣ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا مُنَافِقًا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ مَنْ سَبَقَ إِلَى إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ أَسْبَقَ النَّاسَ إِلَيْهِ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِلْإِمَامَةِ شَرَايِطَ تَزِيدُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ.^٤

فَأَمَّا نَفْيُ الْكُفْرِ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ نَفْيُ إِظْهَارِهِ وَإِعْلَانِهِ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ^٥، فَلَا شُبْهَةَ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ أُريدَ^٦ نَفْيُ إِطَانِهِ، فَلَيْسَ فِي السَّبْقِ إِلَى إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ نَفْيٌ لَذَلِكَ.^٧

[مناقشة دعوى مواساة أبي بكر النبي ﷺ بماله ونفسه]

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ وَاَسَاهُ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ: فَالْمَوَاسَاةُ بِالنَّفْسِ إِنَّمَا تَكُونُ^٨ بِأَنْ يَبْذُلَ فِي نُصْرَتِهِ وَ الْمُدَافَعَةِ عَنْهُ، وَ مُكَافَحَةِ الْأَعْدَاءِ وَ ذَبِّهِمْ عَنْ وَجْهِهِ، وَ مَعْلُومٌ بِلَا شُبْهَةَ حَالُ أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ.^٩

١. في «ج» و الحجري و المطبوع: «لا تمَدَّح». و في التلخيص: «لما امتدح».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و لا افتخر و لا افتخر له».

٣. في «ج، ص، ف»: - «على». و في التلخيص: «يحكم» بدلها.

٤. تقدمت في ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

٥. هكذا في «د». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «الحال».

٦. هكذا في «د». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «+ به».

٧. في التلخيص بدل قوله: «يصلح للإمامة...» إلى هنا جاء هكذا: «يكون مؤمناً في باطنه؛ لأن غاية ما فيه أن يكون مظهراً للإسلام، و ليس الإظهار يدل على أن الباطن مطابق له».

٨. في «ج، ص، ف» و الحجري: «يكون».

٩. في الحجري و المطبوع: - «في ذلك».

فَأَمَّا الْمَوَاسَاةُ بِالْمَالِ: فَمَا نَحْصُلُ^١ مِنْ^٢ الْمُخَالِفِينَ فِيهَا إِلَّا عَلَى دَعْوَى مُجَرَّدَةٍ مُجْمَلَةٍ^٣؛ مَتَى طَالَبْنَاهُمْ بِتَفْصِيلِهَا وَذَكَرَ الْوَجُوهَ الَّتِي كَانَ إِنْفَاقُهُ فِيهَا، أَلْطَوُا^٤ وَحَاجَزُوا^٥، وَلَمْ نَحْصُلْ^٦ مِنْهُمْ عَلَى شَيْءٍ مُقْنِعٍ^٧. وَلَوْ كَانَ انْفَاقُ أَبِي بَكْرٍ صَحِيحاً لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ^٨ وَجُوهُهُ مَعْرُوفَةً، كَمَا كَانَتْ نَفَقَةُ عُثْمَانَ فِي تَجْهِيزِ جَيْشِ الْعُسْرَةِ

«و من ذلك فراره مع عمر بن الخطاب يوم خيبر، حينما بعثه النبي صلى الله عليه وآله إلى يهود خيبر، فرجع منهزماً يَجِبْنَ أصحابه، فلما كان من الغد بعث عمر، فرجع بما رجع به صاحبه بالأمس. و يفسح عن ذلك تأثر النبي صلى الله عليه وآله حتى قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله و يحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه، كزار ليس بفزار». مسند أحمد، ج ١، ص ٩٩، ح ٧٧٨، و ص ١٣٣، ح ١١١٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٧؛ المعجم الكبير، ج ٧، ص ٣٥، ح ٦٣٠٣؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٩٦؛ السيرة النبوية، ج ٢، ص ٣٣٤؛ إمتاع الأسماع، ج ١٣، ص ٣٣٣؛ البداية والنهاية، ج ٤، ص ١٨٦. و من ذلك فراره عن النبي صلى الله عليه وآله مع جميع المسلمين إلا علياً عليه السلام يوم أحد حينما أحاط العدو به. أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٩٤.

و من ذلك يوم حنين لما حمي الوطيس، و فرّ الناس - بما فيهم الشيطان - عن النبي صلى الله عليه وآله و لم يبق معه إلا أربعة: ثلاثة من بني هاشم، و رجل من غيرهم؛ علي بن أبي طالب، و العباس - و هما بين يديه - و أبو سفيان بن الحارث أخذ بالعنان، و ابن مسعود من جانبه الأيسر. السيرة الحلبية، ج ٣، ص ١٥٦؛ سبل الهدى، ج ٥، ص ٣٢٩.

١. هكذا في «ج، ف» و التلخيص. و في «د، ص» و الحجري و المطبوع: «فما يحصل».
٢. هكذا في التلخيص و حاشية «ج». و في النسخ و المطبوع: «مع».
٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «مجملة».
٤. في «د»: «انطؤا». و في التلخيص: «انطؤوا». و أَلَطَّ الرَّجُلُ: اشْتَدَّ فِي الْأَمْرِ وَ الْخُصُومَةِ. تاج العروس، ج ١، ص ٣٩٨ (لَطَط).
٥. في «د»: «و حاجزوا». و في التلخيص: «و جاحدوا». و حَاجَزَهُ: طَالَبَهُ بِالْإِمْتِنَانِ عَنْ الْمُخَاصَمَةِ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣١ (حَجَز).
٦. في «د، ص» و الحجري و المطبوع: «و لم يحصل».
٧. في التلخيص: «يقنع».
٨. هكذا في التلخيص و المطبوع. و في النسخ و الحجري: «أن يكون».

وغيره معروفة، لا يُقدَّرُ على إنكارها مُنْكَرٌ، ولا يَرْتَابُ في جِهاَتِها^١ مُرْتَابٌ^٢، وكما كانت جِهاَتُ نفقاتِ أمير المؤمنين عليه السلام معروفةً، يَتَقَلَّها المَوَافِقُ والمُخَالَفُ. فمن ذلك: أَنَّهُ عليه السلام كَانَ يَقُومُ بما يَحْتَاجُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُدَّةَ مُقَامِهِ بِالشَّعْبِ إِلَيْهِ،^٣ وَيَتَمَحَّلُهُ^٤، وَيَتَحَمَّلُهُ^٥. وَقد رُوِيَ أَنَّهُ آجَرَ نَفْسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، وَصَرَفَ أَجْرَهُ إِلَى بَعْضِ مَا كَانَ يَحْتَاجُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَيْهِ؛^٦ وَإِنْفَاقُ^٧ أمير المؤمنين عليه السلام مع الإِقْتَارِ والإِقْلَالِ أَفْضَلُ وَأَوْقَعُ^٨ مِنْ إِنْفَاقِ أَبِي بَكْرٍ - لَوْ ثَبَّتَ - مع الْغِنَى والسَّعَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: تَقْدِيمُهُ الصَّدَقَةَ بَيْنَ يَدَيِ النُّجُوِّ، وَنُزُولُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ^٩ بِلا

٢٤/٤

١. في «د»: «جِهاَتِها».

٢. السيرة النبوية، ج ٢، ص ٥١٨؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٣٦٨؛ إمتاع الأسماع، ج ٨، ص ٣٩٢؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٦-١٧؛ البداية والنهاية، ج ٥، ص ٤؛ سبل الهدى، ج ٥، ص ٤٣٥-٤٣٦؛ تاريخ الإسلام، ج ٢، ص ٦٢٨-٦٢٩.

٣. في التلخيص: - «إليه».

٤. يتمحله: يطلبه؛ يقال: تَمَحَّلَ لِي خيراً: أَطْلُبُهُ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٩ (محل).

٥. هكذا في التلخيص. وفي «د»: «و يحمله». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و يتمحله».

٦. في الحجري والمطبوع: - «و».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يحتاج إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وفي التلخيص: - «إليه». وَتجد الكثير من قضايا إِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَبِيلِ تَدْعِيمِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَكَثِيراً مَا كَانَ يَسْتَأْجِرُ نَفْسَهُ وَيَعْمَلُ لِيَصْرِفَ ثَمَنَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكَانَ يَرْسِلُ فِي جُوفِ اللَّيْلِ لِلْمُضْطَهَّدِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَقَا مِنْ تَمَرٍ كَانَ قَدْ حَصَلَهُ أَجْراً يَعْمَلُهُ فِي النَّهَارِ، فَنَزَلَتْ آيَةُ «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ» [البقرة (٢): ٢٧٤] فَبَشَّرَهُ النَّبِيُّ بِذَلِكَ وَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ عَنْ أَيِّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟: «جهد من مقل». سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨١٨، ح ٢٤٤٦؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٦٤٥، ح ٢٤٧٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١١٩، ح ١١٤٢٩ و ١١٤٣٠؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٤٠٥٦٦.

٨. في «د»: «فإنفاق». في الحجري والمطبوع: «و أرفع».

٩. في «ج، ص، ف»: - «بذلك».

خِلَافِ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛^١ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَالْيَتِيمَ وَالْأَسِيرَ.^٢ حَتَّى نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ سُورَةُ «هَلْ أَتَى»^٣.^٤ وَفِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥ نَزَلَ، وَفِي مَعْنَى نَفَقَتِهِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»^٦.^٧ وَلَمَّا تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَهُوَ رَاكِعٌ نَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»^٨.

١. وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ» [المجادلة (٥٨): ١٢] فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَبْلُغَ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْوَحِيدُ الَّذِي طَبَّقَ هَذَا الْأَمْرَ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ حَتَّى نَسَخَتْ الْآيَةُ. خَصَانَصُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ص ١١٣، ح ١٥٢؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ٤٣٥، الرقم ٤٩٣٣؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ٢٦؛ الْمَنَاقِبُ لِلْخَوَارِزْمِيِّ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧، ح ٢٦١ و ٢٦٢؛ الرِّيَاضُ النَّضْرِيَّةُ، ج ٣، ص ٢٢٢؛ كَفَايَةُ الطَّلَّابِ، ص ٢٤٨؛ ذَخَائِرُ الْعَقَبِيِّ، ج ١، ص ٥٠٥؛ يَنَابِيعُ الْمَوْدَّةِ، ج ١، ص ٢٩٩.

٢. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «و».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى الْإِنْسَانِ».

٤. التفسير الكبير، ج ٣٠، ص ٧٤٦ وما بعدها؛ تفسير القرطبي، ج ١٩، ص ١٣٠ - ١٣٤؛ غُرَابُ الْقُرْآنِ، ج ٦، ص ٤١٢، ذِيلُ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ (٧٦)؛ الْمَنَاقِبُ لِلْخَوَارِزْمِيِّ، ص ٢٦٧ - ٢٧٤، ح ٢٥٠ - ٢٥٢؛ الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٣٢٩ - ٣٣٠؛ يَنَابِيعُ الْمَوْدَّةِ، ج ١، ص ٢٨٠؛ فَرَاثِدُ السَّمْطِينَ، ج ٢، ص ٥٣ - ٥٦، ح ٣٨٣.

٥. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٦. هَكَذَا فِي «د، ص» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٧. التفسير الكبير، ج ٧، ص ٧١؛ الْكَشَافُ، ج ١، ص ٣١٩؛ أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، ج ١، ص ١٦١؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ٣، ص ٣٤٧؛ الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ، ج ٢، ص ٢٧٩، ذِيلُ الْآيَةِ ٢٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٢).

٨. التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٣٧٨ و ٣٨٣؛ الْكَشَافُ، ج ١، ص ٦٤٩؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٦، ص ١٨٦؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ٦، ص ٢٢١؛ أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، ج ٢، ص ١٣٢؛ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ، ج ٣، ص ١٢٦، ذِيلُ الْآيَةِ ٥٥ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ (٥).

وهذه جهاتٌ لا تُدْفَع ولا تُجْهَل؛ فأين جهاتُ نفقة^١ أبي بكرٍ والشاهد عليها، إن كانت صحيحة؟

على أن الذي ادَّعى من إنفاق أبي بكرٍ لا يخلو - لو كان صحيحاً - من أن يكون وَقَعَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ،^٢ أو بِالْمَدِينَةِ.

فإن كان بِمَكَّةَ فمعلومٌ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُجْهَزْ هُنَاكَ جَيْشاً، وَ لَا بَعَثَ بَعْثاً، وَ لَا حَارَبَ الْأَعْدَاءَ،^٣ وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ مِثْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ إِلَى النِّفْقَةِ الْوَاسِعَةِ فِي تَجْهِيزِ الْجُيُوشِ وَ إِعْدَادِ الْكُرَاعِ^٥؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَفَكَّهُ^٦ وَ لَا يَتَنَعَّمُ بِإِنْفَاقِ الْأَمْوَالِ. عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ بِمَكَّةَ فِي كِفَايَةٍ وَ سَعَةٍ^٧ مِنْ مَالٍ خَدِيجَةً عَلَيْهَا السَّلَامُ^٨، وَ قَدْ كَانَتْ بَاقِيَةً عِنْدَهُ إِلَى سَنَةِ الْهِجْرَةِ، وَ سَعَةٌ حَالِهَا مَعْرُوفَةٌ. وَ لِمَا كَانَ فِيهِ^٩ مِنَ الْكِفَايَةِ وَ الْإِتْسَاعِ ضَمَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى نَفْسِهِ، وَ كَفَّلَهُ^{١٠} وَ اقْتَطَعَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ تَخْفِيفاً عَنْهُ. وَ هَذَا لَا يَفْعَلُهُ الْمُحْتَاجُ إِلَى نِفْقَةٍ^{١١} أَبِي بَكْرٍ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فأين نفقات».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يخلو من أن يكون وقع بمكة قبل الهجرة لو كان صحيحاً».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عدواً».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه السلام».

٥. في «د» + «و السلاح». و الكُرَاع: اسمٌ يجمع الخيل و السلاح. تاج العروس، ج ١١، ص ٤٢٠ (كرع).

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «واسعة».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «رضي الله عنها».

٨. في التلخيص: «منه».

٩. في «ج، ص، ف» و التلخيص: - «وكفله».

١٠. الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٠٩.

١١. في التلخيص: «إلى النفقة من».

وإن كانت النفقة بعد الهجرة فمعلوم أن أبا بكر ورَدَ المدينةَ فقيراً بلا مالٍ، ولهذا احتاج إلى مواساة الأنصار له.^١

و قد رَوَى النَّاسُ كُلُّهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ فِي ضِيَاةِ الْأَنْصَارِ يَتَدَاوِلُونَ ضِيَاةً،^٢ وَلَمْ يَرَوْا أَحَدًا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَضَافَهُ وَقَامَ بِمُؤُونَتِهِ بِالْمَدِينَةِ؛ وَ قَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَبْقَى الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ لَا يَطْعَمُ شَيْئًا، وَرُبَّمَا شَدَّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِهِ.^٣

و وجوه الإنفاق في المدينة معروفة؛ لأنها الجهادُ و تجهيزُ الجيوشِ، و ليس يُمكنُ أحدًا أن يُعيِّنَ له إنفاقًا^٤ في شيءٍ من ذلك.^٥

و قد بيَّن أصحابنا في الكلام على نفقة أبي بكرٍ و ادعاء يساره،^٦ أنه كان مُملِّقًا غيرِ موسرٍ؛ و دلَّوا على ذلك من حاله بأشياء:

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».
٢. سبل الهدى، ج ٧، ص ٩٢ - ١٠٤.
٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: - «اليوم و».
٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: - «على بطنه». و شدَّ الحجر على البطن إنما يتم لدفع النفخ الحادث من الجوع و خلوَ الجوف.
٥. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٠ - ٣٠١، ح ١٤٢٤٩ و ١٤٢٥٨؛ المعجم الكبير، ج ٢٥، ص ١٠٦، ح ٢٧٥؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٠٠، ح ١٦؛ شعب الإيمان، ج ٢، ص ٧٠، ح ٤٦١؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٦٢٣، ح ١٧١٢٦، و ج ١٠، ص ٤٤٥، ح ٣٠٠٨٣؛ سبل الهدى، ج ٧، ص ٩٢ - ١٠٤؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٧٨، ذيل الآية ١٠ من سورة الأحزاب (٣٣)؛ تفسير فرائد الكوفي، ص ٥٢٥، ذيل الآية ٧ من سورة الإنسان (٧٦).
٦. في المطبوع: «و ليس يمكن أحد أن يبين له إنفاق». و في الحجري كما في المتن إلا أن فيه: «أن يبين» بدل «أن يعين».
٧. من قوله: «و ليس يمكن أحدًا» إلى هنا ساقط من «ج، ص، ف».
٨. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ادعائها تارة». نعم، جاء في حاشيتي «ج، ف» ما أثبتناه.

منها: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ النَّاسَ وَيَأْخُذُ الْأَجَرَ عَلَى تَعْلِيمِهِ، وَلَيْسَ هَذَا صَنِيعَ الْمَوْسِرِينَ.

و منها: أَنَّهُ كَانَ يَخِيطُ الثِّيَابَ وَيَبِيعُهَا.^١

و منها: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْمَسْكَنَةِ وَالْفَقْرِ، وَ أَنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِي كُلِّ يَوْمٍ عَلَى

مَائِدَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ^٢ بِأَجْرِ طَفِيفٍ^٣؛ فَلَوْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ غَنِيًّا لَكَفَى أَبَاهُ.

و بَعْدُ، فَلَوْ سُلِّمَ^٤ لَهُمْ يَسَارُهُ وَ إِنْفَاقُهُ - عَلَى مَا يَدَّعُونَ - لَكَانَ غَيْرَ دَالٍّ عَلَى

الغرض الذي أَجْرُوا^٥ إليه؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْإِنْفَاقِ بِالْمَقَاصِدِ وَ النِّيَّاتِ، فَمِنْ أَيْنَ

لَهُمْ أَنْ غَرَضَ أَبِي بَكْرٍ فِيهِ^٦ كَانَ مَحْمُودًا؟ وَ هَذَا مِمَّا لَا بُدَّ لَهُمْ فِيهِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى

غَيْرِ ظَاهِرِ الْإِنْفَاقِ.^٧

[مناقشة مصاحبة أبي بكر للنبي ﷺ في الغار والهجرة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ كَانَ صَاحِبَهُ فِي الْغَارِ» فَإِنَّا مَتَى اعْتَبَرْنَا قِصَّةَ الْغَارِ لَمْ نَجِدْ فِيهَا لِأَبِي

بَكْرٍ فَضْلًا، بَلْ وَجَدْنَاهُ مِنْهَيًّا، وَ النَّهْيُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا

١. البصائر و الذخائر، ج ٥، ص ٤٢ - ٤٣، الرقم ١٤٥.

٢. هكذا في «د» و المطبوع و بعض المصادر. و في سائر النسخ و التلخيص: «جدعان»؛ بالذال

المعجمة. و الرجل هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب القرشي ثم التميمي، تيم بن مرة، أبو زهير، و كان سيد قريش في الجاهلية، و كان واسع المال، كثير المعروف، جواداً، فاجتمع إليه وجه العرب في داره على مائدة. و كان ابن جدعان عقيماً، فأدعى بنوة رجل فسمّاه زهيراً وكنّاه أبا مليكة، فولده كلهم ينسبون إلى أبي مليكة. المقفّي الكبير، ج ٤، ص ٢٥٨ - ٢٦٩، الرقم ١٥٢٤؛ الإصابة، ج ٤، ص ٣٣، الرقم ٤٦٠٥.

٣. في «د»: «بآخر صف». و في «ص»: «بآخر طفيف».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «سلمنا». و في «د»: «له» بدل «لهم».

٥. في التلخيص: «يجرون».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «فيه».

٧. في «د»: «غير الظاهر في الإنفاق».

إلى قبيح؛ و نحنُ بُيِّنُ ما يَتَقَضِيهِ استقراء الآية:

أما قوله تعالى: «ثَانِيِ اثْنَيْنِ»^١ فَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ إِبْخَارٍ عَنْ عَدَدٍ، وَ قَدْ يَكُونُ ثَانِيًا لغيره مَنْ لَا يَشَارِكُهُ^٢ فِي إِيمَانٍ وَلَا فَضْلٍ.

ثُمَّ قَالَ: «إِذْ^٣ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ» وَلَيْسَ فِي التَّسْمِيَةِ بِالصُّحْبَةِ فَضْلٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحْصُلُ بَيْنَ^٤ الْوَلِيِّ وَالْعَدُوِّ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ اصْطَحَبَا: «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا»^٥.

ثُمَّ قَالَ: «لَا تَحْزَنْ»^٦ فَهَاهُنَا عَنِ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى حُزْنٍ وَقَعَ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ^٧ بِأَنَّهُ جَزَعَ وَنَشَجَ^٨ بِالْبُكَاءِ^٩ - وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لئَلَّا يَقُولُوا: إِنَّمَا نَهَاها عَمَّا لَمْ يَقَعْ مِنْهُ -، وَظَاهِرٌ^{١٠} نَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١١} يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ النِّهْيُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى التَّشْجِيعِ وَالتَّسْكِينِ لِدَلَالَةِ^{١٢} تَوْجِبِ الْعُدُولَ عَنْ

١. التوبة (٩): ٤٠.

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يشركه».

٣. في المطبوع: - «إذ».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٥. الكهف (١٨): ٣٧.

٦. من قوله: «و قول النبي صلى الله عليه و آله لفاطمة» قبل عدة صفحات إلى هنا ساقط من «ب».

٧. في «ص»، ف: «قد وردت». نعم، وُضِعَ فِي «ف» عَلَى «قد» رمز غير واضح؛ إمَّا «ز» بمعنى الزيادة، أو «خ» بمعنى النسخة.

٨. في «ب»، ج، ص، و حاشية «ف»: «و تنشج». نعم، يبدو أنها قد صُحِّحَتْ فِي «ف» بِمَا أَثْبَتَاهُ.

٩. التفسير الكبير، ج ١٦، ص ٥٠ و ما بعدها؛ تفسير ابن كثير، ج ٤، ص ١٣٦، ذيل الآية ٤٠ من سورة التوبة (٩).

١٠. في «د» و المطبوع: «فظاهر».

١١. في «د»: «صلى الله عليه و آله». و في التلخيص: - «عليه السلام».

١٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «بدلالة».

الظاهر؛ وهذا يدلُّ على وقوع المعصية من الرجل في الحال.
فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ فمعناه أنه عالمٌ بحالنا، كما قال تعالى: «ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا»^١ فليس في ذلك أيضاً فضلاً.

وقد قيل: إن لفظة «مَعَنَا» تختصُّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَحْدَهُ، دون مَنْ كَانَ معه؛ وقد يستعمل^٢ الواحدُ الْمُعْظَمُ^٣ هذه اللفظة في العبارة^٤ عن نفسه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ»^٥ و «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»^٦.

ثُمَّ قَالَ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا» وإنزالُ السكينةِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بدلالةِ قوله: «وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا» وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَبَدَلَالَةُ أَنَّ الْهَاءَ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ إِلَى آخِرِهَا كِنَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَلَمْ تَنْزِلِ^٧ السكينةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَقَامِ إِلَّا عَمَّتْ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي يَوْمِ حُنَيْنٍ: «ثُمَّ أَنْزَلَ^٨ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^٩ وَقَالَ تَعَالَى: «إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ

٢٧/٤

١. المجادلة (٥٨): ٧.

٢. في التلخيص: «تُسْتَعْمَلُ فِي».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «العظيم».

٤. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: - «في العبارة».

٥. نوح (٧١): ١. و في «ب، ج، ص، ف» و الحجري والمطبوع: - «إلى قومه».

٦. الحجر (١٥): ٩.

٧. في «ب، د» و المطبوع: «و لم ينزل».

٨. هكذا في التلخيص والمطبوع، و هو المطابق لما جاء في القرآن العظيم. و في جميع النسخ

و الحجري: «فأنزل»، و هو ناشئ من الخلط بين هذه الآية و الآية التالية.

٩. التوبة (٩): ٢٦.

حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ^١، وفي اختصاص الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْغَارِ بِالسَّكِينَةِ - دُونَ مَنْ كَانَ مَعَهُ - مَا فِيهِ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَصَاحِبِهِ فِي الْهِجْرَةِ» فَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ تَفْضِيلَ هِجْرَتِهِ عَلَى هِجْرَةِ غَيْرِهِ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ، فَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ هِجْرَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ^٢ أَفْضَلَ وَأَجَلَ وَأَعْظَمَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الْهِجْرَةِ^٣ وَبَيْنَ مَا خَلَّفَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِإِنْجَاذِهِ مِنْ أُمُورِهِ^٤ الْمُهَمَّةِ، وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ. وَلَئِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥ هَاجَرَ وَحْدَهُ، خَائِفًا مُسْتَوْحِشًا^٦ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى مَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَهْلِ الَّذِينَ كُلِّفَ إِخْرَاجَهُمْ وَحِرَاسَتَهُمْ^٧؛ حَتَّى رُويَ: أَنَّهُ كَانَ يَكْمُنُ نَهَارًا وَيَسِيرُ لَيْلًا^٨، وَأَنَّهُ^٩ مَشَى حَتَّى انْتَفَخَ قَدَمَاهُ^{١٠}. وَلَيْسَ يَكُونُ خَوْفٌ مَنْ هَاجَرَ وَحْدَهُ وَمَعَهُ النِّسَاءُ وَالْأَهْلُ وَمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ^{١١} كَخَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، كَهِجْرَةِ مَنْ كَانَ مُصَاحِبًا

١. الفتح (٤٨): ٢٦.

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كانت».

٣. في التلخيص: «الهجرتين».

٤. في «د»: «أمر».

٥. في الحجري والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «مستوحشًا».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «مستوحشًا».

٨. تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٤١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ١٠٦؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٩٣، الرقم ٣٧٨٣؛ إمتاع الأسماع، ج ١، ص ٦٨؛ السيرة الحلبية، ج ٢، ص ٧٣؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ج ١، ص ٣٦٥.

٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «امتنع من ظهوره نهارًا و».

١٠. إمتاع الأسماع، ج ١، ص ٦٨؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ١٠٦؛ وفيهما: «تفطرت» بدل «انتفخ».

١١. في التلخيص: «و معه من النساء والأهل الذين يخاف عليهم».

لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، مُسْتَأْنَسًا^١ بِقُرْبِهِ، وَاثِقًا بِأَنَّهُ مَرْعِيٌّ^٢ مُحَرَّوْسٌ؛ لِمَكَانِهِ.
وَلَا خِلَافَ فِي^٣ أَنَّ هِجْرَةَ أَبِي بَكْرٍ كَهِجْرَةِ عَامِرِ بْنِ فُهَيْرَةَ^٤؛ لِأَنَّهُمَا صَحْبَاهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ،^٥ ثُمَّ لَا خِلَافَ^٦ أَنَّ هِجْرَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ أَفْضَلَ مِنْ
هِجْرَةِ عَامِرِ بْنِ فُهَيْرَةَ^٧؛ فَكَيْفَ يُفْضَلُ عَلَيْهَا هِجْرَةُ أَبِي بَكْرٍ؟

٢٨/٤

وَأِنْ لَمْ يُرَدِّ بِذِكْرِ الْهِجْرَةِ هَذَا، وَأَرَادَ إِثْبَاتَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ، فَقَدْ قُلْنَا - فِي
أَنَّ ظَوَاهِرَ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٨ - مَا كَفَى^٩.

[بيان الوجه في حضور أبي بكر في العرش]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: ^{١٠} «إِنَّهُ كَانَ^{١١} أُنْيَسَهُ فِي الْعَرِشِ يَوْمَ بَدْرٍ» فَالِنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
كَانَ أَفْضَلَ وَأَوْثَقَ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مُؤَيِّسٍ. وَالْوَجْهُ فِي احْتِسَابِهِ

١. فِي «د»: «وَمُسْتَأْنَسًا».

٢. فِي «ب» - «مَرْعِيٌّ» وَفِي التَّلْخِيصِ: «و».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِيصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «فِي».

٤. عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو، وَكَانَ مَوْلَدًا مِنْ مَوْلَدِي الْأَزْدِ، أَسْوَدُ اللَّوْنِ،
أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَارَ الْأَرْقَمِ، أَسْلَمَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ، فَاشْتَرَاهُ أَبُو
بَكْرٍ فَأَعْتَقَهُ. وَشَهِدَ عَامِرٌ بَدْرًا وَأُحُدًا، وَقَتْلَ يَوْمِ بَثْرٍ مَعُونَةَ سَنَةِ أَرْبَعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَهُوَ ابْنُ
أَرْبَعِينَ سَنَةً. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١٧٣، الرِّقْم ٤٩؛ حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ، ج ١، ص ١٠٩، الرِّقْم
١٤؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٣، ص ٤٣٧، الرِّقْم ٢١٣١؛ الْاِسْتِعَابُ، ج ٢، ص ٧٩٦، الرِّقْم ١٣٣٨؛
صِفَةُ الصَّفْوَةِ، ج ١، ص ٢٢٥، الرِّقْم ٢٣؛ أَسْدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ٣٢، الرِّقْم ٢٧٢٢.

٥. فِي التَّلْخِيصِ: «لِأَنَّهُمَا صَاحِبَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «فِي».

٧. فِي «د»: - «بَنِ فُهَيْرَةَ».

٨. تَقْدِيمٌ فِي ص ٢٤٠ - ٢٤٢، ٢٦٢ وَ ٢٦٨.

٩. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِمَا كَفَى». وَفِي التَّلْخِيصِ: - «مَا كَفَى».

١٠. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «قَوْلُهُ».

١١. هَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «كَانَ».

أبا بكر^١ في العريش معروف؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَعْبُدُ^٢ مِنْهُ الْجُبْنَ وَ
الْهَلَعَ^٣؛ لِمَا ظَهَرَ مِنْهُ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ؛ فَهُوَ الْفَارُّ^٤ يَوْمَ خَيْبَرَ^٥، وَأَوَّلُ الْمُنْهَرِمِينَ
يَوْمَ أُحُدٍ وَحُنَيْنٍ^٦؛ فَلَوْ تَرَكَهُ يَخْتَلِطُ بِالْمُحَارِبِينَ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْ خَوَرِهِ^٧ مَا
يَكُونُ سَبَباً لِلْهَزِيمَةِ وَطَرِيقاً إِلَى اسْتَظْهَارِ الْمُشْرِكِينَ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ لِيُكْفِيَ^٨ هَذِهِ
الْمُؤُونَةَ. وَ يَكْفِي فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ جَائِزاً.

وَيُبَيِّنُ صِحَّتَهُ أَنَّهُ لَوْ أُنْسَ مِنْهُ رُشْدٌ فِي الْقِتَالِ، وَ وَثِقَ بِكَيْفَاتِهِ وَ اضْطَلَعَهُ
بِالْحَرْبِ، لَمْ يَكُنْ لِيَحْرِمَهُ^٩ مَنْزِلَةَ الْمُحَارِبِينَ، وَ دَرَجَةَ الْمُبَاشِرِينَ لِلْحَرْبِ، الَّذِينَ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «احتباس أبي بكر». و احتبس الإنسان و غيره: حَبَسَهُ. تاج العروس، ج ٨، ص ٢٣٦ (حبس).
٢. عِبَدَ الشَّيْءَ عِبَادَةً: عَزَفَهُ. تاج العروس، ج ٥، ص ١٤٥ (عهد).
٣. و «الهلَعَ» و «الهلَاع»: معناه الجُبْنَ عند اللقاء. لسان العرب، ج ٨، ص ٣٧٥ (هلع).
٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».
٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٩٩، ح ٧٧٨، و ص ١٨٥، ح ١٦٠٨، و ج ٤، ص ٥١، ح ١٦٥٨٦، و ص ١٤٨، ح ١٧٣٧٣، و ج ٥، ص ٣٥٨، ح ٢٣٠٨١؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٨، ح ٣٧٢٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٧، و ص ٤٥، ح ١٢١؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٣٣، ح ١٣٢/١٨٠٧، و ج ٤، ص ١٨٧٠ - ١٨٧١، ح ٣٢/٢٤٠٤ و ٣٣/٢٤٠٥؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٢٧، ح ٥٧٣٠، و ج ٧، ص ١٣، ح ٦٢٣٣، و ص ١٧، ح ٦٢٤٣، و ص ٣٥، ح ٦٣٠٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢٤٢٢، و ص ١١٧، ح ٥٥٧٥، و ص ٤٩٤، ح ٥٨٤٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٠٧ - ١١٢، ح ٨٣٩٩ - ٨٤٠٨؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٩٦، و ج ٣، ص ٢٢، ح ٧٧٠، و ص ٢٨١، ح ١٠٧٢.
٦. أسد الغابة، ج ٣، ص ٥٩٤؛ السيرة الحلبية، ج ٣، ص ١٥٦.
٧. في «ب»: «جوره». و خَوَزَ الرَّجُلُ خَوْرًا: ضَعُفَ وَ انْكَسَرَ. تاج العروس، ج ٦، ص ٣٧٥ (خور).
٨. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لتكفي».
٩. في التلخيص: «يحرمه».

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَ يُقْتَلُونَ^١، وَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَ كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا»^٢.

[بيان الوجه في استشارة النبي ﷺ أصحابه]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ كَانَ الْمُسْتَشَارَ فِي أُمُورِهِ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَسْتَشِيرُ أَحَدًا لِحَاجَةٍ مِنْهُ إِلَى رَأْيِهِ، وَ فَقَرَّ إِلَى تَعْلِيمِهِ وَ تَوْقِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٣ الْكَامِلُ الرَّاجِحُ الْمَعْصُومُ، الْمُؤَيَّدُ بِالْمَلَائِكَةِ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَسْتَشِيرُ^٤ أَصْحَابَهُ لِيُعَلِّمَهُمْ كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِي أُمُورِهِمْ - وَ قَدْ قِيلَ: «لَيْسَتْ خِرَجَ بِذَلِكَ»^٥ دَخَائِلُهُمْ وَ ضَمَائِرُهُمْ -؛ فَلَا فَضْلَ فِي الْمُشَاوَرَةِ.

٢٩/٤

[نفي إمارة أبي بكر على موسم الحج بعد عزله عن أداء سورة براءة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ كَانَ أَمِيرَهُ عَلَى الْمَوْسِمِ فِي الْحَجِّ، وَ^٦ [عَلَى الصَّلَاةِ]^٧ حِينَ

١. التوبة (٩): ١١١. وَ فِي «د»: «وَعُدًّا عَلَيْهِ حَقًّا».

٢. النساء (٤): ٩٥.

٣. هكذا فِي «د» وَ التلخيص. وَ فِي سائر النسخ وَ المطبوع: «عليه السلام».

٤. هكذا فِي «د» وَ التلخيص. وَ فِي «ص»: «كَانَ مُشَاوَرَتَهُ». وَ فِي سائر النسخ وَ المطبوع: «كَانَتْ مُشَاوَرَتَهُ».

٥. فِي حاشية «ج»: «وَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ». وَ فِي التلخيص وَ الحجري وَ المطبوع وَ حاشية «ف»: «وَ فَعَلَ ذَلِكَ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَ المطبوع: - «بِذَلِكَ».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٤٧، الْهَامِش رَقْم ١١. أَنَّهُ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ أَمِيرُهُ فِي الْمَوْسِمِ عَلَى الصَّلَاةِ حِينَ افْتَتَحَتْ مَكَّةَ». وَ فِي التلخيص: «أَمِيرُهُ عَلَى الْمَوْسِمِ فِي الصَّلَاةِ». وَ فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: - «وَ».

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ اسْتَفَدَنَاهُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَادِمَ بَعْدَ قَلِيلٍ.

افْتِتِحَتْ مَكَّةُ» فَعَبَّرَ مُسْلِمٌ لَهُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمَّا عُزِلَ عَنْ أَدَاءِ^١ سُورَةِ بَرَاءَةِ عُزِلَ عَنْ إِمَارَةِ الْمَوْسِمِ، وَحَجَّ وَهُوَ غَيْرُ أَمِيرٍ. وَظَنُّوا أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ^٢ - لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْمَوْسِمِ.^٣

فَأَمَّا تَأْمِيرُهُ عَلَى الصَّلَاةِ حِينَ فَتَحَ مَكَّةَ، فَمَا نَعْرِفُهُ.^٤
فَأَمَّا قَوْلُهُ:^٥ «إِنَّهُ [كَانَ] الْمُقَدَّمُ فِي الصَّلَاةِ أَيَّامَ مَرَضِهِ» فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْدِيمِهِ.^٦

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أداء».

٢. في «د»: «لم يخلف».

٣. فعن مسند أحمد بسنده عن علي عليه السلام قال: «لَمَّا نَزَلَتْ عَشْرُ آيَاتٍ مِنْ بَرَاءَةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَعَا النَّبِيَّ أَبَا بَكْرٍ، فَبَعَثَهُ لِيَقْرَأَهَا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ دَعَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: أَدْرِكُ أَبَا بَكْرٍ، فَحَيْثُمَا لَحِقْتَهُ فَخُذِ الْكِتَابَ مِنْهُ، وَادْهَبْ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَاقْرَأْهَا عَلَيْهِمْ». قَالَ: «فَلَحِقْتُهُ بِالْحَجَّةِ، فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْهُ. وَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَزَلَ فِيَّ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جِبْرِيلُ جَاءَنِي فَقَالَ: لَنْ يُوْذِيَ عُنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ...». مسند أحمد، ج ١، ص ١٥١، ح ١٢٩٦، و ج ٣، ص ٢٨٣، ح ١٤٠٥١. وبنفس المضمون في الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٢٧٥، ح ٣٠٩٠؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٨٤٦١؛ مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٤١٢، ح ٣٠٩٥؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٠٦، ح ٧٢؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٥٣، ح ٤٣٧٤؛ كنز العمال، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٤٤٠٠؛ مجمع الزوائد، ج ٧، ص ١٠٤، ح ١١٠٣٩؛ إمتاع الأسماع، ج ١٤، ص ٣٢٢؛ تذكرة الخواص، ص ٤٢ - ٤٣؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٣٣.

٤. في التلخيص: «فممَّا لَا يُعْرَفُ».

٥. هكذا في «د». وفي التلخيص: «قولهم». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «قوله».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه السلام».

٧. تقدّم في ج ٢، ص ٤٧٣ وما بعدها.

[بطلان تشبيه أبي بكر ببعض الملائكة والأنبياء]

فأما قوله: «إنه مُشَبَّهٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِمِيكَائِيلَ، وَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِإِبْرَاهِيمَ»^٢ فمما لَا يَحْتَجُّ بِهِ مِثْلُ^٣ صَاحِبِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقَةُ أَغْتَامِ^٤ الْقُصَاصِ وَ مَنْ لَا يَبَالِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ، وَ مَا يَحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذَا وَ يُصَدِّقُ بِهِ وَ يَرَوِيهِ إِلَّا مَنْ يَرَوِي أَنَّ اللَّهَ^٥ بَكَى عَلَى عُثْمَانَ حَتَّى هَاجَتْ عَيْنُهُ - جَلَّ اللَّهُ وَ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^٦ عُلُوًّا كَبِيرًا - وَ مَنْ يَرَوِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ رَأَى فِي السَّمَاءِ مَلَائِكَةً مُتَلَفِّفِينَ بِالْأَكْسِيَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُمْ، فَقِيلَ لَهُ^٧: إِنَّهُمْ تَشَبَّهُوا بِأَبِي بَكْرٍ فِي تَجَلُّلِهِ بِالْعِبَاءِ.^٨ وَ لِهَذَا نَظَّائِرُ لَا يَنْشِطُ صَاحِبُ الْكِتَابِ^٩ لِقَبُولِهَا وَ لَا لِسَمَاعِهَا.^{١٠}

فَأَمَّا الْخَبْرُ الْمَرْوِيُّ أَنَّهُمَا^{١١} سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ^{١٢} الْجَنَّةِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ

٣٠/٤

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «إنه شَبَّهَ بِمِيكَائِيلَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَ بِإِبْرَاهِيمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ».
٢. من قوله: «لم يأذن في تقديمه» إلى هنا ساقط من «ب».
٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «لا يحتج بمثله».
٤. في «ب، د»: «اعتام». و في «ج»: «الأغتام». و «ص» غير منقوطة. و في التلخيص: «غنام». وَ غَنِمَ يَغْنَمُ غَنَمًا وَ غَنَمَةً: لَمْ يُفْصِحْ؛ لِعَجْمَةٍ فِي مَنْطِقِهِ، فَهُوَ أَغْنَمَ وَ هُمُ غَنَمٌ وَ أَغْنَمَ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٣٣؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٥١٥ (غتم).
٥. هكذا في التلخيص. و في النسخ: «أنه». و في الحجري و المطبوع: «أنه تعالى».
٦. هكذا في التلخيص. و في «د»: «جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى». و في سائر النسخ و المطبوع: «جَلَّ وَ تَعَالَى».
٧. في «د»: - «له».
٨. في المطبوع: «بالعباءة».
٩. في التلخيص: «لا ينشط عاقل و لا محصل».
١٠. في «ب»: «و لا استماعها». و في الحجري و المطبوع: «و لا لسماعها». و في التلخيص: «و لا سماعها».
١١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فأما الخبر بأنهما».
١٢. في «د»: - «أهل».

خاصّة^١ و على نظائره، و^٢ تقدّم أيضاً الكلام فيما روي^٣ من تعظيم أمير المؤمنين عليه السلام له،^٤ و تكلمنا أيضاً على ما ادّعى من وصفه بأنه خليفه^٥ و أخوه^٦، و استقصينا كل ذلك استقصاء لا يُحوّج إلى زيادة.

[بطلان خبر العشرة المبشرين بالجنة]

فأما^٧ ما ادّعاه^٨ من بشارته له و لغيره بالجنة، فأول ما فيه: أن راويه واحد، و لا شبهة في أنه غير معلوم و لا مقطوع به؛ فكيف يحتج به في هذا الموضع^٩؟ ثم الذي رواه أحد العشرة^{١٠}، و هو سعيد بن زيد بن نقيّل،^{١١} و هو مذكّر لنفسه مع

١. تقدّم في ج ٣، ص ١٠٦ و ما بعدها.

٢. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «قد».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بروي».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «له». و قد تقدّم الكلام في ذلك في ج ٣، ص ١١٠ و ما بعدها.

٥. أي خليل رسول الله صلى الله عليه وآله.

٦. تقدّم في ج ٣، ص ٢١٣ و ما بعدها، و ج ٣، ص ٤٣٩.

٧. هكذا في «ج، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٨. في «د»: «فأما ادّعاؤه».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ب» - «به». و في سائر النسخ و المطبوع: «يحتج في هذا الموضع به».

١٠. في التلخيص: «واحد من العشرة».

١١. سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، و هو ابن عم عمر بن الخطاب، و كان زوج أخته فاطمة بنت الخطاب، و كانت أخته عاتكة بنت زيد تحت عمر بن الخطاب، يكتى أبا الأعور، أسلم قديماً قبل عمر بن الخطاب، و أخى رسول الله صلى الله عليه وآله بينه و بين أبي بن كعب. توفي سنة خمسين أو إحدى و خمسين و هو ابن بضع و سبعين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٩٢، الرقم ١٨٢٥؛ حلية الأولياء، ج ١، ص ٩٥، الرقم ٨؛ معرفة

تَرْكِيةٍ غَيْرِهِ^١؛ وَدُخُولُهُ فِي جُمْلَةٍ مَن تَضَمَّنَتْهُ الْخَبْرُ شُبْهَةً بِهِ^٢ وَطَرِيقٌ إِلَى التَّهْمَةِ.
وَبَعْدُ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلِمَ مُكَلَّفًا - يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْقَبِيحُ
وَالْحَسَنُ، وَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ مِنَ الذَّنُوبِ - بِأَنْ عَاقَبَتْهُ الْجَنَّةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُغَيِّرُهُ بِالْقَبِيحِ،
وَلَا خِلَافَ أَنَّ التَّسْعَةَ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الذَّنُوبِ، وَ قَدْ وَقَعَ^٣ بَعْضُهُمْ -
عَلَى مَذَاهِبٍ^٤ خُصُومِنَا - كَبَائِرَ، وَأَوْقَعَ^٥ خَطَايَا،^٦ وَإِنْ ادَّعَا أَنَّهُمْ تَابُوا مِنْهَا.^٧
وَمِمَّا يُبَيِّنُ بُطْلَانَ هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا احْتَجَّ بِهِ لَهُ^٨ فِي
مَوَاطِنَ دُفِعَ فِيهَا إِلَى الْإِحْتِجَاجِ كَالسَّقِيفَةِ وَغَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ عُمَرُ؛ وَ عُثْمَانُ أَيْضًا -
لَمَّا حُوصِرَ^٩ وَ طُولِبَ بِخَلْعِ نَفْسِهِ وَ هَمُّوا بِقَتْلِهِ - قَدْ^{١٠} رَأَيْنَاهُ احْتَجَّ بِأَشْيَاءَ تَجْرِي

«الصحابة، ج ١، ص ١٥٢، الرقم ٩؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٦١٤، الرقم ٩٨٢؛ تاريخ مدينة دمشق،
ج ٢١، ص ٦٢، الرقم ٢٤٧٧؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٣٥، الرقم ٢٠٧٥.

١. في التلخيص: «تركته لغيره». وفي المطبوع: «تركته غيره».

٢. هكذا في «د» والحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «به». وقد حصل خطأ في الحجري
حيث وُضعت «به» بعد الواو لا قبلها.

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أوقع». و واقع الأمور: داناها. لسان
العرب، ج ٨، ص ٤٠٥ (وقع).

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «مذهب». وفي التلخيص: «مذهب
أكثر».

٥. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و واقع». و «أوقع خطايا» معناه: بالغ في
ارتكاب الصغائر. راجع: تاج العروس، ج ١١، ص ٥٢٥ (وقع).

٦. في التلخيص: - «و أوقع خطايا».

٧. المغنى، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٤.

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له به».

٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ب»: - «حوصر». وفي «ج، ف» والحجري والمطبوع:
«حُصِر».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «و قد».

مَجْرَى الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ، وَ ذِكْرُ الْقَطْعِ لَهُ بِالْحِجَّةِ أَوْلَى مِنْهَا وَ أُحَرِّى بِأَنْ^١ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الْاِحْتِجَاجِ. وَ فِي عُدُولِ الْجَمَاعَةِ عَنْ ذِكْرِهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى بُطْلَانِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُمْ مِثْلُوا^٢ فِي الْفَضْلِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى التَّقَارُبِ^٣ وَ ظُهُورِ الْفَضْلِ: فَأَكْثَرُ^٤ مَا فِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْفَضْلِ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَ لِأَجْلِهِ وَقَعَ التَّمْيِيلُ^٥؛ فَمِنْ أَيْنَ الْفَضْلُ الْبَاطِنُ؟ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ صَاحِبَ الْكِتَابِ - عَلَى هَذَا الْاِعْتِلَالِ - أَنْ يَكُونَ مُعَاوِيَةُ مُسْتَحَقًّا لِلْإِمَامَةِ وَ مُسْتَوْفِيًا لَشَرَائِطِهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ مِثْلُوا^٦ فِي الْإِمَامَةِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا^٧، فَسَقَطَ قَوْلُهُ أَنَّ عَصَمَتَهُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

وَ بَيَّنَّا أَيْضًا^٨ الْكَلَامَ عَلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي ادَّعَاهَا؛ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ وَلَّيْتُمْ أَبَا بَكْرٍ وَ بَشَارَتِهِ لَهُ^٩ بِالْخِلَافَةِ، وَ اسْتَقْصَيْنَاهُ.^{١٠}»

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: «إِنَّ مَنْ جَوَّزَ مَقَامَهُ عَلَى الْكُفْرِ كَمَنْ جَوَّزَ مَقَامَهُ بِمَكَّةَ

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن» بدل «بأن».

٢. هكذا في التلخيص و حواشي «ف» و الحجري و المطبوع. و في «ب، د»: «مِثْلُوا». و في «ج، ص، ف» و متن الحجري و المطبوع: «شكوا». و مِثْلٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: تَرَدَّدٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٣٧ (ميل).

٣. في «ب»: «التفاوت». و في التلخيص: «التعاون».

٤. في «ب» و الحجري و المطبوع: «و أكثر».

٥. هكذا في «ف» و التلخيص. و في «ب»: «المثيل». و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «التمثيل». و التمثيل: التردد بين أمرين.

٦. هكذا في «ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص. و في سائر النسخ: «مِثْلُوا».

٧. تقدّم في ج ٢، ص ١٣٥.

٨. في «ج»: «+ أن».

٩. في الحجري و المطبوع: «له».

١٠. تقدّم في ج ١، ص ٣٥٨ و ما بعدها.

و نَفَى انتِقَالَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» فَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مَثَلاً لِمَنْ نَفَى انتِقَالَهُ إِلَى إِظْهَارِ
الإسلام، و قد بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفِيهِ عَاقِلٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ تَعَالَى كَانَ يُحَذِّرُ نَبِيَّهُ^١ الْمُنَافِقِينَ، وَ يَمْنَعُهُ مِنْ صُحْبَتِهِمْ»^٢ فِهَذَا
وَ إِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَقَدْ كَانَ فِي^٣ جُمْلَةِ أَصْحَابِهِ وَ الْمُخْتَلِطِينَ بِهِ مُنَافِقُونَ
مَعْرُوفُونَ، لَا شُبُهَةَ عَلَى أَحَدٍ فِي أَمْرِهِمُ الْآنَ؛ فَأَيُّ شَيْءٍ قَالَهُ فِيمَنْ ذَكَرْنَاهُ أَمْكَنَ أَنْ
يُقَالَ لَهُ فِي غَيْرِهِ.

فَأَمَّا مَا عَارَضَ بِهِ مِنْ قَوْلِ الْخَوَارِجِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَمَا نَعْرِفُ مَا
ادَّعَاهُ قَوْلًا لَخَارِجِيٍّ^٤، وَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ تَعْظِيمُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَ تَفْضِيلُهُ وَ الْقَوْلُ فِيهِ بِأَحْسَنِ الْأَقْوَالِ قَبْلَ التَّحْكِيمِ.

وَ لَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ - عَلَى بُطْلَانِهِ - قَوْلًا لِبَعْضِهِمْ، لَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ
وَاضِحًا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَنَوْا هَذَا الْاِعْتِقَادَ الْفَاسِدَ عَلَى أَنَّ التَّحْكِيمَ كُفْرٌ، وَ قَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ
عَلَى أَنَّهُ صَوَابٌ وَ حَقٌّ؛ فَسَقَطَ مَا فَرَّعُوهُ عَلَيْهِ. وَ الْقَوْلُ الَّذِي عَارَضَهُ بِهِذَا^٥، إِنَّمَا
بُنِيَ عَلَى دَفْعِ النَّصِّ وَ أَنَّهُ ضَلَالٌ، وَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ^٦ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى صِحَّتِهِ.
وَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَدِلَّةِ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ يَقْتَضِي سَلَامَةَ بَاطِنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتَضِي سَلَامَةَ بَاطِنِ غَيْرِهِ.

١. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ وَ الْمَغْنِيِّ: «كَانَ يُحَذِّرُهُ». وَ فِي «ب»: «كَانَ يُحَذِّرُ مِنْهُ صُحْبَةً». وَ فِي «ج»،
ص، ف، وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «صُحْبَةً».

٢. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «مِنْ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَمَا نَعْرِفُ مَا ادَّعَاهُ مِنْ قَوْلِ الْخَوَارِجِ».

٥. فِي «ج» - «بِهَذَا». وَ فِي «د»: «لِهَذَا».

٦. فِي «د» - «قَدْ».

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ مِنَ الاحتجاج بالتزويج: فَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ [في الفضل]^١
وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُخَالِفِينَا يُجَوِّزُونَ التَّزْوِيجَ إِلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^٢. وَهَذَا
وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى^٣.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ
تَعَالَى^٤: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا
فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ^٥﴾.
وَقَالَ: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ
تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ
فَقَاعِدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ^٦﴾.

وَقَالَ: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوا دَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ
يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ^٧﴾، وَهُوَ
مَعْنَى^٨ قَوْلِهِ: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا^٩﴾.

٣٣/٤

١. ما بين المعقوفين في الموضعين من التلخيص.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢١٠؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٣٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٥٠٠.

٣. هكذا في «د» وفي التلخيص: - «تعالى». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بحمد الله تعالى».

٤. في «د»: «عز وجل». وفي المغني: - «تعالى».

٥. الفتح (٤٨): ١١.

٦. التوبة (٩): ٨٣.

٧. الفتح (٤٨): ١٥.

٨. هكذا في «د» والتلخيص والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعني بدل «و هو معنى».

٩. التوبة (٩): ٨٣.

ثُمَّ قَالَ: «قُلْ لِلْمُخْلَفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»^١.

فَبَيَّنَ^٢ أَنَّ الَّذِي يَدْعُو هَؤُلَاءِ الْمُخْلَفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى قِتَالِ قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ هُوَ^٣ غَيْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى^٥ أَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُ وَلَا يُقَاتِلُونَ مَعَهُ عَدُوًّا بَآيَةً مُتَقَدِّمَةً^٦، وَلَمْ يَدْعُهُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى قِتَالِ الْكُفَّارِ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ لَمْ يَقُولُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرَ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِ بَقْوَلِهِ: «سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ» بَنِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِ ذَلِكَ فَارِسَ وَالرُّومَ.

وَأَبُو بَكْرٍ هُوَ الَّذِي دَعَا إِلَى قِتَالِ بَنِي حَنِيفَةَ وَقِتَالِ فَارِسَ وَالرُّومِ، وَدَعَاهُمْ بَعْدَهُ إِلَى قِتَالِ فَارِسَ وَالرُّومِ عُمَرُ. فَإِذَا كَانَ^٧ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَّ^٨

١. الفتح (٤٨): ١٦.

٢. في «ب» و«المطبوع»: «فَبَيَّنَّ».

٣. هكذا في «د» و«التلخيص و«المغني. وفي سائر النسخ و«المطبوع»: - «هو».

٤. هكذا في «ص»، «ف» و«المغني. وفي سائر النسخ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وفي المطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». وهذا الاختلاف موجود أيضاً في المواضع الآتية من عبارة المغني ولم نصرح بها في الهامش.

٥. في «د»: «جَلَّ وَعَزَّ». وفي المغني و«المطبوع»: «لأنَّه تعالى قد بيَّن».

٦. في «د»: «بأنَّه متقدِّمة». وفي «ص»: «بأنَّه متقدِّم».

٧. هكذا في «د» و«التلخيص و«المغني. وفي سائر النسخ و«الحجري و«المطبوع»: + «اللَّهُ».

٨. في «ص» و«حاشية «ج»»: + «لنبيه».

أَنَّهُمْ بطاعتِهِمَ لهما يُوْتِيهِمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا، وَإِنْ تَوَلَّوْا عَنْ طَاعَتِهِمَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا، صَحَّ أَنَّهُمَا^١ عَلَى حَقٍّ، وَأَنْ طَاعَتَهُمَا طَاعَةُ اللَّهِ؛^٢ وَهَذَا يُوْجِبُ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا وَصَلَاحَهُمَا لِذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى^٣ بِذَلِكَ أَهْلَ الْجَمَلِ وَصِفَيْنَ.

فَذَلِكَ فَاسِدٌ؛ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا» وَالَّذِينَ حَارَبُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُونُوا يُقَاتِلُونَ عَلَى الْكُفْرِ [وَلَا كَانَ هُوَ يُقَاتِلُهُمْ لِيُسْلِمُوا؛ بَلْ كَانَ يُقَاتِلُهُمْ لِيُرُدَّهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ وَالدَّخُولِ فِي بَيْعَتِهِ، وَيُرُدَّهُمْ عَنِ الْبَغْيِ].^٤

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّا لَا نَعْرِفُ مِنَ الَّذِينَ عَنَاهُمْ بِهَذَا^٥ مَنْ بَقِيَ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا بَاقِينَ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ [فَوَجَبَ بِهَذَا أَنَّ الَّذِينَ دَعَوْا هَؤُلَاءِ الْمُخَلَفِينَ^٦ إِلَى قِتَالِ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ هُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي

١. هكذا في «د» والتلخيص والحجري والمطبوع. وفي سائر النسخ والمغني: «أنهم».

٢. في المغني: «وَأَنْ طَاعَتَهُمَا طَاعَةُ اللَّهِ». وفي التلخيص: «وَأَنْ طَاعَتَهُمَا إِطَاعَةُ اللَّهِ».

٣. في «د»: «جَلَّ وَعَزَّ». وفي المغني: - «تعالى».

٤. ما بين المعقوفين من المغني، وهكذا في الموارد الآتية.

٥. في «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «بذلك».

٦. هكذا في «ب، د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

٧. في المصدر: «المخالفين»، وهو تصحيف.

اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ
يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ^١.
ثُمَّ قَالَ:

و هذا خبرٌ من اللَّهِ تعالى^٢، و لا بُدَّ من أن يكونَ كائناً على ما أخبرَ به،
و الذين قاتلوا المرتدين هم أبو بكرٍ و أصحابه، فوجبَ أنهم الذين
عناهم بقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ﴾ [و أنهم ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا
يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾] و ذلك يوجبُ أن يكونَ على صوابٍ [و أن يكونَ
ممن وفى، و يمتنع ذلك من قولٍ من يدعى النصَّ و أنه كانَ على باطلٍ].
و قال تعالى^٣: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَ لَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ
الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَ لَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يُغْبِذُونََنِي لَا يُشْرِكُونَ
بِي شَيْئاً﴾^٤ فلم نجدْ هذا التمكينَ و الاستخلافَ في الأرض، الذي
وَعَدَهُ اللَّهُ مَنْ آمَنَ وَ عَمِلَ صالحاً من أصحابِ النبي صَلَّى اللَّهُ عليه
و آله إلا في أيامِ أبي بكرٍ و عمر؛ لأنَّ الفُتُوحَ كانت في أيامهم؛ فأبو
بكرٍ^٥ فَتَحَ بِلَادَ الْعَرَبِ^٦ و صدراً من بلادِ الْعَجَمِ، و عمرُ فَتَحَ مدائنَ

٣٥/٤

١. المائدة (٥): ٥٤. و في المغني: - ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾.

٢. في «د»: «جَلَّ و عَزَّ».

٣. في «د»: «جَلَّ و عَزَّ». و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى». و في المطبوع: «قال» بدون واو العطف.

٤. النور (٢٤): ٥٥. ٥. في «د»: «فلم يجد».

٦. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و أبو بكر».

٧. في «د»: «بلاد الغرب».

كِسْرَىٰ وَ إِلَىٰ حَدِّ خُرَاسَانَ وَ الشَّامِ وَ مِصرَ، ثُمَّ كَانَ مِنْ عُثْمَانَ فَتَحَ
 نَاحِيَةَ الْمَغْرِبِ وَ خُرَاسَانَ^٢ وَ سِجِسْتَانَ وَ غَيْرَهَا.
 وَ إِذَا كَانَ التَّمَكِينُ وَ الاسْتِخْلَافُ - الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ^٣ الْآيَةُ - لِهَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ
 وَ لِأَصْحَابِهِمْ،^٤ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مُحِقَّقُونَ. وَلَوْ هُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ^٥ لِهَؤُلَاءِ، لَمْ
 يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لغيرِهِم الْفَتْوحُ. وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ^٦ لغيرِهِمْ أَيْضاً^٧،
 لَوَجَبَ كَوْنُ الْآيَةِ مُتَنَاوِلَةً لِلْجَمِيعِ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ
 عَنِ الْمُنْكَرِ وَ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ»^٩.^{١٠} وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَىٰ مَا يَقُولُهُ^{١١} كَثِيرٌ
 مِنَ الْإِمَامِيَّةِ^{١٢}، أَنَّهُمْ ارْتَدَّوْا بَعْدَ نَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ خَالَفُوا
 النَّصَّ الْجَلِّيَّ، لَمَا كَانُوا خَيْرَ أُمَّةٍ؛ لِأَنَّ أُمَّةَ مُوسَى^{١٣} لَمْ يَرْتَدَّوْا بَعْدَ

١. في المغني: «وإلى جهة».
٢. من قوله: «و الشام و مصر» إلى هنا ساقط من المغني.
٣. في «ج، ص»: «تضمنه». و في التلخيص: «تضمن».
٤. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أصحابهم».
٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و المغني: «فلو».
٦. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».
٧. في الحجري و المطبوع: «ذلك».
٨. في «ب» و المغني: «أيضاً».
٩. في جميع النسخ و الحجري: «و رسوله». و في المطبوع وُضِعَ مَوْضِعُهَا نُقَاطٌ ثَلَاثٌ. و ما أثبتناه موافق للقرآن العظيم، وللمغني.
١٠. آل عمران (٣): ١١٠.
١١. في «ج، ف»: «تقوله».
١٢. في المغني: «و لو كان الأمر على كثير مما تقوله الإمامية».
١٣. في «د»: «و عليه السلام».

موسى، بل كانوا مُتَمَسِّكِينَ بِهِ مع يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ^١ [و ما أَوْجَبَ
تَكْذِيبَ النَّصِّ فَهُوَ بَاطِلٌ].

و قَالَ حَاكِيًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

و كَيْفَ يَتَصَوَّرُ عَاقِلٌ، مَعَ عِظَمِ حَالِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ يَنْقَادُونَ لِأَبِي بَكْرٍ وَ لَا يُنْكِرُونَ إِمَامَتَهُ، وَ قَدْ
نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَصًّا ظَاهِرًا عَلَى وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ، فَلَا يَتَّخِذُهُ
أَحَدٌ إِمَامًا وَ لَا يُذَكِّرُ^٢ ذَلِكَ؟ وَ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ^٣
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَدٌ نَصَّ^٤ عَلَيْهِ، وَ لَمْ يُذَكَّرْ ذَلِكَ!^٥

و كَيْفَ يَكُونُونَ مُرْتَدِّينَ، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى خَبَّرَ^٦ أَنَّهُ جَعَلَهُمْ أُمَّةً وَ سَطَا^٧؟
و كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ^٨ مَعَ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنْ
الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا
عَنْهُ﴾^٩؟^{١٠} وَ كَيْفَ يَقُولُ^{١١} تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ

٣٦/٤

١. هكذا في «ص» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بن نون».

٢. في «ص» و الحجري و المطبوع: «و لا يذكرون». و في المغني: «و لا ينكر».

٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «لِلرَّسُولِ».

٤. في الحجري و المطبوع: «و لا نص». و في المغني: «و لذا نص».

٥. في المغني: - «ذلك».

٦. في الحجري و المطبوع: «أخبر».

٧. إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَ سَطَاً﴾. البقرة (٢): ١٤٣.

٨. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ذلك».

٩. هكذا في «د»، و هو مطابق لما جاء في القرآن العظيم. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».

١٠. التوبة (٩): ١٠٠.

١١. من قوله: «عزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...﴾» إلى هنا ساقط من المغني.

و قَاتَلَ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَ قَاتَلُوا؟^١ وَ كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ» الْآيَةُ،^٢ فَشَهِدَ بِمَدْحِهِمْ وَ بَأَنَّهُ يَغِيظُ بِهِمْ^٣ الْكُفَّارَ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَغِيظُ^٤ الْكُفَّارَ بِسِتَّةِ نَفَرٍ - عَلَى مَا تَقُولُهُ^٥ الْإِمَامِيَّةُ -؟ وَ كَيْفَ يَصِحُّ مَا قَالُوهُ، مَعَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^٦؟

وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ بُطْلَانَ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ^٧ لِلْإِمَامَةِ، وَ أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي فَضْلِهِ وَ إِيْمَانِهِ.^٨

[مناقشة الاستدلال بأية المخلفين على إيمان أبي بكر و صلاحه للإمامة]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَا بَدَأَتْ بِهِ مِنَ الْآيَةِ الَّتِي زَعَمْتَ أَنَّ أبا عَلِيٍّ اعْتَمَدَهَا وَ اسْتَدَلَّ بِهَا: فَالْغَلْطُ فِي تَأْوِيلِهَا ظَاهِرٌ، وَ قَدْ ضَمَّ إِلَى الْغَلْطِ فِي التَّأْوِيلِ^٩ الْغَلْطَ فِي التَّارِيخِ وَ الرِّوَايَةِ^{١٠}؛ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِي ذَلِكَ.

١. الحديد (٥٧): ١٠.

٢. الفتح (٤٨): ٢٩.

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و بَأَنَّهُمْ غِيظَ». و في المغني «و أَنَّهُ يَغِيظُ بِهِمْ».

٤. في الحجري و المطبوع: «لَا يَغِيظُ» بدل «لَا يَصِحُّ أَنْ يَغِيظُ».

٥. في «ب»: «قَالَ». و في «ج»: «نَقُولُهُ إِلَّا». و في الحجري و المطبوع و المغني: «يَقُولُهُ».

٦. هكذا في «ص» و المغني و حاشيتي «ج، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: - «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

٧. في الحجري و المطبوع: «أَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٢٤ - ٣٢٧.

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أَيْضاً».

١٠. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «و الرِّوَايَةِ».

و لنا في الكلام على هذه الآية وجهان:

أحدهما: أن تُنازَعَ في اقتضاها داعياً - يدعو هؤلاء المُخَلَّفِينَ^١ - غير النبي صَلَّى الله عليه وآله، و بُيِّنَ أن الداعي لهم فيما بعدُ كان الرسول صَلَّى الله عليه وآله. والوجه الآخر: أن نُسَلِّمَ أن الداعي غيره عليه السلام، و بُيِّنَ أنه لم يكن أبا بكر^٢ و عُمَرُ - على ما ظنَّ أبو علي و أصحابه - بل كان أمير المؤمنين عليه السلام. فأما الوجه الأول: فواضح؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرّاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعاً بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبيراً * بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً وَ زَيَّنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَ ظَنَّتُمْ ظَنَ السَّوءِ وَ كُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا^٣﴾ إنما أراد به الذين تَخَلَّفُوا عن الحُدُوبِية؛ بشهادة جميع أهل النقل، و إطباق المفسرين.^٤

ثم قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلاً^٥﴾. وإنما التمس هؤلاء المُخَلَّفُونَ أن يَخْرُجُوا إلى غَنِيمةٍ خَيْرَ، فَمَنَعَهُمُ اللَّهُ تعالى من ذلك، و أَمَرَ نَبِيَّهَ صَلَّى الله عليه

١. في «د»: «المخالفين».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «أبو بكر».

٣. الفتح (٤٨): ١١ - ١٢.

٤. التبيان، ج ٩، ص ٣٢١؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٧٣؛ التفسير الكبير، ج ٢٨، ص ٧٤؛ جامع البيان، ج ٢٦، ص ٤٨؛ غرائب القرآن، ج ٦، ص ١٤٧، الكشاف، ج ٤، ص ٣٣٦، ذيل الآية ١١ من سورة الفتح (٤٨).

٥. الفتح (٤٨): ١٥.

و آله^١ بأن يقول لهم: ﴿لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ يُرِيدُ^٢: إلى هذه الغزاة^٣؛ لأن الله تعالى كان حكماً من قبل بأن غنيمته خير لمن شهد الحديبية، وأنه لا حظ فيها لمن لم يشهدا؛ وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ وقوله: ﴿كَذَّبَكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّوعُونَ إِلَى قَوْمِ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً^٥﴾ وإما أراد^٦ أن الرسول عليه السلام^٧ سيدعوكم فيما بعد إلى قتال قوم بأس شديد، وقد دعاهم النبي صلى الله عليه وآله بعد ذلك إلى غزوات كثيرة، وقاتل قوم بأس شديد^٨، كمؤتة وحنين وتبوك^٩ وغيرها؛ فمن أين يجب أن يكون الداعي لهؤلاء

٣٨/٤

١. في «ج، ص»: «عليه السلام».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: - «يريد».

٣. في «ص»: «القراءة». وفي الحجري والمطبوع: «الغزوة». والغزاة: اسم من الغزو؛ وهو عمل سنة منه. والغزوة هي المرة منه. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٣ (غزا).

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً».

٥. الفتح (٤٨): ١٦. ٦. في «د»: «المراد».

٧. في «ب»: - «عليه السلام». وفي المطبوع: «صلى الله عليه وآله وسلم».

٨. من قوله: «وقد دعاهم... إلى هنا ساقط من «د».

٩. مؤتة (بالضم ثم واو ساكنة، وتاء مثناة من فوقها): قرية من قرى البلقاء في حدود الشام، وقيل: من مشارف الشام، وبها كانت تطبع السيوف وإليها تنسب المشرفية من السيوف، بها قبر جعفر بن أبي طالب. (معجم البلدان، ج ٥، ص ٢١٩ - ٢٢٠). وأما غزوة مؤتة فكانت في جمادى الأولى سنة ٨ من الهجرة.

و «حنين»: مكان قريب من مكة، وقيل: هو واد قبل الطائف، وقال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليال. (معجم البلدان، ج ٢، ص ٣١٣). وغزوة حنين كانت في سنة ٨ من الهجرة بعد غزوة مؤتة.

غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُرُوبِ الَّتِي كَانَتْ بَعْدَ خَيْبَرَ؟
وَقَوْلُهُ: «إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ» إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَا بَيَّنَّاهُ فِي
قَوْلِهِ: «فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذِنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا
وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا»^١ هُوَ الْغَلَطُ الْفَاحِشُ مِنْ طَرِيقِ التَّأْرِيخِ وَالرَّوَايَةِ، الَّذِي^٢
وَعَدْنَا بِالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ^٣؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ بِتَبُوكَ سَنَةَ تِسْعٍ،
وَآيَةُ سُورَةِ الْفَتْحِ^٤ نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍّ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ قَبْلَهَا؟
وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي الْقُرْآنِ بِالْإِرَادَةِ^٥ وَ^٦ بِمَا يَحْتَمِلُ مِنَ الْوُجُوهِ فِي كُلِّ
مَوْضِعٍ، دُونَ الرَّجُوعِ إِلَى تَأْرِيخِ زُيُولِ الْآيِ^٧ وَالْأَسْبَابِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا
وَتَعَلَّقَتْ بِهَا.^٨

وَمِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ^٩ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخْلَفِينَ غَيْرُ أَوْلَىكَ - لَوْ لَمْ تَرْجِعْ^{١٠} فِي ذَلِكَ إِلَى

٣٩/٤

«وَتَبُوكَ»: موضع بين وادي القرى والشام، وهو حصن به عين ونخل وحائط ينسب إلى
النبي صلى الله عليه وآله. (معجم البلدان، ج ٢، ص ١٤). وغزوة تبوك كانت في رجب سنة ٩
من الهجرة.

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «وهو».
٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ب» -: «الذي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «التي».
٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليها». وقد تقدّم وعده قبل قليل
في ص ٢٨٧.
٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «سورة».
٥. في «د» والحجري والمطبوع: «بالآراء».
٦. في المطبوع: «أو».
٧. في التلخيص والمطبوع: «الآية».
٨. التبيان، ج ٩، ص ٣٢٥ - ٣٢٦؛ التفسير الكبير، ج ٢٨، ص ٧٦، ذيل الآية ١٥ من سورة الفتح (٤٨).
٩. في «ب، د»: «ذلك». وفي التلخيص: - «لك».
١٠. هكذا في «ص، ف» وأحد وجهي الحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يرجع».

نَقَلَ وَ تَارِيخٍ :- قَوْلُهُ تَعَالَى^١ فِي هَؤُلَاءِ: «فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَ إِنْ تَنَوَّلُوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»^٢ فَلَمْ يَقَطَعْ فِيهِمْ عَلَى طَاعَةٍ وَ لَا مَعْصِيَةٍ، بَلْ ذَكَرَ الْوَعْدَ وَ الْوَعِيدَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ. وَ حُكْمُ الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ التَّوْبَةِ بِخِلَافِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ»، «وَ لَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَ لَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ مَاتُوا وَ هُمْ فَاسِقُونَ» * وَ لَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَ أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَ بِهِمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَ تَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَ هُمْ كَافِرُونَ»^٣ وَ اخْتِلَافٌ^٤ أَحْكَامِهِمْ وَ صِفَاتِهِمْ يَدُلُّ^٥ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ، وَ أَنَّ الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ سُورَةِ الْفَتْحِ غَيْرُ الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ التَّوْبَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ لَمْ يَقُولُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرَ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ» ذَكَرَهُمَا: فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ قَدْ ذَكَرُوا شَيْئًا آخَرَ^٧ لَمْ يَذْكُرْهُ^٨.
لَأَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ رَوَى عَنْ أَبِي رَوْقٍ^٩ عَنِ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «سَنُذَعِّقُ

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».

٢. الفتح (٤٨): ١٦.

٣. التوبة (٩): ٨٣ - ٨٥.

٤. في «د»: «فاختلاف».

٥. في «د» و التلخيص: «تدل».

٦. في المطبوع: «لو».

٧. في «ف» و الحجري و المطبوع: «أشياء أخرى».

٨. في التلخيص و الحجري: «لم يذكروه». و في المطبوع: «لم يذكرها».

٩. هكذا في شرح النهج و أجوبة المسائل القرآنية (للسيد المرتضى). و في «د»: «أبي روقا».

و في التلخيص: «أبي روق». و في سائر النسخ و المطبوع: - «عن أبي روق».

إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأُسِّ شَدِيدٍ الْآيَةَ، قَالَ: هُمْ ثَقِيفٌ.^١

وَرَوَى هُشَيْمٌ^٢ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ^٣ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: هُمْ هَوَازُ يَوْمَ حُنَيْنٍ^٤.

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: هُمْ هَوَازُ وَ ثَقِيفٌ^٥.

فَكَيْفَ ذَكَرَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ مَا يُوَافِقُهُ، مَعَ اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ؟

٤٠/٤

عَلَى أَنَّا لَا نَرْجِعُ فِي كُلِّ مَا يَحْتَمِلُهُ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ إِلَى أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ^٦

رَبُّمَا تَرَكُوا مِمَّا يَحْتَمِلُهُ الْقُرْآنُ^٧ وَجَهًا صَحِيحًا، وَكَمْ اسْتَخْرَجَ جَمَاعَةٌ مِنْ^٨

١. التبيان، ج ٩، ص ٣٣٦؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٧٦؛ جامع البيان، ج ٢٦، ص ٥٢؛ الكشاف، ج ٤، ص ٣٣٨؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١٦، ص ٢٧٢؛ أنوار التنزيل، ج ٥، ص ١٢٩، ذيل الآية ١٦ من سورة الفتح (٤٨).

٢. في «ج، ف» والحجري والتلخيص والمطبوع: «هشيم». وقد صُحِّحَ فِي حَاشِيَتِي «ج، ف» بِمَا أَثْبَتَاهُ. وَالرَّجُلُ هُوَ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، يَكُنَى أَبَا مَعَاوِيَةَ، مَوْلَى لَبْنِي سَلِيمٍ، وَكَانَ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَدَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسٍ وَمِائَةٍ، وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ، وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ الْخِزِرَانَ، قِيلَ: إِنَّهُ بَخَارِي الْأَصْلَ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ٢٢٧، الرِّقْمُ ٣٤٢٢؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١٤، ص ٨٦، الرِّقْمُ ٧٤٣٦؛ صِفَةُ الصَّفْوَةِ، ج ٣، ص ٨، الرِّقْمُ ٣٧٦.

٣. فِي التَّلْخِصِ وَالحَجَرِيِّ وَالمَطْبُوعِ: «أَبِي بَشِيرٍ». وَالرَّجُلُ هُوَ: أَبُو بَشَرٍ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْيَشْكِرِيِّ، ثَقَّةٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ، سَمِعَ عِبَادَ بْنَ شَرَحْبِيلَ وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَشُعْبَةُ وَأَيُّوبُ وَأَبُو عَوَانَةَ، يَعُدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةٍ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ١٨٨، الرِّقْمُ ٣٢٠٠؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٧٢، ص ١٠٥، الرِّقْمُ ٩٧٩٥.

٤. تَقْسِيرُ التَّبْيَانِ، ج ٩، ص ٣٢٦؛ الدَّرُ الْمُنْتَوَرُ، ج ٦، ص ٧٣، ذِيلُ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ (٤٨).

٥. تَقْسِيرُ التَّبْيَانِ، ج ٩، ص ٣٢٦؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٩، ص ١٧٦؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٢٦، ص ٥٢؛ التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ، ج ٢٨، ص ٧٦؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ١٦، ص ٢٧٢؛ الْكَشْفُ وَالبَيَانُ، ج ٩، ص ٤٦، ذِيلُ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ (٤٨).

٦. فِي «د»: «لَأَنَّهُمْ».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «الْقَوْل».

٨. فِي التَّلْخِصِ: - «جَمَاعَةٌ مِنْ».

أهل العدل في مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ - مِنْ الوجوه الصحيحة، التي ظاهرُ التنزيلِ بها أشبه، و لها أشدُّ احتمالاً - ما لم يسبقْ إليه المفسِّرون، ولا دَخَلَ في جُمْلَةٍ تفسيرهم و تأويلهم.

فأمَّا الوجهُ الآخرُ - الذي نُسلمُ^١ فيه أن الداعي لهؤلاءِ المُخَلِّفينَ هو غيرُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِه - فبيِّنُ^٢ أيضاً؛ لأنَّه لا يَمْتَنِعُ أن يُعْنَى بهذا الداعي أميرُ المؤمنينَ عليه السلام؛ لأنَّه قد قاتَلَ بَعْدَه أَهْلَ الْجَمَلِ و^٣ صِفِّينَ و أَهْلَ النَّهْرَوَانِ،^٤ و بَشَّرَه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِه بأنَّه يُقَاتِلُهُمْ،^٥ و قد كانوا أولي بأسٍ شديداً بلا شُبْهَةٍ.

فأمَّا تَعَلُّقُ صَاحِبِ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ يُسْلِمُونَ» و أنَّ الذينَ حَارَبَهُمْ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام كانوا مُسْلِمِينَ، فأوَّلُ ما فيه: أنَّهم غيرُ مُسْلِمِينَ عنده و عندَ أَصْحَابِهِ؛ لأنَّ الكِبائرَ تُخْرِجُ عن^٦ الإسلامِ عندهم كما تُخْرِجُ عن الإيمانِ؛ إذ^٧ كَانَ الإيمانُ هو الإسلامَ على مَذَاهِبِهِمْ.^٨

١. في «ب، ص»: «يسلم».

٢. في المطبوع: «فبيِّن».

٣. في «د»: «+ أهل».

٤. في «د»: «النهر».

٥. المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٧٢، ح ٤٠٤٩، و ج ١٠، ص ٩١، ح ١٠٠٥٣ و ١٠٠٥٤؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٩٧، ح ٥١٩، و ج ٣، ص ١٩٤، ح ١٦٢٣؛ مسند البزار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٦٠٤، و ج ٣، ص ٢٧، ح ٧٧٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٤٦٧٤ و ٤٦٧٥؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ٨٩٥١، و ج ٦، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، ح ١٠٤٤٢ و ١٠٤٤٣، و ج ٧، ص ٤٨١، ح ١٢٠٤٣ - ١٢٠٤٥.

٦. في الحجري والمطبوع: «من».

٧. في «ب، ج، د، ص» و حاشية «ف»: «إذا».

٨. في «ج»: «مذاهبهم».

[بيان الأدلة على كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام]

ثُمَّ مَذْهَبُنَا نَحْنُ^١ فِي مُحَارِبِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُمْ عِنْدَنَا كَانُوا كُفَّارًا بِحَرْبِهِ؛ لَوْجُوهُ نَحْنُ^٢ نَذْكُرُ مِنْهَا هَاهُنَا طَرَفًا، وَلَا اسْتِقْصَائَهَا مَوْضِعَ غَيْرِهِ:
مِنْهَا: أَنَّ مَنْ حَارَبَهُ كَانَ مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ،^٣ مُظْهِرًا لِأَنَّهُ فِي ارْتِكَابِهِ عَلَى حَقٍّ؛^٤
وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ اسْتِحْلَالَ شُرْبِ جُرْعَةٍ خَمْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ،
وَاسْتِحْلَالَ دَمِ الْمُؤْمِنِينَ^٥ - فَضْلًا عَنْ أَكْبَرِهِمْ وَأَفْضَلِهِمْ - أَعْظَمَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ
وَاسْتِحْلَالِهَا؛^٦ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كُفَّارًا.

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ
النَّقْلِ - : «حَرْبُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي»^٧ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ^٨

٤١/٤

١. في «د» والتلخيص: - «نحن».

٢. هكذا في «د». وفي «ب، ص»: «بوجوه نحن». وفي «ج، ف» والحجري والمطبوع: «بوجوه ونحن».

٣. في «د»: «لِقَتَالِهِ». وفي التلخيص: «لدمه».

٤. في «د» عن نسخة وفي التلخيص: «على دين حق».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «المؤمن».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «وَاسْتِحْلَالَ».

٧. في «د» والتلخيص: «أَنَّهُ».

٨. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٤٢، ح ٩٦٩٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢، ح ١٤٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٩٩، ح ٣٨٧٠؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢٦١٩ - ٢٦٢١، و ج ٥، ص ١٨٤، ح ٥٠٣٠؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ١٨٢، ح ٥٠١٥، و ج ٧، ص ١٩٧، ح ٧٢٥٩؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٦١، ح ٤٧١٣ و ٤٧١٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٢، ح ٧؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٦٧ - ٢٦٨، ح ١٤٩٨٩ و ١٤٩٩٠؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٩٦، ح ٣٤١٥٩، مع اختلاف يسير.

٩. في «ج، ص، ف»: «لا يراد». وقد صُحِّح في حاشية «ف» بما أثبتناه.

إلا التشبيه بينهما في الأحكام، و من أحكام مُحارِبِي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْكُفْرُ بِلا خِلَافٍ.

و منها: أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ^١ قَالَ لَهُ ^٢ - بِلا خِلَافٍ أَيْضاً - : «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَ عَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَ انْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَ اخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» ^٣ وَ قَدْ ثَبَّتَ عِنْدَنَا أَنَّ الْعِدَاوَةَ مِنَ اللَّهِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْكَفَّارِ الَّذِينَ يُعَادُونَهُ، دُونَ فَسَاقِ أَهْلِ الْمِلَّةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا لَا نَعْلَمُ بَقَاءَ هَؤُلَاءِ الْمُخَلَّفِينَ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا عَلِمْنَا بَقَاءَهُمْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْلُومًا وَ مَقْطُوعًا عَلَيْهِ، فَهُوَ مُجَوِّزٌ غَيْرُ مُعْلُومٍ خِلَافُهُ، وَ الْجَوَازُ كَافٍ لَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَ لَوْ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ عِلِمَتْ بَقَاءُ الْمُخَلَّفِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ؟ لَكَانَ يَفْزَعُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: حُكْمُ الْآيَةِ يَقْتَضِي بَقَاءَهُمْ حَتَّى يَتِمَّ كَوْنُهُمْ مَدْعُورِينَ إِلَى قِتَالِ «أُولِي الْبَأْسِ الشَّدِيدِ» عَلَى وَجْهِ تَلَزُّمِهِمْ ^٥ فِيهِ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ب، ج» و الحجري و المطبوع: «عليه السلام». و في «ص»: - «صلى الله عليه وآله».

٢. في الحجري و المطبوع: - «له».

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٨ - ١١٩، ح ٩٥٠ و ٩٦١ و ٩٦٤، و ص ١٥٢، ح ١٣١٠، و ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٨٥٠٢، و ص ٣٦٨، ح ١٩٢٩٨، و ص ٣٧٠، ح ١٩٣٢١، و ص ٣٧٢، ح ١٩٣٤٧، و ج ٥، ص ٣٧٠، ح ٢٣١٩٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٤٢٨، ح ٥٦٧، و ص ٣٠٧، ح ٦٤٢٣؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٤٩٢، و ص ٢٣٥، ح ٦٣٢، و ج ٣، ص ٣٥، ح ٧٨٦، و ص ١٧١، ح ٩٥٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٦؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٨٤٨٣ و ٨٤٨٤، و ص ١٥٤، ح ٨٥٤٢؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٥٥٥، و ج ٣، ص ١٨٠، ح ٣٠٥٢، و ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١٤، و ج ٥، ص ١٩٢، ح ٥٥٥٩، و ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٢٦٥٣؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٦، و ص ١٢٦، ح ٤٦٠١، مع اختلاف يسير في المصادر.

٤. في «ص» و الحجري و المطبوع: - «ذلك».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «يلزمهم».

الطاعة. وهذا بعينه يُمكن أن يُقال له، و يُعتمد في بقائهم إلى أيام أمير المؤمنين عليه السلام، على ما يوجبُه حُكم الآية.

فإن قيل: كيف يكون أهل الجمل و صفين^١ كُفَّاراً و لم يسر فيهم أمير المؤمنين عليه السلام بسيرة الكُفَّار؟ لأنه ما سبَّاهم، و لا غنم أموالهم، و لا اتَّبع موليَّهم.

قلنا: أحكام الكُفَّار مُختلفة،^٢ و إن شملهم اسم الكُفْرِ؛ لأن فيهم من يُقتل و لا يُستَبقى، و فيهم من تؤخذ^٣ منه الجزية^٤ و لا يحلُّ قتله إلا بسبب طار غير الكُفْرِ؛ و منهم من لا يجوز نكاحه بالإجماع،^٥ و منهم^٦ من يجوز نكاحه على مذهب أكثر المسلمين.

فعلى هذا يجوز أن يكون هؤلاء القوم كُفَّاراً و إن لم يسر فيهم بجمع سيرة أهل الكُفْرِ؛ لأننا قد بيَّنا أحكام الكُفَّار، و رجع^٧ في أن حُكمهم مُخالف لأحكام الكُفَّار إلى فعله عليه السلام و سيرته فيهم.

على أننا لا نجد في^٨ الفساق^٩ من حُكمه أن يُقتل مُقبلاً، و لا يُقتل^{١٠} مولىً،

٤٢/٤

١. في «د» و التلخيص: «أهل صفين و الجمل».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ: «أحكام الكفر يختلف». و في الحجري و المطبوع: «أحكام الكفر تختلف».

٣. في «د» و التلخيص و الحجري و المطبوع: «يؤخذ».

٤. في «ج، ص، ف»: «منهم».

٥. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «بإجماع».

٦. في «د»: «و فيهم».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «و يرجع».

٨. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٩. هذه إشارة إلى مذهب المعتزلة في مرتكب الكبيرة، و هو الفسق، فإنهم كانوا يرون أن حرب أمير المؤمنين عليه السلام كبيرة، و لذلك صار محاربوه فساقاً.

١٠. في «د»: «و لا يتبع».

و لا يُجَهِّزَ عَلَى جَرِيحِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي سِيرَ بِهَا فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَ صِفَيْنَ.

فَإِذَا قِيلَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ: أَحْكَامُ الْفِسْقِ مُخْتَلِفَةٌ، وَ فِعْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْحُجَّةُ فِي أَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَ صِفَيْنَ مَا فَعَلَهُ. قُلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ، حَرْفًا بِحَرْفٍ.

و يُمَكِّنُ - عَلَى^١ تَسْلِيمِ أَنَّ الدَّاعِيَ لِهَؤُلَاءِ الْمُخْلَفِينَ أَبُو بَكْرٍ - أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى مَدْحِ الدَّاعِي وَ لَا عَلَى إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ^٢ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الْحَقِّ وَ الصَّوَابِ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِمَا، فَيَلْزَمُ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَاجِبًا فِي نَفْسِهِ، لَا بِدُعَاءِ الدَّاعِي إِلَيْهِ، وَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا دَعَا إِلَى دَفْعِ أَهْلِ الرَّذَّةِ عَنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ،^٣ وَ هَذَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِلا دُعَاءِ دَاعٍ، وَ الطَّاعَةُ فِيهِ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى^٤؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الدَّاعِيَ كَانَ عَلَى حَقٍّ وَ صَوَابٍ،^٥ وَ لَيْسَ فِي كَوْنِ مَا دَعَا إِلَيْهِ طَاعَةً^٦ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؟

و يُمَكِّنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَتُدْعُونَ﴾ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ دُعَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ بِإِجَابِ الْقِتَالِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ^٧ إِذَا دَلَّاهُمْ عَلَى وَجوبِ قِتَالِ الْمُرْتَدِّينَ وَ دَفْعِهِمْ عَنْ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مع».

٢. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «قد».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و حاشية الحجري. و في سائر النسخ و متن الحجري و المطبوع: «إلى الإسلام» بدل «عن أهل الإسلام».

٤. في «د»: «و الطاعة لله تعالى». و في التلخيص: «و الطاعة فيه إلى طاعة الله تعالى».

٥. في التلخيص: + «في غيره».

٦. في التلخيص: «طاعته».

٧. في «د»: «لأنهم».

بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ، فَقَدْ دَعَاهُمْ إِلَى الْقِتَالِ، وَوَجَبَتْ^١ عَلَيْهِمُ الطَّاعَةُ، وَوَجَبَ لَهُمُ الثَّوَابُ إِنْ أَطَاعُوا. وَهَذَا أَيْضاً وَجْهٌ تَحْتَمِلُهُ^٢ الْآيَةُ.

[مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^٣ الْآيَةُ، وَادْعَاءُ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَنَّهَا فِي أَبِي بَكْرٍ وَأَصْحَابِهِ: فَمَا زَادَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^٤ عَلَى الدَّعْوَى وَالْإِقْتِرَاحِ.

٤٣/٤

فَيُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ: إِنَّ الْآيَةَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَأَصْحَابِهِ نَزَلَتْ؟^٥
فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُرْتَدَّيْنِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦،
وَلَا أَحَدٌ قَاتَلَهُمْ سِوَاهُمْ.

قِيلَ لَهُ: وَمَنْ الَّذِي سَلَّمَ لَكَ ذَلِكَ؟^٧ أَوْ لَيْسَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ قَاتَلَ
النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَنَا
مُرْتَدُّونَ عَنِ الدِّينِ؟ وَيَشْهَدُ بِصِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ - زَائِدٌ عَلَى إِحْتِمَالِ الْقَوْلِ لَهُ^٨ - مَا
رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ يَوْمَ الْبَصْرَةِ: «وَاللَّهِ، مَا قَاتَلَ أَهْلُ هَذِهِ
الْآيَةِ حَتَّى الْيَوْمِ» وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾.

١. في «د» والتلخيص: «ووجب».

٢. هكذا في التلخيص والمطبوع. وفي «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي سائر النسخ: «يحتمله».

٣. المائدة (٥): ٥٤.

٤. في المطبوع: «الوضع».

٥. في «د» - «نزلت».

٦. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام». وفي المطبوع: «وسلم».

٧. في «د»: «هذا».

٨. في «ج»: - «له».

و قد^١ روي عن عمارٍ و حذيفةٍ و غيرهما مثل ذلك^٢.

فإن قال: دليلي^٣ على أنها في أبي بكرٍ و أصحابه قول أهل التفسير.

قيل له: أو كل أهل التفسير قال ذلك؟

فإن قال: نعم، كابر؛ لأنه قد روي عن جماعة التأويل الذي ذكرناه،^٤ و لو لم

يكن^٥ إلا ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام و وجوه أصحابه^٦ لكفى.

فإن قال: حجتني قول بعض المفسرين.

قلنا: و أي حجة في قول البعض؟ و لم صار البعض الذي قال ما ذكرته، بالحق

أولى من البعض الذي قال ما ذكرناه؟

ثم يُقال له: قد وجدنا الله تعالى نعت المذكورين في الآية بُعوتٍ يَجِبُ أن

تُراعيها؛ لنعلم^٧ أي صاحبنا هي، أم في صاحبك؟ لأنه وصفهم بأن الله تعالى^٨

«يُجِبُّهُمْ و يُجْبُونَهُ»، و هذا وصفٌ مُجمَعٌ عليه في صاحبنا، مُختَلَفٌ فيه في

صاحبك؛^٩ و قد جعله الرسول صَلَّى اللهُ عليه و آله^{١٠} علماً له في خيبر، حين فرَّ

١. في الحجري والمطبوع: - «قد».

٢. التبيان، ج ٣، ص ٥٥٥ - ٥٥٦؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٣٢١؛ التفسير الكبير، ج ١٢،

ص ٣٧٨؛ غرائب القرآن، ج ٢، ص ٦٠٤ - ٦٠٥، ذيل الآية ٥٤ من سورة المائدة (٥).

٣. في المطبوع: «دليل».

٤. المصادر السابقة.

٥. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: + «ذلك».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «الصحابة».

٧. في «د»: «يراعيا ليعلم». و في «ف»: «تراعيها لتعلم».

٨. في التلخيص و الحجري و المطبوع: - «تعالى».

٩. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «أصحابك».

١٠. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

مَنْ فَرَّ^١ مِنَ الْقَوْمِ عَنِ الْعَدُوِّ، فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَّارٌ غَيْرُ فَرَّارٍ»^٢ فَدَفَعَهَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثُمَّ قَالَ: «أُذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ».

و معلومٌ بلا خلافٍ حال^٣ أمير المؤمنين عليه السلام في التخاصع والتواضع وذم نفسه وقمع غضبه، وأنه ما رئي قطُّ طائشاً ولا مُسْتَطِيراً^٥ في حالٍ من الأحوال^٦. و معلومٌ حالٌ صاحبكم^٧ في هذا الباب؛ أمّا أحدهما^٨ فإنه اعترف طوعاً بأن له

١. في «ب، ص» و المطبوع: - «من فرَّ».

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٩٩، ح ٧٧٨، و ص ١٨٥، ح ١٦٠٨، و ج ٤، ص ٥١، ح ١٦٥٨٦، و ص ١٤٨، ح ١٧٣٧٣، و ج ٥، ص ٣٥٨، ح ٢٣٠٨١؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٨، ح ٣٧٢٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٧، و ص ٤٥، ح ١٢١؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٣٣، ح ١٣٢/١٨٠٧، و ج ٤، ص ١٨٧٠ - ١٨٧١، ح ٣٢/٢٤٠٤ و ٣٣/٢٤٠٥؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٢٧، ح ٥٧٣٠، و ج ٧، ص ١٣، ح ٦٢٣٣، و ص ١٧، ح ٦٢٤٣، و ص ٣٥، ح ٦٣٠٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٤٠، ح ٤٣٤٢، و ص ١١٧، ح ٤٥٧٥، و ص ٤٩٤، ح ٥٨٤٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٠٧ - ١١٢، ح ٨٣٩٩ - ٨٤٠٨؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٤٩٦، و ج ٣، ص ٢٢، ح ٧٧٠، و ص ٢٨١، ح ١٠٧٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤١، ص ٢١٩، الرقم ٤٧٧٤، و ج ٤٢، ص ١٠٧، الرقم ٤٩٣٣؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٢٣، ح ٣٦٣٩٣، مع اختلاف يسير.

٣. هكذا في «ب، ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «حالة».

٤. في المطبوع: - «قط».

٥. «الطيش»: الخفة و النزق. المصباح المنير، ج ٢، ص ٣٨٣؛ النهاية، ج ٤، ص ١٥٣؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣١٢ (طيش).

٦. و «الطيرة»: خفة و طيش. و «الاستطارة»: التفرق و الانتشار. لسان العرب، ج ٤، ص ٥١٠ و ٥١٣ (طير).

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «في حال من أحوال الدنيا».

٧. في «ب، د»: «صاحبكم».

٨. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أحدهم».

شَيْطَانًا يَعْتَرِيهِ عِنْدَ غَضَبِهِ،^١ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْجِدَّةِ وَالْعَجَلَةِ، مَشْهُورًا بِالْفُظَاظَةِ وَالْغِلْظَةِ.^٢

وَأَمَّا^٣ الْعِزَّةُ عَلَى الْكُفَّارِ:^٤ فَإِنَّمَا تَكُونُ^٥ بِقِتَالِهِمْ وَجِهَادِهِمْ وَالْإِنْتِصَافِ^٦ مِنْهُمْ، وَهَذِهِ حَالٌ لَمْ يَسْبِقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهَا سَابِقٌ،^٧ وَلَا لِحَقِّهِ فِيهَا لَاحِقٌ. ثُمَّ قَالَ: «يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ» وَهَذَا وَصَفُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْتَحَقٌّ لَهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ مَفْنَى^٨ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَصَاحِبِهِ^٩ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَتِيلَ^{١٠} لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا جِهَادَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

١. راجع: المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢٦٧، ح ٨٥٩٧؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٣٦، ح ٢٠٧٠١؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٣٤؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٢٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٥٩؛ المنتظم، ج ٤، ص ٦٩؛ البداية والنهاية، ج ٦، ص ٣٠٣؛ سبل الهدى، ج ١٢، ص ٣١٥؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ١٤٠٥٠، و ص ٦٣١، ح ١٤١١٢.

٢. وكان معروفاً بذلك حتى أن طلحة انتقد أبا بكر في وصيته لعمر من هذه الجهة بقوله: ما تقول لربك إذ وليت علينا فظاً غليظاً. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢١٩؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٠٢، الرقم ٥٦؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٢٩٨ - ٢٩٩؛ البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٦٧؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٦١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٦١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٥٧، الرقم ١٨٧٨؛ مروج الذهب، ج ٣، ص ١٢٢.

٣. في «د»: «فأما».

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الكافرين».

٥. في «د، ص» والحجري والمطبوع والتلخيص: «يكون».

٦. في التلخيص: «والانتصار».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الحقيقة».

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منتف».

٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وعمر» بدل «وصاحبه».

١٠. في التلخيص: «لا قتل».

و إذا كانت الأوصاف المُرَاعاةُ في الآية حاصلةً لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، و غيرَ حاصلةٍ لِمَنْ ادَّعَيْتُمْ - لِأَنَّهَا فِيهِمْ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ مَعْلُومٌ انْتِفَاؤُهُ كَالْجِهَادِ، وَ ضَرْبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَالْأَوْصَافِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْجِهَادِ - وَ عَلَى مَنْ أَثْبَتَهَا لَهُمُ الدَّلَالَةُ عَلَى حَصُولِهَا، وَ لَا بُدَّ^١ مِنْ أَنْ يَرْجَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الْآيَةِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي يَدِهِ مِنَ الْآيَةِ دَلِيلٌ.

٤٥/٤

[مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ...﴾]

فَأَمَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^٢ فَأَوَّلُ مَا فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْآيَةَ مُشْرُوطَةٌ بِالْإِيمَانِ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ ادَّعَى تَنَاوُلَهَا لِقَوْمٍ^٣ أَنْ يُبَيِّنَ إِيْمَانَهُمْ بِغَيْرِ الْآيَةِ وَ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا.

ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْإِسْتِخْلَافِ هَاهُنَا لَيْسَ هُوَ الْإِمَامَةُ وَ الْخِلَافَةُ، عَلَى مَا ظَنَّنَاهُ؛ بَلِ الْمَعْنَى^٤ فِيهِ: بِقَاوِمِهِمْ^٥ فِي أَثَرٍ مِنْ مَضَى مِنَ الْقُرُونِ،^٦ وَ جَعَلَهُمْ عِوَضاً مِنْهُمْ وَ خَلَفًا.

و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾^٨ وَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

١. في التلخيص: «فلا بد».

٢. النور (٢٤): ٥٥.

٣. في «ج» و الحجري و المطبوع: «القوم». و في «ص»: «العموم».

٤. في التلخيص: «المعین».

٥. في «د»: «أَنَّهُ بِقَاهُمْ».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من الفرق».

٧. في «د»: «فمن». و في «ص»: «من» بدون واو العطف.

٨. الأنعام (٦): ١٦٥.

«هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ»^١ و قوله تعالى: «عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَ يُسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ»^٢ و قوله تعالى: «وَ رَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُدْهِمِكُمْ وَ يُسْتَخْلِفُ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ»^٣.

و قد ذَكَرَ أَهْلُ التَّوَاتُؤِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا»^٤ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَلَفَ صَاحِبِهِ، وَ أَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ:

بِهَا الْعَيْنُ وَ الْأَرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَ أَطْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ^٥

٤٤/٤

وَ هَذَا الْاِسْتِخْلَافُ وَ التَّمَكُّنُ فِي الدِّينِ لَمْ يَتَأَخَّرْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ، عَلَى مَا ظَنَّهُ الْقَوْمُ؛ بَلْ كَانَ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حِينَ قَمَعَ اللَّهُ أَعْدَاءَهُ، وَ أَعْلَى كَلِمَتِهِ، وَ نَشَرَ رَايَتَهُ،^٦ وَ أَظْهَرَ دَعْوَتَهُ^٧، وَ أَكْمَلَ دِينَهُ. وَ نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و في موضع آخر: «هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ».

٢. فاطر (٣٥): ٣٩.

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: + «فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ».

٥. الأعراف (٧): ١٢٩.

٦. الأنعام (٦): ١٣٣.

٧. الفرقان (٢٥): ٦٢.

٨. في «د» و التلخيص: - «بن أبي سُليْمٍ». و الرجل هو: زهير بن أبي سُليْمٍ ربيعة بن قرط، و الناس ينسبونه إلى مَزِينَةٍ، و كان زهير راوية أوس بن حجر. قيل: هو من أشعر الشعراء في الجاهلية. له ديوان شعر. طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ٥١، الرقم ٥٨؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ١٣٧، الرقم ٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

٩. ديوان زهير بن أبي سُليْمٍ، ص ١٠٣.

١٠. في «ب، ص»: «و نشرت آيته».

١١. في التلخيص: + «لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^١ لَمْ يُمَكِّنْ^٢ دِينَهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣ فِي حَيَاتِهِ، حَتَّى تَلَا فِي ذَلِكَ مُتَلَا فِي بَعْدَ وَفَاتِهِ. وَلَيْسَ كُلُّ التَّمَكِينِ هُوَ كَثْرَةُ الْفُتُوحِ وَالْغَلْبَةِ عَلَى الْبُلْدَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنَّ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَتِمَّكَنْ إِلَى الْيَوْمِ؛ لِإِعْلَامِنَا بَبَقَاءِ مَمَالِكِ الْكُفْرِ^٤ كَثِيرَةً لَمْ يَفْتَحْهَا الْمُسْلِمُونَ، وَلِأَنَّهُ أَيْضاً يَوْجِبُ أَنَّ الدِّينَ^٥ تَمَكَّنَ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ أَكْثَرَ مِنْ تَمَكُّنِهِ^٦ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ لِأَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ افْتَتَحُوا بِلَاداً لَمْ تَفْتَحْ^٨ قَبْلَهُمْ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيِّ وَجْهِ أَوْجَبْتَ كَوْنَ الْآيَةِ^٩ فِيمَنْ أَدْعَيْتَ؟

فَإِنْ قَالَ: لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ هَذَا التَّمَكِينَ وَالِاسْتِخْلَافَ إِلَّا فِي أَيَّامِهِمْ. فَقَدْ بَيَّنَّا^{١٠} مَا فِي ذَلِكَ، وَذَكَرْنَا أَنَّ التَّمَكِينَ كَانَ مُتَقَدِّماً، وَكَذَلِكَ^{١١} الْاسْتِخْلَافُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَإِنْ^{١٢} قَالَ: لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ^{١٣} مَنْ خَلَفَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَامَ مَقَامَهُ

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «تعالى».

٢. في الحجري والمطبوع: «لم يكن أكمل».

٣. هكذا في «ب، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ: «عليه السلام». وفي الحجري والمطبوع: - «صلى الله عليه وآله».

٤. هكذا في «د». وفي التلخيص: «للكفرة». وفي سائر النسخ: «الكفر». وفي المطبوع: «الكفرة».

٥. في «ج، ص»: «الذي».

٦. في «ص»: «ممن تمكّن».

٧. في التلخيص: «وأيام».

٨. في «ص، ف» والحجري: «لم يفتح». وفي التلخيص والمطبوع: «لم تفتح».

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «كون التمكن».

١٠. في «د»: «فقد قلنا». وفي الحجري والمطبوع: «وقد بينا».

١١. في «د»: «فكذلك».

١٢. في «د» والتلخيص: «فإن».

١٣. في الحجري والمطبوع: «لأننا لم نجد».

إِلَّا مَنْ ذَكَرْتُ.^١

قِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الاستخلافَ هَاهُنَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَعْنَى الإِمَامَةِ؟ فَلِمَ حَمَلْتَهُ عَلَى الإِمَامَةِ^٢؟

وَبَعْدُ، فَإِنَّ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَقْرَبُ إِلَى مَذَاهِبِكَ،^٣ وَأَجْرَى^٤ عَلَى أَصُولِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الإِمَامَةِ لَمْ يَعْمَ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَمَّ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَعْدُ، فَإِذَا سُلِّمَ لَكَ^٥ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الإِمَامَةُ، لَمْ يَتِمَّ مَا ادَّعَيْتَهُ، إِلَّا بَأَن تَدُلُّ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَكَ كَانُوا أئِمَّةً عَلَى الْحَقِيقَةِ وَخُلَفَاءَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى تَتَنَاوَلَهُمْ^٦ الْآيَةُ.

فَإِنْ قَالَ: دَلِيلِي عَلَى تَنَاوُلِهَا لَهُمْ قَوْلُ أَهْلِ التفسيرِ.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ أَهْلِ التفسيرِ قَالَ مَا ادَّعَيْتَ؛ لِأَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ^٧ رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذكرته».

٢. في التلخيص: + «دون غيرها».

٣. في المطبوع: «مذهبك».

٤. في «ص» و التلخيص: «و أخرى».

٥. في «د»: - «لك».

٦. هكذا في «ب» و التلخيص و المطبوع. و في سائر النسخ و الحجري: «يتناولهم».

٧. في النسخ و المطبوع و التلخيص: «ابن جريج» بالحاء المهملة، و هو سهو. و ما أثبتناه مطابق لما سيأتي في الشافعي، ج ٤، ص ١٩٨. و هو مطابق أيضاً لما في تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ٣٢ و الأمالي للسيد المرتضى، ج ١، ص ٥٠٣، و ج ٢، ص ٥٦٣. و الرجل هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، القرشي بالولاء المكي، مولى أمية بن خالد بن أسيد، و كان أحد العلماء المشهورين، و يقال: إنه أول من صنف الكتب في الإسلام، ولد في سنة ثمانين للهجرة، و قدم

في قوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» قَالَ: هُمْ أُمَّةٌ مُّحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.^١ وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^٢ وَغَيْرِهِ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ.^٣ وَقَدْ تَأَوَّلَ هَذِهِ الْآيَةَ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٤، وَحَمَلُوهَا عَلَى وَجْهِهِ مَعْرُوفٍ، فَقَالُوا: هَذَا التَّمَكِينُ وَالِاسْتِخْلَافُ وَإِبْدَالُ الْحَوْفِ بِالْأَمْنِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ قِيَامِ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥؛ فَلَيْسَ عَلَى تَأْوِيلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

[مناقشة الاستدلال بآية: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...»]

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^٦ وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا خَالِفُوا النَّصَّ الْجَلِيَّ لَمْ يَكُونُوا «خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»: فَقَدْ تَقَدَّمَ - مِنْ كَلَامِنَا عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ، وَكَلَامِهِ أَيْضاً عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّهُ ضَعَّفَ

﴿ بغداد على أبي جعفر المنصور، توفي سنة تسع وأربعين ومائة. و جريح بضم الجيم وفتح الراء و سكون الياء المثناة من تحتها و بعدها جيم ثانية. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٧، الرقم ١٦٢٢؛ تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣٩٩، الرقم ٥٥٧٣؛ صفة الصفوة، ج ٢، ص ١٤٥، الرقم ٢١١؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٦٣، الرقم ٣٧٥.

١. راجع: الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص ٢٩٩؛ روح المعاني، ج ٩، ص ٣٩٣، ذيل الآية ٥٥ من سورة النور (٢٤)؛ متشابه القرآن، ج ٢، ص ٦٩.

٢. هكذا في التلخيص. وفي «د» - «رحمة الله عليه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «رضي الله عنه».

٣. تفسير فرات الكوفي، ص ٢٨٨، ح ٣٨٩؛ شواهد التنزيل للحسكاني، ج ١، ص ٥٣٧، ح ٥٧١ و ٥٧٢، ذيل الآية ٥٥ من سورة النور (٢٤).

٤. في الحجري والمطبوع: «صلوات الله عليهم».

٥. الغيبة للنعماني، ص ٢٤٠، ح ٣٥؛ التبيان، ج ٧، ص ٤٥٧؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٣٩، ذيل

الآية ٥٥ من سورة النور (٢٤)؛ التفسير الكبير، ج ٢، ص ٢٧٤؛ غرائب القرآن، ج ١، ص ١٤٤، ذيل الآية ٤ من سورة البقرة (٢).

٦. آل عمران (٣): ١١٠.

الاستدلال بها - ما^١ فيه كفاية.

لَكُنَّا نَقُولُ لَهُ هَاهُنَا: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ^٢ لَا تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأُمَّةِ؟ لِأَنَّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْصَافِ - مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَغَيْرِهِمَا - لَيْسَ مَوْجُوداً فِي جَمِيعِ الْأُمَّةِ.

فَإِنْ قَالَ: هِيَ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى الْجَمِيعِ، كَانَ عَلِمُنَا بِأَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ دَافِعاً لِقَوْلِهِ.

وإن اعترف بتوجيهها إلى البعض، قيل له: فما المانع - على هذا - أن يكون الدافع للنص بعض الأمة ممن لم يتوجه^٣ إليه الآية؟
فإن قال: إنما بنيت^٤ كلامي على أن الأمة كلها لم تصل^٥ بدفع النص، فلهذا استشهدت^٦ بالآية.

قيل له: ومن هذا الذي يقول: «إن الأمة كلها وصلت بدفع النص» حتى تحتاج^٧ إلى الاستدلال^٨ عليه؟ وقد مضى في هذا المعنى عند الكلام في النص ما فيه كفاية^٩.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بما».

٢. في «د»: «لا».

٣. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لم تتوجه».

٤. في «ب، ص»: «يثبت».

٥. في «ب، د»: «لم يصل». وفي «ص» الكلمة غير منقوطة. وفي المطبوع: «لم تصل».

٦. في «ص، ف»: «- الأمة».

٧. هكذا في «ج». وفي «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يحتاج».

٨. في «د»: «إلى أن يستدل».

٩. تقدم في ج ٢، ص ٤١٥ وما بعدها.

فَإِنْ قَالَ: وَ أَيْ^١ فَضِّلَ يَكُونُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى الْأُمَمِ الَّتِي^٢ قَبْلَهَا إِذَا كَانَ أَكْثَرُهَا قَدْ ضَلَّ وَ خَالَفَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ بَلِ^٣ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٤ أُمَّةٌ مُوسَى أَفْضَلُ مِنْهُمْ وَ خَيْرًا؛^٥ لَا تَنْهَمُ لَمْ يَرْتَدَّوْا بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قِيلَ لَهُ: أَمَّا لَفْظَةُ «خَيْرٌ» فَهِيَ^٦ عِنْدَنَا وَ عِنْدَكَ تُنْبِئُ عَنِ^٧ الثَّوَابِ وَ الْفَضْلِ، وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ يُخَالِفِ النَّصَّ مِنَ الْأُمَّةِ أَكْثَرَ ثَوَابًا وَ أَفْضَلَ عَمَلًا مِنَ الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَ إِنْ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ عَدَلَ عَنِ النَّصِّ.

وَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ^٨ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَلَّ عَدَدُهُ أَكْثَرَ ثَوَابًا مِنْ كَثَرِ عَدَدِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أُمَّتَنَا - بِإِذَا خِلَافٍ - أَقَلُّ عَدَدًا مِنْ أُمَمِ الْكُفْرِ، وَ لَمْ يَمْنَعْ هَذَا عِنْدَكَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا^٩ خَيْرَ أُمَّةٍ، وَ لَمْ تَعْتَبِرْ^{١٠} بِقِلَّتِهِمْ وَ كَثَرَةِ غَيْرِهِمْ؟ فَكَذَلِكَ^{١١} لَا يَمْنَعُ^{١٢} مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ

١. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «فأَي».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «التي».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و» بدل «بل».

٤. هكذا في «ب». و في سائر النسخ و المطبوع: «يكون».

٥. في «د»: «أمة موسى عليه السلام خيرا منهم».

٦. في المطبوع: «و هي».

٧. في الحجري: «تبني عن». و في المطبوع: «تبني على».

٨. في «ب»: «و ليس يمكن»، لكن شُطِبَ عَلَى كَلِمَةِ «يمكن» وَ كُتِبَ بِدَلِّهَا «يَمْتَنِعُ» فَأَصْبَحَتْ:

«و ليس يمتنع». و في التلخيص: «و ليس يُنْكَر».

٩. في «ج»: «يكون».

١٠. هكذا في «ف». و في «ب، د» الكلمة غير منقوطة. و في «ج، ص» و الحجري و المطبوع:

«و لم يعتبر».

١١. في «ب»: «وكذلك». و في «ص»: «فلذلك».

١٢. في التلخيص: «لا يمتنع».

كَوْنِ أَهْلِ الْحَقِّ خَيْرًا مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنْ كَانُوا بَعْضُ الْأُمَمِ^١ وَأَقَلُّ عَدَدًا مِنْ خَالَفَهُمْ.

على أَنَّكَ تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْأُمَّةِ ارْتَدَّوْا بَعْدَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ،^٢ وَطَوَائِفُ مِنَ الْعَرَبِ رَجَعُوا عَنْ أَدْيَانِهِمْ حَتَّى قَاتَلُوا عَلَى الرُّدَّةِ؛ وَلَمْ يَكُنْ هَذَا فِي أُمَّةٍ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ^٣ أُمَّةٌ مُوسَى وَعِيسَى خَيْرًا مِنْ أُمَّتِنَا، وَلَا مَنَعَ^٤ مِنْ كَوْنِ^٥ أُمَّتِنَا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ مَنْ تَقَدَّمَ قَدْ سَلِمَ مِنَ الرُّدَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهِ وَلَمْ تَسَلِّمْ أُمَّتُنَا مِنْ ذَلِكَ؛ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِالرُّدَّةِ،^٦ بَلِ الْمُعْتَبَرُ بِالْفَضْلِ وَزِيَادَةِ الْجَزَاءِ عَلَى الْأَعْمَالِ.

٤٩/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَيْفَ يَنْقَادُونَ لِمَنْ نَصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٨ عَلَى غَيْرِهِ» فَقَدْ مَضَى فِي هَذَا مِنَ الْكَلَامِ مَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ.

[مناقشة جواز وجود نص لم ينقله أحد على ولد غير معروف للرسول ﷺ]

وَقَوْلُهُ: «لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٩ وَلَدٌ نَصَّ عَلَيْهِ،

١. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: - «و».

٢. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٣. في «ج، ص، ف» والحجري: «يكون».

٤. في المطبوع: «ولا مانع».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري: «من أن يكون». وفي المطبوع: «من أن تكون».

٦. في الحجري والمطبوع: «في الردة».

٧. في «ب» والحجري والمطبوع: - «و».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «نص عليه السلام».

٩. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام». وفي «ب، د» والمطبوع: + «وآله».

و لَمْ يُذَكَّرْ ذَلِكَ فَقَدْ مَضَى أَيْضاً^١ فِي هَذَا الْجَنَسِ مِنَ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ.
عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُ: إِنَّمَا تَكُونُ^٢ الْمُعَارَضَةُ بَوْلِدٍ لَمْ يُذَكَّرْ وَلَمْ يُنْقَلِ النَّصُّ عَلَيْهِ، فِي
مُقَابَلَةٍ مَنْ قَالَ بَنَصٌ لَمْ يُذَكِّرْهُ ذَاكِرٌ وَلَمْ يَنْقُلْهُ نَاقِلٌ؛ وَهَذَا مِمَّا^٣ لَمْ نُقَلِّ بِهِ نَحْنُ وَلَا
أَحَدٌ. وَإِنَّمَا يَكُونُ عَرَوْضاً لِنَصِّ مَذْكُورٍ مَعْرُوفٍ - يَذْهَبُ^٤ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأُمَّةِ
مُنْتَشِرَةٌ فِي الْبِلَادِ - الْقَوْلُ^٥ بَنَصٌ عَلَى وَلَدٍ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ^٦ وَ^٧ يَجْرِي هَذَا
الْمَجْرَى^٨، وَ مَعْلُومٌ فَقَدْ ذَلِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِذَا جَرَى عِنْدَكَ الْقَوْلُ بِالنَّصِّ الَّذِي نَذْهَبُ^٩ إِلَيْهِ مَجْرَى النَّصِّ عَلَى
الْوَلَدِ، فَلِمَ كَانَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مَعْلُوماً نَفِيهِ^{١٠} لِكُلِّ عَاقِلٍ صَرُورَةً، وَالْآخَرُ يَخْتَلِفُ^{١١}
فِيهِ الْعُقَلَاءُ وَيُصَنَّفُ^{١٢} فِيهِ الْكُتُبُ وَيُتَمَحَّلُ^{١٣} لَهُ الْأَدِلَّةُ؟ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى افْتِرَاقِ
الْأَمْرَيْنِ وَبُعْدِ مَا بَيْنَهُمَا.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أيضاً».
٢. هكذا في «ب» والمطبوع. وفي سائر النسخ: «يكون».
٣. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».
٤. هكذا في جميع النسخ. وفي الحجري الكلمة غير منقوطة. وفي المطبوع: «تذهب».
٥. في المطبوع: «والقول».
٦. في المطبوع: «بهذه».
٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «و».
٨. هكذا في «د». وفي «ج»: «تجري مجراها». وفي سائر النسخ: «تجري مجراها». وفي المطبوع: «يجري مجراها».
٩. في «ب، ص»: «يذهب». وفي الحجري والمطبوع: «تذهب».
١٠. في «ص» وحاشية «ج»: «بعينه» بدل «نفيه».
١١. في «د» الكلمة غير منقوطة. وفي الحجري والمطبوع: «تختلف».
١٢. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي الحجري والمطبوع: «وتصنف».
١٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ: «ويتحمل». وفي المطبوع: «وتتحمل». وتَمَحَّلُ دليلاً: طلبه؛ يقال: تَمَحَّلَ لِي خيراً: اطلبه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٩ (محل).

[مناقشة الاستدلال بكون الأمة أمة وسطاً]

فأما قوله: «وكَيْفَ^١ يَكُونُونَ مُرْتَدِّينَ، مع أَنَّهُ تَعَالَى خَبَرٌ^٢ أَنَّهُ جَعَلَهُمْ أُمَّةً وَسَطًا؟» فَقَدْ مَضَى أَيْضاً مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - عِنْدَ اسْتِدْلَالِهِ بِهَا عَلَى^٣ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ - مَا فِيهِ كِفَايَةٌ؛ وَ الْكَلَامُ فِيهَا يَقْرُبُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وَ جُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ تَعَالَى نَعْتَهُمْ بِأَنَّهُمْ خَيْرٌ، وَ هَذَا نَعْتُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَجَمِيعِهِمْ، بَلْ يَتَنَاوَلُ بَعْضَهُمْ، وَ وَصَفُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا يَمْنَعُ مِنْ رَدِّهِ بَعْضُ آخَرٍ.

٥٠/٤

[مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...﴾]

فأما قوله تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ﴾ فَلَنَا^٤ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُنَازَعَ فِي أَنَّ السَّبْقَ هَاهُنَا هُوَ^٥ السَّبْقُ إِلَى الْإِسْلَامِ. وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ تُسَلَّمَ ذَلِكَ، وَ يُبَيَّن^٦ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي الْآيَةِ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ. وَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ^٧ «السَّابِقِينَ» فِي الْآيَةِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُضَافٍ، وَ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ^٨ مُضَافاً إِلَى إظهارِ الْإِسْلَامِ وَ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ بَلْ

١. في «د»: - «و». و في الحجري و المطبوع: «فكيف».

٢. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «أخبر».

٣. في الحجري و المطبوع و حاشية «ج»: «في». نعم، في حاشية الحجري و المطبوع ما أثبتناه.

٤. في «ب، ص» و الحجري: «قلنا».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «هو».

٦. في الحجري و المطبوع: «فبين».

٧. هكذا في «ب» و التلخيص. و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «لفظة». و في «د»: - «لفظ».

٨. في المطبوع: «أن يكون».

يَكُونُ^١ الْمُرَادُ بِهِ السَّبْقُ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالتَّقَدُّمُ فِي فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ: «الْأَوَّلُونَ» تَأْكِيداً لِمَعْنَى السَّبْقِ؛ كَمَا يَقُولُونَ: «فُلَانٌ سَابِقٌ فِي الْفَضْلِ أَوَّلُ» و «سَابِقٌ^٢ إِلَى الْخَيْرَاتِ سَابِقٌ» فَيُؤَكِّدُونَ بِاللَّفْظَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ،^٣ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»^٤ وَ قَالَ تَعَالَى: «اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَ مِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ»^٥.
فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْتُمْ، فَأَيُّ مَعْنَى لَتَخْصِيصِ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، لَوْلَا^٦ أَنَّهُ أَرَادَ السَّبْقَ إِلَى الْإِسْلَامِ؟

قُلْنَا: لَمْ يَخْصَّ^٧ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارَ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ»^٨، وَ هَذَا عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ.
عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ^٩ أَنْ يَخْصَّ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارَ بِحُكْمٍ هُوَ لَغَيْرِهِمْ؛ إِمَّا لِفَضْلِهِمْ وَ عُلُوِّ أَقْدَارِهِمْ^{١٠}، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ.
فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي: فَالْكَلَامُ فِيهِ أَيْضاً بَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبْقِ هُوَ^{١١}

٥١/٤

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «يكون».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و الحجري. و في سائر النسخ: - «أول». و في المطبوع: - «أول و سابق».

٣. في «ب» - «باللفظتين». و في الحجري و المطبوع: «باللفظتين المختلفتين».

٤. الواقعة (٥٦): ١٠ - ١١.

٥. فاطر (٣٥): ٣٢. و في «د» و التلخيص: - «إِذْنِ اللَّهِ».

٦. في المطبوع: «و لولا».

٧. هكذا في «ب» و التلخيص. و في «ف»: «لم تخص». و في سائر النسخ و المطبوع: «لم نخص».

٨. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و هو».

٩. من قوله: «غيرهم؛ لأنه تعالى قال» إلى هنا ساقط من «ب».

١٠. في «ج» و المطبوع: «قدرهم». و في «ص»: «أقذارهم». و في التلخيص: «شأنهم».

١١. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «السبق». نعم، جاء

في حاشية «ف»، ما نصّه: «ليس في النسخة العتيقة ولا في التلخيص».

إلى إظهار الإسلام، فلا بُدَّ من أن يكون مشروطاً بالإخلاص في الباطن؛ لأنَّ الله تعالى لا يعدُّ بالرضا من أظهر الإسلام و لم يُبطِّنْهُ؛ فيجب أن يكون الباطن مُعْتَبَراً ومدلولاً عليه فيمن يدعى دخوله تحت الآية حتى يتناولوه الوعد بالرضا. ومما يشهد بأنَّ الإخلاص مشروطٌ مع السَّبقِ إلى إظهار الإسلام قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ فشرط الإحسان الذي لا بُدَّ من^١ أن يكون مشروطاً في الجميع.

على أنَّ الله تعالى قد وعدَّ الصادقين والصابرين^٢ بالجنان،^٣ فقال: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْقَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^٤ وقال^٥ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾^٦ ولم يوجب ذلك أن يكون كلُّ صابرٍ وصادقٍ مقطوعاً له بالجنة، بل لا بُدَّ من شروطٍ مراعاة؛ فذلك القول في السابقين.

على أنه لا يخلو المراد بالسابقين من أن يكون هو الأول الذي لا أول قبله، أو يكون من سبق غيره وإن كان مسبقاً. والوجه الأول هو المقصود؛ لأنَّ الوجه الثاني يؤدي إلى أن يكون جميع المسلمين سابقين إلا الواحد الذي لم يكن بعده إسلام أحد، ومعلوم خلاف هذا؛ فلم يبق إلا الوجه الأول، ولهذا أكدَّه تعالى

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الصابرين والصادقين».

٣. في «ب، د»: «بالجنات».

٤. المائدة (٥): ١١٩.

٥. في «ب»: «اللَّهُ». وفي الحجر والمطبوع: «وقوله».

٦. البقرة (٢): ١٥٥ - ١٥٧.

بقوله: «الأُولُونَ» لَأَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ أَوَّلًا بِإِطْلَاقٍ. ^١ وَمَنْ هَذِهِ صَفَتُهُ بِإِلَّا خِلَافٍ هُوَ ^٢ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَحَمْزَةٌ، وَجَعْفَرٌ، وَخَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِّ، ^٣ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ^٤ وَعَمَارٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. ^٥ وَمِنَ الْأَنْصَارِ: سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، ^٦

١. هكذا في «ب» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالإطلاق».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هو».

٣. خَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِّ بن جندلة بن سعد، من بني سعد بن زيد مناة تميم، كنيته أبو يحيى، وقيل: أبو عبد الله، مولى ثابت بن الأرت، بدرى مهاجري، من السابقين الأولين، توفي منصرف أمير المؤمنين عليه السلام من صفين إلى الكوفة سنة سبع وثلاثين، وهو أول من قبر بظهر الكوفة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٢١، الرقم ٤٣؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ١٦٩، الرقم ٧٨٩؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٣٧، الرقم ٦٢٨؛ صفة الصفوة، ج ١، ص ٢٢٣، الرقم ٢١؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٥٩١، الرقم ١٤٠٧.

٤. هكذا في التلخيص. وفي النسخ: «بن حارثة». وفي الحجري والمطبوع: «زيد بن ثابت»؛ وهو سهو. والرجل هو: زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى الكلبي، يكنى أبا أسامة، وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وأشهر مواليه، أخى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بينه وبين حمزة بن عبد المطلب، شهد بدرًا، وزوجه رسول الله صلى الله عليه وآله مولاته أم أيمن فولدت له أسامة بن زيد، وكان زوج زينب بنت جحش ابنة عمّة رسول الله صلى الله عليه وآله وهي التي تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بعد زيد، استشهد في مؤتة أميراً سنة ثمان للهجرة. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٩، الرقم ٤؛ معجم الصحابة، ج ٥، ص ١٧٠٣، الرقم ٢٥٧؛ تاريخ الصحابة، ص ١٠٥، الرقم ٦٨؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٣٢١، الرقم ١٠٠٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٤٢، الرقم ٨٤٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٩، ص ٣٤٢، الرقم ٢٣٣٣؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ١٢٩، الرقم ١٨٢٩.

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ: «أجمعين». وفي الحجري والمطبوع: «رحمة الله عليهم».

٦. سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري الأوسي ثم الأشهلي، أبو عمرو، أسلم على يد مصعب بن عمير لما أرسله النبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة يعلم المسلمين، فقال لبني عبد الأشهل: كلام رجالكم ونسائكم علي حرام حتى تسلموا، فأسلموا، فكان من أعظم الناس بركة في الإسلام، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق. ورمي يوم الخندق بسهم فعاش شهراً

و أبو الهيثم بن التيهان،^١ و خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين.^٢ فأما أبو بكر ففي تقدم إسلامه خلاف معروف،^٣ فعلى من ادعى تناول الآية له^٤ أن يدل على أنه من السابقين.

ثم انتقص جرحه فمات منه في شوال سنة خمس من الهجرة و هو ابن سبع و ثلاثين سنة، و صلى عليه رسول الله صلى الله عليه و آله و دفن بالقيع. و له من الولد عبد الله و عمرو. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٢٠، الرقم ٨٧؛ تاريخ الصحابة، ص ١١٢، الرقم ٥٠٤؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٣٩٢، الرقم ١٠٩٦؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٦٠٢، الرقم ٩٥٨؛ صفة الصفوة، ج ١، ص ٢٣٦، الرقم ٣٢؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٢١، الرقم ٢٠٤٥.

١. أبو الهيثم مالك بن التيهان بن مالك بن عتيك الأنصاري الأوسي، شهد العقبة، و كان أحد النقباء. و شهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه و آله، و كان يكره الأصنام في الجاهلية و يقول بالتوحيد هو و أسعد بن زرارة، و كانا أول من أسلم من الأنصار الذين لقوا رسول الله صلى الله عليه و آله بمكة، ثم شهد العقبة مع السبعين. أدرك صفين و شهدا مع علي عليه السلام و استشهد فيها. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٤١، الرقم ١٠٠؛ معجم الصحابة، ج ١٣، ص ٤٦٣، الرقم ٩٨٠؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ١٩٥، الرقم ٢٥٨٧؛ صفة الصفوة، ج ١، ص ٢٣٩، الرقم ٣٤؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٣٢٣، الرقم ٦٣٢٤.

٢. خزيمة بن ثابت بن الفاكه، يكنى أبا عمار، يقال له: ذو الشهادتين، كانت معه راية بني خزيمة في غزاة الفتح، و شهد صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام و استشهد يومئذ و ذلك في سنة سبع و ثلاثين. و وجه تسميته بذو الشهادتين أن رسول الله صلى الله عليه و آله اشترى فرساً من سواء بن قيس المحاربي، فحجده، فشهد له خزيمة بن ثابت، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: «من شهد له أو عليه خزيمة فحسبه»؛ فجعل شهادته كشهادة رجلين. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٢٧٩، الرقم ٥٨٤؛ تاريخ الصحابة، ص ٨٨، الرقم ٣٦٧؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ١٧٤، الرقم ٧٩٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٤٨، الرقم ٦٦٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٦، ص ٣٥٧، الرقم ١٩٥٨؛ صفة الصفوة، ج ١، ص ٣٥٦، الرقم ١٠٠؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٦١٠، الرقم ١٤٤٦.

٣. المعارف لابن قتيبة، ص ١٦٨ - ١٦٩؛ إمتاع الأسماع، ج ١، ص ٣٣ - ٣٤؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٧٦ - ٢٧٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢١٥ و ما بعدها.

٤. في المطبوع: - «له».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «على».

[مناقشة الاستدلال بآية: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ...﴾]

٥٣/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَ قَاتَلَ﴾ الْآيَةَ: ^١ فالاعتبار هو ^٢ بمجموع الأمرين، يعني الإنفاق والقتال، ^٣ ومعلوم أن أبا بكر لم يُقاتل قَبْلَ الْفَتْحِ ولا بَعْدَهُ، ^٤ وهذا الْقَدَرُ يُخْرِجُهُ مِنْ تَنَاوُلِ الْآيَةِ. ^٥ ثُمَّ فِي إِنْفَاقِهِ خِلَافٌ قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلِ الْكَلَامِ فِيهِ وَأَشْبَعْنَاهُ. ^٦

عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ إِنْفَاقٌ وَقِتَالٌ - عَلَى بُعْدِهِمَا - لَكَانَ لَا يَكْفِي فِي تَنَاوُلِ الْآيَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمْدَحُ وَيَعْدُو ^٧ بِالْجَنَّةِ عَلَى ظَاهِرِ الْإِنْفَاقِ وَالْقِتَالِ وَإِنْ كَانَ الْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْبَاطِنِ وَالنِّيَّةِ وَالْقَصْدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْفِعْلِ؛ فَعَلَى مَنْ ادَّعَى تَنَاوُلَ ^٨ الْآيَةِ لِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ إِنْفَاقٌ وَقِتَالٌ أَنْ يَدُلَّ عَلَى حُسْنِ بَاطِنِهِ وَسَلَامَةِ غَرَضِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ مَفْهُومًا مِنَ الْآيَةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ فِيهِ ^٩ إِلَى غَيْرِهَا.

[مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ...﴾]

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ الْآيَةَ: ^{١٠} فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ ^{١١} فِيهَا:

١. الحديد (٥٧): ١٠.
٢. في المطبوع: «و هو».
٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعني القتال والإنفاق».
٤. تقدم مفضلاً في هامش ص ٢٦٣.
٥. في التلخيص: «+ له».
٦. تقدم في ص ٢٣ - ٢٥.
٧. في الحجري والمطبوع: «ولا يعد».
٨. في «ج»: «من ادعى». وفي حاشيتها: «مؤول» بدل «تناول».
٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيها».
١٠. الفتح (٤٨): ٢٩.
١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والتلخيص: «نقول». وفي الحجري: «يقول». وفي المطبوع: «يقال».

أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِذَا لَمْ تُفِيدِ الاستغراقَ بظاهرها^١ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُخَالَفِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ^٢ مُحْتَمِلَةً لِلْعُمُومِ وَغَيْرِهِ عَلَى سَوَاءٍ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الصَّحِيحَ غَيْرُ ذَلِكَ^٣، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُشْتَرِكَةً^٤ الظَّاهِرِ، وَ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَلَوْ سَلَّمْنَا مَذْهَبَهُمْ فِي الْعُمُومِ أَيْضاً لَمْ يَسَلِّمْ^٥ مَا قَصَدُوهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ لَا يَعْدُو أَحَدَ أَمْرَيْنِ؛^٦ أَحَدُهُمَا: مَنْ كَانَ فِي عَصْرِهِ وَزَمَانِهِ وَصُحْبَتِهِ، وَالْآخَرُ: مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِ وَمِلَّتِهِ. وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي عُمُومَ أَوْصَافِ الْآيَةِ وَمَا تَضَمَّنَتْهُ^٧ مِنَ الْمَدْحِ لِجَمِيعِ^٨ مَنْ عَاصَرَهُ وَصَحْبَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٩. وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ كَانَ مُنَافِقًا خَبِيثَ الْبَاطِنِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْمَدْحِ، وَلَا تَلِيقُ^{١٠} بِهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِ﴿الَّذِينَ مَعَهُ﴾ مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِ، وَ مُتَمَسِّكًا بِمِلَّتِهِ. وَ هَذَا يُخْرِجُ الظَّاهِرَ مِنْ يَدِ الْمُخَالَفِ، وَ يَنْقُضُ غَرَضَهُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ؛

١. في «ج، ص، ف»: «إذا تفيد الاستغراق بظاهرها». وفي «ب»: «إذا تفيد الاستغراق بظاهرها».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

٣. كذا، والظاهر زيادة كلمة «غير»؛ فَإِنَّ رَأْيَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَالِاسْتِغْرَاقِ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَ قَرِينَةٍ، وَ بِدُونِهَا تَبْقَى مُحْتَمِلَةً لِلْعُمُومِ وَ غَيْرِهِ. رَاجِع: الذَّرِيعَةُ، ج ١، ص ٢٠١. وَ قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضاً فِي هَذَا الْكِتَابِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ. رَاجِع: ج ٢، ص ١٠؛ وَ ج ٣، ص ٨٢-٨٣، ٢٦١؛ وَ ج ٤، ص ٢٥٦.

٤. في «د» والحجري والمطبوع: «مشارك».

٥. هكذا في «ب» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «لم نسلم».

٦. في «ب، د»: «أحد الأمرين».

٧. في «ب»: «وما يصيبه». وفي التلخيص: «وما تضمنته».

٨. في «د» والتلخيص: «جميع».

٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه السلام».

١٠. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «ولا يليق».

لأنَّا نُسَلِّمُ^١ له أنْ كُلُّ مَنْ كَانَ بهذه الصِّفَةِ^٢ فهو ممدوحٌ مُسْتَحَقٌّ لجميعِ صفاتِ^٣ الآيةِ، و عليه أنْ يَبَيِّنَ أنْ مَنْ خالفناه فيه، له هذه الصِّفَةُ حَتَّى يَحْصُلَ له البَاقِي^٤. و لَيْسَ لَهُمْ أنْ يَقُولُوا: نَحْنُ نَحْمِلُ اللَّفْظَةَ^٥ عَلَى الصُّحْبَةِ و المُعَاصِرَةِ، و نَقُولُ: إِنَّ الظَّاهِرَ و العَمُومَ يَقْتَضِيَانِ حُصُولَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ لِكُلِّ مُعَاصِرٍ مُصَاحِبٍ إِلَّا مَنْ أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ، فالَّذِي^٦ ذَكَرْتُمْ مِمَّنْ ظَهَرَ^٧ نِفَاقَهُ و شَكَّهُ نُخْرِجُهُ^٨ بِدَلِيلٍ. و ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا حُمِلَتْ عَلَى الصُّحْبَةِ و المُعَاصِرَةِ، و أُخْرِجَ بِالدَّلِيلِ بَعْضُ مَنْ كَانَ بهذه الصِّفَةِ، كَانَتْ الْآيَةُ مَجَازاً؛ لأنَّا إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ الْآنَ عَلَى أنْ العَمُومَ هُوَ الْحَقِيقَةُ و الظَّاهِرُ^٩، و متى حَمَلْنَاهَا عَلَى أنْ المُرَادُ بِهَا «مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِ» عَمَّتْ كُلُّ مَنْ كَانَ بهذه الصِّفَةِ، فَكَانَتْ^{١٠} الْآيَةُ حَقِيقَةً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، و صَارَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرُوهُ. و لَيْسَ لَهُمْ أنْ يَقُولُوا: إِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ لَفْظَةِ «مَعَهُ» يَقْتَضِي الزَّمَانَ أَوِ الْمَكَانَ^{١١}، دُونَ الْمَذْهَبِ و الْإِعْتِقَادِ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا نسلم».

٢. أي صفة أن يكون معه على دينه و متمسكاً بملته.

٣. هكذا في «د» و الحجري و المطبوع. و في سائر النسخ: «لجميع صفة». و في التلخيص: «بجميع صفات».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «حتى يحصل له التزام».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «اللفظ».

٦. في «د»: «و الذين».

٧. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «يظهر». و هكذا في «ف» أيضاً، لكنها صُحِّحَتْ فِي الْحَاشِيَةِ بِمَا أَثْبَتَاهُ.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «يخرجه».

٩. في التلخيص: «على أن الحقيقة العموم، و هو الظاهر».

١٠. في «د»: «و كانت».

١١. في «ج» و الحجري و المطبوع: «و المكان».

لأنّا لا نُسلّم ذلك، بل هذه اللفظة مُستعملة في الجميع على سواء، و لهذا يحسن^١ استفهام من قال: «فلان مع فلان» عن مراده. وقد يجوز أن يكون [اللفظ] في أصل اللغة للمكان والزمان^٢، و يكون العرف و كثرة الاستعمال قد أثرا^٣ في احتمالها، لما ذكرناه.

على أنّا لو سلّمنا ذلك أيضاً لكان التأويلان جميعاً قد تعادلا في حصول وجه من المجاز في كل واحد منهما؛ فليس^٤ المخالف بأن يعدل إلى تأويله - هرباً من المجاز الذي^٥ في تأويلنا - بأولى ممن عكس ذلك و عدل عن تأويله للمجاز الذي فيه. و إذا تجاذب التأويلان و تعادلا بطل التعلّق بالظاهر، و لم يكن في الآية دليل للمخالف على الغرض الذي قصده.

على أنّا قد بينّا فيما تقدّم ما يقتضي خروج القوم عن مثل هذه الآية؛ لأنّ الشدة على الكفار إنّما تكون ببذل النفس في جهادهم و الصبر على قتالهم^٦، و أنّه لا حظّ لمن يعنون في ذلك^٧.

فأمّا قوله: «وكيف^٨ يغتاط الكفار من سبّة نفر؟» فأوّل ما فيه: أنّه بُني من حكاية مذهبن على فساد؛ فمن الذي قال له منّا: إنّ المُتمسّكين بالحقّ بعد النبيّ صلّى الله

١. في «ب، ج»: - «لهذا». و في «ص»: «و نحن نحسن».

٢. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو الزمان».

٣. في «ب» و المطبوع: «أثر».

٤. في «ص»: «احتمالهما». و في «ج»: «استعمالها». نعم، صُحِّحت في حاشيتها بما أثبتناه.

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ليس».

٦. في «ج، ص»: - «الذي».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و الصبر على ذلك».

٨. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه» بدل «في ذلك».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فكيف».

عليه و آلِه كانوا سِتَّةً أو سِتِّينَ أو سِتِّمِائَةً؟ وَمَنْ الَّذِي حَصَرَ لَهُ عَدَدَهُمْ؟ وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا كُنَّا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُمْ قَلِيلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُحَاكِفَتِهِمْ أَنْ يَكُونُوا سِتَّةً؛ لِأَنَّا نَقُولُ جَمِيعاً: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أُمَمِ الْكُفْرِ قَلِيلٌ، وَلَيْسَ هُمْ سِتَّةٌ وَلَا سِتَّةَ آلَافٍ.^١

عَلَى أَنَّهُ قَدْ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ مَعَهُ» مَا لَيْسَ مَفْهُوماً مِنَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَنْ عَاصَرَهُ وَكَانَ فِي حَيَاتِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمُ^٢؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: مَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِ وَمِلَّتِهِ وَسُنَّتِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ^٤ السَّاعَةُ؛ وَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ يَغِيظُ الْكُفَّارَ بِلَا شُبْهَةٍ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَاهُ^٥ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَنْ كَانَ فِي حَيَاتِهِ وَ^٦ فِي عَصَرِهِ، لَمْ يَلْزَمْ أَيْضاً مَا ظَنَّنَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قُتِلَ وَمَاتَ فِي أَيَّامِ^٧ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَبَعْدَهَا مِمَّنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ عَدَدٌ كَثِيرٌ، وَجَمٌّ غَفِيرٌ، يَغِيظُ بَعْضُهُمُ الْكُفَّارَ، فَضْلاً عَنْ كُلِّهِمْ.^٨

[مناقشة خبر «خير الناس قرني...»]

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ^٩،^{١٠} فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ، لَا يُوجِبُ عِلْماً،

١. في الحجري والتلخيص: «وَلَا سِتَّةَ أَلْفٍ».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عَلَى مَا تَوَهَّم».

٣. في «ج، ص»: «بِهِ».

٤. في «ب، د» والحجري: «أَنْ يَقُومَ».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَهُ».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَهُوَ».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فِي حَيَاةٍ».

٨. في التلخيص: «يَغِيظُ بِهِمُ الْكُفَّارَ فَضْلاً عَنْ جَمِيعِهِمْ».

٩. في الحجري والمطبوع: «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

١٠. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٣٥٩٤، و ص ٤٣٤، ح ٤١٣٠، و ص ٤٤٢، ح ٤٢١٧، ج ٤،

و لا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ فِي أَمَاكِنِ الْعِلْمِ.

ثُمَّ هُوَ مُعَارِضٌ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ، قَدْ ذَكَّرْنَا مِنْهَا طَرَفًا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ:
مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ^٢ شِبْرًا بِشِيرٍ، وَ
ذِرَاعًا بِذِرَاعٍ؛ حَتَّى لَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمْ جُحْرًا^٣ ضَبَّ لَدَخَلْتُمُوهُ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ إِذَنْ؟»^٤.

و قَالَ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ: «أَلَا لَأَعْرِفَنَّكُمْ^٥؛ تَرْتَدُّونَ بَعْدِي
كُفْرًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. أَلَا إِنِّي قَدْ شَهِدْتُ وَغَيْتُمْ»^٦. وَ هَذَا خِطَابُ

➡ ص ٢٦٧، ح ١٨٣٧٤، و ص ٢٧٦، ح ١٨٤٥١، و ص ٢٧٧، ح ١٨٤٧٠، و ص ٤٢٦، ح ١٩٨٣٣؛
صحيح البخاري، ج ٢، ص ٩٣٨، ح ٢٥٠٩، و ج ٣، ص ١٣٣٥، ح ٣٤٥١، و ج ٥، ص ٢٣٦٢،
ح ٦٠٦٥؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٦٢، ح ٢١٢/٢٥٣٣؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٥٠٠،
ح ٢٢٢١، و ص ٥٤٨-٥٤٩، ح ٢٣٠٢ و ٢٣٠٣، و ج ٥، ص ٦٩٥، ح ٣٨٥٩؛ سنن النسائي
الكبرى، ج ٣، ص ٤٩٤، ح ٦٠٣٠؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٧، ح ١١٢٢، و ج ٥، ص ٣٣٥،
ح ٥٤٧٥؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٢١١، ح ٤٨٧١، و ص ٥٣٥، ح ٥٩٨١.
١. هكذا في «د». وفي «ب»: «عليه السلام». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «صلى الله عليه
وآله».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سنن الذين من قبلكم».

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في حجر» بدل «جحر».

٤. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٨٣٢٢، و ص ٤٥٠، ح ٩٨١٨، و ص ٥١١، ح ١٠٦٤٩،
و ص ٥٢٧، ح ١٠٨٣٩، و ج ٣، ص ٨٤، ح ١١٨١٧، و ص ٨٩، ح ١١٨٦١، و ص ٩٤،
ح ١١٩١٦؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٧٤، ح ٣٢٦٩، و ج ٤، ص ٢٦٦٩، ح ٦٨٨٩؛
صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٥٤، ح ٦٢٦٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٢، ح ٣٩٩٤؛
المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٩٣، ح ١٠٦، و ص ٢١٩، ح ٤٤٥، مع اختلاف يسير.
٥. في المطبوع: «ألا لا أعرفنكم».

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٢٠٣٦، و ص ٤٠٢، ح ٣٨١٥، و ج ٢، ص ٨٥، ح ٥٥٧٨؛
صحيح البخاري، ج ١، ص ٥٦، ح ١٢١، و ج ٢، ص ٦١٩-٦٢٠، ح ١٦٥٢-١٦٥٥، و ج ٤،

منه^١ لأصحابه و من كان في أيامه و قرنه .

على أنه لا يخلو هذا الخبر من أن يكون متوجّهاً إلى جميع من كان في أيامه
و عصره، أو إلى بعضهم^٢.

فإن كان متوجّهاً إلى جميعهم، فهذا ما^٣ لا نقول به جميعاً؛ لأن في أيامه و على
قرنه^٤ معاوية و عمرو بن العاص و أبا سفيان و فلاناً و فلاناً ممن تقطع^٥ جميعاً
على أنه لا خير عنده .

و إن كان متوجّهاً إلى البعض، فقد سقط الغرض بالاحتجاج به .
و هذه جملة كافية في هذا الفصل .

﴿ ص ١٥٩٨ - ١٥٩٩، ح ٤١٤١ و ٤١٤٣ و ج ٦، ص ٢٥٩٤، ح ٦٦٦٨ و ٦٦٦٩؛ صحيح مسلم،
ج ١، ص ٨١ - ٨٢، ح ٦٥/١١٨ - ٦٦/١٢٠، و ج ٣، ص ١٣٠٥، ح ٢٩/١٦٧٩؛ سنن أبي داود،
ج ٢، ص ٦٣٣، ح ٤٦٨٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٠، ح ٣٩٤٢ و ٣٩٤٣؛ سنن الدارمي،
ج ٢، ص ٩٥، ح ١٩٢١؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٤٨٦، ح ٢١٩٣؛ سنن النسائي، ج ٧،
ص ١٢٦ - ١٢٧، ح ٤١٢٥ - ٤١٣٢، مع اختلاف في المصادر .

١. في الحجري والمطبوع: - «منه» .

٢. هكذا في «د». و في التلخيص: «بعض». و في سائر النسخ و المطبوع: «أو إلى بعض من كان
فيه» .

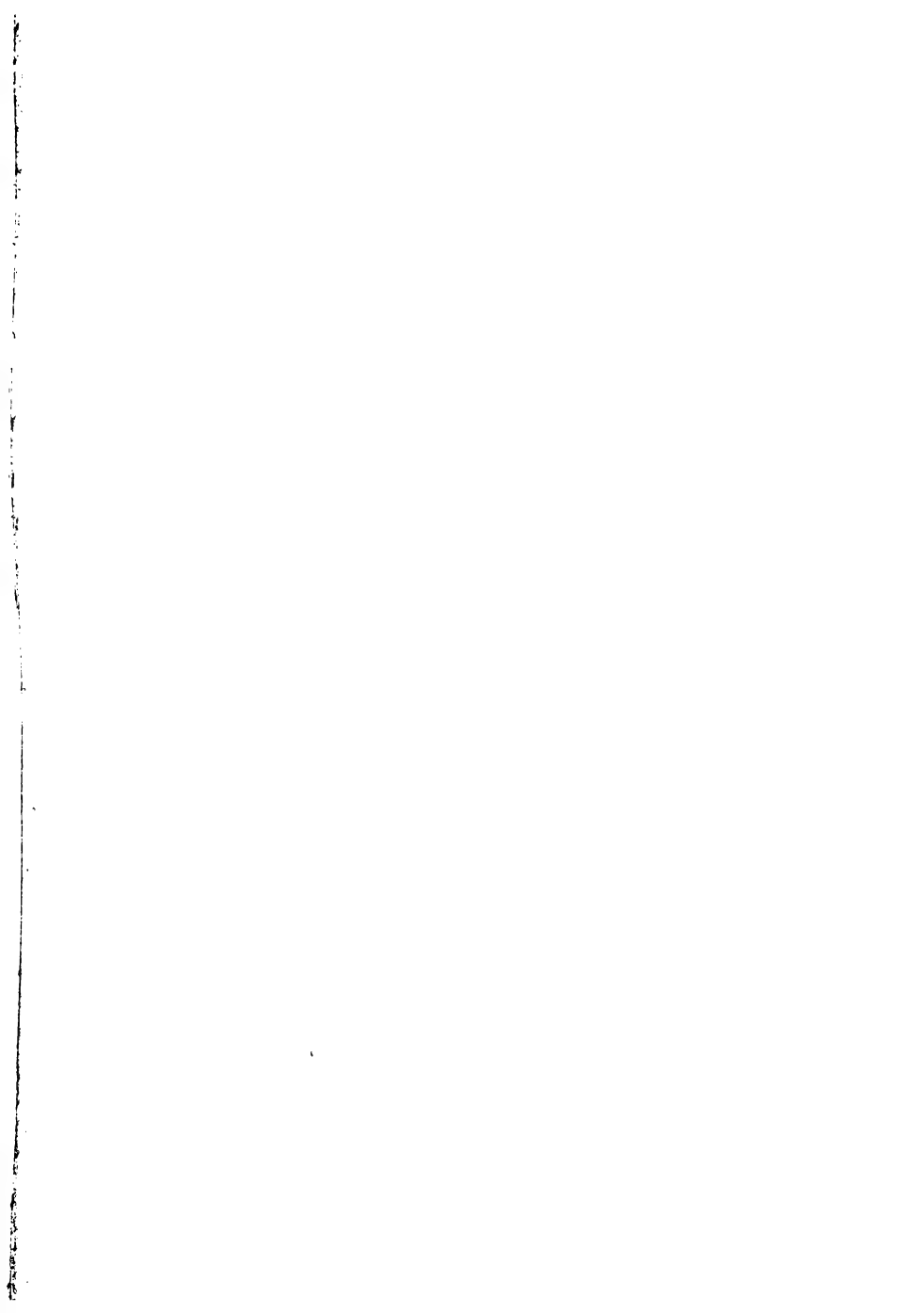
٣. في التلخيص: «مما» .

٤. في التلخيص: «قربه» .

٥. في «ص»: «يقطع». و في التلخيص: «يقطعون» .

[١٦]

فَصَلِّ فِي تَتَبُّعِ كَلَامِهِ عَلَى الطَّاعِنِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ
وَمَا أَجَابَ بِهِ عَنْ مَطَاعِنِهِمْ



[الطعن الأول]

[منع ميراث النبي ﷺ]

ابتدأ صاحبُ الكتاب^١ هذا الفصلَ بذكرِ ميراثِ النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله، ورَتَّبَ في ذلكَ كلاماً لا تَرْضِيهِ، وَنَحْنُ مِنْ^٢ بَعْدُ نُبَيِّنُ التَّرْتِيبَ فِيهِ وَكَيْفِيَّةَ التَّعْلُقِ بِهِ. ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ، بِأَن قَال فِي الْخَبَرِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ - يَعْنِي قَوْلَهُ: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»:-

لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى رِوَايَتِهِ^٣ حَتَّى اسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ^٤ عُمَرُ وَ عُثْمَانُ وَ طَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرُ وَ سَعْدٌ وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^٥، فَشَهِدُوا بِهِ، فَكَانَ^٦ لَا يَحِلُّ لِأَبِي بَكْرٍ لَمَّا^٧ صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ التَّرِكَةَ مِيرَاثاً، وَقَدْ خَبَّرَ الرَّسُولُ بِأَنَّهُ صَدَقَةٌ وَ لَيْسَ^٨ بِمِيرَاثٍ.

١. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: + «في».

٢. في الحجري و المطبوع: - «من».

٣. في شرح النهج: + «هو وحده».

٤. في المغني: + «أصحاب رسول الله، فشهد بصدقه».

٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «بن عوف».

٦. في المغني: - «فشهدوا به». وفيه: «وكان» بدل «فكان».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و المغني: «وقد» بدل «لما».

٨. في «ج، ف»: «بأنها صدقة و ليس». و في شرح النهج: «بأنها صدقة و ليست».

و أَقْلُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ، فَلَوْ
أَنَّ شَاهِدَيْنِ شَهِدَا فِي التَّرَكَةِ أَنَّ فِيهَا حَقًّا، أَلَيْسَ كَانَ يَجِبُ أَنْ
يَصْرِفَهُ^١ عَنِ الْإِرْثِ؟ فَعِلْمُهُ بِمَا قَالَ الرَّسُولُ^٢ مَعَ شَهَادَةِ غَيْرِهِ أَقْوَى
مِنْ ذَلِكَ.^٣

و لَسْنَا نَجْعَلُهُ مُدْعِيًّا؛^٤ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ
بِمِيرَاثٍ وَأَنَّهُ صَدَقَةٌ.

و لَا يَمْتَنِعُ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ، كَمَا يُخَصِّصُ^٥ فِي الْعَبْدِ وَالْقَاتِلِ
و غَيْرِهِمَا.

و لَيْسَ ذَلِكَ بِنَقْصٍ لِلْأَنْبِيَاءِ^٦، بَلْ هُوَ إِجْلَالٌ^٧ لَهُمْ، فَرَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى^٨
قَدَرَهُمْ عَنْ أَنْ يُوْرَثُوا الْمَالَ، وَ صَارَ ذَلِكَ مِنْ أَوْكِدِ الدَّوَاعِي إِلَى أَنْ^٩

١. في شرح النهج: «أن يصرف ذلك».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في «ج، ص، ف»: «عليه السلام». و في الحجري و المطبوع: +
«صلى الله عليه وآله». و من قوله: «بأنه صدقة» إلى هنا ساقط من «ب».

٣. هكذا في «د» و الحجري و المطبوع. و في سائر النسخ و المغني و شرح النهج: - «من ذلك».

٤. في «د»: «فلسنا».

٥. في المغني: «بدعياً».

٦. في المغني: «يختص».

٧. في «ب، ف»: «ينقص للأنبيا». و في «د» و شرح النهج: «بنقص في الأنبياء». و في المغني:
«ينقص للآية ليس بميراث وأنه صدقة، ولا يمتنع». و في هامشه: «كذا في الأصل، و في
العبارة ركة».

٨. في المغني: «حلال».

٩. هكذا في المغني. و في «د»: «فرفع الله عز وجل». و في سائر النسخ و المطبوع: «يرفع
الله به».

١٠. في «ب، د»: «+ الأنبياء».

لَا يَتَشَاغَلُوا بِجَمْعِهَا^١؛ لِأَنَّ أَحَدَ^٢ الدَّوَاعِي القَوِيَّةِ^٣ إِلَى ذَلِكَ تَرَكُّهُ عَلَى
الأَوْلَادِ وَالأَهْلِينَ.

وَلَمَّا سَمِعَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ ذَلِكَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ^٤ كَفَّتْ عَنِ الطَّلَبِ،
فِيمَا^٥ ثَبَتَ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ؛ وَلَا^٦ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ عَارِفَةٍ
بِذَلِكَ فَطَلَّبَتْ^٧ الْإِرْثَ، فَلَمَّا رَوَى لَهَا مَا رَوَى^٨ كَفَّتْ، فَأَصَابَتْ أَوَّلًا
وَأَصَابَتْ^٩ ثَانِيًا.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ^{١٠} صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^{١١} ذَلِكَ
لِلْقَوْمِ وَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْإِرْثِ، وَيَدَّعَى^{١٢} أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي
الْإِرْثِ، مَعَ أَنَّ التَّكْلِيفَ يَتَّصِلُ بِهِ؟
وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ فِي ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالإِمَامِ، فَإِذَا بَيَّنَّ لَهُ جَازَ أَنْ لَا يُبَيِّنَ

١. في «ص»: «بجمعها». وفي شرح النهج: «بجمعه».

٢. هكذا في «د» و«المغني» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أحد».

٣. في المغني: «البشرية».

٤. في المغني: «منه».

٥. هكذا في «د» و«المغني» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بما».

٦. هكذا في «د» و«المغني». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا».

٧. في «د»: «وطلبت».

٨. في «د»: - «ما روى».

٩. في المغني: - «أصاب».

١٠. هكذا في «د» و«المغني». وفي سائر النسخ والمطبوع: + «النبي».

١١. هكذا في المغني. وفي «ب»: «عليه السلام». وفي «د» و«المطبوع»: + «وآله». وفي سائر
النسخ والحجري وضع الرمز الإشاري للصلوات. وهذا الاختلاف موجود أيضاً في المواضع
الآتية من عبارة المغني ولم نصرح إليها في الهامش.

١٢. في المغني: «ويتبرع».

لغيره، و يصيرُ البيانُ له بياناً لغيره و إن لم يسمع^١ من الرسول عليه السلام؛ لأنَّ هذا الجنس من البيان يَجِبُ أن يكون بحسبِ المصلحة [في هذا الباب].^٢

ثُمَّ حَكى عن أبي عليٍّ أَنَّهُ قَالَ:

أَتَعْلَمُونَ كَذِبَ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، أَمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً؟^٣

قَالَ:

و قد عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ يُعْلَمُ بِهِ قَطْعاً كَذِبُهُ^٥، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْوِيزِ^٦ كَوْنِهِ صَادِقاً؛ وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ يَحِلُّ لَهُ مُخَالَفَةُ رَسُولِ اللَّهِ؟ [و هَذَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَ مَا يَقُولُونَ].

فإن قالوا: لَوْ كَانَ صِدْقاً لَظَهَرَ وَاشْتَهَرَ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْعَمَلِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَفَرَّدَ^٧ بِرِوَايَتِهِ جَمَاعَةُ سَيِّرَةٍ، بَلِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ، مِثْلُ سَائِرِ الْأَحْكَامِ وَ مِثْلُ الشَّهَادَاتِ.

فإن قالوا: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾.^٩

١. في المطبوع: «لم تسمع». و في شرح النهج: «لم يسمعه».

٢. ما بين المعقوفين من المغني، و هكذا في الموارد الآتية.

٣. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أَمْ تُجَوِّزُونَ كَذِبَهُ وَ صَدَقَهُ». و في المغني: «أَمْ يَجُوزُونَ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً».

٤. في «د»: «علمنا». و في المطبوع: «و».

٥. في المغني: «نعلم به قطعاً تحدّيه». و في شرح النهج: «يقطع به على كذبه».

٦. في المطبوع: «تحرّيز».

٧. في «ب» و شرح النهج: «ينفرد».

٨. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «مثل».

٩. النمل (٢٧): ١٦.

قِيلَ لَهُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ وَرِثَةُ الْأَمْوَالِ، مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ [بِهِ]¹
وَرِثَةُ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِبْطَالُ الْمِيرَاثِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يُبْطَلُ قَوْلَكُمْ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ
اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾² وَ الْكِتَابُ لَيْسَ بِمَالٍ. وَ يُقَالُ فِي اللُّغَةِ: «مَا
وَرِثَتِ الْأَنْبَاءُ عَنِ الْأَبَاءِ»³ شَيْئاً أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنِ⁴ وَ قَالُوا:
«الْعُلَمَاءُ وَرِثَةُ الْأَنْبِيَاءِ» وَ إِنَّمَا وَرِثُوا مِنْهُمْ الْعِلْمَ دُونَ الْمَالِ.

عَلَى أَنْ⁵ فِي آخِرِ الْآيَةِ⁶ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ، وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى⁷:
﴿وَ قَالَ⁸ يَا أَيُّهَا النَّاسُ غُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَ أَوْثِنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ
الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾⁹ فَتَبَّ عَلَى أَنْ الَّذِي وَرِثَهُ هُوَ¹⁰ هَذَا الْعِلْمُ وَ هَذَا الْفَضْلُ،
وَ إِلَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَعَلُّقٌ بِالْأَوَّلِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ قَالَ¹¹ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. فاطر (٣٥): ٣٢.

٣. هكذا في المغني و شرح النهج. و في «د»: «الأنبياء» بدل «الأبناء». و في «ص»: «ما ورث الآباء
و الأنبياء». و في سائر النسخ و المطبوع: «ما ورث الآباء الأبناء».

٤. في المغني: «هو».

٥. في «ج، ص»: «أنه».

٦. في المغني: «الكتاب» بدل «آخر الآية».

٧. في «د» و المغني: «تعالى». و في شرح النهج: «حاكياً عنه».

٨. في المغني و شرح النهج و الحجري و المطبوع: «و قال».

٩. النمل (٢٧): ١٦.

١٠. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ورث هو». و في المغني: «هو ورث».

١١. في «د»: «والله».

آلِ يَعْقُوبَ^١ وَ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْخَبَرَ.

قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْمَالِ أَيْضاً، وَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ النَّبُوَّةَ^٢ وَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ زَكَرِيَّا خَافَ عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَنْدَرِسَ، وَ قَوْلُهُ: «وَ إِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي»^٤ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تَحْرِصُ عَلَى الْأَمْوَالِ حِرْصاً يَتَعَلَّقُ خَوْفُهَا بِهِ^٥، وَ إِنَّمَا أَرَادَ خَوْفَهُ عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَضِيعَ، فَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى وَلِيّاً^٦ يَقُومُ بِالْدِينِ^٧ مَقَامَهُ.

وَ قَوْلُهُ: «وَ يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعِلْمَ وَ الْحِكْمَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَمْوَالِ آلِ يَعْقُوبَ^٨ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ إِنَّمَا يَرِثُ ذَلِكَ غَيْرُهُ.

فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ^٩: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوْرَثُ مَا تَرَكَنَاهُ^{١٠} صَدَقَةً» لَا أَنَا^{١١} لَا نُوْرَثُ الْأَمْوَالَ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: أَنَّ مَا جَعَلُوهُ صَدَقَةً فِي

١. مريم (١٩): ٥ - ٦.

٢. في المغني: - «النَّبُوَّةُ وَ».

٣. في المطبوع: + «أَمَّا». وَ فِي الْمَغْنِي: «فَأَمَّا».

٤. مريم (١٩): ٥.

٥. في المطبوع: «خَوْفُهَا بِهَا». وَ فِي الْمَغْنِي: «وَ جَوْبُهَا بِهِ».

٦. في المغني: «فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً» بَدَل: «فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِيّاً».

٧. في المطبوع: «الدين».

٨. في «ب» وَ الْمَغْنِي وَ شَرْحُ النَّهْجِ: - «آل». وَ فِي «د»: «مِنْ آل».

٩. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي وَ شَرْحُ النَّهْجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ: - «إِنَّ الْمُرَادَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ:

«المراد في» بدلها.

١٠. في «ب، د»: «تَرَكَنَا».

١١. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي «ب»: - «لَا». وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّا». وَ فِي الْمَغْنِي: «لَأَنَّا».

حَالِ حَيَاتِهِمْ لَا يُوْرَثُونَ.^١
 فَرَكِيكَ^٢ مِنَ الْقَوْلِ؛ لَأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِهِ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَتَأَوَّلْهُ
 عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَ^٣ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ تَخْصِيصٌ لِلْأَنْبِيَاءِ^٤ وَلَا
 مَزِيَّةٌ لَهُمْ، وَ لَأَنَّ قَوْلَهُ: «مَا تَرَكَناه صَدَقَةً» جُمْلَةٌ مِنَ الْكَلَامِ^٥ مُسْتَقْلِلَةٌ
 بِنَفْسِهَا، وَلَا^٦ وَجْهٌ إِذَا أُمِكنَ^٧ ذَلِكَ فِيهَا أَنْ تُجْعَلَ^٨ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ
 الْأَوَّلِ؛ فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مع بيانه أَنَّهُمْ لَا يُوْرَثُونَ^٩ - بَيَّنَّ جِهَةَ الْمَالِ
 الَّذِي خَلَّفُوهُ وَ أَنَّهُ صَدَقَةٌ^{١٠}؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ مِيراثًا^{١١}
 وَيُصْرَفَ إِلَى وَجْهِ آخَرَ^{١٢}.

فَأَمَّا خَبْرُ السَّيْفِ وَ الْبَغْلَةِ^{١٣} وَ الْعِمَامَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا^{١٤}

٤١/٤

١. في شرح النهج: «أي ما جعلناه صدقة في حال حياتنا لا نورثه» بدل قوله: «لأننا لا نورث...» إلى هنا.
٢. في المغني: «فباطل».
٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».
٤. في «ج، ص» و شرح النهج: «الأنبياء». و في «د» + «عليهم السلام».
٥. في المغني: - «من الكلام».
٦. في المغني: «فلا».
٧. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «إذا لم يكن».
٨. هكذا في «ب» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يجعل».
٩. شرح النهج: + «المال».
١٠. هكذا في «د». و في المغني: «فإنه صدقة». و في سائر النسخ و المطبوع: - «و أنه صدقة».
١١. و في شرح النهج: «يبين أنه صدقة» بدل قوله: «بين جهة المال» إلى هنا.
١٢. في المغني: «صواباً».
١٣. في شرح النهج: + «غير الصدقة».
١٤. في المغني: «و النعل».
١٥. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «شيخنا».

أبو علي: إنه لم يثبت أن أبا بكرٍ دَفَعَ ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام على جهة الإرث، وكيف يجوزُ ذلك مع الخبر الذي رواه؟ وكيف يجوزُ لو كان إرثاً^١ أن يخصّه بذلك ولا يرث له مع العم؛ لأنه العَصَبَةُ؟ وإن^٢ كان وصل إلى فاطمة عليها السلام فقد كان ينبغي أن يكون العباس شريكاً في ذلك وأزواج الرسول^٣ عليه السلام، ولوجب أن يكون ذلك ظاهراً مشهوراً ليعرف^٤ أنهم أخذوا نصيبهم من عين^٥ ذلك أو بدله. ولا يجب إذا لم يدفع أبو بكرٍ إليه [ذلك]^٦ على جهة الإرث أن لا يحصل^٧ في يده؛ لأنه قد يجوزُ أن يكون النبي صلى الله عليه وآله عليه نَحْلَه ذلك^٨. ويجوزُ أيضاً أن يكون أبو بكرٍ رأى الصلاح في ذلك أن يكون بيده لما فيه من تقوية الدين، وتصدق ببذله بعد التقويم؛ لأن للإمام أن يفعل ذلك. [وكلُّ ذلك يُبطل ما تعلقوا به].^٩

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وارثاً».
٢. هكذا في «د». وفي المغني: «بالعصبة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عصبة».
٣. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».
٤. هكذا في «د» والمغني وشرح النهج. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «النبي».
٥. في «د»: «لنعرف».
٦. في «د، ص» والحجري والمطبوع والمغني: «غير».
٧. ما بين المعقوفين من المغني. وفي شرح النهج: «ذلك إليه».
٨. في شرح النهج: «+ ذلك».
٩. هكذا في «د» وشرح النهج. وفي المغني: «نحله إياه». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ذلك».
١٠. ما بين المعقوفين من المغني.

و حَكَى عن أبي عليٍّ في البردة^١ والقُصْبِ:

أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ عُدَّةً^٢ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ تَقْوِيَةً عَلَى
الْمُشْرِكِينَ، فَتَدَاوَلَتْهُ الْأُتَمَّةُ^٣ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْوِيَةِ، وَ رَأَى أَنْ ذَلِكَ أَوْلَى^٤
مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ قَدْ نَحَلَهُ غَيْرَهُ فِي
حَيَاتِهِ؛ [فَالْكَلَامُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدًا].^٥

٦٢/٤ ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بِطَلَبِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمِيرَاثَ، وَ تَنَازَعَ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْعَبَّاسَ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ؛ فَأَجَابَ^٦ عَنْ
ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ:

يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا^٧ لَمْ يَعْرِفُوا رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ وَ غَيْرِهِ لِلْخَبَرِ؛ وَ قَدْ رُويَ أَنَّ
عَائِشَةَ لَمَّا عَرَفَتْهُمْ الْخَبَرَ أَمْسَكَنَ.^٨
وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَخْفَى عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِرْثَ،
وَ يَعْرِفَهُ مَنْ يَتَقَلَّدُ الْأَمَرَ كَمَا يَعْرِفُ^٩ الْعُلَمَاءُ وَ الْحُكَّامُ مِنْ أَحْكَامِ
الْمَوَارِيثِ^{١٠} مَا لَا يَعْلَمُهُ أَرْبَابُ الْإِرْثِ.

١. في شرح النهج: «البردة». و البردة: كساء مخططٌ يُلْتَحَفُ بِهِ. جمعه: بُرْدٌ وَ بُرْدٌ. راجع: النهاية،
ج ١، ص ١١٦ (برد).

٢. في المغني: «عنده». ٣. في المغني: «الأمة».

٤. في المغني: «أقوى». ٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أجاب».

٧. في المغني: «إن ثبت ذلك فلائهم» بدل قوله: «يجوز أن يكونوا».

٨. في «د»: «عرَفَهُنَّ» بدل «عرَفَتْهُنَّ». و في المغني: «لَمَّا عَرَفَتْهُمُ الْخَبَرَ أَمْسَكُوا».

٩. هكذا في «ب، د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعرف».

١٠. في «د»: «- أحكام». و في المغني: «كما يعرف العلماء و الحكماء من أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي مِثْلِ
ذَلِكَ أَنْ تَخْفَى أَحْكَامُ الْمَوَارِيثِ».

و قد بَيَّنَّا أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَقْوَى مِنْ شَاهِدَيْنِ لَوْ شَهِدَا أَنَّ
بَعْضَ تَرْكِتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَيْنٌ^١، وَ هُوَ أَقْوَى مِنْ رِوَايَةِ سَلْمَانَ وَ ابْنِ
مَسْعُودٍ^٢ لَوْ رَوَيَا ذَلِكَ، وَ^٣ عِنْدَ الْقَوْمِ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمَا.

قَالَ:

و مَتَى تَعَلَّقُوا بِعُمُومِ الْقُرْآنِ أَرَيْنَاهُمْ جَوَازَ التَّخْصِصِ بِهَذَا الْخَيْرِ، كَمَا أَنَّ
عُمُومَ الْقُرْآنِ يَفْتَضِي كَوْنَ الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ، وَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا
تَحِلُّ^٤ لَهُمُ الصَّدَقَةُ^٥.

[مَقْدَمَةٌ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُوْرَثُ الْمَالُ]

يُقَالُ لَهُ: نَحْنُ نُسَبِّحُ أَوَّلًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يُوْرَثُ
الْمَالُ، وَ تُرْتَّبُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ التَّرْتِيبَ الصَّحِيحَ، ثُمَّ نَعْطِفُ عَلَى مَا أُوْرَدَتْهُ^٦
وَ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ.

[الدليل الأول: وراثته ذكرنا]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنِّي
خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَ كَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثْ

٦٣/٤

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في المغني: «بأن» بدل «أن». و في سائر النسخ و المطبوع: «لو شهدا على التركة بدين».

٢. في «ف» و الحجري و المطبوع: «و».

٣. في المطبوع و المغني: «و».

٤. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «لا يحل».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٢٨ - ٣٣٢. و من قوله: «كان يجب أن يقبل منهما» إلى هنا ساقط من المغني.

٦. في المطبوع: «أورده».

مِنْ آلِ يَفْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا^١ فَخَبَّرَ أَنَّهُ خَافَ مِنْ بَنِي عَمِّهِ^٢؛ لِأَنَّ الْمَوَالِي هَاهُنَا هُمْ بَنُو الْعَمِّ بِلا شُبْهَةٍ، وَإِنَّمَا خَافَهُمْ أَنْ يَرِثُوا مَالَهُ فَيُنْفِقُوهُ فِي الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْ خَلَاتِقِهِمْ^٣ وَطَرَائِقِهِمْ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَلَدًا يَكُونُ أَحَقَّ بِمِيرَاثِهِ مِنْهُمْ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِيرَاثِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ مِيرَاثُ الْمَالِ دُونَ الْعِلْمِ وَالنَّبُوءَةِ - عَلَى مَا تَقُولُونَ^٤ -: أَنَّ لَفْظَةَ «الْمِيرَاثِ» فِي اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ جَمِيعًا لَا يُعْهَدُ إِطْلَاقُهَا^٥ إِلَّا عَلَى مَا يَجُوزُ^٦ أَنْ يَنْتَقِلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمَوْرَثِ إِلَى الْوَارِثِ، كَالْأَمْوَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَالِ إِلَّا تَجَوُّزًا وَاتِّسَاعًا؛ وَلِهَذَا لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «لَا وَارِثَ لِفُلَانٍ إِلَّا فُلَانٌ» وَ«فُلَانٌ يَرِثُ مَعَ فُلَانٍ» بِالظَّاهِرِ وَالْإِطْلَاقِ إِلَّا مِيرَاثُ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، دُونَ الْعُلُومِ وَغَيْرِهَا. وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَعْدِلَ عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ وَحَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ تَعَالَى خَبَّرَ عَنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٨ أَنَّهُ شَرَطَ^٩ فِي وَارِثِهِ أَنْ يَكُونَ رَضِيًّا، وَمَتَى لَمْ يُحْمَلِ الْمِيرَاثُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَالِ دُونَ الْعِلْمِ وَالنَّبُوءَةِ لَمْ

١. مريم (١٩): ٥-٦.

٢. في «ج، ص، ف»: «من ابن عمه». نعم، صُحِّحَتْ «ف» في حاشية بما أثبتناه. وفي «ب» الكلمات غير واضحة.

٣. في التلخيص: «أخلاقهم».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقولون».

٥. هكذا في الحجري والمطبوع. وفي «د» والتلخيص: «لا تغيد». وفي سائر النسخ وشرح النهج: «لا يفيد».

٦. في التلخيص: «إطلاقهما».

٧. في المطبوع: «يحقّ و» بدل «يجوز»، وهو سهو.

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ وشرح النهج: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وفي الحجري وُضِعَ الرَّمْزُ الْإِشَارِيُّ لِلصَّلَوَاتِ. وفي المطبوع: «صلوات الله عليه».

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «اشتراط».

يَكُنْ للاشتراطِ معني، و كَانَ لِعَوَا عَبْتًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا سَأَلَ^١ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ
و يَرِثُ مَكَانَهُ، فَقَدْ دَخَلَ الرِّضَا وَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الرِّضَا فِي جُمْلَةِ كَلَامِهِ وَ سَوَالِهِ،
فَلَا مَعْنَى^٢ لَاشْتِرَاطِهِ؛ أَلَا تَرَى^٣ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: «اللَّهُمَّ ابْعَثْ لَنَا نَبِيًّا،
وَ اجْعَلْهُ عَاقِلًا» أَوْ^٥ «مُكَلَّفًا»؟

وَ إِذَا ثَبَّتَ^٦ هَذِهِ الْجُمْلَةُ صَحَّ أَنَّ زَكَرِيَّا مَوْرُوثٌ مَالُهُ، وَ صَحَّ أَيْضًا بِصِحَّتِهَا^٧ أَنَّ
نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَمَّنْ يَوْرَثُ الْمَالَ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ وَاقِعٌ عَلَى أَنَّ حَالَ
نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يُخَالِفُ^٨ حَالَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي مِيرَاثِ الْمَالِ؛
فَمِنْ مُثَبِّتٍ لِلأَمْرَيْنِ، وَ نَافٍ لِلأَمْرَيْنِ.

٤٤/٤

وَ مِمَّا يَقْوِي مَا قَدَّمْنَاهُ: أَنَّ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ^٩ خَافَ بَنِي عَمِّهِ، فَطَلَبَ وَارِثًا لِأَجْلِ
خَوْفِهِ، وَ لَا يَلِيقُ خَوْفُهُ مِنْهُمْ إِلَّا بِالْمَالِ دُونَ النَّبَوَّةِ وَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ
أَعْلَمَ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَخَافَ أَنْ يَبْعَثَ نَبِيًّا مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلنَّبَوَّةِ، أَوْ^{١٠} أَنْ يَوْرَثَ
عِلْمَهُ وَ حِكْمَتَهُ^{١١} مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُمَا. وَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بُعِثَ لِإِذَاعَةِ الْعِلْمِ وَ نَشْرِهِ فِي
النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخَافَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ فِي بَعْثِهِ.

١. في «د»: «يسأل».

٢. في شرح النهج: «فلا مقتضي».

٣. في «د»: «ألا يرى».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أحد».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «و».

٦. هكذا في التلخيص. و في «ب، ص» و المطبوع: «فإذا ثبتت». و في سائر النسخ: «فإذا ثبت».

٧. في شرح النهج: «لصحتها».

٨. في الحجري: «لا تخالف».

٩. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عليه السلام».

١٠. في «د» و الحجري و المطبوع: «و».

١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و حكمه».

فإن قالوا: ^١ هذا ^٢ يرجع عليكم في الخوف من ورائة ^٣ المال؛ لأنه ^٤ غاية الضنّ والبخل.

قلنا: معاذ الله أن يستوي الحالان؛ ^٥ لأن المال قد يصح أن يرزقه الله تعالى المؤمن والكافر، والعدو والولي، ولا يصح ذلك في النبوة وعلومها. وليس من الضنّ أن يأسى ^٦ على بني عمه - وهم من أهل الفساد - أن يظفروا ^٧ بماله فينفقوه ^٨ على المعاصي، ويصرفوه في غير وجوهه المحبوبة؛ بل ذلك هو غاية الحكمة وحسن التدبير في الدين؛ لأن الدين يحظر تقوية الفساق وإمدادهم بما يعينهم على طرائقهم المذمومة، وما يعد ^٩ ذلك بخلاً وشحاً ^{١٠} إلا من لا تأمل له.

فإن قيل: فالأ ^{١١} جاز أن يكون خاف من بني عمه أن يرثوا علمه - وهم من أهل الفساد على ما ادّعيتم -، فيستفسدوا ^{١٢} به الناس ويموهوا به ^{١٣} عليهم؟

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن قيل».
٢. في الحجري والمطبوع: «فهذا».
٣. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: «من ورثة». وفي شرح النهج: «عن إرث».
٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص: «لأن ذلك».
٥. هكذا في «د». وفي التلخيص: «يسوى الحالان». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يستوي الحال».
٦. أسي عليه وله، يأسى، أسأ، وأسئ: حزن. وهنا بمعنى «خاف». راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥ (أسا).
٧. في «ج»: «يظهروا».
٨. في التلخيص: «لينفقوا به».
٩. في «ب» والتلخيص: «ولا يعد».
١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «شحاً ولا بخلاً».
١١. في شرح النهج: «أفلا».
١٢. في «ج، ص، ف»: «يفسدوا». وقد صححت نسختنا «ج، ف» في حاشيتيهما بما أثبتناه. وفي التلخيص: «ويستفسدوا».
١٣. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويموهونه».

قُلْنَا: لَا يَخْلُو هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ كُتِبَ عَلَيْهِ وَصُحِفَ حِكْمَتِهِ - لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُسَمَّى عِلْماً عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ -، أَوْ أَنْ^١ يَكُونَ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَحُلُّ الْقُلُوبَ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْمَالِ، وَ يُصَحِّحُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يورَثُونَ أَمْوَالَهُمْ وَ مَا فِي مَعْنَاهَا.

وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي: لَمْ يَخْلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ^٢ الَّذِي بُعِثَ النَّبِيُّ^٣ لِنَشْرِهِ^٤ وَأَدَائِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ عِلْماً مَخْصُوصاً لَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرِيعَةِ^٥ وَلَا يَجِبُ إِطْلَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ، كَعِلْمِ الْعَوَاقِبِ وَ مَا يَحْدُثُ فِي مُسْتَقْبَلِ الْأَوْقَاتِ^٦، وَ مَا جَرَى^٧ مَجْرَى ذَلِكَ.

وَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يَخَافَ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى بَنِي عَمَّةٍ، وَ هُمْ مِنْ جُمْلَةِ أُمَّتِهِ الَّذِينَ بُعِثَ لِإِطْلَاعِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَ تَأْدِيتِهِ إِلَيْهِمْ.^٨ وَ كَأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَخَافُ مِمَّا هُوَ الْغَرَضُ فِي بَعْثِهِ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: - «أَنَّ».

٢. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «الْعِلْمُ» بِدَلِّ «عِلْمِ الشَّرِيعَةِ».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي «ب، ف»: + «عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَ فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِصِ: + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي الْمُطْبُوعِ: + «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «بِنَشْرِهِ».

٥. فِي «ج، ص»: «بِشَّرِيعَةِ».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ مَا يَجْرِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْأَوْقَاتِ». وَ فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «وَ مَا يَجْرِي فِي مُسْتَقْبَلِ الْأَوْقَاتِ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «وَ مَا يَجْرِي».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «بُعِثَ إِلَى أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَ يُؤَدَّيَهُ إِلَيْهِمْ».

و القسمُ الثاني فاسدٌ أيضاً؛ لأنَّ هذا العلمَ المخصوصَ إنما يُستفادُ من جهته، و يوقَّفُ عليه بإطلاعه و إعلامه، و ليسَ هو ممَّا يَجِبُ نَشْرُهُ في جميعِ الناسِ؛ فقدَ كانَ يَجِبُ إذا خافَ من إلقاءه إلى بعضِ الناسِ فساداً أن لا يُلقِيه إليه؛ فإنَّ ذلكَ في يده، و لا يَحْتَاجُ إلى أكثرَ من ذلك.

[الدليل الثاني: وراثة سليمان لداود عليه السلام]

و ممَّا يَدُلُّ أيضاً^١ على أنَّ الأنبياءَ عليهم السلامُ يورثونَ قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^٢ و الظاهرُ من إطلاقِ لفظِ^٣ «الميراثِ» يقتضي الأموالَ و ما في معناها؛ على ما دَلَّلنا عليه من قَبْلُ.^٤

[الدليل الثالث: عموم آيات الإراث]

و يَدُلُّ أيضاً على ذلك قولُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ الآية.^٥ و قد أجمعت الأمة على عمومِها إلَّا فيمَن^٦ أخرجه الدليل، فيَجِبُ أن يَتَمَسَّكَ بعمومِها لمكانِ هذه الدلالة^٧، و لا يَخْرُجَ عن حُكْمِها إلَّا مَنْ أخرجه دليلٌ قاطعٌ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أيضاً».

٢. النمل (٢٧): ١٦.

٣. في «ب، ف» و شرح النهج: «لفظة».

٤. تقدَّم في ص ٣٣٥.

٥. النساء (٤): ١١.

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «على عموم هذه اللفظة إلَّا من».

٧. و هي الإجماع المشار إليه، فقد تقدَّم أنَّ المصنِّفَ رحمه الله لم يكن يذهب إلى وجود لفظ يدلُّ على العموم، إلَّا مع قرينة و دلالة خاصة، كالإجماع في محلِّ بحثنا.

[عودة إلى مناقشة القاضي]

[مناقشة خبر: «نحن معاصر الأنبياء لانورث»]

٦٦/٤

فأما تَعَلَّقُ صاحبِ الكتابِ بالخبرِ الذي رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ، وَادَّعَاوَهُ أَنَّهُ^١ اسْتَشْهَدَ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّ الَّذِي ادَّعَاهُ مِنَ الاسْتِشْهَادِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَالَّذِي رُوِيَ: أَنَّ عُمَرَ اسْتَشْهَدَ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ، لَمَّا تَنَارَعَ^٢ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَبَّاسُ إِلَيْهِ^٣ فِي الْمِيرَاثِ، فَشَهِدُوا بِالْخَبَرِ الْمُتَضَمِّنِ لِنَفْيِ الْمِيرَاثِ^٤. وَإِنَّمَا مَعْوَلُ مُخَالَفِينَا^٥ - فِي صِحَّةِ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ مُطَالَبَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ بِالْمِيرَاثِ - عَلَى إِسْمَاكِ الْأُمَّةِ^٦ عَنِ النِّكَيرِ عَلَيْهِ وَالرَّدِّ لِقَضِيَّتِهِ^٧.

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ادَّعَاهُ وَأَنَّهُ».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «نَارَعَ».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «العبَّاس» بدل «و العبَّاس إليه».

٤. السقيفة و ذلك، ص ١٠١ و ١٠٥ - ١١٣؛ دلائل الإمامة، ص ١١٨؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٠٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤، ح ٩، و ص ٦، ح ٢٥، و ص ٩، ح ٥٥، و ص ١٠، ح ٥٨، و ص ٢٥، ح ١٧٢، و ص ٤٧، ح ٣٣٣؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٢٠، ح ٢٦٢٤، و ص ١١٢٦، ح ٢٩٢٦ و ٢٩٢٧، و ص ١٣٦٠، ح ٣٥٠٨، و ج ٤، ص ١٤٧٩ - ١٤٨١، ح ٣٨٠٩ و ٣٨١٠، و ص ١٥٤٩، ح ٣٩٩٨، و ج ٥، ص ٢٠٤٨، ح ٥٠٤٣؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٧٦، ح ٤٩/١٧٥٧، و ص ١٣٧٩ - ١٣٨٣، ح ١٧٥٨/٥١ - ١٧٦١/٥٣؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٥٧ - ١٥٨، ح ١٦٠٨ و ١٦١٠؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٣٢، ح ١٤١٤، و ص ١٣٥، ح ١٤٨٨.

٥. في «ب»: «معمول مخالفينا». و في «ج»، ص، ف: «يعول مخالفينا». و في التلخيص: «يعول مخالفونا».

٦. في التلخيص: «على».

٧. قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: «قلت: قد صدق المرتضى رحمه الله فيما قال: أما عقيب وفاة النبي صلى الله عليه وآله و آلِهِ و مطالبة فاطمة عليها السلام بالإرث فلم يَرِ الخبر إلا أبو بكر

ثُمَّ^١ لَوْ سَلَّمْنَا اسْتِشْهَادَ مَنْ ذُكِرَ عَلَى الْخَبْرِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ، وَهُوَ فِي حُكْمِ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُرْجَعَ عَنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ بِمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لَا يُنْخَصُّ إِلَّا بِمَعْلُومٍ. وَإِذَا كَانَتْ دَلَالَةُ الظَّاهِرِ مَعْلُومَةً، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرْجَعَ^٢ عَنْهَا بِأَمْرٍ مَظْنُونٍ. وَهَذَا الْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّخْصِصَ لِلكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمَقْطُوعِ بِهَا^٣ لَا يَقَعُ^٤ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ.

وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الظَّنَّ لَا يُقَابِلُ الْعِلْمَ، وَلَا يُرْجَعُ عَنِ الْمَعْلُومِ بِالْمَظْنُونِ^٥.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ التَّخْصِصَ بِأَخْبَارِ^٦ الْآحَادِ مُسْتَتِدٌّ^٧ أَيْضاً إِلَى عِلْمٍ، وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ مَظْنُوناً» وَيُشِيرُوا إِلَى مَا يَدَّعُوهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجوبِ الْعَمَلِ^٨ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ.

لِأَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ عَلَى مَا لَا نُسَلِّمُهُ - وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِهِ^٩ - مِنْ

«وَحْدَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ رَوَاهُ مَعَهُ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ. وَأَمَّا الْمُهَاجِرُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ قَاضِي

الْقَضَاءِ فَإِنَّمَا شَهِدُوا بِالْخَبْرِ فِي خِلَافَةِ عَمْرٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ». شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ، ج ١٦، ص ٢٤٥.

١. هَكَذَا فِي «د» وَشَرْحُ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ: «و».

٢. فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «يُخْرِجُ».

٣. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِي: «بِهِمَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَا يَقَعُ».

٥. هَكَذَا فِي «د» وَشَرْحُ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِالظَّنِّ».

٦. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «بِالْأَخْبَارِ».

٧. فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «يَسْتَنْدُ».

٨. فِي «ب، ص»: «الْعِلْمُ».

٩. فِي شَرْحِ النَّهْجِ: + «أَعْنِي قَوْلَهُمْ: خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ».

صَحَّةِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَ الْكَلَامُ عَلَى^١ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُقْبَلُ فِي الشَّرِيعَةِ أَوْ لَا يُقْبَلُ، لَا يَلِيقُ بَكِتَابِنَا هَذَا، وَ الْكَلَامُ فِيهِ مَعْرُوفٌ.^٢

عَلَى أَنَّهُ^٣ لَوْ سَلَّمْ لَهُمْ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُعْمَلُ بِهِ فِي الشَّرْعِ^٤، لَاحْتَاجُوا إِلَى دَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ عَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي تَخْصِصِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ مَا دَلَّ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَتَنَاوَلُ هَذَا الْمَوْضِعَ، كَمَا لَا يَتَنَاوَلُ جَوَازَ النَّسْخِ بِهِ.

وَ هَذَا يُسْقِطُ قَوْلَ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ شَاهِدَيْنِ لَوْ شَهِدَا أَنَّ فِي التَّرِكَةِ حَقًّا لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُصْرَفَ^٥ عَنِ الْإِثْرِ» وَ ذَلِكَ أَنَّ^٦ الشَّهَادَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَظْنُونَةً فَالْعَمَلُ بِهَا يَسْتَنْدُ^٧ إِلَى عِلْمٍ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ قَرَّرَتْ الْعَمَلَ بِالشَّهَادَةِ، وَ لَمْ تُقَرِّرِ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقِيَسَ خَبَرَ الْوَاحِدِ عَلَى الشَّهَادَةِ مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَا فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّا لَمْ نَعْمَلْ عَلَى الشَّهَادَةِ مِنْ حَيْثُ غَلْبَةُ الظَّنِّ، دُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَمَلِ^٨ بِهَا. أَلَا تَرَى^٩ أَنَّا قَدْ نَظَرْنَا صِدْقَ^{١٠} الْفَاسِقِ وَ الْمَرَأَةِ وَ الصَّبِيِّ وَ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَجُوزُ صِدْقُهُ^{١١} وَ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ؟ فَبِأَنَّ^{١٢} أَنَّ الْمُعْوَلَ فِي هَذَا عَلَى الْمَصْلَحَةِ الَّتِي نَسْتَفِيدُهَا عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ مِنْ دَلِيلِ الشَّرْعِ.

٤٨/٤

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٢. رَاجِعْ: رِسَالَتِ الشَّرِيفِ الْمَرْتَضَى (الْمَسَائِلُ التَّبَانِيئَاتِ)، ج ١، ص ٢١ وَ مَا بَعْدَهَا؛ الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ٢، ص ٥٢٨ وَ مَا بَعْدَهَا.

٣. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «أَتَهُمْ».

٤. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «ذَلِكَ» بِدَلِّ «أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُعْمَلُ بِهِ فِي الشَّرْعِ».

٥. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «أَنْ يُنْصَرَفَ». ٦. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «لَأَنَّ».

٧. هَكَذَا فِي «د» وَ شَرْحِ النُّهْجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اسْتَنْدَ».

٨. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعَمَلُ». ٩. فِي «ج»: «أَلَا يَرَى».

١٠. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «بِصِدْقِهِ». ١١. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «يَجُوزُ صِدْقُهُ وَ».

و أبو بكرٍ في حُكْمِ المُدَّعِي لِنَفْسِهِ و الجارُّ إليها، بِخِلَافِ ما ظَنَّهُ صاحِبُ الكتابِ. و كذلك مَنْ شَهِدَ له إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ شَهِادَةٌ؛^١ و ذَلِكَ أَنَّ أبا بَكْرٍ و سائِرَ المُسْلِمِينَ - سِوَى أَهْلِ بَيْتِ الرِّسُولِ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٣ - تَحِلُّ لَهُمْ الصَّدَقَةُ، وَ يَجُوزُ أَنْ يُصِيبُوا مِنْهَا؛^٥ وَ هَذِهِ تُهَمَّةٌ فِي الحُكْمِ وَ الشَّهَادَةِ.

وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُقْبَلَ شَهِادَةُ شَاهِدَيْنِ فِي تَرْكِهٍ^٦ فِيهَا صَدَقَةٌ؛ لِمِثْلِ ما ذَكَرْتُمْ.

وَ ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا شَهِدَا بِالصَّدَقَةِ،^٧ فَحَظُّهُمَا مِنْهَا كَحَظِّ صاحِبِ المِراثِ، بَلْ سائِرِ المُسْلِمِينَ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ تَرْكِهِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا صَدَقَةٌ يُحَرِّمُهَا عَلَى وَرَثَتِهِ، وَ يُبَيِّحُهَا لِسائِرِ المُسْلِمِينَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «نَخْصُ^٨ الْقُرْآنَ بِذَلِكَ^٩ كَمَا خَصَّصْنَاهُ^{١٠} فِي الْعَبْدِ وَ الْقَاتِلِ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّا إِنَّمَا خَصَّصْنَا مَنْ ذُكِرَ^{١١} بِذَلِيلِ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ، وَ لَيْسَ هَذَا^{١٢}

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في «ب، ج، ف» و الحجري و المطبوع: «إن كانت شهادة قد وجدت.» و في «ص»: «إن كانت شهادة وقد وجدت.»

٢. في «د»: «أهل البيت للرسول.» و في «ص، ف» و حاشية «ج»: «أهل البيت.» و قد صُحِّحَتْ «ف» في حاشيتها بما أثبتناه.

٣. في «ج، ص، ف»: «عليهم السلام.» و في المطبوع: «صلوات الله عليهم.»

٤. هكذا في «د.» و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «يحل.»

٥. في شرح النهج: «فيها.» ٦. في «د» و الحجري و المطبوع: «بأن.»

٧. في شرح النهج: «في الصدقة.» ٨. في «ج، ص» و شرح النهج: «يُخَصَّص.»

٩. في شرح النهج: «بالخبر.»

١٠. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «خصصنا.»

١١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لأن من ذكر إنما خصصناهما.»

١٢. في شرح النهج: «موجوداً.»

في الخبر الذي ادَّعاه.

فأما قوله: «وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَقْصٍ لِلْأَنْبِيَاءِ^١، بَلْ هُوَ إِجْلَالٌ لَهُمْ» فَمَنْ الَّذِي قَالَ لَهُ: ^٢إِنْ فِيهِ نَقْصٌ؟^٣ وَكَمَا أَنَّهُ لَا نَقْصَ فِيهِ، فَلَا إِجْلَالَ فِيهِ أَيْضاً^٤ وَ لَا فَضِيلَةَ؛ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَقَوَّى^٥ إِلَى^٦ جَمْعِ الْمَالِ لِيُخْلَفَ عَلَى الْوَرَثَةِ، فَقَدْ تَقَوَّيْهَا^٧ أَيْضاً إِرَادَةً صَرَفَهُ^٨ فِي وَجْهِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ. فَكِلَا^٩ الْأَمْرَيْنِ يَكُونُ دَاعِياً إِلَى تَحْصِيلِ الْمَالِ؛ بَلِ الدَّاعِي الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَقْوَى فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ.

[في بيان غضب فاطمة الزهراء عليها السلام و سخطها على منعها إرثها من رسول الله ﷺ]

فأما قوله: «إِنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمَّا سَمِعَتْ ذَلِكَ كَفَّتْ عَنِ الطَّلَبِ، فَأَصَابَتْ أَوَّلًا، وَأَصَابَتْ ثَانِيًا»^{١٠} فَلَعَمْرِي إِنَّهَا كَفَّتْ عَنِ الْمُنَازَعَةِ وَالْمُشَاجَرَةِ^{١١}، لَكِنَّهَا انْصَرَفَتْ مُغْضَبَةً مُطْلَمَةً مُتَأَلِّمَةً، وَالْأَمْرُ فِي غَضِبِهَا وَ سَخَطِهَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى

٦٩/٤

١. في «ب، ج، ص» و شرح النهج: «ينقص الأنبياء». و في المطبوع: «ينقص للأنبياء».
٢. في التلخيص: - «له».
٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «إنه نقص».
٤. هكذا في «د». و في التلخيص: - «فيه». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «أيضاً».
٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و الحجري: «لأن الداعي وإن كان يقوى». و في المطبوع و شرح النهج: «لأن الداعي وإن كان قد يقوى».
٦. في شرح النهج: «على».
٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «يقويه».
٨. في «د» و التلخيص: «صرفها».
٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «و كلا».
١٠. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «آخرأ» بدل «ثانياً».
١١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «إنها كفت عن الطلب الذي هو المنازعة و المشاحة». و في التلخيص: «إنها أصابت أولاً، و أمّا كفها عن المنازعة و المشاحة فقد كان». و في شرح النهج: «المشاحة» بدل «المشاجرة».

مُنْصِفٍ، وَقَدْ رَوَى أَكْثَرُ الرُّوَاةِ - الَّذِينَ لَا يُتَّهَمُونَ بِتَشْيِيعٍ وَلَا عَصَبِيَّةٍ فِيهِ - مِنْ كَلَامِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَبَعْدَ انْصِرَافِهَا عَنْ مَقَامِ الْمُنَازَعَةِ وَالْمُطَالَبَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَخَطِهَا وَغَضَبِهَا؛ وَنَحْنُ نَذَكِّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا:

[خطبة الزهراء (ع)]

أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهِ^٢ مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ الْمَرْزَبَانِيُّ^٣ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَاتِبِ^٤ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ^٥ بْنِ نَاصِحِ النَّحْوِيِّ^٦ قَالَ: حَدَّثَنَا

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «فقد».

٢. هكذا في «ف» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أخبرنا أبو عبد الله». وفي التلخيص: «أخبرنا جماعة عن أبي عبد الله».

٣. محمد بن عمران بن موسى بن سعيد المرزباني، أبو عبيد الله، الراوية الأخباري الكاتب، كان راوية صادق اللهجة، واسع المعرفة بالروايات، كثير السماع، كان ثقة صدوقاً، وصنف كتباً كثيرة في أخبار الشعراء والأمم والرجال والتوادر، يقال: إنه أحسن تصنيفاً من الجاحظ. ولد في جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين ومائتين، وتوفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة. وله من التصانيف: أخبار الشعراء، أخبار أبي تمام، أخبار أبي مسلم الخراساني، أخبار الأولاد والزوجات، أخبار البرامكة، أشعار النساء، أخبار الجن، كتاب الأزمنة.... وهو من مشايخ المفيد، وقد أكثر السيد المرتضى النقل عنه في الأمالي. معجم الصحابة، ج ١، ص ٢٦، الرقم ٣؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٥٢، الرقم ١٤٧٥؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٥٨٢، الرقم ١٠٩٢؛ قلادة النحر، ج ٣، ص ٢٥٥، الرقم ١٧١٢.

٤. محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الثلج الكاتب، أبو بكر، خاصي عامي، والتشييع أغلب عليه، وله روايات كثيرة من روايات العامة، وكان دتياً فاضلاً ورعاً، وله من الكتب: كتاب السنن والآداب، فضائل الصحابة، ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب البشري والزلفي في فضائل الشيعة، أخبار النساء الممدوحات. مولده في سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وتوفي في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. الفهرست لابن النديم، ص ٣٢٦؛ رجال النجاشي، ص ٣٨١، الرقم ١٠٣٧؛ تاريخ بغداد، ج ١، ص ٣٥٤، الرقم ٢٤٩.

٥. في «ب، د» - «بن عبيد».

٦. أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجر الديلمي البغدادي، أبو عبيدة النحوي، مولى بني هاشم،

الزيادي^١ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرْقِيُّ بْنُ قُطَامٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ^٣ قَالَ: حَدَّثَنِي^٤

حَدَّثَ عَنْ الْوَاقِدِيِّ، وَالْأَصْمَعِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ هَارُونَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْبَارِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَسَنٍ بْنِ شَهِيرٍ. مِنْ كُتُبِهِ: كِتَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، عَيُونُ الْأَخْبَارِ وَالْأَشْعَارُ. تَوَفَّى فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ١٠٨ - ١٠٩؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٥، ص ١٣، الرِّقْمُ ٢٣١٥؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ١، ص ٣٦١، الرِّقْمُ ١٠٨؛ إِبْنَةُ الرِّوَاةِ، ج ١، ص ١١٩، الرِّقْمُ ٣٣؛ الْوَاقِفِيُّ بِالْوُفَيَّاتِ، ج ٧، ص ١٦٦، الرِّقْمُ ٣١٠٠.

١. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِصِ: «الزَّيَادِيُّ». وَالزَّيَادِيُّ هَذَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ زُبَّارَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَلْبِيُّ الْكِنْدِيُّ الدَّمَشْقِيُّ. رَوَى عَنْ الشَّرْقِيِّ بْنِ قُطَامٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَ... وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الصَّلْتِ الْبَغْدَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ بْنُ حَرْبٍ تَمْتَامَ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَاصِحٍ وَ... وَكَانَ شَاعِرًا. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٧، ص ٢٥٨، الرِّقْمُ ١٤١٠؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٢، ص ٣٥٣، الرِّقْمُ ٨٦١؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٣، ص ٤٨، الرِّقْمُ ١٣٦٧؛ الثَّقَاتُ لِابْنِ حَبَّانَ، ج ٩، ص ٨٣، الرِّقْمُ ١٥٣٠٥؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٦، ص ١٥٣، الرِّقْمُ ٧٥٥٢.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «الشَّرْقِيُّ بْنُ قُطَامٍ». وَفِي التَّلْخِصِ: «شَرْقِيُّ بْنُ قُطَامَةَ». وَالشَّرْقِيُّ بْنُ قُطَامٍ، هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ الْحَصِينِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ حَبِيبِ الْكَلْبِيِّ، كَانَ عَلَامَةً نَسَابَةً أَخْبَارِيًّا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَعِيفًا فِي رِوَايَتِهِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَكُنِيَّةُ أَبُو الْمُثَنَّى، وَكَانَ أَعُورَ. الثَّقَاتُ لِابْنِ حَبَّانَ، ج ٦، ص ٤٤٩، الرِّقْمُ ٨٥٣٢؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٩، ص ٢٧٨، الرِّقْمُ ٤٨٣٧؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٣، ص ١٤١٥، الرِّقْمُ ٥٨٧؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ٣٦٩، الرِّقْمُ ٤١٢٤/٣٦٩. ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ، يَكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ جَدُّهُ يَسَارُ مِنْ سَبِي عَيْنِ التَّمْرِ. عَدَّهُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ مِمَّنْ أَسْنَدَ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. نَشَأَ بِالْمَدِينَةِ، وَاضْطُرَّ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا إِلَى مِصْرَ بِسَبَبِ تَشْيِيعِهِ، ثُمَّ قَدِمَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ وَهُوَ بِالْحِيرَةِ وَكُتِبَ لَهُ الْمَغَازِي، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِفَهَا. وَكَانَ يَرُوي عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ قَتَادَةَ، وَيزِيدِ بْنِ رُومَانَ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةَ وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ الْخِيزَرَانِ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ. رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢٧٧، الرِّقْمُ ٣٩٩٨؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٤٥٠، الرِّقْمُ ١٣٢٥؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١، ص ٢٣٠، الرِّقْمُ ٥١؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٦، ص ٢٤١٨، الرِّقْمُ ٩٩٥؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٦، ص ٥٦، الرِّقْمُ ٤٥٣٢/٧٢٠٣؛ الثَّقَاتُ لِابْنِ حَبَّانَ، ج ٧، ص ٣٨٠، الرِّقْمُ ١٠٥٣٤؛ تَأْسِيسُ الشَّيْعَةِ، ص ٢٣٢.

٤. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «حَدَّثَنَا».

صالح بن كيسان^١، عن عروة^٢، عن عائشة قالت:

لَمَّا بَلَغَ^٣ فَاطِمَةُ^٤ إِجْمَاعُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى مَنَعِهَا فَذَكَ لَأَتَتْ خِمَارَهَا عَلَى رَأْسِهَا، وَاشْتَمَلَتْ بِجِلْبَابِهَا^٥، وَأَقْبَلَتْ فِي لَمَةٍ^٦ مِنْ حَفَدَتِهَا^٧.

قَالَ الْمَرْزُبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي^٨ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ^٩ قَالَ: حَدَّثَنَا

١. صالح بن كيسان. يكتنى أبا محمد، كان ثقة كثير الحديث، مولى امرأة من دوس، ويقال: مولى بني غفار. رأى ابن عمر، وحدث عن سالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وعروة بن الزبير و....، وروى عنه عمرو بن دينار، ومالك بن أنس، وسليمان بن بلال. مات بعد الأربعين ومائة، وكان يؤدب أولاد عمر بن عبد العزيز، ورمي بالقدر. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٤١٩، الرقم ١٢٢٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٣، ص ٣٦٢، الرقم ٢٨٢٨؛ الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٢٦٨، الرقم ٣٠٠؛ الإصابة، ج ٣، ص ٣٧٠، الرقم ٤١٤١؛ الثقات لابن حبان، ج ٦، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، الرقم ٨٥٥٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤١١، الرقم ٣٨٢٨.

٢. عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله الأسدي القرشي الفقيه المدني، وأمّه أسماء ابنة أبي بكر، من التابعين، وأحد الفقهاء السبعة، سمع أباه وأمّه وخالته وجماعة من كبار الصحابة. مات عروة سنة أربع وتسعين - وقيل: سنة سبع وتسعين - في ناحية الفرع ودفن هناك. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ١٣٦، الرقم ٧٢٩؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ١٧٦، الرقم ١٧٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ٢٣٨، الرقم ٤٦٨٧؛ الثقات لابن حبان، ج ٥، ص ١٩٤، الرقم ٤٥١٥.

٣. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَمَّا سَمِعَتْ».

٤. في «ج» - «فاطمة». وفي «د» والتلخيص والحجري والمطبوع: «عليها السلام».

٥. الجلباب - هنا -: الملاءة تشتمل بها المرأة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٢؛ تاج العروس، ج ١، ص ٣٧٣ (جلب).

٦. اللمّة - بتخفيف الميم، لا بتشديدها -: الجماعة من الرجال أو النساء، من الثلاثة إلى العشرة. تاج العروس، ج ١٧، ص ٦٣٧ (لأم).

٧. الحفدة: جمع «الحافد» وهو - هنا -: القون. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٥٣ (حفد).

٨. هكذا في «ب، د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وحدثنا».

٩. أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد المكي، أبو بكر، كان ينزل بين السورين وهي محلة من محلات بغداد. حدث عن أبي العيلاء محمد بن القاسم، والعباس بن فضيل الطبري،

أبو العِلاء مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْيَمَانِيِّ^١ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَائِشَةَ^٢ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ^٣ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي لُحْمَةٍ مِنْ حَفَدَتِهَا^٤.
(ثُمَّ اتَّفَقَا مِنْ هَاهُنَا):^٥ وَنِسَاءٍ قَوْمِهَا تَطَأُ ذُبُولَهَا، مَا تَحْرِمُ^٦ مِشْيَتُهَا مِشْيَةَ رَسُولِ

﴿وإبراهيم بن فهد البصري. وروى عنه ابن حيويه، والدارقطني، والمرزباني. توفي في جمادى الآخرة سنة ٣٢٢. تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٢٦٨، الرقم ٢٧٥٠؛ الوافي بالوفيات، ج ٨، ص ٧٥، الرقم ٣٥٠٠.﴾

١. هكذا في «ب، د» وشرح النهج. وفي «ج»: «التيمامي». وفي «ص، ف» و التلخيص: «التيمامي». وفي الحجري: «اليمامي». وفي المطبوع: «السيمامي». والرجل هو: محمد بن القاسم بن خلاد بن ياسر، أبو عبد الله الضرير، مولى أبي جعفر المنصور، ويعرف بأبي العِلاء، أصله من اليمامة، ومولده بالأهواز، ومنشؤه بالبصرة، وبها كتب الحديث وطلب الأدب، وكان من أحفظ الناس وأفصحهم لساناً، وأسرعهم جواباً وأحضرهم نادرة. مات أبو العِلاء سنة اثنتين وثمانين ومائتين. وكان خرج من بغداد يريد البصرة في سفينة فيها ثمانون نفساً فغرقت، فما سلم منها غيره، فلما صار إلى البصرة مات. الفهرست لابن النديم، ص ١٨١؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٨٩، الرقم ١٥٣١؛ الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ٣٤١، الرقم ١٩٠١.

٢. عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر، أبو عبد الرحمن التيمي، يعرف بابن عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي. كان من أهل البصرة، فقدم بغداد وحديث بها، ثم عاد إلى البصرة، وكان فصيحاً أديباً سخيّاً، حسن الخلق، غزير العلم، عارفاً بأيام الناس. توفي بالبصرة في شهر رمضان سنة ثمان وعشرين ومائتين. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٢، الرقم ٣٣٦٣؛ تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣١٣، الرقم ٥٤٦٢؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٢، ص ١١٠٥، الرقم ٤٣٦٠.

٣. هكذا في «ب، ص» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع والتلخيص: + «عليها السلام».

٤. هكذا في «د» و التلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: من قوله «قال المرزباني: وحديثي...» إلى هنا، مقدّم على قوله «لَمَّا بَلَغَ فَاطِمَةُ...» وأقبلت في لمة من حفدتها».

٥. في شرح النهج بدل ما بين القوسين: «ثُمَّ اجْتَمَعَتِ الرّوَايَاتُ مِنْ هَاهُنَا». ولم ترد هذه الجملة في «د» و التلخيص.

٦. تحرم - هنا - : تُعَدِّلُ. يقال: ما حرم الدليل عن الطريق، أي ما عدل عنه. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧١ (خرم).

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ فِي حَشْدٍ^١ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَغَيْرِهِمْ، فَنِيطَتْ دُونَهَا مُلَاءَةً^٢.

ثُمَّ أَنْتَ أَنْتَ أَجْهَشَ لَهَا الْقَوْمُ^٣ بِالْبُكَاءِ، وَارْتَجَّ الْمَجْلِسُ؛ ثُمَّ أَمَهَلَتْ هُنَيْهَةً^٤ حَتَّى إِذَا سَكَنَ نَشِيجُ^٥ الْقَوْمِ وَهَدَّاتُ فَوْرَتِهِمْ^٦، افْتَتَحَتْ كَلَامَهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٧ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ثُمَّ قَالَتْ:

«لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ»^٨ فَإِنْ تَعَزَّوْهُ^٩ تَجِدُوهُ أَبِي دُونَ نِسَائِكُمْ^{١٠}، وَأَخَا ابْنِ عَمِّي دُونَ رِجَالِكُمْ، فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، صَادِعاً بِالنَّذَارَةِ^{١١}، مَائِلاً عَنْ سَنَنِ^{١٢} الْمُشْرِكِينَ، ضَارِباً

١. الحشد من الناس: الجماعة. لسان العرب، ج ٣، ص ١٥٠ (حشد).

٢. نيطت: علقت؛ من ناط الشيء بغيره وعليه: علّقه. والملحفة: لسان العرب، ج ٧، ص ٤١٨ (نوط)؛ وج ١، ص ١٦٠ (ملا).

٣. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ: - «لها». وفي المطبوع: «أجْهَشَ الْقَوْمَ لَهَا». وأجْهَشَ: هَمَّ بِالْبُكَاءِ. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٧٦ (جهش).

٤. في «د» والتلخيص والحجري والمطبوع: «هنئية». وهُنَيْهَةٌ وَهُنْيَةٌ: الزمان اليسير. راجع: مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٧٩ (هنا).

٥. النَّشِيجُ: الصوت، وأشدُّ البكاء. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٧ (نشج).

٦. فَارَزَتِ الْقِدْرُ: اشْتَدَّتْ غَلِيظَتُهَا وَارْتَفَعَ مَا فِيهَا. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٦٧ (فور).

٧. في «د»: «جَلَّ وَعَزَّ».

٨. التوبة (٩): ١٢٨.

٩. عَزَا فَلَاناً إِلَى فَلَانٍ، يَعَزُوهُ وَيَعْزِيهِ، عَزَوْاً وَعَزِيّاً: نَسَبَهُ إِلَيْهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزا).

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ وحاشية «د» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «آبَائِكُمْ».

١١. صَدَعَ الْأَمْرَ، وَبِهِ: بَيِّنَةٌ وَجَهْرَبَةٌ. والنَّذَارَةُ: الإنذار. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٦ (صدع).

١٢. في التلخيص: «نَاكِباً عَنْ سَنَنِ مَدْرَجَةٍ». وَالسَّنَنُ: الطَّرِيقَةُ. تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٠٦ (سنن).

تَبَجَّهِمْ^١، يَدْعُو^٢ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، آخِذًا بِأَكْظَامِ^٣ الْمُشْرِكِينَ، يَهْشِمُ^٤ الْأَصْنَامَ، وَيَفْلِقُ^٥ الْهَامَ؛ حَتَّى انْهَزَمَ الْجَمْعُ وَوَلَّوْا الدُّبُرَ، وَحَتَّى تَقْرَى^٦ اللَّيْلُ عَنْ صُبْحِهِ، وَأَسْفَرَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ، وَنَطَقَ زَعِيمُ الدِّينِ، وَخَرِسَتْ شَقَاشِقُ^٧ الشَّيْطَانِ^٨، وَتَمَّتْ كَلِمَةُ^٩ الْإِخْلَاصِ «وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ»^{١٠}؛ نُهَزَةُ^{١١} الطَّامِعِ، وَمَدْفَعَةُ^{١٢} الشَّارِبِ، وَقَبْسَةُ الْعَجَلَانِ^{١٣}، وَمَوْطِئُ الْأَقْدَامِ، تَشْرَبُونَ الطَّرْقَ^{١٤}،

١. في النسخ والحجري والتلخيص: «لنجههم». والتَّبَجُّج: الوسط وما بين الكاهل إلى الظهر. لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٩ (تبع).
٢. في التلخيص: «داعياً».
٣. الكَظْمُ: مَخْرَجُ النَّفْسِ مِنَ الْحَلَقِ. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٢٠ (كظم).
٤. هَشَمَ الشَّيْءَ الْأَجُوفَ أَوْ الْيَابِسَ، يَهْشِمُهُ، هَشْمًا: كَسَرَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٦١١ (هشم).
٥. فَلَقَ الشَّيْءَ، يَفْلِقُهُ، فَلَقًا: شَقَّه. لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٠٩ (فلق).
٦. في «د»: «يقرى». وَتَقْرَى الشَّيْءُ: تَشَقَّقُ. وَتَقْرَى اللَّيْلُ عَنْ صُبْحِهِ: انشَقَّ وَبَدَأَ الصَّبْحُ. تاج العروس، ج ٢٠، ص ٤٧ (قرى).
٧. الشَّقَاشِقُ: جَمْعُ شَقِيقَةٍ: الْجِلْدَةُ الْحَمْرَاءُ الَّتِي يُخْرِجُهَا الْجَمَلُ مِنْ جَوْفِهِ يَنْفَخُ فِيهَا فَتَظْهَرُ مِنْ شِدْقِهِ. لسان العرب، ج ١٠، ص ١٨٥ (شقق).
٨. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي الحجري والمطبوع: «شقاشق الشياطين». وفي شرح النهج: «شقائق الشياطين».
٩. في «د»: «فتمت كلمة».
١٠. آل عمران (٣): ١٠٣.
١١. النُّهْزَةُ: الْفُرْصَةُ. يُقَالُ: هُوَ نُهْزَةُ الْمُخْتَلِسِ، أَيِ هُوَ صَيْدٌ لِكُلِّ أَحَدٍ. لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢١ (نهز).
١٢. الْمَدْفَعَةُ: الطَّائِفَةُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَمْزُوجِ بِالْمَاءِ. تاج العروس، ج ١٣، ص ٤٣٩ (مدق).
١٣. الْقَبْسَةُ: شُعْلَةٌ تَقْتَبِسُ مِنَ النَّارِ. وَالْعَجَلَانُ: الْعَجُولُ. يُقَالُ: مَا زُرْتُكَ إِلَّا قَبْسَةَ الْعَجَلَانِ، أَيِ زِيَارَةٍ سَرِيعَةٍ. وَهُوَ مِثْلُ فِي الْاسْتِعْجَالِ. راجع: تاج العروس، ج ٨، ص ٤٠٦ (قبس).
١٤. الطَّرْقُ: الْمَاءُ الْمُجْتَمِعُ قَدْ خِيَضَ فِيهِ وَبِيلَ فَكِدِرَ. وَ الْجَمْعُ: أَطْرَاقُ. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢١٦ (طرق).

٧٣/٤

و تَقَاتَوْنَ الْقَدْ،^١ أَذَلَّةٌ حَاسِئِينَ، «تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ»^٢ مِنْ حَوْلِكُمْ، حَتَّى
أَنْقَذَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ اللَّتْيَا وَالتِّي^٣، وَبَعْدَ أَنْ مُنِيَ
بِهِمْ^٤ الرِّجَالِ وَذُوبَانَ الْعَرَبِ^٥ وَ مَرَدَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ^٦ «كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا
اللَّهُ»^٧ أَوْ^٨ نَجَمَ قَرْنٌ لِلشَّيْطَانِ^٩، أَوْ فَعَرَّتْ لِلْمُشْرِكِينَ فَاعِرَةٌ^{١٠}، قَذَفَ أَخَاهُ فِي لَهَوَاتِهَا^{١١}؛

١. اقْتَاتَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ قُوْتًا. وَالْقَدْ: جِلْدٌ وَلَدِ الشَّاةِ سَاعَةً يَوْلَدُ. وَفِي «د»: «الْقَذَّة». وَفِي «ج»،
ص: «الْقَذَّة».

٢. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَبَعْضِ الْمَصَادِرِ، وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: الْأَنْفَالُ (٨):
٢٦. وَفِي «ب»، «د» بَدَلُ «تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ»: «يَخْطَفُكُمْ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ:
«تَخَطَّفُكُمْ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَحَاشِيَةِ «ج»: «تَحْفَظُكُمْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَخَطَّفُكُمْ النَّاسُ». وَ
فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «يَخْطَفُكُمْ النَّاسُ».

٣. يُقَالُ: وَقَعَ فُلَانٌ فِي اللَّتْيَا وَالتِّي، أَيِ فِي الدَّاهِيَةِ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ،
ج ١٥، ص ٢٤٠ (لنا).

٤. هَكَذَا فِي «ف» وَالحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِصِ وَبَعْضِ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَبَرَةِ. وَفِي «ب»: «بَنَى فِيهِمْ». وَ
فِي «د»: «مَتَى يَنْهَمُ». وَفِي «ج» وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «مَنَى بِهِمْ». وَفِي «ص»: «مَتَى سَبَّهِمْ». وَبِهِمْ:
جَمْعُ «الْبَهْمَةِ» وَمَعْنَاهَا: الشَّجَاعُ، وَقِيلَ: هُوَ الْفَارَسُ الَّذِي لَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ يُؤْتَى لَهُ مِنْ شِدَّةِ
بَأْسِهِ. لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٥٨ (بهم).

٥. يُقَالُ: فُلَانٌ مِنْ ذُوبَانَ الْعَرَبِ: ضَعَالِيكُهُمْ وَأُصُوصِهِمْ. لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٧٧ (ذأب).

٦. فِي «ب»، «ص» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَهْلُ النِّفَاقِ». وَفِي «ج»، «ص»، «ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَ شَرْحِ
النَّهْجِ: «و». وَ مَرَدَّةُ الْإِنْسَانِ مُرُودًا: طَغَى وَ جَاوَزَ حَدَّ امْتِثَالِهِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٣،
ص ٤٠٠ (مرد).

٧. الْمَانِدَةُ (٥): ٦٤. ٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».

٩. فِي «د»، «ص» وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «الشَّيْطَانُ». وَ نَجَمَ: طَلَعَ وَ ظَهَرَ. وَ الْقَرْنُ مِنْ رَأْسِ الْإِنْسَانِ
وَ الشَّيْطَانِ: حَدُّ رَأْسِهِ وَجَانِبُهُ. لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٣٣١ (قرن).

١٠. فِي «ج»، «ص»: «أَوْ قَرَعَتْ قَارِعَةً». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «لِلْمُشْرِكِينَ». وَ قَعَرَفَمَهُ فَعَرًا: فَتَحَهُ.
وَ فَاعِرَةٌ فَاهَا: فَاتِحَةٌ فَمَهَا. لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٥٩ (فغر).

١١. اللَّهَوَاتُ: جَمْعُ «اللَّهَاءِ» وَهِيَ مِنْ كُلِّ ذِي خَلْقٍ: اللَّحْمَةُ الْمَشْرُفَةُ عَلَى الْحُلُقِ، أَوِ الْهِنَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي

فلا يَنْكَفُ حَتَّى يَطَأَ صِمَاحَهَا بِأَحْمَصِهِ^١، وَ يُطْفِئُ عَادِيَةً لَهَا بِسَيْفِهِ^٢ - أَوْ قَالَتْ: وَيُخَمِّدُ لَهَا^٣ بِحَدِّهِ - مَكْدُوداً^٤ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَ أَنْتُمْ فِي رَفَاهِهِ^٥ فَكِهَوْنَ، آمِنُونَ، وَادِعُونَ^٦.

إِلَى هَاهُنَا انْتَهَى خَيْرُ أَبِي الْعَيْنَاءِ عَنْ ابْنِ عَائِشَةَ^٧.

«أقصى سقف الغم، يقال: فلانٌ تُسَدُّ به لَهَوَاتُ الثُّغُور». تاج العروس، ج ٢٠، ص ١٧١ (لهو). وقال العلامة المجلسي: «المراد أنه صلى الله عليه وآله كلما أراداه طائفة من المشركين أو عرضت له داهية عظيمة بعث علياً عليه السلام لدفعها و عرضه للمهلك». بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٢٦٩. ١. الصِّمَاح: خرق الأذن، وقيل: هو الأذن نفسها. و بالسین لغة فيه. و الأحمص: باطن القدم الذي لا يلصق بالأرض منها عند الوطء. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٤ (صمخ)؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٠ (خمص).

٢. في الحجري والمطبوع: -«بسيفه». و اللَّهَبُ: ما يرتفع من النار كأنه لسان. وعادية اللَّهَبُ: طرفه؛ وعاديا اللوح: طَرَفَاهُ. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٢ (لهب). ٣. في الحجري: «و تخمد لَهَا». و في المطبوع: «و يُخَمِّد لَهَا». ٤. في التلخيص: + «دُوباً». و الكَذُّ: الإِيتَاب، و المكْدود: من بلغه التعب والأذى. لسان العرب، ج ٣، ص ٣٧٨ (كدد).

٥. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. و في المطبوع و شرح النهج: «رفاهية». و الرِّفَاهَةُ و الرفاهية: رَغَدُ العِيش و سَعَةُ الرِّزْق. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩٣ (رفه). ٦. الْفَكْهَةُ و الْفَاكْهَةُ، أي طَيَّبَ النَّفْسَ ضَحْوَكَ مَزَاحٌ. وَ دَعَّ، يَدْعُ، وَ دَعَا: سَكَنَ وَ اسْتَقَرَّ، فَهُوَ وَدِيعٌ وَ وَادِعٌ. تاج العروس، ج ١٩، ص ٧٤ (فكه) و ج ١١، ص ٤٩٨ (ودع).

٧. خطبة الزهراء عليها السلام في شأن فذك رواها الخلف عن السلف من العلويين في جميع الأجيال إلى زمن الانتماء من أهل البيت عليهم السلام، و كان مشايخ آل أبي طالب يروونها عن آبائهم و يعلمونها أبناءهم، و هي من محاسن الخطب و بدائعها، فقد روى ابن أبي الحديد فصلاً منها ضمن جملة من أخبار فذك و ما جرى في شأنها، و قال في مقدمة ذلك: «الفصل الأول: فيما ورد من الأخبار و السير المنقولة من أفواه أهل الحديث و كتبهم، لا من كتب الشيعة و رجالهم؛ لأننا مشترطون على أنفسنا أن لا نحفل بذلك». ثم نقل أسانيد لهذه الخطبة تنتهي إلى زينب بنت أمير المؤمنين و الإمامين الباقر و الصادق عليهم السلام، و زيد بن علي بن الحسين،

و زَادَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ^١ -: «حَتَّى إِذَا اخْتَارَ اللَّهُ لَنَبِيِّهِ^٢ دَارَ أَنْبِيَائِهِ
ظَهَرَتْ حَسِيكَةُ^٣ النِّفَاقِ، وَ سَمَلٌ^٤ جِلْبَابُ الدِّينِ، وَ تَطَلَّقَ كَاطِمٌ^٥ الْغَاوِينَ،
وَ نَبَعَ خَامِلٌ^٦ الْآفِكِينَ^٧، وَ هَدَرَ فَنِيْقٌ^٨ الْمُبْطِلِينَ يَخْطُرُ^٩ فِي عَرَصَاتِكُمْ.

❧ و إلى عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام، مضافاً إلى الأسانيد الأخرى التي
تنتهي بعضها إلى عروة بن الزبير عن خالته عائشة. و تجدها كاملاً في الجزء الأول من
الاحتجاج للطبرسي. و قال أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي في كشف الغمّة: نقلتها من كتاب
السقيفة - عن عمر بن شبة - تأليف أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، روى عن رجاله من
عدّة طرق «أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمَّا بَلَغَهَا إِجْمَاعُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى مَنَعِهَا فَدَكَا لَأَثَ خِمَارِهَا
وَ أَقْبَلَتْ فِي لَمِيعَةٍ مِنْ حَفَدَتِهَا...» شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢١٠-٢١١؛
الاحتجاج، ج ١، ص ٩٨؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٤٨٠؛ السقيفة و ذلك، ص ٩٨ و ما بعدها؛
الطرائف، ج ١، ص ٢٦٤-٢٦٦؛ المناقب لابن مردويه، ص ٢٠١-٢٠٣، ح ٢٨٤؛ مقتل الحسين
عليه السلام للخوارزمي، ج ١، ص ١٢١-١٢٣، ح ٥٩.

١. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و زاد عروة بن الزبير
عن عائشة».

٢. في «د»: «حَتَّى إِذَا اخْتَارَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٣. في «ب، ج، د، ف»: «حَسَكَةُ». و الحَسِيكَةُ و الحَسَكَةُ و الحُسَاكَةُ: الحِقْدُ و العداوة. تاج
العروس، ج ١٣، ص ٥٤٠ (حسك).

٤. في «د» و الحجري و شرح النهج: «و شمل». و سَمَلُ الثَّوْبِ وَ نَحْوُهُ، يَسْمَلُ، شُمُولاً
وَ شُمُولَةً: أَخْلَقَ. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٤٥ (سمل).

٥. كَاطِمٌ - هنا - فاعل الكظوم، و هو السكوت. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٢٠ (كظم).

٦. في «د»: «الْأَوَّلِينَ». و في التلخيص و حاشية «ب»: «الْأَوَّلِينَ». وَ نَبَعَ الشَّيْءُ مِنْ الشَّيْءِ: ظَهَرَ؛
يقال: نَبَعَ مِنْ قَلْبِهِ مَا أَظْهَرَهُ. و الخَامِلُ: الْخَفِيُّ السَّاقِطُ الَّذِي لَا نَبَاهَةَ لَهُ. وَ أَفِكَ عَنْهُ: ضَلَّ؛ فَهُوَ
أَفِكٌ، وَ أَفَيْكَ. راجع: لسان العرب (نَبَعَ - خَمَلَ - أَفَكَ).

٧. في «د»: «فَيْقٌ». وَ هَدَرَ الْبَعِيرُ، أَوْ الْحَمَامُ، يَهْدِرُ، هَدَرًا وَ هَدِيرًا: رَدَّدَ صَوْتَهُ فِي حَنَجَرَتِهِ.
وَ الْفَيْقُ مِنَ الْإِبِلِ: الْفَحْلُ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٨ (هدر)؛ و ج ١٠، ص ٣١٣
(فنى).

٨. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع و شرح النهج: «فخطر». وَ خَطَرَ فِي مَشْيِهِ،
يَخْطُرُ، خَطَرًا أَوْ خَطَرَانًا: اهْتَزَّ وَ تَبَخَّرَ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٠ (خطر).

و أَطْلَعَ^١ الشَّيْطَانَ رَأْسَهُ مِنْ مَغْرِزِهِ^٢ صَارِحاً بِكُمْ، فَدَعَاكُمْ فَأَلْفَاكُمْ^٣ لِدَعْوَتِهِ مُسْتَجِيبِينَ، وَ لِلغَرَةِ مُلَاحِظِينَ^٤، ثُمَّ اسْتَنْهَضَكُمْ فَوَجَدَكُمْ خِفَافاً، وَأَحْمَشَكُمْ^٥ فَأَلْفَاكُمْ غَضَاباً^٦، فَوَسَّمْتُمْ^٧ غَيْرَ إِبِلِكُمْ، وَ وَرَدْتُمْ^٨ غَيْرَ شِرْبِكُمْ^٩؛ هَذَا وَ الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَ الْكَلْمُ رَحِيبٌ^{١٠}، وَ الْجُرْحُ لَمَّا يَنْدَمِلُ^{١١}؛ أ بِمَاذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ^{١٢}

١. في «د»: «و أضع». و أَطْلَعَ رَأْسَهُ عَلَى الشَّيْءِ: أَشْرَفَ عَلَيْهِ لِيَرَاهُ. لسان العرب، ج ٨، ص ٢٣٦ (طلع).
٢. هكذا في التلخيص و البحار. و في النسخ و المطبوع: - «من مغرزه». و الْمَغْرِزُ: كُلُّ مَوْضِعٍ غُرِزَ فِيهِ أَصْلُ شَيْءٍ؛ يُقَالُ: مَغْرِزُ الصُّلْعِ، وَ مَغْرِزُ الصُّرْسِ، وَ مَغْرِزُ الرِّيشَةِ وَ نَحْوَهَا. وَ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْبَحَارِ: «و مَغْرِزُ الرَّأْسِ - بِالْكَسْرِ - مَا يَخْتَفِي فِيهِ. وَ لَعَلَّ فِي الْكَلَامِ تَشْبِيهاً لِلشَّيْطَانِ بِالْقَنْفَذِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُطْلَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ زَوَالِ الْخَوْفِ، أَوْ بِالرَّجْلِ الْحَرِيصِ الْمُقَدِّمِ عَلَى أَمْرٍ، فَإِنَّهُ يَمْدُ عُنُقَهُ إِلَيْهِ». بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٢٧٣. و راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٦ (غرز).
٣. أَلْفَاهُ: وَجَدَهُ وَ صَادَفَهُ. راجع: تاج العروس، ج ٢، ص ٣٥٩، و ج ١٠، ص ٣٦٤.
٤. في شرح النهج: «و لقربه متلاحظين».
٥. في «ج، ص»: «و أخمشكم» و أَحْمَشَ الْقَوْمَ: حَرَّضَهُمْ عَلَى الْقِتَالِ. تاج العروس، ج ٩، ص ٩٦ (حمش).
٦. في «ج»: «غضبناً». و في «د»: «عصاباً».
٧. وَ سَمَ الشَّيْءَ، يَسْمُهُ، وَ سَمّاً وَ سِمْةً: كَوَاهُ فَأَثَّرَ فِيهِ بَعْلَامَةً. وَ هُوَ عَلَامَةٌ كَانَتْ الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُهَا لِلإِثْلِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم).
٨. في النسخ و الحجري و التلخيص: «و أوردتم». و مَا أَثْبَتْنَاهُ مُوَافِقٌ لشرح النهج و المطبوع. وَ وَرَدَ فَلَانُ الْمَكَانَ، وَ عَلَيْهِ: أَشْرَفَ عَلَيْهِ؛ دَخَلَهُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ؛ يُقَالُ: وَرَدَ الْمَاءُ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ (ورد).
٩. الشَّرْبُ - هُنَا -: مَوْرِدُ الْمَاءِ.
١٠. الْكَلْمُ: الْجُرْحُ، وَ الْجَمْعُ: كَلُومٌ، وَ كِلَامٌ. وَ رَحْبُ الْمَكَانِ، يَرْحُبُ، رُحْباً وَ رَحَابَةً: اتَّسَعَ، فَهُوَ رَحْبٌ، وَ رَحِيبٌ، وَ رُحَابٌ. راجع: تاج العروس، ج ١٧، ص ٦٢٥ (كلم) و ج ٢، ص ١٨ (رحب).
١١. انْدَمَلَ الْجُرْحُ: أَخَذَ فِي الْبُرْءِ. تاج العروس، ج ١٤، ص ٢٤٤ (دمل).
١٢. هكذا في التلخيص. و في «ب»: «إِنَّمَا زَعَمْتُمْ». و في «د»: «أَلَمَّا زَعَمْتُمْ». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «إِنَّمَا زَعَمْتُمْ ذَلِكَ».

خَوْفَ الْفِتْنَةِ؟ «أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا^١ وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ»^٢.

فَهِيَاهَاتٍ مِنْكُمْ^٣، وَكَيْفَ بِكُمْ^٤، وَأَتَى تَوْفِكُونَ، وَكِتَابُ اللَّهِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، زَوَاجِرُهُ بَيِّنَةٌ، وَشَوَاهِدُهُ لَا تُحْجَى، وَأَوَامِرُهُ وَاضِحَةٌ، أَرْغَبُهُ عَنْهُ تُرِيدُونَ، أَمْ بَغْيِهِ^٥ تَحْكُمُونَ؟ «يُسُّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»^٦، «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٧.

ثُمَّ لَمْ تَلْبَتُوا^٨ إِلَّا رَيْثٌ^٩ أَنْ تَسْكُنَ نَفَرْتُهَا^{١٠}، [وَيَسْلَسَ قِيَادُهَا، ثُمَّ أَخَذْتُمْ تَوَرُّونَ وَقَدَّعْتُمُهَا، وَتَهَيَّجُونَ جَحَرَهَا]^{١١}؛ تُسِرُّونَ^{١٢} حَسْوَاً فِي ارْتِغَاءٍ^{١٣}، [وَتُمَشُّونَ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ فِي الْحَايِرِ وَالضَّرَاءِ]،^{١٤} وَنَصْبِرُ^{١٥} مِنْكُمْ عَلَى مِثْلِ حَزِّ الْمُدَى^{١٦}.

١. في «د»: «سقطتم».

٢. التوبة (٩): ٤٩.

٣. في «ب، د» والحجري والتليخيص: «فيكم». وفي سائر النسخ وشرح النهج: «منكم». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمطبوع ولنسخة من نسخ التليخيص.

٤. هكذا في نسخة من نسخ التليخيص. وفي جميع نسخ الشافعي والحجري والمطبوع وشرح النهج: «وَأَتَى بِكُمْ». وفي التليخيص: «وَأَتَى لَكُمْ».

٥. في «ب» وشرح النهج: «لغيره».

٦. الكهف (١٨): ٥٠.

٧. آل عمران (٣): ٨٥.

٨. في «د، ص، ف»: «لم يلبثوا».

٩. الرِّيث - هنا - المقدار؛ يقال: ما قَعَدَ عندنا إِلَّا رَيْثٌ أَنْ حَدَّثْنَا بِحَدِيثٍ ثُمَّ مَرَّ. و تدخل عليها «ما» فيقال: ما قَعَدَ إِلَّا رَيْثُما فَعَلَ كذا. تاج العروس، ج ٣، ص ٢٢١ (ريث).

١٠. في «د»: «يسكن نفرها». وَ نَفَرٌ مِنَ الشَّيْءِ، يَنْفَرُ، نَفُوراً وَ نِفَاراً: فَرَجٌ وَ انْقِباضٌ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ. راجع: المحيط في اللغة، ج ١٠، ص ٢٣١ (نفر).

١١. ما بين المعقوفين من نسخة من نسخ التليخيص. ١٢. في «ج» و التليخيص: «تسرون».

١٣. حَسَا الطائر الماءَ، يَحْسُوهُ، حَسْوَاً: تَنَاوَلَهُ بِمَنْقَارِهِ. وَ ارْتَغَى الرُّغْوَةُ: شَرِبَهَا؛ وَ فِي الْمَثَلِ: «يُسِرُّ حَسْوَاً فِي ارْتِغَاءٍ» يُضْرَبُ لِمَنْ يَظْهَرُ أَمراً وَ يَرِيدُ خِلافَهُ.

١٤. ما بين المعقوفين من نسخة من نسخ التليخيص. وَ مَشَّ فَلاناً، يَمْشُهُ، مَشّاً: عَادَاهُ وَ خَاصَمَهُ.

١٥. في «د»: «و بصير». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَ نَحْنُ نَصْبِرُ».

١٦. في «د»: «حد». وَ حَزَّهُ، يَحْزُهُ، حَزّاً: قَطَعَهُ. وَ الْمُدَى: جَمْعُ «الْمُدَّةِ» وَ هِيَ السَّكِينُ الْكَبِيرَةُ.

راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣٤ (حز)، وَ ج ١٥، ص ٢٧٣ (مدى).

او وَخَزِرَ السَّانِنِ فِي الْحِشَاءِ^١ و أنتم الآنَ تَزْعُمُونَ أن لا إرثَ لنا، أَ فَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ تَبْغُونَ؟ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^٢.

يا ابنَ أبي فُحافة، أَ تَرِثُ أَبَاكَ وَ لا أَرِثُ أَبِي؟! لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا^٣، فدوَنَكها مَخْطومةٌ مَرَحولةٌ^٤، تَلْقَاكَ^٥ يَوْمَ حَشْرِكَ، فَنِعَمَ الْحَكَمُ^٦ اللَّهُ، وَ الرَّعِيمُ مُحَمَّدٌ^٧، وَ الْمَوْعِدُ الْقِيَامَةُ، وَ عِنْدَ السَّاعَةِ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ^٨، وَ ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ وَ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^٩.

ثُمَّ انْكَبَتْ^{١٠} عَلَى^{١١} قَبْرِ أَبِيهَا فَقَالَتْ:

«قَدْ كَانَ بَعْدَكَ أَنْبَاءٌ وَ هَنْبَنَةٌ^{١٢} لَوْ كُنْتَ شَاهِدَهَا لَمْ تَكْثُرِ الْخُطْبُ^{١٣}»

١. ما بين المعقوفين من التلخيص. وَالْوَخَزِرُ: طَعْنٌ لَيْسَ بِنَافِذٍ. لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٨ (وخز).

٢. المائدة (٥): ٥٠. ٣. إشارة إلى الآية ٢٧ من سورة مريم (١٩).

٤. خَطَمَ الْجَمَلَ، يَخْطُمُهُ، خَطْمًا: جَعَلَ عَلَى أَنْفِهِ خِطَامًا؛ أَي زِمَامًا؛ لِيَقَادَ بِهِ. وَ رَحَلَ الْبَعِيرَ، يَرْحَلُهُ، رَحْلًا وَ رَحْلَةً: جَعَلَ عَلَيْهِ الرَّحْلَ؛ فَهُوَ مَرْحُولٌ، وَ رَحِيلٌ. وَ الرَّحْلُ لِلنَّاقَةِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٧ (خطم)؛ وَ ج ١١، ص ٢٧٦ (رحل).

٥. في «د»: «تلقاها». ٦. في «د»: «الحاكم».

٧. في «د» وَ التلخيص: + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٨. هذه إشارة إلى الآية ٢٧ من سورة الجاثية (٤٥)، وَ هِيَ: «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُؤْمِنُ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ».

٩. الأنعام (٦): ٦٧. وَ فِي «ج، ص، ف» وَ شرح النهج: - «لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ وَ سَوْفَ تَعْلَمُونَ». وَ فِي التلخيص: + «مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَ يَجِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ».

١٠. هكذا في «د». وَ فِي سائر النسخ وَ التلخيص: «انْكَفَتْ». وَ فِي المطبوع وَ شرح النهج: «انْكَفَأَتْ». وَ انْكَبَّ عَلَى الشَّيْءِ: أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَ لَزِمَهُ وَ شَغِلَ بِهِ. لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٥ (كبب).

١١. في «ج، ص، ف» وَ التلخيص وَ الحجري وَ المطبوع وَ شرح النهج: «إلى».

١٢. الْهَنْبَنَةُ: الدَاهِيَةُ، وَ كُلُّ أَمْرٍ شَدِيدٍ يُولِمُ النَّفْسَ. وَ الْخُطْبُ: مَخْفَفُ «الْخُطُوبِ»: جَمْعُ «الْخُطْبِ»، وَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا: الْأَمْرُ الشَّدِيدُ يَكْثُرُ فِيهِ التَّخَاطُبُ. راجع: تاج العروس، ج ٣، ص ٢٨٠ (هنبت)؛ وَ ج ١، ص ٤٦٧ (خطب).

إِنَّا فَقَدْنَاكَ فَقَدَ الْأَرْضَ وَإِبْلَاهَا وَ اخْتَلَّ قَوْمُكَ فَاشْهَدْهُمْ وَلَا تَغِبْ»^١.

٧٤/٤

و رَوَى حَرَمِيُّ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ^٢ مع هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ بَيِّنًا ثَلَاثًا، وَ هُوَ:

فَلَيْتَ قَبْلَكَ كَانَ الْمَوْتُ صَادَفَنَا لَمَّا قَضَيْتَ وَحَالَتَ دُونَكَ الْكُتُبُ^٣

قَالَ^٤: فَحَمِدَ اللَّهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ،^٥.....

١. في نسخة من التلخيص وبعض المصادر: «و اختلَّ قومك لما غيبَ و انقلبوا» و هو الموافق للسياق و لقافية الشعر. و في التلخيص: «فاشهدهم فقد نكبوا». و البيتان من قصيدة في رثاء رسول الله صلى الله عليه و آله، نسبت إلى هند بنت أئانة بن عباد بن المطَّلَب في الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٣٣، و شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢١٢، و السقيفة و فذك، ص ٩٩، و كشف الغمّة، ج ٢، ص ٤٨٩. و نسبت إلى صفية بنت عبد المطَّلَب في دلائل الإمامة، ص ١١٨.

٢. هكذا في «د» و شرح النهج و بعض المصادر. و في سائر النسخ: «جرمي بن العلاء». و في الحجرى و المطبوع: «جرمي بن أبي العلاء». و في التلخيص: «جرير بن أبي العلاء». و الرجل هو: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم ابن أبي خميص، أبو عبد الله المكي، و يعرف بحرمي بن أبي العلاء. سكن بغداد و كان كاتب أبي عمر محمد بن يوسف القاضي. و حدث عن الزبير بن بكار، و عن محمد بن عبد الرحمن المقرئ، و يحيى بن المغيرة المديني، و عبد الله بن هاشم الطوسي، و محمد بن عزيز الأيلي. و روى عنه محمد بن جعفر، و أبو عمر بن حيويه، و محمد بن عبيد الله، و أبو حفص بن شاهين. و كان ثقةً، يُرغب في خطه لضبطه و كان أخبارياً. مات في جمادى الآخرة من سنة سبع عشرة و ثلاثمائة. الفهرست لابن النديم، ص ١٢٠؛ تاريخ بغداد، ج ٥، ص ١٥٦، الرقم ٢٥٩٣؛ معجم الأدباء، ج ١، ص ٤٦٢، الرقم ١٥٦؛ الوافي بالوفيات، ج ٨، ص ٩، الرقم ٣٤١٤.

٣. في «د» و شرح النهج: «الكتب». و في رواية: «التَّزْبُ» و هي الأقرب. و الكتب، جمع «الكتيب» و هو من الرمل ما اجتمع. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٢ (كتب).

٤. لعلَّ القائل هو حرمي بن أبي العلاء المتقدم آنفاً. و هكذا في المورد القادم عند قوله: «قال: فلما وصل الأمر إلى علي...». كما يحتمل أنَّ القائل هو عروة بن الزبير الذي تقدَّم أنَّه روى الخطبة عن عائشة.

٥. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و أثنى عليه». و في «ب، ج، ص، ف»: «فحمد أبو بكر الله» بدل «فحمد الله أبو بكر».

و صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ^١، وَقَالَ: يَا خَيْرَ النِّسَاءِ وَ ابْنَتَهُ خَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ اللَّهُ مَا عَدَوْتُ رَأْيِي رَسُولَ اللَّهِ^٢، وَ لَا عَمِلْتُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَ إِنْ الرَّائِدُ لَا يَكْذِبُ أَهْلَهُ، وَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ^٣ «وَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً»^٤، أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ^٥ يَقُولُ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوْرَثُ ذَهَباً وَ لَا فِضَّةً، وَ لَا دَاراً وَ لَا عَقَاراً، وَ إِنَّمَا نُورِثُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ، وَ الْعِلْمَ وَ النُّبُوَّةَ».

قَالَ: فَلَمَّا وَصَلَ الْأَمْرُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلَّمَا فِي رَدِّ فَذَكَ، فَقَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أُرَدَّ شَيْئاً مَنَعَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ وَ أَمْضَاءُ عُمَرُ»^٥.
وَ أَخْبَرَنَا^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزُبَانِيُّ^٧، قَالَ:.....

١. فِي «ب، د، ف»: «و صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي «ج»: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «و صَلَّى عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ».
٢. هَكَذَا فِي «ص». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِيصِ: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ».
٣. النِّسَاءُ (٤): ٧٩، ١٦٦؛ الْفَتْحُ (٤٨): ٢٨. وَ فِي «د»: «وَ كَفَى بِهِ شَهِيداً».
٤. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِيصِ: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ».
٥. فِي عِيُونِ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَطَّانُ، عَنْ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَلَمْ يَسْتَرْجِعْ فَذَكَ لَمَّا وَلِيَ أَمْرَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «لَأَنَا أَهْلُ بَيْتِ إِذَا وَلَّانَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَا يَأْخُذُ لَنَا حَقُوقَنَا مِمَّنْ ظَلَمْنَا إِلَّا هُوَ، وَ نَحْنُ أَوْلِيَاءُ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا نَحْكُمُ لَهُمْ وَ نَأْخُذُ حَقُوقَهُمْ مِمَّنْ يَظْلِمُهُمْ، وَ لَا نَأْخُذُ لَأَنْفُسِنَا». عِيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١؛ وَ عَنْهُ فِي بَحَارِ الْأَنْوَارِ، ج ٢٩، ص ٣٩٦، ح ٣.
٦. الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْقُلُ هُنَا مُسْنَدَهُ إِلَى كِتَابِ بَلَاغَاتِ النِّسَاءِ لِابْنِ طَيْغُورٍ، فَإِنَّ مَا سَوْفَ يَأْتِي مُنْقُولٌ بَعِيْنَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.
٧. هَكَذَا فِي «ب، ف»، وَ حَاشِيَةُ «ج». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «عَبْدُ اللَّهِ» بَدَلِ «عَبِيدِ اللَّهِ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «وَ أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمَرْزُبَانِيِّ».

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ هَارُونَ،^١ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ^٢ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي طَاهِرٍ،^٣ عَنْ أَبِيهِ^٤، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ^٥ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ^٦ كَلَامَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عِنْدَ مَنْعِ أَبِي بَكْرٍ إِيَّاهَا فَدَكَ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ

١. علي بن هارون بن علي بن يحيى بن أبي منصور المنجم: كان أخبارياً أديباً شاعراً متكلماً. حَدَّثَ عَنْ بَشْرِ بْنِ مُوسَى، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَزْدِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ، وَالْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ النَّوْبَخْتِي، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزَبَانِي. لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: شَهْرُ رَمَضَانَ، وَالرَّدُّ عَلَى الْخَلِيلِ فِي الْعَرُوضِ، وَالتَّوَرُّزُ وَالمَهْرَجَان. تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ ٣٥٢هـ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ١٢، ص ١١٩؛ الْأَعْلَامُ، ج ٥، ص ٣٠.

٢. هكذا في «ب، ص» والتلخيص وشرح النهج وبعض المصادر المعتبرة. وفي سائر النسخ المطبوع: «عبد الله».

٣. عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر، أبو الحسين؛ مروزي الأصل، روى عن أبيه كتابه في أخبار بغداد وزاد عليه. حَدَّثَ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ هَارُونَ الْمَنْجَمُ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ حَيَّوِيهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٣١٣هـ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ١٠، ص ٣٤٦؛ الْفَهْرَسْتُ لِأَبْنِ النَّدِيمِ، ص ١٦٤.

٤. هو أحمد بن أبي طاهر، أبو الفضل الكاتب، واسم أبي طاهر طيفور؛ مروزي الأصل، كان أحد البلغاء الشعراء الرواة، ومن أهل الفهم المذكورين بالعلم. لَهُ كِتَابُ بَغْدَادِ، الْمُصَنَّفُ فِي أَخْبَارِ الْخُلَفَاءِ وَأَيَّامِهِمْ، وَكِتَابُ بَلَاغَاتِ النِّسَاءِ. حَدَّثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَبَّةٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ الْهَيْثَمِ السَّامِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خُلْفِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٨٠هـ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ٤، ص ٤٣٣؛ الْفَهْرَسْتُ لِأَبْنِ النَّدِيمِ، ص ١٦٣؛ الْأَعْلَامُ، ج ١، ص ١٤١.

٥. في المطبوع بين معوفين: + «علي بن الحسين بن زيد بن علي». وفي هامشه: «التصحیح بین المعوفین عن المخطوطة، والمراد به زيد الأصغر وهو من أصحاب الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام؛ إذ لا يعقل تأخر زيد الشهيد من أبي العيناء. انظر: تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٤٢٠؛ الإرشاد للمفيد، ص ٣٣٢.

٦. في التلخيص وشرح النهج: «لأبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب». وفي شرح النهج: + «عليه السلام». وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَبُو الْحُسَيْنِ، هُوَ زَيْدُ الْأَصْغَرِ، رَوَى عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، وَرَوَى عَنْهُ الْفَضْلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٣، ص ٤٢٠، الرَّقْمُ ٧٧٠: تَفْصِيحُ الْمَقَالِ، ج ٢٩، ص ٢٣٤، الرَّقْمُ ٢٧١: أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ، ج ٧، ص ١٠٧.

مصنوع^١، وأنه من^٢ كلام أبي العيْناء؛ لأنَّ الكلام مُستوفٍ^٣ البلاغة.

فقال لي: رأيتُ مَشايعَ آل أبي طالبٍ يزوونَه عن آبائهم، ويُعلِّمونَه أبناءهم^٤،
و قد حَدَّثني به أبي عن جَدِّي يَبْلُغُ به فاطمة عليها السلامُ على هذه الحكاية،
و رواه مَشايعُ الشيعة و تَدَارَسوه بَيْنَهُم قَبْلَ أن يولَدَ جَدُّ^٥ أبي العيْناء،
و قد حَدَّثَ الحُسَيْنُ بْنُ عَلْوَانَ^٦ عن عَطِيَّةِ العَوْفِيَّةِ^٧ أَنَّهُ سَمِعَ عبدَ اللَّهِ بنَ الحَسَنِ^٨

٧٧/٤

١. في التلخيص: «موضوع». ٢. في المطبوع: - «من».

٣. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «منسوق».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «أولادهم».

٥. في «د»: «و تَدَارَسوه بَيْنَهُم قَبْلَ أن يولَدَ جَدِّي». و في شرح النهج: «و تَدَارَسوه قَبْلَ أن يولَدَ جَدًّا».

٦. الحسين بن علوان الكلبي، أبو علي، كوفي الأصل، سكن بغداد، له كتاب. الفهرست للطوسي، ص ١٤١، الرقم ٢٠٦، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٦١، الرقم ٤١٣٨؛ تنقيح المقال، ج ٢٢، ص ٢٥٤، الرقم ٦٢٧٨.

٧. عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي من جديلة قيس، و يكنى أبا الحسن. ولد في أيام علي عليه السلام، و خرج مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم الثقفي: ادع عطية، فإن سب علي بن أبي طالب، و إلا فاضربه أربعمائة سوط و اخلق رأسه و لحيته، فاستدعاه؛ فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان فلم يزل بها إلى أن توفي. روى عن ابن عباس و أبي هريرة، و كانت وفاته سنة إحدى عشرة و مائة. تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٢٤ - ٢٢٦؛ الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٠٥، الرقم ٢٣٧٥؛ طبقات المفسرين، ص ١٣، الرقم ٢٠؛ قلادة النحر، ج ٢، ص ٤٠، الرقم ٢٣٧٥.

٨. عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، من أهل المدينة، روى عن أبيه و أمه فاطمة بنت الحسين، و عبد الله بن جعفر، و أبي بكر بن محمد، و الأعرج. و روى عنه عبد الرحمن بن أبي الموال، و سفيان الثوري، و ابن علية، و ليث بن أبي سليم. و وفد على سليمان بن عبد الملك، و على عمر بن عبد العزيز، و على هشام بن عبد الملك، و قدم مع جماعة من الطالبين على أبي العباس السفاح و هو بالأنبار، ثم رجعوا إلى المدينة، فلما ولي المنصور حبس عبد الله بالمدينة لأجل ابنه محمد و إبراهيم عدة سنين، ثم نقله إلى الكوفة فحبسه بها

ذَكَرَ عَنْ أَبِيهِ هَذَا.^١

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: وَكَيْفَ يُنْكَرُ^٢ هَذَا^٣ مِنْ كَلَامِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَهُمْ يَرَوُونَ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهَا مَا هُوَ أَعْجَبُ مِنْ كَلَامِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ^٤ فَيُحَقِّقُونَهُ، لَوْ لَا عَدَاوَتُهُمْ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ عَلَى نَسْقِهِ، وَزَادَ فِي الْأَبْيَاتِ بَعْدَ الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ:
ضَاقَتْ عَلَيَّ بِلَادِي بَعْدَ مَا رَحُبَتْ وَ سِيمَ سِبْطَاكَ خَسَفًا، فِيهِ لِي نَصَبٌ^٥
فَلَيْتَ قَبْلَكَ كَأَنَّ الْمَوْتَ صَادَفَنَا قَوْمٌ تَمَنَّوْا، فَأَعْطَوْا كُلَّ مَا طَلَبُوا
تَجَهَّمْتَنَا^٦ رِجَالًا، وَاسْتُخِفَّ بِنَا مُذْ غَيْبَتْ عَنَّا وَكُلُّ الْإِرْثِ^٧ قَدْ غَضَبُوا^٨
قَالَ: فَمَا رَأَيْنَا^٩ يَوْمًا كَانَ أَكْثَرَ بَاكِيًا وَبَاكِئَةً مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ.^{١٠}

﴿حَتَّى مَاتَ. الْأَعْيَانُ، ج ٢١، ص ٧٨، الرقم ٩؛ مقاتل الطالبين، ص ١٦٦، رقم ١٦؛ تاريخ بغداد،

ج ٩، ص ٤٣٨، الرقم ٥٠٤٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٧، ص ٣٦٤، الرقم ٣٢٤٢.

١. في التلخيص: «يذكره عن أبيه». وفي شرح النهج: «يذكر عن أبيه هذا الكلام».

٢. في التلخيص: «يذكر». وفي شرح النهج: «تتكرون».

٣. في المطبوع: «من هذا».

٤. وَ ذَلِكَ حِينَمَا قَامَتْ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ دَفْنِهِ وَقَالَتْ: «نَضَّرَ اللَّهُ يَا أَبْتَ وَجْهَكَ وَ شَكَرَ لَكَ صَالِحَ سَعِيكَ، فَلَقَدْ كُنْتُ لِلدُّنْيَا مَذَلًّا بِإِدْبَارِكَ عَنْهَا، وَ لِلْآخِرَةِ مَعَزًّا بِإِقْبَالِكَ عَلَيْهَا» إِلَى آخِرِهِ. بِإِلَاحَاتِ النِّسَاءِ، ص ١٠.

٥. فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «و سِيمَ» بَدَلَ «و سِيمَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «سِبْطُكَ» بَدَلَ «سِبْطَاكَ». وَ يُقَالُ: سَامَ فُلَانًا الْخَسْفَ، وَ سَامَهُ خَسَفًا: أَوْلَاهُ ذُلًّا. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ٦٨ (خسف).

٦. تَجَهَّمَتْ وَ جَهَّمَتْ وَ جَهَّمَتْ: اسْتَقْبَلَتْهُ بِوَجْهِ كَرِيمٍ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١١٠ (جهم).

٧. فِي «د»: «الْأَرْض».

٨. هَذِهِ الْأَبْيَاتُ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ إِبْلَاحَاتِ النِّسَاءِ، وَ لَعَلَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ النِّسْخِ.

٩. فِي «ص» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَمَا رَأَيْتَ».

١٠. بِإِلَاحَاتِ النِّسَاءِ، ص ٢٣ - ٢٦.

وقد رُوِيَ هذا الكلامُ على هذا الوجهِ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ وَوَجْهِ كَثِيرَةٍ؛ فَمَنْ أَرَادَهَا أَخَذَهَا مِنْ مَوَاضِعِهَا^١، فَقَدْ طَوَّلْنَا بِذِكْرِ^٢ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا لِحَاجَةِ مَسَّتْ إِلَيْهِ؛ فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ كَفَتْ رَاضِيَةً، وَأَمْسَكَتْ قَانِعَةً، لَوْ لَا الْبَهْتُ وَ قِلَّةُ الْحَيَاءِ؟

[نفي جواز أن لا يبين الرسول ﷺ لورثته أنه لا حق لهم في ميراثه، ويبين ذلك لغيرهم]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ لَا حَقَّ فِي مِيرَاثِهِ لَوَرَثَتِهِ، لَغَيْرِ الْوَرَثَةِ. وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرُدَّ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَمَلِ» فَكُلُّ هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَصُولِهِ الْفَاسِدَةِ فِي أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ وَأَنَّ الْعَمَلَ بِهِ وَاجِبٌ؛ وَدُونَ صِحَّةِ ذَلِكَ خَرَطُ الْقَتَادِ.^٣

وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ جِهَةٍ دُونَ جِهَةٍ إِذَا تَسَاوَا فِي الْحُجَّةِ وَوُقُوعِ الْعِلْمِ، فَأَمَّا مَعَ تَبَايُنِهِمَا فَلَا يَجُوزُ التَّخْيِيرُ فِيهِمَا. وَإِذَا كَانَ وَرَثَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُتَعَبِّدِينَ بِأَنْ لَا يَرِثُوهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَاحَةِ عِلَّتِهِمْ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِأَنْ يَوْفَقَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ بَعَيْنِهِ وَيُشَافِهِمْ بِهِ، أَوْ بِأَنْ يُلْقِيَهُ إِلَى مَنْ تَقَوْمُ^٥ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ بِنَقْلِهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ.

١. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٧، ذيل الآية ٣٨ من سورة الروم (٣٠)؛ الأُمالي للمفيد، ص ٤٠ - ٤١، المجلس ٥، ح ٨؛ السقيفة وفذك، ص ١٣٧ - ١٤٤؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٤٨٠ - ٤٨٩، مع اختلاف يسير.

٢. في «ص»: «بذكرها». وفي «ج، ف» والحجري والمطبوع: «بذكرنا».

٣. راجع: رسائل الشريف المرتضى (المسائل التبتانيات)، ج ١، ص ٢١ وما بعدها؛ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٢٨ وما بعدها.

٤. في «ب، ج، ص، ف» وشرح النهج: - «بأن».

٥. في النسخ والحجري: «يقوم». وفي شرح النهج: «يقيم». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والتلخيص.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «أ^١ تُجَوِّزُونَ صِدْقَهُ فِي الرِّوَايَةِ، أَمْ لَا تُجَوِّزُونَ ذَلِكَ؟»
فَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نُجَوِّزُهُ؛ لِأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ^٢ أَصْدَقُ مِنْهُ، وَهُوَ يَدْفَعُ رَوَايَتَهُ وَيُبْطِلُهَا.

[دلالة إطلاق لفظ «الميراث» على ميراث الأموال]

فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُ عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّ إِطْلَاقَ «الميراث» لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ، بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا»^٣ وَقَوْلِهِمْ: «مَا وَرِثَ الْأَبْنَاءُ
عَنْ الْآبَاءِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنِ»، وَقَوْلِهِمْ: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ».
فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ^٥ مُقَيَّدٌ غَيْرُ مُطْلَقٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ إِطْلَاقَ^٦ لَفْظِ
«الميراث» مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ وَلَا تَقْيِيدٍ يُفِيدُ^٧ بَظَاهِرِهِ مِيرَاثَ الْأَمْوَالِ؛ فَبَعْدُ مَا ذَكَرَهُ
وَعَارِضَ بِهِ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

٧٩/٤

[بطلان ما استدل به القاضي على أَنَّ سليمان ورث العلم دون المال]

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ عَلَى أَنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ عِلْمَهُ، دُونَ مَالِهِ، بِقَوْلِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ
عَلَّمْنَا مَنَظِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ»^٨ وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ

١. في «ب» والتلخيص والمطبوع: - «أ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: + «تعالى».

٣. فاطر (٣٥): ٣٢.

٤. في «د»: «الأنبياء» بدل «الأبناء». وفي «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج:
«من» بدل «عن».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «ذكر».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «مطلق».

٧. في «د»: - «يفيد».

٨. النمل (٢٧): ١٦.

٩. هكذا في «د» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإنما».

وَرِثَ الْعِلْمَ وَالْفَضْلَ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَعَلُّقٌ بِالْأَوَّلِ.^١
 فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ وَرِثَ الْمَالَ بِالظَّاهِرِ، وَالْعِلْمَ
 بِهَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْاسْتِدْلَالِ^٢؛ فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا دَلَّتِ^٣ الدَّلَالَةُ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ عَلَى
 مَعْنَى الْمَجَازِ، أَنْ يَقْتَصِرَ^٤ بِهَا عَلَيْهِ؛ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَحْمِلَهَا^٥ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ
 الْأَصْلُ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ.

عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ مِيرَاثَ الْمَالِ خَاصَّةً، ثُمَّ يَقُولُ^٦: إِنَّا مَعَ ذَلِكَ
 «عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^٧، وَيُشِيرُ بِذَلِكَ الْفَضْلُ^٨ الْمُبِينِ
 إِلَى الْعِلْمِ وَالْمَالِ جَمِيعاً؛ فَلَهُ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً فَضْلٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا.
 وَقَوْلُهُ: «وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» يَحْتَمِلُ الْمَالَ كَمَا يَحْتَمِلُ الْعِلْمَ، فَلَيْسَ بِخَالِصٍ
 لِمَا ظَنَّهُ.^٩

١. وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى الدَّالُّ عَلَى وِرَاثَةِ سُلَيْمَانَ دَاوُدَ، فَقَدْ جَاءَ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّفْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ...».
٢. فِي التَّلْخِصِ: «لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِالظَّاهِرِ مِيرَاثَ الْمَالِ، وَبِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ: الْعِلْمُ. وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا». وَالْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ ظَاهِرُ لَفْظِ الْمِيرَاثِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَوَرِثَ». وَالْمُرَادُ بِالْاسْتِدْلَالِ ذَيْلُ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّفْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ».
٣. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «دَلَّتْ».
٤. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ نَقْتَصِرَ».
٥. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «نَحْمِلَهَا».
٦. فِي «د»: «ثُمَّ يَقَالُ».
٧. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَشرحِ النُّهْجِ: - «وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».
٨. هَكَذَا فِي «د». وَفِي التَّلْخِصِ: «بِذِكْرِ الْفَضْلِ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَشرحِ النُّهْجِ: «بِالْفَضْلِ».
٩. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَشرحِ النُّهْجِ: «مَا» بَدَلَ «لِمَا».

[جواز اهتمام الأنبياء ﷺ بالأموال]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي قِصَّةِ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ^١: «إِنَّهُ خَافَ عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَنْدَرِسَ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تَحْرِصُ^٢ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَإِنَّمَا خَافَ أَنْ يَضِيعَ الْعِلْمُ، فَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى وَلِيًّا يَقُومُ بِالْدِينِ مَقَامَهُ».

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْرِصُونَ عَلَى الْأَمْوَالِ وَلَا يَبْخُلُونَ بِهَا، فَإِنَّهُمْ يَجْتَهِدُونَ فِي مَنَعِ الْمُفْسِدِينَ مِنَ الاسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى الْفُسَادِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ حِرْصًا وَلَا بَخْلًا^٣، بَلْ فَضْلًا وَدِينًا. وَلَيْسَ يَجُوزُ مِنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَخَافَ عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَنْدَرِسَ وَيَضِيعَ^٤؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَقْتَضِي حِفْظَ الْعِلْمِ، الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى الْعِبَادِ، وَبِهِ تَنْزَاحُ^٥ عِلْلُهُمْ^٦ فِي مَصَالِحِهِمْ؛ فَكَيْفَ يَخَافُ مَا لَا يُخَافُ مِنْ مِثْلِهِ؟

[بيان انصراف خوف الأنبياء ﷺ إلى الخوف من مضار الدين دون الدنيا]

فَإِنْ قِيلَ: فَهَبُوا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّ زَكَرِيَّا كَانَ يَأْمَنُ عَلَى الْعِلْمِ أَنْ يَنْدَرِسَ، أَلَيْسَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزًا لِأَنَّهُ يَحْفَظُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهِ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «عليه السلام».

و هكذا في الموارد الآتية.

٢. في شرح النهج: «وإن كانوا لا يحرصون».

٣. في شرح النهج: «فإنهم يجتهدون في منع المفسدين من الانتفاع بها على الفساد، و لا يُعَدُّ ذَلِكَ بَخْلًا وَ لَا حِرْصًا».

٤. في شرح النهج: «أن يخاف على العلم الاندراس و الضياع».

٥. في «د»: «نزاح». و في «ص»: «نزاح». و انزاح: زال.

٦. في المطبوع: «علتهم».

و أقاربه، كما يُجَوِّزُ حِفْظَهُ^١ بِغَرِيبٍ أَجْنَبِيٍّ مِنْهُ^٢؟ فَمَا أَنْكَرْتُمْ^٣ أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ إِنَّمَا كَانَ^٤ مِنْ بَنِي عَمِّهِ أَنْ لَا يَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَلَا يَقُومُوا فِيهِ مَقَامَهُ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَدًا تَجَمَّعَ^٥ فِيهِ هَذِهِ الْعُلُومُ حَتَّى لَا يَخْرُجَ الْعِلْمُ عَنْ بَيْتِهِ، وَ يَتَعَدَّاهُ^٦ إِلَى غَيْرِ قَوْمِهِ، فَتَلَحَّقهُ^٧ بِذَلِكَ وَصْمَةٌ^٨.

قُلْنَا: أَمَّا إِذَا رُتِّبَ السُّؤَالُ هَذَا التَّرْتِيبَ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ غَيْرُ^٩ مَا أَجَبْنَا بِهِ^{١٠} صَاحِبَ الْكِتَابِ، وَهُوَ أَنَّ الْخَوْفَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ لَيْسَ مِنْ ضَرَرٍ دِينِيٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ ضَرَرٍ دُنْيَوِيٍّ^{١١}، وَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِنَّمَا بُعِثُوا لِتَحْمُلِ الْمَضَارِّ الدُّنْيَوِيَّةِ^{١٢}، وَ مَنَازِلُهُمْ فِي الثَّوَابِ إِنَّمَا زَادَتْ عَلَى كُلِّ الْمَنَازِلِ لِهَذَا الْوَجْهِ. وَ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ هَذِهِ الْحَالِ فَالظَّاهِرُ مِنْ خَوْفِهِ - إِذَا لَمْ يُعَلِّمْ وَجْهَهُ بَعِيْنَهُ - أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى مَضَارِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ جِهَةٌ خَوْفُهُمْ، وَ الْغَرَضُ فِي بُعْثِهِمْ تَحْمُلُ مَا سِوَاهَا مِنَ الْمَضَارِّ. فِإِذَا قَالَ

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «أن يحفظه».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «منه».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فهو يجوز» بدل «فما أنكرتم».

٤. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «إنما كان».

٥. هكذا في التلخيص. و في «د»: «يجتمع». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «يجمع».

٦. هكذا في التلخيص. و في جميع النسخ و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «و يتعدى»، و تُعَدَّى الشَّيْءُ: جَاوَزَهُ.

٧. هكذا في التلخيص. و في «ب، ص»: «فلحقه». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «فيلحقه».

٨. الوصم: العيب يكون في الإنسان و في كُلِّ شَيْءٍ. لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٣٩ (وصم).

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «غير».

١٠. في «د»: «به».

١١. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و شرح النهج: «دنياوي».

١٢. في «ب» و شرح النهج: «الدنياوية».

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا خائف» وَلَمْ نَعْلَمْ^١ جِهَةً خَوْفَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ، يَجِبُ أَنْ نَصْرِفَ^٢ خَوْفَهُ بِالظَّاهِرِ إِلَى مَضَارِّ الدِّينِ دُونَ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ أَحْوَالَهُمْ وَبِعَثَّتَهُمْ^٣ تَقْتَضِي^٤ ذَلِكَ.

وَإِذَا كُنَّا لَوْ اعْتَدْنَا مِنْ بَعْضِ الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَأَسْبَابِهَا، وَالتَّعَفُّفِ عَنْ مَنَافِعِهَا، وَالرَّغْبَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَالتَّفَرُّدِ^٥ بِالْعَمَلِ لَهَا، لَكُنَّا نَحْمِلُ مَا يَظْهَرُ لَنَا مِنْ خَوْفِهِ، الَّذِي لَا نَعْلَمُ^٦ وَجْهَهُ بَعِيْنَهُ، عَلَى مَا هُوَ أَشْبَهُ وَالْيَقُّ بِحَالِهِ، وَنُضِيفُهُ إِلَى الْآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا. وَإِذَا كَانَ هَذَا وَاجِبًا فَيَمُنُ^٧ ذِكْرُنَا، فَهُوَ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَوْجَبُ.

[بيان أَنَّ وَلَدَ زَكَرِيَّا يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ أَمْوَالَهُمْ]

فَأَمَّا تَعْلُقُ صَاحِبِ الْكِتَابِ^٩ فِي أَنَّ الْمِيرَاثَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِقَوْلِهِ: «وَوَ يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» [يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ]^{١٠}؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَمْوَالَ آلِ^{١١}

٨١/٤

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولم يعلم». وفي شرح النهج: «فلم يعلم».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «أن يصرف».

٣. في المطبوع وشرح النهج: «وبعثتهم».

٤. هكذا في التلخيص والمطبوع. وفي «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي سائر النسخ وشرح

النهج: «يقتضي».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «فإذا».

٦. في التلخيص: «والتعوذ». وفي حاشية شرح النهج: «والتعوذ».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «لا يعلم».

٨. هكذا في التلخيص وشرح النهج والمطبوع. وفي «د»: «فيما». وفي سائر النسخ والحجري:

«ممن».

٩. هكذا في «د» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأما قوله متعلقاً».

١٠. ما بين المعرفين قد تقدّم في عبارة المعني، وبه يتم الكلام.

١١. في «د» والمطبوع: - «آل».

يَعْقُوبَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَرِثُ ذَلِكَ غَيْرُهُ» فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ وَلَدَ زَكَرِيَّا يَرِثُ بِالْقَرَابَةِ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ أَمْوَالَهُمْ. عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «يَرِثُ آلُ يَعْقُوبَ» بَلْ قَالَ: «يَرِثُ^٣ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ»، مُتَّبِعًا^٤ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَرِثُ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِمِيرَاثِهِ بِالْقَرَابَةِ.

[تحقيق معنى: «ما تركناه صدقة»]

فَأَمَّا طَعْنُهُ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥ لَا يَوْرَثُ مَا تَرَكَهُ لِلصَّدَقَةِ بِقَوْلِهِ: «إِنْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَتَأَوَّلْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ» فَهَذَا التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ^٦ أَحَدًا مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْخَبَرِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافِهِ، وَ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَتَأَوَّلْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟!

فَإِنْ قَالَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَطَهَّرَ وَ اشْتَهَرَ^٧ وَ لَوَقَّفَ أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهِ، فَقَدْ مَضَى - مِنْ الْكَلَامِ فِيمَا يَمْنَعُ مِنَ الْمُوَافَقَةِ^٨ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى^٩ - مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَأَنَّهُ^{١٠} لَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ تَخْصِيصٌ لِلْأَنْبِيَاءِ وَلَا مَزِيَّةٌ» لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَ قَدْ قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١١} يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ مَا نَوَى^{١٢} فِيهِ

١. فِي «د»: «أَهْل». وَ فِي «ص»: - «يَرِث». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «و يَرِث».

٢. فِي «د»: + «تَعَالَى». ٣. فِي «د» وَ التَّلْخِيصِ: - «يَرِث».

٤. فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «تَنْبِيْهُ». ٥. فِي «د»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٦. فِي شَرْحِ النِّهَجِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي ذَكَرْنَاهُ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: - «الَّذِي ذَكَرَهُ».

٧. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِيصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ انْتَشَرَ».

٨. فِي «ج»، «ف»، «د»: «الْمُوَافَقَةُ». وَ فِي «ص»: «الْمُدَافَعَةُ».

٩. فِي «ب»، «ج»، «ص»، «ف»: - «عَلَى هَذَا الْمَعْنَى».

١٠. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: «أَنَّهُ».

١١. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

١٢. فِي «د»: «يَنْوِي». وَ فِي «ص» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَنْوِي».

الصدقة و تُفَرِّدُهُ^١ لها، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخْرِجَهُ^٢ عَنْ^٣ أَيْدِينَا، لَا يَنَالُهُ^٤ وَرَثَتُنَا. و هذا تخصيصُ لَهُمْ^٥ وَ مَرِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ قَوْلَهُ: «مَا تَرَكَناه^٦ صَدَقَةٌ» جُمْلَةٌ مِنَ الْكَلَامِ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا^٧، فَلَا وَجْهَ لِأَنْ^٨ تُجْعَلَ^٩ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ» فِكَلَامٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّهُا إِنَّمَا تَكُونُ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا^{١٠} إِذَا كَانَتْ لَفْظَةً «مَا» مُبْتَدَأَةً مَرْفُوعَةً^{١١}، وَلَمْ تَكُنْ مَنْصُوبَةً بِوَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، وَ كَانَتْ لَفْظَةً «صَدَقَةٌ» أَيْضاً مَرْفُوعَةً غَيْرَ مَنْصُوبَةٍ. وَ فِي هَذَا وَقَعَ النِّزَاعُ؛ فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا وَ نَحْنُ نُخَالِفُهُ^{١٢} فِي الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا يَصِحُّ كَوْنُهَا مُسْتَقِلَّةً^{١٣} بِنَفْسِهَا^{١٤} إِلَّا مَعَ تَقَرُّرِهِ^{١٥}؟

١. في «ب، د»: «و يفرد». و في المطبوع: «و تفرد».
٢. في «ب، د»: «يخرجه». و في الحجري و المطبوع: «تخرجه».
٣. في «ج»: «من».
٤. في «ب»: «لا يناله». و في «ص»: «لا يناوله». و في شرح النهج: «لا تناله».
٥. في شرح النهج: «للأبياء».
٦. في «ب، د»: «ما تركناه».
٧. في «د» و الحجري و المطبوع: «- بنفسها».
٨. في المغني: «فلا وجه، إذا أمكن ذلك فيها، أن».
٩. في «د» و الحجري و المطبوع: «يجعل».
١٠. من قوله: «فلا وجه لأن تجعل» إلى هنا ساقط من «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج. و في «ج، ص، ف» و شرح النهج: «+ فصحيح».
١١. في «ج، ص، ف» و المطبوع: «مبتدأ مرفوعة». و في شرح النهج: «مرفوعة على الابتداء».
١٢. في «ج» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «نخالف».
١٣. في «ج» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «لا يصح استقلالها».
١٤. من قوله: «ونحن نخالفه» إلى هنا ساقط من «ب، ص».
١٥. في «ب، ج، د» و الحجري و المطبوع و التلخيص و حاشية «ف»: «تغيره». نعم، في حاشية «ج» ما أثبتناه.

وأقوى مما ذكره أن يُقال^١: إن الرواية جاءت في لفظة «صدقة»^٢ بالرفع، وعلى ما تأولتموه لا تكون^٣ إلا منصوبة.

والجواب عن ذلك: أننا نُسَلِّمُ الرواية بالرفع، ولم تجر عادة الرواة بضبط ما جرى هذا المجرى من إعراب^٤، والاشتباه يقع في مثله؛ فمن حَقَّقَ منهم وصرَّح أن الرواية بالرفع، يجوز أن يكون اشتبه عليه، فظنَّها مرفوعةً وهي منصوبة.

[حقيقة دفع سيف رسول الله ﷺ و بخلته و عمامته و غير ذلك إلى أمير المؤمنين (ع)]

فأما حكايته عن أبي عليٍّ أن أبا بكرٍ لم يدفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام السيفَ والبغلةَ والعِمَامَةَ على جهة الإِثْرِ، وقوله: «وكيف يجوز ذلك مع الخبر الذي رواه؟ وكيف خصه^٥ بذلك، دون العم الذي هو العَصْبَةُ؟

فما نراه زاد على التعجب، ومما عجب منه عجبنا، ولم تثبت^٦ عصمة أبي بكرٍ فيُنْفِي^٧ عن أفعاله التناقض.

١. في «ب»: «و أقوى ما ذكرناه ما يقوله». وفي «ج»: «و أقوى ما ذكروه ما يقوله». وفي «ص، ف» والحجري والمطبوع: «و أقوى ما ذكروه ما نقوله». وفي شرح النهج: «ما يمكن أن نذكره أن نقول».

٢. في «ب، د، ص» وحاشيتي «ج، ف»: «في لفظ صدقة». وفي الحجري والمطبوع: «في لفظة الصدقة». وفي شرح النهج: «بلفظ صدقة».

٣. في «ب، د» وحاشيتي «ج، ف» والحجري والمطبوع: «لا يكون».

٤. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «ولم يجر».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «من الإعراب».

٦. هكذا في «د» و شرح النهج والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على سبيل».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «خصه».

٨. في «ب، د، ص» والحجري والمطبوع و شرح النهج: «ولم يثبت».

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ: «فتنفي». وفي المطبوع: «فنفي». وفي شرح النهج: «فينفي».

و قوله: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْلَهُ^١ ذَلِكَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ رَأَى مِنَ الصَّلَاحِ أَنْ يَكُونَ^٢ فِي يَدِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الدِّينِ، وَ تَصَدَّقَ بِبَدَلِهِ» فَكُلُّ^٣ مَا ذَكَرَهُ جَائِزٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ أَسْبَابُ النَّحْلَةِ وَ الشَّهَادَةِ بِهَا وَ الْحُجَّةُ عَلَيْهَا، وَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَنَعْرِفُهُ.

وَ مِنَ الْعَجَائِبِ أَنْ تَدَّعِي فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَذَلِكَ نَحْلَةٌ وَ تُشْهِدُ^٤ عَلَى قَوْلِهَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرَهُ فَلَا يُصْغَى^٥ إِلَى قَوْلِهَا، وَ يُتْرَكُ السَّيْفُ وَ الْبَغْلَةُ وَ الْعِمَامَةُ فِي يَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَبِيلِ النَّحْلَةِ بَعِيرِ بَيْنَهُ ظَهَرَتْ، وَ لَا شَهَادَةٌ قَامَتْ!

عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ، وَ يَذْكُرَ وَجْهَهُ بِعَيْنِهِ أَيْ شَيْءٍ كَانَ لَمَّا نَارَعَ الْعَبَّاسُ فِيهِ؛ فَلَا وَقْتُ لَذِكْرِ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ^٦ أَوَّلَى مِنْ هَذَا الْوَقْتِ. وَ الْقَوْلُ فِي الثَّرْدَةِ وَ الْقَضِيبِ - إِنْ كَانَ نَحْلَةً أَوْ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ^٧ - يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي^٨ وَجُوبِ الظُّهُورِ وَ الْاِشْتِهَارِ^٩.

٨٣/٤

١. أي نحل أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. هكذا في «د». و من قوله: «النبي صلى الله عليه وآله» إلى هنا ساقط من سائر النسخ و الحجري. و في المطبوع و شرح النهج بدله: «النبي صلى الله عليه وآله نحلته إياه، فتركه أبو بكر».

٣. في «ص» و شرح النهج: «و كل». و في «ب»: - «فكل».

٤. في «ج، ص، ف»: «و يستشهد». و في «د» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «و تستشهد». و أشهدته على كذا: جعله يشهد عليه.

٥. في «ب، ج، ف» و الحجري و المطبوع: «إليها و». و في «ص»: «إليهما و».

٦. في «د»: - «في ذلك».

٧. النحلة: العطية. و المراد بالوجه الآخر - على ما يراه أبو علي - أن يكون أبو بكر رأى الصلاح في ذلك أن يكون في يده لما فيه من تقوية الدين، كما مر ذلك في كلام القاضي.

٨. في الحجري و المطبوع: «من».

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «و الاستشهاد».

وَلَسْنَا نَرَى أَصْحَابَنَا [يَعْنِي الْمُعْتَزِلَةَ] ^١ يُطَالِبُونَ نُفُوسَهُمْ ^٢ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ^٣
بِمَا يُطَالِبُونَنَا ^٤ بِمِثْلِهِ إِذَا ادَّعَيْنَا وَجُوهًا وَأَسْبَابًا وَعِلَلًا مُجَوِّزَةً؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقْنَعُونَ مِنَّا
بِمَا يَجُوزُ وَيُمْكِنُ، بَلْ يُوْجِبُونَ فِيمَا نَدَّعِيهِ الظُّهُورَ وَالِاشْتِهَارَ ^٥، وَإِذَا كَانَ هَذَا
عَلَيْهِمْ نَسُوهُ أَوْ تَنَاسَوْهُ.

[إِبْطَالُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ مَطَالِبَةِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِنَّ بِالْمِيرَاثِ، هُوَ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِمْ بِالْخَبَرِ]
وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا طَلَبْنَ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُنَّ لَمْ
يَعْرِفْنَ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ لِلْخَبَرِ، وَكَذَلِكَ إِنَّمَا نَازَعَ الْعَبَّاسُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بَعْدَ مَوْتِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي الْمِيرَاثِ لِهَذَا الْوَجْهِ».

فَمِنْ أَقْبَحِ مَا يُقَالُ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَبْعَدِهِ ^٧ مِنَ الصَّوَابِ؛ وَكَيْفَ لَا يَعْرِفُ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ وَبِهَا دُفِعَتْ زَوْجَتُهُ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَنِ الْمِيرَاثِ؟
وَهَلْ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَقَامِ - الَّذِي قَامَتْهُ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَقَامَهُ أَبُو بَكْرٍ ^٨ فِي
دَفْعِهَا - يَخْفَى عَلَى مَنْ هُوَ فِي أَقْصَايِ الْبِلَادِ، فَضْلًا عَمَّنْ هُوَ فِي الْمَدِينَةِ حَاضِرٌ

١. ما بين المعقوفين من شرح النهج. وفي المطبوع: «أي المعتزلة». ومعنى كلام السيد المرتضى
«أصحابنا» وهو يقصد المعتزلة من قبيل: «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ: لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ
الْمُؤَلَّفَ إِذَا قَالَ: «أَصْحَابَنَا» فَإِنَّهُ يَقْصِدُ أَصْحَابَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَالْإِعْتِقَادِ.

٢. في شرح النهج: «أنفسهم». وفي الحجري والمطبوع: «خصوصهم». نعم، استؤجّه في هامش
المطبوع ما أثبتناه.

٣. في «ج»: «هذا الموضع».

٤. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يطالبونا».

٥. في الحجري والمطبوع و شرح النهج: «والاستشهاد».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «فأما».

٧. في شرح النهج: «عن».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «الذي قامته، وما رواه أبو بكر».

شاهدٌ يُعْنَى بالأخبارِ و يُرَاعِيهَا؟! إِنْ هَذَا لَخُرُوجٌ^١ فِي الْمُكَابَرَةِ عَنِ الْحَدِّ! وَ كَيْفَ يَخْفَى عَلَى الْأَزْوَاجِ ذَلِكَ حَتَّى يَطْلُبْنَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؟! وَ يَكُونُ عُثْمَانُ الْمُتَرْسِّلَ لَهُنَّ وَ الْمُطَالِبَ عَنْهُنَّ، وَ عُثْمَانُ - عَلَى زَعْمِهِمْ - أَحَدٌ مَنِ شَهِدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَوْرَثُ، وَ قَدْ سَمِعَنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَّ بِنْتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ تُورَثْ مَالَهُ، وَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُنَّ قَدْ سَأَلْنَ عَنِ السَّبَبِ فِي دَفْعِهَا، فَذَكَرَ لَهُنَّ الْخَبْرَ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُنَّ لَمْ يَعْرِفْنَهُ؟ وَ الْإِكْتَارُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُوْهِمُ^٢ أَنَّهُ مَوْضِعُ شُبْهَةٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

[بيان الوجه في ترك الأمة النكير على أبي بكر لمنعه فاطمة عليها السلام ميراثها]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ حَكَمَ بِخَطَأٍ فِي دَفْعِ قَاطِمَةٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَنِ الْمِيرَاثِ، وَ احْتَجَّ بِخَبْرٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ، فَمَا بَالُ الْأُمَّةِ أَقَرَّتْهُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ وَ لَمْ تُنْكِرْ عَلَيْهِ؟ وَ فِي رِضَاهَا وَ إِسْكَانِهَا دَلِيلٌ عَلَى صَوَابِهِ.

قُلْنَا: قَدْ مَضَى أَنَّ تَرْكَ النُّكْرِ لَا يَكُونُ دَلِيلَ الرِّضَا، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ وَجْهٌ سِوَى الرِّضَا؛ وَ بَيَّنَّا فِي الْكَلَامِ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا الْمَوْضِعَ بَيَانًا شَافِيًا.

[مقطع مطول من كتاب العباسية للجاحظ]

وَ قَدْ أَجَابَ أَبُو عُثْمَانَ الْجَاحِظُ^٣ فِي كِتَابِ «الْعَبَّاسِيَّةِ» عَنْ هَذَا السُّؤَالِ جَوَابًا جَيِّدَ الْمَعْنَى^٤ وَ اللَّفْظِ، نَحْنُ نَذْكُرُهُ عَلَى وَجْهِهِ؛ لِنُقَابِلَ^٥ بَيِّنَتَهُ وَ بَيِّنَ كَلَامِهِ فِي «الْعُثْمَانِيَّةِ» وَ غَيْرِهَا.

١. في «د، ص، ف»: «الخروج».

٢. في «ج، ف»: «توهم».

٣. تقدّمت ترجمته في ج ١، ص ٢٨٧.

٤. في شرح النهج: «حسن المعنى».

٥. في «ص» و شرح النهج: «ليقابل».

قال:

وقد زعمَ الناس^١ أن الدليلَ على صدقِ خبرِهما - يعني أبا بكرٍ وعُمَرَ -
- في منع الميراثِ وبراءةِ ساحتهما تركُ أصحابِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ
عليه وآله^٢ النكيرَ عليهما.

ثم قال:

فيقال^٣ لهم: لئن كان تركُ النكيرِ دليلاً على صدقِهما، إن^٤ تركُ النكيرِ^٥
على المتظلمينَ منهما^٦ والمحتجّينَ عليهما^٧ والمطالِبينَ لهما دليلٌ^٨
على صدقِ دعواهم^٩ واستحسانِ مقالتهم، ولا سيّما وقد طالت
المُناجاةُ^٩، وكثرت^{١٠} المراجعةُ والملاحاةُ^{١١}، وظَهَرَتِ الشكِيّةُ^{١٢}،

٨٥/٤

١. هكذا في «ج، د». وفي سائر النسخ والمطبوع وبحار الأنوار: «ناس». وفي التلخيص وشرح النهج والعباسية: «أناس».

٢. في العباسية وشرح النهج: «صلى الله عليه وسلم»، وهكذا في الموارد الآتية. وفي «ج، ف»: «عليه السلام».

٣. في العباسية وشرح النهج: «قد يقال».

٤. هكذا في «د» والتلخيص والعباسية وحاشيتي «ج، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج وبحار الأنوار: «ليكونن».

٥. في «د»: «تركهم للنكير». وفي التلخيص: «تركهم النكير».

٦. في العباسية وشرح النهج: - «منهما». وتظلم منه: شكاً ظلمه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٧٤ (ظلم).

٧. في الحجري والمطبوع وشرح النهج: «دليلاً».

٨. في التلخيص وشرح النهج والعباسية: «أو».

٩. في الحجري والمطبوع: «المحاجات». وفي بحار الأنوار: «المشاحات». وناجاه - هاهنا -: لازمه وكاشفه، لا ساره. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥ (نجا).

١٠. في «ج»: «وكثر». وفي «ف» والحجري: «وكررة».

١١. لاحاء، ملاحاةٌ وِلحاءٌ: نازعهُ وخاصّمهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢ (لحا).

١٢. في التلخيص: «الحسيكة». وفي بحار الأنوار: «الشكيمة».

وَأَشَدَّتِ الْمَوْجِدَةُ^١؛ وَقَدْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حَتَّى^٢ أَنَهَا
أَوْصَتْ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ! وَلَقَدْ كَانَتْ قَالَتْ لَهُ حِينَ أَتَتْهُ
طَالِبَةً^٣ بِحَقِّهَا، وَمُحْتَجَّةً لِرَهْطِهَا^٤؛ «مَنْ يَرِثُكَ إِذَا مِتَّ يَا أَبَا بَكْرٍ؟»^٥ قَالَ:
أَهْلِي وَوَلَدِي، قَالَتْ: «فَمَا بَالُنَا لَا نَرِثُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟»
فَلَمَّا مَنَعَهَا مِيرَاثَهَا، وَبَخَسَهَا حَقَّهَا، وَاعْتَلَّ عَلَيْهَا^٦، وَجَلَّحَ^٧ فِي أَمْرِهَا،
وَغَايَتِ التَّصْمِيمَ^٨، وَأَيَّسَتْ مِنَ التُّزْوَعِ^٩، وَوَجَدَتْ مَسَّ^{١٠} الضَّعْفِ
وَقِلَّةَ النَّاصِرِ، قَالَتْ: «وَاللَّهِ، لَأَدْعُوَنَّ اللَّهَ عَلَيْكَ» قَالَ: وَاللَّهِ، لَأَدْعُوَنَّ
اللَّهَ لِكَ. قَالَتْ: «وَاللَّهِ، لَا أَكْلُمُكَ أَبَدًا» قَالَ: وَاللَّهِ، لَا أَهْجُرُكَ أَبَدًا.
فَإِنْ يَكُنْ تَرَكُ النِّكَيرِ مِنْهُمْ^{١١} عَلَى أَبِي بَكْرٍ دَلِيلًا عَلَى صَوَابِ مَنَعِهِ^{١٢}.

١. وَجَدَ فَلَاؤُ عَلَيْهِ، يَجِدُ، مَوْجِدَةٌ: غَضَبٌ. راجع: تاج العروس، ج ٥، ص ٢٩٤ (وجد).

٢. في «ص» والتلخيص والعباسية: - «حَتَّى».

٣. هكذا في جميع النسخ والمطبوع والتلخيص وشرح النهج وبحار الأنوار. وفي العباسية: «مطالبة».

٤. في «ج، ص» والحجري والمطبوع وبحار الأنوار: «برهطها».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي المطبوع: «يَا أَبَا بَكْرٍ إِنْ مِتَّ». وفي سائر النسخ: «يَا أَبَا بَكْرٍ إِذَا مِتَّ».

٦. اعْتَلَّ فَلَانًا، وَعَلَيْهِ، بَعْلَةً: اعْتَقَفَهُ عَنْ أَمْرِ. تاج العروس، ج ١٥، ص ٥٢٠ (علل).

٧. في «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي «ج، ص، ف»: «جلج». وفي التلخيص: «جنج». وفي
الحجري: «خلج». وفي بحار الأنوار: «لج». وَجَلَّحَ فِي الْأَمْرِ: رَكِبَ رَأْسَهُ. لسان العرب، ج ٢،
ص ٤٢٥ (جلج).

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «التهضم».

٩. في العباسية وشرح النهج: «التزوع».

١٠. في «د»: «من». وفي العباسية وشرح النهج: «نشوة».

١١. هكذا في «د» والتلخيص والحجري والمطبوع. وفي سائر النسخ وشرح النهج والعباسية:
- «منهم».

١٢. في العباسية والتلخيص وشرح النهج: «منعها».

إِنَّ^١ فِي تَرْكِ النِّكَاحِ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ دَلِيلًا عَلَى صَوَابِ طَلِبِهَا؛
وَأَدْنَى مَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ تَعْرِيفُهَا مَا جَهِلَتْ، وَ تَذَكِيرُهَا مَا
نَسِيَتْ، وَ صَرَفُهَا عَنِ الْخَطَا، وَ رَفْعُ قَدْرِهَا عَنِ الْبِذَاءِ^٢، وَ أَنْ تَقُولَ
هُجْرًا^٣، وَ^٤ تُجَوِّزَ عَادِلًا أَوْ^٥ تَقْطَعَ وَاصِلًا. فَإِذَا لَمْ نَجِدْهُمْ^٦ أَنْكَرُوا عَلَى
الْخَصْمَيْنِ جَمِيعًا، فَقَدْ تَكَافَأَتِ الْأُمُورُ، وَ اسْتَوَتْ الْأَسْبَابُ، وَ الرَّجُوعُ إِلَى
أَصْلِ حُكْمِ اللَّهِ^٧ فِي الْمَوَارِيثِ أَوْلَى بِنَا وَ بِكُمْ، وَ أَوْجِبُ عَلَيْنَا^٨ وَ عَلَيْكُمْ.
ثُمَّ قَالَ^٩:

فَإِنْ^{١٠} قَالُوا: كَيْفَ^{١١} يُظَنُّ^{١٢} بِأَبِي بَكْرٍ^{١٣} ظُلْمُهَا وَ التَّعَدِّي عَلَيْهَا، وَ كُلَّمَا
ازْدَادَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ^{١٤} عَلَيْهِ غِلْظَةٌ اِزْدَادَتْ لَهَا لِينًا وَ رِقَّةً؟ حَيْثُ

١. في الحجري و المطبوع: «إِنْ كَانَ».

٢. في المطبوع: «عَلَى».

٣. بِذَاءٍ، يَبْذُو، يَبْذُو وَ بَذَاءٌ: سَاءَ خُلُقُهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٩ (بذأ).

٤. الْهَجْر: الْهَذْيَان وَ إِكْثَارُ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَعْنِي. تاج العروس، ج ٧، ص ٦٠٨ (هجر).

٥. هَكَذَا فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْعَبَّاسِيَّة. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ وَ بَحَارِ
الْأَنْوَارِ: «أَوْ».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «و».

٧. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ وَ الْعَبَّاسِيَّة: «لَمْ تَجِدْهُمْ».

٨. فِي «د»: «+ تَعَالَى».

٩. فِي «د»: «عَلَيْهَا».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ بَحَارِ الْأَنْوَارِ: «ثُمَّ قَالَ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «ثُمَّ».

١١. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ بَحَارِ الْأَنْوَارِ: «وَ إِنْ».

١٢. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: «فَكَيْفَ».

١٣. فِي الْعَبَّاسِيَّة وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «تُظَنُّ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «نُظِنَ».

١٤. فِي الْعَبَّاسِيَّة وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «بِهِ». وَ فِي «ب، ج، ص، ف» وَ بَحَارِ الْأَنْوَارِ: «بِأَبِي بَكْرٍ».

١٥. فِي الْعَبَّاسِيَّة وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ».

تَقُولُ^١: «وَاللَّهِ، لَا أَكَلُمُكَ أَبَدًا» فيقولُ لها^٢: اللَّهُ، لَا أَهْجُرُكَ أَبَدًا، ثُمَّ
تَقُولُ: «وَاللَّهِ، لَأَدْعُونَ اللَّهَ^٣ عَلَيْكَ» فيقولُ: وَاللَّهِ، لَأَدْعُونَ اللَّهَ لَكَ؛ ثُمَّ
يَحْتَمِلُ^٤ هَذَا الْقَوْلَ الْغَلِيظَ وَالْكَلَامَ الشَّدِيدَ^٥ فِي دَارِ الْخِلَافَةِ وَبَحْضَةِ
فُرَيْشٍ وَالصَّحَابَةِ، مَعَ حَاجَةِ الْخِلَافَةِ إِلَى الْبَهَاءِ وَالرَّفْعَةِ وَمَا يَجِبُ لَهَا
مِنَ التَّنْزِيهِ وَالْهَيْبَةِ^٦؛ ثُمَّ لَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ أَنْ قَالَ - مُعْتَذِرًا^٧ أَوْ مُتَقَرِّبًا كَلَامَ
الْمُعْظَمِ لِحَقِّهَا^٨، الْمُكَبِّرِ لِمَقَامِهَا، وَ^٩الصَّائِنِ لَوَجْهِهَا، وَ^{١٠}الْمُتَحَنِّنِ عَلَيْهَا
-: مَا أَحَدٌ أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ فَقْرًا، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ غِنًى، وَلَكِنْ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١١} يَقُولُ: «إِنَّا مَعَاشِرَ^{١٢} الْأَنْبِيَاءِ لَا
نُورَتْ، مَا تَرَكَنَاهُ^{١٣} فَهُوَ صَدَقَةٌ».

١. في العباسية و شرح النهج : + «له».
٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع : - «لها».
٣. في «د» : - «اللَّهُ».
٤. في التلخيص و العباسية : «ثُمَّ يَتَحَمَّلُ مِنْهَا». و في شرح النهج : + «منها». و اِحْتَمَلَ مَا كَانَ مِنْهُ : أَغْضَى عَلَيْهِ وَ عَفَا عَنْهُ.
٥. هكذا في «د» و التلخيص . و في غيرهما : «هَذَا الْكَلَامُ الْغَلِيظُ وَالْقَوْلُ الشَّدِيدُ».
٦. في التلخيص و شرح النهج و العباسية : «إِلَى الْبَهَاءِ وَ التَّنْزِيهِ وَ مَا يَجِبُ لَهَا مِنَ الرَّفْعَةِ وَ الْهَيْبَةِ».
٧. في «ب» و الحجري و المطبوع : «مُعْتَذِرًا».
٨. في «د، ص» : «بِحَقِّهَا».
٩. في التلخيص و العباسية : - «و».
١٠. في التلخيص و شرح النهج و العباسية : - «و».
١١. في العباسية و شرح النهج و بحار الأنوار : «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ». وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.
١٢. في «د، ص» و الحجري و المطبوع : «مَعَاشِرَ».
١٣. هكذا في التلخيص و شرح النهج و بحار الأنوار و الحجري و العباسية . و في النسخ و المطبوع : «مَا تَرَكَنَاهُ».

قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ ذَلِكَ^١ بِدَلِيلٍ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الظُّلْمِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْجَوْرِ^٢،
وَقَدْ يَبْلُغُ مِنْ مَكْرِ الظَّالِمِ، وَدَهَاءِ الْمَاكِرِ، إِذَا كَانَ أَرِيْباً^٣ وَلِلْخُصُومَةِ
مُعْتَاداً^٤، أَنْ يُظْهِرَ كَلَامَ الْمَظْلُومِ، وَذِلَّةَ الْمُتَنَصِّفِ^٥، وَحَدَبَ الْوَاقِعِ،
وَمِقَّةَ الْمُحِقِّ^٦.

وَكَيْفَ جَعَلْتُمْ تَرْكَ النِّكَيرِ حُجَّةً قَاطِعَةً وَدَلَالَةً وَاضِحَةً، وَقَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ
عُمَرَ قَالَ عَلَى مَنِيرِهِ: «مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ^٧: مُتَعَةُ النِّسَاءِ، وَمُتَعَةُ الْحَيِّ؛ أَنَا أَنَهَيْتُهُمَا، وَأَعَاقَبْتُ عَلَيْهِمَا»^٨،
فَمَا وَجَدْتُمْ أَحَدًا أَنْكَرَ قَوْلَهُ، وَلَا اسْتَشْنَعَ^٩ مَخْرَجَ نَهْيِهِ، وَلَا خَطَأَهُ فِي
مَعْنَاهُ، وَلَا تَعَجَّبَ مِنْهُ، وَلَا اسْتَفْهَمَهُ؟!

وَكَيْفَ^{١٠} تَقْضُونَ^{١١} بِتَرْكِ النِّكَيرِ، وَقَدْ شَهِدَ عُمَرُ - يَوْمَ السَّقِيفَةِ وَبَعْدَ

١. في «د»: «ليس ذلكم».

٢. هكذا في التلخيص وشرح النهج وبحار الأنوار والعباسية. وفي النسخ والمطبوع: «العمد».

٣. في «ب» والمطبوع: «أديباً». وأَرْبٌ، يَأْرُبُ، أَرَابَةٌ وَإِزْبٌ: كَانَ ذَا دَهَاءٍ وَفِطْنَةٍ، فَهُوَ أَرِيْبٌ.

٤. في «د»: «معاوداً».

٥. في «د»: «المنصف».

٦. حَدَبٌ عَلَيْهِ، يَحْدَبُ، حَدَبًا: انْحَنَى وَعَطَفَ. وَوَمِقَّةٌ، يَمِقُّهُ، وَمَقًا وَمِقَّةٌ: أَحَبَّهُ، فَهُوَ وَاقِعٌ.

٧. هكذا في العباسية وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

٨. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١٤٥١٩؛ مسند أبي عوانة، ج ٢، ص ٣٣٨ - ٣٣٩، ح ٣٣٤٩

و ٣٣٥٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٠٦، ح ٢٤٧٤؛ معرفة السنن والآثار، ج ١٠،

ص ١٧٩، ح ٤٤٦٥؛ شرح معاني الآثار، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٣٦٧١؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١،

ص ٣٨٨، ذيل الآية ٢٤ من النساء (٤)؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٥١٩، ح ٥٧١٥، ص ٥٢١،

ح ٥٧٣٢، مع اختلاف يسير في المصادر.

٩. في التلخيص: «+ عليه».

١٠. في «د» والتلخيص: «فكيف».

١١. هكذا في العباسية والتلخيص وشرح النهج وبحار الأنوار والحجري والمطبوع. وفي

النسخ: «يقضون». وفي «د» والحجري والمطبوع: «+ في معناه».

ذلك - أن النبي صَلَّى اللَّهُ عليه و آله قال: «الأئمة من قُرَيْشٍ» ثُمَّ قال في شكايته^١: «لو كان سالم^٢ حيًّا، ما تخالَجني^٣ فيه شكٌ»^٤ - حين^٥ أظهرَ الشكَّ في استحقاقِ كُلِّ واحدٍ من الستة الذين جعلَهم شوري - و سالمَ عبدَ لِمَراةٍ من الأنصارِ و هي أعتقته و حازت ميراثه، ثُمَّ لَم يُنكِزْ ذلكَ من قولهِ مُنكِزٌ، و لا قابِلَ إنسانٍ بَيْنَ خبريه^٦، و لا تَعَجَّبَ منه؟

و إنما يَكُونُ تَرُكُ النكيرِ على مَنْ لا رَغْبَةَ عِنْدَهُ و لا رَهْبَةً^٧ دليلاً على صِدْقِ قولهِ و صَوَابِ عَمَلِهِ. فأما تَرُكُ النكيرِ على مَنْ يَمْلِكُ الضَّعَّةَ و الرِّفْعَةَ، و الأمرَ و النهيَ، و القتلَ و الاستحياءَ، و الحبسَ و الإِطلاقَ،

١. في «د» و الحجري: «شكاية». و في بحار الأنوار: «مكانه». و الشُّكَاة - هنا - : المرض.
٢. سالم بن معقل مولى أبي حذيفة، يكتنَى أبا عبد الله، كان من أهل فارس من إصطخر، و هو معدود في المهاجرين، و يعدُّ في القراء، و كان قد هاجر إلى المدينة قبل النبي صَلَّى اللَّهُ عليه و آله، فكان يؤمُّ المهاجرين بالمدينة؛ لأنَّه كان أكثرهم أخذًا للقرآن، و أخى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عليه و آله بينه و بين معاذ بن ماعض، و شهد سالم بدرًا و أحدًا و الخندق و المشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عليه و آله، و قتل يوم اليمامة شهيدًا. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٦٣، الرقم ١٦؛ معجم الصحابة، ج ٥، ص ٢٠٨٣، الرقم ٣٣٧؛ تاريخ الصحابة، ص ١١٧، الرقم ٥٣٧؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٦٧، الرقم ٨٨١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ١٥٥، الرقم ١٨٩٢.
٣. في «د» و الحجري و المطبوع و بحار الأنوار: «ما يخالَجني».
٤. تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٧، ص ٢٣٨، الرقم ٣٢١٦؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ٢٤٥ - ٢٤٦؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٦٨؛ الوافي بالوفيات، ج ١٥، ص ٥٨؛ تقريب المعارف، ص ٣٥٠؛ شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٦٦٥.
٥. في المطبوع: «حيث».
٦. في التلخيص و بحار الأنوار: «بين قوليه». و في العباسية: «بين خبره و بين قوله».
٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «من لا رغبة له و لا رهبة عنده». و في العباسية و شرح النهج و بحار الأنوار: «من لا رغبة و لا رهبة عنده».

فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ تَشْفِي^١، وَلَا دَلَالَةٍ تُغْنِي^٢.

قال:

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِ قَوْلِهِمَا وَصَوَابِ عَمَلِهِمَا إِمْسَاكُ
الصَّحَابَةِ عَنْ خَلْعِهِمَا وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمَا، وَهُمْ الَّذِينَ وَتَبُوا عَلَى عُثْمَانَ
فِي أَيْسَرٍ مِنْ جَحْدِ التَّنْزِيلِ، وَرَدَّ الْمَنْصُوصِ^٣. وَلَوْ كَانَا كَمَا يَقُولُونَ
وَمَا يَصِفُونَ^٤، مَا كَانَ سَبِيلُ الْأُمَّةِ فِيهِمَا إِلَّا كَسَبِيلِهِمْ^٥ فِيهِ؛ وَعُثْمَانُ
كَانَ أَغَزَّ نَفَرًا، وَأَشْرَفَ رَهْطًا، وَأَكْثَرَ عَدَدًا^٦ وَثَرَةً، وَأَقْوَى عُدَّةً.
قُلْنَا: إِنَّهُمَا لَمْ يَجْحَدَا التَّنْزِيلَ، وَلَمْ يُنْكِرَا الْمَنْصُوصَ؛ وَلَكِنَّهُمَا بَعْدَ
إِقْرَارِهِمَا بِحُكْمِ الْمِيرَاثِ وَمَا عَلَيْهِ الظَّاهِرُ مِنَ الشَّرِيعَةِ^٧، ادَّعَا رِوَايَةً
وَتَحَدَّثَا بِحَدِيثٍ لَمْ يَكُنْ بِمَحَالٍ^٨ كَوْنُهُ، وَلَا بِمُتَمَتِّعٍ^٩ فِي حُجَجِ الْعُقُولِ
مَجْبُوهٌ، وَشَهِدَ لَهُمَا عَلَيْهِ مَنْ عِلَّتْهُ مِثْلُ عِلَّتِهِمَا فِيهِ، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمَا كَانَ

١. في «ب، ص» والحجري والمطبوع: «تقي». وفي «د»: «يشفي».

٢. في «د»: «و الدلالة يغني». وفي سائر النسخ والمطبوع والعباسية وشرح النهج: «و لا دلالة تضيء». وفي بحار الأنوار: «و لا دليل يغني».

٣. في التلخيص وشرح النهج والعباسية وبحار الأنوار: «المنصوص». وهكذا في الموارد الآتية.

٤. في العباسية وشرح النهج: «و لو كان كما تقولون و ما تصفون». وفي بحار الأنوار: «و لو كانوا كما يقولون و ما يصفون».

٥. في التلخيص والعباسية: «كسبيلها».

٦. في «د»: «+» «أكثر». وفي التلخيص: «+ أكبر».

٧. في «د»: «و ما عليه ظاهر الشريعة».

٨. في العباسية والتلخيص وشرح النهج وبحار الأنوار: «لم يكن محالاً».

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع وبحار الأنوار: «و لا يمتنع». وفي التلخيص: «و لا مجتمعاً». وفي العباسية وشرح النهج: «و لا ممتنعاً».

يَرَىٰ تصديقَ الرجلِ ^١ إذا ^٢ كانَ عدلاً في رَهْطِهِ، مأموناً في ظاهرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ عَرَفَهُ بِفَجْرَةٍ وَلَا جَرَبٍ ^٣ عَلَيْهِ غَدْرَةً، فَيَكُونُ تصديقُهُ لَهُ عَلَى جِهَةِ حُسْنِ الظَّنِّ وَتَعْدِيلِ الشَّاهِدِ؛ وَلَآئِهْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْحُجَجِ، وَالَّذِي يَقْطَعُ بِشَهَادَتِهِ عَلَى الْمُتَعَيِّبِ ^٤، وَكَانَ ^٥ ذَلِكَ شُبْهَةً عَلَى أَكْثَرِهِمْ، فَلِذَلِكَ قَلَّ النُّكَيْرُ، وَتَوَاكَلَتِ النَّاسُ، وَاشْتَبَهَ ^٦ الْأَمْرُ، فَصَارَ لَا يَتَخَلَّصُ إِلَى مَعْرِفَةٍ حَقِّ ذَلِكَ مِنْ بَاطِلِهِ إِلَّا الْعَالِمُ الْمُتَقَدِّمُ، أَوِ الْمُؤَيَّدُ الْمُرْشَدُ ^٧؛ وَلَآئِهْ لَمْ يَكُنْ لِعُثْمَانَ فِي صُدُورِ الْعَوَامِّ ^٨ وَفُلُوبِ السَّفَلَةِ وَ الطَّغَامِ ^٩ مَا كَانَ لَهُمَا مِنَ الْهَيْبَةِ وَالْمَحَبَّةِ؛ وَلَآئِهْمَا كَانَا أَقَلَّ اسْتِثْنَاءً بِالْفِيءِ، وَأَقَلَّ تَفَكُّهًا ^{١٠} بِمَالِ اللَّهِ مِنْهُ، وَمِنْ شَأْنِ النَّاسِ إِهْمَالُ ^{١١}

١. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج والعباسية. وفي سائر النسخ والمطبوع وبحار الأنوار: «التصديق للرجل».

٢. في العباسية: «إذ».

٣. هكذا في «د» والتلخيص والعباسية وبحار الأنوار. وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «ولا جرت».

٤. هكذا في النسخ وحاشية الحجري. وفي الحجري والمطبوع: «الغيب».

٥. في «د»: «فكان».

٦. في العباسية و شرح النهج: «فاشتبه».

٧. هكذا في العباسية و شرح النهج. وفي «د»: «و المرید المسترشد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و المؤيد المسترشد». وفي التلخيص: «أو المؤيد المسترشد». وفي بحار الأنوار: «و المؤيد المرشد».

٨. هكذا في «د» و شرح النهج والعباسية. وفي سائر النسخ والمطبوع والتلخيص وبحار الأنوار: «وفي».

٩. السفلة من الناس: أسافلهم و غوغاؤهم. و الطغام: أراذل الناس و أوغادهم.

١٠. في العباسية و شرح النهج: «و تفضلاً» بدل «و أقل تفكها». و تفكها بالشيء: تمتع به وتلذذ.

١١. في التلخيص: «احتمال».

السلطان ما^١ وفّر عليهم أموالهم، ولم يستأثر بخراجهم، ولم يعطلّ ثغورهم؛ ولأنّ الذي صنع أبو بكر - من منع العترة حقّها^٢ والعمومة ميراثها - قد كان موافقاً لجلّة قريش وكبراء العرب؛ ولأنّ عثمان أيضاً كان مضعوفاً في نفسه، مستخفاً^٣ بقدره، لا يمنع ضيماً، ولا يقمع عدوّاً، ولقد وثب ناش على عثمان بالشتيم والقذع^٤ والتشنيع والنيكير لأموارٍ لو أتى عمر أضاعفها وبلغ أقصاها لما اجترأوا على اغتيابه، فضلاً عن^٥ مباداته^٦ والإغراء به^٧ ومواجهته، كما أغلظ عيينة بن حصن^٨ له، فقال له: أما إنه^٩ لو كان عمر لقمعك ومنعك،

١. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «بما».

٢. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج والعباسية. وفي سائر النسخ والمطبوع وبحار الأنوار: «حقّها».

٣. في «ج، ص، ف»: «ومستخفاً».

٤. هكذا في العباسية والتلخيص. وفي «د»: «القذح». وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج وبحار الأنوار: «القذف». وقذّعه، يقذّعه، قذعاً: شتمه بكلام قبيح.

٥. في الحجري والمطبوع: «من». وفي العباسية وشرح النهج: «على».

٦. بادئ فلا تأمر: كاشفه وجاهزه. لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٦ (بدا).

٧. أغرى الإنسان غيره بالشئ: حرّضه عليه. المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٥١ (غرو).

٨. في «ج، ص» والتلخيص وبحار الأنوار: «حصين». والرجل هو: عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، يكنى أبا مالك، أسلم بعد الفتح، وشهد حنيناً والطائف، وكان من المؤلفة قلوبهم، ومن الأعراب الجفاة، وكان ممن ارتدّ وتبع طليحة الأسدي، وقاتل معه، فأخذ أسيراً، وحمل إلى أبي بكر فأسلم فأطلقه أبو بكر، وكان في الجاهلية من الجزارين، يقود عشرة آلاف، وتزوج عثمان بن عفان ابنته. تاريخ الصحابة، ص ١٩٤، الرقم ١٠٣٤؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٧١. الرقم ٢٣٥٧؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٤٩، الرقم ٢٠٥٥؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٣١. الرقم ٤١٦٠؛ تهذيب الأسماء، ص ٢٨٣، الرقم ٤٨٤.

٩. في العباسية: - «إنّه».

فَقَالَ^١ عُيَيْنَةُ: إِنَّ^٢ عُمَرَ كَانَ خَيْرًا لِي مِنْكَ؛ أَرْهَبَنِي^٣ فَأَبْقَانِي^٤،
وَأَعْطَانِي فَأَغْنَانِي^٥.

ثُمَّ قَالَ:

وَالْعَجَبُ أَنَا وَجَدْنَا جَمِيعَ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمِيرَاثِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي
التَّشْبِيهِ وَالْقَدْرِ وَالْوَعْدِ - يُرَدُّ كُلُّ صَنْفٍ مِنْهُمْ مِنْ أَحَادِيثٍ مُخَالَفِيهِ
وَحُصُومِهِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِسْنَادًا، وَأَصَحُّ^٦ رِجَالًا، وَأَحْسَنُ اتِّصَالًا؛ حَتَّى إِذَا
صَارُوا إِلَى الْقَوْلِ فِي مِيرَاثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَسَخُوا الْكِتَابَ،
وَحَصَّوْا الْخَبَرَ الْعَامَّ بِمَا لَا يُدَانِي بَعْضَ مَا رَدَّوهُ^٧ وَكَذَّبُوا^٨ نَاقِلِيهِ^٩؛ وَذَلِكَ
أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَجْرِي إِلَى هَوَاهُ وَيُصَدِّقُ مَا وَافَقَ رِضَاهُ.^{١٠}
مَضَى^{١١} مَا أَرَدْنَا حِكَايَتَهُ مِنْ كَلَامِ الْجَا حِظِّ.

١. في «د» والتلخيص: «قال».

٢. في «ب، د» والتلخيص والحجري والمطبوع: - «إِنَّ».

٣. في «د»: «أَرْهَبْتَنِي». وفي المطبوع: «وهبني». وفي التلخيص والعباسية: «رهبني».

٤. هكذا في بحار الأنوار، وهو الصواب. وفي «ص، ف» غير منقوطين. وفي سائر النسخ
والمطبوع والتلخيص والعباسية وشرح النهج: «فأبقاني».

٥. هكذا في العباسية والتلخيص. وفي النسخ والمطبوع وشرح النهج وبحار الأنوار:
- «وَأَعْطَانِي فَأَغْنَانِي».

٦. في «ج، ص» وحاشية الحجري وبحار الأنوار: «وأوضح».

٧. في «ص، ف» والحجري والمطبوع وبحار الأنوار: «رووه».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَأَكْذَبُوا». وَكَذَّبَ فَلَانًا: نَسَبَهُ إِلَى الْكَذْبِ؛ لَكِنَّ
أَكْذَبَهُ: وَجَدَهُ كَاذِبًا، أَوْ بَيَّنَّ كَذِبَهُ.

٩. في التلخيص والعباسية وشرح النهج: «قائله».

١٠. رسائل الجاحظ (الرسائل السياسية)، ص ٤٦٧ - ٤٧٠.

١١. في «د»: «قد مضى».

فإن قيل: لَيْسَ يَلْزَمُ^١ ما عَارَضَ^٢ به الجاحظُ مِنْ^٣ الاستدلالِ بِتَرْكِ النكيرِ،
و قوله: كما لَمْ يُنْكِرُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَلَمْ يُنْكِرُوا أَيْضاً عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا
السَّلامُ^٤ وَلَا^٥ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمُطَالِبِينَ بِالْمِيرَاثِ كَالْأَزْوَاجِ وَغَيْرِهنَّ^٦؛ وَذَلِكَ أَنَّ
نَكِيرَ أَبِي بَكْرٍ لَذَلِكَ وَدَفَعَهُ وَالاحتجاجَ عَلَيْهِ^٧ يَكْفِيهِمْ وَ يُغْنِيهِمْ عَنْ تَكْلُفِ نَكِيرٍ^٨،
و لَمْ يُنْكِرْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ما رَوَاهُ مُنْكَرٌ فَيَسْتَعْنُوا بِانْكَارِهِ.

قلنا: أَوَّلُ ما يُبْطِلُ هَذَا السُّؤَالَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا مَا أَقَامَتْ عَلَيْهِ - بَعْدَ
احتجاجِها^٩ بِالْخَيْرِ - مِنَ التَّظَلُّمِ وَالتَّأَلُّمِ وَالتَّعْنِيفِ^{١٠} وَالتَّبَكُّيْتِ^{١١}، وَقَوْلِهَا - عَلَى
ما رَوَى -: «وَاللَّهِ^{١٢}، لَأَدْعُوَنَّ اللَّهَ عَلَيْكَ» وَ«لَا أَكْلَمُكَ^{١٣} أَبَدًا». وَ ما جَرَى هَذَا

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «يلزم».

٢. في التلخيص: «عَرَضَ».

٣. في «د» و التلخيص: «في».

٤. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص و العباسية: - «عليها السلام».

٥. في «د»: - «لا».

٦. في «ص، ف» و المطبوع و شرح النهج و بحار الأنوار و حاشيتي «ج» و الحجري: + «معارضة
صحيحة». و قد أُشِيرَ في «ف» إلى زيادتها.

٧. في شرح النهج: «و دفعها و الاحتجاج عليها و».

٨. في المطبوع و شرح النهج: + «آخر».

٩. في «ج» و حاشية «ف»: «احتجاجه». نعم، صُحِّحَ فِيهَا بما أثبتناه.

١٠. عَنَّفَهُ وَ أَعَنَّفَهُ وَ عَنَّفَ بِهِ، وَعَلَيْهِ: لَامَةٌ وَ غَيْرُهُ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٥٧ (عنف).

١١. في «ب، ف»: «التبكيك». و في «ج»: - «و التبكيك». و في «ص»: «التنكب». وَ بَكَّتْهُ: مَبَالِغَةٌ فِي
بَكَّتْهُ، أَيْ قَرَعَتْهُ وَ وِجَّهَتْهُ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١١ (بكت).

١٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج و بحار الأنوار. و في سائر النسخ و الحجري و
المطبوع: - «و الله».

١٣. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص و بحار الأنوار: «و لا
كَلَمْتُكَ».

الْمَجْرَى فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُنْكَرَ غَيْرُهُ؛ فَمِنْ الْمُنْكَرِ الْغَضَبُ عَلَى الْمُنْصِفِ.

٩٠/٤

وَبَعْدُ، فَإِنْ كَانَ إِنْكَارُ أَبِي بَكْرٍ مُقْنِعاً وَ^١ مُغْنِياً عَنِ إِنْكَارِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
فإِنْكَارُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حُكْمَهُ^٢ وَ مُقَامُهَا عَلَى التَّظَلُّمِ مِنْهُ يُغْنِي عَنِ نَكِيرِ^٣
غَيْرِهَا.

وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ.^٤

١. في «ج، ص، ف» و «الحجري والمطبوع و بحار الأنوار: «أو». نعم، أشير في «ج، ف» إلى زيادة الهمزة.

٢. في المطبوع: «حكمة».

٣. في شرح النهج: «مغني عن نكير». وفي التلخيص: «يغني عن النكير من».

٤. في «د»: - «من». و من قوله: «وهذا واضح» إلى هنا ساقط من «ب».

[الطعن الثاني]

[غصب فذك]

قال صاحبُ الكتابِ:

شبهةٌ أخرى لهم^١:

و أخذ ما طعنوا به و عظموا القول فيه: أمرُ فذك؛ قالوا: قد روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: لما نزلت ﴿وَآتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾^٢ أعطى رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلمَ^٣ فاطمةَ عليها السلامُ^٤ فذك^٥. ثُمَّ فَعَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ذَلِكَ وَ رَدَّهُ^٦ عَلَى وَلَدِهَا. قالوا: و لا شكَّ أنَّ أبا بكرٍ أغصَبَهَا^٧، إن لم يصحَّ كلُّ الذي روي في هذا

١. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. الإسراء (١٧): ٢٦.

٣. في «ب، د» و شرح النهج: «صلى الله عليه وآله». و هكذا في الموارد الآتية.

٤. في «ج، ص، ف» - «عليها السلام».

٥. راجع: صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٢٦، ح ٢٩٢٦؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٨١، ح ٥٤؛

مسند ابن حنبل، ج ١، ص ٢٥، ح ٢٥؛ بلاغات النساء، ص ٢٤؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٤٩؛

دلائل الإمامة، ص ١١١؛ كشف الغمّة، ج ٢، ص ١٠٦؛ بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٢٢٠، ح ٨.

٦. في شرح النهج: «مثل ذلك فردّها». و في المطبوع: «مثل ذلك و رده».

٧. في «ب، ص»: «أغصَبَهَا». و في «د»: «غصبها».

الباب؛ و قد كَانَ الْأَجْمَلُ أَنْ يَمْنَعَهُم التَّكْرُمُ مِمَّا ارْتَكَبُوا مِنْهَا^١، فَضْلاً
عن الدين.

ثُمَّ ذَكَرُوا^٢ أَنَّهَا اسْتَشْهَدَتْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُمُّ أَيْمَنَ، فَلَمْ
يَقْبَلْ^٣ شَهَادَتَهُمَا. هَذَا، مَعَ تَرْكِه أَزْوَاجَ النَّبِيِّ^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ فِي حُجْرِهِنَّ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا صَدَقَةً؛ فَصَدَّقَهُنَّ^٥ فِي^٦ أَنْ ذَلِكَ لَهُنَّ،
وَلَمْ يُصَدِّقْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ:

الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنْ أَكْثَرَ مَا يَرَوْنَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَ لَسْنَا
نَدْفَعُ^٧ صِحَّةَ مَا رُوِيَ مِنْ ادِّعَائِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ فَذَلِكَ. فَأَمَّا أَنَّهُ كَانَ^٨ فِي
يَدِهَا فَعَيْرُ مُسْلِمٍ، بَلْ لَوْ كَانَ فِي يَدِهَا لَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَهَا، فَإِذَا كَانَ فِي
جُمْلَةِ التَّرِكَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِيرَاثٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَعَيْرُ جَائِزٍ لِأَبِي بَكْرٍ
قَبُولُ دَعْوَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الدَّعْوَى لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا
يُعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ مَتَى عُلِمَ^٩ صِحَّتُهُ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي^{١٠} مَجْرَاهَا، أَوْ

١. في الحجري والمطبوع: - «منها».

٢. هكذا في شرح النهج والمطبوع. وفي النسخ والحجري: «ذكر».

٣. في الحجري والمطبوع: «فلم تقبل».

٤. في «د»: «أزواج رسول الله».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «وصدقهن».

٦. في شرح النهج: + «ذلك».

٧. هكذا في «د». وفي «ب، ص»: «نذكر». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «ننكر».

٨. في شرح النهج والمطبوع: «كانت».

٩. في شرح النهج: «وإنما يعمل على مثل ذلك إذا علمت».

١٠. في «ب» و شرح النهج: «ما جرى».

حَصَلَ^١ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ.

و ذَكَرَ^٢ أَنَّ الْبَيِّنَةَ^٣ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَاصَمَهُ الْيَهُودِيُّ حَاكَمَهُ، وَأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - الَّتِي تُطَبِّقُ^٤ عَلَى فَضْلِهَا - لَوْ أَدَّعَتْ نُحْلَاهُ^٥ لَمَّا قُبِلَتْ دَعْوَاهَا. ثُمَّ قَالَ:

و^٧ لَوْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْإِمَامَ بَعْدَهُ،^٨ وَلَمْ يَعْلَمْ صِحَّةَ هَذِهِ الدَّعْوَى، مَا الَّذِي كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ؟
فَإِنْ قُلْتُمْ: يَقْبَلُ الدَّعْوَى، فَالْشَّرْعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.
وَإِنْ قُلْتُمْ: يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ،^٩ فَهُوَ الَّذِي فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ.^{١٠}
ثُمَّ تَسَاوَلَ بِالْكَلَامِ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ بِأَبَا بَكْرٍ قَضَى دَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَذَلِكَ مِمَّا لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَنَا بِهِ.
ثُمَّ قَالَ:

١. في شرح النهج: «حصلت».
٢. في المطبوع: «ثم ذكر». وفي شرح النهج: «ثم» بدل «و ذكر».
٣. في «ج، ص، ف»: «الثلاثة».
٤. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ و شرح النهج: «يطبق».
٥. نَحَلَ فلاناً، يَنْحُلُهُ، نُحْلَاهُ: تَرَجَّعَ لَهُ بِشَيْءٍ.
٦. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: «ما».
٧. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: «و».
٨. في شرح النهج: «هو الوالي» بدل «هو الإمام بعده».
٩. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي «ب، ج»: «تلتمس بيئته». وفي «ص، ف» و الحجري و المطبوع: «يلتمس بيئته».
١٠. من قوله: «شبهة أخرى لهم» إلى هنا ساقط من المغني.

فأما قوله^١: «رَجُلٌ مع رَجُلٍ، و^٢ امرأةٌ مع امرأةٍ» فهو الذي يوجبُه الدينُ، و لم يَنْبُتْ أَنْ الشاهد في ذلك كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلِ الرَّوَايَةُ الْمَنْقُولَةُ: أَنَّهُ شَهِدَ لَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٣ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٤ مع أُمِّ أَيْمَنَ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلِمَاذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ و لَا بَيِّنَةٌ مَعَهَا؟

[و ذلك]^٥ لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُجَوَّزَ^٦ عَلَيْهَا السَّلَامُ^٧ أَنْ يَحْكُمَ أَبُو بَكْرٍ بِالشَّاهِدِ وَ الْيَمِينِ^٨، أَوْ^٩ تُجَوَّزَ عِنْدَ شَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ لَهَا أَنْ يَتَذَكَّرَ غَيْرُهُمْ^{١٠} فَيَشْهَدَ. وَ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى مُلْتَمَسِ الْحَقِّ، فَلَا عَتَبَ^{١١} عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَ لَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي التِّمَاسِ الْبَيِّنَةِ، وَ إِنْ^{١٢} لَمْ يَحْكُمْ لَهَا^{١٣} لَمَّا لَمْ يَتِمَّ^{١٤} وَ لَمْ يَكُنْ

٩٢/٤

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أما قوله». و في شرح النهج: «و أما قول أبي بكر».
٢. في المغني: «أو».
٣. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «رسول الله».
٤. في «ب، د» و شرح النهج: + «و آله». و في الحجري و المطبوع - «صلى الله عليه».
٥. ما بين المعقوفين من المغني، و هكذا في الموارد الآتية.
٦. هكذا في شرح النهج و المطبوع. و في غيرها: «يجوز». و هكذا في المورد الآتي.
٧. هكذا في «د». و في غيرها: - «عليها السلام».
٨. في المغني: - «و اليمين».
٩. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».
١٠. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «غيره».
١١. في «ب، ج، ص، ف» و المغني و شرح النهج: «فلا عيب».
١٢. في «د، ص»: «و إنما».
١٣. هكذا في شرح النهج. و في غيره: - «لها».
١٤. في المغني: «لم يتبين».

هُنَاكَ خَصْمٌ؛^١ لِأَنَّ التَّرِكَهَ صَدَقَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، فَكَانَ^٢ لَا يُمَكِّنُ^٣ أَنْ يُعَوَّلَ^٤ فِي ذَلِكَ عَلَى يَمِينٍ أَوْ نُكُولٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِي^٥ الْأَمْرِ إِلَّا مَا فَعَلَهُ^٦.
وَقَدْ أَنْكَرَ شَيْخُنَا^٧ أَبُو عَلِيٍّ مَا قَالَهُ السَّائِلُ مِنْ أَنَّهَا^٨ لَمَّا أَرَادَتْ فَذَكَ^٩ وَرُدَّتْ فِي^{١٠} دَعْوَى التُّحْلِ^{١١} ادَّعَتْهُ إِرْثًا، وَقَالَ: كَانَ طَلَبُ الْإِرْثِ قَبْلَ ذَلِكَ^{١٢}، فَلَمَّا سَمِعَتْ مِنْهُ الْخَبَرَ كَفَّتْ، ثُمَّ ادَّعَتْ التُّحْلَ^{١٣} [وَجَرَى فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ].

فَأَمَّا مَا فَعَلَ^{١٤} عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَدَّهُ عَلَى سَبِيلِ التُّحْلِ^{١٥} [وَالْتَصَدِيقِ لَهَا]، بَلْ عَمِلَ^{١٦} فِي ذَلِكَ مَا عَمِلَهُ عُمَرُ بْنُ

١. في المطبوع: «و لم يكن لها هناك خصم». وفي شرح النهج: «و لم يكن لها خصم».
٢. في «ج»: «ما ذكرناه، وكان».
٣. في المغني: «لا ينكر».
٤. من قوله: «و لم يكن هناك خصم» إلى هنا ساقط من «ب».
٥. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: - «في».
٦. في المغني: + «أبو بكر».
٧. هكذا في «د» و المغني. وفي سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «شيخنا».
٨. في المغني: «و قد ذكر شيخنا ما ذكره السائل أَنَّهَا».
٩. في المغني و شرح النهج: - «أرادت فذك و».
١٠. في المغني: «عن».
١١. في «ص» و شرح النهج و المطبوع: «النحلة». و التُّحْلُ: العطاء. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).
١٢. في المغني: - «ذلك».
١٣. في شرح النهج: «و ادَّعَتْ النحلة». وفي المطبوع: «ثم ادَّعَتْ النحلة».
١٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «ما». وفي المغني: - «ما فعل».
١٥. في المطبوع و شرح النهج: «النحلة».
١٦. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: «ما فعله». وفي المغني: «كما عمله».

الخطاب؛ بأن أقرّه في يد أمير المؤمنين عليه السلام^١ ليصرف^٢ غلاتها في الموضع الذي^٣ كان يجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله فيه، فقام بذلك مدّة، ثم ردها إلى عمر في آخر سنّيه. وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز. ولو ثبت أنه فعل بخلاف ما فعله السلف لكان هو المحجوج بقولهم وفعلهم.

وأحد ما يقوي ما ذكرناه: أن الأمر لما انتهى إلى أمير المؤمنين عليه السلام ترك أمر^٤ فدك على ما كان، ولم يجعله^٥ ميراثاً لفاطمة^٦ عليها السلام. وهذا يبين أن الشاهد كان غيره؛ لأنه لو كان هو الشاهد لكان الأقرب أن يحكم بعلمه.

على أن الناس اختلفوا في الهبة إذا لم تقبض^٧؛ فعند بعضهم تستحق^٨ بالتسليم^٩، وعند بعضهم يصير وجوده كعدمه^{١٠}؛ فلا يمتنع

١. في المغني: - «عليه السلام». وهكذا في الموارد الآتية.

٢. في «ج، ص، ف»: «لتصرف».

٣. في المغني وشرح النهج: «في المواضع التي».

٤. في «ب، د»، وشرح النهج والمطبوع: + «وآله».

٥. في المغني: «عمل».

٦. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: - «أمر».

٧. هكذا في «د» والمغني وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على ما كانت، ولم يجعلها».

٨. في «ب»: «ميراث فاطمة». وفي المطبوع وشرح النهج: «ميراثاً لولد فاطمة».

٩. في «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي «ج، ص، ف»: «لم يقبض».

١٠. في «ب، ص، ف» والحجري والمغني: «يستحق».

١١. في المغني: «به التسليم».

١٢. في شرح النهج: «فعند بعضهم تستحق بالعقد، وعند بعضهم أنها لم تقبض يصير وجودها كعدمها». وراجع ضميري «وجوده» و«عدمه»: عقد الهبة.

مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً أَنْ يَمْتَنِعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رَدِّهِ^١، وَإِنْ صَحَّ عِنْدَهُ^٢ عَقْدٌ لِهَيْبَةٍ^٣. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَوْ كَانَ وَقَعَ لَظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهَا، فَكَانَ^٤ ذَلِكَ كَافِئاً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ.

فَأَمَّا حُجْرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٥؛ فَإِنَّمَا تُرِكَتْ فِي أَيْدِيهِنَّ^٦ لِأَنَّهَا كَانَتْ لَهُنَّ، وَنَصُّ الْكِتَابِ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ»^٧، وَرُويَ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَسَمَ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْحَجَرِ عَلَى نِسَائِهِ وَبَنَاتِهِ. وَبُيِّنَ^٨ صِحَّةَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِيراثاً أَوْ صَدَقَةً، لَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ يُغَيِّرُهُ^٩. وَكَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لَمْ يُغَيَّرْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ صَارَ لَهُ^{١٠}، فَتَبَرَّعَ بِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ^{١١} الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ لَيْسَ إِلَّا رُبْعُ مِيرَاثِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَهُوَ الثُّمْنُ مِنْ مِيرَاثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ

١. هكذا في «د» و المغني. وفي سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «ردّها».

٢. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: - «عنده».

٣. في المطبوع: «عقد لهيبته».

٤. في «ج»: «وكان». وفي شرح التهج: «ولكان».

٥. في «ب، د» و شرح النهج: + «وآله». وفي المطبوع: + «وآله و سلم». وهكذا في الموارد الآتية.

٦. في المغني: «يدين».

٧. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٨. في الحجري و المطبوع: «ونبين».

٩. في «ص» و المطبوع و المغني: «لغيره». وفي الحجري الكلمة غير منقوطة.

١٠. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: «إليه».

١١. في المغني: «وذلك لأن».

أَنْ يَنْتَصِفَ^١ لأولادِ العباسِ وأولادِ فاطمةَ مِنْهُمْ فِي بَابِ الْحَجْرِ،
وَيَأْخُذَ هَذَا الْحَقَّ مِنْهُمْ؛ فَتَرْكُهُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَاهُ.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا التَّعَلُّقُ بِالتَّقِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَفْرَعُهُمْ عِنْدَ لَزُومِ
الْكَلَامِ. وَلَوْ عَلِمُوا مَا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ لَاشْتَدَّ هَرْبُهُمْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَازَ
لِلْأَئِمَّةِ التَّقِيَّةَ^٢ وَحَالَهُمْ فِي الْعَصْمَةِ مَا يَقُولُونَ، لِيَجُوزَنَّ^٣ ذَلِكَ لِلرَّسُولِ^٤
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. وَتَجْوِيزُ ذَلِكَ مِنْهُ^٥ يُوَجِّبُ أَنْ لَا يُوَثِّقَ^٦ بِنَصِّهِ عَلَى
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِتَجْوِيزِ التَّقِيَّةِ!

وَمَتَى قَالُوا: نَعْلَمُ^٧ بِالْمُعْجِزِ إِمَامَتَهُ، فَقَدْ أَبْطَلُوا كَوْنَ النَّصِّ طَرِيقاً
لِلْإِمَامَةِ. وَالْكَلَامُ مَعَ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُمْ؛ بَأَن يُقَالَ^٨: جَوَّزُوا مَعَ ظُهُورِ
الْمُعْجِزِ^٩ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِمَامَةَ تَقِيَّةً، وَأَنْ يَفْعَلَ سَائِرَ مَا يَفْعَلُهُ تَقِيَّةً؛ فَكَيْفَ^{١٠}
يُوَثِّقُ مَعَ ذَلِكَ بِمَا يُنْقَلُ عَنِ الرَّسُولِ وَعَنِ الْأَئِمَّةِ؟

وَهَلَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ نَبِيّاً بَعْدَ الرَّسُولِ، وَتَرَكَ ادِّعَاءَ

١. في المغني: «ينتصب».

٢. في «ج»: «إذا جاز للأئمة التقيّة». وفي المغني: «إن كان للأئمة تقيّة».

٣. في «ب»: «ليجوزوا». وفي «د»: «ليجوزون».

٤. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من رسول الله».

٥. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيه».

٦. في «د»: «أن لا يوثق».

٧. هكذا في «ب» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعلم».

٨. هكذا في «د». وفي «ب»: «لأن يقولوا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأن يقولوا». وفي

المغني: «بل يقال».

٩. في المغني: «المعجزات».

١٠. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكيف».

ذَلِكَ تَقِيَّةً وَخَوْفًا؟ - بَلْ^١ الشُّبْهَةُ فِي ذَلِكَ أَوْكَدُ مِنَ النَّصِّ؛^٢ لَأَنَّ
التَّعَصُّبَ لِلنَّبِيِّ فِي النُّبُوَّةِ أَعْظَمُ مِنَ التَّعَصُّبِ لِأَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ فِي
الإِمَامَةِ^٣ - فَإِنْ عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى عِلْمِ الْاضْطِرَارِّ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ^٤
الضَّرُورَةَ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ^٥ قَائِمَةٌ. وَإِنْ^٦ فَرَّعُوا فِي ذَلِكَ إِلَى
الْإِجْمَاعِ، فَمِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ لَا يُوَثِّقُ بِهِ^٧، وَيَلْزَمُهُمْ فِي الْإِجْمَاعِ أَنْ يَجُوزَ
أَنْ يَقَعَ عَلَى طَرِيقِ التَّقِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَوْكَدَ^٨ مِنْ قَوْلِ الرُّسُولِ وَقَوْلِ
الْإِمَامِ عِنْدَهُمْ. وَبَعْدُ، فَقَدْ ذُكِرَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ، كَمَا ذُكِرَ الْخِلَافُ^٩ فِي
أَنَّهُ إِلَهٌ!^{١٠} فَلَا يَصِحُّ عَلَى شُرُوطِهِمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِذَلِكَ [وَهَذَا عَارِضٌ فِي
الْكَلَامِ، فَلِذَلِكَ اكْتَفَيْنَا بِهَذَا الْقَدَرِ].^{١١}

يُقَالُ لَهُ: نَحْنُ نَبْتَدِئُ فَنَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَا ادَّعَتْ مِنْ نُحْلِهِ^{١٢}

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٢. أي أَنَّ احتمال كونه نبياً وَتَرَكَ ادِّعَاءَ ذَلِكَ تَقِيَّةً، أَوْكَدُ مِنْ احتمال وجود النصِّ عَلَى إِمَامَتِهِ وَتَرَكَ ادِّعَاءَ ذَلِكَ تَقِيَّةً.

٣. فَإِنَّ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ يَكُونُ مَعْرُضاً لِلْخَطَرِ وَالْخَوْفِ الْمَوْجِبِ لِلتَّقِيَّةِ أَكْثَرَ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِمَامَةَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَتَعَصَّبُونَ لِلنَّبِيِّ فِي النُّبُوَّةِ أَكْثَرَ مِنْ تَعَصُّبِهِمْ لِلْإِمَامِ فِي الْإِمَامَةِ.

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «بَأَنَّ».

٥. هكذا فِي «د» وَالمَغْنِيِّ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «الْإِمَامَةِ».

٦. فِي «ج»، «ف»، «فَإِنْ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: - «بِهِ». وَمَعْنَى الْكَلَامِ: فَإِنَّ الشَّيْعَةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُوَثِّقُ بِهِ.

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «بِأَوْكَد».

٩. فِي «د»: - «فِي ذَلِكَ، كَمَا ذُكِرَ الْخِلَافُ».

١٠. هَكَذَا فِي الْحَجَرِيِّ وَالمَطْبُوعِ وَالمَغْنِيِّ وَحَاشِيَةِ «ج». وَفِي النُّسخِ: «فِي أَمْوَالِهِ».

١١. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٣٣٢ - ٣٣٥. وَمَا بَيْنَ الْمُعَقِّفَيْنِ مِنَ الْمَصْدَرِ.

١٢. فِي «د»: «نَحْلَةٌ». وَفِي شَرْحِ النُّهْجِ: «نَحْل».

فَدَكَ إِلَّا مَا كَانَتْ مُصِيبَةً فِيهِ، وَأَنْ مَانَعَهَا وَمُطَالِبَتِهَا بِالْبَيِّنَةِ مُعْنَتْ^١ عَادِلٌ عَنْ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَةٍ وَلَا بَيِّنَةٍ، ثُمَّ نَعِطُفُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ^٢ عَلَى التَّفْصِيلِ^٣ فَتَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام كَانَتْ مُصِيبَةً فِي إِدْعَائِهَا فَدَكَ]

[١. الاستدلال بعصمتها]

و^٤ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ^٥ مَعْصُومَةً مِنَ الْغَلَطِ، مَأْمُونًا مِنْهَا فَعَلَ الْقَبِيحَ؛ وَمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَا يَحْتَاجُ فِيمَا يَدَّعِيهِ إِلَى شَهَادَةٍ وَلَا بَيِّنَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا^٦ عَلَى الْأَمْرَيْنِ.

قُلْنَا: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى عَصَمَتِهَا فَهُوَ قَوْلُهُ^٧ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^٨، وَقَدْ بَيَّنَّا -فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ- أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَتَنَاوَلُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ [بِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ]^٩،

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «مُتَعْنَتْ». وَأَعْتَنَتْ: أَوْقَعَهُ فِي مَشَقَّةٍ وَشِدَّةٍ؛ وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ» (البقرة (٢): ٢٢٠). رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ٢، ص ٤٣١ (عنت).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَا». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «ذَكَرَهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّفْصِيلُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «أَمَّا» بَدَلَ «و».

٥. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «كَانَتْ عَلَيْهَا السَّلَامُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «دَلُّوا».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «فَقَوْلُهُ» بَدَلَ «فَهُوَ قَوْلُهُ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ

وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: - «فَهُوَ».

٨. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٣٣.

٩. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ.

وَأَنهَا تَدُلُّ عَلَى عَصْمَةِ مَنْ تَنَاوَلَتْهُ وَطَهَارَتِهِ، وَأَنَّ الْإِرَادَةَ هَاهُنَا دَلَالَةٌ عَلَى وَقْعِ
الْفِعْلِ الْمُرَادِ؛ وَلَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ.^٢

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى عَصْمَتِهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي؛ فَمَنْ
آذَى فَاطِمَةَ^٤ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ^٥». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى
عَصْمَتِهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ مِمَّنْ يُقَارِفُ^٦ الذَّنْبَ لَمْ يَكُنْ مَنْ يُوْذِيهَا مُؤْذِياً لَهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ كَانَ مَتَى^٨ فَعَلَ الْمُسْتَحَقَّ مِنْ دِمِّهَا^٩ وَإِقَامَةِ
الْحَدِّ^{١٠} - إِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَقْتَضِيهِ - سَارّاً لَهُ وَمُطِيعاً

١. في التلخيص: «فَإِنَّ». وفي شرح النهج: - «أَنَّ».

٢. تقدّم في ج ٣، ص ٤٨٢ وما بعدها.

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «عليه السلام».

٤. في التلخيص: «يُوْذِيَنِي مَا يُوْذِيَهَا، فَمَنْ آذَى فَاطِمَةَ». وفي شرح النهج: «من آذاها».

٥. مسند أحمد، ج ٤، ص ٥، ح ١٦١٦٨؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٦١، ح ٣٥١٠،
و ص ١٣٧٤، ح ٣٥٥٦؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٠٢، ح ٩٤٩٩/٢٤٤٩؛ الجامع الصحيح، ج ٥،
ص ٦٩٨، ح ٣٨٦٩؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٩٧، ح ٨٣٧٠ و ٨٣٧١، و ص ١٤٧،
ح ٨٥١٨؛ مسند أبي عوانة، ج ٣، ص ٧٠، ح ٤٢٣٣؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٦،
ح ٣٣؛ المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥، ح ١٠١٠ - ١٠١٣؛ الأحاد والمثاني، ج ٥،
ص ٣٦١ - ٣٦٢، ح ٢٩٥٤ و ٢٩٥٧؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٧٢ - ١٧٣،
ح ٤٧٤٧ و ٤٧٥٠ و ٤٧٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٠١، ح ٢٠٦٥١، مع اختلاف
يسير في المصادر.

٦. هكذا في «د» والمطبوع. وفي سائر النسخ والتلخيص وشرح النهج: «تقارف».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ».

٨. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ: «من». وفي المطبوع: - «متى».

٩. في «ب»: «في دمه». وفي «ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «من دمها».

١٠. في التلخيص: «أو إقامة الحد». وفي شرح النهج: «أو إقامة الحد عليها».

[٢. الاستدلال بالعلم بصديقها]

على أننا لا نحتاج - فيما نريد^١ أن نبينه^٢ على هذا الكلام - إلى القطع على عصمتها؛ بل يكفي في هذا الموضع العلم بصديقها فيما ادَّعته. وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين^٣؛ لأنَّ أحدًا لا يشكُّ في^٤ أنها عليها السلام لم تدَّع ما ادَّعته كاذبة، وليس بعد أن لا تكون كاذبة إلا أن تكون^٥ صادقة. وإنما اختلفوا في أنه هل يجب مع العلم بصديقها تسليم ما ادَّعته بغير بينة، أم لا يجب ذلك؟

٩٤/٤

[الاستدلال على أن مثل فاطمة عليها السلام لا يحتاج فيما يدَّعيه إلى شهادة ولا بينة]

والذي يدلُّ على الفصل الثاني^٧: أن البينة إنما تُراد^٨ ليغلب في الظنَّ صدق المدَّعي. ألا ترى أن العدالة معتبرة في الشهادات^٩ لما كانت مؤثرة في غلبة الظنِّ بما ذكرناه؟ ولهذا جاز أن يحكم الحاكم بعلمه من غير شهادة؛ لأنَّ علمه أقوى من الشهادة. ولهذا كان الإقرار أقوى من البينة؛ من حيث كان أبلغ في تأثير غلبة الظنِّ. وإذا قُدِّم الإقرار على الشهادة لقوة الظنِّ عنده^{١١}، فأولى أن يُقدِّم العلم

١. في التلخيص: «فيما يريده إلى» وفي شرح النهج: - «فيما نريد».

٢. في «ج، د»: «نبينه». وفي «ف»: «ينبه». وفي التلخيص: «ننبه». وفي شرح النهج: «ننبه».

٣. في التلخيص: «بين الأمة».

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: - «في».

٥. في «د»: «أن لا تكون» بدل «إلا أن تكون».

٦. في النسخ وشرح النهج: - «أنه». وما أثبتناه مطابق للحجري والمطبوع والتلخيص.

٧. وهو قوله: «ومن هذه صفته لا يحتاج فيما يدَّعيه إلى شهادة ولا بينة».

٨. في التلخيص: «تراد».

٩. هكذا في النسخ والتلخيص وشرح النهج. وفي الحجري والمطبوع: «في الشهادة».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع وشرح النهج: «لما».

١١. في «د»: + «على الشهادة».

على الجميع. وإذا لم يُحتَجَّ مع الإقرار إلى شهادة لسقوط حكم الضعيف مع القوي، فلا يحتاج أيضاً مع العلم إلى ما يؤثر الظن من البيّنات والشهادات.

والذي يدل أيضاً على صحّة ما ذكرناه: أنّه لا خلاف بين أهل النقل في أنّ أعرابياً نازع النبي صلى الله عليه وآله في ناقة، فقال صلى الله عليه وآله: «هذه لي، وقد خرجت إليك من ثمنها» فقال الأعرابي: من يشهد لك بذلك؟ فقال خزيمة بن ثابت^٢ فقال: أنا أشهد بذلك. فقال له^٣ النبي صلى الله عليه وآله: «وه^٤ من أين علمت؟ أخصرت ابتياعي لها؟» فقال: لا، ولكني^٥ علمت ذلك من حيث علمت أنّك رسول الله. فقال النبي صلى الله عليه وآله: «قد أجزت شهادتك، وجعلتها^٦ شهادتين». فسمي خزيمة بذلك: «ذا الشهادتين»^٧.

وهذه القصة مشبهة لقصة فاطمة^٨ عليها السلام؛ لأنّ خزيمة^٩ اكتفى في

١. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ: - «لك». وفي الحجري و المطبوع: «بهذا» بدل «بذلك».
٢. تقدّمت ترجمته في ص ٣١٥.
٣. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: - «له».
٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: - «و».
٥. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «و لكن».
٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و جعلها».
٧. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٥، ح ٢١٩٣٣؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٤٠، ح ٣٦٠٩؛ المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٧٩، ح ٩٤٦؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢١، ح ٢١٨٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٤٥، ح ٢٠٣٠٢؛ معرفة السنن والآثار، ج ١٤، ص ٢٤٨، ح ٦٠٤٨؛ جامع الأصول، ج ١٠، ص ١٩٥، ح ٧٧٠١؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٠٩، ح ١٠٢٥؛ إمتاع الأسماع، ج ٧، ص ١٩٥، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
٨. في التلخيص: «وهذه قصة مشهورة، وهي مشبهة لقضية فاطمة». وفي «د»: «وهذه قصة» بدل «وهذه القصة». وفي «ب» و شرح النهج: «شبهة» بدل «مشبهة».
٩. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ و الحجري و المطبوع: + «بن ثابت».

العِلْمُ بَأَنَّ النَّاقَةَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١، وَشَهِدَ^٢ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ^٣ وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَأَمَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ^٤ عَنِ الشَّهَادَةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْضُرْ ابْتِغَاءَهُ. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَا تَقُولُ إِلَّا حَقًّا أَنْ لَا يَسْتَظْهَرَ عَلَيْهَا بَطْلُ شَهَادَةِ أَوْ بَيِّنَةٍ.

٩٧/٤

[إشارة إلى قبول أبي بكر تسليم فذك لفاطمة عليها السلام، و منع عمر من ذلك]

هذا، و قد رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا شَهِدَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ بِتَسْلِيمِ فَذَكَ إِلَيْهَا، فَاعْتَرَضَ عُمَرُ قَضِيَّتَهُ، وَ خَرَقَ^٥ مَا كَتَبَهُ.

رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ^٧، قَالَ: حَدَّثَنَا

١. في «ب» و شرح النهج: «صلى الله عليه وآله».

٢. في التلخيص: «و يشهد».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و شرح النهج: «صلى الله عليه وآله». و في المطبوع: «صلى الله عليه وآله و سلم».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلم يدفعه».

٥. في الحجري و المطبوع: «فخرق».

٦. في شرح النهج: «إبراهيم بن السعيد الثقفي». و هو إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال الثقفي، أصله كوفي، يكنى أبا إسحاق، و انتقل من الكوفة إلى أصفهان و أقام بها، و كان زيدياً أولاً و انتقل إلى مذهب الإمامية، و له مصنفات كثيرة، منها كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الشورى، كتاب الجمل، كتاب صفين، كتاب الغارات.... مات سنة ثلاث و ثمانين و مائتين. رجال النجاشي، ص ١٦، الرقم ١٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢، الرقم ٧؛ معالم العلماء، ص ٣، الرقم ١؛ معجم الأدباء، ج ١، ص ١٠٤، الرقم ٣٠؛ طبقات المفسرين (داودي)، ج ١، ص ٢٠، الرقم ٢٠.

٧. إبراهيم بن محمد بن ميمون، من أجلاء الشيعة، روى عن علي بن عابس، و روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره، فهو من الحسان. ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠، الرقم ٢٠٢/٣٢٢؛ تنقيح المقال، ج ٤، ص ٣٥٤، الرقم ٥٤٨.

عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر^١ بن علي بن أبي طالب^٢، عن أبيه، عن جده، عن^٣ علي عليه السلام قال: «جاءت فاطمة عليها السلام إلى أبي بكر، فقالت^٤: «إن أبي أعطانني فذلك^٥، وعلي يشهد لي^٦ وأُم أيمن» قال: ما كنت لتقولني على أبيك^٧ إلا الحق؛ نعم^٨، قد أعطيتكها^٩. ودعا بصحيفة من آدم^{١٠}، فكتب لها فيها، فخرجت، فلقيت عمر، فقال: من أين جئت، يا فاطمة؟ قالت: «جئت^{١١} من عند أبي بكر؛ أخبرته أن أبي^{١٢} أعطانني فذلك^{١٣}، وعلي يشهد لي^{١٤} وأُم أيمن، فأعطانيتها وكتب بها لي^{١٥} فأخذ عمر منها الكتاب، ثم رجع إلى

٩٨/٤

١. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «بن عمر بن».
٢. عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة. رجال النجاشي، ص ٢٩٥، الرقم ٧٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٣١، الرقم ٥١٩.
٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: + «جد أبيه».
٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ج»: «و قال». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: «و قالت».
٥. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «فدكا».
٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «لي».
٧. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «على أبيك».
٨. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص و شرح النهج: - «نعم».
٩. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «قد أعطيتك إياها».
١٠. الأدم: باطن الجلد. و المراد هنا جلد رقيق و هو المعروف بالزرق - بفتح الراء - كانوا يكتبون به. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٠ (آدم).
١١. في الحجري و المطبوع: - «جئت».
١٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله».
١٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فدكا».
١٤. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لي».
١٥. هكذا في التلخيص. و في النسخ و الحجري و المطبوع: «و كتبها لي». و في شرح النهج: «و كتب لي بها».

أبي بكرٍ فقال: أعطيتَ فاطمةَ فذلك^١، وكتبَت بها لها^٢؟ قال: نَعَمْ، قال عُمَرُ: علي^٣ يَجْرُ إلى نفسه، وأُمُّ أَيْمَنَ امرأة. وَبَصَقَ في الكتابِ^٤ و «محاها»^٥.

و قد رُوِيَ هذا المعنى من وجوه مُخْتَلِفَةٍ^٦، مَنْ أَرَادَ الوقوفَ عليها واستقصاءَها أخذَها من مواضعِها.

و لَيْسَ لَهُمْ أن يقولوا: إنَّها أخبارُ آحادٍ؛ لأنَّها وإن كانت كذلك فأقلُّ أحوالِها أن توجبَ الظنَّ، و تَمْنَعَ من القَطْعِ على خِلافِ معناها.

و لَيْسَ لَهُمْ أن يقولوا: كَيْفَ يُسَلِّمُ^٧ إليها فذلك وهو يروى عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله أن ما خَلَفَهُ صَدَقَةٌ؟ و ذلك أَنَّهُ لا تَنَافِي بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا سَلَّمَهَا^٨ - على ما وَرَدَتْ به الروايةُ - على سَبِيلِ النُّحْلِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْمُطَالَبَةُ بالميراثِ رَوَى الخبرَ في مَنَعِ الميراثِ^٩؛ فلا^{١٠} اختلافَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

١. في «ج، ص، ف»: «فدكاً».

٢. في «ج»: «لها بها». و في «د»: «به لها». و في التلخيص: - «بها».

٣. في شرح النهج: «إن علياً».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و بصق في الصحيفة و محاهها». و في شرح النهج: «فمحاه» بدل «ومحاه».

٥. لم نعثَر على الرواية بهذا الإسناد إلا في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٧٤. و توجد مع اختلاف في تفسير القمِّي، ج ٢، ص ١٥٥، ذيل الآية ٣٨ من سورة الروم (٣٠)؛ السقيفة و فذلك، ص ١٠٣ - ١٠٧؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٩٢؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٧٩؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٤٠ - ٢٤١؛ سبل الهدى، ج ١٢، ص ٣٧٠؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٢٣، ح ١٤٠٩٧.

٦. في شرح النهج: «من طرق مختلفة، على وجوه مختلفة».

٧. في «ب، ص»: «نسلم». و في التلخيص: «سلم».

٨. في التلخيص: «سلم إليها».

٩. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع و شرح النهج: «في معنى».

١٠. في «د»: «ولا».

[في بيان أن فاطمة كانت في يد فاطمة عليها السلام]

فأما إنكارُ صاحبِ الكتابِ لكونِ ^١ فَدَكْ في يَدِها عليها السلام: فما رأيناها اعتمدَ في إنكارِ ذلكَ على حُجَّةٍ، بل قال: «لو كانَ ذلكَ في يَدِها، لكانَ الظاهرُ ^٢ أنه ^٣ لها» و الأمرُ على ما قال؛ فمن أينَ أنها لم تُخرجَ عن يَدِها على وجهٍ يَقْتَضِي الظاهرَ خِلافَه؟ و قد رُوِيَ من طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ - غيرِ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ^٥ الذي ذَكَرَهُ صاحبُ الكتابِ ^٦ - أنه لما نَزَلَ قولُه تَعَالَى: ﴿وَآتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ ^٧ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ فَأَعْطاها فَدَكَ ^٨؛ وإذا كانَ ذلكَ مَرُويًّا، فلا معنى لدَفْعِهِ بغيرِ حُجَّةٍ.

وقوله: «لا خلاف أن العمل على الدعوى لا يجوز» صحيح، وقد بينّا أن قولها عليها السلام إذا كان معلوماً صحته وجب العمل به، و بينّا أنه معلوم صحته. فأما ^٩ قوله: «إنما يُعملُ على ذلك متى عَلِمَ صحته بمُشاهدةٍ أو ما يجري

٩٩/٤

١. في «ج، ص» و الحجرى و المطبوع: «كون».

٢. في «د»: «بالظاهر».

٣. في «ج» و المطبوع و شرح النهج: «أنها».

٤. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ: «من». و في المطبوع: «من غير».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «الخدري».

٦. تقدّم في ص ٣٨٦.

٧. الإسراء (١٧): ٢٦.

٨. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٨؛ تفسير فرات الكوفي، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ تفسير العياشي، ج ٢،

ص ٢٨٧؛ مجمع البيان، ج ٦، ص ٦٣٤؛ تفسير ابن كثير، ج ٥، ص ٦٣؛ الدر المنثور، ج ٤،

ص ١٧٧، ذيل الآية ٢٦ من سورة الإسراء (١٧)؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ١٠٧٥،

و ص ٥٣٤، ح ١٤٠٩؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٧٦٧، ح ٨٦٩٦.

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

مَجْرَاهَا^١، أَوْ حَصَلَتْ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ^٢.

فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا عِلْمٌ بِمُشَاهَدَةٍ^٣ فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ، وَأَمَّا بَيِّنَةٌ^٤ فَقَدْ كَانَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَكْبَرِ الْبَيِّنَاتِ وَأَعْدِلُهَا، وَلَكِنْ عَلَى مَذْهَبِكَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ بَيِّنَةٌ! فَمِنْ أَيْنَ زَعَمْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عِلْمٌ وَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، فَقَدْ أَدْخَلْتَ ذَلِكَ فِي جُمْلَةِ الْأَقْسَامِ؟

فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ قَوْلَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ^٦ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ جِهَةً لِلْعِلْمِ^٧.
قِيلَ لَهُ: وَلِمَ قُلْتَ ذَلِكَ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَعْصُومَةً، وَأَنَّ الْخَطَأَ مَأْمُورٌ عَلَيْهَا؟!^٨ ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَكَانَ قَوْلُهَا فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ^٩ مَعْلُومًا صَحِّحُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُصِيبَةً لَكَانَتْ مُبْطِلَةً عَاصِيَةً فِيمَا ادَّعَتْهُ - إِذْ كَانَتْ^{١٠} الشُّبْهَةُ لَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ - وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا بَعْدَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعْصِيَةٌ بِلَا شَكٍّ وَارْتِيَابٍ؛ بَلْ أَجْمَعُوا عَلَى

١. كالعلم الحاصل من الشيعاء والتواتر.

٢. في «د»: «أو حصل بيينة وإقرار».

٣. في «ب»: «بالمشاهدة». وفي «ص»: «المشاهدة». وفي «ج، ف» و «الحجري والمطبوع والتلخيص»: «مشاهدة».

٤. في «ج» و «التلخيص»: «البيينة». وفي المطبوع: «بيئته».

٥. هكذا في «د» و «التلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «كان».

٦. هكذا في «د». وفي غيرها: - «عليها السلام».

٧. في «ب، ج»: «العلم».

٨. تقدم في ص ٣٩٥.

٩. في «ب، د» و «التلخيص والحجري»: «القصة».

١٠. في «ب»: «إذا كانت». وفي «د» و «التلخيص»: «إذا». وفي «د» و «التلخيص والمطبوع و شرح النهج: - «كانت».

أَنَّهُ لَمْ تَدْعَ إِلَّا الصَّحِيحَ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا؛ فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: إِنَّ^١ مَانِعَهَا مُخْطِئٌ، وَآخَرُ يَقُولُ: هُوَ أَيْضاً مُصِيبٌ؛ لَفَقْدِ الْبَيِّنَةِ، وَإِنْ عَلِمَ صِدْقَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ حَاكَمَ غَيْرَهُ لَطَوْلَبَ بِالْبَيِّنَةِ» فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا مَا يَكْفِي^٢، وَقِصَّةُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَاقْبُولِ شَهَادَتِهِ تُبْطِلُ هَذَا الْكَلَامَ.

١٠٠/٤

وَأَمَّا^٣ قَوْلُهُ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاكَمَ يَهُودِيًّا عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ فِي سَائِرِ النَّاسِ» فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ^٤؛ وَإِنَّمَا تَبَرَّعَ بِهِ وَاسْتَظْهَرَ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ فِيهِ، وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ طَالَبهَ بَبَيِّنَةٍ كَانَتْ مِّنْ كَأَنَّ مَنْ كَانَ.

فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^٥: فَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ عَصَمَتِهَا مَا ثَبَتَ^٦ مِنْ عَصَمَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ؛ فَلِذَلِكَ احْتِاجَتْ فِي دَعْوَاهَا إِلَى بَيِّنَةٍ.

فَأَمَّا إِنْكَارُهُ وَادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الشَّاهِدَ فِي ذَلِكَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَلَمْ يَزِدْ فِي ذَلِكَ عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ، وَالْأَخْبَارُ مُسْتَفِضَةٌ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَهِدَ لَهَا؛ فَدَفَعُ ذَلِكَ بِالرَّاحِ^٨ لَا يُغْنِي شَيْئاً.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و شرح النهج: - «إِنَّ».

٢. في «د»: «ما كفى». و قد تقدّم ذلك في ص ٣٩٧ - ٣٩٩.

٣. في «ج»: «فَأَمَّا».

٤. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لم يفعل ذلك و هو واجب عليه».

٥. هكذا في «د»، و في غيرها: - «رضي الله عنها».

٦. في «ج، ص، ف»: «ما يثبت».

٧. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ادّعاؤه أَنَّ الشاهد في ذلك لم يثبت أَنَّهُ أمير المؤمنين».

٨. هكذا في «ب، د»، و في «ج»: «اقتراح». و في «ص»: «بالقراح». و في «ف» و الحجري و المطبوع: «باقتراح». و في شرح النهج: «بالزيف». و فيما عدا «د» و شرح النهج: + «و».

وقوله: «إِنَّ الشَّاهِدَ لَهَا مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ» هو الْمُنْكَرُ الَّذِي لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ.

وَأَمَّا^١ قَوْلُهُ: «إِنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ جَوَزَتْ أَنْ يَحْكُمَ أَبُو بَكْرٍ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ» فَطَرِيفٌ، مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ: «إِنَّ التَّرِكََةَ صَدَقَةٌ» وَلَا خَصَمَ فِيهَا فَتَدْخُلُ^٢ الْيَمِينُ فِي مِثْلِهَا! أَفَتَرَى أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ مِنَ الشَّرِيعَةِ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ^٣؟! وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْهُ أَمَا كَانَ^٤ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالشَّرِيعَةِ - يَوْقِفُهَا عَلَيْهِ^٥!

وقوله: «إِنَّهَا جَوَزَتْ عِنْدَ شَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ لَهَا أَنْ يَتَذَكَّرَ غَيْرُهُمْ فَيَشْهَدَ»^٦ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ لَا يَتَعَرَّضُ لِلظَّنِّ وَالتُّهْمَةِ^٧ وَيُعَرَّضُ قَوْلُهُ^٨ لِلرَّدِّ. وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ^٩ مَنْ يَشْهَدُ لَهَا مِمَّنْ لَا يَشْهَدُ حَتَّى تَكُونَ^{١٠} دَعَاها عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجِبُ مَعَهُ الْقَبُولُ وَالْإِمْضَاءُ. وَمَنْ هُوَ دُونَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي الرُّتْبَةِ

١. في «د»: «فأما».

٢. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي «ب، ص، ف»: «و تدخل». وفي «ج»: «و لا تدخل». وفي الحجرى والمطبوع: «و لا يدخل».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع و شرح النهج: «نبه صاحب الكتاب عليه».

٤. في «ب»: «أ لما كان». وفي «د»: «لكان».

٥. في الحجرى والمطبوع: - «عليه».

٦. في «د»: «أن يتذكره غيرهم فيشهد غيرهم». وفي المطبوع: «أن يتذكر غيرهم فليشهد».

٧. في «د»: «للتهمة والظن».

٨. في «د»: «و تعرض قولة». وفي التلخيص: «و تعرض قولها».

٩. في النسخ والتلخيص: «أن يعلم». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجرى و شرح النهج.

١٠. في النسخ: «حتى يكون». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجرى و التلخيص.

و الجلالة والصيانة من أفناء^١ الناس، لا يتعرّض لمثل هذه الخطّة^٢ و يتورّطها للتجويز الذي لا أصل له، ولا أمارّة عليه.

فأما إنكار أبي عليّ لأن يكون ادعاء النحل قبل ادعاء الإرث^٣، و عكسه الأمر فيه: فأول ما عليه^٤: أننا لا نعرّف له غرضاً صحيحاً في إنكار ذلك؛ لأنّ كون أحد الأمرين قبل الآخر لا يصحّح له مذهباً، ولا يفسد على مخالفيه^٥ مذهباً. ثم إنّ الأمر في أنّ الكلام في النحل كان المتقدم ظاهراً^٦، و الروايات كلّها به واردة.

و كيف يجوز أن يتبدّى^٧ بالميراث^٨ فيما تدّعيه^٩ بعينه تحلاً؟ أو ليس هذا يوجب أن تكون^{١٠} قد طالبت بحقّها من وجه لا تستحقّه^{١١} منه مع الاختيار؟! وكيف يجوز ذلك و الميراث يشركها فيه غيرها و النحل تنفرد به؟

١. في «د»: «أقبا». و في التلخيص: «أثناء». و الأفناء من الناس: الأخطا لا يدري من أي قبيلة هم. راجع: تاج العروس، ج ٢٠، ص ٦٠ (فنو).

٢. في «ب»: «الخطيّة». و في التلخيص: «لحظة». و الخطّة: الأمر و الحال و الخطب. لسان العرب، ج ٧، ص ٢٩٠ (خطط).

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «الميراث».

٤. هكذا في «د». و معناه: «فأول ما يرد عليه». و في سائر النسخ و المطبوع: «فأول ما فيه».

٥. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و شرح النهج: «مخالفة».

٦. في المطبوع و شرح النهج: «ظاهراً».

٧. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يتبدّى».

٨. في شرح النهج: «بطلب الميراث».

٩. في النسخ: «يدّعيه». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص و شرح النهج.

١٠. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون».

١١. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «لا يستحقّه».

و لا يَنْقَلِبُ مِثْلُ هَذَا^١ عَلَيْنَا مِنْ حَيْثُ طَالَبْتَ بِالْمِيرَاثِ بَعْدَ النُّحْلِ؛ لَأَنَّهُا فِي الْإِبْتِدَاءِ طَالَبْتَ بِالنُّحْلِ، وَ هُوَ الْوَجْهُ^٢ الَّذِي تَسْتَحِقُّ^٣ فَدَكَ^٤ مِنْهُ، فَلَمَّا دُفِعَتْ عَنْهُ طَالَبْتَ ضَرُورَةً بِالْمِيرَاثِ^٥؛ لِأَنَّ لِلْمَدْفُوعِ عَنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَوَصَّلَ^٦ إِلَى تَنَاوُلِهِ بِكُلِّ وَجْهِ وَ سَبَبٍ. وَ هَذَا بِخِلَافِ مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ إِلَيْهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ ادِّعَاءَ الْحَقِّ مِنْ وَجْهِ لَا تَسْتَحِقُّهُ^٧ مِنْهُ وَ هِيَ مُخْتَارَةٌ.

فَأَمَّا إِنْكَارُهُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَدَّ فَدَكَ^٨ عَلَى وَجْهِ النُّحْلِ، وَ ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ فَعَلَ فِي^٩ ذَلِكَ مِثْلُ^{١٠} مَا فَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ إِقْرَارِهَا فِي يَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَصْرِفَ غَلَاتِهَا فِي جِهَاتِهَا.

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَا^{١٢} لَا نَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِفِعْلِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ وَقَعَ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ. وَ لَوْ أَرَدْنَا الْإِحْتِجَاجَ بِهَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْحُجَجِ لَدَّكِرْنَا فِعْلَ الْمَأْمُونِ؛ فَإِنَّهُ رَدَّ فَدَكَ بَعْدَ أَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا مَشْهُورًا، حَكَمَ فِيهِ بَيْنَ خَصْمَيْنِ

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مثل ذلك».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: - «الوجه».

٣. في «د»: «الأول» بدل «الذي». و في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «يستحق» بدل «تستحق».

٤. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «منه فدك».

٥. أي اضطرت إلى المطالبة بالميراث.

٦. في التلخيص: «أن يتوصل».

٧. في «ب، ص» و التلخيص: «لا يستحقه».

٨. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «فدكاً».

٩. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ثم».

١٠. في «ب، ج، ص» «من». نعم، ذكر في حاشية «ج» ما أثبتناه.

١١. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «مثل».

١٢. في «ج»: «أنه».

نَصَبَهُمَا: أَحَدُهُمَا لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَالْآخَرُ لِأَبِي بَكْرٍ؛ وَرَدَّهَا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَوُضُوحِ الْأَمْرِ.^١

و مع ذلك فإنه أنكر من فعلِ عُمَرَ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ما هو معروف مشهور
لا خلاف^٢ بين أهل النقل فيه.

و قد روى مُحَمَّدُ بن زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ^٣ عن شُيُوخِهِ، عن أَبِي الْمُقَدِّمِ هِشَامِ بن
زِيَادٍ مَوْلَى آلِ عُثْمَانَ^٤ قَالَ:

١. نقل ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة من كتاب أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في السقيفة و ذلك، بسنده عن مهدي بن سابق، قال: «جلس المأمون للمظالم، فأول رقعة وقعت في يده نظر فيها وبكى، و قال للذي على رأسه: نادِ أين وكيل فاطمة؟ فقام شيخ عليه دُرَاعَةٌ و عمامة و خَفَّ تعزِّي (نسبة إلى تعز في اليمن)، فتقدَّم فجعل ينظره في فدك و المأمون يحتج عليه، و هو يحتج على المأمون، ثم أمر أن يسجل لهم بها، فكتب السجل و قرئ عليه فأنفذه، فقام دُعِلَ إلى المأمون فأنشده الأبيات التي أولها:

أصبح وجه الزمان قد ضحكا
برد مأمون هاشم فدكا

فلم تزل في أيديهم حتى كان في أيام المتوكل، فأقطعها عبد الله بن عمر البازيار. و كانت فيها إحدى عشرة نخلة غرسها رسول الله صلى الله عليه و آله بيده، فكان بنو فاطمة يأخذون ثمرها، فإذا قدم الحجاج أهدوا إليهم من ذلك التمر فيصلونهم، فيصير إليهم من ذلك مال جزيل جسيم، فصرم عبد الله بن عمر البازيار ذلك التمر و وجه رجلاً يقال له بشر بن أبي أمية الثقفي إلى المدينة فصرمه، ثم عاد إلى البصرة ففلج». شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٢١٧.

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بلا خلاف».

٣. في «ب»: «الغلابي». و في «ص»: «العلاء». و في التلخيص: «الغلابي». و الرجل هو مُحَمَّدُ بن زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ، البصري الأخباري، يروي عن أبي الوليد الطيالسي، و شعيب بن واقد، و البصريين. كان صاحب حكايات و أخبار، يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات. له كتاب الحكمين و الجمل و الناهضين إلى وقته، أخبار صفين. الثقات لابن حبان، ج ٩، ص ١٥٤، الرقم ١٥٧٣٧؛ معالم العلماء، ص ١١٧، الرقم ٧٨٠؛ الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ٧٧، الرقم ٩٨٦.

٤. هشام بن زياد، أبو المقدم البصري، مولى لآل عثمان بن عفان. روى عن الحسن البصري،

لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَدًّا^١ فَذَكَ عَلَى وَلَدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَكَتَبَ إِلَى
وَالِيهِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو^٢ بْنِ حَزْمٍ^٣ بِأَمْرِهِ بِذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّ فَاطِمَةَ
عَلَيْهَا السَّلَامُ^٤ قَدْ وَلَدَتْ فِي آلِ عُثْمَانَ وَآلِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ^٥ [فَعَلَى مَنْ أَرَدُ مِنْهُمْ؟]^٦
فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي لَوْ^٧ كَتَبْتُ إِلَيْكَ آمُرُكَ أَنْ تَذْبَحَ شَاةً لَسَأَلْتَنِي: جَمَاءَ أَوْ
قَرْنَاءَ؟^٨، أَوْ كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنْ تَذْبَحَ بَقَرَةً لَسَأَلْتَنِي: مَا لَوْثُهَا؟ فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ كِتَابِي هَذَا
فَاقْسِمْهَا فِي^٩ وَلَدِ فَاطِمَةَ مِنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠}.

➤ وذكوان أبي صالح السَّمَان، وزِيَادُ أَبِيهِ، وَأَبِي الزَّنَاد. وَرَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّقْفِي، وَ
أَدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاس، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ صَبِيح، وَبُشَيْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِي. تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ،
ج ٧٤، ص ١٠، الرِّقْمُ ١٠٠٥٦؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١١، ص ٣٨، الرِّقْمُ ٧٨.

١. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَرَدَّ».

٢. فِي «ب» وَالحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «عَمَر».

٣. أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، قَاضِي الْمَدِينَةِ وَقَدْ وُلَّاهُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَيْهَا، وَلَمْ
يَكُنْ عَلَى الْمَدِينَةِ أَنْصَارِيَّ أَمِيرًا غَيْرَهُ. رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، وَسُلَيْمَانَ الْأَغَرَّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ
قَيْسٍ بِنِ مَخْرَمَةَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْعِبَادَةِ وَالتَّهَجُّدِ. تَوَفَّى سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةً. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٩،
ص ٣٣٧، الرِّقْمُ ١٤٩٢؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٣٣٥، الرِّقْمُ ١٠٢٦؛ أَخْبَارُ الْقَضَاةِ، ص ٩٣؛
تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٦٦، ص ٤١، الرِّقْمُ ٨٣٩١؛ صِفَةُ الصَّفْوَةِ، ج ٢، ص ٩٢، الرِّقْمُ ١٧٥؛
الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ١٠، ص ٢٤٧، الرِّقْمُ ٤٧٤٤.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» وَشَرْحِ النَّهْجِ: - «عَلَيْهَا السَّلَام».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَلِ فُلَانٍ». وَفِي «د» وَالتَّلْخِصِ: - «وَفُلَانٍ».

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ.

٧. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: + «كَتَبْتُ».

٨. الْجَمَاءُ وَالْقَرْنَاءُ مُؤَنَّثُ الْأَجْمِ وَالْأَقْرَنُ، وَالْأَوَّلُ مَا لَا قَرْنَ لَهُ، بَعْكَسُ الثَّانِي. رَاجِعُ: لِسَانُ
الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١٠٨ (جَمْع).

٩. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بَيْن».

١٠. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ السَّلَام». وَفِي
الْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: + «وَالسَّلَام».

قَالَ أَبُو الْمِقْدَامِ: فَتَقِمَتِ بَنُو أُمَيَّةَ ذَلِكَ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَ عَاتِبُوهُ فِيهِ،
و قَالُوا لَهُ: هَجَنْتَ^١ فِعْلَ الشَّيْخَيْنِ. وَ خَرَجَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ^٢ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ
أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَلَمَّا أَوْصَلَهُمْ قَالَ - لَمَّا^٣ عَاتِبُوهُ عَلَى فِعْلِهِ -^٤: إِنَّكُمْ جَهْلْتُمْ وَ عَلِمْتُ،
وَ نَسِيتُمْ وَ ذَكَرْتُ؛ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو^٥ بْنِ حَزْمٍ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي؛ يُسَخِّطُنِي مَا
أَسَخَطَهَا^٦، وَ يُرْضِينِي مَا أَرْضَاهَا^٧»^٨ وَ إِنَّ فَدَكَ كَانَتْ صَافِيَةً عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ

١. في التلخيص: «هَيَّجْتُ». وَ هَجَّنَ الْأَمْرَ: قَبَّحَهُ وَ عَابَهُ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٤٣١ (هَجَنَ).

٢. فِي الْحَجَرِيِّ: «عَمْرُ بْنُ عَبْسٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَمْرُو بْنُ عَبْسٍ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَوْصَلَهُمْ قَالَ لَمَّا».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: + «قَالَ».

٥. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «بَن».

٦. فِي «د»: «عَمَر».

٧. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يُسَخِّطُنِي مَا يَسَخِطُهَا». وَ فِي شَرْحِ
النَّهْجِ: «يَسَخِطُهَا مَا يَسَخِطُنِي».

٨. فِي «ب» وَ حَاشِيَةِ «ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يُرْضِينِي مَا يَرْضِيهَا».

٩. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ١٠٤، الْمَجْلِسُ ٢٢، ح ٣؛ عَلِلِ الشَّرَائِعِ، ج ١، ص ١٨٦؛ كِفَايَةُ الْأَثَرِ،
ص ٣٧ وَ ٦٤ وَ ٦٥؛ شَرْحُ الْأَخْبَارِ، ج ٣، ص ٥٩، ح ٩٧٧؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢٤، الْمَجْلِسُ
١، ح ٣٠؛ الْمَنَاقِبُ لِابْنِ شَهْرَ أَشُوبَ، ج ٣، ص ٣٣٢؛ كَشَفُ الْغَمَةِ، ج ١، ص ٤٦٧؛ مُسْنَدُ
أَحْمَدَ، ج ٤، ص ٥، ح ١٦١٦٨، وَ ص ٣٢٨، ح ١٨٩٤٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ١٣٦١،
ح ٣٥١٠، وَ ص ١٣٧٤، ح ٣٥٥٦، وَ ج ٥، ص ٢٠٠٤، ح ٤٩٣٢؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٤،
ص ١٩٠٢، ح ٩٣/٢٤٤٩ وَ ٩٤؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٦٣٢، ح ٢٠٧١؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١،
ص ٦٤٣، ح ١٩٩٨؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٩٨، ح ٣٨٦٧ وَ ٣٨٦٩؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ،
ج ٢٢، ص ٤٠٤-٤٠٥، ح ١٠١٠-١٠١٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١٧٢-١٧٣،
ح ٤٧٤٧ وَ ٤٧٥٠ وَ ٤٧٥١، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ.

وَعُمَرَ، ثُمَّ صَارَ أَمْرُهَا إِلَى مَرَوَانَ، فَوَهَبَهَا لِأَبِي عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَوَرِثُهَا أَنَا وَإِخْوَتِي^١،
فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَبْعُونِي حِصَّتَهُمْ مِنْهَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ بَاعَنِي، وَمِنْهُمْ مَنْ وَهَبَ لِي حَتَّى
اسْتَجَمَعْتُهَا، فَرَأَيْتُ أَنَّ أَرْضَهَا عَلَى وَلَدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَقَالُوا: فَإِنْ^٢ أُبَيَّتْ إِلَّا
هَذَا فَاْمِسْكِ الْأَصْلَ، وَاقْسِمِ الْغَلَّةَ؛ فَفَعَلَ^٣.

[الوجه في ترك أمير المؤمنين ﷺ فذك عند إفضاء الأمر إليه]

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَرْكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذَكَرَ لَمَّا أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ،
وَاسْتَدْلَاهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الشَّاهِدَ فِيهَا: فَالْوَجْهُ فِي تَرْكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدُّ
فَذَكَرَ هُوَ الْوَجْهُ فِي إِقْرَارِهِ أَحْكَامَ الْقَوْمِ، وَكَفَّه عَنْ نَقْضِهَا وَتَغْيِيرِهَا. وَقد بَيَّنَّاهُ فِي
هَذَا الْكِتَابِ مُجْمَلًا وَمُفَصَّلًا، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي انْتِهَاءِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ فِي
تَقْيَةِ مِنَ الْبَقِيَّةِ^٤ قَوِيَّةً^٥.

[نفي أن تكون حُجَرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ملكاً لَهُنَّ]

فَأَمَّا اسْتِدْلَاهُ عَلَى أَنَّ حُجَرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَتْ لَهُنَّ بِقَوْلِهِ عَزَّ
وَجَلَّ: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ»^٦: فَمِنْ عَجِيبِ الاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ لَا

١. في المطبوع والتلخيص: «وإخواني». وفي شرح النهج: «عنه».

٢. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «إن».

٣. تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٥، ص ١٧٨، الرقم ٥٢٤٢؛ فتوح البلدان، ص ٤١ - ٤٢، معجم
البلدان، ج ٤، ص ٢٣٩ «فذلك»؛ الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٠٣، الرقم ٩٩٥، الكامل لابن
الأثير، ج ٢، ص ٢٢٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٧٨، مع اختلاف في
الألفاظ والإسناد.

٤. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «بقية من التقية». وفي التلخيص: -
«من البقية».

٥. تقدّم في ج ٢، ص ٣٩١ - ٣٩٣؛ و ج ٣، ص ١١ - ١٢؛ و ج ٤، ص ١٧٥ وما بعدها.

٦. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

تَقْتَضِي الْمِلْكُ، بَلِ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ فِيهَا بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ مِنْ جِهَةِ السُّكْنَى؛ وَ لِهَذَا^١ يُقَالُ: «هَذَا بَيْتُ فُلَانٍ وَ مَنَزِلُهُ^٢ وَ مَسْكَنُهُ» وَ لَا يُرَادُ بِذَلِكَ الْمِلْكُ. وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^٣ وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ مَنَازِلَ الْأَزْوَاجِ الَّتِي يُسْكِنُونَ فِيهَا زَوْجَاتِهِمْ، وَ لَمْ يُرَدْ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ الْمِلْكُ. فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَسَمَ حُجْرَهُ عَلَى نِسَائِهِ وَ بَنَاتِهِ^٤: فَمِنْ أَيْنَ لَهُ - إِذَا كَانَ هَذَا^٥ الْخَبَرُ صَحِيحًا - أَنْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ عَلَى جِهَةِ التَّمْلِيكِ، دُونَ الْإِسْكَانِ وَ الْإِنْزَالِ؟ وَ لَوْ كَانَ قَدْ مَلَكَهُمْ ذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا مَشْهُورًا^٦.

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي تَرْكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ وَ^٧ فِي يَدِهِ مُنَازَعَةَ الْأَزْوَاجِ فِي هَذِهِ الْحُجْرِ: فَهُوَ مَا تَقَدَّمَ وَ تَكَرَّرَ^٨.

١٠٥/٤

[بَحْثٌ حَوْلَ تَقْيَةِ الْإِمَامِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ جَازَتْ التَّقْيَةُ لِلْأُئِمَّةِ وَ حَالَهُمْ فِي الْعَصْمَةِ مَا يَقُولُونَ^٩»، جَازَتْ

١. فِي «د»: «و بهذا».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: - «و مَنْزِلُهُ».

٣. الطَّلَاق (٦٥): ١.

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «بَنَاتِهِ وَ نِسَائِهِ».

٥. فِي «ج» وَ شَرْحِ النُّهْجِ: - «هَذَا».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «مَشْهُودًا».

٧. فِي «ب، ص» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: - «و».

٨. مِنْ إِقْرَارِ أَحْكَامٍ مِنْ تَقَدَّمَ تَقْيَةٍ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَوَاضِعَ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٩. فِي الْمُطْبُوعِ: «إِذَا».

١٠. هَكَذَا فِي «د» وَ هُوَ الْمُطَابِقُ لِمَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَدْعُونَ». وَ فِي الْمُطْبُوعِ: «تَدْعُونَ».

عَلَى الرَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الرَسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُبْتَدَأٌ^١ بِالشَّرَائِعِ^٢، وَمُقْتَضٍ^٣ لَتَعْرِيفِ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَتَبْيَانِهِ^٤؛ فَلَوْ جَازَتْ عَلَيْهِ التَّقِيَّةُ لِأَخْلَ^٥ ذَلِكَ بِإِزَاحَةِ عِلَّةِ الْمُكَلَّفِينَ، وَلَقَدَّوْا الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ مَصَالِحِهِمُ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّا^٦ أَنَّهَا لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ. وَالْإِمَامُ بِخِلَافِ هَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَذٌ لِلشَّرَائِعِ^٧ الَّتِي قَدْ عَلِمَتْ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَلَيْسَ يَقِفُ الْعِلْمُ بِهَا وَالحَقُّ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ فَمَنْ^٨ اتَّقَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لِسَبَبٍ^٩ يَوْجِبُ ذَلِكَ لَمْ تُخْلَلِ^{١٠} تَقِيَّتُهُ^{١١} بِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ. وَالْإِمَامُ وَالرَسُولُ وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْعَصْمَةِ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَوَيَا فِي جَوَازِ التَّقِيَّةِ؛ لِلْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ تَجْزُ^{١٢} عَلَيْهِ التَّقِيَّةُ^{١٣} لِأَجْلِ

١. في «د»: «مبتدأ».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالشرع».

٣. في «د» والحجري: «ومقتضى».

٤. هكذا في «د». وفي «ب، ص»: «وبيناته». وفي «ف»: «ووبيانه». وفي «ج» والحجري والمطبوع: «وبيانه».

٥. في «ب، ص، ف»: «لأجل».

٦. في المطبوع: «بينها».

٧. في «ب، ص»: «الشرائع».

٨. في «ب، ص»: «فمتى».

٩. في «ج، ص، ف»: «بسبب». نعم، ورد في حاشيتي «ج، ف» ما أثبتناه. وفي «ب»: «يستوجب» بدل «يوجب».

١٠. هكذا في «ب». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يُخْلَ».

١١. في المطبوع: «تقية».

١٢. في «د»: «لم يجب». وفي «ص، ف» والحجري: «لم يجز».

١٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «التقية عليه».

العصمة، وليس للعصمة تأثير في جواز التقية ولا نفي جوازها.

فإن قيل: أليس من قولكم: إن قول^١ الإمام حجة في الشرائع؟ وقد يجوز عندكم أن ينتهي الأمر إلى أن يكون الحق لا يعرف إلا من جهته وبقوله بأن يعرض الناقلون عن النقل، فلا يرد إلا من جهة من لا تقوم^٢ الحجة بقوله. وهذا يوجب مساواة الإمام للرسول فيما فرقت بينهما فيه.

قلنا: إذا كانت الحال في الإمام على ما صورتموه^٣، وتعينت الحجة في قوله، فإن التقية لا تجوز عليه، كما لا تجوز على النبي صلى الله عليه وآله.

فإن قيل: فلو قدرنا^٤ أن النبي صلى الله عليه وآله قد بين جميع الشرائع والأحكام التي يلزمه بيانها حتى لم يبق^٥ شبهة في ذلك ولا ريب، أكان^٦ يجوز - والحال هذه - عليه^٧ التقية في بعض الأحكام؟

قلنا: ليس يمتنع عند قوة أسباب الخوف الموجبة للتقية أن يتقي إذا لم تكن^٨ تقيته^٩ محللة بالوصول إلى الحق ولا منفرة عنه.

ثم يقال لصاحب الكتاب: أليست التقية عندك جائزة على جميع المؤمنين^{١٠}

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: - «قول».

٢. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «لا يقوم». وفي «ج»: «يقوم» بدل «لا تقوم».

٣. في «د»: «إذا كان الحال في الإمام ما صورتموه».

٤. في التلخيص: «جوزنا».

٥. في «ج، ص، ف» والتلخيص: «لم تبق».

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ب»: «إن كان». وفي سائر النسخ والحجري والمطبوع: «لكان».

٧. في «ب، ج، ص، ف» - «عليه».

٨. في النسخ والحجري: «لم يكن». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والتلخيص.

٩. في «ج» والمطبوع: «التقية».

١٠. في التلخيص: «على جميع الأمة».

عند حصول أسبابها، وعلى الأمير والإمام؟^١

فإن قال: هي جائزة على المؤمنين، وليست جائزة على الأمير والإمام.

قلنا: وأي فرق بينهم، والأمير والإمام^٢ عندك ليسا بحجة في شيء - كما أن

النبي^٣ حجة - فيمتنع من تقيتهما^٤ لمكان الحجة بقولهما؟ فإن اعترف بجوازها

عليهما، قيل له: فالأجازت^٥ على النبي قياساً على الأمير والإمام؟

فإن قال: لأن قول النبي حجة، وليس الأمير والإمام كذلك.

قيل له: وأي تأثير للحجة^٦ في ذلك إذا لم تكن^٧ التقية مانعة من إصابة الحق ولا

مُخِلَّة^٨ بالطريق إليه؟ وخبرنا عن الجماعة التي نقلها في باب الإخبار حجة لو ظفر

بهم جبار ظالم - متفرقين أو مجتمعين - فسألهم عن مذاهبهم وهم يعلمون أو

يغلب في ظنونهم أنهم متى ذكروها على وجهها قتلهم وأباح حريمهم، أليست

التقية^٩ جائزة على هؤلاء، مع أن^{١٠} الحجة في أقوالهم؟

فإن منع من جواز التقية على من ذكرناه^{١١}، دفع ما هو معلوم، و^{١٢} قيل له: وأي

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «على الإمام والأمير» في الموضعين.

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأي فرق بين ذلك والإمام والأمير».

٣. في «ج» والحجري والمطبوع: «صلى الله عليه وآله». وهكذا في الموارد الآتية.

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ: «فيمتنع من ذلك». «و في الحجري»: «فتمتنع من ذلك».

و في المطبوع: «فتمتنع من ذلك». وفي التلخيص: «فيمنع من تقيتهما».

٥. هكذا في التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جاز».

٦. في «ص»: «في الحجة».

٧. في «ب، د، ص» والحجري: «لم يكن».

٨. في «ب، ج، ص»: «ولا بمخلة».

٩. في «ب»: «+ واجبة».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «- أن».

١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما ذكرناه».

١٢. في «ج، ص»: «وإلا». وفي المطبوع: «و».

فَرَقَ بَيْنَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ مَنْ تَقَصَّ عَنْ عَدَدِهَا^١ فِي جَوَازِ التَّقِيَّةِ؟ فَلَا يَجِدُ فِي ذَلِكَ^٢ فَرْقًا.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا جَوَّزْنَا التَّقِيَّةَ عَلَى مَنْ ذَكَرْتُمْ لظُهُورِ الْإِكْرَاهِ وَالْأَسْبَابِ الْمُلْجِئَةِ إِلَى التَّقِيَّةِ، وَمَنْعَانَاكَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ لِأَنَّكُمْ تَدْعُونَ تَقِيَّةً لَمْ تَظْهَرْ أَسْبَابُهَا وَلَا الْأُمُورُ الْحَامِلَةُ عَلَيْهَا مِنْ إِكْرَاهٍ وَغَيْرِهِ^٣.

قِيلَ لَهُ: هَذَا اعْتِرَافٌ بِمَا أَرَدْنَاهُ مِنْ جَوَازِ التَّقِيَّةِ عِنْدَ وَجُودِ أَسْبَابِهَا، وَصَارَ الْكَلَامُ الْآنَ فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَلَسْنَا نَذْهَبُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ اتَّقَى بَغَيْرِ سَبَبٍ مُوجِبٍ لِتَقِيَّتِهِ وَحَامِلٍ عَلَى فَعْلِهِ، وَالْكَلَامُ فِي التَّفْصِيلِ غَيْرُ الْكَلَامِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَلَيْسَ كُلُّ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَوْجِبُ التَّقِيَّةَ تَظْهَرُ لِكُلِّ أَحَدٍ وَيَعْلَمُهَا جَمِيعُ الْخَلْقِ^٤، بَلْ رُبَّمَا اخْتَلَفَتْ الْحَالُ فِيهَا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِمَنْ أَوْجَبَتْ تَقِيَّتَهُ^٥، وَمَعْلُومَةً أَوْ مُجَوَّزَةً لْغَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا قَدْ نَجِدُ بَعْضَ الْمُلُوكِ يَسْأَلُ رَعِيَّتَهُ عَنْ أُمُورٍ^٦، فَيَصْدُقُهُ بَعْضُهُمْ عَنْهَا^٧، وَلَا يَصْدُقُهُ آخَرُونَ وَيَسْتَعْمِلُونَ ضُرُوبًا^٨ مِنَ التَّوْرِيَةِ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَنْ صَدَّقَ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ جَرَى

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عَدَّتْهَا».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «في ذلك».

٣. في «د»: «و لا الأمور الحاصلة عليها من إكراه أو غيره».

٤. في «ب» والتلخيص: «كُلٌّ».

٥. في الحجري: «أَوْجَبَتْ تَقِيَّةً». وفي المطبوع: «أَوْجَبَ تَقِيَّةً».

٦. هكذا في التلخيص. وفي «د»: - «عن أمور». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن أمر».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن ذلك».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ضرباً».

مَجْرَى نَفْسِهِ، وَ مَنْ وَرَى فَلَا تَهْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ^١، وَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ وَقَوْعُ الضَّرَرِ بِهِ
مَتَى صَدَقَ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ^٢. وَ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُ الْجَمِيعِ، وَ أَنْ يَظْهَرَ لِكُلِّ
أَحَدٍ السَّبَبُ فِي تَقِيَّةٍ مَنْ اتَّقَى مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ^٣ بَعِيْنِهِ، حَتَّى تَنَعَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ
التَّفْصِيلِ، وَ حَتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى الْعَرَضِ عَلَى السَّيْفِ فِي الْمَلَامِ مِنَ النَّاسِ؛ بَلْ رُبَّمَا
كَانَ ظَاهِرًا كَذَلِكَ^٤، وَ رُبَّمَا كَانَ خَافِيًا^٥.

فَبِإِنْ قِيلَ: فَمَعَ^٦ تَجْوِيزِ التَّقِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ، كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِمَذَاهِبِهِ
وَ اعْتِقَادَاتِهِ؟^٧ وَ كَيْفَ يَتَخَلَّصُ^٨ لَنَا مَا يُفْتَى بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ مِنْ غَيْرِهِ؟
قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّقِيَ فِيمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ،
وَ لَا طَرِيقَ^٩ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ نَاحِيَةِ قَوْلِهِ؛ وَ إِنَّمَا تَجُوزُ^{١٠} التَّقِيَّةُ عَلَيْهِ فِيمَا قَدْ بَانَ بِالْحُجَجِ
وَ الْبَيِّنَاتِ، وَ نُصِبَتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَاتُ، حَتَّى لَا تَكُونَ^{١١} فُتْيَاهُ فِيهِ مُزِيلَةً لَطَرِيقِ^{١٢}
إِصَابَةِ الْحَقِّ وَ مَوْقِعَةً لِلشُّبْهَةِ.

١٠٨/٤

١. في التلخيص: - «على نفسه».

٢. في «ف» و الحجري و المطبوع: «فيه».

٣. في «ج» و التلخيص: «ذكرناه».

٤. في «ب، د»: «لذلك».

٥. هكذا في جميع النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «خاصاً».

٦. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «مع».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و اعتقاده».

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في الحجري و المطبوع: «يخلص». و المراد بـ «يتخلص»: يتميز.

٩. في «ب، ص، ف»: «و لا الطريق».

١٠. هكذا في التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يجوز».

١١. هكذا في «ب» و التلخيص. و في «د» الكلمة غير منقوطة. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يكون».

١٢. في «ب» و المطبوع: «الطريق».

ثُمَّ لَا يَتَّقِي^١ فِي شَيْءٍ إِلَّا وَ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْهُ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ؛ إِمَّا بِمَا^٢
يُصَاحِبُ كَلَامَهُ أَوْ يَتَقَدَّمُهُ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ. وَمَنْ اعْتَبَرَ جَمِيعَ مَا رُويَ عَنْ أَمَّتِنَا عَلَيْهِمُ
السَّلَامَ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ وَجَدَهُ لَا يَعْرِى مِمَّا^٣ ذَكَرْنَاهُ.^٤

ثُمَّ إِنَّ التَّقِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْعَدُوِّ دُونَ الْوَلِيِّ، وَمِنَ الْمُتَّهَمِ دُونَ الْمُوثِقِ بِهِ؛
فَمَا يَصْدُرُّ عَنْهُمْ^٥ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَ شِيعَتِهِمْ وَ نُصَحَائِهِمْ^٦ فِي غَيْرِ مَجَالِسِ الْخَوْفِ
يَرْتَفِعُ الشُّكُّ فِي أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ^٧ التَّقِيَّةِ، وَ مَا يُقْتَوَى بِهِ الْعَدُوُّ أَوْ^٨ يُمْتَحَنُونَ
بِهِ فِي مَجَالِسِ الْخَوْفِ^٩ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلَى^{١٠} غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَقْلِبُ^{١١} هَذَا السُّؤَالَ عَلَى الْمُخَالَفِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِذَا أَجَزْتَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ
التَّقِيَّةَ عِنْدَ الْخَوْفِ الشَّدِيدِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، فَمِنْ أَيْسَرِ تَعْرِفٍ^{١٢} مَذَاهِبِهِمْ

١. في «د»: «لا يبقى» و في التلخيص: «لا تبقى».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لما». و من قوله: «و موقعة للشبهة»
إلى هنا ساقط من «ب».

٣. في المطبوع: «ما».

٤. راجع: المحاسن، ج ١، ص ٢٥٥ - ٢٦٠، باب التقيّة؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨ و ما بعدها، باب
التقيّة (ج ٢، ص ٢١٧ - ٢٢١، ط. الإسلامية).

٥. في «د»: - «عنهم».

٦. في التلخيص: «و أصحابهم».

٧. في «ب»: «غير وجه». و في التلخيص: - «غير».

٨. في «ب»: «الأعداء و». و في «د»: - «أو».

٩. في «ب»: «الحق و». و في «د»: + «و». و في «ص»: «الجور و».

١٠. في «ج، ص»: - «على سبيل التقيّة كما يجوز أن يكون على».

١١. في «ب، ص»: «يقلب». و في التلخيص: «يقلب له».

١٢. في «ج، د، ص، ف»: «يعرف».

واعتقادهم؟ وكيف تفصل^١ بين ما يُفتي به المُفتي منهم على سبيل التقيّة وبين ما يُفتي به وهو مذهب له يعتقده صحّته؟ فلا بُدَّ له^٢ ضرورةً من الرجوع إلى ما ذكرناه. فإن قال: أعرف مذهب غيري - وإن أجزت عليه التقيّة - بأن يضطرّني^٣ إلى اعتقاده، وعند التقيّة لا يكون كذلك^٤.

قلنا: وما المانع لنا من أن نقول هذا بعينه فيما سألت عنه؟ فأما ما تلا صاحب الكتاب كلامه الذي حكّناه عنه به^٥ من الكلام في التقيّة، و [هو] قوله: «إنّ ذلك يوجب أن لا يوثق بنصّه على أمير المؤمنين عليه السلام»: فإنما بناه على أنّ النبي^٦ صلى الله عليه وآله يجوز عليه التقيّة على كلّ حال، وقد بيّنا ما في ذلك واستقصيناه^٧.

وقوله: «الأجاز أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام نبياً، وعدل عن ادعاء ذلك تقيّة؟» فيبطله ما ذكرناه من أنّ التقيّة لا تجوز على النبي^٨ والإمام فيما لا يعلم^٩ إلا من جهته. ويُبطله - زائداً على ذلك - ما نعلمه نحن وكلّ عاقل ضرورةً من أنّ نفي النبوة بعده - على كلّ حال - من دين الرسول^{١٠} صلى الله عليه وآله^{١١}.

١. في «د»: «نفسل». وفي الحجري والمطبوع: «يفصل».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٣. في «ب» والتلخيص: «يضطرّ».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذلك».

٥. «به» متعلّق بـ «تلا»، أي: «فأما ما تلا به صاحب الكتاب كلامه...».

٦. في «د»: «الرسول».

٧. تقدّم أنفاً.

٨. في «ج، ص، ف»: + «صلى الله عليه وآله».

٩. في المطبوع: «لا يسلم».

١٠. حيث تواتر عنه صلى الله عليه وآله: «لا نبيّ بعدي».

١١. في «ج، ص»: «عليه السلام».

وقوله: «إِنْ عَوَّلُوا عَلَى عِلْمِ الْاضْطِرَارِّ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الضَّرُورَةَ فِي النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ قَائِمَةٌ» فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَدَّعِي الضَّرُورَةَ فِي الْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ فَلَمْ^١ يَسْمَعْهُ، وَ الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَشْهَدْهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا بِاسْتِدْلَالٍ^٢، وَلَيْسَ كَذَلِكَ نَفْيُ النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرُورَةٌ، وَإِنْ^٣ لَمْ يَشْهَدْ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِي النَّصِّ مَعَ تَصْدِيقِهِمْ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي نَفْيِ النُّبُوَّةِ.

و لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ^٥ قَدْ ذُكِرَ، كَمَا ذُكِرَ [الْخِلَافُ]^٦ فِي^٧ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَهُ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَ الْمُخَالَفُ فِيهِ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ، كَمَا لَا يُعْتَبَرُ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ^٨ بِقَوْلِ مَنْ خَالَفَ فِي أَنَّهُ إِلَهُ. عَلَى أَنَّ مَنْ خَالَفَ وَ ادَّعَى بُنُوَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ لَا عَالِمًا بِبُنُوَّتِهِ؛ وَلَمْ نَدَّعِ^٩ عِلْمَ الْاضْطِرَارِّ فِي أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ^{١٠} ضَرُورَةُ

١. فِي «د»: «وَلَمْ».

٢. رَاجِعْ ج ٢، ص ٣١٣ - ٣١٤. وَ فِي «د»: «بِالِاسْتِدْلَالِ» بَدَلَ «بِاسْتِدْلَالِ».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَلَوْ».

٤. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٥. أَي فِي كَوْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا أَوْ لَا.

٦. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٧. فِي «ج، ص، ف»: «فِي».

٨. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «- بِقَوْلِهِ، كَمَا لَا يُعْتَبَرُ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَلَا يَدَّعَى». وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَلَا نَدَّعَى».

١٠. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «نَعْلَمُ».

أَنْ^١ مِنْ دِينِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَفَى النُّبُوَّةَ بَعْدَهُ^٢.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُوَثِّقُ بِهِ عِنْدَهُمْ»^٣ فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ^٤ نَطْعَنَ فِي الْإِجْمَاعِ وَكَوْنِهِ حُجَّةً. فَإِنْ أَرَادَ أَنْ الْإِجْمَاعَ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ قَوْلُ إِمَامٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَذَلِكَ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ، وَمَا لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ كَلَامِنَا فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^٥.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ لَا يَجُوزُ»^٦ أَنْ يَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى طَرِيقِ التَّقِيَّةِ^٧؟ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِ الرُّسُولِ وَ^٨ قَوْلِ الْإِمَامِ عِنْدَهُمْ «بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّقِيَّةَ لَا تَجُوزُ عَلَى الرُّسُولِ وَالْإِمَامِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ عَلَى حَالٍ دُونَ^٩ أُخْرَى^{١٠}. عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأُمَّةَ بِأَسْرِهَا تُجْمِعُ عَلَى طَرِيقِ التَّقِيَّةِ طَرِيفٌ^{١١}؛ لِأَنَّ التَّقِيَّةَ سَبَبُهَا الْخَوْفُ مِنَ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ، وَإِنَّمَا يَتَّقِي بَعْضُ الْأُمَّةِ مِنْ بَعْضٍ لَغَلَبَتِهِ عَلَيْهِ وَقَهْرِهِ لَهُ، وَجَمِيعُ الْأُمَّةِ لَا تَقِيَّةَ عَلَيْهَا مِنْ أَحَدٍ. فَإِنْ قِيلَ: يُتَّقَى مِنْ مُخَالَفَتِهَا فِي الشَّرَائِعِ.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أَنْ».
٢. في «ب، ج، ص، ف»: + «مَنْ أَقْرَبُ بَنِيَّوَتِهِ». وفي حاشية «د»: + «مَنْ أَقْرَبُ بَدِينِهِ».
٣. نصّ المغني هكذا: «وإن فزعوا في ذلك إلى الإجماع، فمن قولهم: إنه لا يوثق [به]».
٤. في «د»: - «أَنْ».
٥. تقدّم كلام مفصّل حول الإجماع في ج ٢، ص ٩ وما بعدها. وراجع أيضاً: ج ١، ص ٥١٤-٥١٥.
٦. في «ب» والحجري والمطبوع: «التجوز». وفي «ج، ص، ف»: «ليجوز».
٧. في المغني: «و يلزمهم في الإجماع أن يجوز أن يقع على طريق التقية».
٨. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».
٩. في «ب» والحجري والمطبوع: + «حال».
١٠. تقدّم في ص ٤١٢ وما بعدها.
١١. في «ب» والمطبوع: «طريق».

قُلْنَا: الأمرُ بالضدِّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَطَهُمْ وَصَاحَبَهُمْ^١ مِنْ مُخَالِفِهِمْ فِي الْمِلَّةِ^٢ أَقَلُّ عَدَدًا وَأَضْعَفُ بَطْشًا مِنْهُمْ، فَالْتِقِيَةُ لِمُخَالِفِهِمْ مِنْهُمْ أَوْلَى. وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الْإِطَالَةِ فِيهِ وَالِاسْتِقْصَاءِ.

١. في «ب، ج، ف»: «و صافيهم». وفي «ص» وحاشية «ج»: «و ما فيهم».
 ٢. هكذا في «د». وفي «ب»: «الملك». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الملل».

[الطعن الثالث]

[وصية فاطمة عليها السلام أن لا يصلي عليها الشيخان،
وأن تدفن سرّاً، وضرّبها، و التهديد بإحراق دارها]

قال صاحب الكتاب:

و من جملة ما ذكروه [من الطعن]^١: ادّعواهم أن فاطمة عليها السلام
لغضبها على أبي بكرٍ و عمرَ أوصت أن لا يُصَلِّيَا عليها، و أن تُدْفَنَ سرّاً
منهما، فذُفِنَتْ ليلاً. و ادّعوا برواية رَوَّوها عن جعفر بن محمدٍ عليه
السلام^٢ و غيره: أنَّ عمرَ ضَرَبَ فاطمة^٣ بالسَّوطِ، و ضَرَبَ الزُّبَيْرَ
بالسَّيفِ، و ذَكَرُوا أَنَّ عمرَ قَصَدَ مَنَزِلَهَا، و عليٌّ و الزُّبَيْرُ و المِقْدَادُ
و جماعةٌ مِمَّنْ تَخَلَّفَ عن بَيْعَةِ^٤ أَبِي بَكْرٍ مُجْتَمِعُونَ^٥ هُنَاكَ، فَقَالَ لَهَا: مَا
أَحَدٌ بَعْدَ أَيْبِكَ أَحَبَّ إِلَيْنَا^٦ مِنْكَ، و ايمُ اللَّهُ لئن اجْتَمَعَ هؤلاءِ الْفَرُّ عِنْدَكَ

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في «د»: «جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام». و في المغني: - «عليه السلام».

٣. في «د» و الحجري و المطبوع: + «عليها السلام». و هكذا في الموارد الآتية.

٤. في «د» و المغني: - «بيعة».

٥. في «د» و المغني: «يجتمعون».

٦. في المغني: «إلي».

لنُحْرِقَنَّ^١ عليهم. فَمَنَعَتِ الْقَوْمَ مِنَ الْاجْتِمَاعِ [وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْبَعِيدَةِ]^٢.
ثُمَّ قَالَ:

الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَا لَا نُصَدِّقُ ذَلِكَ وَلَا نُجَوِّزُهُ^٣.

فَأَمَّا أَمْرُ الصَّلَاةِ: فَقَدْ رُويَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الَّذِي صَلَّى عَلَى فاطمة،
وَكَبَّرَ عَلَيْهَا^٤ أَرْبَعًا؛ وَهَذَا أَحَدُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ^٥ الْفُقَهَاءِ فِي
التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ. وَلَا يَصِحُّ أَنَّهَا دُفِنَتْ لَيْلًا، وَإِنْ^٦ صَحَّ ذَلِكَ فَقَدْ دُفِنَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ لَيْلًا، وَعُمُرُ دَفْنِ ابْنِهِ^٨ لَيْلًا، وَقَدْ كَانَ
أَصْحَابُ الرَّسُولِ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١٠} كَمَا يُدْفَنُونَ بِالنَّهَارِ يُدْفَنُونَ
بِاللَّيْلِ^{١١}؛ فَمَا فِي هَذَا مِمَّا يُطْعَنُ بِهِ^{١٢}، بَلِ الْأَقْرَبُ فِي النِّسَاءِ أَنَّ دَفْنَهُنَّ

١١١/٤

١. في المغني: «البحرقن».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «أَنَا لَا نَصَدِّقُ بِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا السَّلَام».

٤. في المغني: - «هُوَ الَّذِي».

٥. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عَلَيْهَا».

٦. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «استدل».

٧. في المغني: - «كثير من».

٨. في المغني: «فإن».

٩. في المغني: «دفن النبي عليه السلام».

١٠. في المغني: «و دفن عمر ابنه».

١١. هكذا في «د». وفي المغني: «النبي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «رسول الله».

١٢. في المغني: «عليه السلام». وهكذا في الموارد الآتية.

١٣. هكذا في «د». وفي المغني: «يدفنون بالليل كما يدفنون بالنهار». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدفنون بالنهار ويدفنون بالليل».

١٤. في المغني: «من الطعن» بدل «مما يطعن به».

ليلاً أُسْتَرَّ وأولى بالسُّنَّة^١.

ثُمَّ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ تَكْذِيبَ مَا رُوِيَ مِنْ ضَرْبِ السَّوْطِ^٢؛ قَالَ:

و [هذا المروِيُّ عن جعفر بن مُحَمَّدٍ مِنْ ضَرْبِ عُمَرَ لَا أَصَلَ لَهُ، بَلْ^٣ المروِيُّ عَنْ^٤ جعفر بن مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ، وَ يَأْتِي الْقَبْرَ، فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمَا^٥ مع تسليمه على رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه و آلِه. روى ذلك عُبَادُ بْنُ صُهَيْبٍ^٦ وَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ^٧، وَ مَهْدِيُّ بْنُ هِلَالٍ^٨.

١. في المغني: «و أولى إلى السنة».

٢. هكذا في جميع النسخ. و في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «من الضرب بالسوط».

٣. ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا في الموارد الآتية.

٤. في الحجري و المطبوع: «من».

٥. في المغني: «عليها».

٦. عباد بن صهيب الكلبي البصري، يكتنأ أبابكر، و قد كان طلب العلم و سمع من الناس، روى عن أبي عبد الله عليه السلام كتاباً. و في لسان الميزان: «متروك الحديث، يروي أشياء اذا سمعها المبتدي بهذه الصناعة شهد لها بالوضع» توفي بالبصرة في شوال سنة اثنتي عشرة و مائتين في عهد المأمون. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢١٧، الرقم ٣٣٤٤؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٣٠؛ رجال النجاشي، ص ٢٩٣، الرقم ٧٩١؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٤٤، الرقم ٥٤٣.

٧. في المغني: «و سعيد بن الحجَّاج». و الرجل هو شعبة بن الحجَّاج بن الورد من الأزد، مولى الأشاقر عتاقة، و يكتنأ أباسطام، رأى الحسن، و محمد بن سيرين، و سمع قتادة، و يونس بن عبيد، و أيوب بن خالد الحذاء، و عبد الملك بن عمير. و روى عنه أيوب السختياني، و الأعمش، و محمد بن إسحاق، و سفيان الثوري و غيرهم. توفي بالبصرة سنة ١٦٠هـ و هو ابن خمس و سبعين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٠٧، الرقم ٣٢٨٣؛ حلية الأولياء، ج ٧، ص ١٤٤، الرقم ٣٩٦؛ تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٥٥، الرقم ٤٨٣٠؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٤٦٩، الرقم ٢٩٢.

٨. في المغني: «و فهد بن هلال». و هو مهدي بن هلال، أبو عبد الله البصري. روى عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، و يونس بن عبيد، و روى عنه ابنه محمد، و حمدان بن عمر و جماعة.

و الدَّرَاوَزْدِيُّ^١، و غيرُهم. و يُروى^٢ عن أبيه و^٣ عن عليّ بن الحسين
مِثْلَ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ادَّعَاهُ؟

و هل هذه الروايةُ إِلَّا كروايَتهم [عن جعفرٍ في أخبارِ لهم] أَنَّ عليَّ بنَ
أبي طالبٍ هو إسرائيْلُ، و الحَسَنَ ميكَائِيلُ، و الحُسَيْنَ جِبْرَائِيلُ، و
فاطمةَ مَلِكُ المَوْتِ، و آمِنَةُ أُمُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ٤ لَيْلَةُ القَدْرِ؟
فإن صدَّقوا ذلكَ^٥ أيضاً قِيلَ لَهُم: فَعُمِّرْ بِنُ الحَطَّابِ كَيْفَ يَقْوَى^٦ على
ضَرْبِ مَلِكِ المَوْتِ؟

١١٢/٤

و إن^٧ قالوا: لَا نُصَدِّقُ ذَلِكَ، فَقَدْ جَوَّزُوا رَدَّ هذه الرواياتِ، وَ صَحَّ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ التَّعْوِيلُ على هذا الجنسِ، و إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مَنْ غَرَضُهُ الإِلْحَادُ،

» و قال في لسان الميزان: «كذبه يحيى بن سعيد و ابن معين، صاحب بدعة يضع الحديث، عامة ما يرويه لا يتابع عليه، من المعروفين بالكذب و وضع الحديث». لسان الميزان: ج ٨، ص ١٨٠، الرقم ٧٩٦٥.

١. في «ب»: «الذراوردي» و في «د»: «الذراوردي». و هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد المدني، مولى جهينة، و دراورد قرية بخراسان. روى عن زيد بن أسلم، و شريك بن عبد الله، و يحيى بن سعيد الأنصاري، و هشام بن عروة. و روى عنه الشافعي، و ابن مهدي، و ابن وهب، و وكيع، و عبد الله بن جعفر الرقي، و جماعة. توفي سنة سبع و ثمانين و مائة، و كان كثير الحديث. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٤٩٢، الرقم ١٤٤٣؛ طبقات المحذنين باصبهان، ج ١، ص ٤١٣، الرقم ٧/٤٦٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٣، الرقم ٦٧٧؛ فلاة النحر، ج ٢، ص ٢٩٢، الرقم ٨٩٢.

٢. هكذا في «د» و المغني. و في «ب»: «فقد روي». و في سائر النسخ و المطبوع: «و قد روي».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و».

٤. في المغني: «عليه السلام».

٥. في المغني: «بذلك». و في الحجري و المطبوع: «صدقوا هذا».

٦. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقدر».

٧. في «د، ص» و المغني: «فإن».

كَالْوَرَّاقِ وَابْنِ الرَّائِدِيِّ [فَلَا يَتَأَوَّلُونَ مَهْمَا يوردُونَ؛ لِيَقَعَ التَّنْفِيرُ بِهِ]؛
لأنَّ غرضهم القَدْخُ في الإسلام.

و حَكَى عن أبي عليٍّ أَنَّهُ قَالَ:

لِمَ صَارَ غَضِبُهَا - لَوْ تَبَّتْ - كَأَنَّهُ غَضِبُ رَسُولِ اللَّهِ ^١ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ مِنْ حَيْثُ قَالَ: «مَنْ ^٢ أَغْضَبَهَا فَقَدْ أَغْضَبَنِي»، بِأَوَّلَى ^٣ مِنْ أَنْ
يُقَالُ: مَنْ أَغْضَبَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ نَافَقَ وَفَارَقَ الدِّينَ؛ لِأَنَّهُ ^٤ رُوِيَ
عنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِيْمَانٌ، وَبُغْضُهُمَا نِفَاقٌ؟»
[وَلَمْ صِرَتْ تَتَعَلَّقْ بِذَلِكَ فِي نِفَاقِ عُمَرَ، وَ لَا يَلْزَمُكَ التَّعَلُّقُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ؟] وَ مَنْ يوردُ مِثْلَ ذَلِكَ ^٥ فَقَصْدُهُ الطَّعْنُ فِي الْإِسْلَامِ، وَ أَنْ يُوْهِمَ
النَّاسَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَافَقُوا مَعَ مُشَاهِدَةِ الْأَعْلَامِ لِيُضَعِّفُوا
دَلَالَةَ الْعِلْمِ ^٦ فِي النُّفُوسِ [وَلِيَقْدَحُوا فِي الْإِسْلَامِ؛ سَاءَ مَا يَذْكُرُونَ].

فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ^٧ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ فِي بَابِ الْإِحْرَاقِ، فَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ
طَعْنًا عَلَى عُمَرَ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُهْدَدَ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْمُبَايَعَةِ إِرَادَةً لِلْخِلَافِ

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «رسول الله» بدل «لرسول الله».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «فمن». و في المغني قبلها زيادة:
«فاطمة بضعة مني».

٣. هكذا في جميع النسخ و المغني. و في المطبوع: «أولى».

٤. في المغني: «+ للقوم».

٥. في «ب» و حاشية «د»: «+ قد».

٦. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ: «هذا». و في الحجري و المطبوع: «هذه».

٧. في المغني: «الأعمال».

٨. هكذا في «د» و المطبوع. و في سائر النسخ و المغني: «ما ذكره».

٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «عن».

عَلَى الْمُسْلِمِينَ. لَكِنَّهُ^١ غَيْرُ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ قَدْ بَايَعَ، وَكَذَلِكَ الرُّبُورُ وَالْمِقْدَادُ وَالْجَمَاعَةُ^٣، وَقَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ الْخَبَرُ^٤ مِنْ بَيْعِهِمْ أَوْلَى مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الشَّاذَّةِ.

ثُمَّ كَرَّرَ حَاكِيًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ مِنْ أَجْلِ اسْتِبْدَادِهِمْ بِالرَّأْيِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يُشَاوِرُوهُ، وَأَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَايَعَ وَرَضِيَ، وَإِنْ كَانَ فِي مُدَّةٍ تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ مُسْلِمًا رَاضِيًا^٥. يُقَالُ لَهُ: أَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّا لَا نُصَدِّقُ ذَلِكَ، وَلَا نُجَوِّزُهُ» فَإِنَّكَ لَمْ تُسَيِّدْ إِنْكَارَكَ إِلَى حُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا، وَالدَّفْعُ لِمَا يُرَوَّى بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَا يُلْتَفَتُ^٦ إِلَيْهِ.

١١٣/٤

[فِي بَيَانِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) هُوَ الَّذِي صَلَّى عَلَى فَاطِمَةَ (ع) لَيْلًا]

فَأَمَّا مَا ادَّعَيْتَهُ^٧ مِنْ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الَّذِي صَلَّى عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْفُقَهَاءِ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ» فَهُوَ شَيْءٌ مَا سُمِعَ إِلَّا مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ تَلْقَيْتَهُ عَنْ غَيْرِكَ فَمِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاكَ فِي الْعَصْبِيَّةِ؛ وَإِلَّا فَالرِّوَايَاتُ الْمَشْهُورَةُ، وَكُتِبَ الْآثَارُ وَالسِّيَرُ الْمَعْرُوفَةُ^٨ خَالِيَةً مِنْ ذَلِكَ. وَلَمْ يَخْتَلِفْ

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَكِنْ ذَلِكَ».

٢. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالْمَغْنِيِّ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٣. فِي «د»: «وَجَمَاعَةٌ».

٤. فِي «د»: «تَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهِ».

٥. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٣٣٥ - ٣٣٧.

٦. فِي «د»: «لَا نُلْتَفَتُ».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا ادَّعَيْتَ».

٨. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَعْرُوفَةُ».

أهل النقل في أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الذي صَلَّى على فاطمة عليها السلام، إلا رواية شاذة نادرة وَرَدَتْ بأن العباس رَضِيَ اللَّهُ عنه صَلَّى عليها. و رَوَى الواقدي بإسناده عن عكرمة^١ قَالَ: سألت ابنَ عباس: متى دَفَنَ فاطمة؟^٢ قَالَ: دَفَنَاهَا بَلِيلٍ بَعْدَ هَذَا^٣. قَالَ: قُلْتُ: فَمَنْ صَلَّى عليها؟ قَالَ: علي^٤. و رَوَى الطبري عن الحارث^٥ بن أبي أسامة، عن المَدائني، عن أبي زكريا العجلاني: أن فاطمة عليها السلام عُمِلَ لها نَعَشٌ قَبْلَ وفاتها، فنظرت إليه، فقالت^٦: «سَتَرْتُموني، سَتَرَكم اللَّهُ».

قَالَ أبو جعفر مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ^٧: و الثَبْتُ^٨ في ذَلِكَ^٩ زَيْنَبُ؛ لِأَنَّ فاطمة

١. في شرح النهج: «بإسناده في تأريخه عن الزهري». و الرجل هو عكرمة مولى ابن عباس، يكنى أبا عبد الله، سمع عبد الله بن عباس، و أبا سعيد، و عائشة، و أبا هريرة، و عبد الله بن عمر، و روى عنه الشعبي، و إبراهيم النخعي، و مُحَمَّدُ بن سيرين. مات في سنة أربع و مائة. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢١٩، الرقم ٩٠٤؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ٣٢٦، الرقم ٢٥١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤١، ص ٧٢، الرقم ٤٧٤٣؛ صفة الصفوة، ج ٢، ص ٧٣، الرقم ١٦٨؛ معجم الأدباء، ج ٤، ص ١٦٢٧، الرقم ٧٠٤.

٢. في «د» و شرح النهج: + «عليها السلام».

٣. في «ب، ج، ص»: «بعد هذه». و الِهَذَا و الِهَذَاءُ من الليل: الِهَزِيعُ منه، و هو من أوله إلى ثلثه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٨٠ (هدأ).

٤. في «د» و شرح النهج و الحجري و المطبوع: + «عليه السلام». راجع: تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٥٩٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٢٤، الرقم ٤٠٩٧؛ الإصابة، ج ٨، ص ٢٦٦-٢٦٨، الرقم ١١٥٨٧.

٥. هكذا في «ج» و التلخيص و شرح النهج و تاريخ الطبري. و في سائر النسخ و المطبوع: «الحرث».

٦. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في غيرها: «و قالت».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «الطبري».

٨. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و النسخ غير واضحة.

٩. في المطبوع و شرح النهج: + «أنها».

عليها السلام دُفِنَتْ لَيْلًا، وَلَمْ يَحْضُرْهَا إِلَّا الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ وَالْمِقْدَادُ وَالزُّبَيْرُ.^١
وَرَوَى الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ^٢ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، بِإِسْنَادِهِ فِي تَارِيخِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:
حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا^٣ - عَاشَتْ بَعْدَ أَبِيهَا^٤ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوفِّيتْ دَفَنَهَا عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَيْلًا، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ هَذَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ
الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ دَفَنُوهَا لَيْلًا، وَغَيَّبُوا قَبْرَهَا.^٥
وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو [بْنِ عُبَيْدٍ]^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ [بْنِ
الْحَنَفِيَّةِ]: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ دُفِنَتْ لَيْلًا.^٧
وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ^٨، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ

١. راجع: تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٥٩٨ و ٥٩٩، مع تفاوت؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١١٥.
٢. في «د» + «بن».
٣. هكذا في «ف» و الحجري و المطبوع. و في غيرها: «صلى الله عليه وآله».
٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بعد رسول الله صلى الله عليه وآله».
٥. لم نعثر على تاريخه، راجع: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٤٩، ح ٣٩٩٨؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٨٠، ح ٥٢/١٧٥٩؛ المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٩٨، ح ٩٨٩؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٧٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٩، ح ٦٦٨٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٢٤، الرقم ٤٠٩٧؛ سبل الهدى، ج ١١، ص ٤٩؛ البداية و النهاية، ج ٥، ص ٢٨٦، و ج ٦، ص ٣٣٤.
٦. ما بين المعقوفين في الموضوعين من شرح النهج.
٧. المصنف لابن أبي شيبه، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٢؛ و ج ٨، ص ٦٢، ح ٤؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٠٥؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٩١، المجلس ٧٤، ح ٧؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٨٥ - ١٨٩، ح ١ و ٢؛ إعدام الوری، ج ١، ص ٣٠٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٦٣.
٨. في «ص» و الحجري و المطبوع: «يحيى بن سعيد العطار». و في التلخيص: «يحيى بن سعد العطار».

الرَّهْرِيَّ، مِثْلَ ذَلِكَ.^١

و قَالَ الْبَلَاذُرِيُّ فِي تَارِيخِهِ: إِنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ تُرْ مُتَبَسِّمَةً بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بِمَوْتِهَا^٢. وَ الْأَمْرُ فِي هَذَا أَوْضَحُّ وَ أَظْهَرُ^٣ مِنْ أَنْ يُطَنَّبَ^٤ فِي الْإِسْتِشْهَادِ^٥ عَلَيْهِ، وَ يُذَكَّرُ^٦ الرِّوَايَاتُ فِيهِ.

[فِي بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْتِجَاجِ بِدَفْنِ فَاطِمَةَ عليها السلام لَيْلًا]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و لَا يَصِحُّ أَنَّهَا دُفِنَتْ لَيْلًا، وَ إِنْ صَحَّ فَقَدْ دُفِنَ فُلَانٌ وَ فُلَانٌ لَيْلًا، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ دَفْنَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ لَيْلًا فِي الصَّحَّةِ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، وَ أَنَّ مُنْكَرَ ذَلِكَ كِدَافِعِ الْمُشَاهَدَاتِ. وَ لَمْ نَجْعَلْ^٧ دَفْنَهَا لَيْلًا^٨ بِمُجَرَّدِهِ هُوَ الْحُجَّةُ، فَيُقَالُ: «فَقَدْ دُفِنَ فُلَانٌ وَ فُلَانٌ لَيْلًا»، بَلْ مَوْضِعُ^٩ الْإِحْتِجَاجِ بِذَلِكَ - عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ الْمُسْتَفِيزَةُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي هِيَ كَالْمَتَوَاتِرِ^{١٠} - أَنَّهَا^{١١} أَوْصَتْ بِأَنْ تُدْفَنَ لَيْلًا حَتَّى لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلَانِ

١. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٣.

٢. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٠٥.

٣. في «ب، ف» و الحجري و المطبوع: «واضح و أظهر». و في «د»: «أظهر و أوضح». و في شرح النهج: «أوضح و أشهر».

٤. في المطبوع و شرح النهج: «أن نطنب».

٥. في «ب، د»: «الاستهاد».

٦. في «ب» و المطبوع و شرح النهج: «ونذكر».

٧. هكذا في «ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و لم يجعل».

٨. في الحجري و المطبوع: - «لَيْلًا».

٩. في «ب، د، ص»: «قد».

١٠. في «ب»: «بدفع». و في «ف»: «يدفع» بدل «بل موضع». و في «ج، ص» و حاشية «ف» و الحجري و المطبوع: «بل مع». و في شرح النهج: «بل يقع».

١١. في «ب، د» و شرح النهج: «كالتواتر».

١٢. في «د»: «بأنها عليها السلام».

عليها^١، و صرّحت بذلك و عَهِدَت فيه عهداً، بَعَدَ أن كانا استأذنا عليها في مرضها ليعوداها، فأبَت أن تأذَنَ لهُمَا، فلَمَّا طَالَت^٢ عليهما المدافعة رَغِبَا إلى أمير المؤمنين عليه السلام في أن يَسْتَأذِنَ لهُمَا، وَجَعَلَاها حَاجَةً إليه، فكلَّمَهَا أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك و أَلَحَّ عليها، فَأَذِنَتْ لهُمَا في الدخول، ثُمَّ أَعْرَضَتْ عنهما عِنْدَ دخولهما و لَمْ تُكَلِّمَهُمَا، فلَمَّا خَرَجَا قالت لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَلَيْسَ^٣ قَدْ صَنَعْتُ مَا أَرَدْتُ؟» قَالَ: «نَعَمْ» قالت: «فهل أَنْتَ صَانِعٌ مَا أَمُرُّكَ؟» قَالَ: «نَعَمْ» قالت: «فإِنِّي أَسْأَلُكَ اللَّهَ^٤ أَنْ لَا يُصَلِّيَا عَلَيَّ جِنَازَتِي، وَلَا يَقُومَا عَلَيَّ قَبْرِي»^٥ و رُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام عَفَى^٦ قَبْرَهَا، وَرَشَّ أَرْبَعِينَ قَبْرًا فِي الْبَقِيعِ وَ لَمْ يَرَشَّ^٧ قَبْرَهَا؛ حَتَّى لَا يُهْتَدَى^٨ إِلَيْهِ، وَ أَتَهُمَا^٩ عَاتِبَاهُ عَلَى تَرْكِ إِعْلَامِهِمَا بِشَأْنِهَا^{١٠} وَ إِحْضَارِهِمَا الصَّلَاةَ عَلَيْهَا^{١١}.

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليها الرجلان».

٢. هكذا في «ب، د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «طال».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «أليس».

٤. في «د»: «أَسْأَلُكَ» بدل «أَسْأَلُكَ اللَّهَ». نعم، جاء في حاشيتها ما أثبتناه نقلاً عن نسخة.

٥. علل الشرائع، ج ١، ص ١٨٥ - ١٨٩، ح ١ و ٢؛ الأملاني للمفيد، ص ٢٨١، المجلس ٣٣، ح ٧؛ الاختصاص، ص ١٨٥؛ الأملاني للطوسي، ص ١٠٩، المجلس ٤، ح ٢٠/١٦٦؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١١٥؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٠٥؛ أسد الغابة، ج ٦، ص ٢٢٦، الرقم ٧١٧٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٨١، مع اختلاف في الألفاظ.

٦. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عَفَى عَلَيَّ». و عَفَى الْأَثَرُ وَ عَفَاهُ: مَحَاهُ وَ دَرَسَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٢ (عفا).

٧. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «+ علي».

٨. هكذا في «ب، د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يهتديا».

٩. في الحجري و المطبوع: «و إِيَّاهُ». ١٠. في «ج، ص»: «بشأنهما».

١١. الهداية الكبرى، ص ١٧٩؛ الفصول المهمة، ج ١، ص ٦٦٨؛ عيون المعجزات، ص ٥٥؛

فَمِنْ هَاهُنَا احْتَجَجْنَا بِالدفنِ لَيْلًا؛ وَلَوْ كَانَ لَيْسَ غَيْرُ الدفنِ بِاللَّيْلِ - مِنْ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ - لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ.^١

[في بيان الموقف الحقيقي للإمام جعفر الصادق عليه السلام وأبائه عليهم السلام من الشيخين]

فَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ إِنْكَارَهُ مَا رُوِيَ مِنْ ضَرْبِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَادِّعَاءَهُ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَتَوَلَّاهُمَا، وَكَانَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ كَذَلِكَ^٢؛ فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنْ إِنْكَارَ أَبِي عَلِيٍّ لِمَا وَرَدَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَكَيْفَ لَا يُنْكِرُ أَبُو عَلِيٍّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَعِنْدَهُ أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَجْلِسُوا مِنَ الْإِمَامَةِ إِلَّا مَجْلِسَهُمْ، وَلَا تَنَاوَلُوا إِلَّا بَعْضَ حَقِّهِمْ، وَأَنْتَهُمْ كَانُوا عَلَى كِتَابٍ^٣ عَظِيمٍ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالتَّائِيدِ وَالتَّحَرِّيِ لِلدِّينِ؟ وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ قَلْبِهِ هَذِهِ الْأَعْتِقَادَاتِ الْمُبْتَدَأَةَ لَعَرَفَ^٤ أَمْثَالَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، أَوْ لَشَكَّ عَلَى^٥ أَقْلِ الْأَحْوَالِ^٦ فِي صِحَّتِهَا وَفَسَادِهَا.

وَقَدْ كُنَّا نَنْظُرُ أَنَّ مُخَالَفَتَنَا فِي الْإِمَامَةِ يَقْنَعُونَ فِيمَا يَدَّعُوهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَأَبِيهِ وَجَدُّهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، بَأَنَّهُ لَا يَقُولُوا فِي الْقَوْمِ السُّوءَ، وَيَكْفُوا

«دلائل الإمامة»، ص ١٣٦؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٦٣؛ شرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٨١.

١. وقال ابن أبي الحديد: «وَأَمَّا إِخْفَاءُ الْقَبْرِ وَكُتْمَانُ الْمَوْتِ وَعَدَمُ الصَّلَاةِ وَكُلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُرْتَضَى فِيهِ، فَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَيَقْوَى عِنْدِي؛ لِأَنَّ الرَّوَايَاتِ بِهِ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ مِنْ غَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَوْجِدَتِهَا وَغَضَبِهَا». شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٢٧٦.

٢. في «د»: «وَكَذَلِكَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ».

٣. في المطبوع: «كُتِبَ». والكِتَابُ: الْحَالُ. تاج العروس، ج ٢، ص ٣٥٢ (كُتِبَ).

٤. في «د»: «لَصَدَقَ».

٥. في «ب»، «د» والمطبوع: «الشَّكُّ». وفي «ب»، «ج»، «ص»، «ف»: «- عَلَى».

٦. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَحْوَالُهُ».

٧. في «د»: «- أَبِي عَبْدِ اللَّهِ».

عن الظلّامة منهم^١ وإضافة الجرائر^٢ إليهم؛ ففي هذا - لو سلّم لهم^٣ - مقنّع و بلاغ.
وما كنّا نظنّ أنّهم يحملون أنفسهم على مثل ما ادّعاه أبو عليّ.

ومذاهب الناس إنّما تؤخذ من خواصّهم وأوليائهم ومن ليس بمثمتهم عليهم،
ولا يتلقّى من أعدائهم والمُنحرفين عنهم. وقد علّمنا و علّم كلّ أحد
أنّ المختصّين بهؤلاء السادة قد رَووا عنهم ضدّ ما ادّعاه أبو عليّ وأضافه إلى
شعبة بن الحجاج^٤ و فلانٍ و فلانٍ، و قولهم فيهما: «إنهما^٥ أوّل من ظلمنا حقّاً،
و حمّل الناس على رقابنا»^٦ و قولهم: «إنهما أصفقا بابنا»^٧، واضطجعا بسبيلنا،
و جلسا مجلساً كنّا^٨ أحقّ به منهما»^٩ مشهورٌ معروفٌ، إلى غير ذلك من
فنون التظلم و ضروب الشكاية فيما لو أردنا استقصاءه^{١٠} لاحتاج إلى مثل حجم

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «الملامة» بدل «الظلّامة». و في الحجري و المطبوع: «فيهم» بدل «منهم».
٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «المعايب».
٣. في «ب، ج، ص، ف» - «لهم».
٤. تقدّمت ترجمته في ص ٤٢٥.
٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ: «هم». و في الحجري و المطبوع: «هم أنهما». و في شرح النهج: «هما».
٦. كتاب سليم بن قيس، ج ٢، ص ٧٠٢، ح ١٥؛ تقريب المعارف، ص ٢٤٣ - ٢٤٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٤٠٥؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٢٤٥.
٧. هكذا في «ص» و هو الصواب. و في سائر النسخ اضطرابٌ. و في المطبوع و شرح النهج: «أصفيا يائثنا». و أصفق الباب: أغلقه. تاج العروس، ج ١٣، ص ٢٧٢ (صفق).
٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «نحن» بدل «كنّا».
٩. تقريب المعارف، ص ٢٤٤؛ طرف من الأبناء و المناقب، ص ٢٨١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٨٢، مع اختلاف يسير.
١٠. هكذا في «د». و في «ج، ص، ف»: «أوردناه واستقصيناه». و في «ب» و حاشية «ف» و الحجري و المطبوع: «أوردناه واستقصيناه».

جَمِيعٌ^١ كِتَابِنَا. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ^٢ مَا رُوِيَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى فَلْيَنْظُرْ فِي «كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٣؛ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ عَنْ رَجُلٍ رَجُلٍ^٤ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْأَسَانِيدِ النَّبِيَّةِ^٥ مَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ.

وَبَعْدُ، فَأَيُّ حُجَّةٍ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَأَمْثَالِهِ مَا حَكَاهُ، وَهُوَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّا^٦ جَوَازَهَا عَلَى سَادَتِنَا^٧ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٨؟ وَكَيْفَ^٩ يُعَارِضُ ذَلِكَ أَخْبَارُنَا الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَصْدُرَ^{١٠} إِلَّا عَنِ الْاِعْتِقَادَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الَّتِي يُدَانُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا؟

[رَفْضُ رَوَايَاتِ الْغَلَاةِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُمْ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ كَرَوَايَتِهِمْ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ إِسْرَافِيلُ، وَأَنَّ الْحَسَنَ، مِيكَائِيلُ^{١١}، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ» فَمِمَّا كُنَّا نَنْظُرُ أَنَّ مِثْلَ^{١٢} صَاحِبِ

١. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «جَمِيعٌ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَعْتَبَرُ».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

٤. فِي «ب» وَشَرْحُ النَّهْجِ: - «رَجُلٌ».

٥. هَكَذَا فِي «د» وَشَرْحُ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْبَيِّنَةُ».

٦. فِي «ب»: «قَدْ بَيَّنَّاها». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «قَدَّمْنَا».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٤١٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَكَيْفَ».

١٠. هَكَذَا فِي «ب» وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَصْدُرَ».

١١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّ الْحَسَنَ هُوَ الْمِيكَائِيلُ».

١٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «مِثْلُ».

الكتابِ يَنْتَزَهُ عن ذِكْرِهِ و التَّشَاغُلِ بالاحتجاجِ به؛ لَأَنَّا لَا نَعْرِفُ عَاقِلًا يَحْتَجُّ عَلَيْهِ
و له يَذْهَبُ^١ إلى ما حَكَاه. و مَن يَنْتَسِبُ^٢ إِلَى التَّشْيِيعِ رُجُلَانِ: مُقْتَصِدٌ، و غَالٍ.
فَالْمُقْتَصِدُ معلومٌ نَرَاهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ، و الْغَالِي لَمْ يَرْضَ إِلَّا بِالْإِلَهِيَّةِ و الرُّبُوبِيَّةِ،
و مَن قَصَرَ مِنْهُمْ ذَهَبَ إِلَى النُّبُوَّةِ؛ فَهَذِهِ الْحِكَايَةُ خَارِجَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْمُقْتَصِدِ
و الْغَالِي؛ و^٣ قَدْ كَانَ يَجِبُ لَمَّا أودَعَهَا كِتَابَهُ مُحْتَجًّا بِهَا أَنْ يَذْكَرَ قَائِلَهَا و الذَّاهِبَ
إِلَيْهَا بَعِيْنَهُ^٤، و الرَّاوِي لَهَا بِاسْمِهِ، و الْكِتَابُ الَّذِي نَقَلَهَا مِنْهُ إِنْ كَانَ نَقَلَهَا عَنْ^٥ كِتَابٍ.
و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْحِكَايَةُ صَحِيحَةً و قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهَا ذَاهِبٌ، لَكَانَتْ^٦ مِنْ
جُمْلَةِ مَذَاهِبِ الْعُلَاةِ الَّذِينَ^٧ نَبَرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُمْ، و لَا نَعُدُّهُمْ شِيعَةً و لَا
مُسْلِمِينَ؛ فَكَيْفَ يُجْرِي^٨ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مَجْرَى مَا حَكَاه عَنَّا؟

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ مَذْهَبُ^٩ أَصْحَابِ الْحُلُولِ، و الْعَقْلُ
دَالٌّ عَلَى بُطْلَانِ مَذَاهِبِهِمْ^{١٠}؟ فَهَلِ الْعَقْلُ دَالٌّ عَلَى اسْتِحَالَةِ مَا رُوِيَ مِنْ ضَرْبِ فَاطِمَةَ
عَلَيْهَا السَّلَامُ؟

١. في «ب، ج، ص، ف»: «يحتج عليه، و لا يذهب». و في الحجري و المطبوع: «يحتج عليه و له،
و لا يذهب».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ينسب».

٣. في الحجري و المطبوع: - «و».

٤. هكذا في «د» و حاشية «ج». و في سائر النسخ المطبوع: «بعينها».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و الحجري: «نقلها من». و في المطبوع: «من» بدل «نقلها عن».

٦. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لكان».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «و الذين».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «تجري».

٩. هكذا في «د». و في «ب»: «تذهب إليه». و في سائر النسخ و المطبوع: «يذهب إليه».

١٠. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بطلان قولهم».

فإن قال: هما سيّان.

قيل له: فبيّن استحالة ذلك في العقل كما بانت^١ استحالة «الحلول»، وقد ثبت مُرادك، ومعلوم عجزك عن ذلك.

وإن^٢ قال: العقل لا يُحيل ما رويتموه، وإنما يُعلم^٣ فسادُه من جهةٍ أخرى.

قيل له: فلمَ جمعتَ بين الروايتين، وشبّهتَ بين الأمرين، وهما مُختلفان مُتباينان؟

وبعدُ، فكما غلا قومٌ في أمير المؤمنين عليه السلام هذا الضرب من الغلو فقد غلا آخرون فيه بالعكس من هذا الغلو؛ فذهبوا به^٤ إلى ما تقشعر^٥ من ذكره الجلود. وكذلك قد غلا قومٌ ممن لا يرتضي صاحب الكتاب طريقته في أبي بكر وعمر وعثمان، وأخرجهم غلوهم إلى التفضيل على الأنبياء عليهم السلام والملائكة^٦، وزوّوا رواياتٍ معروفةً تجري في الشناعة مجرى ما ذكره عن أصحاب الحلول. فلو عارضه معارضٌ فقال له: «ما روايتكم في علي بن أبي طالب^٧ ما تروونه إلا كرواية من روى كيت وكيت» وذكر ما ترويه الشراة^٨، وتدين به الخوارج، وما روايتكم في أبي بكر وعمر وعثمان^٩ ما تروونه من التفضيل والتعظيم إلا كمن

١. هكذا في «د». وفي «ص»: «ثبت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بيئت».

٢. في «د»: «فإن». ٣. في «ج، ف»: «نعلم».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «به».

٥. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «يقشعر».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى التفضيل لهم على سائر الملائكة».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري: «ما رواياتكم في علي». وفي المطبوع: «ما روايتكم في علي».

٨. «الشراة»: الخوارج، سمّوا أنفسهم بذلك لأنهم يزعمون أنهم باعوا أنفسهم لله على أن لهم الجنة.

٩. من قوله: «ما ترويه الشراة» إلى هنا ساقط من «ب».

رَوَى كَذَا وَكَذَا» وَذَكَرَ طَرَفًا مِمَّا تَرَوِيهِ^١ الْغُلَاةُ فِيهِمْ^٢؛ مَا كَانَ يَكُونُ جَوَابُهُ؟ وَ عَلَى
أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ مُعْتَمَدُهُ؟! فَإِنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ^٣ عَنْ^٤ ذَلِكَ إِلَّا بِمِثْلِ مَا انفصلنا به^٥ عنه.

[الإجماع على صحة حديث أن غضب فاطمة عليها السلام كغضب رسول الله ﷺ]

فَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُعَارَضَتَهُ لَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ غَضَبَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ
كَغَضَبِ الرَّسُولِ^٦ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بِمَا رَوَاهُ مِنْ أَنَّ «حُبَّ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ
إِيمَانًا، وَ بُغْضَهُمَا نِفَاقٌ»: فَمِنْ بَعِيدِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا احْتَجَجْنَا بِالْخَبَرِ
الَّذِي حَكَاهُ^٧ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُجْمَعًا عَلَى صَحِّهِ^٨، غَيْرَ مَطْعُونٍ^٩ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ،
وَلَا مُخْتَلَفٍ فِيهِ. وَ الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ غَيْرُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَرَوِيهِ قَوْمٌ
وَيَدْفَعُهُ آخَرُونَ وَ يُقْسِمُونَ^{١٠} عَلَى بُطْلَانِهِ؛ فَكَيْفَ يَتَعَارَضُ^{١١} الْأَمْرَانِ؟ وَ كَيْفَ
يُقَابِلُ الْمَعْلُومُ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ^{١٢}، وَ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ الْمُتَّفَقُ عَلَى تَصْدِيقِهِ مَا هُوَ
مَدْفُوعٌ مُكَذَّبٌ^{١٣}؟

١. هكذا في «ج، د» و حاشية «ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «مما يروونه».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فيهم».

٣. في الحجري و المطبوع: «لا تنفصل».

٤. في «ج»: «من».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «به».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «رسول الله».

٧. في الحجري و المطبوع: «حكياه».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه» بدل «على صحته».

٩. في «د»: «غير معطوف».

١٠. في «ج»: «و يقيمون».

١١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و كيف يعارض».

١٢. في الحجري و المطبوع: «ما ليس بمعلوم».

١٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «مكذوب».

[في بيان عدم توقف دلالة الأدلة على إيمان جميع الناس بمدلولها]

١١٩/٤

فأما قوله: «إِنْ مَنْ يورِدُ مِثْلَ ذَلِكَ إِنَّمَا قَصْدُهُ تَضْعِيفُ دَلَالَةِ الْعِلْمِ^١ فِي النُّفُوسِ، مِنْ حَيْثُ أَضَافَ النِّفَاقَ إِلَى مَنْ شَاهَدَهَا» فتشنيع في غير موضعه، واستناد إلى ما لا يُجدي نفعاً؛ لأنَّ نِفَاقَ بَعْضٍ^٢ مَنْ شَاهَدَ الْأَعْلَامَ لَا يُضَعِّفُهَا، وَلَا يُوْهِنُ دَلَالَتَهَا^٣، وَلَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهَا حُجَّةً؛ لأنَّ الْأَعْلَامَ لَيْسَتْ مُلْجِئَةً إِلَى الْعِلْمِ، وَلَا مُوجِبَةٌ لِحَصُولِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا تُثْمِرُ^٤ الْعِلْمَ لِمَنْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَدُلُّ^٥ مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ لِسُوءِ اخْتِيَارِهِ لَا يَكُونُ عَدُولُهُ مُؤَثَّرًا فِي دَلَالَتِهَا؛ وَكَمْ^٦ قَدْ عَدَلَ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَذَوِي الْأَحْلَامِ الرَّاجِحَةِ وَالْأَلْبَابِ الصَّحِيحَةِ عَنْ تَأْمُلِ هَذِهِ الْأَعْلَامِ، وَإِصَابَةِ الْحَقِّ مِنْهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ^٧ صَاحِبِ الْكِتَابِ قَادِحًا فِي دَلَالَةِ الْأَعْلَامِ.

على أنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَوْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِي النِّفَاقَ وَالشَّكَّ عَنْ كُلِّ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَاصَرَهُ وَشَاهَدَ أَعْلَامَهُ، كَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي سُفْيَانَ^٨، وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ، مِمَّنْ قَدْ اسْتَهْرَ^٩ نِفَاقَهُمْ، وَظَهَرَ شَكُّهُمْ فِي الدِّينِ

١. هكذا في «د». وفي «ب»: «المعجز». وفي «ج»: «والمعجزة». وفي «ص، ف» والحجري والمطبوع: «والمعجز».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعض».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «دليلها».

٤. هكذا في المطبوع وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يثمر».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «يدل».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكم».

٧. في «ج»: «و لا عند».

٨. في شرح النهج: «و ابنه».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «قد استمر».

و ارتبايهم؛ فإن^١ كانت إضافة النفاق إلى هؤلاء لا تقدح في دلالة الأعلام، فكَذلك القول في غيرهم.

[نفي وجود أي عذر لمن هدد بإحراق بيت فاطمة عليها السلام] [

فأما قوله: «إن حديث الإحراق ما صحَّ، ولو صحَّ لم يكن طعنًا؛ لأن له أن يُهدَّد من امتنع من المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين» فقد بينّا أن خبر الإحراق قد رواه غير الشيعة^٢ ممن لا يثبتهم على القوم^٣، وأن دفع الروايات بلا حجة^٤ أكثر من نفس المذاهب المختلف فيها لا يجدي شيئًا.

والذي اعتدّ به من حديث الإحراق - إذا صحَّ - طريف؛ وأي عذر لمن أراد أن يُحرق على أمير المؤمنين و فاطمة عليهما السلام منزلهما؟ وهل يكون في مثل هذا عذر^٥ يُصغى إليه أو يُسمع^٦؟ وإنما يكون مخالفاً على المسلمين^٧ و خارقاً للإجماع^٨ إذا كان الإجماع قد تقرر وثبت، وإنما يصحُّ لهم الإجماع متى كان أمير المؤمنين عليه السلام و من قعد عن البيعة - ممن انحاز إلى بيت فاطمة عليها السلام - داخلاً فيه، و غير خارج عنه. و أي إجماع يصحُّ مع خلاف أمير

١٢٠/٤

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «وإن».

٢. تقدّم في ص ١٦٩.

٣. الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٣٠؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ١٣.

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بغير حجة».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».

٦. في «ص» و حاشية «ج» و الحجري و المطبوع: «علة».

٧. في «ج» و الحجري و المطبوع: «تسمع». و في المطبوع: «إليها» بدل «إليه».

٨. في التلخيص و شرح النهج: «للمسلمين» بدل «على المسلمين».

٩. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لإجماعهم».

المؤمنين عليه السلام وَحَدَه، فَضْلاً عَنْ أَنْ يُتَابِعَهُ^١ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُ؟ وَهَذِهِ زَلَّةٌ^٢ مِنْ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَمَنْ حَكَّى احتجاجه.

وَبَعْدُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُهْدَدَ بِالْإِحْرَاقِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَبَيْنَ ضَرْبِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ؛ فَإِنْ إِحْرَاقَ الْمَنْزِلِ^٣ أَعْظَمُ مِنْ ضَرْبِهِ بِالسُّوْطِ، وَ مَا يُحَسِّنُ الْعَظِيمُ^٤ مِنْ إِرَادَةِ^٥ الْخِلَافِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْلَى بِأَنْ يُحَسِّنَ الصَّغِيرَ؛ فَلَا وَجْهَ لِامْتِغَاضِ^٦ صَاحِبِ الْكِتَابِ مِنْ ضَرْبِهِ بِالسُّوْطِ^٧، وَ تَكْذِيبِ نَاقِلِهَا^٨، وَ عِنْدَهُ مِثْلُ هَذَا الْإِعْتِدَارِ.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ بَايَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَ رَضِيَ، وَ كَذَلِكَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي أَظْهَرَتِ الْخِلَافَ، وَ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْبَيْعَةِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُشَاوِرْ^٩؛ فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مُسْتَوْفَى^{١٠}، وَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَتِهِ.

١. في «ص، ف» والتلخيص: «يبايعه». وفي شرح النهج: «يوافقه».

٢. في «ب، ص»: «ذلة».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «المنزل».

٤. هكذا في «د». وفي «ب، ص»: «النكير». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الكبير».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ممنَّ أراد».

٦. مَعِضٌ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ، يَمَعِضُ مَعِضاً وَمَعِضاً، وَامْتَعِضَ مِنْهُ: غَضِبَ وَ شَقَّ عَلَيْهِ وَ أَوْجَعَهُ.

لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣٤ (معض).

٧. في «ب»: «سوط». وفي «ف»: «بسوط». وفي المطبوع: «السوط».

٨. في «ب، ف»: «ناقلها». وفي «د»: «قائلها». نعم، ورد في حاشيتها ما أثبتناه.

٩. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأجل أنَّ القوم لم يشاوروه».

١٠. تقدَّم في ج ٤، ص ١٦٣ وما بعدها.

[الطعن الرابع]

[كلام أبي بكر في حق نفسه، الدالّ على عدم صلاحه للإمامة]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم^١:

قالوا: وكيف يصلحُ للإمامة مَنْ يُخبرُ عن نفسه أنَّ له شيطاناً يعتريه، و^٢
يُحذّرُ الناسَ نفسه، و مَنْ يَقُولُ: «أقيلوني»، بعدَ دخوله في الإمامة مع
أنّه لا يحِلُّ أن يقولَ الإمامُ^٣: «أقيلوني البيعة»؟

ثم قال:

الجوابُ: ما ذكره شيخنا أبو عليٍّ مِنْ أنَّ ذلكَ لو كانَ نقصاً فيه لكانَ
قوله تعالى في آدَمَ وَ حَوَاءَ: «فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ»^٤ و قوله
﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾^٥ و قوله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ
إِلَّا إِذَا تَمَنَّى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ»^٦ يوجبُ النقصَ في الأنبياءِ،

١٢١/٤

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون الإمام يقول».

٤. الأعراف (٧): ٢٠.

٥. البقرة (٢): ٣٦.

٦. الحج (٢٢): ٥٢.

فإذا^١ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ مَا وَصَفَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ. وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ
عِنْدَ الْغَضَبِ يُشْفِقُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَيَحْذَرُ مِنْهَا، وَيَخْشَى أَنْ يَكُونَ
الشَّيْطَانُ يَعْتَرِيهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَيُؤَسِّسُ إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ
الزَّجْرِ لِنَفْسِهِ عَنِ الْمَعَاصِي [وَالْتَفَكُّرِ فِي أَحْوَالِهِ]^٢. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ تَرَكَ مُحَاصِمَةَ النَّاسِ فِي حَقْوِهِ إِشْفَاقًا مِنَ
الْمَعْصِيَةِ، وَكَانَ يُولِّي ذَلِكَ عَقِيلًا، فَلَمَّا أَسَنَّ^٣ عَقِيلٌ كَانَ يُولِّيهَا عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ جَعْفَرٍ^٤.

فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنْ^٥ إِقَالَةِ الْبَيْعَةِ: فَهُوَ خَبَرٌ ضَعِيفٌ، وَإِنْ صَحَّ فَالْمُرَادُ بِهِ
التَّنبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَالِي لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ^٦ النَّاسُ الْبَيْعَةَ،
وَإِنَّمَا يَضُرُّونَ بِذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ؛ فَكَأَنَّهُ تَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُكْرِهٍ لَهُمْ،
وَأَنَّهُ قَدْ خَلَّاهُمْ وَ مَا يُرِيدُونَ إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ مَا يَوْجِبُ خِلَافَهُ. وَقَدْ
رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْبَيْعَةَ حِينَ اسْتَقَالَه،
وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ تَرَكَهَ وَ مَا يَخْتَارُهُ وَلَمْ يُكْرِهْهُ^٧.

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإذا».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «أيس».

٤. هكذا في «د» والمغني. وفي «ص»: «+ رضي الله عليهم أجمعين». وفي سائر النسخ
والمطبوع: «+ رحمهم الله أجمعين».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

٦. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقيله».

٧. في «ب»: «و ما يكرهه». وفي «د»: «- و لم يكرهه». وفي المغني: «و ما يختار من التأخر
و غير ذلك» بدل «و ما يختاره و لم يكرهه».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

[دلالة قول أبي بكر: «وَلَيْتُكُمْ وَ لَسْتُ بِخَيْرِكُمْ...» على عدم صلاحه للإمامة]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا^١ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: «وَلَيْتُكُمْ وَ لَسْتُ بِخَيْرِكُمْ؛ فَإِنْ اسْتَقَمْتُ فَاتَّبِعُونِي، وَ إِنْ اعْوَجَجْتُ فَقَوِّمُونِي؛ فَإِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي عِنْدَ غَضَبِي،^٢ فَإِذَا رَأَيْتُمُونِي مُغَضَبًا فَاجْتَنِبُونِي؛ لَا أُؤْثِرُ فِي أَشْعَارِكُمْ وَ أَبْشَارِكُمْ^٣»^٤ فَإِنَّهُ^٥ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ صِفَةٌ مَنْ لَيْسَ بِمَعصُومٍ، وَ لَا يَأْمُرُ بِالْعَلَطِ عَلَى نَفْسِهِ، وَ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيمِ رَعِيَّتِهِ لَهُ^٦ إِذَا وَقَعَ الْمَعْصِيَةُ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ^٧ أَنْ يَكُونَ مَعصُومًا مُسَدِّدًا مُوَفَّقًا.^٨

وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ هَذِهِ صِفَةٌ مَنْ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَ لَا يَضْبِطُ غَضَبَهُ^٩، وَ مَنْ هُوَ^{١٠} فِي نِهَايَةِ الطَّيِّسِ وَ الْحِدَّةِ، وَ الْخُرْقِ^{١١} وَ الْعَجَلَةِ، وَ لَا خِلَافَ فِي^{١٢} أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ

١٢٢/٤

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أما قولك في ذلك فباطل؛ لأن».

٢. في «د»: «عند غضبي يعتريني». و في «ص»: «يعترضني عند غضبي». و في التلخيص: - «عند غضبي».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا أبشاركم». و الأشعار: جمع الشُّعْر، و هو جمع الشُّعْرَةِ. و الأَبْشَار: جمع البَشَر، و هو جمع البَشَرَةِ.

٤. المصنَّف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٣٦، ح ٢٠٧٠١ و ٢٠٧٠٢؛ المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢٦٧، ح ٨٥٩٧؛ مسند البزار، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٠؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٣٤؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٢٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٥٩؛ المنتظم، ج ٤، ص ٦٩؛ البداية و النهاية، ج ٦، ص ٣٠٣. مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٥. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: - «فإنه». ٦. في التلخيص: - «له».

٧. في «ص»: + «له من». ٨. تقدَّم في ج ٢، ص ١٣٥ و ما بعدها.

٩. في «د»: «غضب به». ١٠. في «ج»: - «هو».

١١. خَرَقَ يَخْرِقُ خَرْقًا: لَمْ يَرْقُقْ فِي عَمَلِهِ، فَهُوَ نَقِيزُ الرِّقِّ، وَ الْأَسْمُ الْخُرْقُ. وَ فِي الْحَدِيثِ: «الرَّفْقُ يُمْنٌ، وَ الْخُرْقُ شَوْمٌ». راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥ (خرق).

١٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «في».

أَنْ يَكُونَ مُنْزَهاً عَنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ غَيْرِ حَاصِلٍ عَلَيْهَا.
وَلَيْسَ يُشَبِّهُ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ مَا تَلَاهُ^١ مِنَ الْآيَاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَبَرَ عَنْ نَفْسِهِ
بَطَاعَةَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَأَنَّ عَادَتَهُ بِذَلِكَ جَارِيَةٌ؛ وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ
يُوسَّسُ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ بِغَضَبٍ فَلَا يُطِيعُهُ^٢، وَ يُزَيِّنُ لَهُ الْقَبِيحَ فَلَا يَأْتِيهِ. وَلَيْسَ
وَسْوَةُ الشَّيْطَانِ بَعِيْبٌ عَلَى الْمَوْسُوسِ^٣ لَهُ إِذَا لَمْ يَسْتَزِلَّهُ ذَلِكَ عَنِ الصَّوَابِ؛ بَلْ
هُوَ زِيَادَةٌ فِي التَّكْلِيفِ، وَ وَجْهٌ يَتَضَاعَفُ مَعَهُ الثَّوَابُ.

[فِي بَيَانِ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ غَوَايَةِ الشَّيْطَانِ]

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْقُلُوبُ الشَّيْطَانُ فِي أَفْئِنِّيَّتِهِ﴾، قِيلَ: مَعْنَاهُ: فِي قِرَاءَتِهِ^٤، وَقِيلَ: فِي
فِكْرَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْخَاطِرِ. وَ أَيْ الْأَمْرَيْنِ كَأَنَّ فَلَا عَارَ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ وَلَا
نَقْصَ، وَإِنَّمَا الْعَارُ وَالنَّقْصُ عَلَى مَنْ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ، وَ يَتَّبِعُ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ.
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ فِي جَمِيعِ الْآيَاتِ لَمْ يُسَلِّمْ لَكُمْ^٥ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَبَرَ عَنْ تَأْثِيرِ غَوَايَتِهِ وَ وَسْوَئِهِ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا
مِنَ الْفَعْلِ^٦.

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ آدَمَ وَ حَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَا
مَنْدُوبَيْنِ إِلَى اجْتِنَابِ الشَّجَرَةِ وَ تَرْكِ التَّنَاوُلِ مِنْهَا، وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا وَاجِباً

١. الضمير في «تلاه» يرجع للقاضي.

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «يوسوس له الشيطان و لا يطيعه». و في التلخيص و شرح النهج: «يوسوس إليه الشيطان و لا يطيعه».

٣. في «د»: «الموسوس».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «تلاوته».

٥. في «د»: «لم نسلم» بدل «لم يسلم لكم». و في التلخيص و شرح النهج: «لكم».

٦. في التلخيص: «من القتل».

لزاماً؛ لأن الأنبياء عليهم السلام لا يُخلَوْنَ بالواجب. فوسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ حَتَّى تَنَاولَا مِنْ^١ الشَّجَرَةِ، فَتَرَكََا مَدْبُوبًا إِلَيْهِ، وَحَرَّمَ أَنْفُسَهُمَا بِذَلِكَ^٢ الثَّوَابِ. وَسَمَّاهُ^٣ «إِزَالاً» لِأَنَّهُ حَطَّ لَهُمَا عَنِ دَرَجَةِ الثَّوَابِ وَفَعَلَ الْأَفْضَلَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^٤ لَا يُنَافِي هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ يُسَمَّى بِهَا مَنْ أَخْلَّ بِالْوَاجِبِ وَالتَّدْبِ مَعًا. وَقَوْلُهُ: ﴿فَغَوَى﴾ أَي خَابَ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ عَلَى مَا تُدَبُّ إِلَيْهِ.

عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ مِنْ آدَمَ كَانَتْ^٥ صَغِيرَةً لَا يَسْتَحِقُّ^٦ بِهَا عِقَابًا وَلَا دَمًا. فَعَلَى مَذْهَبِهِ أَيْضًا تَكُونُ^٧ الْمُفَارَقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَعْتَرِيهِ حَتَّى يُوَثِّرَ فِي الْأَشْعَارِ وَالْأَبْشَارِ، وَيَأْتِي مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّقْوِيمَ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَنْبٍ صَغِيرٍ لَا دَمَ وَلَا عِقَابَ عَلَيْهِ؟ وَهُوَ يَجْرِي مِنْ وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ مَجْرَى الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوَثِّرُ فِي أَحْوَالِ فَاعِلِهِ وَحَطُّ رُتْبَتِهِ. وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْخَشْيَةِ وَالْإِشْفَاقِ - عَلَى مَا ظُنُّ -؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ خَطَابِهِ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي؟» وَهَذَا قَوْلٌ مِنْ^٨ عَرَفَ عَادَتَهُ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِشْفَاقِ وَالْخَوْفِ لَخَرَجَ غَيْرَ هَذَا الْمَخْرَجِ، وَلَكَانَ يَقُولُ: «فَإِنِّي لَا أَمُنُ مِنْ كَذَا^٩، وَإِنِّي لَمُشْفِقٌ مِنْهُ».

١. في «ب، ج، ص، ف» - «من».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بذلك أنفسهما».

٣. في المطبوع: «و سَمَّاهُ». وفي التلخيص: «+ الله».

٤. طه (٢٠): ١٢١. ٥. في «د»: «كان».

٦. في «د»: «ولا يستحق». وفي التلخيص: «لم يستحق».

٧. في «ج، ص، ف» والحجري: «يكون».

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ قد».

٩. في «ب» وحاشية «ف» والحجري والمطبوع: «+ وكذا».

فَأَمَّا تَرَكُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخَاصِمَةَ النَّاسِ فِي حُقُوقِهِ: فَإِنَّمَا كَانَ تَنَزُّهُاً
و تَكْرُماً، وَ أَيْ نَسَبَةً بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ مَنْ صَرَّحَ وَ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِالْأَئِمَّةِ؟

[في بيان معنى استقالة أبي بكر عن البيعة]

١٢٤/٤

فَأَمَّا^١ خَبَرُ اسْتِقَالَةِ الْبَيْعَةِ وَ تَضْعِيفُ صَاحِبِ الْكِتَابِ لَهُ: فَهُوَ أَبَدًا يُضَعَّفُ مَا لَا
يُؤَافِقُهُ، مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ يَتَعَمَّدُهَا فِي تَضْعِيفِهِ.

و قَوْلُهُ: «إِنَّهُ مَا اسْتَقَالَ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَ إِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَالِي بِخُرُوجِ الْأَمْرِ
عَنْهُ، وَ أَنَّهُ غَيْرُ مُكْرِهِ لَهُمْ عَلَيْهِ» بَعِيدٌ^٢ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ قَوْلُهُ: «أَقِيلُونِي» أَمْرٌ
بِالْإِقَالَةِ، وَ أَقْلٌ أَحْوَالُهُ أَنْ يَكُونَ عَرْضاً لَهَا وَ بَدَلاً^٣، وَ كِلَاؤُهُ الْأَمْرَيْنِ قَبِيحٌ. وَ لَوْ أَرَادَ مَا
ظَنَّهُ، لَكَانَ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ مَدْوَحَةٌ، وَ لَكَانَ يَقُولُ: «إِنِّي مَا أَكْرَهْتُكُمْ وَ لَا
حَمَلْتُكُمْ عَلَى مُبَايَعَتِي، وَ مَا كُنْتُ أَبَالِي أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْأَمْرُ فِيَّ وَ لَا إِلَيَّ، وَ إِنْ
مُفَارَقَتُهُ لَتَسْرُنِي^٥ لَوْ لَا مَا أَلْزَمَنِي الدَّخُولُ فِيهِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِهِ». وَ مَتَى عَدَلْنَا عَنْ
ظَوَاهِرِ الْكَلَامِ بِلَا دَلِيلٍ، جَرَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا مَا لَا قِبَلَ لَنَا بِهِ.

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ ابْنُ عُمَرَ الْبَيْعَةَ بَعْدَ دَخُولِهِ فِيهَا، وَ إِنَّمَا
اسْتَعْفَاهُ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ الْبَيْعَةَ ابْتِدَاءً، فَأَعْفَاهُ؛ قَلَّةَ فِكْرٍ فِيهِ، وَ عِلْماً بِأَنَّهُ إِمَامَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا
تَنْبُتُ^٦ بِمُبَايَعَةٍ مِنْ يُبَايِعُهُ عَلَيْهَا؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنَ اسْتِقَالَةِ بَيْعَةٍ قَدْ تَقَدَّمَتْ وَ اسْتَفْرَتْ؟

١. هكذا في «ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «بعيد».

٣. في «ج، ص»: «عرض بها أو بذل».

٤. في «د»: «فكلا».

٥. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في «ب، د»: «ليسرنى». و في سائر النسخ و المطبوع:
«تسرنى».

٦. في «ج، د، ص، ف»: «لا يثبت».

[الطعن الخامس]

[وصف عمر بيعة أبي بكر بأنها فلتة]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ^١:

و طَعَنُوا فِي إِمَامَتِهِ بِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فِلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا؛ فَمَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ». فَبَيَّنَ أَنَّهَا خَطَأٌ وَأَنَّهَا شَرٌّ، وَبَيَّنَ أَنَّ مِثْلَهَا يَجِبُ فِيهِ الْمُقَاتَلَةُ، وَلَيْسَ فِي الدِّمِّ وَالتَّخَطُّطَةِ أَوْ كَدُّ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ:

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِقَوْلٍ مُحْتَمَلٍ^٢ تَرَكَ مَا يُعْلَمُ بِاضْطِرَارٍ^٣، وَمَعْلُومٍ مِنْ حَالِ عُمَرَ إِعْظَامُ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِ وَالرِّضَا بِبَيْعَتِهِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ^٤؛ لِأَنَّ الْمُصَوِّبَ لِلشَّيْءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئًا لَهُ.

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. هكذا في جميع النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «يحمل».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ضرورة».

٤. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «مما ذكرناه».

وَحَكِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ «الْفَلْتَةَ» لَيْسَتْ هِيَ الزَّلَّةُ وَالْخَطِيئَةُ، بَلْ هِيَ الْبَغْتَةُ^١، وَمَا وَقَعَ فَجَاءَةً^٢ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَمُشَاوَرَةٍ^٣، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
مَنْ يَأْمَنُ الْحَدَثَانَ^٤ بَعْدَ صُبِيرَةٍ^٥ الْقُرْشِيِّ؟ مَا تَا
سَبَقَتْ مَنِيَّتُهُ الْمَشِيبَ، وَكَانَ مَيِّتُهُ^٦ افْتِلَاتًا^٧

يَعْنِي: ^٨بَغْتَةً^٩ مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَةٍ.

وَحَكِي^{١٠} عَنِ الرَّيَاشِيِّ: ^{١١}

١. في «د»: «البيعة».

٢. في «ج» و «الحجري» و «المطبوع»: «فجاءة».

٣. هكذا في «د» و «التلخيص» و «المغني». وفي سائر النسخ و «المطبوع»: «ولا مشاورة».

٤. في المصادر: «الأيام» بدل «الحدَثان». و حَدَثَانُ الدهر: نَوَائِبُهُ وَخَوَادُّهُ. تاج العروس، ج ٣، ص ١٩٣ (حدث).

٥. في «ب، ص، ف» و «الحجري»: «مثل» بدل «بعد». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه. وفي «ج، ص، ف» و «الحجري» و «التلخيص»: «ضبيرة» بدل «صبيرة».

٦. في «ب، ج، د، ص» و «التلخيص» و «الحجري»: «منيته». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٧. الاشتقاق لابن دريد، ص ١٢٥؛ الأغاني، ج ٦، ص ٤٨٦؛ الكامل للمبرّد، ج ١، ص ٢٨٦.

٨. هكذا في «د» و «التلخيص» و في غيرهما: «بمعنى».

٩. في «ص» الكلمة غير واضحة. و في «المطبوع»: «نعتة».

١٠. لقد لَخَصَ المصنّف رحمه الله كلام القاضي.

١١. أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي النحوي اللغوي البصري، كان عالماً راوية ثقة عارفاً بأيام العرب كثير الاطلاع. روى عن الأصمعي، و أبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهما، و روى عنه إبراهيم الحربي، و ابن أبي الدنيا وغيرهما. قتل الرياشي بالبصرة أيام العلوي البصري صاحب الزنج في شوال سنة سبع و خمسين و مائتين. و الرياشي نسبة إلى رياش، و هو اسم لجذ رجل من جذام. الفهرست لابن النديم، ص ٨٦؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٣٧، الرقم ٦٥٩١؛ الأنساب للسمعاني، ج ٦، ص ٢٠٩؛ معجم الأدباء، ج ٤، ص ١٤٨٣، الرقم ٦٢٨؛ إنباه الرواة، ج ٢، ص ٣٦٧، الرقم ٥٢١؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٧، الرقم ٣٢٠.

أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي^١ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ سَوَالٍ «فَلْتَةً»؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَنْ^٢ لَمْ يُدْرِكْ ثَارَهُ وَ طَلَبْتَهُ^٣ فِيهِ فَاتَهُ؛ لَأَنَّهُمْ^٤ كَانُوا إِذَا دَخَلُوا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ^٥ لَا يَطْلُبُونَ الثَّارَ، وَ ذُو الْقَعْدَةِ مِنَ الْأَشْهُرِ^٦ الْحُرُمِ. وَإِنَّمَا سَمَّوْهُ «فَلْتَةً» لَأَنَّهُمْ أَدْرَكُوا فِيهِ مَا كَادَ يَفُوتُهُمْ^٧. فَأَرَادَ عُمَرُ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ^٨ أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ تَدَارَكُوهَا^٩ بَعْدَ مَا كَادَتْ تَفُوتُ. وَ قَوْلُهُ: «وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا» دَلِيلٌ عَلَى التَّصْوِيبِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ^{١٠} تَعَالَى دَفَعَ شَرَّ الْاِخْتِلَافِ فِيهَا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَمَنْ عَادَ إِلَىٰ مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ»^{١١} فَالْمُرَادُ: مَنْ عَادَ إِلَىٰ مِثْلِهَا

١٢٦/٤

١. في «د، ف» و الحجري: «يسمى».

٢. في «ب، د» و المغني: - «إِنَّ مَنْ». و في شرح النهج: «إِنَّ كُلَّ مَنْ».

٣. في الحجري و المطبوع: «و طلبه». و في شرح النهج: - «و طلبته».

٤. في المطبوع: «لأنه».

٥. في «د»: «الأسهر الحرام». و في المغني: «الشهر الحرام».

٦. هكذا في التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أشهر» بدل «الأسهر».

٧. في شرح النهج: «لأنهم إذا أدركوا فيه ثأرهم فقد أدركوا ما كان يفوتهم».

٨. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الوجه».

٩. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «تداركها».

١٠. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنه».

١١. علق ابن أبي الحديد على هذا الكلام بما يلي: «و اعلم أن هذه اللفظة من عمر مناسبة للفظات كثيرة كان يقولها بمقتضى ما جبله الله تعالى عليه من غلظ الطينة و جفاء الطبيعة، و لا حيلة له فيها؛ لأنه مجبول عليها لا يستطيع تغييرها، و لا ريب عندنا أنه كان يتعاطى أن يتلطف و أن يخرج ألفاظه مخارج حسنة لطيفة، فينزع به الطبع الجافي و الغريزة الغليظة إلى أمثال هذه اللفظات، و لا يقصد بها سوءاً، و لا يريد بها ذمّاً و لا تخطئة، كما قدّمنا من قبل في اللفظة التي قالها في مرض رسول الله صلى الله عليه و آله، و كاللفظات التي قالها عام الحديبية و غير ذلك.

من غير مُشاوَرَةٍ^١ ولا عَدَدٍ^٢ ولا ضَرُورَةٍ، ثُمَّ بَسَطَ يَدَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيُدْخِلَهُمْ فِي الْبَيْعَةِ قَهْرًا فَاقْتُلُوهُ. فَإِذَا^٣ احْتُمِلَ ذَلِكَ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ؛ لِلْمُقَدِّمَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا^٤.

وَلَمْ يُتَكَلَّفْ^٥ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَ عُمَرَ يَطْعَنُ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا عِنْدَ الْمُخَالَفِ قَوْلُهُ حُجَّةٌ؛ لَكِنَّ^٦ تَعَلَّقُوا بِهِ^٧ لِسِيْوَهُمُوا أَنَّ بَيْعَتَهُ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ ذَمَّهَا مَنَ عَقَّدَهَا^٨.

[نفى العلم الضروري بموافقة عمر لأبي بكر في الباطن]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَا تَعَلَّقْتَ بِهِ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِرِضَا عُمَرَ بِبَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَامَتِهِ، فَاْلْمَعْلُومُ ضَرُورَةٌ بِلَا شُبْهَةٍ أَنَّهُ كَانَ رَاضِيًا بِإِمَامَتِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ رَضِيَ شَيْئًا كَانَ مُتَدَيِّنًا بِهِ، مُعْتَقِدًا لَصَوَابِهِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَرْضَوْنَ بِأَشْيَاءَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ

﴿ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَجَازِي الْمَكْلَفَ إِلَّا بِمَا نَوَاهُ، وَلَقَدْ كَانَتْ نِيَّتُهُ مِنْ أَطْهَرِ النِّيَّاتِ وَأَخْلَصَهَا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ. وَمِنْ أَنْصَفِ عِلْمٍ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ حَقٌّ، وَأَنَّهُ يَغْنِي عَنْ تَأْوِيلِ شَيْخِنَا أَبِي عَلِيٍّ. » شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٧.

١. في «د»: «من غير مشورة».

٢. هكذا في «ب» و شرح النهج. و في «ج»: «و لا علة». و في «د، ف» و التلخيص و المغني: «و لا عذر». و في «ص» و الحجري و المطبوع: «و لا عدة». و في شرح النهج: «و لا عدد يثبت صحة البيعة به».

٣. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إذا».

٤. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «على المقدمة» بدل «عليه للمقدمة». و في المغني: «ذكرناها» بدل «ذكرنا».

٥. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و لم نتكلف».

٦. هكذا في «د» و المغني. و في غيرهما: «و لا أن قوله حجة عند المخالف و لكن».

٧. في الحجري و المطبوع: «+ و».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

دافعة لما هو أضرُّ منها وإن كانوا لا يزونها^١ صواباً، ولو ملكوا الاختيار لا اختاروا غيرها. وقد عَلِمْنَا أَنَّ معاويةَ كَانَ راضياً ببيعة يزيد^٢ ولايته العهد^٣ من بعده، ولم يكن مُتَدَيِّناً بذلك، ومُعْتَقِداً صحته. وإنما رَضِيَ عُمَرُ ببيعة أبي بكرٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حَاجِزَةً عَنْ بِيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَوْ مَلَكَ الْاِخْتِيَارَ لَكَانَ مَصِيرُ الْأَمْرِ إِلَيْهِ أَسْرَعَ فِي نَفْسِهِ، وَأَقْرَبَ لَعَيْنِهِ.

فإن ادَّعَى أَنَّ المَعْلُومَ ضَرُورَةٌ تَدْتِيئُ عُمَرُ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ، فَهُوَ مَدْفُوعٌ عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ دَفْعٍ؛ مَعَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَبْدُرُ^٦ مِنْ عُمَرُ^٧ فِي وَقْتٍ بَعْدَ آخَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ رَوَى الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ^٨ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ^٩ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

١. في الحجري والمطبوع: «لا يرونه».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «+ لعنه الله».

٣. في «ج، ص، ف» و شرح النهج: «و ولاية العهد». وفي التلخيص: «و ولايته للعهد».

٤. هكذا في شرح النهج. وفي «ب»: «ابرا». وفي «د»: «ألد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أثر».

٥. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بيعة».

٦. في «ب، ص، ف»: «يندر». وفي حاشية «ج»: «ينظر- خ ل، يظهر- ظ».

٧. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي «ب»: «أعني عمر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «منه أعني عمر».

٨. الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن بن زيد بن أسيد، الطائي الثعلبي البحتري الكوفي، أبو عبد الرحمن. كان راوية أخباراً، نقل من كلام العرب و علومها و أشعارها و لغاتها الكثير، و كان يتعرض لمعرفة أصول الناس، من كتبه: المثالب، المعمرين، بيوتات العرب، بيوتات قریش، تاريخ العجم و بني أمية، الوفود، تاريخ الأشراف الكبير، أخبار الفرس و غير ذلك. توفي غرة المحرم سنة ست و مائتين. تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٥٠، الرقم ٧٣٩٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧٤، ص ١١١، الرقم ١٠٠٩٦؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٧٨٨، الرقم ١٢١٣؛ إنباه الرواة، ج ٣، ص ٣٦٥، الرقم ٨١٣؛ وفيات الأعيان، ج ٦، ص ١٠٦، الرقم ٧٨٦.

٩. في جميع النسخ: «عبد الله بن عباس». وفي الحجري: «عبد الله بن العباس».

جُبَيْرٌ^١ قَالَ: ذُكِرَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَانَا وَاللَّهِ شَمْسِي هَذِهِ الْأُمَّةَ وَنُورِيهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ اثْتَلَفَا؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: بَلْ اخْتَلَفَا لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، وَأَشْهَدُ أَنِّي عِنْدَ أَبِي يَوْمًا وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَحْبِسَ النَّاسَ عَنْهُ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ^٢ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ^٣، فَقَالَ عُمَرُ: دُوبَّةٌ سَوِيَّةٌ، وَلَهُوَ خَيْرٌ^٤ مِنْ أَبِيهِ. فَأَوْحَشَنِي ذَلِكَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِي، عَبْدُ الرَّحْمَنِ

«وَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشِ الْمَتَنُوفِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو الْجَزَّاحِ. حَدَّثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، وَكَانَ أَحَدَ أَصْحَابِ الْأَخْبَارِ وَرَوَاةِ الْأَنْسَابِ وَالْأَشْعَارِ مَعَ دَرَايَةٍ وَفَهْمٍ، وَكَانَ كَيْسًا مَطْبُوعًا، صَاحِبَ نَوَادِرَ. مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. وَكَانَ يَنَادِمُ الْمَنْصُورَ وَيُضْحِكُهُ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ١٠، ص ١٥، الرَّقْم ٥١٣٢؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٧، ص ٢٤٨، الرَّقْم ٥٤٨٠؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٤، ص ١٥٤١، الرَّقْم ٦٦٣؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٤، ص ٥٣٧، الرَّقْم ٤٣٥١.

١. سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء، مولى بني والبة بن الحارث، أبو عبد الله وقيل: أبو محمد، كوفي، أحد أعلام التابعين، وكان أسود. أخذ العلم عن عبد الله بن العباس، وعبد الله بن عمر. روى عنه القراءة المنهال بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء، وكان في أول أمره كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود، ثم كتب لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري. قال خصيف: كان من أعلم التابعين بالطلاق سعيد بن المسيب، وبالحنج عطاء، وبالحلال والحرام طاووس، وبالتفسير أبو الحجاج مجاهد بن جبر، وأجمعهم لذلك كله سعيد بن جبير. قتله الحجاج في سنة خمس وتسعين بواسطة ودفن في ظاهرها. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٦٧، الرَّقْم ٢٣١٧؛ أخبار القضاة، ص ٤٧٩؛ حلية الأولياء، ج ٤، ص ٢٧٢، الرَّقْم ٢٨٢؛ معجم الأدباء، ج ٣، ص ١٣٦٣، الرَّقْم ٥٣٠؛ صفة الصفوة، ج ٣، ص ٤٩، الرَّقْم ٤١١؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٧١، الرَّقْم ٢٦١.

٢. في الحجري والمطبوع: - «عليه».

٣. عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة، يكنى أبا عبد الله. شهد بدرًا وأحدًا مع قومه كافرًا، ثم أسلم، وكان أسنَّ ولد أبي بكر. توفي سنة ثلاث وخمسين. معجم الصحابة، ج ١٠، ص ٣٥٢٣، الرَّقْم ١٣٨؛ تاريخ الصحابة، ص ١٦٦، الرَّقْم ٨٣٠؛ رياض النفوس، ص ٧٠، الرَّقْم ٨؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٨٢٤، الرَّقْم ١٣٩٤.

٤. في «د»: «أخير».

خَيْرٍ مِنْ أَبِيهِ؟! فَقَالَ: وَمَنْ لَيْسَ خَيْرًا^١ مِنْ أَبِيهِ؟ لَا أُمَّ لَكَ! إِذَنْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَذَخَلَ عَلَيْهِ، فَكَلَّمَهُ فِي الْخُطْبَةِ^٢ الشَّاعِرُ^٣ أَنْ يَرْضَى عَنْهُ - وَكَانَ عُمَرُ قَدْ حَبَسَهُ فِي شَعْرِ قَالَهُ - فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ فِي^٤ الْخُطْبَةِ^٥ لِبَدَاءٍ^٦، فَذَعْنِي أُمَّتَهُ^٧ بِطَوْلِ الْحَبْسِ، فَأَلَحَّ^٨ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَابْنُ عُمَرُ، وَخَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ عُمَرُ فَقَالَ: أَأ^٩ وَ^{١٠} فِي غَفْلَةٍ أَنْتَ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا عَلَى مَا^{١١} كَانَ مِنْ تَقَدُّمِ أَحْيَمِقِ^{١٢} بَنِي تَيْمٍ مِنْ مَرَّةٍ^{١٣}

١. في شرح النهج: «و من ليس بخير».

٢. في «ج»: «الخطبة».

٣. جرول بن أوس بن جؤبة بن مخزوم، أبو مليكة العبسي، المعروف بالخطبة، وهو تصغير الخطاة وهي الضربة باليد، أو من الخطاة وهي القملة الصغيرة، شبه بها لقصره وقربه من الأرض، وكان جوالاً في الآفاق يمتدح الأمائل ويستجديهم. كان راوية زهير، وهو جاهلي إسلامي، كان رقيق الإسلام، لثيم الطبع. طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ١١٣، الرقم ١١١؛ الشعر والشعراء، ج ١، ص ٣١٠، الرقم ٣٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧٢، ص ٦٢، الرقم ٩٧٧٨؛ تهذيب الأسماء، ص ٤٣٨، الرقم ٩٠٠؛ الوافي بالوفيات، ج ١١، ص ٦٩، الرقم ١٢٢.

٤. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «في».

٥. في «ب، ج، ص»: «الخطبة». وفي «ف»: «الخطبة».

٦. هكذا في التلخيص. وفي «د»: «بداء». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لبذي». وفي شرح النهج: «أودأ». والبداء: السفه والفحش في المنطق. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٩ (بذأ).

٧. هكذا في التلخيص. وفي «ب، ج، ص، ف»: «أحبسه». وفي «د» والحجري: «أحسنه». وفي المطبوع وشرح النهج: «أقومه». ومَتَّ الشيء: مدّه. ومَتَّ الحبل: نزعه من البئر على غير بكرة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٨٨ (متت).

٨. في «د»: «فألح».

٩. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأقبل عليّ أبي وقال».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

١١. هكذا في جميع النسخ والمطبوع والتلخيص. وفي شرح النهج: «عمّا»، وهو الأصح.

١٢. في «ج، ص»: «أحمق».

١٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بن مرة».

عَلَيٍّ^١ وَظُلْمِهِ لِي؟ فَقُلْتُ: يَا أَبَه، لَا عَلِمَ لِي بِمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ،
وَمَا عَسَيْتَ أَنْ تَعْلَمَ؟ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ، لَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ النَّاسِ مِنْ ضِيَاءِ أَبْصَارِهِمْ،
قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَكَذَلِكَ عَلَى رُغْمٍ^٢ أَيْبِكَ وَسُخْطِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَه^٣، أَفَلَا تُجَلِّي^٤
عَنْ فِعَالِهِ^٥ بِمَوْقِفٍ فِي النَّاسِ، تُبَيِّنُ ذَلِكَ^٦ لَهُمْ؟ قَالَ: وَكَيْفَ لِي بِذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرْتُ
أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ النَّاسِ مِنْ ضِيَاءِ أَبْصَارِهِمْ؟ إِذَنْ يُرْضَخَ رَأْسُ أَيْبِكَ بِالْجَنْدَلِ^٧. قَالَ
ابْنُ عُمَرَ: ثُمَّ تَجَاسَرَ وَاللَّهِ فَجَسَرَ^٨، فَمَا دَارَتْ الْجُمُعَةُ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فِي النَّاسِ
فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فَلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا، فَمَنْ دَعَاكَ إِلَى
مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ.^٩

١. في «ب، د»: - «و».
٢. في «ب، ص»: «على زعم». وفي «د»: «على زغم».
٣. في «ب» وشرح النهج: «يا أبت».
٤. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «تحكي».
٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فعله».
٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «ذلك».
٧. يرصخ، أي يكسر. والجندل: الحجر. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩ (رخص)؛ وج ١١، ص ١٢٨ (جندل).
٨. تَجَاسَرَ عَلَى الشَّيْءِ: اجْتَرَأَ، وَجَسَرَ عَلَيْهِ: أَقْدَمَ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٣٦ (جسر).
٩. في «ب» وشرح النهج: - «يا».
١٠. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢٤٢ - ٢٤٤، ح ٦٩: الخصال، ج ١، ص ١٧١، ح ٢٢٧: الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٨٤ و ٤٣٩: مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١: مسند البزار، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١٩٤، و ص ٤١٠، ح ٢٨٦: سنن النسائي الكبير، ج ٤، ص ٢٧٢ - ٢٧٣، ح ٧١٥١ و ٧١٥٤: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٥: السيرة النبوية، ج ٣، ص ٦٥٨: البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٩٠: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٨ - ٢٩، مع اختلاف في المصادر.

و رَوَى الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ أَيْضاً، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ^٢ قَالَ: غَدَوْتُ يَوْمًا إِلَى الشَّعْبِيِّ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ^٤، فَأَتَيْتُهُ فِي مَسْجِدِ حَيْهٍ^٥ وَفِي الْمَسْجِدِ قَوْمٌ يَنْتَظِرُونَهُ، فَخَرَجَ، فَتَعَرَّفَ إِلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَا كُنْتُ مُحَدَّثًا قَوْمًا حَدِيثًا لَا يَبْلُغُهُ^٦ عَقْلُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَدْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُهُ أَيْضاً، وَكَانَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ دَفَاتِنُ عِلْمٍ يُعْطِيهَا أَهْلَهَا وَيَصْرِفُهَا عَنْ غَيْرِهِمْ. فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ، فَجَلَسَ إِلَيْنَا، فَأَخَذَنَا فِي ذِكْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَضَحِكَ الشَّعْبِيُّ وَقَالَ: لَقَدْ كَانَ فِي صَدْرِ عُمَرَ ضَبٌّ^٩ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ الْأَزْدِيُّ: وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا وَلَا سَمِعْنَا بِرَجُلٍ قَطُّ كَانَ أَسْلَسَ قِيَادًا لِرَجُلٍ وَلَا أَقُولُ^{١٠} فِيهِ

١. في «ب، د»: «مخالده». وفي التلخيص: «مجاهد».

٢. مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني، يَكْنَى أبا عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي. روى عن الشعبي، وقيس بن أبي حازم، وزياد بن علاقة وغيرهم، وروى عنه ابنه إسماعيل، وإسماعيل بن أبي خالد، وشعبة وغيرهم. وكان راوية للأخبار والأنساب والأشعار. مات في سنة أربع وأربعين ومائة. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٣٦، الرقم ٢٥٥١، الفهرست لابن النديم، ص ١٣٣؛ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٢٧١، الرقم ٩٣٥؛ تهذيب الأسماء، ص ٣٠٧، الرقم ٥٥٢؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٩، الرقم ٦٥.

٣. في «ج، ف» والحجري والمطبوع: «وإنما».

٤. هكذا في «ص» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقول».

٥. في «ج، ص» والحجري: «جلسه». وحيه، أي الحي الذي كان نازلاً فيه.

٦. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فتعرّفت إليه وقلت».

٧. هكذا في «ب» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يبلغه».

٨. في «د»: «إذا».

٩. الضَّبُّ والضَّبُّ: الحقد والغيط. لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٠ (ضبب).

١٠. في الحجري والمطبوع: «ولا أقوله».

بِالْجَمِيلِ^١ مِنْ عُمَرَ فِي أَبِي بَكْرٍ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ^٢ الشَّعْبِيُّ فَقَالَ: هَذَا مِمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ، ثُمَّ
 أَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ فَقَالَ: يَا أَخَا الْأَزْدِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِالْفَلْتَةِ الَّتِي وَفَى اللَّهُ شَرَّهَا؟ أَرَأَيْتَ
 عَدُوًّا يَقُولُ فِي عَدُوِّهِ^٣ يُرِيدُ أَنْ يَهْدِمَ مَا بَنَى لِنَفْسِهِ فِي النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ فِي
 أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا بَا عَمْرٍو، أَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ؟! فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: أَنَا
 أَقُولُهُ؟ قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، فَلَمَّه أَوْ دَعَّه. فَهَضَّ الرَّجُلُ مُغْضَبًا
 وَهُوَ يُهَمِّمُهُمْ فِي الْكَلَامِ بِشَيْءٍ^٤ لَمْ نَفْهَمْهُ^٥. قَالَ^٦ مُجَالِدٌ: فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: مَا أَحْسَبُ
 هَذَا الرَّجُلَ إِلَّا سَيَنْقُلُ عَنْكَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى النَّاسِ وَيَبْنِي فِيهِمْ، قَالَ^٧: إِذَنْ وَاللَّهِ
 لَا أَحْفِلُ، بِهِ وَشَيْءٌ^٨ لَمْ يَحْفَلْ بِهِ ابْنُ الْخَطَّابِ^٩ حِينَ قَامَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ مِنْ^{١٠}
 الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَحْفِلُ بِهِ أَنَا؟!^{١١} وَأَنْتُمْ أَيْضًا فَأَذِيعُوهُ عَنِّي^{١٢} مَا بَدَأَ لَكُمْ.^{١٣}

١. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالجميل فيه» بدل «فيه بالجميل».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عامر».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عدو». و في المطبوع: «و».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و هو يهمهم بشيء لم أفهمه في الكلام».

٥. في «ج» و الحجري و المطبوع: «فقال».

٦. في «د»: «محالده». و في التلخيص: «مجاهده».

٧. في «ج»: «فقال».

٨. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «لا أحفل بذلك شيئاً».

٩. في «ج، ص»: «عمر بن الخطاب». و في شرح النهج: «عمر».

١٠. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «- الأشهاد من».

١١. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «- أنا».

١٢. في شرح النهج: «أذيعوه أنتم عني أيضاً».

١٣. الإيضاح للفضل بن شاذان، ص ١٤٠؛ المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام،

ص ٢٤٥-٢٤٦، ح ٧٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٩-٣٠.

وقد رَوَى شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ^١ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا وَغَطَّمْنَا النَّاسَ خَرَجْتُ مِنْ رَحْلِي وَأَنَا أُرِيدُ عُمَرَ، فَلَقَيْتِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَرَأَفَنِي^٢، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: أُرِيدُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، فَهَلْ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَانْطَلَقْنَا تُرِيدُ رَحْلَ عُمَرَ، فَإِنَّا لَفِي طَرِيقِنَا إِذْ ذَكَرْنَا تَوَلَّى عُمَرُو قِيَامَهُ^٣ بِمَا هُوَ فِيهِ، وَحَيَاظَتَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَتُهَوِّضُهُ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى ذِكْرِ أَبِي بَكْرٍ.

ثُمَّ قَالَ: فَقُلْتُ لِلْمُغِيرَةِ: يَا لَكَ الْخَيْرِ، لَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُسَدِّدًا فِي عُمَرَ كَأَنَّهُ كَانَ^٤ يَنْظُرُ إِلَى قِيَامِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَجِدَّهِ وَاجْتِهَادِهِ وَعَنَائِهِ^٥ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: لَقَدْ

١٣٠/٤

١. شريك بن عبد الله بن أبي شريك القاضي النخعي، أبو عبد الله. تولى القضاء بالكوفة أيام المهدي، ثم عزله موسى الهادي، وكان عالماً فهماً ذكياً فطناً، أدرك عمر بن عبد العزيز، وسمع أبا إسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، وعبد الملك بن عمير وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن المبارك، وعبد بن العوام، وكيع بن الجراح وغيرهم. ولد ببخارى من أرض خراسان، وكان جدّه قد شهد القادسيّة. والنخعي نسبة إلى النخع، وهي قبيلة كبيرة من مذحج، توفي سنة تسع وسبعين ومائة. أخبار القضاة، ص ٥٨٦؛ تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٨٠، الرقم ٤٨٣٨؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٤٦٤، الرقم ٢٩١؛ الطبقات السنية، ج ٤، ص ٦٧، الرقم ٩٥٨.

٢. في «د»: «و غطّم».

٣. في «د»: «فرقني». وَرَفَقَ فَلَانًا: صَرَبَ مَرْفَقَهُ. تاج العروس، ج ١٣، ص ١٦٨ (رفق).

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أريد». وفي «د» والتلخيص: «قلت» بدل «فقلت».

٥. في المطبوع والتلخيص وشرح النهج: - «عمر».

٦. في المطبوع: «وقيادته».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كان». وفي «ج»: «فكأنه»، وفي شرح النهج: «لكنّاه» كلاهما بدل «كأنه».

٨. في «ج، ص، ف» والتلخيص وشرح النهج: «و غنائه».

كَانَ كَذَلِكَ^١، وَإِنْ كَانَ قَوْمٌ كَرِهُوا وِلَايَةَ عُمَرَ لِيَزُووْهَا عَنْهُ، وَمَا كَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ^٢ حَظٌّ، فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَبَا لَكَ، مَا تُرِي^٣ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَرِهُوا ذَلِكَ مِنْ عُمَرَ؟ فَقَالَ لِي الْمُغِيرَةُ: لِلَّهِ أَنْتَ، كَأَنَّكَ فِي غَفْلَةٍ لَا تَعْرِفُ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قُرَيْشٍ، وَمَا قَدْ خُصَّوْا بِهِ مِنَ الْحَسَدِ، فَوَ اللَّهُ، لَوْ كَانَ هَذَا الْحَسَدُ يُدْرِكُ بِحِسَابٍ لَكَانَ لِقُرَيْشٍ تِسْعَةُ أَعْشَارِ الْحَسَدِ وَلِلنَّاسِ عَشْرٌ بَيْنَهُمْ، فَقُلْتُ: مَهْ يَا مُغِيرَةُ، فَإِنْ قُرَيْشًا قَدْ بَأَتْ بِفَضْلِهَا عَلَى النَّاسِ.

وَلَمْ نَزَلْ^٤ فِي ذَلِكَ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَإِلَى رَحْلِهِ^٥ فَلَمْ نَجِدْهُ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَقِيلَ: خَرَجَ أَنْفَاءً، فَمَضَيْنَا نَقْفُو أَثَرَهُ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عُمَرُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَطُفْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا فَرَّغَ دَخَلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمُغِيرَةِ، فَتَوَكَّأَ عَلَى الْمُغِيرَةِ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمَا؟ فَقُلْنَا^٦: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، خَرَجْنَا تُرِيدُكَ، فَأَتَيْنَا رَحْلَكَ، فَقِيلَ لَنَا: خَرَجَ يُرِيدُ الْمَسْجِدَ، فَاتَّبَعْنَاكَ، قَالَ: تَبِعَكُمَا^٧ الْخَيْرُ.

ثُمَّ إِنْ الْمُغِيرَةُ نَظَرَ إِلَيَّ فَتَبَسَّمَ^٨، فَنَظَرَ إِلَيْهِ^٩ عُمَرُ فَقَالَ: مِمَّ تَبَسَّمتَ أَيُّهَا الْعَبْدُ؟

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».

٢. في المطبوع و شرح النهج: «من».

٣. في «ب»: «أما تري». و في «ج» و الحجري و المطبوع: «ما نرى». و في شرح النهج: «و من» بدل «ما تري».

٤. في «د»: «فلم يزل». و في التلخيص: «فلم نزل».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أو إلى رحله». و في التلخيص و شرح النهج: - «و إلى رحله».

٦. في «د» و التلخيص: «و قلنا».

٧. في شرح النهج: «اتبعكما».

٨. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: «و تبسم».

٩. في شرح النهج: «فرمقه» بدل «فنظر إليه».

فَقَالَ: مِنْ حَدِيثٍ كَثِيرٍ^١ كُنْتُ أَنَا وَأَبُو مُوسَى فِيهِ آيَافاً فِي طَرِيقِنَا إِلَيْكَ. قَالَ^٢:
وَمَا ذَلِكَ^٣ الْحَدِيثُ؟ فَقَصَصْنَا عَلَيْهِ الْخَبَرَ حَتَّى بَلَّغْنَا ذِكْرَ حَسَدِ قُرَيْشٍ، وَذَكَرَ مَنْ
أَرَادَ مِنْهَا^٤ صَرَفَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ وِلَايَةِ^٥ عُمَرَ.
فَتَنَفَّسَ عُمَرُ الصُّعْدَاءُ^٦، ثُمَّ قَالَ: تَكِلَتَكَ أُمُّكَ يَا مُغِيرَةُ، وَ مَا تِسْعَةُ أَعْشَارِ
الْحَسَدِ؟ إِنْ فِيهَا لَتِسْعَةُ أَعْشَارِ الْحَسَدِ - كَمَا ذَكَرْتُ^٧ - وَ تِسْعَةُ أَعْشَارِ الْعُشْرِ، وَ فِي
النَّاسِ عَشْرُ الْعُشْرِ، وَ قُرَيْشٌ شُرَكَاءُهُمْ فِي عَشْرِ الْعُشْرِ أَيْضاً.
ثُمَّ سَكَتَ مَلِيّاً وَ هُوَ يَتَهَادَى^٨ بَيْنَنَا، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحْسَدِ قُرَيْشٍ كُلِّهَا؟
قُلْنَا: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: أَوْ^٩ عَلَيْكُمَا ثِيَابُكُمَا؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: وَ كَيْفَ بِذَلِكَ
وَ أَنْتُمَا مُلْبَسَانِ ثِيَابُكُمَا؟ قُلْنَا لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ مَا بِالْثِيَابِ؟ قَالَ: خَوْفُ
الْإِذَاعَةِ مِنَ الثِّيَابِ، فَقُلْتُ^{١٠} لَهُ: أَ تَخَافُ الْإِذَاعَةَ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَأَنْتَ وَ اللَّهُ مِنَ مُلْبَسِي
الثِّيَابِ أَحْوَفُ، وَ مَا الثِّيَابُ أَرَدْتَ! قَالَ: هُوَ ذَاكَ^{١١}.

١٣١/٤

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «كثير».
٢. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «فقال». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.
٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ب»: «ذا». و في سائر النسخ و المطبوع: «ذاك».
٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «منها».
٥. في شرح النهج: «عن استخلاف».
٦. في «د»: «السعداء». و تَنَفَّسَ الصُّعْدَاءُ: نفساً ممدوداً أو مع تَوَجُّع. راجع: تاج العروس، ج ٥، ص ٦٠ (صعد).
٧. في «ب، د» و شرح النهج: - «إِنْ فِيهَا لَتِسْعَةُ أَعْشَارِ الْحَسَدِ كَمَا ذَكَرْتُ». و في الحجري و المطبوع: - «كما ذكرت».
٨. تَهَادَى فَلَانٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: مشى بينهما معتمداً عليهما من ضَعْف. تاج العروس، ج ٢٠، ص ٣٣٢ (هدى).
٩. في المطبوع و شرح النهج: «أ» بدل «أَوْ».
١٠. في التلخيص: «فقلنا». و في شرح النهج: «قلنا».
١١. في «د»: «هو ذلك».

صَدْرًا رَحِيْبًا، وَ قَلْبًا وَاسِعًا صَمِتًا^١ لَا تَخْشَ مِنْهُ - إِذَا أَوْدَعْتَ^٢ - إظهارًا^٣
فَلَمَّا سَمِعْنَاهُ يَتَمَثَّلُ بِالشَّعْرِ عَلِمْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ نَضْمَنَ لَهُ كِتْمَانَ حَدِيثِهِ، فَقُلْنَا لَهُ:
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَكْرِمْنَا وَ خُصَّنَا وَ صَلَّنَا، قَالَ: بِمَاذَا يَا أُنْحَا الْأَشْعَرِيِّينَ؟^٤ قُلْنَا:
بِإِفْشَاءِ سِرِّكَ إِلَيْنَا وَ إِشْرَاكِنَا^٥ فِي هَمِّكَ، فَنِعْمَ الْمُسْتَسْرَانِ^٦ نَحْنُ لَكَ، فَقَالَ: إِنَّكُمَا
كَذَلِكَ^٧، فَاسْأَلَا عَمَّا بَدَا لَكُمَا.

١٣٢/٤

ثُمَّ قَامَ^٨ إِلَى الْبَابِ لِيُغْلِقَهُ، فَإِذَا آذَنَهُ الَّذِي أَدْنَى لَنَا عَلَيْهِ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ لَهُ^٩:
إِمضْ عَنَّا، لَا أُمَّ لَكَ! فَخَرَجَ وَ أَغْلَقَ الْبَابَ خَلْفَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا، فَجَلَسَ مَعَنَا، فَقَالَ:
سَلَا تُخْبِرَا، قُلْنَا: تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَنَا بِأَحْسَدِ^{١٠} قُرَيْشٍ الَّذِي لَمْ تَأْمَنَ^{١١} ثِيَابَنَا عَلَيْهِ ذِكْرِهِ^{١٢}

١. في «د» و التلخيص: «ضمنًا». و في شرح النهج: «قَمِنًا». و الضمين: الزَّيْن. و القمين: الخلق
و الجدير. راجع: تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٤٩ (ضمن):. و ج ١٨، ص ٤٦٣ (قمن).
٢. في شرح النهج: «أن لا تخاف متنى أودعت». و في الديوان و غرر الخصائص: «لم تخش منه
لما أودعت».

٣. ديوان كعب بن زهير، ص ٨٠؛ غرر الخصائص الواضحة، ص ٩٧.

٤. في المطبوع: «و وصلنا». و في التلخيص: - «و وصلنا».

٥. في المطبوع و شرح النهج: «الأشعرين». و في لسان العرب: «تقول العرب: جاء بك
الأشعرون، بحذف ياء النسب». لسان العرب، ج ٤، ص ٤١٦ (شعر).

٦. في المطبوع: «و أشركنا». و في شرح النهج: «و أن تشركنا».

٧. في «ب» و شرح النهج: «المستشاران».

٨. في «د» و شرح النهج: «كذلك».

٩. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ: «ثم قال: فقام». و في المطبوع:
«قال: فقام».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».

١١. في «ج، ص»: + «من».

١٢. في «د» و التلخيص: «لم تأمن». و في شرح النهج: «لم يأمن».

١٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ثيابنا عليه أن تذكره».

لنا، فقال: سَأَلْتُمَا عَنْ مُعْضِلَةٍ، وَ سَأَخْبِرُكُمَا، فَلْتَكُنْ^١ عِنْدَكُمَا فِي ذِمَّةٍ مَنِيعَةٍ وَ حِرْزٍ مَا بَقِيَتْ، فَإِذَا أَنَا^٢ مِتُّ فَسَأَلْتُكُمَا وَ مَا أَحَبَبْتُمَا مِنِّ إِظْهَارٍ أَوْ كِتْمَانٍ. قُلْنَا: فَإِنْ ذَلِكَ عِنْدَنَا كَذَلِكَ^٣.

قَالَ أَبُو مُوسَى: وَ أَنَا أَقُولُ^٤: مَا أَظُنُّهُ يُرِيدُ إِلَّا الَّذِينَ كَرِهُوا مِنْ أَبِي بَكْرٍ اسْتِخْلَافَهُ عُمَرَ، وَ كَانَ طَلْحَةُ أَحَدَهُمْ، فَأَشَارُوا^٥ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْتَخْلِفَهُ لِأَنَّهُ فَظٌّ غَلِيظٌ. ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ عَرَفْنَا^٦ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ بِأَسْمَائِهِمْ وَ عَشَائِرِهِمْ، وَ عَرَفَهُمُ النَّاسُ، وَ إِذَا^٧ هُوَ يُرِيدُ غَيْرَ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ! فَعَادَ عُمَرُ إِلَى التَّنْفُسِ^٨، ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَرَيَانِهِ؟ قُلْنَا: وَ اللَّهُ مَا نَدْرِي إِلَّا ظَنًّا، قَالَ: وَ مَا^٩ تَظُنَّانِ؟ قُلْنَا: نَرَاكَ تُرِيدُ الْقَوْمَ الَّذِينَ أَرَادُوا أَبَا بَكْرٍ عَلَى صَرْفٍ هَذَا الْأَمْرِ عَنْكَ، قَالَ: كَلَّا، بَلْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعَقَّ وَ أَظْلَمَ، هُوَ الَّذِي سَأَلْتُمَا عَنْهُ، كَانَ وَ اللَّهُ أَحْسَدُ قُرَيْشٍ كُلِّهَا!

ثُمَّ أَطْرَقَ طَوِيلًا، فَظَنَرُ إِلَيَّ الْمُغِيرَةُ وَ نَظَرْتُ إِلَيْهِ، فَأَطْرَقْنَا^{١٠} لِإِطْرَاقِهِ، وَ طَالَ السَّكُوتُ مِنَّا وَ مِنْهُ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ قَدْ نَدِمَ عَلَى مَا بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: وَ الْهَفَاهُ عَلَى ضَبِيلِ

١. في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج: «فليكن».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أنا».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإن لك عندنا ذلك».

٤. في المطبوع و شرح النهج: + «في نفسي».

٥. في «د»: «و أشاروا».

٦. في «ج، ص»: «عرفت».

٧. في «د»: «فإذا».

٨. في «ف» و المطبوع: «إلى النفس».

٩. هكذا في «د». و في «ج»: «من» بدون الواو. و في سائر النسخ و المطبوع: «و من».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أطرقنا». و في شرح النهج: + «ملئاً».

بني^١ تيم بن مرة! لقد تقدمني ظالماً، وخرج إلي منها آثماً.
فقال له^٢ المغيرة: هذا الذي^٣ تقدمك^٤ ظالماً قد عرفنا، فكيف خرج إليك منها^٥
آثماً؟ قال: ذلك^٦ لأنه لم يخرج إلي منها إلا بعد يأس منها؛ أما والله، لو كنت أطعت
زيد بن الخطاب وأصحابه لم يتلَمَّظ^٧ من حلاوتها^٨ بشيء أبداً، ولكني^٩ قدمتُ
وأخرتُ، وصعدتُ وصوبتُ^{١٠}، ونقضتُ وأبرمتُ، فلم أجد إلا الإغضاء
على ما نُسب^{١١} فيه منها^{١٢}، والتلَهَّف^{١٣} على نفسي^{١٤}، وأملتُ إنايته ورجوعه،

١٣٣/٤

١. في «د»: «بن».

٢. في «د» وشرح النهج: - «له».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الذي».

٤. في «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي المطبوع: «بتقدمك».

٥. في «ج»: - «منها».

٦. في «ب» و «حاشية ف» والحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «ذاك».

٧. في «ج»: «يتلمظ» وفي حاشيتها: «يتلمظاً». وفي «د»: «يتلمظ». وتلَمَّظَ ولمَظَ: ذاق؛ يقال: ما
تلَمَّظْتُ اليوم بشيء: ما ذُقْتُ شيئاً. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٦١ (لمظ).

٨. في «د»: «خلافها».

٩. في «ب» والتلخيص: «ولكن».

١٠. صعدتُ تأمل بالنظر من أعلاه. وصوبتُ: خفض رأسه ليتأمله من أسفله. ويقال: صعدتُ في النظر
وصَوَّته، أي نظرتُ إلى أعلاي وأسفلي يتأملني. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠ (صعد).١١. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «ص، ف»: «نُسبت». وفي المطبوع: «نُسبت». ونُسِبَ في
الشيء: إذا وقع فيما لا مخلص له منه. النهاية، ج ٥، ص ٥٢ (نُسب).١٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منه فيها». وفي شرح النهج: «به
منها».

١٣. تلَهَّفَ على الفائت: حَزَنَ وتَحَسَّرَ. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٢ (لهف).

١٤. في «ج، ف»: «فلم يجبني نفسي إلى ذلك». وفي «ص»: «فلم تجبني إلى نفسي ذلك». وفي
حاشية الحجري: «فلم تجبني نفسي». نعم، ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه، لكن لم يُحذف «إلى
ذلك» وحُذف في الحجري.

فَوَاللَّهِ مَا فَعَلَ حَتَّى فَعَرَ^١ بِهَا بَسْمًا^٢.

قَالَ لَهُ الْمُغِيرَةُ^٣: فَمَا مَنَعَكَ مِنْهَا، وَ قَدْ عَرَضَكَ لَهَا^٤ يَوْمَ السَّقِيفَةِ بَدْعَانِكَ لَهَا^٥؟
ثُمَّ أَنْتَ الْآنَ مُنْتَقِمٌ^٦ بِالتَّائْسُفِ عَلَيْهِ!

فَقَالَ لَهُ: تُكَلِّتُكَ أُمُّكَ يَا مُغِيرَةُ، إِنِّي^٧ كُنْتُ لَأَعُدُّكَ مِنْ دُهَاةِ الْعَرَبِ! كَأَنَّكَ كُنْتَ
غَائِبًا عَمَّا هُنَاكَ؛ إِنَّ الرَّجُلَ كَادَنِي فَكِدْتُهُ^٨، وَ مَا كَرَّيَنِي فَمَا كَرَّتُهُ، وَ أَلْفَانِي أَحْذَرَ مِنْ
قَطَاةٍ! إِنَّهُ لَمَّا رَأَى شَعَفَ^٩ النَّاسِ بِهِ، وَ إِقْبَالَهُمْ بِوَجُوهِهِمْ إِلَيْهِ^{١٠}، أَيْقَنَ أَنْ لَا يُرِيدُوا بِهِ
بَدَلًا؛ فَأَحَبَّ - مِمَّا رَأَى^{١١} مِنْ حِرْصِ النَّاسِ عَلَيْهِ وَ شَغَفِهِمْ بِهِ^{١٢} - أَنْ يَعْلَمَ مَا عِنْدِي،
وَ هَلْ تُسَاوِغُ إِلَيْهَا نَفْسِي؟^{١٣} وَ أَحَبَّ أَنْ يَبْلُوَنِي^{١٤} بِإِطْمَاعِي فِيهَا،

١. في «ص»: «فرغ». و في شرح النهج: «نغر» أي امتلأ. و فَعَرَ فَمَهُ: فَتَحَهُ. يعني أن أبا بكر فتح فمه ليلفظ الخلافة و يطرحها من جوفه. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٥٩ (فغر).
٢. بَشِمٌ مِنَ الطَّعَامِ يَبْشِمُ بَشْمًا: أَكْثَرَمَنِهِ حَتَّى اتَّخَمَ وَ سَتَمَهُ. فهو بَشِيمٌ. يعني أن أبا بكر ما فتح فمه جوعاً، بل تَخَمَةً وَ سَأْمًا. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠ (بشم).
٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «فقال له المغيرة بن شعبة».
٤. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في غيرها: «و قد عرضها عليك». و عَرَضَ فَلَانًا لَكَذَا: جَعَلَهُ عُرْضَةً وَ هَدَفًا لَهُ. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٨ (عرض).
٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «إليها».
٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ب، ف» و حاشية «ج» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «تنقم». و في «ج، ص»: «تنقسم».
٧. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «إن».
٨. في «ج»: «وكدته». و في التلخيص و شرح النهج: - «كادني فكدته».
٩. في «ب» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «شغف».
١٠. في «ص» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «عليه».
١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لما رأى».
١٢. في «ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «و شغفهم به». و في شرح النهج: «و ميلهم إليه».
١٣. في شرح النهج: «و هل تنازعني نفسي إليها؟».
١٤. في «د»: «يتلونني». و يبلوني، أي يختبرني.

و التعريض لي بها، و قد عَلِمَ و عَلِمْتُ لَوْ قَبِلْتُ مَا عَرَضَ عَلَيَّ مِنْهَا لَمْ يُجِبْهُ النَّاسُ إِلَى ذَلِكَ؛ فَأَلْفَانِي^١ قائماً على أَحْمَصِي مُسْتَوْفِراً^٢ حِذْراً. و لَوْ أَجَبْتُهُ إِلَى قَبُولِهَا لَمْ يُسَلِّمِ النَّاسُ إِلَى ذَلِكَ، و اخْتَبَأَهَا ضِغْناً عَلَيَّ فِي قَلْبِهِ، و لَمْ أَمِنْ غَائِلَتَهُ و لَوْ بَعْدَ حِينٍ مَعَ مَا بَدَأَ لِي مِنْ كَرَاهَةِ^٣ النَّاسِ؛ أَمَا سَمِعْتَ نِدَاءَهُمْ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَيَّ: «لَا تُرِيدُ سِوَاكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَنْتَ لَهَا؟» فَزِدَدْتُهَا إِلَيْهِ عِنْدَ^٥ ذَلِكَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ التَّمَعُّ^٦ وَجْهَهُ لَذَلِكَ سُوراً.

و لَقَدْ عَاتَبَنِي مَرَّةً عَلَى شَيْءٍ كَانَ^٧ بَلَغَهُ عَنِّي؛ وَ ذَلِكَ لَمَّا قُدِّمَ [عَلَيْهِ]^٨ بِالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ أَسِيرًا، فَمَنْ عَلَيْهِ و أَطْلَقَهُ، وَ زَوْجَهُ أُخْتَهُ أُمَّ فُرُوءَ بِنْتَ أَبِي قُحَافَةَ^٩؛ فَقُلْتُ

١. في «ف» و الحجريّ و المطبوع: «فألفاني». و في «ص»: «فألفاني».
٢. هكذا في شرح النهج. و في «ب»: «مستوراً». و في «ج» و التلخيص: «متوراً». و في «د»: «متشوراً». و في «ص، ف»: «متسوراً». و في الحجري: «متشوراً». و في المطبوع: «متشوراً». و المستوفز: من قعد منتصباً غير مطمئن، و الجالس على هيئة كأنه يُريد القيام. تاج العروس، ج ٨، ص ١٦٨ (وفز).
٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «كراهية».
٤. في «ب، ف» و الحجري: «يا با بكر».
٥. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه فعند».
٦. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك رأيت و قد التمع».
٧. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «كان».
٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج.
٩. و ذَلِكَ أُنْ أَلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ارْتَدَّ مَعَ مَنْ ارْتَدَّ مِنْ بَنِي وَلَيْعَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِمْ مَلَكًا كَمَا يَتَوَجَّعُ الْمَلِكُ مِنْ قَحْطَانٍ وَ اجْتَمَعُوا حَوْلَهُ وَ أَظْهَرُوا الشَّمَاتَةَ بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ خَضَبُوا الْأَيْدِي وَ ضَرَبَتْ بِغَايَاهُمْ بِالْدَفُوفِ، وَ تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِمْ جِيُوشُ الْمُسْلِمِينَ بِقِيَادَةِ زِيَادِ بْنِ لَبِيدِ الْبِيَاضِيِّ وَ الْيَاسِ بْنِ حُزْرُمُوتَ، وَ أَعَانَهُ الْمَهَاجِرُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَ الْيَاسِ صَنْعَاءَ، فَانْهَزَمَ الْأَشْعَثُ وَ فَرَّ أَصْحَابُهُ، وَ لَجَأُوا إِلَى الْحَصَنِ

لِلأَشْعَثِ وَهُوَ بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ، أَكَفَرْتَ بَعْدَ إِسْلَامِكَ! وَارْتَدَدْتَ كَافِرًا نَاكِصًا عَلَى عَقِيكَ؟ فَظَنَرُ إِلَى الْأَشْعَثِ نَظْرًا شَرًّا^١ عَلِمْتُ^٢ أَنَّهُ يُرِيدُ كَلَامًا يُكَلِّمُنِي بِهِ، ثُمَّ سَكَتَ، فَلَقَيْتَنِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، فَرَأَفَقَنِي^٣، ثُمَّ قَالَ لِي: أَنْتَ صَاحِبُ الْكَلَامِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَكَ عِنْدِي شَرٌّ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِشَسِّ الْجَزَاءِ هَذَا لِي مِنْكَ، فَقُلْتُ: عَلَامَ تُرِيدُ مِنِّي حُسْنَ الْجَزَاءِ؟ قَالَ: لِأَنْفَتِي^٤ لَكَ مِنْ اتِّبَاعِ هَذَا الرَّجُلِ - يُرِيدُ أَبَا بَكْرٍ - وَمَا حَدَانِي^٥ عَلَى الْخِلَافِ عَلَيْهِ إِلَّا تَقَدُّمُهُ^٦ عَلَيْكَ وَتَخْلُفُكَ عَنْهَا، وَلَوْ كُنْتُ صَاحِبَهَا مَا رَأَيْتُ مِنِّي خِلَافًا عَلَيْكَ. قُلْتُ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَمَا تَأْمُرُنِي^٧ الْآنَ؟ قَالَ:

«المعروف بالتَّجِيرِ، فحاصرهم المسلمون حصاراً شديداً حتى ضعفوا، فنزل الأشعث ليلاً وكَلَّمَ زياداً والمهاجر وسألهم الأمان لنفسه وعشر من أهل بيته حتى يقدموا بهم على أبي بكر فيرى فيهم رأيه، على أن يفتح لهم باب الحصن و يسلم إليهم من فيه، فأمناه وأمضيا شرطه، ففتح لهم الحصن، واستنزلوا من فيه، وأخذوا أسلحتهم، ثم قتلوا منهم ثمانمائة وحملوا الأشعث وأهل بيته إلى المدينة، فعفا أبو بكر عنه وعنهم وزوجه أخته أم فروة، فكان الأشعث يسمى بعد ذلك عرف النار، وقال الطبري: «وكان الأشعث يلغنه المسلمون ويلغنه الكافرون، وسمّاه قومه عرف النار، كلام يمانى يسمون به الغادر منهم». تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٣٣٨.

١. في «د»، ص، ف: «شزراً». وفي شرح النهج: - «شزراً». و الشُّزْرُ: نظرة الإعراض أو الغضب أو الاستهانة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٠ (شزر).

٢. في الحجري والمطبوع: + «له».

٣. في التلخيص: «فوافقني». وفي شرح النهج: - «فرافقني».

٤. في «د»: «لايعني». وفي حاشية «ج»: «لما لقينى».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ب»: «و ما جزاي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و ما جزأني». وفي شرح النهج: «و الله ما جزأني». وخدا فلاناً على كذا: بعثه عليه. تاج العروس، ج ١٩، ص ٣١٠ (حدو).

٦. في «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي الحجري والمطبوع: «بقدمه».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تأمر».

ما هذا وقت أمرٍ، و^١ إنما هو وقت صبرٍ، حتى يأتي الله بفرجٍ ومخرجٍ.
 قال: ^٢ فمَضَى وَمَضَيْتُ، وَلَقِيَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ ^٣ الزُّبْرِقَانُ بْنُ بَدْرِ
 السَّعْدِيِّ، ^٤ فَذَكَرَ لَهُ مَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَتَقَلَّ ذَلِكَ ^٥ الزُّبْرِقَانُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ^٦، فَأَرْسَلَ
 إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِي ^٧، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكَ لَمُتَشَوِّقٌ ^٨ إِلَيْهَا يَا بَنَ الْخَطَّابِ، فَقُلْتُ: وَمَا
 يَمْنَعُنِي مِنَ التَّشَوُّقِ إِلَى مَا كُنْتُ أَحَقُّ بِهِ مِمَّنْ غَلَبَنِي عَلَيْهِ؟ ^٩ أَمَا وَاللَّهِ، لَتَكْفُنَّ أَوْ

١٣٥/٤

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».
٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال».
٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الكندي».
٤. الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف التميمي السعدي، يكنى أبا عيَّاش، واسمه الحصين. وإِنَّمَا قِيلَ لَهُ الزُّبْرِقَانُ لِحَسَنِهِ، وَ الزُّبْرِقَانُ الْقَمَر. نزل البصرة، وكان سيداً في الجاهلية، وفد علي رسول الله صَلَّى الله عليه وآله في وفد بني تميم، فأسلموا وأجازهم رسول الله صَلَّى الله عليه وآله فأحسن جوائزهم، وذلك سنة تسع. وولاه رسول الله صَلَّى الله عليه وآله صدقات قومه بني عوف، فأذاها في الردة إلى أبي بكر، فأقره أبو بكر على الصدقة وكذلك عمر. توفي سنة ٤٥هـ. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٦، الرقم ٢٨٦٠؛ معجم الصحابة، ج ٥، ص ١٨٠٢، الرقم ٢٧٨؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٣٨٩، الرقم ٣١٠٨؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٦٠، الرقم ٨٦٦؛ أشد الغابة، ج ٢، ص ٩٥، الرقم ١٧٢٨.
٥. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: - «ذلك».
٦. في المطبوع: + «الكلام».
٧. في الحجري والمطبوع: «لي ذلك». وفي التلخيص: - «لي».
٨. هكذا في الحجري. وفي المطبوع: «لمتشوف». وفي التلخيص: «لتشوق». وفي «ج»، ص، ف: «بمشوق».
٩. في «ب»، د بدل قوله: «فأرسل إلي» إلى هنا: «فأرسل إلي بما كنت أحق به ممن غلبني عليه من الكلام، فأرسلت إليه». وفي شرح النهج: «فأرسل إلي بعد عتاب مؤلم، فأرسلت إليه» بدله. وفي التلخيص وحاشية «ف»: + «من الكلام، فأرسلت إليه». وفي المطبوع: «وما يمنعني من التشوف لذلك، فذكر أحق به ممن غلبني عليه».

لَأَقُولَنَّ كَلِمَةً بِالْغَةِ بِي وَبِكَ فِي النَّاسِ يَحْمِلُهَا^١ الرُّكْبَانُ حَيْثُ سَارُوا،
وَإِنْ شِئْتَ اسْتَدَمْنَا مَا نَحْنُ فِيهِ عَفْوًا، فَقَالَ: إِذَنْ نَسْتَدِيمُهَا^٢ عَلَى أَنَّهَا صَائِرَةٌ إِلَيْكَ
إِلَى أَيَّامٍ.

قَالَ^٣: فَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَيْهِ جُمُعَةٌ حَتَّى يَرُدَّهَا عَلَيَّ، فَتَغَافَلَ وَاللَّهِ^٤، فَمَا ذَكَرَ
لِي^٥ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ حَرْفًا حَتَّى هَلَكَ. وَلَقَدْ مُدَّ لَهُ فِي أَمْدِهَا عَاضًا عَلَى
نَوَاجِذِهِ^٦ حَتَّى حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَكَانَ مِنْهُ مَا رَأَيْتُمَا.
ثُمَّ قَالَ: أُكْتُمَا^٧ مَا قُلْتُ لَكُمَا [عَنِ النَّاسِ كَافَّةً وَ]^٨ عَنْ بَنِي هَاشِمٍ خَاصَّةً، وَلِيَكُنْ
مِنْكُمَا بَحِيثٌ^٩ أَمَرْتُكُمَا. [قُومَا]^{١٠} إِذَا شِئْتُمَا عَلَى بَرَكََةِ اللَّهِ^{١١}.
فَمَضَيْنَا وَنَحْنُ نَعْجَبُ مِنْ قَوْلِهِ، فَوَاللَّهِ^{١٢} مَا أَفْشَيْنَا سِرَّهُ حَتَّى هَلَكَ^{١٣}.

١. في «ب، د» و شرح النهج: «تحملها».

٢. في «د»: «تستديمها». وفي «ص»: «أستديمه». وفي شرح النهج: «نستديمه».

٣. هكذا في التلخيص. وفي «د»: «فقال». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٤. في «ج»: «والله».

٥. في «ص»: «ذكرني». وفي شرح النهج: «ذاكرني». وفي «ب، ج، ص، ف» و الحجري
و المطبوع: «و الله».

٦. في جميع النسخ و الحجري: «نواجذه». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص و شرح النهج.

٧. هكذا في المطبوع فقط. وفي النسخ و التلخيص: «ثم اكتما»، و في شرح النهج: «فاكتما»
كلاهما بدل «ثم قال: اكتما».

٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج. ٩. في المطبوع: «منكم حيث».

١٠. ما بين المعقوفين من شرح النهج. ١١. في «ب، د»: «و تعالى».

١٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. وفي «ب» و الحجري: «و الله». وفي سائر النسخ
و المطبوع: «و والله».

١٣. الإيضاح للفضل بن شاذان، ص ١٤٠ - ١٥٤؛ المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام،

و كَأَنِّي بِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ يَسْتَغْرِقُونَ^٢ ضَحِكًا^٣ وَ تَعَجُّبًا، وَ اسْتِبْعَادًا وَ إِنكَارًا، وَ يَقُولُونَ: كَيْفَ تُصْغِي إِلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةُ عَظِيمِ عُمَرِ لِأَبِي بَكْرٍ وَ وِفَاقِهِ لَهُ، وَ تَصَوُّبُهُ لِإِمَامَتِهِ؟ وَ كَيْفَ يَطْعَنُ عُمَرُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ هِيَ أَصْلُ لِإِمَامَتِهِ، وَ قَاعِدَةٌ لَوْلَايَتِهِ؟ وَ لَيْسَ هَذَا بِمُنْكَرٍ مِمَّنْ طَمَسَتِ الْعَصَبِيَّةُ عَلَى قَلْبِهِ وَ عَيْنِهِ، فَهُوَ لَا يَرَى وَ لَا يَسْمَعُ إِلَّا مَا يُوَافِقُ^٥ اعْتِقَادَاتٍ مُبْتَدَأَةً قَدْ اعْتَقَدَهَا، وَ مَذَاهِبَ فَاسِدَةً قَدْ انْتَحَلَهَا؛ فَمَا بَالُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ تَخْصُمُهم وَ لَا تَعُمُّ مَنْ خَالَفَهُمْ؟ وَ نَحْنُ نُقَسِمُ بِاللَّهِ عَلَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ مَا يَدَّعُوهُ، وَ نَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ.

و لَيْسَ فِي طَعْنِ عُمَرَ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ مَا يُوَدِّي إِلَى فَسَادِ إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِمَامَتَهُ لَمْ تَثْبُتْ^٦ بِالنِّصِّ عَلَيْهِ، وَ إِنَّمَا ثَبَّتَ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ وَ الرِّضَا - فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ - وَ يَرَى^٧ أَنَّ إِمَامَتَهُ أَوْلَى؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَقَعْ بَغْتَةً وَ لَا فَجَاءَةً، وَ لَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَصْلِهَا وَ امْتَنَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنَ الدَّخُولِ فِيهَا، حَتَّى أَكْرَهُوا وَ هَدَّدُوا^٨ وَ خَوْفُوا.

١٣٦/٤

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فكأنني».

٢. في «ب، د، ف» و التلخيص: «يستغربون».

٣. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».

٤. في «د» و التلخيص: - «أبي بكر و».

٥. في «د» و التلخيص: «ما وافق».

٦. في المطبوع: + «إلا».

٧. في «ج» «و يروى». و في «د»: «و نرى».

٨. هكذا في التلخيص. و في «د»: «أو هَدَّدُوا». و في سائر النسخ و المطبوع: «و تهدَّدوا».

[في بيان معنى الفلته]

فَأَمَّا الْفَلْتَةُ^١ وَإِنْ كَانَتْ مُحْتَمِلَةً لِلْبَغْتَةِ - عَلَى مَا حَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ - وَ لِلزَّلَّةِ
أَيْضاً^٢ وَ الْخَطِيئَةِ، فَالَّذِي يُخَصِّصُهَا^٣ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ: «وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا،
فَمَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ» وَ هَذَا الْكَلَامُ لَا يَلِيقُ بِالْمَدْحِ، وَ هُوَ بِالذَّمِّ أَشْبَهُ؛ فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَقَى اللَّهُ^٤ شَرَّهَا، أَنَّهُ دَفَعَ شَرَّ الْاِخْتِلَافِ فِيهَا» عُذُولٌ^٥
عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الشَّرَّ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ مُضَافٌ إِلَيْهَا، دُونَ غَيْرِهَا.
وَ أَبَعَدَ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُرَادَ: مَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَأَكْرَهَةٍ
الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهَا فَاقْتُلُوهُ»؛ لِأَنَّ مَا جَرَى^٦ هَذَا الْمَجْرَى لَا يَكُونُ «مِثْلاً» لْبَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ
عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَا^٧ جَرَى عَلَى مَذَاهِبِهِمْ^٨ فِيهَا، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ
يَقُولَ: مَنْ عَادَ إِلَى خِلَافِهَا فَاقْتُلُوهُ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا أَرَادَ بِالْتَّمَثِيلِ وَجْهاً وَاحِداً، وَ هُوَ فِي وَقُوعِهَا^٩ مِنْ غَيْرِ
مُشَاوَرَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا تَمَّ فِي أَبِي بَكْرٍ خَاصَّةً بظُهُورِ^{١٠} أَمْرِهِ وَ اشْتِهَارِ فَضْلِهِ، وَلِأَنَّهُمْ

١. في المطبوع و شرح النهج: «فإنَّها».

٢. في «د»، ف: - «أيضاً». و في التلخيص: «و الدِّلَّةُ أَيْضاً».

٣. في «ب»: «يخصُّها».

٤. هكذا في «د». و في التلخيص: «إِنَّ الْمُرَادَ بِوَقَى اللَّهُ». و في سائر النسخ و المطبوع: - «بقوله».

٥. في «ب»: «هو عدول». و في المطبوع: «و عدل».

٦. في التلخيص: «ما يجري».

٧. «ما» نافية.

٨. في «ج»: «مذهبهم».

٩. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و هو وقوعها».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لظهور».

بادروا إلى العقد خوفاً من الفتنة.

وذلك أنه غير منكّر أن يتفق من ظهور فضل غير أبي بكر^١ و اشتهاؤه أمره و خوف الفتنة ما اتفق لأبي بكر، فلا يستحقّ بالعقد له^٢ قتلاً ولا ذماً.

على أن قوله: «مثليها» يقتضي وقوعها على الوجه الذي وقعت عليه؛ فكيف^٣ يكون ما وقع من غير مشاورّة لضرورة داعية وأسباب موجبة، «مثلاً» لما وقع بلا مشاورّة من^٤ غير ضرورة ولا أسباب؟

والذي رواه عن أهل اللغة من أن آخر يوم من شوال يُسمّى «فلتة» من حيث لم يدرك فيه ثأره؛ فإنّنا لا نعرفه^٥، والذي نعرفه عن القوم^٦ أنهم يُسمّون الليلة^٧ التي ينقضي بها أحد الشهور الحُرُم^٨ و يَتِمُّ «فلتة»، وهي آخر ليلة من ليالي الشهر؛ لأنّه ربّما رأى قوم الهلال لتسع وعشرين و لم يُبصره الباقر، فيُغيّر^٩ هؤلاء على أولئك و هم غارون^{١٠}، فلهذا سُمّيت هذه الليلة «فلتة»^{١١}.

١٣٧/٤

١. في المطبوع: «بالعقد له».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالعقد له».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «وكيف».

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و من».

٥. في التلخيص: «فإنّه غير معروف». و في شرح النهج: «فإنّه قول لا نعرفه».

٦. هكذا في «د». و في التلخيص: «و الذي يعرف من ذلك». و في الحجري و المطبوع: «و الذي نعرفه من القوم». و في سائر النسخ و شرح النهج: «عن القوم».

٧. في «ب، ج، ص، ف» - «الليلة».

٨. في «ب»: «أحد شهور الحرم». و في شرح النهج: «آخر الأشهر الحرم».

٩. في «د»: «فيغير». و في التلخيص: «فيغير».

١٠. الغار: الغافل. لسان العرب، ج ٥، ص ١٣ (غر).

١١. النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٧؛ تاج العروس، ج ٣، ص ١٠٠ (فلت).

على أننا قد بينّا أن مجموع الكلام يقتضي ما ذكرناه من المعنى لو^١ سلّم له ما رواه عن أهل اللغة في احتمال هذه اللفظة.

وقوله في أول الكلام: «ليست^٢ الفلّة الزلّة والخطيئة» إن أراد أنها لا تختص بذلك، فهو صحيح^٣. وإن أراد أنها لا تحتمل^٤، فهو ظاهر الخطأ؛ لأن صاحب «العين» قد ذكر في كتابه: أن الفلّة من الأمر الذي يقع على غير إحكام^٥.

وبعد، فلو كان عمر لم يرد بقوله توهين بيعة أبي بكر - بل أراد ما ظنّه المخالفون - لكان ذلك عائداً عليه بالنقص^٦؛ لأنه وضع كلامه في غير موضعه، وأراد شيئاً فعبّر عن خلافه^٧؛ فليس يخرج هذا الخبر من أن يكون طعنًا على أبي بكر إلا بأن يكون طعنًا على عمر!

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ولو».

٢. في المطبوع: «وليست».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ: «فصحيح». و في الحجري و المطبوع: - «فهو».

٤. في الحجري و المطبوع: «لا تحملها».

٥. كتاب العين، ج ٨، ص ١٢٢ (فلت).

٦. في «ب»: «بالنقص».

٧. في «ب»: «عنه بخلافه».

[الطعن السادس]

[شك أبي بكر في صحة بيعته]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم^١:

قالوا: قد روي عن أبي بكر أنه قال عند موته: «لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ عَنْ ثَلَاثَةٍ^٣، فَذَكَرَ فِي أَحَدِهَا: «لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَقٌّ؟»^٤ وَ ذَلِكَ^٥ يُدُلُّ عَلَى شَكِّهِ فِي صِحَّةِ بَيْعَتِهِ^٦.

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «صلى الله عليه و آله».

٣. في المغني: «ثلاث».

٤. السقيفة و فذلك، ص ٤١؛ الخصال، ج ١، ص ١٧١ - ١٧٣، ح ٢٢٨؛ تقريب المعارف، ص ٣٩٧؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٦٢، ح ٤٣؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٣٧؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٣١؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٠٢؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣٢ - ٦٣٣، ح ١٤١١٣.

٥. هكذا في «د» و المغني و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنه».

٦. هكذا في «د» و المغني و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ: «في صحة بيعة نفسه».

و في الحجري و المطبوع: «في بيعة نفسه». و في المغني: «و يمنع من كونها صواباً».

و رُبَّمَا قالوا: قد رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَكَتُ بَيْتَ فاطمة [و] ^١ لَمْ أَكْشِفْهُ، وَلَيْتَنِي فِي ظِلَّةِ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ ^٢ ضَرَبْتُ عَلَى يَدِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ، فَكَانَ هُوَ الْأَمِيرَ وَكُنْتُ الْوَزِيرَ» ^٣. قالوا: وَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَا يُرَوَى ^٤ مِنْ إِقْدَامِهِ عَلَى بَيْتِ فاطمة عِنْدَ اجْتِمَاعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الزَّيْبِرِ وَ غَيْرِهِمَا فِيهِ. ^٥ وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْفَضْلَ لَغَيْرِهِ لَا لِنَفْسِهِ [فِي بَابِ الْإِمَامَةِ] ^٦. ثُمَّ قَالَ:

الجواب ^٧: أَنَّ قَوْلَهُ: «لَيْتَنِي» لَا يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ فِيهِمَا تَمَنَّاهُ، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي» ^٨ أَقْوَى ^٩ مِنْ ذَلِكَ فِي الشُّبْهَةِ ^{١٠} [وَلَا يَدُلُّ عَلَى

١. ما بين المعقوفين من المغني، وهكذا في الموارد الآتية.

٢. في المغني والتلخيص: - «كنت».

٣. السقيفة و فذك، ص ٧٣؛ تقريب المعارف، ص ٣٦٦؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٣٠؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٠١؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١١٧ - ١١٨؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٦٢، ح ٤٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣٢، ح ١٤١١٣.

٤. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع و شرح النهج: «ماروي». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٥. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٣٠؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ١٣.

٦. في المطبوع بين معقوفين: + «و لا يدلُّ على أَنَّهُ لم يكن عالماً» بدل «في باب الإمامة». وفي حاشيته: «الزيادة من المغني» و هو سهو؛ إذ الزيادة هذه لا توجد في المغني هنا، بل توجد في نهاية الفقرة الآتية.

٧. هكذا في «د» و المغني و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: + «عن ذلك».

٨. البقرة (٢): ٢٦٠.

٩. في المغني: «أقوم».

١٠. هكذا في «د» و المغني و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «على الشبهة».

أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا.]

ثُمَّ حَمَلَ تَمَنِّيَهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سَمَاعَ شَيْءٍ مُفْصَّلٍ، أَوْ أَرَادَ^١: لَيْتَنِي سَأَلْتُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لِقُرْبِ^٢ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّ مَا قُرْبَ عَهْدِهِ لَا يُنْسَى، فَيَكُونُ^٣ أَرْدَعَ لِلْأَنْصَارِ عَمَّا حَاوَلُوهُ.

ثُمَّ قَالَ:

عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّهُ تَمَنَّى أَنْ يَسْأَلَ هَلْ لَهُمْ حَقٌّ فِي الْإِمَامَةِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ قَدْ تَتَعَلَّقُ^٥ بِهَا حُقُوقٌ سِوَاهَا. ثُمَّ دَفَعَ الرِّوَايَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بَبَيْتِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَقَالَ:

[وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ مَا يَوْجِبُ أَنْ يَتَمَنَّى أَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَبَيَّنَّا كُلَّ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ]. فَأَمَّا^٦ تَمَنِّيهِ أَنْ يُبَايَعَ غَيْرِهِ، فَلَوْ ثَبَّتَ لَمْ يَكُنْ دَمًا؛ لِأَنَّ مَنْ اشْتَدَّ^٧ التَّكْلِيفُ عَلَيْهِ قَدْ^٨ يَتَمَنَّى خِلَافَهُ.^٩

١. في «د»: «و أَرَادَ». وفي «ب، ص»: «منفصل» بدل «مفصل».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لِقُرْبِ».

٣. هكذا في «ج» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يكون».

٤. هكذا في «د». وفي شرح النهج: «على ما». وفي غيرهما: «لما».

٥. هكذا في «د» والمغني والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قد يتعلّق».

٦. في التلخيص والمغني: «و أمّا». وفي «ب»: «أما». وفي المطبوع: «فإن».

٧. في المطبوع: «شهد».

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي المغني: «فلا»؛ وهو تصحيف. وفي سائر النسخ والمطبوع:

«فهو».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٤٠ - ٣٤١. وكل ما ورد بين معقوفين فهو من المصدر.

[في بيان شك أبي بكر في صحة بيعته، وبطلان ما أجاب به القاضي عن ذلك]

يُقَالُ له: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ أَبُو بَكْرٍ: «لَيْتَنِي سَأَلْتُ عَنْ كَذَا» إِلَّا مَعَ الشَّكِّ وَ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّ مَعَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ؛ هَكَذَا يَقْتَضِي الظَّاهِرُ. فَأَمَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنَّمَا سَأَغُ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ ظَاهِرِهِ لِأَنَّ الشَّكَّ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ. عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ الشَّكَّ بِقَوْلِهِ: «بَلَى وَ لَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي». وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّ نُمُرُودًا قَالَ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ لَكَ رَبًّا يُحْيِي الْأَمْوَاتَ^٢، فَسَلْهُ^٣ أَنْ يُحْيِيَ لَنَا مَيِّتًا إِنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرًا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ قَتَلْتُكَ^٤. فَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَ لَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي» أَيِ لَأَمَنَّ مِنْ^٥ تَوَعُّدِ عَدُوِّكَ لِي بِالْقَتْلِ. وَ^٦ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلَبَ ذَلِكَ لِقَوْمِهِ وَ قَدْ سَأَلُوهُ^٧ أَنْ يَرْغَبَ إِلَى رَبِّهِ^٨ تَعَالَى^٩ فِيهِ، فَقَالَ: «لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي» إِلَى إِبْجَابَتِكَ لِي وَإِلَى إِزَاحَةِ عِلَّةٍ قَوْمِي، وَ لَمْ يُرَدَّ: «لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي» إِلَى أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى^{١٠} أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى؛ لِأَنَّ قَلْبَهُ بِذَلِكَ كَانَ مُطْمَئِنًّا^{١١}.

١. في شرح النهج: «نمرود».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «الموتى».

٣. في «ص» و شرح النهج: «فأسأله».

٤. في الحجري والمطبوع: «فقتلتك».

٥. هكذا في «د» و الحجري وحاشية «ف». و في سائر النسخ والمطبوع: - «من».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «و قد».

٧. في «د»: «سألوا».

٨. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «إلى الله».

٩. في الحجري والمطبوع: - «تعالى».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في غيرها: - «على».

١١. هكذا في «د» و التلخيص. و في شرح النهج: «لأن قلبه قد كان بذلك مطمئناً». و في سائر النسخ والمطبوع: «لأن قلبه بذلك مطمئن».

وَأَيُّ شَيْءٍ يُرِيدُ أَبُو بَكْرٍ مِنَ التَّفْصِيلِ^١ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ»^٢ و«الْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^٣؟^٤ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُقَالُ^٥ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَ^٦ مَا يُقَالُ قَبْلَهُ إِذَا كَانَ مُحْفُوظًا مَعْلُومًا لَمْ يُرْفَعْ حُكْمُهُ وَلَمْ يُنْسَخْ؟

وَبَعْدُ، فظَاهِرُ الْكَلَامِ لَا يَقْتَضِي هَذَا التَّخْصِصَ، وَنَحْنُ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرِ. وَأَيُّ حَقٍّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأَنْصَارِ فِي الْإِمَامَةِ غَيْرُ أَنْ يَتَوَلَّاهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ، حَتَّى يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ الَّذِي تَمَنَّى أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ غَيْرَ الْإِمَامَةِ؟^٧ وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَعَسُّفٌ وَتَكَلُّفٌ؟! وَأَيُّ شُبْهَةٍ تَبْقَى بَعْدَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: «لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَقٌّ؟^٨ فَكُنَّا لَا نُنَازِعُهُ أَهْلَهُ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنَازُعَ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمْ^٩ إِلَّا فِي

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «التَّفْصِيلُ».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ مُسْنَدُ الْبَزَّازِ، ج ١، ص ٣٠١، ح ١٩٤؛ الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٤٤٣؛ السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٦٣١٢؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ١٤١٣٤.

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «وَالْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ».

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ١٢٩، ح ١٢٣٢٩، وَص ١٨٣، ح ١٢٩٢٣، وَج ٤، ص ٤٢١، ح ١٩٧٩٢؛ مَنَنِ النَّسَائِيِّ الْكَبْرَى، ج ٣، ص ٤٦٧، ح ٥٩٤٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٥؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٤، ص ٢٦، ح ٣٥٢١، وَج ٦، ص ٣٥٧، ح ٦٦١٠؛ الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ١١، ص ٥٨، ح ١٩٩٠٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٤، ص ٨٥، ح ٦٩٦٢.

٥. فِي «د»: «مَا يَقُولُ».

٦. فِي «ب»، ج، ص، ف، وَشَرْحِ النَّهْجِ: «وَبَيْنَ».

٧. هَذَا جَوَابٌ لِقَوْلِ الْقَاضِي: «عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّهُ تَمَنَّى أَنْ يَسْأَلَ هَلْ لَهُمْ حَقٌّ فِي الْإِمَامَةِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُوقٌ سِوَاهَا».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «شَيْء».

٩. فِي «د»: - «بَيْنَهُمْ».

الإمامة نفسها، لا في حق آخر من حقوقها؟^١

فأما قوله: «إنا قد بينّا أنه لم يكن منه في بيت فاطمة^٢ ما يوجب أن يتمنى أن لم يفعل»^٣ فقد بينّا فساد ما ظنّه في هذا الباب، ومضى الكلام فيه مستقصى.^٤

فأما قوله: «إن من اشتد^٥ التكليف عليه قد يتمنى خلافه» فليس بصحيح؛ لأن ولاية أبي بكر إذا كانت هي التي اقتضاها الدين والنظر للمسلمين في تلك الحال، وما عداها كان مفسدة ومؤدياً إلى الفتنة، فالتمّني لخلافها^٦ لا يكون إلا قبيحاً.

١٤٠/٤

١. قال ابن الحديد: «فأما قول قاضي القضاة: لعله أراد حقاً للأنصار غير الإمامة نفسها، فليس بجيد، والذي اعترضه به المرتضى جيد، فإن الكلام لا يدل إلا على الإمامة نفسها، ولقطة المنازعة تؤكد ذلك». شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ١٦٨.

٢. في «د» والحجري والمطبوع: «عليها السلام».

٣. قال ابن أبي الحديد: «وأما حديث الهجوم على بيت فاطمة عليها السلام فقد تقدّم الكلام فيه، والظاهر عندي صحة ما يرويه المرتضى والشيعة، ولكن لا كل ما يزعمونه، بل كان بعض ذلك، وحق لأبي بكر أن يندم ويتأسف على ذلك!». شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ١٦٨.

٤. تقدّم في ص ١٦٩ - ١٧٠، ٤٤٠ - ٤٤١.

٥. في «د»: «ممن اشتد». وفي «ص، ف»: «من أشد».

٦. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بخلافها».

[الطعن السابع]

[تولية عمر، خلافاً لرسول الله ﷺ]

قال صاحبُ الكتابِ - بعد أن ذَكَرَ شَيْئاً لَا نَتَعَلَّقُ^١ بِهِ مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَصَّ عَلَى عُمَرَ، فَتَرَكَ^٢ النَّاسِيَّ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، وَأَجَابَ عَنْهُ -: وَرُبَّمَا قَالُوا فِي الطُّعْنِ عَلَيْهِ: إِنَّهُ وَلَّى عُمَرَ، وَلَمْ يُؤَلِّهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ شَيْئاً^٤ مِنْ أَعْمَالِهِ، إِلَّا مَا وَلَّاهُ يَوْمَ خَيْبَرَ فَرَجَعَ مِنْهُرْماً؛ وَوَلَّاهُ^٥ الصَّدَقَةَ، فَلَمَّا شَكَاهُ^٦ الْعَبَّاسُ عَزَلَهُ.

ثُمَّ أَجَابَ بـ:

أَنَّ تَرَكَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ أَنْ يُؤَلِّيَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلَحُ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ^٨

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يتعلّق».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وترك».

٣. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٤. في «ب، د» والمطبوع: «وآله».

٥. في «ج»: «ووليّه».

٦. هكذا في «د» والمغني والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ: «شكا إلى». وفي

الحجري والمطبوع: «شكا إليه».

٧. في «د»: «صلى الله عليه وآله».

٨. في المغني: «يبين ذلك أنه»، وفي شرح النهج: «وتوليته إياه لا يدلّ على صلاحيته للإمامة؛ فإنّه صلى الله عليه وآله كلاهما بدل «لأنّه».

قد وَلَّى خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَعَمَرُو بْنَ الْعَاصِ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى صَلَاحِهِمَا^١
 للإمامة، فكَذَلِكَ^٢ تَرَكَهُ أَنْ يُوَلِّيَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ لَهُ^٣؛ بَلْ
 الْمُعْتَبَرُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَهَا^٤ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، فَإِذَا^٥ كَمَلَتْ صَلَاحُ لَذَلِكَ؛
 وَوَلَّى مِنْ قَبْلُ أَوْ لَمْ يُوَلَّ. [فَإِذَا كَانَ لَوْ كَانَ قَدْ وَلَّاهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَى
 صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ - كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي خَالِدٍ وَغَيْرِهِ - فَتَرَكُهُ لِأَنْ يُوَلِّيَهُ لَا
 يَدُلُّ عَلَى مَا قَالُوهُ.]

وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ تَرَكَ أَنْ يُوَلِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ أُمُورًا^٨ كَثِيرَةً^٩، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ لَا يَصْلُحَ لَهَا^{١٠}؛ وَثَبَّتَ أَنَّ
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١١} لَمْ يُوَلَّ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٢}، وَلَمْ يَمْنَعْ^{١٣}
 ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَصْلُحَ لِلْإِمَامَةِ.

١. هكذا في «د» والمغني والتلخيص. وفي شرح النهج: «على صلاحيتهما». وفي سائر النسخ والمطبوع: «على أنهما يصلحان».
٢. هكذا في «د» والمغني والتلخيص. وفي «ب»: «ولذلك». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكذلك».
٣. هكذا في التلخيص والمغني. وفي النسخ وشرح النهج: - «له». وفي الحجري والمطبوع: «للإمامة».
٤. هكذا في «ب، د» والمغني. وفي شرح النهج: - «لها». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بها».
٥. في «د»: «وإذا».
٦. في المغني: «عليه السلام».
٧. في الحجري والمطبوع والمغني: - «عليه السلام». وفي المغني: «عليه» بدل «أمر المؤمنين».
٨. هكذا في «د» والمغني والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولايات».
٩. في «د»: «كثيراً».
١٠. في المغني: + «بل المعتبر بالصفات التي لها يصلح للإمامة».
١١. في المغني: - «عليه السلام».
١٢. في شرح النهج: + «ابنه».
١٣. في «د»: «ولا يمنع».

و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ^١:

أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ [الْقَوْمُ] بِهِ لَوْ ظَفَرُوا^٢ بِتَقْصِيرٍ مِنْ عُمَرُ
فِيمَا تَوَلَّاهُ^٣؛ فَأَمَّا وَ أَحْوَالُهُ مَعْرُوفَةٌ فِي قِيَامِهِ بِالْأَمْرِ حَتَّى كَادَ^٤ يَعْجِزُ
غَيْرُهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا قَالُوهُ؟

و بَعْدُ، فَهَلَّا ذَلَّ مَا رُوِيَ عَنْهُ^٥ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأِنْ وَلَّيْتُمْ عُمَرَ تَجِدُوهُ قَوِيًّا
فِي أَمْرِ اللَّهِ قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ^٦» عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَ إِنْ تَرَكَ أَنْ يُؤَلِّيه؟ لِأَنَّ
هَذَا الْقَوْلَ أَقْوَى مِنَ الْفِعْلِ^٧.

١٤١/٤

[فِي بَيَانِ أَنَّ تَرْكَ تَوَلِّيَةِ شَخْصٍ يَكْشِفُ عَنْ عَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْوَلَايَةِ مُطْلَقًا]

يُقَالُ^٩ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا بِالْعَادَةِ^{١٠} أَنَّ مَنْ يُرْشَحُ^{١١} لِكِبَارِ الْأُمُورِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُدْرَجَ
إِلَيْهَا بِصِغَارِهَا، وَ أَنَّ^{١٢} مَنْ يُرِيدُ بَعْضَ الْمُلُوكِ تَأْهِيلَهُ لِلْأَمْرِ بَعْدَهُ لَا بُدَّ مِنْ^{١٣} أَنْ يُنَبَّهَ

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «وَعَلَى».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَإِنَّمَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْقَوْمُ بِذَلِكَ إِنْ ظَفَرُوا».

٣. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِيسِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَتَوَلَّاهُ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِيسِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «حِينَ» بَدَلِ «حَتَّى كَادَ».

٥. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِيسِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَغْنِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْهُ».

٦. فِي «د»: «و».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَدْبَهُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٨. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣. وَ كُلُّ مَا وَرَدَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٩. فِي «د»: «قِيلَ».

١٠. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِيسِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ الْعَادَةِ».

١١. فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «تُرْشَحُ». وَ رُشِّحَ لِلْأَمْرِ: رُئِيَ لَهُ وَ أَهْلٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٤٥٠ (رَشَحَ).

١٢. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِيسِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ» بَدَلِ «وَأَنَّ».

١٣. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

عليه بكل قولٍ وفعلٍ يدلّان^١ على ترشيحه^٢ لهذه المنزلة، و يستكفيه من أموره
و ولاياته ما يُعلم عنده أو يغلب في الظنّ صلاحه لما يُريده له؛ وأنّ من يرى أنّ^٣
المَلِك مع حضوره و امتداد الزمان و تطاوله^٤ لا يستكفيه شيئاً من الولايات، ومتى
ولاه عزله، وإنما^٥ يُؤلّي غيره و يستكفي سواه، لا بدّ أن يغلب في الظنّ أنّه ليس
بأهل للولاية^٦؛ وإن جَوَزنا أنّه لم يُؤلّه لأسباب كثيرة سوى أنّه لا يصلح للولاية، إلّا
أنّ مع هذا التجويز لا بدّ أن يغلب الظنّ بما ذكرناه.

فأمّا خالد و عمرو؛ فإنّما لم يصلحاً للإمامة لفقد شروط الإمامة فيهما، وإن
كانا يصلحان لما ولياه من الإمارة؛ فترك الولاية - مع امتداد الزمان، و تطاول الأيام،
و جميع الشروط التي ذكرناها - يقتضي^٧ غلبة الظنّ لفقد الصلاح. و الولاية لشيء
لا تدلّ^٨ على الصلاح لغيره، إذا كانت الشرائط في القيام بذلك الغير
معلوماً فقدّها؛ و قد نجد المَلِك يُؤلّي بعض أموره من لا يصلح للملك
بعده لظهور فقد الشرائط فيه، و لا يجوز أن يكون بحضرته من يُرشّحه للملك
بعده ثمّ^٩ لا يُؤلّيه على تطاول الزمان شيئاً من الولايات؛ فبان الفرق بين الولاية
و تركها فيما ذكرناه.

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «يدلّ».

٢. في «د» و الحجري: «ترشّحه».

٣. في «ب، د» و شرح النهج: «أنّ».

٤. في الحجري و المطبوع: «و».

٥. في «د»: «فإنّما».

٦. في «ج، ص»: «الولاية». و في الحجري: «لولايات».

٧. في «د» و التلخيص و شرح النهج و المطبوع: «تقتضي».

٨. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يدلّ».

٩. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

[في بيان تولية الرسول ﷺ أمير المؤمنين عليه السلام في حياته لأعظم الولايات]

١٤٢/٤

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّ جَمِيعَ أُمُورِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَيَاتِهِ فَقَدْ تَوَلَّى أَكْثَرَهَا وَأَعْظَمَهَا، وَخَلَفَهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^١ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْأَمِيرَ عَلَى الْجَيْشِ الْمَبْعُوثِ إِلَى خَيْبَرَ، وَجَرَى الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ بَعْدَ انْهْزَامِ مَنْ انْهَزَمَ عَنْهَا، وَكَانَ الْمُؤَدِّيَ عَنْهُ^٢ سُورَةَ بَرَاءَةِ بَعْدَ عَزْلِ مَنْ عَزَلَ^٣ عَنْهَا وَارْتِجَاعِهَا مِنْهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ الْوِلَايَاتِ وَالْمَقَامَاتِ مِمَّا يَطُولُ بِذِكْرِهِ الشَّرْحُ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُؤَلَّ عَلَيْهِ وَالْيَا قَطُّ^٤ لَكَفَى.

فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُؤَلَّ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ أَيَّامَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَطُلْ فَيَتِمَّكَنُ^٥ فِيهَا مِنْ مُرَادَاتِهِ، وَكَانَتْ عَلَى قِصَرِهَا مُتَقَسِّمَةً بَيْنَ قِتَالِ الْأَعْدَاءِ^٦؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا بُويعَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَاحْتِاجَ إِلَى قِتَالِهِمْ، ثُمَّ انْكَفَأَ^٧ مِنْ قِتَالِهِمْ إِلَى قِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ، وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ قِتَالُ^٨ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ^٩؛ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ^{١٠} بِهِ الدَّارُ، وَلَا امْتَدَّ لَهُ الزَّمَانُ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في غيرهما: «عليه السلام». و في «ب» و شرح النهج: «في المدينة» بدل «بالمدينة».

٢. في «د»: + «عليهما السلام». و في التلخيص: + «صلى الله عليه وآله».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أبي بكر» بدل «من عزل».

٤. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «قط».

٥. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «حتى يتمكن».

٦. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: + «و».

٧. انكفأ عن الشيء: انصرف. لسان العرب، ج ١، ص ١٤٣ (كفأ).

٨. في الحجري: «قبائل».

٩. في «د»: «أهل النهر».

١٠. في «د» و الحجري و المطبوع: «لم يستقر». و في شرح النهج: «و لم تستقر».

و هذا بخلاف أيام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ التي تَطَاوَلَتْ وَ امْتَدَّتْ.
 على أنه^١ قد نَصَّ عليه بالإمامة بعد أخيه الحسن^٢؛ وَ إِنَّمَا تُطْلَبُ^٣ الْوِلَايَاتُ
 لغلبة^٤ الظنِّ بالصالح للإمامة، فإذا^٥ كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ يَقْتَضِي الْعِلْمَ بِصَالِحِهِ^٦ لَهَا كَانَ
 أَوْلَى مِنْ طَرِيقِ الظَّنِّ.
 على أنه لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ
 وَ إِنْ لَمْ يُؤَلَّهِ أَبُوهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ شَيْئاً^٧ مِنَ الْوِلَايَاتِ، وَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ خِلَافٌ مِنْ
 حَالِ عُمَرَ^٨؛ فَافْتَرَقَ الْأَمْرَانِ.

[مناقشة ما استدلل به القاضي على صلاح عمر للولاية]

فأما قوله: ^٩ «إِنَّهُ لَمْ يُعْزَرْ عَلَى عُمَرَ بِتَقْصِيرٍ فِي الْوِلَايَةِ» فَمَنْ سَلَّمَ ذَلِكَ^{١٠}؟!
 أَوْ لَيْسَ يُعْلَمُ أَنَّ مُخَالَفَتَهُ يَعْدُ^{١١} تَقْصِيراً كَثِيراً^{١٢}؟ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ^{١٣}

١. في «د»: + «عليه السلام».

٢. في «د»: + «عليه السلام».

٣. في «ب، د» و الحجري و المطبوع: «يطلب».

٤. في «ص» و حاشية «ف»: + «من».

٥. في التلخيص: «وَ إِذَا». وَ فِي شَرْحِ النِّهَج: «فَإِنْ».

٦. هكذا في «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «بِالصَّالِح».

٧. هكذا في «د» وَ التلخيص. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِمَا السَّلَامُ شَيْئاً مِنْ».

٨. في التلخيص: «وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ عُمَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا خِلَافاً».

٩. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: + «فِي».

١٠. في شرح النهج: «بِذَلِكَ».

١١. في «ب» الكلمة غير واضحة. وَ فِي المَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النِّهَج: «مُخَالَفَتُهُ تَعْدُ».

١٢. في المطبوع: «كَثُراً».

١٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «عَلَيْهِ».

- مِنْ خَطِّهِ فِي الْأَحْكَامِ، وَرُجُوعِهِ مِنْ قَوْلٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَاسْتِفْتَائِهِ النَّاسَ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَقَوْلُهُ: «كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ»^١ - لَكَانَ^٢ فِيهِ كِفَايَةٌ.

وَلَيْسَ كُلُّ النَّهْوَضِ بِالْإِمَامَةِ يَرْجِعُ إِلَى حُسْنِ التَّدْبِيرِ، وَالسِّيَاسَةِ الدِّيْنَأَوِيَّةِ، وَرَمَّ الْأَعْمَالِ^٣، وَالاسْتِظْهَارِ فِي جِبَايَةِ^٤ الْأَمْوَالِ، وَتَمْصِيرِ الْأَمْصَارِ، وَوَضْعِ الْأَعْشَارِ؛ بَلْ حَظُّ الْإِمَامَةِ مِنَ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ وَالْفَتْيَا بِالْحَلَالِ^٥ وَالحَرَامِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْمُحَكَّمِ وَالْمُتَشَابِهِ أَقْوَى؛ فَمَنْ قَصَرَ^٦ فِي هَذَا لَمْ يَنْفَعَهُ أَنْ يَكُونَ كَامِلًا فِي ذَلِكَ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَهَلَا دَلَّ^٧ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^٨: «وَأِنْ لَيْتُمْ عُمَرَ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللَّهِ»^٩، قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ، فَهَذَا لَوْ ثَبَّتَ لَدَلَّ^{١٠}، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ وَأَمْثَالِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ^{١١}. وَأَقْوَى مَا يُبَيِّطُهُ: عَدُولُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ

١. سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ١٦٦، ح ٥٩٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٣٣، ح ١٤١١٤؛ مسند الفاروق، ج ٢، ص ٥٧٣؛ أسنى المطالب، ص ٢١٦، ح ١٠٨٢؛ كشف الخفاء، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٨٤٤؛ ج ٢، ص ١١٧ - ١١٨، ح ١٩٥٨ و ١٩٦٠؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٥٢١، ح ٧٥٠٢.

٢. في «د»: «لَكَانَتْ».

٣. هكذا في شرح النهج. وفي «ب، د» والحجري: «وَرَمَّ الْعَمَالَ». وفي «ج، ف» والمطبوع: «وَرَمَّ الْعَمَالَ». وفي «ص» وحاشية «ج»: «وَرَمَّ الْأَعْمَارَ». وفي التلخيص: «وَرَمَّ الْعَمَالَ».

٤. في «ب، ص» والمطبوع: «فِي حَيَاتِهِ». وفي الحجري: «فِي جِبَاتِهِ».

٥. في «ب»: «فِي الْحَلِّ». وفي «ج، ص، ف»: «فِي الْحَلَالِ». وفي «د»: «وَالْحَلَالِ».

٦. في «د»: «قَصَدَ». وَقَصَرَ هُنَا بِمَعْنَى نَقَصَ.

٧. هكذا في المغني وشرح النهج. وفي «ب، د»: «فَالْأَوَّلُ». وفي «ج» والحجري وحاشية «ف»: «فَالْأَوَّلُ». وفي «ص»: «وَالْأَوَّلُ». وفي «ف»: «وَأَلَّا دَلَّ». وفي المطبوع: «فَالْأَوَّلُ».

٨. هكذا في «د» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٩. في «د»: - «و». ١٠. في «ج»: + «تَعَالَى».

١١. في التلخيص: + «عَلَى صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ».

١٢. في الحجري والمطبوع: «الْكَلَامُ». وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي ج ١، ص ١٢٦.

ذِكْرِهِ وَالاحتِجَاجُ بِهِ لَمَّا أَرَادَ النَّصَّ عَلَى عُمَرَ، فَعُوِّبَ عَلَى ذَلِكَ، وَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ لِرَبِّكَ إِذَا^١ وَلَيْتَ عَلَيْنَا فِظًّا غَلِيظًا؟^٢ وَلَوْ كَانَ صَاحِبًا لَكَانَ يَحْتَجُّ بِهِ وَيَقُولُ: وَلَيْتَ عَلَيْكُمْ مَنْ شَهِدَ^٣ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنَّهُ^٤ قَوِيٌّ فِي أَمْرِ اللَّهِ قَوِيٌّ فِي بَدَنِهِ. وَقد قِيلَ فِيمَا يَطْعَنُ عَلَى هَذَا^٥ الْخَبَرِ: إِنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي تَفْضِيلَ عُمَرَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَالْإِجْمَاعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ فِي الْجِسْمِ فَضْلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ أَضْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ»^٦.

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ يُعَارِضُ مَا اعْتَمَدَنَاهُ مِنْ عَدُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ وِلَايَتِهِ^٧ - وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ - بِهَذَا الْخَبَرِ الْمَرْدُودِ^٨ وَالْمَدْفُوعِ؟!

١. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا».

٢. سنن سعيد بن منصور، ج ٥، ص ١٣٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٨٥، ح ٤٦، و ج ٨، ص ٥٧٤، ح ٤٤؛ الخراج لأبي يوسف، ص ١١، ح ٣٠؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٤٩؛ البدء والتاريخ، ج ٥، ص ١٦٧؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٣٣؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٨٩ و ٢٩٤؛ الفتوح، ج ١، ص ١٢١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٢٥؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ٥٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٤١٣، الرقم ٣٣٩٨؛ المنتظم، ج ٤، ص ١٢٦؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١١٦؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٦٥؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ١٤١٧٨، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٣. في المطبوع: «عهد».

٤. في «ج»، ص، ف: «أنه». نعم، ورد في حاشيتي «ج»، ف: «ما أثبتناه».

٥. في «د»: - «هذا».

٦. البقرة (٢): ٢٤٧.

٧. في التلخيص: «توليته».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

[الطعن الثامن]
[تخلف أبي بكر عن جيش أسامة]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ^١:

وَأَحَدُ مَا طَعَنُوا بِهِ فِي إِمَامَتِهِ حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ^٢، وَذَكَرُوا أَنَّهُ
كَانَ فِي جَيْشِهِ، وَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَرَّرَ حِينَ مَوْتِهِ
الْأَمْرَ بِتَنْفِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ^٣؛.....

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».
٢. أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى الكلبي، يكنى أبا زيد، اختلف في سنه يوم مات النبي صلى الله عليه و آله؛ فقليل: ابن عشرين سنة، و قيل: ابن تسع عشرة، و قيل: ابن ثمانين عشرة. سكن بعد النبي صلى الله عليه و آله وادي القرى، ثم عاد إلى المدينة، فمات بالجرف في آخر خلافة معاوية. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٤٥، الرقم ٣٥٧؛ فضائل الصحابة، ج ٢، ص ١٠٥٢؛ معجم الصحابة، ج ١، ص ١٩٧، الرقم ٦؛ تاريخ الصحابة، ص ٢٧، الرقم ١٢؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٧٥، الرقم ٢١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٨، ص ٤٦، الرقم ٥٩٦.
٣. المغازي للواقدي، ج ٢، ص ٦٩٥؛ و ج ٣، ص ١١٢١؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٣٨٤، و ص ٤٧٣؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٩١ - ١٩٢؛ و ج ٤، ص ٥٠، الرقم ٣٥٧؛ البدء و التاريخ، ج ٥، ص ٥٩ و ١٥٢؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١١٣؛ إمتاع الأسماع، ج ٢، ص ١٣٢؛ و ج ٩، ص ٢٨٣؛ و ج ١٤، ص ٤٤٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٥٧ و ٧٠؛ المنتظم، ج ٤، ص ٧٣؛ التنبيه و الإشراف، ص ٢٤١.

فتأخّره^١ يقتضي مخالفة الرسول^٢ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ^٣.

فإن قلتم: إنه لم يكن في الجيش، قيل لكم: لا شك أن عمر بن الخطاب كان في الجيش، وأنه^٤ حبسه^٥ ومنعه من النفوذ مع القوم؛ وهذا كالأول في أنه معصية.

وربما قالوا: إنه عليه السلام جعل في جيش أسامة هؤلاء القوم ليبعدوا بعد وفاته [عن المدينة]^٦ فلا يقع^٧ منهم توثب^٨ على الإمامة؛ ولذلك لم يجعل أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك الجيش، وجعل فيه أبا بكر^٩ وعمر وعثمان وغيرهم؛ وذلك من أوكّد الدلالة على أنه لم يرد^{١٠} أن يختاروا للإمامة.

ثم أجاب عن ذلك بأن أنكر أولاً كون أبي بكر^{١١} في جيش أسامة، وأحال على

١. في «ب» والمغني: «فتأخيره».

٢. في المغني: «يقتضي الطعن؛ لأنه مخالف لرسول الله».

٣. في «ب، ج، ف» - «صلى الله عليه». وفي «د» والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: + «وآله». وفي «ص»: «عليه السلام».

٤. أي: أن أبا بكر.

٥. في «ب، ج، ص، ف» - «حبسه و».

٦. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: - «عليه السلام». وفي «د» وشرح النهج: «صلى الله عليه وآله».

٧. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٨. في الحجري والمطبوع: «ولا يقع».

٩. في المغني: «التوثب».

١٠. في «ب، د»: «أبو بكر».

١١. في «ج» والحجري: «لم يرد».

١٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يكون أبو بكر» بدل «كون أبي بكر».

كُتِبَ الْمَغَازِي، ثُمَّ سَلَّمَ ذَلِكَ وَقَالَ^١:

خِطَابُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَنْفِيزِ الْجَيْشِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْقَائِمِ
بَعْدَهُ بِالْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْأَنْتَمَةِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَدْخُلَ
الْمُخَاطَبُ بِالْإِنْفَازِ فِي الْجُمْلَةِ^٢.

ثُمَّ قَالَ:

١٤٥/٤

هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامًا مَنْصُوصًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ
لَأَقْبَلَ بِالْخِطَابِ عَلَيْهِ، وَخَصَّهُ بِالْأَمْرِ بِالْإِنْفَازِ دُونَ الْجَمْعِ^٣.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَمْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ بِالْإِنْفَازِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطًا بِالْمَصْلَحَةِ، وَبأن

١. في شرح النهج وكذا في المطبوع بين معقوفين: + «إِنَّ الْأَمْرَ لَا يَقْتَضِي الْفُورَ، فَلَا يُلْزَمُ مَنْ تَأَخَّرَ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْفُوزِ أَنْ يَكُونَ عَاصِيًا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ».

٢. لَقَدْ لَخَّصَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامَ الْقَاضِي، وَنَصَّ كَلَامَهُ فِي الْمَغْنِيِّ مَا يَلِي: «لَكِنَّا نَسَلِّمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَنَبَيِّنُ فُسَادَ تَعَلُّقِهِمْ بِهِ فَيَقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْفِذُوا جَيْشَ أَسَامَةَ» أَرَادَ بِهِ: مَخَاطَبَةُ الْكُلِّ، أَوْ مَنْ يَقُومُ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ؟ فَإِنْ قَالُوا: الْكُلُّ، قِيلَ لَهُمْ: أَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ فَرَائِضِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَمِثَّ الْجِيُوشَ وَيَجْتَهِدَ فِيهَا؟ فَلَا بُدَّ مِنْ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْإِمَامِ. فَيَقَالُ لَهُمْ: أَيْفَ دَخَلَ الْمُخَاطَبُ بِالْإِنْفَازِ فِي جُمْلَتِهِمْ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، أَحَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ دَخُولُهُ فِي جُمْلَتِهِمْ لَكَانَ يَدْخُلُ فِيهِمْ وَإِنْ نَصَّ عَلَيْهِ، وَ قَدْ عَرَفْنَا أَنَّهُ لَوْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «أَنْفِذُوا جَيْشَ أَسَامَةَ» لَمَا دَخَلَ فِي جُمْلَتِهِمْ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَمَلَ، فَيَقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّ نَفْسَ الْأَمْرِ يَقْتَضِي تَأَخُّرَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَاصِيًا بِأَنْ يَتَأَخَّرَ؟! بَلْ لَوْ نَفَذَ مَعَهُمْ لَكَانَ عَاصِيًا بِذَلِكَ».

٣. فِي «ج» وَ «الْحَجَرِيِّ»: «دُونَ الْجَمْعِ». وَ فِي «ص»: «دُونَ جَمْعٍ». وَ قَدْ لَخَّصَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامَ الْقَاضِي مَرَّةً أُخْرَى، وَ نَصَّ كَلَامَهُ فِي الْمَغْنِيِّ مَا يَلِي: «ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ: إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْفِذُوا جَيْشَ أَسَامَةَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا إِمَامَ مَنْصُوصَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصَّ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ وَ اشْتَهَرَ حَالُهُ لَمَا جَازَ أَنْ يَقُولَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ: «أَنْفِذُوا» وَ لَوْ جَبَّ أَنْ يَخْتَصَّهُ بِالْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَصٌّ وَ يَصِحُّ الْاِخْتِيَارُ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لِيَنْفِذَ مَنْ يَخْتَارُ لِلْإِمَامَةِ جَيْشَ أَسَامَةَ. فَإِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ الْخِطَابُ بِوَاحِدٍ جَمْعُهُمْ فِي الذِّكْرِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِيصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

لا يَعْرِضُ ما هو أَهَمُّ منه؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُم بِالْفُتُوحِ وَإِنْ أَعْقَبَ ضَرَّراً فِي الدِّينِ. وَقَوَاهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُنَكِّزْ عَلَى أُسَامَةَ تَأْخِرَهُ وَقَوْلُهُ^١: «لَمْ أَكُنْ لِأَسْأَلِ عَنْكَ الرُّكْبَ»^٢. وَأَكْذَبُ كَوْنُ الْأَمْرِ^٣ مُشْرُوطاً بِكَلَامِ كَثِيرٍ لَا طَائِلَ فِي حِكَايَتِهِ^٤، وَقَالَ: لَوْ كَانَ الْإِمَامُ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ [كَمَا يَقُولُونَ]^٥ لَجَازَ^٦ أَنْ يَسْتَرِدَّ جَيْشَ أُسَامَةَ أَوْ بَعْضَهُ^٧ لِنُصْرَتِهِ^٨، فَكَذَلِكَ^٩ إِذَا كَانَ^{١٠} بِالْإِخْتِيَارِ.

وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ اسْتِدْلَالَهُ عَلَى^{١١} أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ فِي جَيْشِ أُسَامَةَ: بِأَنَّهُ وَلَّاهُ الصَّلَاةَ فِي مَرَضِهِ^{١٢}، مَعَ تَكَرُّرِهِ^{١٣} أَمَرَ الْجَيْشِ بِالْفُتُوحِ وَالْخُرُوجِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١٤} إِنَّمَا يَأْمُرُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الدُّنْيَا^{١٥} - مِنَ الْخُرُوبِ وَغَيْرِهَا - عَنْ اجْتِهَادِهِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ وَحْيٍ كَمَا

١. أَيِ قَوْلِ أُسَامَةَ.

٢. الطَّرَائِفُ، ج ٢، ص ٤٤٩؛ إِحْقَاقُ الْحَقِّ، ص ٢٨٥.

٣. فِي «ج، ص»: «وَأَكْذَبُ كَوْنَهُ».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا طَائِلَ فِيهِ وَفِي حِكَايَتِهِ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٦. فِي الْمَغْنِيِّ «أَمَا كَانَ لَهُ» بَدَلَ «لَجَاز».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «بَعْضُهُمْ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَمَعُونَتُهُ، فَلَا بَدَّ مِنْ نَعَمٍ، قِيلَ لَهُمْ:».

٩. فِي «د» وَشَرْحُ النَّهْجِ: «وَكَذَلِكَ».

١٠. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِذَا صَارَ إِمَاماً».

١١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

١٢. فِي «ب، ص»: «مَوْضِعُهُ».

١٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «تَكَرَّرَهُ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «تَكَرَّرَهُ».

١٤. فِي «ب، ج، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

١٥. فِي «ج»: «بِمَصَالِحِ الدُّنْيَاوِيَّةِ».

وَجَبَ^١ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَنَّ اجْتِهَادَهُ يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ فِي حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ فِي الْحَيَاةِ أَوْلَى مِنْ اجْتِهَادِ غَيْرِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي احْتِبَاسِ أَبِي بَكْرٍ^٢ عُمَرَ عَنِ النُّفُوذِ مَعَ الْجَيْشِ حَاجَتُهُ^٣ إِلَيْهِ وَ قِيَامُهُ بِمَا لَا يَقُومُ بِهِ غَيْرُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ لِلدِّينِ مِنْ نُفُوذِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَارَبَ مُعَاوِيَةَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَ أَمْرِ رَسُولِهِ، وَ مَعَ هَذَا فَقَدْ تَرَكَ مُحَارَبَتَهُ فِي بَعْضِ الْأَوَاقِتِ، وَ لَمْ يَجِبْ بِذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ مُمْتَنِلًا لِلْأَمْرِ.

١٤٦/٤

وَ ذَكَرَ تَوَلِيَّتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ، وَ تَوَلِيَةَ الرَّسُولِ^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ^٦، مَعَ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا، وَأَنَّ كُلَّ^٧ ذَلِكَ يَقْتَضِي الشُّرُوطَ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، مِمَّنْ ضَمَّهُ جَيْشُ أُسَامَةَ، يَجِبُ تَأْخُذُهُ؛ لِئِخْتَارَ لِلْإِمَامَةِ أَحَدَهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَهَمُّ مِنْ نُفُوذِهِمْ. وَإِذَا^٨ جَازَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ التَّأَخُّرُ قَبْلَ الْعَقْدِ، جَازَ التَّأَخُّرُ بَعْدَهُ لِلْمُعَاصِدَةِ وَ غَيْرِهَا.

١. في المغني و شرح النهج: «كما يجب».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «أبي بكر».

٣. في «ص» و الحجري و المطبوع: «حاجة». و في شرح النهج: «حاجة أبي بكر».

٤. في «ج»: «رسول الله».

٥. في «د»: «عليه السلام».

٦. يريد تولية أبي موسى في التحكيم، و تولية خالد السريّة إلى الغميصاء و هو الموضع الذي أوقع خالد فيه بني جذيمة و تبرأ رسول الله صلى الله عليه و آله من فعله، و قال: «اللهم إني أبرأ إليك ممّا فعل خالد»، و أرسل إليهم عليّاً و ودى لهم كلّ شيء حتّى ميلغة الكلب. السيرة النبوية، ج ٢، ص ٤٢٩.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: - «كل».

٨. هكذا في «د». و في المغني: «ولو». و في سائر النسخ و المطبوع: «فإذا».

و طَعَنَ فِي قَوْلِ مَنْ جَعَلَ إِخْرَاجَهُمْ فِي الْجَيْشِ عَلَى طَرِيقِ الْإِبْعَادِ لِمَنْ يَقِفُ^١
بِحُضُورِهِ أَمْرُ النَّصِّ، بَأَن قَال:

إِنَّ بَعْدهم لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُخْتَارُوا لِلْإِمَامَةِ، وَ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ
قَاطِعاً عَلَى مَوْتِهِ لَا مَحَالَةَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ: نَفَّذُوا^٢ جَيْشَ أُسَامَةَ فِي حَيَاتِي.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ وِلَايَةَ أُسَامَةَ عَلَيْهِمَا لَا تَقْتَضِي^٣ فَضْلَهُ وَ أَنَّهَما دَوَّهَ، وَ ذَكَرَ
وِلَايَةَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَلَيْهِمَا وَ إِنَّ لَمْ يَكُونَا دَوَّهَ فِي الْفَضْلِ، وَ أَنَّ أَحَدَا لَمْ يُفْضَلْ
أُسَامَةَ عَلَيْهِمَا.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ السَّبَبَ فِي كَوْنِ عُمَرَ مِنْ جُمْلَةِ جَيْشِ أُسَامَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رِبِيعَةَ
الْمَخْزُومِيَّ^٤ قَالَ عِنْدَ وِلَايَةِ أُسَامَةَ: «يُولَى^٥ عَلَيْنَا شَابٌّ حَدَثٌ^٦، وَ نَحْنُ مَشِيخَةٌ

١. هكذا في «د» و حاشية الحجرى. و في سائر النسخ و المطبوع: «ليؤمن» بدل «المن يقف».
و يَقِفُ هُنَا بِمَعْنَى: يَمْتَنِعُ؛ مِنْ «وَقَفَّ» فَلَانًا عَنِ الشَّيْءِ: مَنَعَهُ عَنْهُ. المصباح المنير، ص ٦٦٩
(وقف).

٢. هكذا في جميع النسخ و الحجرى. و المطبوع و شرح النهج. و في المغنى: «أنفذوا».

٣. في «ج، ص، ف» و الحجرى: «لا يقتضى».

٤. عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، و أمه
ثقيفة، يكنى أبا عبد الرحمن، و كان اسمه في الجاهلية بحيرا، فسماه رسول الله صلى الله عليه و
آله عبد الله، و هو من أشرف قريش في الجاهلية، أسلم يوم الفتح، و كان من أحسن قريش
وجهاً، قيل: إن عمر و لاه على اليمن، ثم ولي عثمان فولاه ذلك أيضاً، فلما حصر عثمان جاء
لينصره، فسقط عن راحلته بقرب مكة فمات. يعد في أهل المدينة و مخرج حديثه عنهم.
الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣، الرقم ١٤٧٩؛ معجم الصحابة، ج ٨، ص ٣٠٩٤، الرقم ٥٤٠؛
معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٤٢، الرقم ١٦٣٥؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٩٦، الرقم ١٥٢٨؛
أسد الغابة، ج ٣، ص ١٢٨، الرقم ٢٩٣٧.

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «تولى».

٦. في الحجرى و المطبوع: «شاباً حدثاً». و الحدّث: الصغير السنّ.

قُرَيْشٍ؟» فَقَالَ عُمَرُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْنِي حَتَّى أَضْرِبَ عُنُقَهُ؛ فَقَدْ طَعَنَ فِي إِمَارَتِهِ»^٢ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: «أَنَا أَخْرَجُ فِي جَيْشِ أُسَامَةَ» تَوَاضَعَا وَتَعْظِيمًا لِأَمْرِهِ^١ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[في بيان دخول أبي بكر في جيش أُسَامَةَ]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا كَوْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي جُمْلَةِ جَيْشِ أُسَامَةَ فَظَاهِرٌ، قَدْ ذَكَرَهُ أَصْحَابُ السِّيَرِ وَالتَّوَارِيخِ؛^٣ وَ قَدْ رَوَى الْبَلَاذُورِيُّ فِي تَارِيخِهِ - وَهُوَ مَعْرُوفُ الثَّقَةِ^٤ وَ الضَّبِطِ، وَ بَرِيءٌ مِنْ مُمَائِلَةِ^٥ الشَّيْعَةِ وَ مُقَارَبَتِهَا - أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ كَانَا مَعًا فِي جَيْشِ أُسَامَةَ،^٦ وَ الْإِنْكَارُ لِمَا جَرَى^٧ هَذَا الْمَجْرَى لَا يُغْنِي شَيْئًا. وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَحَالَ بِذَلِكَ عَلَى كُتُبِ الْمَغَازِي فِي الْجُمْلَةِ أَنْ يَوْمِيَّ إِلَى الْكِتَابِ الْمُتَضَمِّنِ لَذَلِكَ بَعِيْنَهُ لِيُرْجَعَ إِلَيْهِ.

١. في الحجري والمطبوع: «+ له».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٤٣ - ٣٤٩. وَ كُلُّ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا نَقَلَهُ بِإِخْتِصَارٍ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَتْرِكِ الْمَهْمُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي.

٣. تاريخ البعقوبي، ج ٢، ص ١١٣؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٧٤؛ البداية والنهاية، ج ٥، ص ٣١١، وَ ج ٦، ص ٣٠٤.

٤. وَ قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: «إِنَّ الْأَمْرَ عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُشْتَبِهٌ، وَ التَّوَارِيخُ مُخْتَلِفَةٌ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْجَيْشِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ. وَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَاضِي الْقَضَا بِقَوْلِهِ فِي كُتُبِ الْمَغَازِي، لَا يَنْتَهِي إِلَى أَمْرٍ صَحِيحٍ». شَرَحَ نَهْجَ الْبَلَاغَةِ، ج ١٧، ص ١٨٢.

٥. في شرح النهج: «بالثقة».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ التَّلْخِيصِ: «ممايلة». وَ فِي شَرَحِ النَّهْجِ: «مما لأه».

٧. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٧٤.

٨. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لما يجري».

[دلالة الأمر بتنفيذ جيش أسامة على الفور]

فأما خطابه عليه السلام^١ بالتنفيذ للجيش: فالمقصودُ به الفورُ دون التراخي؛ إما من حيث مقتضى الأمر - على مذهب من رأى ذلك^٢ -، أو شرعاً^٣؛ من حيث وجدنا جميع الأمة من لدن الصحابة إلى هذا الوقت يحملون أوامره^٤ عليه السلام على الفور، و يطلبون في تراخيها الأدلة.

ثم لو لم يثبت^٥ كل ذلك لكان قول أسامة: «لم أكن لأسأل عنك الركب» أوضح دليل على أنه عقل من الأمر الفور؛ لأن سؤال الركب عنه عليه السلام بعد الوفاة لا معنى له^٦.

وقول صاحب الكتاب: «فلم^٧ ينكر على أسامة تأخره» ليس بشيء؛ وأي إنكار

١. في «د»: - «السلام». وفي الحجري والمطبوع: - «عليه السلام». وفي التلخيص: «صلى الله عليه وآله».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «لغة».

٣. علق ابن أبي الحديد على ذلك بقوله: «أما قول المرتضى: الأمر على الفور إما لغة عند من قال به، أو شرعاً لإجماع الكل على أن الأوامر الشرعية على الفور إلا ما خرج بالدليل، فالظاهر في هذا الموضوع صحة ما قاله المرتضى». شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ١٨٥.

و اختلف الأصوليون في هذه المسألة على عدة أقوال: منها أن الأمر يدل على الفور والتعجيل، وهو قول الشيخ المفيد والشيخ الطوسي، ومنها أنه يدل على التراخي وهو قول أبي الحسين البصري، ومنها أنه إذا خلا الأمر من عهد و قرينة فلا يدل إلا على أن المكلف مأمور بإيقاعه، و يتوقف في تعيين الوقت أو التخيير فيه إلى قرينة، وهو قول المصنف رحمه الله. التذكرة بأصول الفقه، ص ٣٠، عدة الأصول، ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٧: المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١١١: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٣٠ - ١٣١.

٤. في «ب» و حاشية «د» والحجري والمطبوع: + «ونواهيه».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لو ثبت». وفي الحجري والمطبوع: - «لو».

٦. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا معنى له بعد الوفاة».

٧. في «د»: + «لم». وفي التلخيص و شرح النهج: «أنه لم».

أَبْلَغُ مِنْ تَكَرَّارِهِ^١ الْأَمْرِ وَتَرْدَادِهِ^٢ الْقَوْلَ فِي حَالٍ يَشْغَلُ عَنِ الْمُهِمِّ، وَ يَقْطَعُ عَنِ الْفِكْرِ إِلَّا فِيهَا؟ وَ قَدْ يُتَكَرَّرُ^٣ الْأَمْرُ عَلَى الْمَأْمُورِ تَارَةً بِتَكَرَّارِ الْأَمْرِ، وَ أُخْرَى بِغَيْرِهِ.

[شُمُولُ الْأَمْرِ بِتَنْفِيذِ الْجَيْشِ لِأَبِي بَكْرٍ]

وَ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ أَمْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْقَائِمِ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ لَتَنْفِيذِ الْجَيْشِ بَعْدَ الْوَفَاءِ، لَمْ يَلْزَمْ مَا ظَنَّنْهُ^٤ مِنْ خُرُوجِ الْمُخَاطَبِ بِالْإِنْفَازِ عَنِ الْجُمْلَةِ؛ وَ كَيْفَ^٥ يَصِحُّ ذَلِكَ وَ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْجَيْشِ، وَ الْأَمْرُ مُتَضَمِّنٌ لَتَنْفِيذِ الْجَيْشِ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِ^٦ كُلِّ مَنْ كَانَ فِي جُمْلَتِهِ؛ لِأَنَّ تَأَخَّرَ بَعْضُهُمْ يَسْلُبُ الْخَارِجِينَ اسْمَ «الْجَيْشِ» عَلَى الْإِطْلَاقِ؛^٧ وَ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَهُ،^٨ وَ قَدْ اعْتَمَدَ عَلَى هَذَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؟ وَ إِذَا كَانَ خُرُوجُ الْجَيْشِ وَ نُفُودُهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِخُرُوجِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَا أَمْرٌ بِخُرُوجِهِ أَمْرٌ لِأَبِي بَكْرٍ بِالنُّفُودِ وَ الْخُرُوجِ. وَ كَذَلِكَ لَوْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ، وَ قَالَ: «نَقْدُ^٩ جَيْشِ أُسَامَةَ»

١. فِي «ب، د»: «إِنْكَارِهِ».

٢. فِي الْحَجَرِيِّ: «وَ تَرْدَادُهُ». وَ فِي «د»: «+ عَلَيْهِ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «+ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٣. فِي «ب، د، ص»: «وَ قَدْ يَتَكَرَّرُ». وَ فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «وَ قَدْ كَثُرَ».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي التَّلْخِصِ: «مَا قَالُوهُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا ذَكَرَهُ».

٥. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَكَيْفَ».

٦. مَعْنَى الْخُرُوجِ هُنَا: النُّفُودُ، لَا الْخُرُوجُ عَنِ الْجَيْشِ؛ لِذَا جَاءَ فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «نُفُودُ» بَدَلِ «خُرُوجُ»، وَ هَكَذَا «الْنافِذِينَ» بَدَلِ «الْخَارِجِينَ».

٧. فِي «ب، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: «- أ».

٨. ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّفْصِيلِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي لَا يَتِمُّ الشَّيْءُ إِلَّا بِهِ سَبَبًا، فَلَا أَمْرَ بِالسَّبَبِ يَكُونُ أَمْرًا بِهِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا، بَلْ كَانَ شَرْطًا لِلْفِعْلِ، لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ أَمْرًا بِهِ. الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ١، ص ٨٣.

٩. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «فَإِنْ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنْ».

١٠. هَكَذَا فِي «ج، د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «نَقَدُوا».

وكان هو من^١ جُمْلَةِ الْجَيْشِ، فلا بُدَّ من أن يكون ذلك أمراً له^٢ بالخروج.

[عدم دلالة عموم الأمر بتنفيذ الجيش على أن الإمام غير منصوص عليه]

واستدلَّاه^٣ على أنه^٤ لم يكن هناك إمام منصوص عليه، بعموم^٥ الأمر بالتنفيذ: ليس بصحيح؛ لأننا قد بينَّا أن الخطاب إنما توجه إلى الحاضرين، ولم يتوجه إلى الإمام بعده. على أن هذا لازم له؛ لأن الإمام بعده لا يكون إلا واحداً^٦، فلم يعمم^٧ الخطاب ولم يُفرد به الواحد فيقول: «لننفذ القائم بالأمر بعدي جيش أسامة»؟ فإنَّ الحال لا يختلف في كون الإمام بعده عليه السلام^٨ واحداً بين أن يكون منصوصاً عليه أو مُختاراً.

[عدم اشتراط امتثال أمر الرسول ﷺ بوجود المصلحة]

وأما ادعاؤه الشرط في أمره عليه السلام بالنفوذ: فباطل^٩؛ لأن إطلاق الأمر يمنع من إثبات الشرط، وإنما يثبت من الشروط^{١٠} ما يقتضي العقل إثباتها^{١١}، من

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

٢. في «ب، ص»: - «له».

٣. في المطبوع: «واستدلَّاه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «بأنه» بدل «على أنه».

٥. هكذا في «د، ص» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «لعموم».

٦. في التلخيص: + «بالاتفاق».

٧. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و التلخيص: «عم». و في الحجري و المطبوع:

+ «صاحب الكتاب».

٨. في «ب، د، ص»: «صلى الله عليه وآله».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «باطل».

١٠. في «ب» و التلخيص: «الشرط».

١١. في شرح النهج: «ما يقتضي الدليل إثباته».

الْتَمَكَّنْ^١ و الْقُدْرَة^٢ لَأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ ثَابِتٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ [وَرَدَ]^٣ مِنْ حَكِيمٍ. و «الْمَصْلَحَةُ» بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يَأْمُرُ بِشَرْطِ الْمَصْلَحَةِ، بَلْ إِطْلَاقُ الْأَمْرِ مِنْهُ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْمَصْلَحَةِ وَانْتِفَاءَ الْمَفْسَدَةِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ «الْتَمَكَّنْ» وَ مَا جَرَى^٤ مَجْرَاهُ؛ وَ لِهَذَا لَمْ يَشَرْطْ^٥ أَحَدٌ فِي أَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَ أَوْامِرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦ بِالْشَرَائِعِ الْمَصْلَحَةِ وَانْتِفَاءِ الْمَفْسَدَةِ، وَ شَرَطُوا فِي ذَلِكَ التَّمَكَّنَ^٧ وَ رَفَعَ^٨ التَّعْذِيرَ. وَ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ وَ اسْمِهِ لَمَا جَازَ أَنْ يَسْتَرِدَّ^٩ جَيْشَ أُسَامَةَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّهُ، وَ لَا أَنْ يَعْرِلَ مَنْ وُلَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَا يُؤَلِّيَ مَنْ عَزَلَهُ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

[عدم دلالة أمر أبي بكر بالصلاة على عدم كونه في الجيش]

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُ أَبِي عَلِيٍّ عَلَى أَنَّ^{١٠} أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَيْشِ بِحَدِيثِ الصَّلَاةِ: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِتَنْفِيزِ الْجَيْشِ كَانَ فِي الْحَالِ^{١١} دُونَ بَعْدِ الْوَفَاةِ،

١. في «ب» و التلخيص: «التمكين».

٢. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٦٩.

٣. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٤. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما يجري».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يشترط».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و رسوله» بدل «و أوامره رسوله صلى الله عليه و آله».

٧. في «ب، ص، ف»: «التمكين».

٨. في «ب، د»: «و دفع».

٩. في «د»: «أَنْ يَشْتَرِطَ».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «بأن» بدل «على أن».

١١. في شرح النهج: «في الحياة».

و هذا ناقض لما بنى صاحب الكتاب عليه الكلام^١. ثم إنا بينّا أنه عليه السلام لم يؤله الصلاة، و ذكرنا ما في ذلك^٢. ثم ما المانع من^٣ أن يؤليه تلك الصلاة - إن كان ولاه إياها - ثم يأمره بالنفوذ من^٤ بعد مع الجيش؟ فإن الأمر بالصلاة في تلك الحال لا يقتضي أمره بها على التأييد^٥!

[نفي أن يكون أمر الرسول ﷺ بالحروب عن اجتهاد دون وحي]

فأما^٦ ادّعاؤه أن النبي صلى الله عليه و آله يأمر بالحروب و ما يتصل بها عن اجتهاده^٧ دون الوحي: فمعاذ الله أن يكون ذلك^٨ صحيحاً؛ لأن حروبه عليه السلام لم تكن ممّا يختص^٩ بمصالح^{١٠} الدنيا، بل للدين فيها أقوى تعلّق؛ لما يعود على الإسلام و أهله بفتوحه من العزّ و القوّة و علو الكلمة. و ليس يجري ذلك مجرى أكله و شربه و نومه؛ لأن ذلك لا تعلّق له بالدين، فيجوز أن يكون عن رأيه. و لو جاز أن تكون مغايزه و بُعوثه^{١١} - مع التعلّق القوي لها بالدين

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و الحجري و شرح النهج: «عليه أمره عليه السلام». و في المطبوع: «عليه أمره صلى الله عليه و آله».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٤٧٣ و ما بعدها.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «من».

٤. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: - «من».

٥. في «ب» الكلمة غير واضحة. و في «ف» و المطبوع: «التأييد».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٧. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتهاد».

٨. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «ذلك».

٩. في «ب»: «مما يخصّص». و في الحجري و المطبوع و التلخيص: «مما تختصّ».

١٠. في التلخيص: «بمصالح». و في شرح النهج: «بمصالح أمور».

١١. في التلخيص: «و حروبه».

- عن اجتهاده^١، لَجَازَ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ.

ثُمَّ لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ اجْتِهَادِهِ^٢، لَمَا سَاعَتْ مُخَالَفَتُهُ فِيهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، كَمَا لَا تَسُوغُ^٣ فِي حَيَاتِهِ؛ وَكُلُّ عِلَّةٍ تُذَكِّرُ مَانِعَةً^٤ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ هِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الْآخَرِ^٥.

[إبطال باقي استدلالات و إلزامات القاضي فيما يتعلق بجيش أسامة]

فَأَمَّا الْاِعْتِذَارُ فِي حَبْسِ عُمَرَ عَنِ الْجَيْشِ بِمَا ذَكَرَهُ^٦؛ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا يَأْمُرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِهِ^٧ لَا يَسُوغُ مُخَالَفَتَهُ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَلَا مُرَاعَاةَ مَا^٨ عَسَاهُ يَعْرِضُ فِيهِ مِنْ رَأْيٍ غَيْرِهِ؛ وَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى عُمَرَ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ وَاسْتِقْرَارِهِ، وَرِضَا الْأُمَّةِ - عَلَى مَذْهَبِ الْمُخَالِفِ - بِهِ^٩، وَاجْمَاعِهَا^{١٠} عَلَيْهِ؟ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فِتْنَةٌ وَلَا تَنَازُعٌ وَلَا اخْتِلَافٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مُشَاوَرَتِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛ وَكُلُّ هَذَا تَعَلُّلٌ بِالْبَاطِلِ.

فَأَمَّا مُحَارَبَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُعَاوِيَةَ^{١١}؛ فَإِنَّمَا كَانَ مَأْمُورًا بِهَا^{١٢} مَعَ

١. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتهاد».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتهاد».

٣. في النسخ و التلخيص: «لا يسوغ». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و شرح النهج.

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فكل علة تمنع».

٥. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «تمنع من الأخرى» بدل «هي ممانعة من الآخر».

٦. من الحاجة إليه، و قيامه بما لا يقوم به غيره.

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ما يأمر به عليه السلام».

٨. في المطبوع و شرح النهج: «لما».

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و رضا الأمة به على مذهب المخالف».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إجماع الأمة».

١١. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «معاوية».

١٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلم يكن مأموراً بها إلا».

الْتَمَكَّنِ و وجودِ الأنصارِ، و قد فَعَلَ عليه السلام ما وَجَبَ^١ عليه لَمَّا تَمَكَّنَ منه؛ فأَمَّا مع التَعَذُّرِ و فَقَدِ الأنصارِ^٢، فما كَانَ مأموراً. و لَيْسَ كَذَلِكَ القَوْلُ في جَيْشِ أَسَامة؛ لَأَن تَأَخَّرَ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ كَانَ مع القُدْرَةِ و التَّمَكَّنِ.

فَأَمَّا تَوَلِيَةُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^٣: فلا تُدْرِي كَيْفَ تُشَبِّهُ^٤ ما نَحْنُ فِيهِ؟ لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَلَّاهُ بَأَن يَرْجِعَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى^٥، فَيَحْكُمَ بِمَا يَقْتَضِيهِ فِيهِ و فِي خَصْمِهِ؛ فَصَرَّحَ^٦ بالشرطِ الَّذِي وَلَّاهُ عليه، و أَبُو مُوسَى فَعَلَ خِلَافَ ما جُعِلَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ مُمْتَثِلاً لِأَمْرِ مَنْ وَلَّاهُ. و كَذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِنَّمَا خَالَفَ ما أَمَرَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ بِهِ، فَتَبَرَّأَ مِنْ فِعْلِهِ. فَكُلُّ^٧ هَذَا لَا يُشَبِّهُ أَمْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ بِتَنْفِيذِ جَيْشِ أَسَامة أَمراً مُطْلَقاً، و تَأْكِيدَهُ ذَلِكَ و تَكَرَّارَهُ لَهُ.

فَأَمَّا جَيْشُ أَسَامة: فَإِنَّهُ لَمْ يَضْمَ^٨ مَنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ فَيَجُوزُ تَأْخُرُهُمْ لِيُخْتَارَ أَحَدُهُمْ، عَلَى ما ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ. عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ أَيْضاً لَمْ يَكُنْ عُذْراً فِي التَّأَخُّرِ؛ لَأَنَّ مَنْ خَرَجَ فِي الْجَيْشِ يُمَكِّنُ أَنْ يُخْتَارَ و إِنْ كَانَ بَعِيداً، و لَا يَمْنَعُ بَعْدَهُ مِنْ صِحَّةِ الْإِخْتِيَارِ، و قد صَرَّحَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بِذَلِكَ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا الْعُذْرُ لَكَانَ عُذْراً فِي التَّأَخُّرِ قَبْلَ الْعَقْدِ، فَأَمَّا بَعْدَ إِبرامِهِ^٩ فلا عُذْرَ فِيهِ؛

١. في «ب»: «ما يجب». و في «ص، ف»: «ما أوجب». و في شرح النهج: «من ذلك ما وجب».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و فقد الإمكان».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «الأشعري».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «يشبه».

٥. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: - «تعالى».

٦. هكذا في «د». و في حاشية الحجري: «و صرح». و في سائر النسخ و المطبوع: - «فصرح».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و كل».

٨. في «د»: «لم يضمن».

٩. في التلخيص: «تمامه».

والمُعاضدة^١ التي ادّعاها قد بينّا ما فيها.

فأما قول صاحب الكتاب راداً على مَنْ جَعَلَ إخراج القوم في الجَيْش لِيَتِمَّ أمرُ النَصِّ: «إِنْ بُعِدَهُمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ^٢ أَنْ يُخْتَارُوا لِلْإِمَامَةِ» فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ معنى هذا الطعن على حقيقته؛ لأنَّ الطاعن به لَا يَقُولُ: إِنَّهُ أَبْعَدَهُمْ^٣ لئَلَّا يُخْتَارُوا لِلْإِمَامَةِ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: إِنَّهُ أَبْعَدَهُمْ حَتَّى يَتَنَصَّبَ بَعْدَهُ فِي الْأَمْرِ^٤ مَنْ نَصَّ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ مَنْ يُنَازِعُهُ وَيُخَالِفُهُ^٥.

فأما قوله: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ قَاطِعاً عَلَى مَوْتِهِ» فَذَلِكَ لَا يَضُرُّ تَسْلِيمَهُ؛ أَلَيْسَ كَانَ خَائِفاً وَمُشْفِقاً؟ وَعَلَى الْخَائِفِ أَنْ يَتَحَرَّزَ^٦ مِمَّا يَخَافُ مِنْهُ.

فأما قوله: «لَمْ يُرَدْ: تَقْدُّوا الْجَيْشَ فِي حَيَاتِي» فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِي ذَلِكَ.

فأما ولايةُ أَسَمَةِ عَلَى مَنْ وُلِّيَ عَلَيْهِ: فَلَا بُدَّ مِنْ اقْتِضَائِهَا لِقَضَائِهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ فِيمَا كَانَ وَالِيّاً فِيهِ؛ وَقَدْ دَلَّلْنَا - فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ - عَلَى أَنَّ وَلَايَةَ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ^٧ فِيمَا كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ فِيهِ^٨ قَبِيحَةٌ^٩.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وَلَايَةِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَلَيْهِمَا؛ وَالْقَوْلُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِداً.

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «فالمعاضدة».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «من».

٣. هكذا في «د» و شرح النهج و حاشية الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنفذهم».

٤. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: «في الأرض».

٥. هكذا في «د» و في سائر النسخ و المطبوع: «ولا».

٦. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «يخالفه و ينازعه».

٧. في المطبوع: «يتجرد».

٨. في «ب، ج، ص، ف» - «على الفاضل».

٩. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أفضل فيه منه».

١٠. تقدّم في ج ٢، ص ٢٧٢.

وقوله: «إِنْ أَحَدًا لَمْ يَدَّعِ فَضْلَ أُسَامَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ^١» فَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى فَسَادِ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفْضَلَ أُسَامَةُ عَلَيْهِمَا فِيمَا كَانَ وَالْيَا فِيهِ.

فَأَمَّا^٢ ادَّعَاؤُهُ^٣ [مَا ذَكَرَهُ] مِنَ السَّبَبِ فِي^٤ دُخُولِ عُمَرَ فِي الْجَيْشِ^٥: فَمَا نَعْرِفُهُ، وَلَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ كِتَابِهِ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يُغْنِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَوْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ أُسَامَةَ لَمَنْعَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الدُّخُولِ فِي إِمَارَتِهِ، وَالْمَسِيرِ تَحْتَ لَوَائِهِ؛ وَالتَّوَاضُّعُ لَا يَقْتَضِي فِعْلَ الْقَبِيحِ.

و هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. هكذا في «د» و شرح النهج و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليهما» بدل «على أبي بكر و عمر».

٢. في الحجري و المطبوع: «و أمّا».

٣. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما ادَّعاه». و ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٤. في «د»: - «في».

٥. و هو التواضع و تعظيم أمر رسول الله صلى الله عليه و آله.

[الطعن التاسع]

[عدم تولية أبي بكر من قبل رسول الله ﷺ،

و عزله عن تبليغ سورة براءة]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم^١:

و أخذ ما طعنوا به في أبي بكرٍ: أنه عليه السلام لم يؤلِّه الأعمال،
و ولَّى^٢ غيره عليه^٣؛ و لما ولّاه أن يحجَّ بالناس و يقرأ عليهم سورة
براءة عزَّله عن ذلك، و جعل الأمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام
و قال: «لا يؤدِّي عني إلا أنا أو رجلٌ^٥ مني» حتَّى رجَعَ أبو بكرٍ إلى^٦
النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آله^٧.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «شبهة لهم أخرى».

٢. في «ج، ف»: «و ولّاه».

٣. في التلخيص و حاشية «ف»: «عليه غيره». و في «ب، ص، ف» و الحجري و شرح النهج: -
«عليه».

٤. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لما ولّاه الحجَّ بالناس و أن يقرأ».

٥. في المطبوع: «و رجل».

٦. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «على».

٧. في المغني: «عليه السلام».

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ:

أَنَّهُ ^١ لَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْلَهُ، مَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى نَقْصٍ وَلَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ
لِلْإِمَارَةِ وَالْإِمَامَةِ ^٢؛ بَلْ لَوْ قِيلَ: ^٣ «إِنَّمَا لَمْ يُؤْلَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ بِحَضْرَتِهِ،
وَإِنَّ ذَلِكَ رِفْعَةٌ لَهُ» لَكَانَ أَقْرَبَ، [لَا] ^٤ سَيِّمًا وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ ^٥ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا وَزِيرَاهُ، فَكَانَ ^٦ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِمَا
وَإِلَى رَأْيِهِمَا، فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْلَهُمَا. وَلَوْ كَانَ لِلْعَمَلِ عَلَى التَّوْلِيَةِ فَضْلٌ ^٧،
لَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ أَكْبَارِ
الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَّاهُمَا وَقَدَّمَهُمَا. وَقَدْ بَيَّنَّا ^٨ أَنَّ تَوْلِيَتَهُ هِيَ
بِحَسَبِ الصَّلَاحِ؛ وَقَدْ يُؤَلَّى ^٩ الْمَفْضُولُ ^{١٠} تَارَةً، وَالْفَاضِلُ ^{١١} أُخْرَى،

١. في «د»: «بأنه».

٢. في التلخيص: «لا يصلح للأمر». وفي المغني: «لا يصلح للإمامة».

٣. من قوله: «أنه لم يؤله» إلى هنا وُضع في المطبوع بين معقوفين وكتب في حاشيته: «ما بين المعقوفين ساقط من المغني» وهو غير ساقط منه!!

٤. هكذا في «د» والمغني والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إنه».

٥. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٦. في «د» والمغني وشرح النهج: - «عليه السلام». وفي الحجري والمطبوع: «صلى الله عليه وآله». وهكذا في الموارد الآتية. وفي التلخيص: - «عنه عليه السلام».

٧. في المغني: «وكان». وفي شرح النهج: «وأنه كان».

٨. في «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «لو كان للعمل على تركه فضل». وفي التلخيص: «لو كان الأمر على التولية»، وفي المغني: «لو كان العمل على التولية» بدل «لو كان للعمل على التولية فضل».

٩. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقد قدّمنا».

١٠. في التلخيص: «وقد تولّى». وفي المغني: «فقد تولّى».

١١. هكذا في التلخيص والمغني. وفي النسخ والمطبوع: «على الفاضل».

١٢. في المطبوع بين معقوفين: «على المفضل».

و رُبَّمَا وَلَّى الْوَاحِدَ لاسْتِغْنَاءَهُ عَنْهُ بِحَضْرَتِهِ، وَ رُبَّمَا وَلَّاهُ لَاتِّصَالِ بَيْنِهِ وَ بَيْنَ مَنْ يُوَلَّى عَلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ وَلَايَةَ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْمَوْسِمِ وَ الْحَجِّ قَدْ ثَبَّتَتْ بِلا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْأَخْبَارِ، وَ لَمْ يَصِحَّ أَنَّهُ عَزَلَهُ؛ وَ لَا يَذُلُّ رَجُوعُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُسْتَفْهِمًا لَهُ^١ عَنِ الْقِصَّةِ عَلَى الْعَزْلِ.

ثُمَّ جَعَلَ إِنْكَارَ مَنْ أَنْكَرَ حَجَّ^٢ أَبِي بَكْرٍ فِي تِلْكَ السَّنَةِ بِالنَّاسِ كإِنْكَارِ عِبَادِهِ وَ طَبَقَتِهِ أَحَدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُورَةَ بَرَاءَةٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي أَخْذِ السُّورَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنَّ سَيِّدًا مِنْ سَادَاتِ قَبَائِلِهِمْ إِذَا عَقَدَ عَقْدًا لِقَوْمٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَقْدَ لَا يَنْحَلُّ إِلَّا أَنْ يَحُلَّهُ هُوَ أَوْ بَعْضُ سَادَاتِ قَوْمِهِ؛ فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَادَتَهُمْ^٣ وَ أَرَادَ النَّبِيُّ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ وَ يَنْقُضَ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمْ، عَلِمَ أَنَّهُ^٥ لَا يَنْحَلُّ ذَلِكَ إِلَّا بِهِ أَوْ بِسَيِّدٍ^٦ مِنْ سَادَاتِ رَهْطِهِ، فَعَدَلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْقُرْبِ فِي النَّسَبِ.

ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ وَلَّى أَبَا بَكْرٍ فِي حَالِ مَرَضِهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ^٨

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «حجة».

٣. في «د»: «فلما كان هذا عاداتهم». و في التلخيص: «فلما كانت هذه عاداتهم».

٤. في «د» و التلخيص: - «النبي».

٥. في حاشية «ج»: «أن».

٦. في «ب، ف»: «و سيّد» بدل «أو سيّد».

٧. في «د» و شرح النهج: «صلى الله عليه و آله». و هكذا في الموارد الآتية.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «بالناس». و في التلخيص و شرح النهج: «الصلاة» بدل «أن يصلي بالناس».

و ذلك أشرف الولايات، و قال في ذلك: «يأبى الله و رسوله و المؤمنون إلا أبا بكر».

ثم اعترض [نفسه] ^١ بصلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن بن عوف، و أجاب بأنه عليه السلام ^٢ صلى خلفه، لا أنه ولاه الصلاة و قدمه فيها، و إنما قدم ^٣ عبد الرحمن عند غيبة النبي صلى الله عليه و آله بغير أمره، و قد ضاق الوقت، فجاء الرسول عليه السلام فصلّى خلفه.

ثم تكلم ^٤ - على أن ولاية أبي بكر الصلاة لا تدل على النص بالخلافة عليه - بكلام طويل ^٥ لا طائل في حكايته ^٦.

يقال له: قد بينا أن تركه عليه السلام الولاية لبعض أصحابه مع حضوره و إمكان ولايته، و العدول عنه إلى غيره مع تطاول الزمان و امتداده، لا بد من أن يقتضي غلبة الظن لأنه ^٧ لا يصلح للولاية ^٨.

[في بيان استغناء رسول الله ﷺ عن المشاورين]

فأما من يدعي ^٩ أنه لم يؤله لافتقاره إليه بحضرته، و حاجته إلى تدبيره و رأيه:

١. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٢. في شرح النهج: «إنما».

٣. في المغني: «قدموا».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و تكلم».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «طويل».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٤٩ - ٣٥٢. و أكثر ما نقله المصنف رحمه الله هنا نقله

باختصار، و إن كان لم يترك المهم من كلام القاضي.

٧. في المطبوع و شرح النهج: «بأنه».

٨. تقدم في ص ٤٨٢ و ٤٨٣.

٩. في شرح النهج: «فأما ادعاؤه».

فقد بينا أنه عليه السلام ما كان يفتقر^١ إلى رأي أحد؛ لكمالهِ ورجحانهِ على كلِّ أحدٍ^٢، وإنما كان يشاور أحياناً أصحابه^٣ على سبيلِ التعليم^٤ والتأديب، أو لغير ذلك ممَّا قد ذُكر.

و بعدُ، فكيف استمرت هذه الحاجةُ واتصلت منه إليهما، حتَّى لم يستغنِ في زمنٍ^٥ من الأزمانِ عن حضورهما فيؤلِّيَهما؟ وهل هذا إلا قدحٌ في رأيِ رسولِ الله^٦ صلى الله عليه وآله، ونسبته^٧ إلى أنه ممَّن كان^٨ يحتاج إلى^٩ أن يُلَقَّنَ و يوقَفَ على كلِّ شَيْءٍ؟! وقد نَرَّهه الله تعالى عن ذلك.

و أمَّا^{١١} ادِّعَاؤه أنَّ الروايةَ قد^{١٢} وَرَدَتْ بأنَّهما وزيراه^{١٣}: فقد^{١٤} كانَ يَجِبُ أنْ يُصَحَّحَ ذلكَ قَبْلَ أنْ يَعْتَمِدَهُ وَ يَحْتَجَّ بِهِ؛ فَإِنَّا نَدْفَعُهُ عَنْهُ أَشَدَّ الدَّفْعِ^{١٥}.

١. في «د»: «ما كان مفتقرًا».

٢. في الحجري والمطبوع: «واحد».

٣. هكذا في «د». و في التلخيص: «أصحابه أحياناً»، و في سائر النسخ والمطبوع: - «أحياناً».

٤. في المطبوع و شرح النهج: + «لهم».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «زمان».

٦. في «ج»: + «حال».

٧. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ والمطبوع: «الرسول».

٨. في «ب، ج، ف»: «و نسبه».

٩. هكذا في «د» و التلخيص و في سائر النسخ والمطبوع: «كان ممَّن».

١٠. في «ج، ص، ف»: - «إلى».

١١. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «فأما».

١٢. هكذا في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ والمطبوع: - «قد».

١٣. يُروى هذا المضمون بصور مختلفة، و في رواها ضعف. و للمزيد راجع: الغدير، ج ٥، ص ٤٨٦ و ٥١٠؛ تلخيص الشافعي، ج ٣، ص ١٨٢ - ١٨٥ (الهامش).

١٤. في الحجري والمطبوع: «و قد».

١٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ والمطبوع: «أشدَّ دفع» بدل «أشدَّ الدفع».

فَأَمَّا وَلَايَةُ^١ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: فَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلُ^٢،
و بَيَّنَّا أَنَّ وَلَايَتَهُمَا تَدُلُّ عَلَى صَلَاحِهِمَا لِمَا وَلِيَاهُ، وَ لَا تَدُلُّ^٣ عَلَى صَلَاحِهِمَا لِلْإِمَامَةِ؛
لَأَنَّ شَرَائِطَ الْإِمَامَةِ لَمْ تَتَكَامَلْ فِيهِمَا. وَ بَيَّنَّا أَيْضاً أَنَّ وَلَايَةَ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ
لَا تَجُوزُ^٤، بِخِلَافِ مَا ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ.

[كلام حول تولي أبي بكر لموسم الحج]

وَ أَمَّا^٥ تَعْظِيمُهُ وَ اسْتِكْبَارُهُ^٦ قَوْلٌ مِنْ ذَهَبَ^٧ إِلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَزَلَ عَنْ أَدَاءِ
السُّورَةِ^٨ وَ الْمَوْسِمِ مَعاً وَ جَمَعَهُمَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ جَمَعُهُ بَيْنَ ذَلِكَ
فِي الْبُعْدِ وَ بَيْنَ إِنْكَارِ عِبَادٍ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ارْتَجَعَ سُورَةَ
بَرَاءَةٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَا لَا تُنْكِرُ^٩ أَنْ يَكُونَ^{١٠} أَكْثَرُ الْأَخْبَارِ وَارِدَةً بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ
حَجَّ بِالنَّاسِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا خِلَافَ ذَلِكَ، وَ أَنَّ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَمِيرَ الْمَوْسِمِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَ أَنَّ عَزْلَهُ لِلرَّجُلِ^{١١} كَانَ

١٥٥/٤

١. في «د»: «ولايته».

٢. تقدّم في ص ٤٨٣.

٣. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و لا يدل».

٤. تقدّم في ج ٢، ٢٧٢؛ و ج ٤، ص ٥٠٢.

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فأما».

٦. في شرح النهج: «و إكباره». و استكبر الشيء: رآه كبيراً، و عَظُمَ عنده. لسان العرب، ج ٥، ص ١٢٦ (كبر).

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «يذهب».

٨. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «سورة براءة».

٩. في «ب»: «أن لا ينكر».

١٠. هكذا في جميع النسخ و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج. و الأصح: «أن تكون».

١١. هكذا في «د». و في شرح النهج: «عزل الرجل». و في التلخيص: - «للرجل». و في سائر النسخ و المطبوع: «عزله الرجل».

عن الأمرين؛ واستكبار^١ ذلك - وفيه خلاف - لا معنى له.
 فأما ما حكاه من عباد: فإننا لا نعرفه، ولا نَظُنُّ أَنْ أَحَدًا^٢ يذهب إلى مثله؛ وليس
 يُمكنه بإزاء ذلك جحد مذهب أصحابنا^٣ الذي حكاه^٤. وليس عباد^٥ - لو صحَّت
 الحكاية عنه - بإزاء مَنْ ذُكرناه؛ فهو مليءٌ بالجهالاتِ ودفعِ الضرورات.
 وبعْدُ، فلو سلَّمنا أن ولايةَ الموسمِ لم تنفِخْ،^٦ لكانَ الكلامُ باقياً؛ لأنَّه إذا كانَ
 ما وُلِّيَ مع تَطاوُلِ الزمانِ إلَّا هذه الولاية، ثُمَّ سَلِبَ شَطْرُها و الأَفْحَمُ الأعظمُ^٧ منها،
 فليْسَ ذلك إلَّا تنبيهاً على ما ذكرناه.

[في بيان عدم متابعة الرسول ﷺ لعادات الجاهلية]

فأما ما حكاه عن أبي عليٍّ، مِنْ أَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ أَنْ لَا يَحُلَّ ما عَقَدَهُ الرَّئِيسُ مِنْهُمْ
 إلَّا هو أو الْمُتَقَدِّمُ مِنْ رَهْطِهِ: فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُجْرِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُنَّتَهُ
 وَأَحْكَامَهُ عَلَى عَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ! وَقد بَيَّنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبَبَهُ^٩ لِمَا رَجَعَ

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في التلخيص: «و إنكار». و في سائر النسخ و المطبوع:
 «فاستكبار».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و شرح النهج: - «أَنْ». و في الحجري «و لا أَظُنُّ أَحَدًا». و في
 المطبوع: «و لا أَظُنُّ أَحَدًا».

٣. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «و ليس قوله بإزاء مذهب أصحابنا».

٤. في المطبوع و شرح النهج: «حكياه».

٥. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أَنَّ ولايةَ الموسمِ لم تنفِخْ».

٧. في «د»: «و الأعظم».

٨. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه السلام»، و هكذا في الموارد
 الآتية.

٩. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص و شرح النهج: - «سببه».

إليه أبو بكر، فسأله عن السبب في^١ أخذ السورة منه، قال^٢: «أوحى إليّ أن لا يؤذي عني^٣، إلا أنا أو رجل مني^٤ و لم يذكر ما ادّعاه أبو عليّ. على أن هذه العادة قد كان يعرفها النبي صلى الله عليه و آله قبل بعثه أبي بكر بسورة براءة، فما باله لم يتعهدها^٥ و يبعث في الابتداء^٦ من يجوز أن يحل عقده من قومه؟!»

[صلاة أبي بكر ومقارنتها مع ما قيل من صلاة الرسول ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف]

فأما ما ادّعاه^٧ من ولاية الصلاة: فقد بينّا - فيما تقدّم - أنه صلى الله عليه و آله ما و لاه ذلك و لا أمره به.^٨ و استقصينا ذلك استقصاءً يغني عن إعادته. و أمّا^٩ فصله بين صلاته خلف عبد الرحمن بن عوف^{١٠} و بين صلاة أبي بكر:

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «السبب في».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فقال».

٣. في الحجري و المطبوع: - «عني».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ١٥١، ح ١٢٩٦، و ج ٣، ص ٢٨٣، ح ١٤٠٥١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤، ح ١١٩؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٢٧٥، ح ٣٠٩٠؛ سنن النسائي الكبير، ج ٥، ص ١٢٨-١٢٩، ح ٨٤٥٩ و ٨٤٦٠ و ٨٤٦٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٩٥، ح ٨؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١١ و ٣٥١٣، و ج ١١، ص ٤٠٠، ح ١٢١٢٧؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٥٣، ح ٤٣٧٤؛ مع اختلاف في الألفاظ.

٥. هكذا في «د». و في «ب» و «ف» و حاشيتي «ج» و «ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «لم يتعهدها». و في «ج» ص، «ف»: «لم يتعهدها». و لم يتعهدها - هنا - أي لم يعتن بها، و لم يلتفت إليها.

٦. في الحجري و المطبوع: «في الابتداء و لم يبعث». و في شرح النهج: «في الابتداء و يبعث».

٧. في «ب» و «ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «فأما ادّعاؤه». و في «د»: «فأما ما ادّعاؤه».

٨. تقدّم في ج ٢، ص ٤٧٣ و ما بعدها.

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فأما».

١٠. هكذا في «د» و التلخيص. و في غيرهما: - «بن عوف».

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا قَدَّمَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَدْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ.^٢

و بَعْدُ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُ^٣، وَبَيْنَ أَنْ يُؤَلِّيَهُ وَ يُقَدِّمَهُ؟ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ صَلَاتَهُ خَلْفَهُ إِقْرَارٌ لَوْلَايَتِهِ وَ رِضًا بِهَا؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَأَنَّهُ^٤ صَلَّى بِأَمْرِهِ وَ إِذْنِهِ! عَلَى أَنَّ قِصَّةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَوْكَدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى خَلْفَهُ وَ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَ إِنْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى أَنَّهُ قَدَّمَهُ وَ أَمَرَهُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَ تَحَامُلِهِ^٥.

[فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ تَسْلِيمِ سُورَةِ بَرَاءَةِ لِأَبِي بَكْرٍ ثُمَّ أَخْذِهَا مِنْهُ، وَ الْهَدَفِ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ]

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ يَخْلُو النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَلَّمَ فِي الْإِبْتِدَاءِ سُورَةَ^٦ بَرَاءَةٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِاجْتِهَادِهِ وَ رَأْيِهِ. فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى،^٧ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَجَعَ مِنْهُ السُّورَةُ قَبْلَ وَقْتِ الْأَدَاءِ، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ؟^٨ وَ إِنْ كَانَ بِاجْتِهَادِ الرَّسُولِ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،

١. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

٢. فكما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَقْدَمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لِلصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَقْدَمْ أَبَا بَكْرٍ لَهَا، وَ بِذَلِكَ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ.

٣. أي خلف عبد الرحمن.

٤. في التلخيص: «كَانَ» بدل «كَأَنَّهُ». و في المطبوع و شرح النهج: «قَدْ صَلَّى» بدل «صَلَّى».

٥. تحامَلُ الشَّيْءَ، وَ فِيهِ، وَ بِهِ: تَكَلَّفَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ وَ إِعْيَاءٍ؛ يُقَالُ: تَحَامَلْتُ فِي مَشْيَتِهِ. رَاجِعٌ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٤، ص ١٦٩ (حمل).

٦. في «د»: «سُورَةُ».

٧. في «د»: «عَزَّ وَ جَلَّ». و في التلخيص: - «تَعَالَى».

٨. رَاجِعٌ: الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ١، ص ٤٣٠ و ما بعدها.

٩. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «باجتهاده».

فَعِنْدَكُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

قُلْنَا: مَا سَلَّمَ السُّورَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ إِلَّا بِأَمْرِ^١ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِأَدَائِهَا، وَلَا كَلَّفَهُ قِرَاءَتَهَا عَلَى أَهْلِ الْمَوْسِمِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْقُلَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ لَفْظَ «الْأَمْرِ» وَ«التَّكْلِيفِ»؛ فَكَانَتْ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَلَّمَ السُّورَةُ إِلَيْهِ^٢ لِتَقْرَأَ^٣ عَلَى أَهْلِ الْمَوْسِمِ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِ^٤ الْمُبْلَغِ لَهَا فِي الْحَالِ. وَلَوْ ثَقُلَ عَنْهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَصْرِيحٌ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مُشْرُوطًا بِشَرْطٍ لَمْ يُظْهِرْهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي دَفْعِ السُّورَةِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُوَدِّعَهَا عَنْهُ، ثُمَّ ارْتَجَاعِهَا مِنْهُ؟ وَالْأَوَّلُ^٥ دُفِعَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قُلْنَا: الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ ظَهُورُ فَضْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَزِيَّتِهِ^٦، وَأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي تُزَعَّتِ السُّورَةُ مِنْ يَدِهِ^٧ لَا يَصْلُحُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَهَذَا غَرَضٌ قَوِيٌّ فِي وَقْعِ الْأَمْرِ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ، مِنْ دَفْعِهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَارْتَجَاعِهَا مِنْهُ^٨.

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا بإذنه».

٢. هكذا في «د» والتلخيص. وفي شرح النهج: «سَلَّمَ سورة براءة إليه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «سَلَّمَ إليه سورة براءة».

٣. هكذا في شرح النهج. وفي «د»: «ليقرأ». وفي سائر النسخ: «ليقرأها». وفي الحجري والمطبوع: «لتقرأها». وفي التلخيص: «ليقرأ».

٤. في الحجري: «باسم». وفي المطبوع: «باسم القارئ». وفي شرح النهج: «بذكر القارئ».

٥. في المطبوع: «ولا». وفي شرح النهج: «وهلأ».

٦. في «ب» والمطبوع وشرح النهج: «ومرئته». وفي الحجري: - «ومزيتة».

٧. هكذا في «د» والتلخيص. وفي شرح النهج: «عنه». وفي غيرها: «منه».

٨. في التلخيص وشرح النهج: - «من دفعها إلى أبي بكر وارتجاعها منه».

[الطعن العاشر]

[جهل أبي بكر بمسألة الكلالة و ميراث الجدّة]

[و غير ذلك من الأحكام]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

شبهةٌ أخرى لهم: ^١

ثُمَّ ذَكَرَ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي الْكَلَالَةِ؛ مِنْ قَوْلِهِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمَنِّي» ^٢، وَ نَحْوَ مَا رُوِيَ ^٣ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ مِيرَاثَ الْجَدَّةِ ^٤، وَ أَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

١٥٨/٤

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٤٢٧٦؛ و ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٨٤٨٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٤٣، ح ٢١١٦؛ المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٢٣٢، ح ٥٤٤ و ٥٤٥؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٦، ص ٤٧٩، ح ١١٧٤٥؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٠٢، ح ٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ١٢٠٤٣؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٧٩، ح ٣٠٦٩١.

٣. هكذا في «د». و في «ب»: «رواه». و في سائر النسخ و المطبوع: «رووه».

٤. عن أبي قبيصة بن ذؤيب، قال: جاءت الجدّة إلى أبي بكر تسأله عن ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء و ما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم شيئاً، فارجعي حتّى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه و سلم

وأجاب عن ذلك بأن الإمام لا يجب أن يكون مُحيطاً بجميع عِلْمِ الدين^١، وأن القَدْرَ الذي يحتاجُ إليه الإمام هو^٢ الذي يحتاجُ إليه الحاكم. و ذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ هو الواجبُ فيما لا نَصَّ فيه، وأنَّ ذلكَ إجماعٌ من^٣ الصحابة! و ادَّعى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ بِالرَّأْيِ فِي بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ^٤، وَمَسْأَلَةِ الْجَدِّ^٥، وَ الْمُشْرَكَةِ^٦؛ وَأَنَّهُ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَهَبَ عَلَيْهِ بَعْضُ

﴿أعطاهما السدس، قال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر. (سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٢٨٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٠٩، ح ٢٧٢٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٤، ص ٧٣، ح ٦٣٣٩، و ص ٧٥، ح ٦٣٤٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٧٩٧٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ١٢١١٧). و روي عنه أيضاً أَنَّهُ أَتَتْهُ جَدَّتَانِ: أُمُّ الْأُمِّ، وَ أُمُّ الْأَبِّ، فَأَعْطَى الْمِيرَاثَ أُمَّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ أَخُو بَنِي الْحَارِثِ: يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ، لَقَدْ أُعْطِيتَ الَّتِي لَوْ أَنَّهَا مَاتَتْ لَمْ يَرْتَهَا، فَجَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَهُمَا يَعْني السدس. (سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٩٠ - ٩١، ح ٧٢ - ٧٣؛ سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ٥٥، ح ٨١؛ المصنّف لعبد الرزاق، ج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٩٠٨٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ١٢١٢٣؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٢٢، ح ٣٠٤٦٦).

١. في الحجري والمطبوع: «أُمُور الدين».

٢. في الحجري والمطبوع: «فهو».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «من».

٤. فقد روى غير الإمامية أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشَارَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْحَدَّ فِي شَرْبِ الْحَرَامِ حَدَّ الْمُفْتَرِي وَ هُوَ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، مَعَ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ بِحَضْرَةِ عَثْمَانَ أَرْبَعِينَ. المجموع شرح المذهب، ج ١٧، ص ٦٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٠، ص ٢٣٦ و ٤٢٠، و ج ١٣، ص ١٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٢٣.

٥. في المطبوع: - «مسألة».

٦. في «ج، ف» و الحجري والمطبوع: «الحَدَّ».

٧. في «ب، ص» و المغني: «الشركة». و في الحجري و المطبوع: «المشركة».

٨. في المطبوع: «فإنه».

الأحكام، نحو الكلام في العقل عن موالى^١ صفيّة، حتى قطع عمر بن الخطاب النزاع^٢ بينه وبين الزبير، بأن يئن أن^٣ الميراث للمولى والعقل للعصبة.^٤
وألزم قياساً على الإمام في كمال العقل الأمير والحاكم.
وذكر أن معاذاً وزيد بن ثابت كانا متقدمين في العلم بالحلل والحرام، ثم لم يوجب ذلك أنهما أحق بالإمامة.^٥

[وجوب علم الإمام بجميع أحكام الدين]

يقال له: قد دللنا - فيما مضى من الكتاب - على أن من شرائط الإمامة العلم بجميع أحكام الدين^٦، وأن ذلك شرط واجب؛ فمن ظهر منه نقصان في هذا العلم لا يجوز أن يكون إماماً. وقد ظهر عن أبي بكر في مسائل كثيرة الاعتراف على نفسه بأنه لا يعرف الحكم فيها.

وبيناً - فيما مضى أيضاً من الكتاب - الفرق بين الأمير والحاكم وبين الإمام؛ من حيث كانت ولاية الإمام عامة، وولاية من عده خاصة. وبيناً أن الحاكم والأمير يجب أن يكونا عالمين بالحكم في جميع ما أسند إليهما، وأن لا يذهب عليهما شيء من ذلك؛ إلا أنه^٧ لما كانت ولايتهما خاصة، لم يجب أن يكونا عالمين

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مولى».

٢. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التداعي».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «بين أن».

٤. في المغني: «الميراث للولد، والعقل على العصبة».

٥. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٥٢ - ٣٥٣. وكل ما نقله المصنف رحمه الله هنا

نقله باختصار، وإن كان لم يترك المهم من كلام القاضي.

٦. تقدم في ج ٢، ص ٢٢٩ وما بعدها.

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا أنهما».

بجميع أحكام الدين، والإمام بخلاف ذلك؛ لأن ولايته عامة^١.

[إبطال القول بالرأي، و بطلان دعوى عمل أمير المؤمنين عليه السلام به]

فأما القول بالرأي الذي صحَّحه و صَوَّبه: فقد بيَّنا في صدر الكتاب طرفاً من الدلالة على فساده^٢، واستقصينا الكلام في هذا الباب في «جواب المسائل الواردة من أهل الموصلي»^٣؛ ولو لا أن صاحب الكتاب أحال^٤ في هذا الباب على غير هذا الموضع من كلامه، واستعملنا مثل ما فعله^٥، لكنا لم نخلي^٦ هذا المكان من كلام في هذا المعنى.

فأما دعواه على أمير المؤمنين عليه السلام القول بالرأي في بيع أمهات الأولاد ومسألة الحرام والجَد^٧؛ فما رأيناه عوَّل على حجة ولا شبهة في ذلك، وقد كان يجب أن يُبيِّن: من أين ظن^٩ أنه عليه السلام قال في ذلك بالرأي؟ فإن كان

١. تقدّم في ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٢. تقدّم في ج ١، ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

٣. في الحجري والمطبوع: «باب».

٤. هذه هي أجوبة المسائل الموصليات الأولى، وهي تحتوي على ثلاث مسائل: في القياس والوعيد والاعتماد، وقد أشار المصنّف رحمه الله إلى المسألة الأولى منها والتي تعرّض فيها بالتفصيل إلى بحث القياس والرأي. وعلى الرغم من أن الموصليات الأولى مفقودة إلا أن الشيخ الطوسي حفظ لنا في كتاب العدة معظم ألفاظ مسألة القياس منها، والتي هي محل بحثنا، فراجعها هناك. عدة الأصول، ج ٢، ص ٦٤٥ - ٧١٩. وللمزيد راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣٠٩؛ رجال النجاشي، ص ٢٧١؛ الفهرست للشيخ الطوسي، ص ٢٨٩؛ كتاب شيعة، ج ٩ - ١٠، ص ١٥٤ - ١٦١.

٥. في المطبوع: «أطال». ٦. في «ج»: «فعل».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لكننا لا نخلي».

٨. في «ب»: «و الحلّال». وفي «ج»، «ف» والحجري والمطبوع: «و الحد».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «من أين ظن». وفي المطبوع: «ظن».

مُعَوَّلُهُ عَلَى مَا رَوَى عَنْ عبيدة السلماني^١، مِنْ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، فَقَالَ: «كَانَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ أَنْ لَا يُبْعَنَ، وَرَأْيِي الْآنَ أَنْ يُبْعَنَ» إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ^٣، فَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ^٤، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْخَبَرَ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُصَحَّحٍ^٥، وَأَنَّهُ لَوْ صَحَّ أَيْضاً^٦ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صَحَّةِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّجُوعَ مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ قَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ الاجْتِهَادَ، وَيَكُونُ أَيْضاً سَبَبُهُ الرَّجُوعَ إِلَى النُّصُوصِ وَالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ. وَبَيَّنَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ إِلَّا وَاحِداً فِي الْحَالَيْنِ وَإِنْ أَظْهَرَ فِي أَحَدِهِمَا خِلَافَ مَذْهَبِهِ لِلتَّقْيَةِ، وَلَيْسَ فِي إِضَافَةِ الْقَوْلِ إِلَى الرَّأْيِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مَقُولٌ^٧ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ النَّصِّ وَالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُفِيدُ الْمَذْهَبَ وَالْإِعْتِقَادَ اللَّذَيْنِ^٨ يَسْتَنِدَانِ إِلَى ضُرُوبِ الْأَدْلَةِ؛ وَ قَدْ

١. عبيدة بن قيس السلماني، يكنى أبا مسلم، أسلم قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله بستين، وسمع عمر بن الخطاب، وأمير المؤمنين عليه السلام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن الزبير، ونزل الكوفة، فروى عنه عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين وغيرهم، وورد المحدثان مع أمير المؤمنين عليه السلام، وحضر وقعة الخوارج بالنهروان. مات سنة اثنتين وسبعين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٥٢، الرقم ١٩٨٣؛ أخبار القضاة، ص ٤٧٢؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٩، الرقم ٥٨١٤؛ تهذيب الأسماء، ص ٢٢٦، الرقم ٣٨٣؛ قلادة النحر، ج ١، ص ٤١٧، الرقم ٣٨٩.

٢. في «ج، ف» والحجري والمطبوع: - «عليه السلام».

٣. الفصول المختارة، ص ٢١٣؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ١٤٨؛ المصنّف لعبد الرزاق، ج ٧، ص ٢٩١، ح ١٣٢٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٣، ح ٢١٥٥٦؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٤٦-٣٤٧، ح ٢٩٧٤٥، مع اختلاف يسير.

٤. تقدّم في ج ١، ص ٤٤٢-٤٤٤.

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مطعون فيه غير صحيح».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لو صحَّ» بدل «و أنه لو صحَّ أيضاً».

٧. في الحجري والمطبوع: «مَعُول».

٨. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الَّذَانِ». وفي المطبوع: «و اللذان».

يُقال: «فُلانٌ يَرى القَدَرَ، و^١ فُلانٌ يَرى العَدْلَ، و فُلانٌ مِن رأيه التشبيهُ، و فُلانٌ مِن رأيه التوحيدُ» و لَيْسَ شَيْءٌ مِن ذَلِكَ مَقُولاً^٢ مِن جِهَةِ الاجتهادِ و الظنونِ.
 فَأَمَّا مَسْأَلَةُ الحَرَامِ و الجَدِّ^٣ و المُشْرَكَةِ^٤: فَلَسْنَا نَعْلَمُ ما شُبِّهَتْهُ في أَنَّهُ عليه السلامُ
 قالَ فيها بالاجتهادِ؟ فَإِنَّ^٥ كَانَ مُعَوَّلُهُ على فَقْدِ النصوصِ التي لهذه الأحكامِ دخولُ^٦
 فيها و أَنَّهُ^٧ لا وَجَهَ لِقَوْلِهِ إلا مِن جِهَةِ الاجتهادِ، فَكُلُّ هَذَا تَحْيُلٌ لِمَا لا أَصْلَ لَهُ؛ و لَيْسَ
 إِذَا لَمْ يَعْرِفْ صاحِبُ الكتابِ طريقاً في النصوصِ لهذه الأحكامِ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ غَيْرُهُ.
 و قد بَيَّنَّا في «جوابِ أَهْلِ المَوْصِلِ» الكلامَ^٨ في هذا المَوْضِعِ بِاستقصاءٍ شَدِيدٍ، و
 كَشَفْنَا عن بُطْلانِ ادِّعائِهِم إجماعَ الصَّحابةِ على القولِ بالاجتهادِ مِن وجوهِ شَتَّى^٩.
 فَأَمَّا دَعْوَاهُ على أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الحُكْمَ في عَقْلِ
 مَوالي صَفِيَّةَ^{١٠}، حَتَّى قَطَعَ النزاعَ بَيْنَهُ و بَيْنَ الزُّبَيْرِ فيه عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ^{١١}:

١. في «ب»: - «فُلان يرى القدر و».

٢. في الحجري و المطبوع: - «مقولاً».

٣. في «ب، ج» و الحجري و المطبوع: «و الحد».

٤. في «ب»: «و الشركة». و في «ص» و الحجري و المطبوع: «و المشتركة».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و إن».

٦. في «ب، ص» و حاشية «ج»: «دخل».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «فإنه».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: - «الكلام».

٩. تقدّم أَنَّ الشيخ الطوسي حفظ لنا في كتابه العدة معظم ألفاظ مسألة القياس من جواب أهل الموصِل (الموصلات الأولى)، فراجع ما أشار إليه المصنّف رحمه الله في المتن في ذلك الكتاب. عدة الأصول، ج ٢، ص ٦٧٦.

١٠. في «ج»: «صفينته». و تقدّمت ترجمتها في ج ٢، ص ٢٥٩.

١١. أنساب الأشراف، ج ٤، ص ٣١٣؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ٤؛ السنن

فَطَرِيفٌ^١؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسْتَرْشِدْ فِي ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ^٢،
بَلْ كَانَ مُصَرِّحاً بِمَا يَعْتَقِدُهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَإِنَّمَا حَكَمَ ابْنُ الْخَطَّابِ^٣ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الزُّبَيْرِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمْرَ كَانَ فِي الْحَالِ^٤ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَفْعُ
قَضِيَّتِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهَا صَوَاباً؛ لِلْأَحْوَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَمْنَعُ^٥ مِنْ ذَلِكَ، فَكَيْفَ
يَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ بَعْضَ الْأَحْكَامِ ذَهَبَ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ اشْتَبَاهُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا بُعِدَ
عَنِ الصَّوَابِ؟! عن الصواب!

فَأَمَّا مُعَاذُ وَزَيْدٌ: فَلَمْ يَكُونَا مِمَّنْ يَعْلَمُ جَمِيعَ^٦ أَحْكَامِ الدِّينِ فَيَصْلُحَا لِلْإِمَامَةِ،
وَإِنْ كَانَا عَالِمِينَ بِالْأَكْثَرِ الْأَظْهَرِ. وَلَوْ كَانَا أَيْضاً عَالِمِينَ بِالْجَمِيعِ لَمْ يَكُونَا أَحَقَّ
بِالْإِمَامَةِ؛ لَفَقْدِ بَاقِي^٧ شَرَائِطِ الْإِمَامَةِ فِيهِمَا. وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

﴿الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٠٧، ح ١٦١٥٤؛ معرفة السنن والآثار، ج ١٢، ص ١٥٥،
ح ٥١٩٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١١، ص ١٤، و ج ١٢، ص ١٩٦ و ٢٠٢؛
كنز العمال، ج ١٠، ص ٣٣٤، ح ٢٩٦٩٢، و ج ١١، ص ٢٨ - ٢٩، ح ٣٠٤٩٠.

١. في «د»: «فطريف». والطريف: العجيب الغريب.

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بن الخطاب».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عمر» بدل «ابن الخطاب».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الحال كان».

٥. في «ب، ص»: «تمتنع». وفي الحجري: «يمنع».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «جميع».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «باقي».

[الطعن الحادي عشر]

[تعطيله الحدّ عن خالد بن الوليد في قصة مالك بن نويرة]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم^١:

وذكرُوا قصّةَ خالدِ بنِ الوليدِ في^٢ قتلِ مالكِ بنِ نويرةَ، و مضاجعته^٣
امراته من ليلته، وأنَّ أبا بكرٍ تركَ إقامةَ الحدِّ عليه، وزعمَ أنه سيفُ من
سيوفِ الله^٤ سلّه الله على أعدائه، مع أنَّ الله تعالى قد أوجبَ القودَ
وحَدَّ الزنا^٥ عموماً، وأنَّ عمرَ نَبَّهه وقالَ له: «أقتله؛ فإنه قتلَ مؤمناً»^٦.
ثمَّ قالَ:

الجوابُ عن ذلك ما قاله شَيْخُنَا أبو عليٍّ، وهو أنَّ الرِّدَّةَ ظَهَرَتْ

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «شبهةٌ لهم أخرى».

٢. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و» بدل «في».

٣. هكذا في «د» والمغني وحاشيتي «ج، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و مضاجعة».

٤. في «ج»: «+ تعالى».

٥. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الزَّناة».

٦. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٧٧ - ٢٧٨؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٣١ - ١٣٢؛ إمتاع
الأسماع، ج ١٤، ص ٢٤٠؛ الرِّدَّة، ص ١٠٧؛ الفتوح، ج ١، ص ١٨ - ٢١؛ البداية والنهاية، ج ٦،
ص ٣٢١ - ٣٢٣.

مِنْ مَالِكٍ^١؛ لِأَنَّ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّهُ رَدَّ صَدَقَاتِ قَوْمِهِ عَلَيْهِمْ لَمَّا بَلَغَهُمْ^٢
مَوْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، كَمَا فَعَلَهُ سَائِرُ أَهْلِ الرَّدَّةِ،
فَاسْتَحَقَّ الْقَتْلَ.

ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ^٣: فَقَدْ كَانَ يُصَلِّي.

قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ^٤ سَائِرُ أَهْلِ الرَّدَّةِ،^٥ وَ إِنَّمَا كَفَرُوا بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الزَّكَاةِ
وَإِسْقَاطِ وَجوبِهَا، دُونَ غَيْرِهِ^٦.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ^٧ عُمَرُ؟

قِيلَ: كَانَ أَمْرُهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِ عُمَرَ؛ وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ^٨
مِنْ حَالِهِ مَا يَخْفَى عَلَى عُمَرَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا^٩ مَعْنَى مَا رُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَنَّ خَالِدًا تَأَوَّلَ فَأَخْطَأَ؟

قِيلَ^{١٠}: أَرَادَ تَأَوَّلَ فِي عَجَلَتِهِ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ^{١١}، وَ كَانَ^{١٢} عِنْدَهُ الْوَاجِبُ أَنْ

١. في «د» و شرح النهج: + «بن نويرة».

٢. هكذا في «د» و المغني و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لَمَّا بلغه».

٣. في شرح النهج: «فإن قال قائل».

٤. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و الحجري: «فكذلك». و في المطبوع: - «و».

٥. من قوله: «فاستحقَّ القتل» إلى هنا ساقط من المغني.

٦. في الحجري و المطبوع: «غيرها».

٧. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «عليه».

٨. في المغني: «أنَّه علم». و في حاشيته: «في الأصل: أنَّ العلم».

٩. في المطبوع: «ما».

١٠. في المطبوع: «بل».

١١. في المغني: «تأوَّل من عجلته عليه بالقول».

١٢. هكذا في «د» و المغني و التلخيص. و في شرح النهج: «و قد كان». و في سائر النسخ

و المطبوع: «فكان».

يَتَوَقَّفُ لِلشُّبْهَةِ [و الاستنباطية] ١.

و استَدَلَّ على رِدِّهِ: بِأَن أَخَاهُ مُتَمِّمَ بْنَ نُوَيْرَةَ^٢، لَمَّا أُنْشِدَ عُمَرُ مَرَثِيَّتَهُ^٣ أَخَاهُ^٤،
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَدِدْتُ^٥ أَنِّي^٦ أَقُولُ الشَّعْرَ، فَأَرِثِي^٧ زَيْدًا^٨ كَمَا رَثَيْتَ أَخَاكَ. فَقَالَ لَهُ
مُتَمِّمٌ: لَوْ قُتِلَ أَخِي عَلَى مِثْلِ مَا قُتِلَ عَلَيْهِ أَخُوكَ لَمَّا رَثَيْتُهُ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا عَزَانِي
أَحَدٌ^٩ كَتَعَزِيَّتِكَ^{١٠}. فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُقْتَلْ عَلَى الْإِسْلَامِ كَمَا قُتِلَ زَيْدٌ.

١. ما بين المعقوفين من المغني؛ لكنّه فيه: «والاستنباطية»، وهو خطأ.

٢. مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ بْنِ جَمْرَةَ بْنِ شَدَّادِ التَّمِيمِيِّ الْيَرْبُوعِيِّ، أَخُو مَالِكِ بْنِ نُوَيْرَةَ، وَكَانَ شَاعِرًا، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِثْلَ شِعْرِهِ فِي الْمَرَاثِي الَّتِي رَثَى بِهَا أَخَاهُ مَالِكًا، وَ لَهُ مَرَاثُ حَسَانٍ، وَكَانَ أَعُورًا، قِيلَ: إِنَّهُ بَكَى عَلَى أَخِيهِ حَتَّى دَمَعَتْ عَيْنُهُ الْعُورَاءُ. الْاِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٤٥٥، الرِّقْم ٢٥١٢: أُسْدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ٢٨٢، الرِّقْم ٤٦٥٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٥٦٦، الرِّقْم ٧٧٣٣.

٣. فِي «ف» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَرَثِيَّةٌ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أُثْبِتَنَاهُ.

٤. فِي «ج»، ص، «ف»: «أَخِيهِ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَتِي «ج»، «ف» مَا أُثْبِتَنَاهُ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَرَدَتْ». ٦. فِي «د»: «أَنَّ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرَحَ النَّهْجُ: + «أَخِي».

٨. زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نَفِيلِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، أَخُو عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِأَبِيهِ، يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أُمُّهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ وَهَبٍ وَ حَبِيبٌ، وَ أُمُّ عُمَرَ حَتَمَةُ بِنْتُ هَاشِمِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْمَخْزُومِي، كَانَ زَيْدٌ أَسَرَّ مِنْ عُمَرَ، وَ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، أَسْلَمَ قَبْلَ عُمَرَ، وَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَعْنِ بْنِ عَدِيٍّ الْعَجَلَانِيِّ، فَقَتَلَا بِالْيَمَامَةِ. وَ كَانَ زَيْدٌ طَوِيلًا بَاطِنَ الطَّوْلِ أَسْمَرَ، شَهِدَ بَدْرًا وَ أَحَدًا وَ الْخَنْدَقَ، وَ شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْحَدِيبَةِ، ثُمَّ قَتَلَ بِالْيَمَامَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَ حُزِنَ عَلَيْهِ عُمَرُ حُزْنًا شَدِيدًا. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٢٨٧، الرِّقْم ٥٧؛ مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ، ج ٥، ص ١٦٧٣، الرِّقْم ٢٥٢؛ حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ، ج ١، ص ٣٦٧، الرِّقْم ٧٣؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٢، ص ٥٥٠، الرِّقْم ٨٤٦.

٩. فِي «ب»: «مِثْلُ تَعَزِيَّتِكَ»، وَ فِي شَرَحِ النَّهْجِ: «بِمِثْلِ تَعَزِيَّتِكَ»، وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «بَتَعَزِيَّتِكَ» كُلُّهَا بَدَلَ «كَتَعَزِيَّتِكَ».

١٠. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١٠، ص ٣٣٣ وَ ٤٦٥؛ فَتْوحُ الْبِلَادِ، ص ١٠٤؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢،

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ تَرْوُجِهِ^١ بِأَمْرَاتِهِ: بَأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ عَلَى الرِّدَّةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ، جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطَّأَهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ.
وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّهُ إِنَّمَا قُتِلَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ النَّبِيَّ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «صَاحِبُكَ» وَأَوْهَمَ^٣ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَاحِبٍ لَهُ، وَكَانَ عِنْدَهُ أَنَّ ذَلِكَ رِدَّةٌ، وَعَلِمَ عِنْدَهُ الْمُشَاهَدَةُ الْمَقْصَدَ^٤، وَهُوَ أَمِيرُ الْقَوْمِ، فَجَازَ أَنْ يَقْتُلَهُ؛ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَسْتَعَجَلَ^٥، وَأَنْ يَكْشِفَ الْأَمْرَ فِي رِدَّتِهِ حَتَّى يَتَّضِحَ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَقْتُلْهُ [أَبُو بَكْرٍ] بِهِ^٦.

فَأَمَّا وَطْؤُهُ لِأَمْرَاتِهِ: فَلَمْ يَثْبُثْ عِنْدَهُ، فَلَا^٧ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ طَعْنًا فِي
هَذَا الْبَابِ^٩.

«ص» ص ٣٦٠: البداية والنهاية، ج ٦، ص ٣٣٦: طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، الرقم ٢٧١: طبقات الشعراء، ص ٨٤: الشعر والشعراء، ج ١، ص ٣٢٦، الرقم ٤١٤٠: الأغاني، ج ١٥، ص ٢٠٥.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «ترووجه». وفي شرح النهج: «ترويح خالد».

٢. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رسول الله».

٣. في «د» والتلخيص: «فأوهم».

٤. في المغني: «وعلم أن».

٥. أي المقصد من قوله: «صاحبك». وفي «ب»: «الفصل». وفي حاشية «د»: «الفضل».

٦. هكذا في «د» والتلخيص والمغني وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن لا يجعل».

٧. ما بين المعقوفين من شرح النهج. وفي «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: «به». وفي المغني: «وإذا كان كذلك فالواجب على أبي بكر أن لا يقتله به».

٨. هكذا في «د» والتلخيص والمغني وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

[في بيان أن قتل مالك و عدم الاقتصاص من خالد كان خطأ عظيماً]

يُقَالُ له: أَمَّا صَنِيعُ^١ خَالِدٍ - فِي قَتْلِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ وَ اسْتِبَاحَةِ مَالِهِ وَ زَوْجَتِهِ لِنِسْبَتِهِ إِلَى رِدَّةٍ^٢ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ^٣، بَلْ كَانَ الظَّاهِرُ خِلَافَهَا مِنَ الْإِسْلَامِ - فَعَظِيمٌ. وَ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الْعِظَمِ تَغَاوُلٌ مِّنْ تَغَاوُلٍ عَنْ أَمْرِهِ، وَ لَمْ يُقَمْ فِيهِ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَقْرَهُ عَلَى الْخَطِّ الَّذِي شَهِدَ^٤ هُوَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ. وَ يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِّنْ أَمْكَنِهِ أَنْ يَعْلَمَ الْحَالُ فَأَهْمَلَهَا^٥، وَ لَمْ يَتَصَفَّحْ^٦ مَا رُويَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ^٧.

وَ كَيْفَ يَجُوزُ عِنْدَ خُصُومِنَا عَلَى مَالِكٍ وَ أَصْحَابِهِ جَحْدُ الزَّكَاةِ مَعَ الْمُقَامِ عَلَى الصَّلَاةِ وَ هُمَا جَمِيعاً فِي قَرْنٍ^٨؟ لِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنْهُمَا مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ شَرِيعَتِهِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ. وَ هَلْ نِسْبَةُ مَالِكٍ إِلَى الرِّدَّةِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا قَدَحٌ فِي الْأُصُولِ، وَ نَقْضٌ لِّمَا تَتَضَمَّنُهُ^٩ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ مَعْلُومَةٌ^{١٠} ضَرُورَةً مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ

١. في «ب» و الحجري و المطبوع: «صنع».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى الردة التي». و في حاشية «د»: + «التي».

٣. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «منه».

٤. في «ج، ص»: «يشهد».

٥. من قوله: «على نفسه» إلى هنا ساقط من «ب، د، ص».

٦. في «د»: «و قبل أن يتصفح». و في التلخيص: «و قبل أن نتصفح». و في الحجري و المطبوع: «و لم يتصفح». نعم، نُقِلَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ عَنْ نَسْخَةٍ مَا أَثْبَتَاهُ.

٧. في شرح النهج: + «و نَعَصَّبَ لِأَسْلَافِهِ وَ مَذْهَبِهِ».

٨. الْقَرْنُ - بفتحين - : الْجَبَلُ يُقَرَّنُ بِهِ الْبَعِيرَانِ. وَ الْكَلَامُ عَلَى الْاسْتِعَارَةِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٤٤٨ (قرن).

٩. هكذا في التلخيص. و في «ب، ص، ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «تضمته».

و في «ج»: «تضمته». و في «د»: «يتضمته».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: - «معلومة». و في الحجري: «علمت».

السلام؟! و أعجب من كل عجب قوله: «و كذلك سائر أهل الردة» يعني أنهم كانوا يصلون و يجحدون الزكاة! لأننا قد بينا أن ذلك مستحيل غير ممكن. وكيف يصح ذلك؟ و قد روى جميع أهل النقل أن أبا بكر^٢ وصى الجيش الذين أنفذهم بأن يؤذنوا و يقيموا؛ فإن أذن القوم الذين بإزائهم و أقاموا^٣ كفوا^٤ عنهم، و إن لم يفعلوا أغاروا^٥ عليهم؛ فجعل أماراة الإسلام و البراءة من الردة الأذان و الإقامة. وكيف يطلق في سائر أهل الردة ما يطلقه من أنهم كانوا يصلون، و قد علمنا أن أصحاب مسلمة^٧ و طليحة^٨ و غيرهما ممن ادعى النبوة و خلع الشريعة ما كانوا

١. في «د» و التلخيص: «صلى الله عليه و آله».

٢. في المطبوع و شرح النهج: + «لما».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و التلخيص: «فإن أذن القوم بأذانهم و أقاموا». و في المطبوع شرح النهج: «فإن أذن القوم كأذانهم و إقامتهم».

٤. في المطبوع: «اكفوا».

٥. في «ب»: «جازوا». و في «ص»: «تغاروا».

٦. تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٤٩٥ - ٤٩٦؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٥١؛ إمتاع الأسماع، ج ١٤، ص ٢٣٩؛ البداية و النهاية، ج ٦، ص ٣١٦؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٥٨.

٧. مسلمة الكذاب، هو مسلمة بن حبيب و هو من بني حنيفة، يكنى أبا ثمامة، و كان في وفد بني حنيفة إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، ثم ارتد و تنبأ بعد رجوعهم و ادعى أنه شريك النبي صلى الله عليه و آله في الرسالة. و قد وضع عن قومه الصلاة و أحل لهم الخمر و الزنا، و جعل يستج لهم السجعات مضاهاة للقرآن، و كان صاحب نيرانجات و هو أول من أدخل البيضة في فارورة، و له عقب، و جمع جموعاً كثيرة من بني حنيفة و غيرهم و قصد قتال الصحابة في إثر وفاة رسول الله صلى الله عليه و آله، فجهز عليهم أبو بكر الجيوش و أميرهم خالد بن الوليد، و ذلك في سنة إحدى عشرة، فقاتلوه، و ظهروا عليه و قتلوه كافراً. راجع: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٣٨ و ٢٥٦ - ٢٥٧؛ الفتوح لابن أعمش، ج ١، ص ٢٣ - ٣٩؛ تهذيب الأسماء، ص ٣١٥، الرقم ٥٧٤.

٨. طليحة بن خويلد الأسدي، ارتد بعد النبي صلى الله عليه و آله و ادعى النبوة، و كان فارساً

يَرَوْنَ الصَّلَاةَ وَلَا شَيْئاً مِمَّا جَاءَتْ بِهِ شَرِيعَتُنَا؟

١٦٤/٤

وَقِصَّةُ مَالِكٍ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ مَنْ تَأَمَّلَهَا مِنْ أَهْلِ النُّقْلِ^٢؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى صَدَقَاتِ قَوْمِهِ -بَنِي يَرْبُوعَ- وَالْيَأْ مِنْ قِبَلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَمَّا بَلَغَتْهُ وَفَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْسَكَ عَنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ قَوْمِهِ وَقَالَ لَهُمْ: تَرَبَّصُوا بِهَا حَتَّى يَقُومَ قَائِمٌ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَنَنْظُرَ مَا يَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي شِعْرِهِ حَيْثُ يَقُولُ:

وَقَالَ^٣ رِجَالٌ: سُدَّ الْيَوْمَ مَالِكٌ وَقَالَ رِجَالٌ: مَالِكٌ لَمْ يُسَدِّ
فَقُلْتُ: دَعُونِي، لَا أَبَا لِأَبْيَكُمُ فَلَمْ أُحْطِ^٤ رَأياً فِي الْمَعَادِ وَلَا الْبَدْيِ^٥
وَقُلْتُ: «خُذُوا أَمْوَالَكُمْ» غَيْرَ خَائِفٍ وَلَا نَاضِرٍ فِيمَا يَجِيءُ بِهِ غَدِي^٦

«مشهوراً بطلاً، واجتمع عليه قومه، فخرج إليهم خالد بن الوليد في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، فانهزم طليحة وأصحابه، وقتل أكثرهم. وكان خالد قد أرسل لقتاله ثابت بن أقرم وعكاشة بن محصن، فقتل طليحة أحدهما وقتل أخوه الآخر، ولما انهزم طليحة لحق بنواحي الشام، فأقام عند بني جفنة حتى توفي أبو بكر، ثم خرج محرماً في خلافة عمر، فقال له عمر: أنت قاتل الرجلين الصالحين. وأسلم طليحة، وله في قتال الفرس في القادسية بلاء حسن. الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٧٣، الرقم ١٢٩١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ١٤٩، الرقم ٢٩٩٢؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٧٧، الرقم ٢٦٣٩.

١. في «ج، ص»: «و لا سيما». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.
٢. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: - «أهل». وفي شرح النهج: «عند من تأمل كتب السير والنقل».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و قالت».

٤. في «د»: «فلم أخط».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. وفي شرح النهج: «في المُقَامِ وَ لَا النَّدْيِ». وفي سائر النسخ و المطبوع: «في المقال و لا اليد».

٦. في «ب»: «عدي». وفي «ص» و المطبوع: «عندي».

فدُونَكُمْوَهَا، إِنَّمَا هِيَ مَالُكُمْ مُصَرَّرَةٌ^١ أَخْلَافُهَا^٢ لَمْ تَجْدَدْ^٣
سَاجِعُلْ نَفْسِي دُونَ مَا تَحْذَرُونَهُ وَأَرْهَنُكُمْ^٤ - يَوْمًا بِمَا قُلْتُهُ - يَدِي
فَإِنْ قَامَ بِالْأَمْرِ الْمُخَوِّفُ^٥ قَائِمٌ أَطْعَنَا وَقُلْنَا: الدِّينُ دِينُ مُحَمَّدٍ^٦
فَصَرَخَ - كَمَا تَرَى - أَنَّهُ اسْتَبَقَى الصَّدَقَةَ فِي أَيْدِي قَوْمِهِ رِفْقًا بِهِمْ وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ،
إِلَى أَنْ يَقُومَ بِالْأَمْرِ مَنْ يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَى جَمَاعَةُ أَهْلِ السِّيَرِ^٧ - وَذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ^٨ -: أَنَّ مَالَكًا نَهَى
قَوْمَهُ عَنِ الْجَمْعِ عَلَى مَنَعَ الصَّدَقَةِ^٩ وَفَرَّقَهُمْ، وَقَالَ: يَا بَنِي يَرْبُوعَ، إِنَّا كُنَّا قَدْ
عَصَيْنَا أَمْرًا إِذَا^{١٠} دَعَوْنَا إِلَى هَذَا الدِّينِ، وَبَطَّأْنَا النَّاسَ عَنْهُ، فَلَمْ نَقْلُحْ وَلَمْ نُنْجِجْ^{١١}؛
وَإِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ^{١٢} يَتَأْتِي لَهُمْ^{١٣} بَغَيْرِ سِيَاسَةٍ، وَإِذَا أَمُرُّ

١. فِي «ب، د»: «مُصَرَّرَةٌ». وَفِي التَّلْخِصِ: «مُصَدَّرَةٌ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «مُصَوَّرَةٌ». وَصَرَّ النَّاقَةَ وَنَحَوَهَا، وَبِهَا: شَدَّ ضَرْعَهَا بِالضَّرَارِ لئَلَّا يَرْضَعَهَا وَلِذَلِكَ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٤٥١ (صرر).
٢. الْأَخْلَافُ: جَمْعُ الْخَلْفِ؛ وَهُوَ - هُنَا -: ضَرْعُ النَّاقَةِ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ٩٢ (خلف).
٣. تَجَدَّدَ الضَّرْعُ: ذَهَبَ لَبَنُهُ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ١١٠ (جدد).
٤. رَهَنَ فَلَانًا، وَعِنْدَ فَلَانٍ، الشَّيْءَ: حَبَسَهُ عِنْدَهُ بِدَيْنٍ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٤٢ (رهن).
٥. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «الْمَجْدُدُ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «الْمُحَدَّثُ».
٦. الرَّدَّةُ، ص ١٠٤ - ١٠٥: الْأَنْوَارُ وَمحَاسِنُ الْأَشْعَارِ، ص ٦٩؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١٧، ص ٢٠٥: أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٤٣٣.
٧. الْفَتْوحُ، ج ١، ص ١٩؛ إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ، ج ١٤، ص ٢٣٩؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢، ص ٣٥٨؛ نَهَايَةُ الْأَرْبِ، ج ١٩، ص ٨٣.
٨. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٢٧٧.
٩. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «الْصَّدَقَاتُ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».
١١. فِي «ب، د»: «فَلَمْ يَفْلَحْ وَلَمْ يَنْجِجْ». وَفِي «ص»: «فَلَمْ يَفْلَحْ وَلَمْ تَنْجِجْ».
١٢. فِي «ج»: - «فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ».
١٣. فِي «ص» وَشَرْحِ النَّهْجِ وَحَاشِيَةِ «ج»: «لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ» بِدَلِّ «لَهُمْ».

لا يسوسه الناس؛ فإياكم ومناواة^١ قوم يصنع لهم^٢، فتفرقوا إلى دياركم، وادخلوا في هذا الأمر. فتفرقوا^٣ على ذلك إلى أمواهم^٤، ورجع مالك إلى منزله. فلما قدم خالد البطاح بث السرايا، وأمرهم بداعية الإسلام وأن يأتوه بكل من لم يحب، وإن امتنع أن يقتلوه، فجاءته الخيل بمالك بن نويرة في نفر من بني يربوع، واختلفت السرية فيهم، وفيهم أبو قتادة الحارث بن ربعي^٥، وكان فيمن شهد أنهم قد أذنوا وأقاموا وصلوا، فلما اختلقوا فيهم أمر بهم خالد فحسبوا، وكانت ليلة باردة لا يقوم لها شيء^٦، فأمر خالد^٧ منادياً فنادى: «أدفيوا^٨ أسراكم^٩»

١. هكذا في «د». وفي التلخيص: «ومباراة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومعاداة».
٢. صنع له، أو إليه، معروفاً: أسداه. ويصنع لهم: يتقرب إليهم بفعل المعروف. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢١٢ (صنع).
٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إلى دياركم، وادخلوا في هذا الأمر. فتفرقوا».
٤. هكذا في «د» وحاشية «ف». وفي «ب، ف» والحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «أمواهم». وفي «ج، ص»: «أموائهم». والأمواه: جمع الماء. المصباح المنير، ص ٥٨٦ (موه).
٥. هكذا في «ج» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحرث».
٦. الحارث بن ربعي بن بلدمة بن خنساس الأنصاري الخزرجي السلمي، أبو قتادة الأنصاري، فارس رسول الله صلى الله عليه وآله، شهد أحداً وما بعدها من المشاهد، وعاش إلى خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وحضر معه قتال الخوارج بالنهروان ورد المدائن في صحبته. قيل: توفي أبو قتادة بالمدينة سنة أربع وخمسين، وقيل: توفي بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، وهو الذي صلى عليه. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٩٤، الرقم ١٨٣١؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٦٦، الرقم ٦١٦؛ تاريخ بغداد، ج ١، ص ١٧٠، الرقم ١٠؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٢٨٩، الرقم ٤٠٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٧، ص ١٥١، الرقم ٨٧٧٣؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٥٠، الرقم ٦١٦٦.
٧. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «بن الوليد».
٨. هكذا في «د» والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أدفيوا».
٩. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «أسراءكم».

فَطَنُوا أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِقَتْلِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي لُغَةِ كِنَانَةَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ^١،
فَقَتَلَ ضِرَارُ بْنُ^٢ الْأَزُورِ^٣ مَالِكًا، وَتَزَوَّجَ خَالِدٌ زَوْجَتَهُ أُمَّ تَمِيمٍ بِنْتَ الْمِنْهَالِ^٤.

و فِي خَيْرٍ آخَرَ: إِنَّ السَّرِيَّةَ الَّتِي بَعَثَهَا^٥ خَالِدٌ لَمَّا غَشِيَتْ الْقَوْمَ تَحْتَ اللَّيْلِ
رَاعَوْهُمْ^٦، فَأَخَذَ الْقَوْمَ السِّلَاحَ، قَالَ: فَقُلْنَا: إِنَّا الْمُسْلِمُونَ^٧، فَقَالُوا: وَنَحْنُ
الْمُسْلِمُونَ، قُلْنَا: فَمَا بَالُ السِّلَاحِ؟ قَالُوا لَنَا^٨: فَمَا بَالُ السِّلَاحِ مَعَكُمْ؟ قُلْنَا: فَضَعُوا

١٦٦/٤

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لأنَّ هذه اللفظة تستعمل في لغة كنانة للقتل».

٢. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و حاشية «د»: «الخطاب بن». و في الحجري: «الخطاب». و في المطبوع: «الحارث».

٣. في «ب، ف»: «الأزور». و في «ج، ص» و الحجري: «الأروز». و هو ضرار بن الأزور، و اسم الأزور مالك بن أوس بن جذيمة، يكنى أبا الأزور، كان فارساً شجاعاً شاعراً، و لما قدم على رسول الله صلى الله عليه و آله كان له ألف بعير برعاتها، و أرسله رسول الله صلى الله عليه و آله إلى بني الصيداء من بني أسد و إلى بني الدليل، و شهد قتال مسيلمة باليمامة و أبلى فيه بلاء عظيماً حتَّى قطعت ساقاه جميعاً، فجعل يحبو على ركبتيه و يقاتل و تطؤه الخيل حتَّى غلبه الموت، و قيل: توفِّي بالكوفة في خلافة عمر. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١١٢، الرقم ١٨٩٦؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٦١، الرقم ١٥٠٠؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٤٦، الرقم ١٢٥٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٤، ص ٣٧٨، الرقم ٢٩٣١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٣٤، الرقم ٢٥٦٠.

٤. أُم تَمِيم بِنْتُ الْمِنْهَالِ، اسمها ليلي، و كانت من أشهر نساء العرب بالجمال، يقال: إِنَّهُ لَمْ يُزَ أَجْمَلُ مِنْ عَيْنِهَا وَ لَا سَاقِيهَا. النَّصُّ وَ الاجتهاد، ص ١٣٨.

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و شرح النهج: «بعث بها». و في الحجري و المطبوع: «بعث فيها».

٦. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في «ب»: «دعوههم». و في «ج، ص، ف»: «داعوهم». و في الحجري و المطبوع و حاشية «ف»: «له داعوهم».

٧. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في «ب»: «للمسلمون». و في سائر النسخ و المطبوع: «للمسلمون».

٨. في شرح النهج: - «فما بال السلاح؟ قالوا لنا».

السلاح. فلما وضعوا رُبطوا أسارى، وأتوا بهم خالداً^١، فحدث أبو قتادة خالد بن الوليد بأن القوم نادوا بالإسلام، وأن لهم أماناً؛ فلم يلتفت خالد إلى قوله، وأمر بقتلهم وقسم سبيهم؛ فحلف أبو قتادة أن لا يسير تحت لواء خالد في جيش أبداً، وركب فرسه شاداً^٢ إلى أبي بكر وخبره بالقصة، وقال^٣ له: إني نهيت خالداً عن قتله، فلم يقبل قولي، وأخذ بشهادة الأعراب الذين فتنهم^٤ الغنائم.

وإن عمر لما سمع ذلك تكلم فيه عند أبي بكر، فأكثر^٥ وقال: إن القصاص قد وجب عليه. ولما أقبل خالد بن الوليد قافلاً^٦ دخل المسجد و عليه قباء له عليه صداً الحديد، معتجراً^٧ بعمامة له قد غرز في عمامته أسهماً^٨؛ فلما أن دخل المسجد قام إليه عمر، فانتزع الأسهم من رأسه^٩ فحطمها، ثم قال: يا عدوي^{١٠} نفسي،

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي شرح النهج: «أتوا بهم خالداً». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أتوا بهم خالد بن الوليد».

٢. هكذا في النسخ. والشد: العدو. يقال: شد في العدو شداً: أسرع وعدا. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٣٤ (شدد). وفي التلخيص و شرح النهج: «و ركب فرسه شاداً». وفي الحجري والمطبوع: «فركب فرسه شاداً». و «شاداً» أي مفرداً.

٣. في «ج»: «فقال».

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «غرضهم».

٥. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأكثر».

٦. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلما».

٧. قفل، يقفل، قفولاً من السفر ونحوه: رجع. راجع: تاج العروس، ج ١٥، ص ٦٢٣ (قفل).

٨. اعتجّر فلان بالعمامة: لفها على رأسه و ردّ طرفها على وجهه. راجع: المصباح المنير، ص ٣٩٣ (عجر).

٩. في الحجري والمطبوع: «سهماً».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فنزح الأسهم عن رأسه».

١١. في التلخيص: «يا عدو». وفي شرح النهج: «فا عدو». و «عدوي» تصغير «عدو».

أَعَدَّتْ عَلَى امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَقَتَلَتْهُ، ثُمَّ نَزَوَتْ عَلَى امْرَأَتِهِ؟! وَاللَّهِ لَنَرُجُمَنَّكَ^١ بِأَحْجَارِكَ. وَخَالِدٌ لَا يُكَلِّمُهُ وَلَا يَظُنُّ إِلَّا أَنَّ رَأْيِي أَبِي بَكْرٍ مِثْلُ رَأْيِي عُمَرُ فِيهِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى^٢ أَبِي بَكْرٍ، وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَعَذَّرَهُ وَتَجَاوَزَ عَنْهُ؛ فَخَرَجَ خَالِدٌ وَعُمَرُ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: هَلُمَّ إِلَيَّ^٣ يَا بَنُ أُمِّ شَمْلَةَ^٤. فَعَرَفَ عُمَرُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ رَضِيَ عَنْهُ، فَلَمْ يُكَلِّمُهُ^٥، وَدَخَلَ بَيْتَهُ^٦.

وَقَدْ رَوَى أَيْضًا: أَنَّ عُمَرَ لَمَّا وَلِيَ جَمَعَ مَنْ بَقِيَ^٧ مِنْ عَشِيرَةِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ، وَاسْتَرْجَعَ مَا وَجَدَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ وَنِسَائِهِمْ، فَرَدَّ ذَلِكَ جَمِيعًا عَلَيْهِمْ مَعَ نَصِيبِيَّةٍ^٨ كَانَتْ مِنْهُمْ^٩. وَقِيلَ: إِنَّهُ ارْتَجَعَ بَعْضَ نِسَائِهِمْ مِنْ نَوَاحِي

١. في الحجري والمطبوع والتلخيص: «لأرجمَنَّكَ».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: «إلي».

٣. في الحجري والمطبوع والتلخيص: - «إلي».

٤. في «ج، ص»: «سلمة». وقال العلامة المجلسي: «الشَّمْلَةُ: كسَاءٌ يُشْتَمَلُ بِهِ؛ كَأَنَّهُ عَزَّى عُمَرَ بِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ تَلْبِسُهُ لِفَقْرَهَا. وَ«أُمُّ شَمْلَةَ»: كُنْيَةُ لِلدُّنْيَا، وَلِلْخَمْرِ أَيْضًا؛ فَلَعَلَّهُ عَيَّرَهُ بِهِمَا. وَعَلَى الْأَخِيرِينَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خُطَابًا لِنَفْسِهِ بِإِقْبَالِ الدُّنْيَا عَلَيْهِ، وَحُصُولِ سَكْرِ الدُّوَلَةِ لَهُ». بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ٤٧٧. وراجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ٣٩٢؛ القاموس المحيط، ج ٣، ص ٥٥٢ (شمل).

٥. في «د»: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ عَنْهُ وَلَمْ يُكَلِّمُهُ».

٦. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٨٠؛ البداية والنهاية، ج ٦، ص ٣٢٣؛ تاريخ خليفة، ص ٥٣.

٧. في «ب، ج، ص، ف» و شرح النهج: - «من بقي». وفي التلخيص: «من كان».

٨. هكذا في «د» دون تنقيط الياءين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نصيبه». والنَّصِيبِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى نَصِيبِينَ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَامِرَةٌ مِنْ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ، عَلَى جَادَةِ الْقَوَافِلِ مِنَ الْمَوْصِلِ إِلَى الشَّامِ. وَفِيهَا يَقُولُ الْبَغَّاءُ الشَّاعِرُ: نَصِيبِيَّةٌ عَمْرِيَّةٌ كَادَ كَرَمُهَا * بِجَوْهَرِهَا يَنْهَلُ قَبْلَ نَبَاتِهِ.

معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٨٨؛ الوافي بالوفيات، ج ١٩، ص ١٨٦.

و في الحجري والمطبوع: + «الذي» و لم ترد هذه الكلمة في النسخ ولا في التلخيص و شرح النهج. و في التلخيص: + «ما».

٩. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ والمطبوع: «فيهم».

دِمَشَقَ - و بعضهنَّ حَوَامِلَ - فَرَدَّهِنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ.^١
فَالأَمْرُ ظَاهِرٌ فِي خَطَا خَالِدٍ وَ خَطَا مَنْ تَجَاوَزَ عَنْهُ.

[بطلان ما ذكره القاضي القاضي دفاعاً عن أبي بكر و خالد]

١٦٧/٤

و قول صاحب الكتاب: «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَى عُمَرَ مَا يَظْهَرُ لِأَبِي بَكْرٍ» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي قِصَّةِ خَالِدٍ لَمْ يَكُنْ مُشْتَبِهًا، بَلْ كَانَ مُشَاهِدًا مَعْلُومًا لِكُلِّ مَنْ حَضَرَهُ. وَ تَأَوَّلُهُ فِي الْقَتْلِ - إِنْ كَانَ تَأَوَّلَ - لَا يَعْذِرُهُ؛ وَ مَا رَأَيْنَاهُ حَكَمَ فِيهِ بِحُكْمِ الْمُتَأَوَّلِ وَ لَا غَيْرِهِ، وَ لَا تَلَفَى خَطَأَهُ وَ لَا^٢ زَلَّهَ. وَ كَوْنُهُ سَيْفًا مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ - عَلَى مَا ادَّعَاهُ - لَا يُسْقِطُ عَنْهُ الْأَحْكَامَ وَ يُبْرِئُهُ مِنَ الْآثَامِ.

فَأَمَّا قَوْلُ مُتَمِّمٍ: «لَوْ قُتِلَ أَخِي عَلَى [مِثْلِ]^٣ مَا قُتِلَ عَلَيْهِ أَخُوكَ لَمَّا رَزَيْتَهُ» فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُرْتَدًّا؛ وَ كَيْفَ يَظُنُّ عَاقِلٌ أَنَّ مُتَمِّمًا يَعْتَرِفُ^٥ بِرِدَّةِ أَخِيهِ وَ هُوَ يُطَالِبُ أَبَا بَكْرٍ بِدَمِهِ وَ الْاِقْتِصَاصِ مِنْ قَاتِلِهِ وَ رَدِّ سَبِيهِ؟! وَ إِنَّمَا^٦ أَرَادَ فِي الْجُمْلَةِ التَّقَرُّبَ إِلَى عُمَرَ بِتَقْرِيطِ^٧ أَخِيهِ.

ثُمَّ لَوْ كَانَ ظَاهِرُ هَذَا الْقَوْلِ كَمَا ظَنَّهُ،^٩ لَكَانَ إِنَّمَا يُفِيدُ تَفْضِيلَ زَيْدٍ وَ قَتْلَهُ^{١٠} عَلَى

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ٢٠٧؛ بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ٤٧٨، كلاهما عن الشافعي.

٢. في المطبوع و شرح النهج: - «لا».

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٥. في الحجري و المطبوع: «اعترف».

٤. في «ج، ص»: «ما».

٦. في «ج، ص»: «فإنما». و في شرح النهج: «وأنه».

٧. في «د، ص» و التلخيص: «بتقريط».

٨. في «د»: «هذه».

١٠. هكذا في «د». و في «ب، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «زيد و قتلته». و في «ج»:

«قتل زيد». و في «ص»: «قتله زيد». و في شرح النهج: «قتله زيد».

قَتْلُهُ^١ مَالِكٍ، وَ الْحَالُ فِي ذَلِكَ أَظْهَرُ؛ لِأَن زَيْدًا قُتِلَ فِي بَعْثِ الْمُسْلِمِينَ ذَاتًا عَنْ
وَجْهِهِمْ، وَ مَالِكٌ قُتِلَ عَلَى شُبْهَةٍ؛ وَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^٢ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «صَاحِبُكَ» فَقَدْ^٣ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهُ
أَرَادَ الْقُرَشِيَّةَ؛ لِأَن خَالِدًا قُرَشِيٌّ.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ دَلَالَةٌ^٤ عَلَى نَفْيِهِ لَهُ عَنْ نَفْسِهِ؛ وَلَوْ كَانَ عَلِيمٌ
مِنْ مَقْصِدِهِ الْإِسْتِخْفَافَ وَ الْإِهَانَةَ - عَلَى مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - لَوَجَبَ أَنْ
يَعْتَذِرَ بِذَلِكَ خَالِدٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ يَعْتَذِرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ لَهُ لَمَّا طَالَبَهُ عُمَرُ بِقَتْلِهِ؛
فَإِنْ عُمَرُ مَا كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْ قَتْلِ قَادِحٍ فِي نُبُوءَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ إِنْ كَانَ
الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: «تَأَوَّلَ فَأَخْطَأُ؟» وَ إِنَّمَا تَأَوَّلَ فَأَصَابَ إِنْ
كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ.

١. فِي «ج، ص»: «قَتْلَ».

٢. أَيِ قَوْلِ مَالِكٍ لَخَالِدٍ.

٣. فِي «د» - «فَقَدْ».

٤. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «دَلَالَتُهُ».

[الطعن الثاني عشر]

[التَّسْمِي بِاسْمِ «خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ»]

١٦٨/٤

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ^١:

قَالُوا: لِمَ تُسَمَّى^٢ بـ«خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ»، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ [وَلَا

اسْتَخْلَفَ وَاحِدًا، وَهَذَا كَذِبٌ فِي أَمْرِهِ؟]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ^٣.

وَهَذَا مِمَّا لَا نَقُولُهُ إِذَا سَلَّمْنَا لَهُمْ صِحَّةَ الْإِخْتِيَارِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ - إِذَا صَحَّ الْإِخْتِيَارُ - أَنْ يَأْمُرَ بِالْإِسْتِخْلَافِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ هُوَ. وَإِنَّمَا يَطْعَنُ بِذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ اسْتَخْلَفَهُ، وَلَا أَمَرَ أَحَدًا بِاسْتَخْلَافِهِ، عَلَى جُمْلَةٍ وَلَا تَفْصِيلٍ. وَإِذَا أُورِدَ^٥ الْكَلَامُ^٦ هَذَا الْمَوْرِدَ، عَادَ إِلَى الْإِخْتِيَارِ وَصِحَّتِهِ، وَقَدْ مَضَى مَا فِي ذَلِكَ^٨.

١. هَكَذَا فِي «د» وَالمَغْنِي. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «شُبْهَةٌ لَهُمْ أُخْرَى».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «ثُمَّ» بَدَلُ «لِمَ». وَفِي الْمَغْنِي: - «لِمَ». وَفِي «د، ص»: «يُسَمَّى»، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «سُمِّيَ» بَدَلُ «تُسَمَّى».

٣. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٣٥٥ - ٣٥٦. وَمَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٤. فِي «د»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «إِذَا وَرَدَ».

٦. فِي «ج» + «عَلَى».

٧. فِي «د»: «فَقَدْ».

٨. تَقَدَّمَ فِي ج ٣، ص ٤٢٥ - ٤٣١.

[الطعن الثالث عشر]

[دفنُ أبي بكر و عمر مع الرسول ﷺ في بيته]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم^١:

قالوا: ومّا يؤثّر في حاله^٢ و حالِ عُمَرَ دَفْنُهُما مع الرسولِ عليه السلام^٣
في بيته، و قد مَنَعَ اللهُ تَعَالَى الكُلَّ^٤ مِنْ ذَلِكَ في حالِ حَيَاتِهِ - فَكَيْفَ
بَعْدَ الْمَمَاتِ! - بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾.^٥
و أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ: بَأَنَّ^٦ الْمَوْضِعَ كَانَ مِلْكَاً لِعَائِشَةَ، وَ هِيَ حُجْرَتُهَا الَّتِي كَانَتْ
مَعْرُوفَةً بِهَا؛ قَالَ:

و قد يَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الْحُجْرَةَ^٧ كَانَتْ أَمْلَكَاً لِنِسَاءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ أَنَّ

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. في «د»: «حالته».

٣. في «ب، د» و الحجريّ و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «صلى الله عليه و آله». و في المغني: - «عليه السلام». و شبهه هذا الاختلاف يأتي فيما بعد.

٤. في المطبوع: «لكل».

٥. الأحزاب (٣٣): ٥٣.

٦. في «ج، ص»: «أن».

٧. في «ب، د، ص»: «الحجرة».

الْقُرْآنَ يَنْطِقُ^١ بِذَلِكَ [في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾]^٢.
وَذَكَرَ أَنْ عُمَرَ اسْتَأْذَنَ عَائِشَةَ فِي أَنْ يُدْفَنَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، حَتَّى قَالَ: «إِنْ لَمْ
تَأْذُنْ فَادْفِنُونِي فِي الْبَقِيعِ». [قال:]

و عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُحْمَلُ مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ لَمَّا
مَاتَ أَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَإِنْ لَمْ
يُتْرَكْ فِيهِ الْبَقِيعُ؛ فَلَمَّا كَانَ مِنْ مَرَوَانَ وَسَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ [مِنْ الْمَنْعِ]^٣ مَا
كَانَ دُفِنَ بِالْبَقِيعِ. وَإِنَّمَا أَوْصَى بِذَلِكَ^٤ بِإِذْنِ عَائِشَةَ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلِمَ مِنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا جَعَلَتْ الْمَوْضِعَ فِي حُكْمِ الْوَقْفِ، فَاسْتَبَاحُوا^٥ ذَلِكَ
لِهَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ:

و فِي دَفْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ^٦ مَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ؛
لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ لَمَّا مَاتَ اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ دَفْنِهِ، وَكَثُرَ الْقَوْلُ^٨،
حَتَّى رَوَى أَبُو بَكْرٍ^٩ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ مَا يَدُلُّ عَلَى

١. في «د»: «نطق». وفي التلخيص: «ناطق».

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٣. وما بين المعقوفين من شرح النهج.

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في التلخيص: «وصى بذلك». وفي المغني: «وصى ذلك».

٥. في المغني: «فاستأجرا».

٦. في الحجري والمطبوع: - «الموضع».

٧. من قوله: «في ذلك الموضع» إلى هنا ساقط من «ب، د، ص».

٨. في التلخيص والمغني: + «فيه».

٩. في «ب، د، ص» والتلخيص والمغني: - «أبو بكر».

أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ إِذَا مَاتُوا دُفِنُوا حَيْثُ^١ مَاتُوا، فَزَالَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.^٢

[الدليل على أَنَّ أمر الشيخين بأن يُدفنا عند الرسول ﷺ خطأ على كل حال]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَخْلُو مَوْضِعَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى مِلْكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ يَكُونَ انْتَقَلَ فِي حَيَاتِهِ إِلَى عَائِشَةَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِيرَاثًا بَعْدَهُ، أَوْ صَدَقَةً.

فَإِنْ كَانَ مِيرَاثًا، فَمَا كَانَ يَحِلُّ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ^٣ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يَأْمُرَا بِدَفْنِهِمَا فِيهِ إِلَّا بَعْدَ إِرْضَاءِ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى مَذْهَبِنَا فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَجَمَاعَةُ الْأَزْوَاجِ، وَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَؤُلَاءِ^٤ وَالْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛^٥ وَلَمْ تَجِدْ أَحَدًا^٦ مِنْهُمَا خَاطَبَ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْوَرَثَةِ عَلَى ابْتِغَاءِ هَذَا الْمَكَانِ، وَلَا اسْتَنْزَلَهُ^٧ عَنْهُ بِشَيْءٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ صَدَقَةً، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُرْضِيَ عَنْهُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَ يَبْتَاعَهُ^٨ مِنْهُمْ؛ هَذَا إِنْ جَازَ الْابْتِغَاءُ لِمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

وَإِنْ كَانَ انْتَقَلَ^٩ فِي حَيَاتِهِ، فَقَدْ كَانَ^{١٠} يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ سَبَبُ انْتِقَالِهِ وَ الْحُجَّةُ

١. في المغني: «حيثما».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

٣. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «ولا لعمر».

٤. في «ب، د، ص»: «هؤلاء و».

٥. هذا بناء على إرث العصبية كما عليه العامة. و في الحجري و المطبوع و شرح النهج: - «رضي الله عنه».

٦. في «ج» و حاشية «ف» و المطبوع و شرح النهج: «واحدًا».

٧. في «د»: «و لا استنقله». و في التلخيص: «و لا استنزله». و استنزَلَ فلانًا عن حقِّه أو رأيه: طلب

نزوله عنه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٦ (نزل).

٨. في الحجري و المطبوع: «و ابتياعه».

٩. في «ب، د»: «النقل».

١٠. في «ب، د»: «كان».

فيه؛ فإن فاطمة عليها السلام لم يُقنَع^١ منها في انتقالِ فدك إلى ملكها بقولها ولا شهادة^٢ من شهد لها.

[بطلان ما استدل به القاضي على أن بيوت أزواج الرسول كانت ملكاً لهن]

فأما تعلُّقه بإضافة البيوت إلى ملكهن بقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ فمن ضَعِيفِ الشُّبْهَةِ؛ لأنَّا قد بيَّنَّا - فيما مضى من الكتاب - أنَّ هذه الإضافة لا تقتضي الملك، وإنما تقتضي السُّكْنَى^٣. والعادة في استعمال هذه اللفظة فيما ذكرناه ظاهرة؛ قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^٤ ولم يرد تعالى إلا حيث يسكنن وينزلن، دون حيث يملكن، بلا شبهة^٥. وأظرف^٦ من كل شيء تقدَّم: قوله: «إِنَّ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَأْذَنَ عَائِشَةَ فِي أَنْ يُدْفَنَ فِي الْبَيْتِ، حَتَّى مَنَعَهُ مَرَوَّاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ»؛ لأنَّ هذه مُكَابَرَةٌ منه ظاهرة!! فإنَّ المانعَ للحسن من ذلك لم يكن إلا عائشة^٧، ولعلَّ من

١. في «ب، ج، د، ص»: «لم تقنع».

٢. في التلخيص وشرح النهج: «ولا بشهادة».

٣. تقدَّم في ص ٤١١ - ٤١٢.

٤. الطلاق (٦٥): ١.

٥. في التلخيص وشرح النهج: «و ما أشبهه» بدل «بلا شبهة». وقال ابن أبي الحديد: «فأما احتجاج قاضي القضاة بقوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ فاعتراض المرتضى عليه قوي؛ لأنَّ هذه الإضافة تقتضي التخصيص فقط لا التمليك، كما قال: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن...﴾. شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ٢١٨.

٦. في «ب، د» وشرح النهج: «وأظرف».

٧. راجع: تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢٢٥؛ مقاتل الطالبين، ص ٨١ - ٨٢؛ الفتوح، ج ٤، ص ٣١٩ - ٣٢٠؛ المناقب والمثالب، ص ٢٨٤ - ٢٨٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٨٩، الرقم ١٣٨٣؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٦٠؛ تاريخ الإسلام، ج ٤، ص ٤٠؛ الاستيعاب، ج ١،

ذَكَرَهُ^١ مِنْ مَرَوَانَ وَغَيْرِهِ^٢ أَعَانَهَا، وَاتَّبَعَ فِي ذَلِكَ أَمْرَهَا. وَرُويَ أَنَّهَا خَرَجَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى بَغْلٍ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَوْمًا عَلَى بَغْلٍ، وَيَوْمًا عَلَى جَمَلٍ»^٣. فَكَيْفَ^٤ تَأْذُنُ عَائِشَةُ فِي ذَلِكَ وَهِيَ^٥ مَالِكَةٌ لِلْمَوْضِعِ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ مَرَوَانُ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَا مِلْكَ لَهُ فِي الْمَوْضِعِ، وَلَا شَرِكَةَ وَلَا يَدًا؟! وَهَذَا مِنْ قَبِيحِ مَا يُرْتَكَبُ.

[نفي فضيلة أبي بكر لنقله رواية موضع دفن الرسول ﷺ]

وَأَيُّ فَضْلٍ لِأَبِي بَكْرٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَدِيثَ الدَّفْنِ وَعَمَلَهُمْ بِقَوْلِهِ، إِنْ صَحَّ؟ فَمِنْ مَذْهَبِ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَأَصْحَابِهِ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ الْعَظِيمَةِ، فَكَيْفَ لَا يُعْمَلُ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِي الدَّفْنِ وَهُمْ يَعْمَلُونَ بِقَوْلِ مَنْ هُوَ دُونَهُ فِيمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؟ وَهَذَا بَيِّنٌ.

«ص ٣٩١ - ٣٩٢، الرقم ٥٥٥؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٤٩٢، الرقم ١١٦٥؛ الخرائج والجرائح، ج ١، ص ٢٤٢؛ الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٣٥٦؛ تذكرة الخواص، ص ١٩٣؛ أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٠ - ٦١.

١. في «ب، د، ص» والحجري والمطبوع: «ذكر».

٢. في المطبوع وشرح النهج: «من مروان وسعيد وغيرهما».

٣. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨؛ الكافي، ج ٢، ص ٥١، ح ٧٨٤/٣ (ج ١، ص ٣٠٣، ح ٣، ط. الإسلامية)؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٣٨٣؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٤١٥؛ الخرائج والجرائح، ج ١، ص ٢٤٣؛ تاريخ البعقوبي، ج ٢، ص ٢٢٥؛ مقاتل الطالبين، ص ٨٢؛ أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٠ - ٦١؛ الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٣٥٦؛ تذكرة الخواص، ص ١٩٣.

٤. في التلخيص: «وكيف».

٥. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والحجري: - «في ذلك». وفي المطبوع: «هي في ذلك».

فهرس المطالب

٧. فصل في اعتراض كلامه فيما يجب أن يكون الإمام عليه من الصفات ٧
- مقدمة في صفات الإمام ٩
- بيان قصور كلام القاضي عن إثبات عدالة الإمام ١٠
- بيان حدود فسق الإمام عند من يجوز ذلك ١٢
- إمكان تعلّق إمامة الصلاة بحقوق الغير، كما في إمامة المسلمين ١٣
- عدم ائتمان من كان مظهرًا للعدالة ويجوز أن يكون مُبتنئًا للفسق ١٣
- عدم جواز أن يُقدم الإمام على ما يوجب الحدّ ١٥
- عدم إجماع الصحابة على وجوب خلع كلّ إمام عاصٍ ١٥
- بيان معاني «الباغي»، وكيفية ردعه عن بغيه ١٧
- عدم وجوب عزل الأمير لاعتقاده بما تدخل فيه الشبهة ١٨
- عدم اقتضاء كلام القاضي القطع على فساد إمامة غير العادل ١٨
- جواز تساوي الإمام والشاهد في تجويز الفسق الراجع إلى التأويل ٢٠
- تجويز اختيار غير الفاضل للإمامة في بعض الأحوال، وفقاً لبعض المباني ٢١
- تجويز وعظ الإمام ونصحه، وفقاً لبعض المباني ٢٢
- تجويز إمامة من يعتقد اعتقاداً فاسداً بالتأويل، وفقاً لبعض المباني ٢٣
٨. فصل في اعتراض ما أورده من الكلام في القدر الذي يختص به الإمام من العلم ٢٥
- بيان حدود علم الإمام، ونفي علمه بالغيب ٢٨

- ٣٠ بيان حدود علم الحاكم
- ٣٠ نفي وجوب علم الإمام بالقيم والصناعات
- ٣٣ تجويز رجوع الإمام والحاكم إلى أهل الفتيا، وذلك من باب الإلزام
- ٣٥ التفريق بين مقامَي الحكم والفتيا وفقاً لمباني القاضي
- ٣٥ منع إمامة المفضول في العلم
- ٣٦ الفرق بين علم الإمام والأمير
- ٣٧ بيان أن الإمام حجة في الشرع كالرسول
- ٤٠ نفي حاجة الإمام في العلم بالشريعة إلى غيره
- ٤٠ وجوب حصول الشيء إذا كانت الحاجة إليه واجبة وكان المحتاج مُزاح العلة
- ٤٣ ٩. فصل في اعتراض كلامه في الأفضل
- ٤٥ بطلان الاستدلال بقول أبي عبيدة يوم السقيفة على عدم اشتراط
- ٤٨ نفي وجود فتن متخوَّف منها، دعت إلى المبادرة لبيعة
- ٥١ مناقشة الصفحات التي ادَّعى أن المفضول يُقدَّم على الفاضل لأجلها
- ٥٥ اشتراط الفضل في الإمامة ابتداءً واستمراراً
- ٥٧ وجوب تقديم الفضل المقطوع على المظنون
- ٥٩ ١٠. فصل في اعتراض كلامه في أن الأئمة من قريش
- ٦٢ بحوث حول خبر: «الأئمة من قريش»
- ٦٣ البحث الأول: نفي احتجاج أبي بكر في السقيفة بخبر: «الأئمة من قريش»
- ٦٣ خبر السقيفة برواية الطبري
- ٧٦ أمورٌ مهمةٌ مُستفادَةٌ من قصَّة السقيفة
- ٧٧ روايات أخرى لخبر السقيفة عن طريق الطبري وغيره
- ٨٠ البحث الثاني: مناقشة في صحَّة خبر: «الأئمة من قريش»
- ٨٢ البحث الثالث: مناقشة في دلالة خبر: «الأئمة من قريش»
- ٨٤ مناقشة خبر: «إنَّ هذا الأمر لا يصلح إلا في هذا الحي من قريش»
- ٨٤ تمنِّي عمر منح الخلافة لسالم، مع أنه ليس من قريش

- بطلان الاستدلال بالإجماع على حصر الإمامة في قریش ٨٩
١١. فصل في الاعتراض على كلامه في هل يجوز العدول عن قریش في ٩٣
- القول بجواز نصب غير القرشي للإمامة عند خلوّ قریش ممّن يصلح لها ٩٥
- بطلان قياس الإمامة على الإمارة من حيث جواز تولّي غير القرشي ١٠٠
- إجماع القائلين بالنصّ و غير القائلين به على لزوم تجدّد أمرٍ حتّى يصح ١٠٣
١٢. فصل في الكلام على ما اعتمد عليه في عدد العاقدین للإمامة ١٠٥
- نفي إجماع القائلين بالاختيار على عدد معيّن من العاقدین ١٠٩
- مناقشة دعوى الإجماع على بيعة أبي بكر، وأنها تمّت ببيعة خمسة أشخاص ١١٠
- الاستدلال بشورى السّنة على كفاية بيعة خمسة لسادس، وبطلانه ١١٤
- ثبوت إمامة عمر بمجرّد عقد أبي بكر له، من دون الحاجة إلى ١١٨
١٣. فصل في اعتراض كلامه في إمامة أبي بكر ١٢٥
- بيان إجمالي لصحّة طريقة النصّ و بطلان الاختيار ١٣٤
- بحثان حول الإجماع على إمامة أبي بكر ١٣٥
- البحث الأول: ظهور مخالفة الصحابة لإمامة أبي بكر، واستمرارها ١٣٥
- البحث الثاني: نفي كون ارتفاع النكير ناشئاً عن الرضا ١٥١
- مناقشة ما ذكره القاضي حول مخالفة سعد بن عبادة لإمامة أبي بكر ١٥٣
- نفي كون ارتفاع خلاف من خالف في إمامة أبي بكر ناشئاً عن الرضا ١٦٣
- بيان أنّ مضمون إكراه أمير المؤمنين ﷺ على البيعة متواتر و ١٧٥
- بيان أنّ بيعة أمير المؤمنين ﷺ كانت عن تقية أو خوف من فساد أعظم ١٧٦
- إبطال ما ذكره القاضي من أسباب تأخر أمير المؤمنين ﷺ عن البيعة ١٨٢
- إبطال ما استدللّ به القاضي على رضا أمير المؤمنين ﷺ ببيعة أبي بكر ١٨٦
- بيان أنّ المعتبر في البيعة هو الرضا و التسليم دون الصفقة باليد ١٨٨
- بيان الفرق بين الخوف أيّام أبي بكر و الخوف أيّام يزيد ١٨٩
- نفي دلالة عرض العباس و أبي سفيان البيعة، على بطلان النصّ ١٩٠
- بطلان الأحاديث الدالة على مدح أمير المؤمنين ﷺ للمتقدّمين عليه ١٩١

- كلام حول تقيّة أمير المؤمنين عليه السلام ١٩٢
- نفي دلالة بيعة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر وكلامهم و ٢٠٣
- النقض على القاضي فيما نقله من وجوه لإبطال الإجماع على إمامة معاوية ٢٠٧
- مناقشة ما ردّ به القاضي حصول الإجماع على قتل عثمان ٢١١
- مناقشة ما تأوله القاضي لإثبات رضا أمير المؤمنين عليه السلام بإمامة المتقدمين عليه ٢١٥
- مناقشة وجوه أخرى ادّعى أنها تدلّ على رضا أمير المؤمنين عليه السلام ٢١٨
١٤. فصل في تتبّع كلامه في الردّ على من طعن في الاختيار ٢٢٧
- بيان مختصر لما تقدّم من أدلّة وجوب النصّ و بطلان الاختيار ٢٢٩
- دليل آخر على بطلان الاختيار: اختلاف العقادين للإمامة ٢٣٢
١٥. فصل في اعتراض كلامه في أنّ أبا بكر يصلح للإمامة ٢٣٥
- بيان الأدلّة على عدم صلاح أبي بكر للإمامة ٢٣٨
- مناقشة ما استدلّ به القاضي على إيمان أبي بكر ٢٤٠
- مناقشة بقيّة ما استدلّ به القاضي وغيره على إيمان أبي بكر ٢٥١
- مناقشة الاستدلال ببعض الآيات على إيمان جميع الصحابة بما ٢٥٢
- مناقشة الاستدلال على إيمان جميع أزواج النبي صلى الله عليه وآله ٢٥٨
- بيان أسبقية أمير المؤمنين عليه السلام إلى الإسلام، ونفي أسبقية أبي بكر إلى ذلك ٢٥٩
- مناقشة دعوى مواساة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله بماله ونفسه ٢٦٢
- مناقشة مصاحبة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله في الغار والهجرة ٢٦٨
- بيان الوجه في حضور أبي بكر في العريش ٢٧٢
- بيان الوجه في استشارة النبي صلى الله عليه وآله أصحابه ٢٧٤
- نفي إمارة أبي بكر على موسم الحجّ بعد عزله عن أداء سورة براءة ٢٧٤
- بطلان تشبيه أبي بكر ببعض الملائكة والأنبياء ٢٧٦
- بطلان خبر العشرة المبشرين بالجنة ٢٧٧
- مناقشة الاستدلال بآية المخلفين على إيمان أبي بكر و صلاحه للإمامة ٢٨٧
- ولنا في الكلام على هذه الآية وجهان ٢٨٨

- ٢٩٤ بيان الأدلة على كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام
- ٢٩٨ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾
- ٣٠٢ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ...﴾
- ٣٠٦ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾
- ٣٠٩ مناقشة جواز وجود نص لم ينقله أحد على ولد غير معروف للرسول ﷺ
- ٣١١ مناقشة الاستدلال بكون الأمة أمة وسطاً
- ٣١١ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...﴾
- ٣١٦ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَى...﴾
- ٣١٦ مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ...﴾
- ٣٢٠ مناقشة خبر «خير الناس قرني...»
١٦. فصل في تتبع كلامه على الطاعن على أبي بكر وما أجاب به عن مطاعنهم ٣٢٣
- الطعن الأول: منع ميراث النبي ﷺ ٣٢٥
- مقدمة في أن رسول الله ﷺ يورث المال ٣٣٤
- الدليل الأول: وراثة زكريا ٣٣٤
- الدليل الثاني: وراثة سليمان لداود ٣٣٩
- الدليل الثالث: عموم آيات الإرث ٣٣٩
- عودة إلى مناقشة القاضي ٣٤٠
- مناقشة خبر: «نحن معاشر الأنبياء لانورث» ٣٤٠
- في بيان غضب فاطمة الزهراء عليها السلام و سخطها على منعها إرثها من ٣٤٤
- خطبة الزهراء عليها السلام ٣٤٥
- نفي جواز أن لا يبين الرسول ﷺ لورثته أنه لا حق لهم في ميراثه، و ٣٦٢
- دلالة إطلاق لفظ «الميراث» على ميراث الأموال ٣٦٣
- بطلان ما استدلل به القاضي على أن سليمان ورث العلم دون المال ٣٦٣
- جواز اهتمام الأنبياء بالأموال ٣٦٥
- بيان انصراف خوف الأنبياء: إلى الخوف من مضار الدين دون الدنيا ٣٦٥
- بيان أن ولد زكريا يرث من آل يعقوب أموالهم ٣٦٧

- تحقيق معني: «ما تركناه صدقة» ٣٦٨
- حقيقة دفع سيف رسول الله ﷺ وبغلتة و عمامته و..... ٣٧٠
- إبطال أن يكون سبب مطالبة أزواج النبي ﷺ و غيرهن بالميراث..... ٣٧٢
- بيان الوجه في ترك الأمة النكير على أبي بكر لمنعه فاطمة ﷺ ميراثها ٣٧٣
- مقطع مطول من كتاب العباسية للجاحظ ٣٧٣
- الطعن الثاني: غصب فذك ٣٨٦
- في بيان أن فاطمة ﷺ كانت موصية في ادعائها فذك ٣٩٥
١. الاستدلال بعصمتها ٣٩٥
٢. الاستدلال بالعلم بصدقها ٣٩٧
- الاستدلال على أن مثل فاطمة ﷺ لا يحتاج فيما يدعيه إلى شهادة ولا بينة ٣٩٧
- إشارة إلى قبول أبي بكر تسليم فذك لفاطمة ﷺ، و منع عمر من ذلك ٣٩٩
- في بيان أن فذك كانت في يد فاطمة ﷺ ٤٠٢
- الوجه في ترك أمير المؤمنين ﷺ فذك عند إفضاء الأمر إليه ٤١١
- نفي أن تكون حُجَر أزواج النبي ﷺ ملكاً لهن ٤١١
- بحث حول تقية الإمام ٤١٢
- الطعن الثالث: وصية فاطمة ﷺ أن لا يصلي عليها الشيخان، وأن تُدفن سرّاً، و..... ٤٢٣
- في بيان أن أمير المؤمنين ﷺ هو الذي صلى على فاطمة ﷺ ليلاً ٤٢٨
- في بيان وجه الاحتجاج بدفن فاطمة ﷺ ليلاً ٤٣١
- في بيان الموقف الحقيقي للإمام جعفر الصادق ﷺ و آبائه ﷺ من الشيخين ٤٣٣
- رفض روايات الغلاة، والبراءة منهم ٤٣٥
- الإجماع على صحة حديث أن غضب فاطمة ﷺ كغضب رسول الله ﷺ ٤٣٨
- في بيان عدم توقف دلالة الأدلة على إيمان جميع الناس بمدلولها ٤٣٩
- نفي وجود أي عذر لمن هدد بإحراق بيت فاطمة ﷺ ٤٤٠
- الطعن الرابع: كلام أبي بكر في حق نفسه، الدال على عدم صلاحه للإمامة ٤٤٢
- دلالة قول أبي بكر: «وليتكم و لست بخيركم» على عدم صلاحه للإمامة ٤٤٤
- في بيان تنزيه الأنبياء عن غواية الشيطان ٤٤٥

- ٤٤٧..... في بيان معنى استقالة أبي بكر للبيعة
- ٤٤٨..... الطعن الخامس : وصف عمر ببيعة أبي بكر بأنها فلتة
- ٤٥١..... نفي العلم الضروري بموافقة عمر لأبي بكر في الباطن
- ٤٧١..... في بيان معنى الفلتة
- ٤٧٤..... الطعن السادس : شك أبي بكر في صحّة بيعته
- ٤٧٧..... في بيان شك أبي بكر في صحّة بيعته، وبطلان ما أجاب به القاضي عن ذلك
- ٤٨٠..... الطعن السابع : تولية عمر، خلافاً لرسول الله ﷺ
- ٤٨٢..... في بيان أنّ ترك تولية شخص يكشف عن عدم أهليّته للولاية مطلقاً
- ٤٨٤..... في بيان تولية الرسول ﷺ أمير المؤمنين ﷺ في حياته لأعظم الولايات
- ٤٨٥..... مناقشة ما استدّل به القاضي على صلاح عمر للولاية
- ٤٨٨..... الطعن الثامن : تخلف أبي بكر عن جيش أسامة
- ٤٩٤..... في بيان دخول أبي بكر في جيش أسامة
- ٤٩٥..... دلالة الأمر بتنفيذ جيش أسامة على الفور
- ٤٩٦..... شمول الأمر بتنفيذ الجيش لأبي بكر
- ٤٩٧..... عدم دلالة عموم الأمر بتنفيذ الجيش على أنّ الإمام غير منصوص عليه
- ٤٩٧..... عدم اشتراط امتثال أمر الرسول ﷺ بوجود المصلحة
- ٤٩٨..... عدم دلالة أمر أبي بكر بالصلاة على عدم كونه في الجيش
- ٤٩٩..... نفي أن يكون أمر الرسول ﷺ بالحروب عن اجتهاد دون وحى
- ٥٠٠..... إبطال باقي استدلالات وإلزامات القاضي فيما يتعلّق بجيش أسامة
- ٥٠٤..... الطعن التاسع : عدم تولية أبي بكر من قبل رسول الله ﷺ، و.....
- ٥٠٧..... في بيان استغناء رسول الله ﷺ عن المشاورين
- ٥٠٩..... كلام حول تولّي أبي بكر لموسم الحجّ
- ٥١٠..... في بيان عدم متابعة الرسول ﷺ لعادات الجاهليّة
- ٥١١..... صلاة أبي بكر ومقارنتها مع ما قيل من صلاة الرسول ﷺ خلف
- ٥١٢..... في بيان حقيقة تسليم سورة براءة لأبي بكر ثمّ أخذها منه، و.....
- ٥١٤..... الطعن العاشر : جهل أبي بكر بمسألة الكلالة وميراث الجدّة و.....

- وجوب علم الإمام بجميع أحكام الدين ٥١٦
- إبطال القول بالرأي، و بطلان دعوى عمل أمير المؤمنين عليه السلام به ٥١٧
- الطعن الحادي عشر : تعطيله الحدّ عن خالد بن الوليد في قصّة مالك بن نويرة ٥٢١
- في بيان أنّ قتل مالك و عدم الاقتصاص من خالد كان خطأ عظيماً ٥٢٥
- بطلان ما ذكره القاضي دفاعاً عن أبي بكر و خالد ٥٣٣
- الطعن الثاني عشر : التّسمي باسم «خليفة رسول الله» ٥٣٥
- الطعن الثالث عشر : دفن أبي بكر و عمر مع الرسول صلى الله عليه وآله في بيته ٥٣٦
- الدليل على أنّ أمر الشيخين بأن يُدفنا عند الرسول صلى الله عليه وآله خطأً على كلّ حال ٥٣٨
- بطلان ما استدلّ به القاضي على أنّ بيوت أزواج الرسول كانت ملكاً لهنّ ٥٣٩
- نفي فضيلة أبي بكر لنقله رواية موضع دفن الرسول صلى الله عليه وآله ٥٤٠